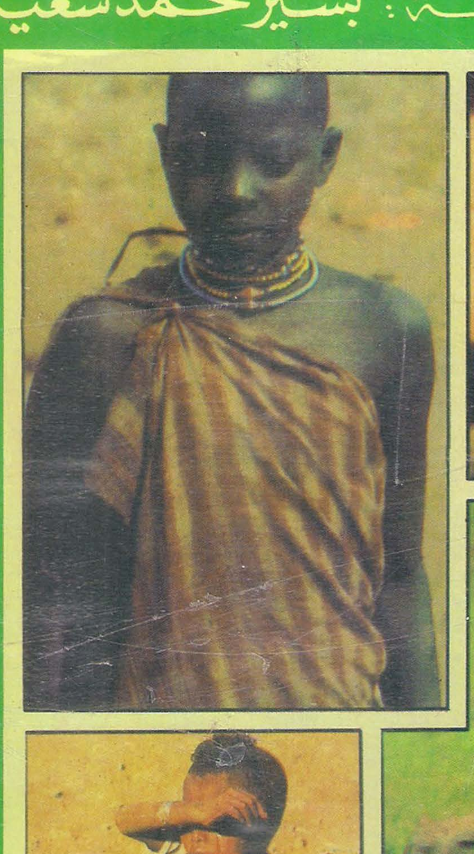
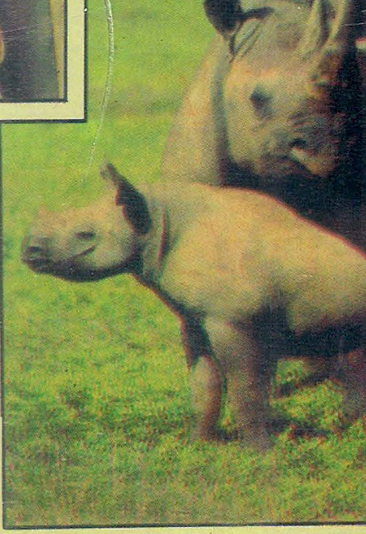
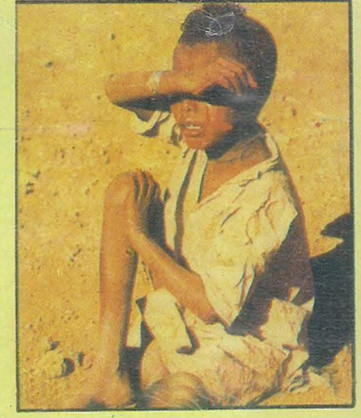
أبيل ألير

جنوب السودان

التمادى فى نقض المواثيق والعهود

ترجمة : بشير محمد سعيد





ميدلايت المحدودة

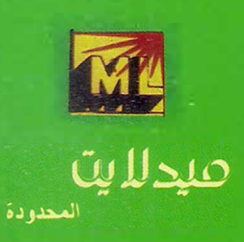
هذا الكتاب ...

في مستهل عام ١٩٧٢ إنطفأت نيران القتال في جنوب السودان بابرام إتفاقية أديس أبابا بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان وجناحها العسكري « الانيانيا » . وكانت تلك الحرب قد إندلعت بقيام تمرد في الحامية الإستوائية بتوريت عام ١٩٥٥ ، استفحل أمره فيما بعد واتسعت رقعته ، وأدى إلى قتال استمر سبعة عشر عاما . ازهقت فيه كثير من الارواح ، واريقت كثير من الدماء ، وأدى إلى نزوح مئات الآلاف من المواطنين الجنوبيين من ديارهم إلى الدول المجاورة في شرق إفريقيا . وكان يقود وفد حكومة السودان في المفاوضات التي جرت في أديس أبابا مؤلف هذا الكتاب ، السيد أبيل الير ، نائب رئيس الجمهورية حينذاك .

وبإبرام الاتفاقية رفرفت ألوية السلام ، وعاد اللاجئون من المنفى . ونال جنوب السودان حكما ذاتيا في نطاق وحدة القطر ، استمر أحد عشر عاما ، شهد خلاله من المنجزات في سائر أوجه الحياة أعمالا ضخمة . وكان السيد أبيل الير خلال تلك الفترة رئيسا لحكومة الإقليم الجنوبي عدة دورات . ثم رأى رئيس الجمهورية أن يلغي تلك الاتفاقية مما أدى إلى إندلاع الحرب الاهلية من جديد في عام ١٩٨٣ . وكانت تلك خطيئة عظمى تولد عنها كثير من الكوارث التي يكتوي السودان اليوم بنيرانها ، ويتعرض إلى التمزق والخراب .

وهذا الكتاب الذي نضعه بين أيدي القراء يسرد في تفصيل قصة ذلك النزاع ، ويستعرض إتفاقية أديس أبابا ، وما ترتب عليها من منجزات ، كما يسرد قصة إلغاء تلك الاتفاقية ، وما نجم عنه من إندلاع الحرب الاهلية التي تدور رحاها الان فتقضي على الاخضر واليابس ، وتوغر الصدور ، وتلقي بالسودان في قاع سحيق من الدمار والخراب ، مؤلفه قائد بارز وزعيم فذ من قادة السودان ، هو السيد أبيل الير الذي يرجع إليه الفضل في المقام الاول في رفع ألوية السلام عام ١٩٧٢ .

إن هذا الكتاب سفر نفيس لا غنى عنه لمن يريد أن يتعرف على الظروف القاسية التي تحيط بالسودان اليوم .



ميدلايت
المحدودة

جنوب السودان

التمادى فى نقض المواثيق والعهود

● الناشــر ●



شركة ميدلايت المحدودة - لندن
مسجلة بالملكة المتحدة تحت رقم ٢٣٤٣٧٧٣

● لنــدن : ٨٦ بيشوبس بريدج رود دبليو ٢
ت : ٢٢١٤٣٢٤-٧١-٠٧١ - ٢٢١٤٣٣٠-٧١-٠٧١
فاكس ٢٢١٤٣٦١-٧١-٠٧١ - تلكس ٢٦٣٢٢٥ ميدليت

● الجيزة : ٦ شارع جزيرة العرب - شقة ٣ - المهندسيــن - ت : ٣٤٩٨١٦٢ - ص.ب ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١ - تلكس ٢٠١٨٣ أر بي (يو إن) - فاكس ٣٥٥٠٩٢٢

● الشارقة : ص.ب ٩٠٩ الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

● الخرطوم : الخرطوم بحري - شارع شمبات شرق مدارس الازدهار ص.ب ٣٥٣ - ت: ٧٢٤٥٥

الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

جنوب السودان

التمادى فى نقض المواثيق والعهود

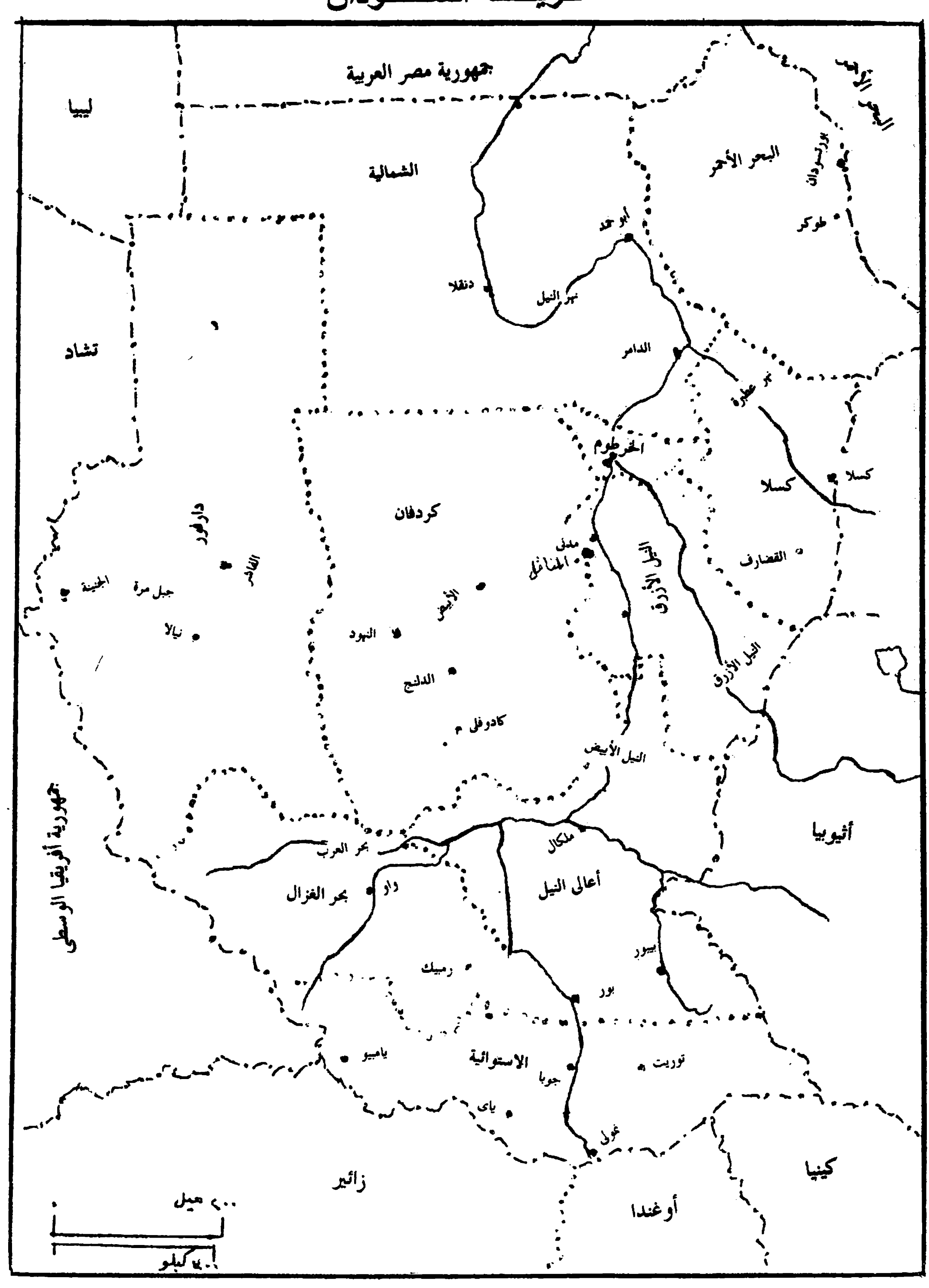
ترجمة :

بشير محمد سعيد




DAWAYA
SUDANESE BOOKS

خريطـة السـودان



محتويات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف وتوضيح

السيد ابيل الير ، مؤلف هذا السفر النفيس ، زعيم سوداني بارز ، اشتهر بغزارة الثقافة ، وعمق الفكر وشجاعته ، وفصاحة اللسان ، وسعة الاطلاع ، وتعدد الخبرات ، وقوة العارضة ، وهدوء الطبع ... ابتسامته مشرقة ساحرة ، وحديثه طلي ، وأسلوبه أخاذ . ولد في مستهل الثلاثينيات ، ونشأ نشأة ريفية في إحدى قرى مدينة بور بمديرية أعالي النيل في جنوب السودان بين أفراد أسرته التي تنحدر من قبائل الدينكا النيلية التى عرفت بقوة البأس ، وبالشجاعة ، والكبرياء والثراء . وكانت فرص التعليم قليلة بالجنوب عند مولده ، تشرف عليه الجمعيات التبشيرية المسيحية ، ولم تكن الخدمات الصحية قد إمتدت إلى هناك إلا في نطاق ضيق محدود . كان في منطقته التي يسكنها نصف مليون من المواطنين مدرسة أولية واحدة . وكان ابيل الوحيد بين أشقائه الذي اتيحت له فرصة الالتحاق بتلك المدرسة التي واصل تعليمه بعدها في المدرسة الوسطى والمدرسة الثانوية ، مدرسة رمبيك في مديرية بحر الغزال وهى حينذاك الوحيدة من نوعها في الإقليم الجنوبي كله . وكان بين زملائه فيها جوزيف أودوهو ، ووليام دنق ، وجوزيف قرنق ، وهلري لوقالي ، وصموئيل أرو ، وجوزيف لاقو من قادة الجنوب الذين لعبوا دوراً ملحوظاً في نهضته وتقدمه . وعلى الرغم من إجتيازه لإمتحان الشهادة الثانوية بنجاح ، فإنه كغيره من أبناء دفعته لم يحرز المستوى المحدد للقبول في كلية الخرطوم الجامعية ، فانتقل إلى مدرسة وادي سيدنا بأم درمان في الشمال وجلس لإمتحان الشهادة مرة أخرى ، وأحرز النجاح المنشود وقبل لدراسة القانون في كلية الحقوق . وعمل عند تخرجه قاضياً في الهيئة القضائية السودانية . وأتيح له خلال تلك الفترة أن ينال دراسات عليا في الشريعة الإسلامية بجامعة لندن وفي فقه القانون والقانون الدولي بجامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية . وعاد إلى السودان في عام ١٩٦٤ لمزاولة نشاطه في تصريف العدالة بين الناس من منصة القضاء .

وكان السودان وهو يقف على مشارف الاستقلال قد تعرض لتمرد في الحامية الإستوائية في توريت بالقرب من مدينة جوبا عاصمة المديرية الإستوائية . وكان ذلك الإنقلاب تعبيراً عن تراكمات من إنعدام الثقة والصلة بين الجنوب والشمال ، بذرت بذورها أعمال الإرهاب والنخاسة التي كان يمارسها في القرن الماضي المصريون وذوو الأصول العربية من أهل شمال السودان وغيرهم في الجنوب ، وغزتها وعمقتها السياسة الانجليزية التي باعدت بقوة القانون بين شقي القطر ، وقفلت الجنوب وبعض مناطق السودان الأخرى التي يقطنها المواطنون ذوو الأصول الزنجية أمام أهل الشمال قفلاً محكماً ، وحرمت استخدام اللغة العربية

للتخاطب فيه ، وحاربت الدعوة الإسلامية وأقصتها عنه كما حاربت الزي والأسماء العربية ، وأكدتها أيضاً وأبقت على جذوتها حية في النفوس الجمعيات التبشيرية المسيحية كما ساعد على بقائها بعض الاداريين الشماليين بضعف خبرتهم ونقض الاحزاب السياسية الشمالية للعهود والوعود التي أسرفت في بذلها إبان معركة الحكم الذاتي البرلماني في العقد الاول من خمسينيات هذا القرن . وقوى ساعد ذلك التمرد فامتد إلى مناطق أخرى من الجنوب مما أدى إلى إزهاق كثير من الارواح الشمالية والجنوبية ، وإلى كثير من الدمار والتخريب ، وعطل التقدم في الجنوب كله ، وانعكس سوءاً وشراً على السودان بأسره ، ودفع بكثير من أهل الجنوب للنزوح إلى الاقطار المجاورة أو إلى الاحراش والغابات بحثاً عن الامان ، وفراراً من بطش الجيش .

وفي نوفمبر من عام ١٩٥٨ ، وقع في السودان الانقلاب العسكري الاول ، بقيادة الفريق إبراهيم عبود فعطل الحياة السياسية ، وألغى الدستور ، وحل البرلمان ، وأعلن الاحكام العرفية ، وأحكم قبضته على الصحافة وعلى غيرها من منابر الانباء والآراء وكثف من حملاته العسكرية في الجنوب ، واتخذ فيه سياسات عمقت الريب وأوغرت صدور أهله ، ودفعت كثراً منهم للانخراط في صفوف المتمردين ، مما يجد القارىء وصفه مفصلاً في هذا الكتاب ، وظل هذا الحكم العسكري جاثماً على صدور السودانيين ست سنوات حسوماً . وعلى الرغم من المنجزات التي أحرزها في الشمال خاصة في مجال التوسع الزراعي ، والتنمية والعمران، وإرساء اللبنات الاولى للنهضة الصناعية ، فقد فشل فشلاً ذريعاً فى حل مشكلة الجنوب، وفى حقن الدماء وإخماد نيران القتال .

وكان البرلمان السودانى الاول ، وهو يعلن الاستقلال فى مستهل عام ١٩٥٦ ، قد التزم لأهل الجنوب بمنح رغبتهم فى قيام حكم فدرالى يتيح لهم درجة من الاستقلال الذاتى ، الاعتبار التام عند رسم الدستور الدائم للسودان . ولكن هذا العهد لم ينفذ قبل الانقلاب العسكرى الاول ولاخلال فترته ، فاعتبر أهل الجنوب ذلك نكثاً من أهل الشمال لوعودهم وعهودهم .

ثم جاءت ثورة أكتوبر فى عام ١٩٦٤ فأطاحت بالحكم العسكرى ، ومهدت السبيل للديمقراطية الثانية . وسعت الحكومة المدنية الانتقالية التى تسلمت السلطة من الفريق عبود لإنهاء التمرد بما يحقق الأمانى القومية لأهل الجنوب ، ويعترف بالفوارق العنصرية ، والدينية والثقافية بين الجنوب والشمال . وكللت مساعيها تلك بقيام مؤتمر فى الخرطوم أسمى مؤتمر المائدة المستديرة ، ليتقدم لها بتوصيات ترتفع معها ألوية السلام فى السودان ، وتصان وحدته القومية . واشترك فى ذلك المؤتمر سائر الاحزاب السياسية ، شمالية وجنوبية ، وباركه القادة الجنوبيون اللاجئون فى الأقطار المجاورة ومثلوا فيه .

وكان السيد ابيل الير حينذاك قد انضم إلى حزب جبهة الجنوب ، واختير عضواً بين ممثليه فى ذلك المؤتمر ، غير أن رئيس القضاء لم يسمح له بالاشتراك فيه لأن القانون يحرم على القضاة ممارسة النشاط السياسي . وحرصاً منه على خدمة قضية الجنوب فى نطاق وحدة السودان استقال من منصبه القضائى ، وانخرط فى سلك المحاماة بعد أن تبوأ مقعده فى مؤتمر المائدة المستديرة .

وبعد كثير من الاجتماعات والمداولات واللجاجة ، عين المؤتمر لجنة من اثنى عشر عضواً ، نصفهم يمثل أحزاب الشمال ، والنصف الآخر أحزاب الجنوب ، لتقوم بدراسة العلاقات الدستورية ، والإدارية بين الجنوب والحكومة المركزية ، ولتتقدم ـ على ضوء تلك الدراسات ـ بتوصيات محددة إلى المؤتمر في دورة انعقاده الثانية . واختير السيد ابيل الير ممثلاً لجبهة الجنوب في تلك اللجنة التي اسميت « لجنة الاثنى عشر » .

وكان السودان قد شهد خلال تلك الفترة عودة الحياة الديمقراطية والنيابية من جديد ، ولكن أحزابه السياسية كان قد أصابها الوهن والضعف ، نتيجة للضربة التي أنزلها بها الحكم العسكري الأول عند حله لصفوفها ، وتحريمه لنشاطها ، واعتقاله لقادتها . ولكن محنتها لم تقتصر على ما أصابها من وهن ، بل قويت بسبب الانقسامات التي انتابتها ، مما صرفها عن مواجهة وتصريف مسئوليتها العامة في خدمة الوطن والمواطنين ، إلى الكيد والصراع . أما الجنوب فقد اشتدت الحملات العسكرية فيه وزادت ضراوة القتال . ومع ذلك مضت لجنة الإثنى عشر قدماً في دراساتها ومداولاتها رغم العقبات والتحديات ، والشد والجذب الذي قام بين أعضائها ، خاصة بين ممثلي الأحزاب الجنوبية ، وممثلي جبهة الميثاق الاسلامي ، وهى تنظيم أصولي مبادئه مستمدة من مبادىء الإخوان المسلمين في مصر . ومهما يكن من أمر فقد وفقت اللجنة في نهاية المطاف في اتخاذ عدد من التوصيات بموافقة إجماعية ، وكانت التوصية الأولى ترمي إلى نقل بعض السلطات التي تمارسها الحكومة المركزية إلى كل إقليم من أقاليم السودان ، وهى سلطات متصلة بالحكم المحلي ، والإعلام ، والتجارة الداخليّة ، واستغلال الأرض وغيرها . أما التوصية الثانية فقد منحت الجنوب حق الحفاظ على لغاته المحلية ، وثقافاته الإقليمية ، وحق تطويرها ، كما نصت على قيام هيئة تشريعية في كل إقليم من أقاليمه عن طريق الانتخاب السري المباشر ، يكون من سلطتها إصدار تشريعات وانتخاب حكومات إقليمية تشرف على الأجهزة الأمنية ، وتنسق العمل بين أجهزة الحكم الإقليمية والمركزية ، وتصبح بتفويض من الحكومة المركزية ، مسئولة عن أجهزتها ووحداتها في تلك الأقاليم . وأوصت اللجنة أيضاً بقيام نظام برلماني للحكم بدلاً من تركيز السلطات التنفيذية في يد رأس الدولة ، وبإنشاء لجنة إعمار قومية ذات فروع في الأقاليم .

وكان من المقرر أن تجيز الحكومة المركزية هذه التوصيات ، وتحيطها بسياج دستوري ، غير أن ذلك لم يتحقق ، أولاً لأن لجنة رسم الدستور الدائم ، تحت ما مارسته جبهة الميثاق الاسلامي على الأحزاب الشمالية من ضغوط ، قد أعدت مسودة لدستور إسلامي اعترض عليه ممثلو الأحزاب الجنوبية ودفع بهم إلى الانسحاب منها ، وثانياً بسبب خضوع السودان للانقلاب العسكري الثاني في مايو من عام ١٩٦٩ بقيادة « العقيد » جعفر محمد نميري . الذي حل الجمعية التأسيسية ، والأحزاب ، وأطاح بالحكومة المدنية . وبهذه التطورات توارت توصيات لجنة الاثنى عشر وطواها النسيان ، مما اعتبره أهل الجنوب وقادته دليلاً آخر على إدمان أهل الشمال لنقض العهود .

واختار قادة الانقلاب السيد ابيل الير عضواً في مجلس وزرائهم . وبعد مشاورات مكثفة أجراها مع قادة الجنوب ، وافق على قبول المنصب شريطة أن تصدر الحكومة بياناً تعلن فيه أن مشكلة الجنوب مشكلة سياسية ، تستند على اختلافات تاريخية واقتصادية ، وثقافية بين الشمال والجنوب ، وتلتزم فيه أيضاً بحلها عن طريق التفاوض لا عن طريق القوة ، وبمنح

الجنوب حكما ذاتيا في نطاق وحدة القطر ، وبإنشاء مكتب لشئون الجنوب ، تكون له الريادة في حل المشكلة ، وباتخاذ خطوات تنموية عاجلة في ذلك الاقليم ، وتبني بعض توصيات لجنة الاثنى عشر كجزء من سياستها في الجنوب ، وبإصدار عفو عن اللاجئين الجنوبيين الذين قد يعودون من المهجر أو الغابات إلى أرض الوطن .

وبحث مجلس قيادة الانقلاب ، في اجتماع مشترك مع مجلس وزرائه ، هذه الشروط ، ووافق عليها مما مكن السيد ابيل الير من تقلد منصبه الوزاري . وفي التاسع من يونيو ١٩٦٩ أصدر « اللواء » نميري بياناً التزمت فيه حكومته بما طالب به السيد ابيل الير . وبعد كثير من التلكؤ والنكوص ، ونسبة لتطور الظروف السياسية وتغيرها ، على نحو ما يسرد هذا الكتاب في تفصيل ، عهدت الحكومة إلى السيد ابيل بإجراء اتصالات تمهيدية توطئة لإجراء المفاوضات التي طالب بها سبيلاً لحقن الدماء ،وتحقيقاًلأماني أهل الجنوب القومية في نطاق وحدة السودان .

وبذل السيد ابيل الير جهوداً جبارة لبلوغ هذه الغاية ، مستعيناً بسائر العناصر الأجنبية والمحلية حتى كللت مساعيه بالنجاح . وانعقدت أول الأمر محادثات سياسية سرية في نوفمبر من عام ١٩٧١ بأديس أبابا ـ عاصمة أثيوبيا ـ بين وفد من حكومة السودان مؤلف من السيد ابيل نائب رئيس الجمهورية ، واللواء محمد الباقر أحمد ، وزير الداخلية ، وبين ممثلي حركة تحرير جنوب السودان ، وهي الجناح السياسي لحركة التمرد ، تلتها محادثات رسمية في فبراير من عام ١٩٧٢ استمرت بضعة أسابيع ، وأسفرت عن اتفاقية أديس أبابا التي نال الجنوب بموجبها حكماً اقليمياً في نطاق وحدة السودان . وكانت تلك الاتفاقية التي حقنت الدماء ، ورفعت الوية السلام ، ودفعت بمليون جنوبي للعودة إلى ديارهم أعظم منجزات « المشير » جعفر محمد نميري ، وأهم ضمان لبقاء حكمه . وليس من أغراضي أن أستعرض في هذه الكلمة بنود تلك الاتفاقية التي ضمن دستور السودان تنفيذها ، وصدر على أساسها قانون الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان ، فذلك كله يجده القارىء مفصلاً في هذا الكتاب .

لقد عين السيد ابيل الير ، الذي كان يتقلد منصب نائب رئيس الجمهورية عند قيادته لوفد السودان في محادثات أديس أبابا وبعدها ، أول رئيس لحكومة الجنوب الانتقالية أول الأمر ، ثم انتخب لشغل هذا المنصب الرفيع عدة مرات . واستطاع خلال الفترة الانتقالية أن يرسي مع مساعديه الأسس السليمة للإدارة الجديدة ، وأن يبذل جهد الجبابرة في إعادة اللاجئين ، وتوطينهم ، وإعادة تأهيلهم ، وفي خلق جو عبق من حسن الثقة بين الجنوب والشمال . واستطاع بعد تلك الفترة أن يمضي قدماً في توفير أسباب الأمن للمواطنين ، وفي تقديم الخدمات في مجالات التعليم والصحة ، وتعبيد الطرق ، وتشييد الكباري ، وتطوير الزراعة ، وغيرها بصورة تفوق الخيال . وخلال هذه الفترة حصل الجنوب على برلمان منتخب ، وعلى حكومة ديمقراطية مسئولة أمامه ، وعلى خدمة إدارية ومدنية ممتازة . وخلال هذه الفترة أيضاً تم الاتفاق على تحويل قدر كبير من مياه النيل الذي يركض في المستنقعات بالجنوب إلى قناة جنقلي ، ليزيد من حصيلة السودان الشمالي وجمهورية مصر العربية من المـاء ، خدمة للتوسع الزراعي المنشود فيهما ، وليوفر مساحات خصبة واسعة لإنشاء مشاريع زراعية في الجنوب ، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقرر تقديمها لأهل منطقة القناة . وبدأ بالفعل العمل لتنفيذ هذا المشروع العملاق . ليس ذلك فحسب ، بل تم خلال هذه الفترة اكتشاف النفط في الجنوب بكميات ضخمة ، مما يبشر بثراء عريض ، وخير وافر لأهل الجنوب وأهل الشمال على السواء .

غير ان هذا الحلم الجميل لم يدم طويلاً ، إذ أقدم « المشير » جعفر محمد نميري على نقض اتفاقية أديس أبابا . وكانت تلك خطيئة كبرى .

وفي مايو من عام ١٩٨٣ اندلعت نيران الثورة في الجنوب من جديد ، وامتد لهيبها إلى مناطق أخرى من السودان . واستطاعت حركة تحرير السودان ، وجناحها العسكري بقيادة العقيد دكتور جون قرنق ، أن تكتسح معظم أرجاء الاقليم الجنوبي .

وهكذا انهار كل ما سعى السيد ابيل الير لبنائه مما يجد القارىء له وصفاً دقيقاً مفصلاً في هذا الكتاب . ونسبة لحاجتنا نحن السودانيين الشماليين للإلمام بهذه المشكلة المأساة عبر بصر وبصيرة جنوبية ، وللتعرف على مآخذ أهل الجنوب على الشمال ، اتفقت مع السيد ابيل الير على ترجمة هذا الكتاب النفيس إلى اللغة العربية . فلنأمل أن يحقق هذا الجهد الغرض المنشود منه ، وأن يفتح أمامنا آفاقاً جديدة من الوعي والادراك ، تعيننا على حل هذه المشكلة الرهيبة بما يحقن دماء أهل السودان ، ويوفر أسباب الثقة بينهم ، ويصون وحدة قطرهم ، وينتشله من الوهدة السحيقة التي تردى فيها سياسياً ، واجتماعياً ، واقتصادياً ، ودولياً .

إن لي بالطبع بعض الملاحظات والتحفظات على ما ذهب إليه السيد ابيل الير في أجزاء من كتابه هذا ، وقد أتناولها في دراسات وبحوث مقبلة .

وأخيرا لابد لي من تقديم الشكر الوافر لشركة « ميدلايت » المحدودة على تكرمها ا بنشر هذا الكتاب .

كتب الله لنا جميعاً القوة والمنعة والسمو فوق الصغائر والاحن والأحقاد ، ووفقنا لإعادة بناء السودان وطناً نعتز بالانتماء إليه ونفخر ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

بشير محمد سعيد

القاهرة : ١٩٩٢

تقديـــر وعرفـــان

استغرق إعداد هذا الكتاب خمس سنوات ، وتعرض لتغييرات كثيرة ، أملاها التغير السريع على مسرح الأحداث بالسودان . وكانت بداية العمل متواضعة ، ولكن العزم أكيد فى نشره . وإنى لمدين بالشكر إلى الأصدقاء ، لا سيما بوناملوال ، الذى بحث عن طريقة نشره وحفزنى على تقديمه لجمهور أوسع من القراء .

ومدين بالشكر أيضا لمؤسسة فورد ، وخاصة دكتور ديفيد نيقارد ، ورتشرد لونقهيرست على المنحة التى قدموها لى ، مما مكننى من إنهاء البحث ، وتجويده ، كزميل زائر فى كلية ولفسن بأكسفورد . وقد كان رئيسها ، سير ريموند هوفنبرج ، وأساتذتها عظيمى العون لى خلال صداقتهم ، واستعدادهم لمساعدتى ، وفوق هذا على منحهم لى التسهيلات والفرصة لأستمتع بالمناخ الأكاديمى السائد فى أكسفورد . وكان دكتور قودفرى لينهارت صديقاً يعتمد عليه فى أكسفورد .

لقد قرأ كثير من الأصدقاء مسودة هذا الكتاب ، وكانت اقتراحاتهم ونقدهم البناء ، مكان تقديرى العظيم ، خاصة ملاحظات دكتور ب ـ ب هاول ، ودكتور شول داو دينق ، ودكتور دوقلاس جونسون ، ودكتور بيتر ودوارد ، ومستر ديفيد والتون ، ومستر نديم شهادى فقد علمونى جميعاً ، بسبل مختلفة ، ونبهونى إلى بعض الافتراضات التى لا يوجد ما يبررها . وقامت مسز سوزان فلاك بجهد لا يعرف الكلل فى طباعة المسودة ، وإعادة طباعتها ، وصبرت صبراً عظيماً على تقبل التغييرات الكثيرة التى أجريتها ، وتطوعت فنبهتنى إلى بعض أخطائى اللغوية . وأشكر جيمزالله جابو ، وديفيد ماجور مأمور ، على طباعة المسودات المبدئية للفصول الاثنى عشر الأولى ، وجوزيف فلاك على إعداد الخرط ، كما أشكر الناشرين ، مطابع أثاكا ، لتعاونهم ، وإنه لمفترض بداهة أنى لا أستطيع أن أنسى التأييد المطلق الذى وجدته من زوجتى وأنجالى فى كل ما كنت أفعله ، فى وقت حافل بالقلق .

أبيل الير
كلية ولفسن ـ أكسفورد
اكتوبر ١٩٨٩م

تقديم

غرض هذا الكتاب هو أن يقدم سرداً لأحداث اشتركت في صنعها ، لا أن يقدم سيرتى الذاتية ، فهو يروى هذه الأحداث ، ويحللها ليوضح من وجهة نظرى الأسباب التى حرمت السودان من السلام الداخلي الذى أحرزه في عام ١٩٧٢ ، والذى يتوق له اليوم معظم أهله . ومع هذا فإن القراء من غير أهل السودان ، وربما قلة من السودانيين أنفسهم ، قد يودون أن يلموا بطرف من سيرتى ، وبالظروف التى أتاحت لى أن أقوم بالدور الذى قمت به ، فقد تساعد مثل هذه الحقائق القارىء على استيعاب خلفية الأحداث الأساسية ذات الصلة بمضمون الكتاب .

لقد كنت ولداً قروياً ، ولد وترعرع حتى سن المراهقة في ريف يفتقر إلى المدارس كما يفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الطبية الحديثة . وكان في المدينتين القرويتين ، «بور» مركز الإدارة الحكومية وماليك محطة الكنيسة التبشيرية ، وحدتا غيار طبية ، يقوم فيهما مفتش المركز ، والمبشر المسئول بتقديم الاسعافات الأولية إلى من هم حقاً في حاجة لخدمات الأطباء المتخصصين ، ولم يكن هناك أطباء ولا ممرضات مدربات . وكانت هناك مدرسة أولية واحدة في ماليك ، تلقن تلاميذها الذين ينقطع تعليمهم في المرحلة الأولية ، مهارات في القراءة ، والكتابة ، وقليلاً من الحساب . وكانت مدرسة ماليك الأولية في الثلاثينيات تخدم منطقة يزيد عدد سكانها على نصف مليون شخص ، منهم مائتا ألف في بور ، ومائة ألف في يرول ، ومائة وخمسون ألفاً في أكوبو ، وستون ألفاً في اشولى - مادى .

ولدت في مستهل الثلاثينيات في أسرة مؤلفة من بنتين وثمانية أولاد أحدهم شخصى . وكنت التاسع في تسلسل الولادة . وكان لى ثلاث اخوات وأربعة اخوة من زوجة أبى الثانية ، وكنت الوحيد بين أشقائى العشرة الذى أتيح له أن يذهب إلى المدرسة ويعتنق الديانة المسيحية . كما اعتنقها أخى دنق ، من زوجة أبى الثانية .

ولعله لولا ظروف أحاطت بأسرتى عند مولدى لما أتيح لى الذهاب إلى المدرسة . فقد مرضت أمى التى يعتمد أبى عليها كثيراً فى تربية الأسرة ، بعد أيام قليلة من مولدى . وبذل والدى كل جهد يستطيعه لإنقاذ حياتها ، وأقام الصلوات لكل آلهة العشيرة ، وللإله نياليش نفسه ، مانح الحياة وحفيظها ، وذبح الذبائح ضحايا ، ولكن دون جدوى . وبلغ نبأ مرضها مركز التبشير بماليك ، التى تبعد بسبعة وعشرين ميلاً عنا ، وبلغ أيوم لوال ابن خال والدى ، الذى طلب إحضارها إلى وحدة الغيار الطبية ، فحملت على نقالة مسيرة ثلاثة أيام إلى مليك ، حيث هب القس شو ، المبشر المسئول لمعالجتها بالأدوية الحديثة . وعنى بتغذيتى باللبن من مركز ألبان البعثة التبشيرية . ونسبة لصغر سنى ، إذ لم يمض على مولدى غير أيام معدودات ، كنت أمتص ذلك اللبن من قرعة ذات عنق ممدود ، هى بمثابة «البزازة» .

واستغرق العلاج بعض الوقت ، ولكنه كان فى نهاية الأمر ناجعاً ، أنقذ حياة أمى . وتقديراً من والدىّ لشو ، وعرفانا بعنايته ، خلعا على اسم وال (الدواء) ، أى دواء مشور حيث إن مشور هو ما خلعه الدنيكا على القس شو . ومشور اسم وصفى لعجل شهير شبهت به القبيلة القس شو فى مروءته . وكان يطلق علىّ فى طفولتى اسم «وال مشور» فأصبح اسمى الكامل «الير وال» ، واليوم هو اسم الأسرة المستمد من الإله «ليربيو» الذى نسرد المزيد عنه فى هذا الكتاب .

واستطاعت أمى بعد تلك العناية الطبية والعلاج أن تنهض وتسير على قدميها ، فأخذونا إلى أتفاكوى ، قريتنا . وكان والداى ، وأخى الأكبر كوت ، وابن جدى كواى ألير ، الذى ساعد فى أخذنا إلى مليك ، قد لاحظوا حينذاك الأعمال الخارقة التى يستطيع الرجل الأبيض أن يؤديها فى معالجة الناس ، وفى الكتابة . وكان ذلك مبعث فكرة إرسال بعض أفراد العشيرة إلى المدرسة . وكانت الأسر الأخرى ترسل أبناءها للمدرسة لأسباب مختلفة خلال تلك الفترة ، بعضها اقتصادى لأن أبناءهم يستطيعون عند إكمال دراستهم أن يصبحوا كتبة ، والبعض الآخر من أسر السلاطين دعماً بالتعليم لمركز الأسرة وفرصتها فى مواصلة الرئاسة ، وهناك من يرسلون أبناءهم إلى المدرسة لأن الحكومة والبعثات التبشيرية تطلب من كل سلطان أن يرسل بعض أطفال قريته إليها . ولما ترعرعت وتعلمت القيام بالأعمال الأساسية المطلوبة من أطفال القرية الكبار فى عهدى ، كمراقبة الضأن والأغنام ، والعجول والأبقار الحلوبة ، أخذنى أبى إلى المدرسة الصغرى فى بايديت على مسيرة ميلين ونصف الميل من منزلنا ، وكان ذلك فى أبريل من عام ١٩٤٣ . وسجل فيها أيضاً أخى من زوجة أبى الأخرى ، دنق كواى ، الذى نصَّروه فيما بعد وأسموه «دانيال» فى عام ١٩٤٠ . وكان أبى وآخرون قد أمضوا ذلك الموسم الجاف ، قبل ذهابى إلى المدرسة ، فى مكواج نباليش ، مع قوم من الدينكا الياب . وكانت تقص علينا بطريقة مشوقة قصص الألياب البطولية فى حربهم عام ١٩١٩ ضد حكومة منقلا . وكان نيال ول زعيم معسكر الألياب للأبقار ، فى عام ١٩٣٣ بطلا فى سن المراهقة خلال تلك المعارك ، ينتزع الإعجاب بشجاعته .

وكان الوقت الذى أمضيته بايديت شديد القسوة خلال موسم الأمطار ، من مايو إلى أكتوبر ، حيث كانت الأمطار تهطل بكثرة وعنف فى عام ١٩٤٣ ، والحشائش تنمو فى أغسطس وسبتمبر إلى ارتفاع ستة أقدام . وكان زملائى من القرية ، وبنو عمومتى ، شول ألير ، والير أجاك ، والير رياك ،

الذين وجدتهم فى المدرسة قد قرروا تركها فى آخر يوليو من ذلك العام نفسه . وكنا حتى ذلك الوقت ، نذهب إلى المدرسة معاً ، نتبادل القيادة فى ممشى ضيق ، تغطيه الحشائش التى تتساقط فوقها قطرات ندى الصباح . ونصل إلى المدرسة فى الساعة السابعة صباحاً ، وقد ابتلت أجسامنا الصغيرة بالندى وبالماء . وكان علىَّ بعد ذهاب أقاربى ، أن أجاهد وحيداً مشاق الطريق إلى المدرسة كل صباح ، ما عدا أيام الآحاد التى أنعم فيها بساعات إضافية من النوم . وكانت أمى ، رغم اهتمامها بحالتى ، وشفقتها على ، قد حدثتنى بأسلوبها الرقيق الحازم الذى كانت تعامل بها أطفالها ، أن أواصل الذهاب إلى المدرسة . وكانت تصطحبنى ثلاثة أيام فى كل أسبوع إلى منتصف الطريق عند اشتداد الندى ، وبلوغ ماء المطر ركبتى عند المشى . وقد تهددت الأمطار استمرارى فى المدرسة ، ولكن والدىَّ كانا مصممين على بلوغى إلى «ماليك» ،المكان القديم لمشور ، رغم أنه كان قد تقاعد حينذاك إلى كينيا . وقد شجعنى أبى ذات مرة أن أدعو أستاذى «تبانو رنق أروك» وهو رجل عطوف ، ومعلم مقتدر ، لتمضية نصف يوم السبت ، ويوم الأحد فى منزلنا . وقبل الدعوة بامتنان ، فأحضرته . وفتحت لنا تلك الدعوة صداقة جديدة ، فسمح لى ذات مرة أن أمضى الليل فى بيته ، عندما عاقت كثرة الأمطار مسيرتى إلى دارى .

ولما بدا لنا أن موسم الأمطار لا نهاية له ، أخذت إلى منزل خالتى التى كانت تسكن قرب المدرسة ، وعهد بى إليها خلال ذلك الموسم . وباتخاذ هذه الخطوة تأمن استمرارى فى المدرسة ، وقوى عزمى على النجاح فى امتحان القبول بماليك فى آخر العام .

وبخلاف الأمطار فى عام ١٩٤٣ ، وقع حادثان تركا فى نفسى انطباعاً باقياً . كان مستر كاسون . المبشر المسئول عن ماليك ، قد زار بايديت فى نوفمبر من عام ١٩٤٣ ، وهو رجل مختلف عنا اختلافاً عظيماً .. وباستثناء لون بشرته الأبيض المحمر ، كان شعره أشقر اللون ، وعيناه عميقتان زرقاوتان ، وحاجباه فيما يبدو لا ترمشان . وكانت بشرته فى نظرى لا تحتمل الشمس والذباب من فرط نعومتها .. وكنت أتساءل عما يصيبه اذا ما مشى حافى القدمين مثلنا . وكانت تلك أول مرة أرى فيها رجلاً أبيض ، رغم أنى كنت أعلم بوجوده فى ماليك ، وأعرف ما فعله سلفه شو لإنقاذ أمى وإنقاذى . وكنت أفترض طيلة الوقت أنه ليس هناك فرق بين المبشر ومفتش المركز من ناحية ، وبيننا من الناحية الأخرى . وكان الحادث الثانى مبعث خيبة أمل لى ، إذ حرمت على أمى أن آكل لحم معزة تذبح ضحية لرنق ، وهو أحد صغار الآلهة فى العشيرة ، وثيق الصلة بليريبيو ، ولم تخطرنى بسبب ذلك القرار ، رغم ما اشتهرت به من عناية برفاهية أنجالها العشرة . وكان ذلك القرار منها على وجه التحديد هو ما أثارنى . وذات مساء سمعتها تحدث أبى بما لاحظته فى ماليك عند مرضها من أن اتباع إله مشور تحرم عليهم تعاليم دينهم أكل لحوم الضحايا التى تذبح تقربا «للأبالسة» الذين هم آلهتنا ، ويبدو أن هذا كان رأى المسيحيين خلال السنوات المبكرة للعمل التبشيرى ، وهى لا تريدنى أن أواجه المتاعب من آلهة المبشرين الذين كان يلزم على أن أدين لها ، إذا ما أردت النجاح فى تعلم طرقهم فى القراءة والكتابة ، وربما فى معالجة الناس مستقبلا .

وكان عملى جيداً فى امتحان القبول بمدرسة ماليك فى آخر العام ، فانضممت إلى أخى من زوجة أبى الثانية فى تلك المدرسة الأولية عام ١٩٤٤ ، حيث تعلمت مبادىء المسيحية ، واعتنقتها ، وأطلق

على الاسم المسيحى «أبيل» ولكن سنتى الأخيرة فى المدرسة كانت تعسة إذ أقعدنى داء مجهول فترة امتدت إلى نصف العام الدراسى ، ومنعنى من التحضير لامتحان دخول المدرسة الوسطى . وأوشك الناظر أن يقرر منعى من الجلوس للامتحان ، ولكنى لحسن الحظ استطعت أن أقنعه عن طريق أساتذتى ليسمح لى بالجلوس له . وكان كل تلميذ فى مدرسة كنيسة الجمعية التبشيرية الأولية ، يتطلع لأن يقبل فى مدرسة نيوجنت بلوكا ، التى اشتهرت بأنها أحسن مؤسسة تعليمية حينذاك فى جنوب السودان ، على الأقل بالنسبة للبروتستانت . وكانت مدرسة عطار الحكومية الوسطى التى فتحت حديثا فى عام ١٩٤٥ ، بديلاً سيئا لمدرسة لوكا ، ولكن هذا الاتهام كان ظالما ، إذ خرجت فيما بعد أكثر التلاميذ نجاحاً فى مدرسة رمبيك الثانوية ، وفى الخدمة العامة مؤخراً .

وقد اجتزت امتحان القبول الذى يؤهلنى للذهاب الى لوكا ، ولكنها كانت تقع فى منطقة باردة نسبياً بالاستوائية ، بالمقارنة إلى طقس عطار الحار ، فى مديرية أعالى النيل ، التى تعتبر مناسبة لمن كان ضعيف الصدر ، معرضا للالتهاب الرئوى من أمثالى . ونسبة لما اعتبرته سلطات المدرسة فى ماليك من مصلحتى ، قررت تسجيلى لمدرسة عطار الوسطى ، ومنحت مكانى لتلميذ آخر ، كان مؤهلاً للالتحاق بعطار . ولم يسعدنى هذا القرار ، فذهبت مسيرة سبعة وعشرين ميلاً إلى قريتنا ، لأخبر أبى ، ولأشرح له ما حسبته الفرق بين المدرستين . وقرر أن لوكا خير لمستقبلى ، ورجع معى إلى ماليك فى فبراير ١٩٤٧ ، لنقابل ابن خاله أيوم لوال ، ونطلب مساعدته . ولكن أيوم ، وهو عامل عادى فى البعثة التبشيرية ، لا يستطيع أن يساعدنا كثيراً ، ما دام ابنه سايمون ، الذى يعمل بالتعليم فى مدرسة أخرى ، تبعد ثلاثمائة ميل من ماليك غائبا . غير أنه لفت نظرى إلى جبرائيل الونق ، وهو تلميذ فى لوكا ، شديد المروءة . وحالفنى الحظ ، إذ كان عمال النقل النهرى مضربين عن العمل منذ فبراير ، مما اقتضى أن ينقل تلاميذ لوكا من ماليك إلى جوبا بالعربات بدلاً عن الباخرة التى يسافرون عليها فى الظروف العادية . ولكن لم يكن فى ماليك عربات لتقلهم فجاء القس أوليفر أليسون ، والقس إيرل ، ناظر مدرسة لوكا ، فى مارس إلى ماليك لنقل التلاميذ . وانتهز جبرائيل الونق تلك الفرصة ، ليقدم شكواى إلى المبشرين اللذين استمعا اليها ، ووجها بعض الأسئلة ، وفحصا نتائج الامتحان ، ثم ناديا فى ذلك المساء أوثانيل أشيك وشخصى ، ليعلنا نبأ قبولى . أما أوثانيل فقد تقرر ذهابه إلى مدرسة عطار التى أهله لها ترتيبه فى امتحان الدخول . وأذكر أننا غادرنا منزل المبشرين فى حالتين متناقضتين ، كان ظاهراً على أوثانيل الحزن الشديد ، بينما كانت تغمرنى الغبطة والسعادة ، ولكنى حرصت ألا أظهر ذلك الشعور . وقد أثر ذلك القرار نوعاً ما على سمعة الناظر الذى كان حسن القصد . وبهذا التحق بمدرسة لوكا ثلاثة من أبناء فصلى .

وأثبتت مدرسة نيوجنت بلوكا أنها مكان مناسب لصحتى ، وقد استمتعت بتعليمى فيها . وكانت المديريات الجنوبية الثلاث ممثلة فى تلك المدرسة بأبنائها . ولكن سعادتى خلال عام دراستى المبكرة فيها قضى عليها موت أبى فى موطنه . وكان الناظر الجديد ، المستر س. ل . كوك ، عطوفا وكريما فى تخفيف حزنى ، وبلغ به اللطف أن صلى مترحماً على روح أبى .

واشتهر عام ١٩٤٧ بشىء آخر ، مؤتمر جوبا ، الذى أخطر فيه السكرتير الادارى ممثلى الجنوب بمصير منطقتهم . وقد حدثنا معلمونا فى دروس التربية الوطنية عن طبيعة ونتائج هذا

المؤتمر . وبعد مضى بعض الوقت ، زار أحد الأعضاء الجنوبيين فى الجمعية التشريعية، وهو بنجامين لوكى ، المدرسة ، وتحدث إلينا . وقد عامله المبشرون باحترام ، ولكن تلاميذ المدرسة الكبار أمطروه بأسئلتهم . ولم تكن دفعتنا قد أجادت اللغة الإنجليزية بعد ، فاكتفينا بسماع ما يقال وهضمه فى صمت ، ولاشك فى أن مؤتمر جوبا قد صنع جانباً هاماً فى تاريخ السودان . وكانت جوبا ، مقره ، تبعد بثلاثة وستين ميلاً عن لوكا . وبالاضافة إلى هذا كله ، كان حفيد الملك قبودوى نياكاديا زنقمبيا ، يشاركنى الفصل . وكان قوياً ، لطيفاً ، وفى كثير من المناسبات متزن الفكر ، ورقيقاً ، صادق العزم . وكنا نسكن فى عنبر واحد ، يحدثنى فيه كثيرا خلال الليل عن حاشية أبيه ، وقليلاً عن جده قبودوى ، وأدركت بالتأمل خلال السنوات المتأخرة ، أن نياكاديا لم يكن رجلا مستسلماً يؤيد ما يقال له ، بل كان يدافع عن رأيه بذكاء ، وفى فصاحة ، وكان يقاتل فى عنف وشراسة بلا تردد ، إذا ما اختار خصمه ذلك السبيل لفض المنازعات ، ولكنه لم يعش حياته طويلا إذ كان فى عام ١٩٦٥ بين المواطنين الذين سقطوا موتى برصاصة أطلقت فى مذابح جوبا فى يوليو من ذلك العام .

واجتاز عدد منا امتحان القبول فى عام ١٩٤٩ ، فذهبنا إلى مدرسة رمبيك الثانوية فى ١٩٥٠ . وكان أحفاد مالوال ومابن ماثيانق ، وذيوالأم وأشول كوت فى مدينة رمبيك ، بينما كان شوت ذول ابن أخ كل من مالوال ومابن على بعد تسعة أميال من رمبيك ، يقص مآثر أعمامه على من يريد أن يستمع إليها . وكان التاريخ ينقل مشافهة بصدق ، من جيل إلى آخر .. وأثبت مابور دنق ، ابن أخ أشول كوت ، وماشار نيجونق ، ابن أخ ذيوالام ، وجودهما فى كل مكان حتى مدرسة رمبيك الثانوية خلال تلك الأيام . وكان هؤلاء السلاطين بالنسبة للأجيال الصغيرة فى الخمسينيات ، مراجع لتاريخ أجدادهم . وكان الماضى خلال هذه الأعوام فى رمبيك ، يربط بأوائل الخمسينيات ومنتصفها . وكان من بين من شهدوا هذا الرباط ، جوزيف اودوهو الذى تسلل إلى المنفى فى أعقاب عام ١٩٥٨ ، ولم يعد إلى وطنه إلا بعد إبرام اتفاقية أديس أبابا فى عام ١٩٧٢ ، ريثما يرفع السلاح مرة أخرى فى عام ١٩٨٣ ، كأحد قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان . وكان وليم دنق الذى هدم مقتله الثقة المتبادلة بين الشمال والجنوب هدماً ، وجوزيف قرنق الذى احتل مركزاً مرموقاً فى المعسكر الاشتراكى حتى مقتله المأساوى فى عام ١٩٧١ ، وهلرى لوقالى ، وصمويل أرو ، وجوزيف لاقو وغيرهم شهود جزء من التيارات التاريخية السائدة حينذاك ، فاستنبطوا منها الدروس .

جلس فصلنا لامتحان الشهادة المدرسية فى عام ١٩٥٣ ، ولكنه لم يحرز النجاح المنشود ، حين حصل نصفنا فقط على الشهادة فى مستوى لا يؤهلهم لدخول الكلية الجامعية بالخرطوم . وقد استغل معظم زملائى شهاداتهم للالتحاق بالإدارة العامة ، وكليات الشرطة ، والسجون . وكانت فرص الجنوبيين فى الالتحاق بهذه المؤسسات حسنة حينذاك ، حين كان الإداريون البريطانيون على وشك الانسحاب من السودان . ولم يكن لى ميل لنيل مثل هذه الفرص ، فتركت شهادتى جانباً ، وذهبت إلى مدرسة وادى سيدنا الثانوية فى شمال السودان ، لأجلس مرة أخرى لامتحان القبول بالجامعة ، وحصلت على شهادة جيدة ، أهلتنى لدراسة الطب ، أو القانون ، فاخترت القانون ، ومدة دراسته أربع سنوات . وكنت أستطيع أن أدرس الطب ، لأنقذ المرضى كما فعل شو معى ومع أمى ، ولكن دراسة الطب تستغرق وقتا طويلاً ، ست سنوات . وكنت قد فقدت عاماً ، وكبر عمرى . وكان للقانون إغراءاته ، وهو يتيح لى أن أحكم بين الأطراف المتنازعة ، أو أن أترافع عن الآخرين . وبدخولى

جامعة الخرطوم فى عام ١٩٥٥ ، كنت ثانى سودانى جنوبى يدرس القانون بعد جوزيف قرنق . وأصبحت أول جنوبى يعين فى القضاء كمساعد قضائى عند التخرج فى عام ١٩٥٩ ، ثم كقاضى جنايات ، وقاض مدنى ، وعملت معظم سنواتى الست ، باستثناء عهد دراستى بالخارج ، فى شمال السودان . ولم أعمل بالجنوب إلا أربعة أشهر فى عام ١٩٦٢ .

وتبقى فى ذاكرتى حادثتان من منصة القضاء ، فبينما كنت قاضيا مقيماً للجنايات بالأبيض ، حدثنى المحامى حاج الطاهر أحمد ، عن حادث إلقاء القبض على مواطن يدعى مصطفى حسنين واعتقاله . وكان الجيش حينذاك فى السلطة ، وقائد الجيش فى المنطقة رئيس الإدارة الأمنية والمدنية . وكانت حرية القول محظورة . وقد اتهم مصطفى حسنين بإصدار نشرة سرية ، وبتوزيع مطبوعات هدامة . ولم يتم اعتقاله فحسب ، ولكنه تعرض إلى تعذيب يصعب وصفه . فأرسلت إلى الجيش أمراً ليوضح أسباب عدم تقديم حسنين إلىّ باتهامات محددة ضده . ولما كان ذلك الأمر قد صدر من قاض صغير ، وربما أيضاً من جنوبى غير معروف ، صرف النظر عنه وأهمل . فأرسلت أمراً ثانياً ، ذكرت فيه أنه إذا لم يحضر المتهم أمامى ، فى الساعة التاسعة من صباح اليوم التالى ، فسأذهب بنفسى إلى السجن الحربى ، لأقتنع بسلامة وتوفر أسباب قانونية لاحتجازه . وكان النبأ فى ذلك الوقت قد بلغ مسامع رئيس القضاء ، أخطرته به أعلى سلطة عسكرية فى الخرطوم . وذهبت إلى السجن الحربى ، وقابلت حسنين لأحصل منه على روايته عن الحادثة التى أدت إلى القبض عليه واحتجازه ، ولما أصابه على أيدى معتقليه . وقد طلب رئيس القضاء السجل القضائى لتحقيقاتى ، فأرسلته إليه . وأرغمت الزوبعة السياسية والقضائية التى خلقتها قضية حسنين السلطات على إطلاق سراحه .

ووقع الحادث الثانى فى ملكال ، بجنوب السودان ، عندما ذهبت فى مأمورية قضائية من واد مدنى بالجزيرة ، وترأست محكمة لمحاكمة امرأة متهمة بقتل زوجها . وقد مات المجنى عليه بسبب جراح طعنات متعددة ، سلاحها آلة تشبه سكين المطبخ . واعترفت المرأة بقتله ، ولم تقدم أسباباً مقبولة قانوناً لتبرير فعلتها ، ولم يكنْ هناك استفزاز ، ولادفاع عن النفس ، فوجدتها المحكمة مذنبة بجريمة القتل ، ولم تكن هناك أسباب تبرر تخفيف الحكم ، اذ كان عمرها يقل عن خمسة وسبعين عاماً ، ولم تكن حبلى ، ولم يكن لها طفل رضيع ، ولهذا حكم عليها بالإعدام الذى تم تأييده وتنفيذه . وكانت هذه هى المرة الأولى التى تعدم فيها امرأة فى جريمة قتل فى جنوب السودان ، وثانى امرأة تعدم فى السودان كله خلال عام ١٩٦٣ . وقد أصدرت ذلك الحكم لأن الواجب القضائى يمليه ، وشعرت فيما بعد كأنى ارتكبت قتلا قضائيا . وظل ضميرى مثقلا لعدة أشهر .

وابتعدت عن القضاء لمدة عامين ، من يونيو ١٩٦١ إلى يوليو ١٩٦٢ ، ومن يوليو ١٩٦٣ إلى أغسطس ١٩٦٤ لتلقى محاضرات فى الشريعة من البروفسير أندرسون ، بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن ، وفقه القانون والقانون الدولى بمدرسة ييل القانونية من البروفسير مايرز ماكدوقل والبروفسير هرولد لاسويل . أما قصة استقالتى من القضاء فى مارس عام ١٩٦٥ ، فقد بسطتها بوضوح فى هذا الكتاب ، كما سردت ما فعلته فى مؤتمر المائدة المستديرة المنعقد فى عام ١٩٦٥ ، وفى لجنة الاثنى عشر من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٦٧ ، وفى لجنة الدستور عام ١٩٦٨ .

وخلال قيامى بهذه الأعمال توفر لى الوقت للدفاع عن الناس ، وخاصة الجنوبيين الذين قادتهم أفكارهم السياسية إلى مصادمات مع الحكومة . ومن مكتبى بالخرطوم ، التى جعلتها قاعدة لنشاطى فى المحاماة ، دافعت عن ثلاثة قساوسة كاثوليك فى عام ١٩٦٥ ، اتهموا بإعلان الحرب على الحكومة ، عن طريق ما زعم بأنه إمداد الأنيانيا ، فى ضواحى ملكال وجوبا ، بالذخائر ، ومادنق دى قرنق ، فى ملكال عام ١٩٦٥ ، وصحيفة «فجلانت» بالخرطوم فى عام ١٩٦٦ . وكانت الاتهامات فى هذه القضايا كلها ذات صلة بالثورة المسلحة فى جنوب السودان .

وعلى نقيض بعض المحاكمات فى قضايا التمرد عام ١٩٥٥ ، كانت المحاكم فى الستينيات مستقلة ، ويبدو على القضاة أنهم يدركون أبعاد مسئولياتهم فى تصريف العدالة ، دون خوف أو تحيز . وكان القضاة سودانيين شماليين . وقد برىء القساوسة الثلاثة ، بينما قفز مادنق دى قرنق من الضمان إلى حياة فى المنفى انتهت فى عام ١٩٧٢ بإبرام اتفاقية أديس أبابا . ورئيس تحرير جريدة «فجلانت» بونا مالوال وصاحب امتيازها ، داريوس بشير ، برئا بعد أن وجهت المحكمة توبيخاً قضائياً لحكومة متعالية . وكان ذلك مرضياً لى . ولكنى أصبت بصدمة فى بور ، فى فبراير من عام ١٩٦٧ ، عندما ذهبت إليها من الخرطوم ، لأدافع عن رجل عظيم مسالم هو الناظر أجانق دوت بيور ، وعن أربعة عشر سلطانا آخرين معه . وقد احتجزتهم الحامية العسكرية فى بور ، فكان على أن أتعامل مع متهميهم . واتصلت بقائد القوات الجنوبية ، المقيم بجوبا ، ليطلق سراح هؤلاء السلاطين ، ولكنه قال إن مسئولية اطلاقهم تقع على عاتق القائد المحلى فى بور ، فسافرت بالباخرة إلى تلك المدينة . وعند وصولى إلى هناك ليلاً واجهنى ضابط شاب ، يشهر مسدسه أمامى ، ويقول دون تردد أو انتقاء لكلماته : «سمعت أنك محام جاء ليدافع عن السلاطين ، ولكن هذا هو قانوننا» ، وأشار إلى مسدسه فى يده اليمنى قائلا : «إنى أستطيع أن أطلق النار عليك ، وأرديك قتيلاً إذا أردت ذلك ، ولا يستطيع أحد أن ينقذك» . ولم يطلق النار علىّ ، ولكنه بالتأكيد لم يكن يمزح . وماذا تستطيع المحاماة المقتدرة أن تصنع أمام المسدس ؟ ولكنى مع ذلك حاولت بعض المحاماة ، وحدثته أن قائد القوات فى جوبا ، اللواء أحمد الشريف الحبيب ، أفادنى أن السلاطين يجدون عناية طيبة من ضباط حامية بور . وهدأه ذلك نوعاً ما ، وأحرجه ، فنجوت من خطر ماثل ، وفى اليوم التالى قابلت الناظر أجانق والسلاطين الآخرين . وحاورت الضابط ليطلق سراحه ، ولكنى أنبئت باستحالة ذلك . وطلبت نقلهم إلى السجن الحربى فى جوبا ، الذى كان يراودنى الأمل فى إطلاق سراحهم منه ، عن طريق المحاكم متى نجوا من الخطر . ولم يكن هناك نفع فى مطالبة المحاكم فى جوبا لتأمر بإطلاق سراحهم فى بور ، لأن ذلك يقضى على حياتهم . وأبدى الضابط القائد فى بور استعداده لإرسالهم إلى جوبا ، إذا ما جاءته أوامر فى هذا الشأن من القيادة الجنوبية . ورجعت إلى جوبا أبحث عن أمر النقل . وبينما كان هذا الجهد مركز الاهتمام منى ، أخذ الناظر والآخرون من الجيش واقتيدوا إلى منازلهم ، حيث تم إطلاق الرصاص عليهم ، فكان الضابط الشاب فى بور بهذا وفياً لوعيده .

وقبل اعتقال أجانق بأيام قليلة زار رئيس الوزراء ، الصادق المهدى ، بور ، وبدا عليه انفعال عاطفى شديد وهو يقف عند قبر الملازم زهير بيومى ، الذى قتلته الأنيانيا فى عام ١٩٦٥ . وعندما كان الصادق زعيماً لحزب الأمة الحاكم فى عام ١٩٦٥ ، شهد مذابح جماعية لمدنيين فى جوبا ولم يقل ، للأسف ، شيئا لإثناء قوات الأمن عن مثل هذه التصرفات .

إن مثل هذه التصرفات لهى التى تضع القطر باستمرار فى متاعب مع نفسه ، على الرغم من أنه ليس هناك من يملك الشجاعة لمناقشتها . وكان القتل البشع الذى يرتكب فى الجنوب ضد الشماليين فى الخمسينيات يثأر له فى الستينيات . وفى ١٩٦٧ ، العام الذى قتل فيه اجانق ، أوشك ضابط شاب فى فنجاك أن يقتل ميشيك ألير (وهو ليس من أقربائى) ولكنه موظف جنوبى نشط بالمدينة . وقد علم الضابط فى وقت مناسب ، قبل اتخاذ قراره ، إن ميشيك كان أحد التلاميذ الذين بذلوا جهداً كبيراً ، ولكن دون جدوى ، وبالمجازفة بحياتهم نفسها ، لإنقاذ اثنين من المدرسين الشماليين قتلهما الجنوبيون فيما بعد فى لانيا عام ١٩٥٥ . وكانت ابنة أحد هذين المدرسين ، وهى فى السابعة من عمرها حينذاك ، قد أنقذ حياتها ميشيك وزملاؤه ، ثم تزوجت من ذلك الضابط فى عام ١٩٦٧ ، فانتهز فرصة وجوده بالجنوب ليثأر لمقتل صهره . ولكنه كان يميز بين الناس فى تصرفاته ، ومستعداً للإبقاء على حياة التلاميذ الذين حاولوا إنقاذ حياة صهره ، ولكن كيف يستطيع أن يميز بين من ساعدوا ، وبين من لم يساعدوا ، بين المذنب والبرىء ؟ أكان لذنوب الآباء أن يتجرعها أبناؤهم ؟ وعلى النقيض ، أيذكر العمل الصالح لينقذ حياة فاعليه ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة شاقة جداً . وميشيك ألير ، الذى عمل عملاً صالحاً فى عام ١٩٥٥ ، وأنقذ من الموت لذلك السبب فى فنجاك عام ١٩٦٧ ، قتله الجيش السودانى فى بور عام ١٩٨٥ ، عندما اشتبه بأنه يساعد الجيش الشعبى لتحرير السودان ، وقد اختار بنفسه البقاء مع الجيش المحاصر ، عندما هرب كل شخص آخر غيره إلى المناطق الريفية فى بور .

إنه ليسّ بالضرورة أن يؤيد بعض الوزراء تصرفات رئيسهم فى عام ١٩٦٧ ، فقد ذهبَ اثنان منهم ، هما الشريف حسين الهندى ، وعبدالله عبدالرحمن نقد الله ، إلى الجنوب فى ذلك العام ليوبخوا التجار الشماليين ، وقوات الأمن ، بسبب تصرفاتهم التى لا يمكن الدفاع عنها ضد المدنيين الجنوبيين .

لقد ولد الناظر اجانق فى عام ١٩١٢ ، وقتل النوير أباه التقليدى فى عام ١٩٠٨ . وفى عام ١٩٥٥ انتهز أحفاد قتلة والده حالة الفوضى التى أحدثها تمرد توريت ، وأحضروا ماشيتهم لترعى خلال موسم الجفاف فى التوج التابع لكنقر وهى عشيرة والد الناظر أجانق . ولما سمع أجانق النبأ ، أشهر سلاحه ، ووقفت عشيرة كنقر كلها إلى جانبه ، تردد أناشيد الحرب ، استعداداً للثأر لوالد اجانق الذى قتل قبل سبعة وأربعين عاماً . وفى السادس عشر من أبريل ، اكتسح الجيش الشعبى حامية بور التى قتل فيها الضابط الشاب الناظر أجانق ، والتى أبعدت عنها القوات المستوعبة ، فى مايو ١٩٨٣ . وكان بين من قادوا الهجوم أحد أبناء أجانق . وكان هناك كثيرون آخرون فى كل جانب بين المتقاتلين سقط آباؤهم أو أقاربهم الآخرون فى عام ١٩٥٥ ، أو فى منتصف الستينيات . وليس هناك شك فى أن تصرفاتهم ألهبها الفقد الشخصى الذى أصابهم خلال هذه السنوات ، وربما قبلها . والحوادث الأربع التى أشرنا إليها هنا توضح بجلاء آثار القتل الظالم الطائش ، الذى لا يوجد ما يبرره والمدى الذى تنتقل فيه أنباؤه بدقة من جيل إلى آخر ، وبهذا يصبح الطيش لا نهاية له ، تثيره الأحقاد ، وتبقى عليه ، وهو لهذا ألد أعداء الوطن ، الذى نردد دائما أننا نريد أن نحافظ عليه وننميه . ونستطيع أن ننقذ الكثير ، بممارسة الحكمة والكياسة ، والعدالة ، ولكن ما أكثر ما نغفل هذه الصفات فى فورة الهياج والعنف .

لقد انتخبت عضواً بالجمعية التأسيسية عن دائرة بور فى عام ١٩٦٨ ، وسعيت أبحث عن بدائل للعنف واللجوء إلى القوة كوسيلة لحل المنازعات ، وبعض الأحداث التى تروى فى هذا الكتاب منذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ ، توضحها ، وترمز إليها اتفاقية أديس أبابا المبرمة فى عام ١٩٧٢ .. كيف أمكننا الوصول إليها ؟ وما هى سبل تنفيذها ؟ والثمار التى قطفها الجنوب تحت مظلة السلام بين عامى ١٩٧٢ و١٩٨٣ ، واكتشاف النفط ، وتوفر أدلة كافية بوجود قائمة طويلة من المعادن النفيسة تبرر الاستثمار والاستغلال ، وما أثاره مشروع جنقلى من بهجة متنامية ، وألم يقل عما كان متوقعاً أصلاً ، وكيف تم التقدم المرضى ، رغم الصعوبات الضخمة ، فى التعليم على كافة المستويات والمراحل ، مما توجته جامعة جوبا . وفوق هذا وذاك كيف رفرفت أعلام الأمن والأمان الذى بشرت به التسوية ؟

إن هناك بحوثاً أخرى قد ظهرت لوصف اتفاقية أديس أبابا ، ماذا تضمنته وماذا افتقرت إليه ؟. وهذا الكتاب إسهام آخر فى هذا المجال .

إن هذا البحث يجب أن يخدم أربعة أغراض ، هى أولا : أنه يقدم للقارىء الخلفية التى أدت إلى إبرام الاتفاقية ، بالإضافة إلى فحواها . ولكن هذا يجب أن تتم قراءته مع الخلفية التاريخية لمقاومة مختلف الغزاة ، ولسجل العهود والإتفاقيات الكثيرة التى تم نقضها لأن هذا يتيح للقارىء الفرصة للتعرف على أخطاء القادة متى اخطأوا ، ويوضح إذا كان فى الإمكان تجنب الأخطاء مستقبلا . وهى ثانياً : البحث عن حل لنقاط النزاع بسبب استئناف الحرب الأهلية ، وما يثيره من جدل . وهى ثالثاً : الأمل فى أن يصحح جزءا من السجل الذى يقدمه المعلقون حول ما أعتقد انه تسوية هامة ، يمكن أن تصير أساساً لبناء الأمة ، وتوفير السلام والعدالة للمواطنين العاديين الذين تشتد حاجتهم إليها .

أخيرا لا بد من طرح الأسئلة والبحث عن إجابات لها . فأى احتمالات هناك للسودان يصون بها كيانه كوطن صالح للحياة ، مع هذا التاريخ الطويل من انعدام التوازن الاجتماعى الاقتصادى ، ومن كثرة العهود والاتفاقيات التى نقضت ، رغم تاريخ آخر من الهدوء الطويل ، الذى يتخلله فى بعض الأحيان مقتل الأخ لأخيه بوحشية وفظاعة ، مع بروز مشاكل العنصر والأصولية الدينية التى تنتظر العلاج ؟ إن الأسئلة التى نعنى بها ليست هى ما تردده الألسن كثيراً ، بحرية تامة ، بل هى ما يعرضه هذا الكتاب فى أوجه مختلفة ، ويقدم التوصيات بشأنه .

الفصـــل الأول

مسألة الوحدة : الأبعاد التاريخية

عندما غزا محمد على باشا والى مصر السودان ، واحتل أراضيه فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، لم يكن هناك كيان سياسى موحد باسم ذلك القطر ، بل كانت هناك سلطنة سنار ، وقبل قيامها دارفور تسيطران على الجزء الأكبر مما نسميه اليوم بالسودان الشمالى . وكانت الممرات المائية الواقعة فى الجنوب وهى بحر العرب ، وبحر الغزال ، والنيل الأبيض ، والسوباط ، خاضعة لسيطرة الدينكا ، والنوير ، والشلك ، والأنواك ، وهى من أكبر القبائل فى السودان الجنوبى . ولم تكن قبضة هذه القبائل قاصرة على هذه الممرات المائية ، بل تمتد إلى المراعى والسهول المحيطة بها . وفى القرون السابقة للفتح التركى ـ المصرى ، كان هؤلاء القوم قد حافظوا على استقلالهم بمقاومتهم للغارات التى كانت تشن عليهم من الممالك الشمالية . بل هم كانوا ملاذاً لجيرانهم من الرعاة العرب عند فرارهم من تسلط حكامهم المحليين . وبهذا الجهد والحرص استطاعت هذه القبائل الجنوبية أن تعوق زحف الدول الشمالية والحد من نفوذها ، حتى وقع الغزو التركى المصرى الذى أخضع الأرض وأهلها لقوة جديدة . غير أنه فى المنطقة الواقعة جنوب بور ، وعلى ضفتى النيل الشرقية والغربية ، ظلت قبائل البارى تحكم قبضتها وسيطرتها حتى تبيل تسوية حدود السودان مع أوغندة فى عام ١٩١٤

أما محمد على باشا فقد غزا السوان سعياً وراء الذهب والرقيق ليرسى القواعد المالية والسياسية لدولته مما يتيح له الفكاك من قبضة الخليفة العثمانى ، والاستقلال عنه . وترتب على غزوه للسودان من وادى حلفا فى الشمال إلى النيل الأزرق وكردفان تقويض الاستقلال السياسى الذى كان ينعم به أهل السودان الشمالى ، وتعريضهم لمتاعب ومشاق اقتصادية وسياسية منكرة .

وكان الذهب فى السودان قليلاً لا يسد حاجة الباشا ولا يروى غليله ، وأهل السودان الذى أخضعه بغزوه لا يوفرون له - بسبب قلتهم - الرق ليدعم به جيشه ويقويه ، وهذا الواقع الذى كان يجهله عند بدء غزوه ، هو الذى حدا بالإدارة التى أقامها أن تتجه جنوباً لتفتح المناطق التى استعصى فتحها على الممالك السودانية القديمة . واستنفرت إدارته أهل الشمال ليشتركوا معها فى هذا الفتح ، فاستجاب كثير منهم ، ليس فراراً بأنفسهم من الشقاء الذى كانوا يرزحون تحته فحسب ، بل أملاً فى الحصول على الثراء من هذه المناطق البكر . واستطاع القائد البحرى التركى سليم كابيتان أن يخترق السدود فى أعالى النيل ثلاث مرات بين عامى ١٨٣٩ - ١٨٤١ ، وأن يفتح النهر حتى منطقة البارى حول مندكرو والرجاف ليتدفق منه التجار ، والجنود ، والرحالة ، والمكتشفون ، والمبشرون المسيحيون ، كل على حدة ، نحو جنوب السودان . وكان هؤلاء التجار من أصول أوروبية أو مصرية وشامية وغيرها من رعايا الدولة العثمانية ، وكانوا أيضا من أهل السودان الشمالى ، جاءوا أول الأمر بحثاً عن العاج ، يحصلون عليه من السكان المحليين مقايضة بما يحملون معهم من بضائع ، ولكنهم سرعان ما كونوا لأنفسهم جيوشا خاصة بهم فى أعالى النيل وبحر الغزال والاستوائية ، يستغلونها فى الحصول على العاج والرقيق عن طريق التجارة والإغارة والجزية التى يفرضونها على أهل الجنوب ، قبل تصديرها إلى الشمال . وكانت جيوشهم الخاصة هذه تحتاج إلى من يخدمها ويسد حاجتها ، ويبقى على ولائها .. فتكاثرت غاراتها لاصطياد الرقيق ، وانتهاب الماشية ، والمحاصيل الغذائية . وكان أهل الجنوب يقاومون ذلك العدوان بكل ما يملكون من قوة ومضاء وسلاح حتى غلبوا على أمرهم .

وكان لهذا العدوان أثره المرير ورواسبه فى النفوس . من هنا انغرست بذور الكراهية والعنف والمقاومة ، ونمت واشتد ساعدها . ونحن نعلم أن هذا الأخطبوط العسكرى والتجارى امتدت قبضته فى منتصف الستينات والسبعينات من القرن الماضى إلى سائر مناطق الجنوب على أيدى السودانيين الشماليين ، والموظفين من الأتراك المصريين .. يتنافسون أحيانا ، ولكنهم كثيراً ما كانوا يتعاونون ويتحدون ، مما حمل أهل الجنوب على عدم التمييز بينهم ، فأخذوا يحسبونهم أسرة واحدة هى التركية أو الحكم التركى المصرى الذى كان هدفه النهب ، والسلب ، والاستغلال ، وإذلال الإنسان ، رغم ما كان قائماً فى الشمال من مقت ورفض وعداء واستنكار لذلك الحكم . وعلى سبيل المثال كان فى أعالى النيل التاجر الأسوانى محمد أحمد العقاد ، يبسط سلطانه سنين عددا ، يرهب الشلك والنوير والدينكا والبارى ، ويشن غاراته البشعة عليهم ، يسترقهم ، ويقتل أبناءهم ويسبى نساءهم . وكان هناك فى بحر الغزال التاجر السودانى الجعلى ، الزبير رحمة منصور ، يخضع الأرض ، ويقتلع قبائل الفرتيت من جذورها ، وينشىء المحطات الإدارية ويطورها ، ويشق الطرق لتعبر عليها قوافل الرق والعاج عبر بحر الغزال ودارفور ، وكردفان . وتفشل السلطة التركية فى إخضاعه فتلجأ إلى الحيلة ، فيعينه إسماعيل باشا ، خديوى مصر مديراً لبحر الغزال فى عام ١٨٧٣ ، ويخلع عليه رتبة الباشوية تقديرا لمكانته . ثم تأتى حكومة السودان بعد الاستقلال فى عام ١٩٥٦ فتطلق اسمه على أحد شوارع العاصمة القومية ، غير حافلة بما يثيره ذلك من أسى وحسرة فى نفوس السودانيين من أهل الجنوب .(*)

---

* لم يطلق أهل شمال السودان ولا حكومتهم اسم الزبير باشا على أحد شوارع الخرطوم بعد الاستقلال ، وإنما أطلقته الإدارة الإنجليزية فى عهد الحكم الثنائى - المترجم .

وبدءا بعام ١٨٧٠ يتحمس الخديوى إسماعيل فى بذل الجهد لوقف تجارة الرقيق وتحريمها ، ويستخدم من الإداريين الأوروبيين شخصيات كالسير صموئيل بيكر ، والجنرال شارلس غردون ورمبو جسى ، ورودلف سلاطين ، لبلوغ هذه الغاية ، ولكنهم جيمعاً يفشلون فى القضاء على هذه التجارة الآثمة نسبة لشدة التعلق بها ، والحرص عليها ، واتقاد جذوتها فى كثير من النفوس .

وتقوم الثورة المهدية ودولتها بين عامى ١٨٨١ - ١٨٩٨ ، وتجعل هدفها تحرير السودان الشمالى من قبضة الحكم التركى المصرى سياسياً واقتصادياً . ويموت المهدى قائدها عام ١٨٨٥ ودولته يافعة ، دون أن يدرى أحد ما كان يعتزم أن يفعله إزاء النخاسة . ويتولى الأمر بعده الخليفة عبدالله ، فيترك الحبل على الغارب ، ولا يتحرك لإنقاذ أهل السودان الجنوبى من محنتهم . ليس ذلك فحسب بل إنك لترى كثيراً من ذوى النفوذ ، ومؤيدى المهدية فى سنيها الأولى ، ينحدرون من أسر تجار الرقيق التى أضر بمصالحها بيكر ، وغردون ، وجسى ، وهم يقلمون اظافر هذه التجارة الوحشية المنكرة . وترى الخليفه نفسه يجند الأرقاء من الجنوب والغرب فى جيوشه كما كان يفعل الجيش التركى المصرى .

ونقرر أن غارات اصطياد الرقيق وتجارته قد تقلصت إبان حكم الخليفة عبدالله ، ليس عزوفاً منه عن هذا النشاط الوحشى ، ولكن لأنه لم يستطع أن يبسط نفوذه فى الجنوب إلى كثير من المناطق التى كانت خاضعة للإمبراطورية التركية - المصرية ، رغم الغارات التى كانت تشنها قواته من وقت لآخر ، حتى تعرضت قبائل الشلك والدينكا واللاتوكا والزاندى وغيرها فى نهاية القرن التاسع عشر إلى غارات رهيبة تنطلق من زرائب انشئت داخل مناطق هذه القبائل ، أو قرب حدودها . وبفضل هذه المقاومة المستميتة ، ورفضهم التدخل الأجنبى فى شئونهم ، عجزت ادارة الحكم الثنائى بعد سقوط أم درمان فى عام ١٨٩٨ عن اخضاعهم فترة امتدت إلى ثلاثين عاما .

ومما هو معلوم فإن مصالح بريطانيا فى قنال السويس وفى مصر دفعتها لبسط سلطانها على وادى النيل كله ، رغم التهديدات التى كانت هدفاً لها من الدول الاستعمارية فى ذلك الوقت ، كألمانيا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وحتى الحبشة . واستطاعت بمكرها السياسى والدبلوماسى من ناحية ، وسرعة احتلالها لأراضى السودان من الناحية الأخرى ، عقب انتصارها على الخليفة عبدالله فى معركة كررى عام ١٨٩٨ ، أن تقضى على تلك التهديدات وتفسدها . أما مصالحها فى السودان الجنوبى خلال فجر احتلالها فقد كانت ذات صبغة إستراتيجية ، تتمثل فى حرصها على السيطرة على وادى النيل . ولم تكن مصلحة الأهلين الاقتصادية أو الثقافية مما تحفل به حينذاك . ولكن يهمها إخضاعهم بالبطش . ولكنهم لم يعطوا ثمناً للخضوع غير الإرهاب ، والبطش هو الذى تقاومه قبائل الجنوب ، مما نورد أمثلة له فيما بعد . ولا شك فى أن هذه المقاومة والمنازلة المتمثلة فى ردهم للعدوان ، ورفضهم للنفوذ الأجنبى لهى السبب الذى قعد بركب الجنوب عن اللحاق بالشمال ، وأفضى إلى تخلفه فى سائر أوجه الرفاهية البشرية ، فى التجارة وفى الإنتاج الزراعى الحديث ، وفى التعليم ، والمواصلات .

أما أهل الجنوب الذين نسرد قصتهم فى هذا الكتاب فينحدرون من أصول وجذور متعددة ، جغرافياً وتاريخياً . وهم لم يكونوا فى يوم من الأيام شعباً موحداً متسق السياسة ، محدد الخطط

لمقاومة القوى الأجنبية ، بل على نقيض ذلك ، كان كثير منهم يقاتل جيرته ، والصدامات بينهم أمراً شائعاً ، وسمة بارزة مما أدى إلى إضعافهم إزاء التدخل الأجنبي الذى تعرضوا له . ولكنهم رغم هذا التنافر يجمع بينهم الرفض للقوى الأجنبية ، لاستهانتها بقيمهم ، ويجمع بينهم رفضهم للسخرة ، والابتزاز ، والضرائب التى تفرض عليهم بلا تمييز ، ودون مراعاة للثروة الفردية ، وبلا مقابل من خدمات اجتماعية ، واستنكارهم للعدوان على سلطان زعمائهم ، ومصادرة أموال الناس وممتلكاتهم ، والحد من حريتهم الفردية والجماعية التى يحرصون عليها ويعضون بالنواجذ .

* مقاومة الإدارة الإنجليزية - المصرية : ١٩٠٠ - ١٩٣٠

يتضح مما أسلفناه أنه لا الإدارة التركية المصرية ، ولا تجار الرقيق ، أو جنود المهدية قد لقى أى منهم استسلاماً فى السودان الجنوبى ، بل لاقوا جميعاً مقاومة ورفضاً . وهكذا كان شأن الجنوب تجاه الحكم الثنائى ، يقود المقاومة ضد العدوان نوعان من الزعماء ، الأول منهم يمثله رجل الدين الذى نال شعبيته وتبعيته عن طريق ممارسته لقدراته الروحية ، وتحقيق ما ينشده الناس منه بفضل هذه القدرات ، هو عندهم نبى أو بطل ، ذو مواهب خارقة ، عن طريقها ينزل عليهم الغيث والمطر ، ويشفى المرضى ، ويعالج العقم عند النساء . وكثيراً ما انقلب مثل هذا الرجل إلى قائد دنيوى ، بفضل كثرة أنصاره وحوارييه ، يقودهم فينقادون لإشارته فى السلم والحرب ، له آراؤه الواضحة المحددة حول إدارتهم وتنظيمهم ، وحول العلاقة بينهم أفراداً كانوا أو جماعات ، يرسم لهم القواعد التى يتبعونها ، والأسس التى يتمسكون بها ، مستعينا فيما يفعل بخبرات كبار السن والكهول ، وبهذا منه يحميهم من القوى الأجنبية . وكان أغلب القادة الجنوبيين يقودون جماعاتهم فى هجمات ضد القوى الأجنبية المعتدية . ونجد فى التاريخ شواهد كثيرة على هذا الصنف من الزعماء الدينيين ، نذكر منهم نوندنق (NGUNDENG) الذى قاد فرعا من فروع اللاو من قبيلة النوير ضد رجال المهدية والإدارة الإنجليزية المصرية خلال السنوات السبع الأولى من عمرها ، ونذكر أوو كون (AWUOU KON) الذى أبعد النفوذ المهدوى عن منطقته ، كما أبعد فيما بعد الإدارة الإنجليزية حتى كان مقتله فى عام ١٩٠٧ . وكان من هؤلاء القادة أيضا مأين ماثيانق (MAYEN MATHIANG) الذى هب فى وجه الإدارة الإنجليزية فى حملتها بقيادة الميجر سكوت باربر فى عام ١٩٠٢ عند هجمته على الإدارة فى رومبيك ، وارياديت بول يور (ARIADHDIT BOL YOR) الذى نظم جموعا غفيرة فى منطقة باليت (PALIET) باويل عام ١٩١٢ ، يقاوم بها الإدارة الأجنبية حتى أمكن القبض عليه ونفيه إلى الشمال عام ١٩٢٣ .

أما النوع الآخر من قادة المقاومة فقد كان يتمتع باحترام الأهلين وتأييدهم بسبب الكثير من المعارك التى خاضها ، أو بسبب شجاعته أو مقدرته على فض المنازعات بين الناس بالعمل ، وتحسين ظروف معيشتهم ، وخدمتهم ، أو بسبب موروثاته من آبائه وأجداده . وكان بين هؤلاء الملك بودوى باسنقبى (GBUDWE BASINGBI) (الزاندى) الذى حارب الإدارة التركية المصرية ، وتجار الرقيق ، وجنود المهدية والحكم الثنائى ، وقد قتل فى التاسع من فبراير عام ١٩٠٥ ، وكان بينهم أيضا الملك أكوى شام ملك الأنواك (KING AKWEI) الذى ظل يقاوم الإدارة الإنجليزية المصرية من عام ١٩١٢ حتى مماته فى عام ١٩٢٠ .

ولا بأس من أن نقف قليلا عند زعماء المقاومة هؤلاء نستقصى إسهامهم وسجلهم الخالد فى معارك الحرية ، من أمثال ماين ماثيانق MAYEN MATHIANC وهو من عشيرة أطوى من دينكا أقار فى رومبيك ، ذاع صيته فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، واستطاع أن ينتزع الاحترام ويحظى بشعبية عظيمة بين قومه بفضل قدراته الروحية والمادية الهائلة التى يتطلع إلى مثلها الزعماء السودانيون حتى اليوم ، فقد كان عند قومه نبياً باركته الآلهة ، ينزل عليهم المطر ، ويقى الإنسان والماشية من المرض ، ويهب فى وجه الإنجليز عند هزيمتهم لجيش المهدية ، مستنكراً السخرة والضرائب التى فرضوها على الماشية ، ورافضاً الخضوع لهم . نظم المقاومة ضدهم وحرض الناس عليهم ، فامتنعوا عن دفع الضريبة ، وأشعلوا النيران فى الاستراحات ، وتوقفوا عن شق الطرق ، حتى كان عام ١٩٠٢ حين قام الميجر باربور فى مأمورية دورية بالإقليم يرفع فيها العلم رمزاً للسلطة ، فتربص به رجال الزعيم وقتلوه ، وقتلوا معه مرافقيه ، فأرسلت الحكومة الجديدة حملة بقيادة الميجر لى ستاك الذى أصبح فيما بعد مديراً لبحر الغزال ، وحاكما عاماً للسودان ، فهدمت مساكن الناس ، واتلفت ماشيتهم وغذاءهم ، وذبحت الأهلين والسلاطين بقيادة السلطان أبينقش قاى دنق ، وقتلت الزعيم ماين ماثيانق ، وأخضعت فيما بعد أخاه مالوال الذى واصل التمرد والمقاومة . وبينما كان ماين ينازل الإدارة فى رومبيك ، رفض زعماء ثلاثة آخرون أن يشقوا الطرق ، وأن يشيدوا الاستراحات ، أو يدفعوا الضرائب ، فقتل أحدهم وهو أوو (AWUOU) فى عام ١٩٠٧ ، ونفى زميلاه أشول (ACHOL) وذيو (DHIEU) إلى الشمال حيث مات الأخير منهما ببورسودان فى عام ١٩٣٨ . وفى غرب أتوت ببحر الغزال نجح الدينكا الياب فى إبعاد القوات الأجنبية عن منطقتهم حتى عام ١٨٩٨ ، واصطدموا بالحكومة فى عام ١٩١٩ عند اعتراضهم على ضرائب الماشية ، والسخرة ، وسوء سلوك رجال الإدارة ، وأوقعوا رجالها فى كمين نصبوه لهم مما أدى إلى مقتل المدير ستقاند (STIGAND) ، والميجر هوايت ، واليوزباشى سعد عثمان . وقد ردت الحكومة عليهم بحملة عنيفة فظيعة قتل فيها خمسمائة رجل ، وصودر عشرة آلاف رأس من الماشية ، وأتلفت المحاصيل الغذائية ، وحرقت المساكن ، وقبض على النساء والأطفال رهائن حتى يستسلم الثوار . واستسلم كون أنوك (KON ANOK) الزعيم الذى اختارته القبيلة كبشاً للفداء قبل اندلاع الحرب . واصطحبه كبار رجال القبيلة إلى منقلا ، منهم منيانق شابا ، وأشول بول ، وكرويديت أنقول ، ومريال ، وتشوك ، وكينج دوت ، ومكوى وات ، وإيماج أشنرين . وما زال الأحياء من رجال قبيلته يعتزون بموقفه الذى رفع صيتها عالياً بشجاعته عند التحقيق معه . وعلى الرغم من إحكام الحكومة لقبضتها باستخدام المدافع والأسلحة الحديثة الفتاكة ، فقد حرمتهم من التقدم الاجتماعى ، والاقتصادى ، ولم تنشر التعليم بينهم ، أو تقم المدارس ، وبهذا لم يكن بينهم عند إعلان الاستقلال فى عام ١٩٥٦ غير شاب واحد هو قرنق كينج ، كل ما قد حصل عليه هو التعليم الأوسط .

وكان الملك بودوى باسنقبى (KING GBUDWE BASINGBI) قد حاول عبثا قبل قيام المحاكم فى منطقة البحيرات أن يبعد الإدارة الإنجليزية عن منطقة الزاندى . وكان قبل ذلك قد حارب وقاوم ممثلى الحكم التركى المصرى ، وجنود المهدية ، وتجار الرقيق ، وأحرز فى مقاومته هذه درجة كبيرة من النجاح ، ولكنه سجن خلال التركية المصرية فترة قصيرة فى بحر الغزال . وعند قيام

الحكم الثنائى رفض الاعتراف به ، فبذلت الإدارة جهداً كبيراً لاحتلال منطقته بالقوة ، ولكنه استطاع الفرار منها ، والنجاة بفضل دفاعه الجيد ، ثم تضافر عليه البلجيك والإنجليز . وفى عام ١٩٠٤ أمكن التغلب عليه عند مهاجمته للبلجيك ، وفتك السلاح الحديث بكثير من رجاله فاختفى عن الأنظار . وفى مستهل عام ١٩٠٥ جاءت حملة إنجليزية ، يعاونها ويرشدها رجال الملك طمبرة ، وأخذت تطارده حتى قتلته فى التاسع من فبراير . وحصل طمبرة على ما يريد ثمناً لخيانته ، أما بودوى فقد خلده أعداؤه دون قصد منهم بتسمية المكان الواقع قرب قبره «يامبيو» فأصبح رئاسة حامية الجيش الإنجليزى المصرى وهو اسم آخر له . وفى مارس من عام ١٩٧٣ كرمه أيضا أهل الجنوب تقديراً منهم لشجاعته ووطنيته التى ظلت مبعث إلهامهم ومصدر فخرهم .

وكما كان الملك بودوى يمثل بحق القائد الدنيوى ، كان قندنق بونق (NGUNDENG BONG) القائد الروحى والنبى الذى تكاثر مؤيدوه وأتباعه بفضل بركاته الروحية ونبوءاته ، يتنبأ لهم بجودة المحصول وبرداءته ، وبالرخاء ، والقحط ، جواداً يمحض قومه النصح ، ويشتهر بجنوحه للسلام والحكمة .

وعلى الرغم من انه لم يستنفر أتباعه لمنع الحكومة من دخول ارض لاو (LAU) ، كانت الإدارة فى ملكال ومنقلا تخشى نفوذه المتنامى ، فرسمت الخطط لتقليم أظافره وإخضاعه ، ولكنه مات فى عام ١٩٠٦ مورثا ضيق الإدارة به لأبنائه ، فانتقلت الزعامة منه إلى ابنه الأصغر قويك (GWEK) الذى تقلد مسئولية أبيه فى عام ١٩١٧ ، وأخذ يسوى خلافات القبيلة ، ويمارس النفوذ الدينى عليها ، ويشيد مزارا فوق قبر أبيه . ولما أمرت الحكومة قبيلته بشق طريق من منطقته إلى ملكال ، رفض الانقياد لأمرها فى هدوء وحزم ، إذ كانت الطرق تشق سخرة ، ونستخدم لمرور الحملات التأديبية ، وجمع الضرائب ، دون أن يقابلها من الخدمات شىء ، مما يشكل عبئاً ثقيلاً على الأهلين . وأثار هذا الرفض منه غضبة الإدارة التى كانت ضيقة الذرع بموقف الزعماء المدنيين منها ، فرسمت خطة للهجوم عليه فى فبراير من عام ١٩٢٩ ، وقتلته وهدمت مزار أبيه ، وصادرت غليونه ، وأخضعت المنطقة كلها ، وضمتها إلى ملكال ، ولكن ذكرى قويك لم تمت ، ولم تخمد الشعلة التى أوقدها فى نفوس الناس ، فظل صيته عاليا لأجيال كثيرة ، ومآثره باقية . ولا بأس من أن نورد هنا ما يرويه الأهلون عن تنبؤاته التى كان يتغنى بها ويصف فيها الموقف السياسى الماثل فى القطر ، إذ يمكن العثور على تنبؤه بالحرب الأهلية التى انتهت فى عام ١٩٧٢ ، وبالحرب القائمة اليوم ، والتى حصدت كثيرا من الأرواح ، وشردت مئات الآلاف من المواطنين الجنوبيين فى هذه الأغانى . ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد تنبؤه بأن الحرب الأهلية الماثلة تؤدى فى نهاية المطاف إلى قيام كيانات كثيرة فى السودان .

لقد كان الحكم الثنائى يصف حركة المقاومة فى جنوب السودان بأنها عمل وحشى ، أو انتفاضة قبلية ، ولكن ما هو رأى الجنوب فيها وموقفه منها ؟ حقاً لقد استخلص الجنوب منها كثيرا من الدروس ، فبعد سبعين عاما على خيانة طمبرة الكبير ، جاء حفيده ، جوزيف طمبرة ، الذى كان رئيساً لحكومة الجنوب الإقليمية ، فخان الأمانة التى ألقاها المواطنون على كاهله ، وتآمر وغيره مع السلطة فى الحكومة المركزية عام ١٩٨٣ لإلغاء اتفاقية اديس أبابا ، ثمناً لتنصيبه حاكماً على الاستوائية .

وكانت المقاومة عند كثير من السودانيين الجنوبيين مبعث إلهام وأمل . ففى عام ١٩٧١ قام أحفاد أووكون (AWUOU KON) بفتح قبره ، ونقل رفاته ، وإعادة دفنه فى معسكر ماشيته الذى كان يخطط منه ، وينطلق لمقاومة الغزاة الأجانب ، إذ هو لدى أفراد قبيلته بطل مقدام جدير بالتقدير والتكريم . وفى مارس من عام ١٩٧٣ ، عقب إبرام اتفاقية اديس ابابا ، أطلقت الحكومة الإقليمية التى كنت رئيساً لها أسماء ثلاثة من أبطال المقاومة على شوارع عاصمة الإقليم الجنوبى جوبا ، بودوى ، ونفندنق ، وكون انوك ، اعترافاً بنبل الهدف الذى اتخذوه غاية لهم . أما غليون نفندنق الذى صادره الحكم الثنائى فى عام ١٩٢٩ ، فقد أعيد عام ١٩٧٩ إلى مزاره اعترافاً بالمعانى العاطفية والتاريخية الملتصقة باسم رجل عظيم .

ولعل امتشاق أحفاد ماين (MAYEN) ومالوال ماثيانق (MALWAL MATHIANG) وماتور شوت (MATUR CHUT) الآن للأسلحة الأوتوماتيكية ، ينازلون بها دبابات الحكومة المركزية ومدافعها ، يمثل رباطاً بين مقاومة الأمس واليوم . وما ماكور إلا مثل واحد لأحفاد أولئك الأبطال الصناديد ـ بودوى ، وأواو ، وديوى الام ، وكون أنوك ، وغيرهم .

* الانفصال والاندماج : ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨

بمقدم عام ١٩٣٠ كانت الإدارة الثنائية قد قضت على حركة المقاومة فى السودان الجنوبى ، واخضعت الإقليم كله لسلطانها ، ثم مضت تعمل على فصله بصورة تامة عن الشمال بقرارات رسمية أصدرتها ، منها قانون الجوازات وأذون العمل الصادر فى عام ١٩٢٢ الذى كان يفرض قيوداً صارمة على حرية التنقل فى الحدود بين الجنوب والشمال ، ويمنع السودانيين الشماليين من الإقامة فى الجنوب إلا بإذن ، ويقيد حرية أهل الجنوب فى النزوح إلى الشمال . فمنعت نشر اللغة العربية والإسلام فى الجنوب ، وحتى الملابس التقليدية لأهل شمال السودان كانت تثير غضب الحكام ، ولا تجد ترحيبا من الحكومة . وشجعت استخدام اللغة الإنجليزية واللهجات المحلية فى الجنوب . وفى عام ١٩٢٨ نظمت الجمعية التبشيرية الكنسية مؤتمراً فى الاستوائية قرر استخدام اللغة الإنجليزية ، وسبع لغات جنوبية رئيسية ، وسيلة للتعليم فى الجنوب ، واستبعد اللغة العربية . وكان هناك بالطبع تبرير تاريخى لهذه السياسة ، إذ ظلت تجارة الرقيق التى بدأت إبان الإدارة التركية المصرية ، وتواصلت فى المهدية ، قائمة حتى بعد إعادة الفتح ، وكانت الطرق من بحر الغزال ، ودارفور ، والشمال الشرقى لأعالى النيل حتى النيل الأزرق ، تعج بالنخاسة . ولم تكن الإدارة الإنجليزية المصرية تستطيع أن تتغاضى عن احتمال عودة هذه التجارة البشعة ، مما جعلته مبرراً لاتخاذ ما اتخذت من إجراءات عام ١٩٢٢ .

وكان السبب الثانى الذى دفع الحكومة لانتهاج سياسة الفصل هذه ذا صلة بالأحداث التى كانت مصر والخرطوم مسرحاً لها فى عام ١٩٢٤ ، إذ اغتيل فى ذلك العام حاكم السودان العام ، سير لى ستاك فى القاهرة ، وتبع مقتله تمرد من بعض الضباط السودانيين وطلبة المدرسة الحربية بالخرطوم . وكان بعض هؤلاء الضباط ، وهم ينحدرون أصلا من جنوب السودان ، ينادون بوحدة وادى النيل ، وبقيام دولة واحدة تمتد من الدلتا فى مصر إلى نمولى فى حدود السودان الجنوبى . وكانت هناك خشية من أن تمتد آراؤهم هذه إلى ذويهم فى الجنوب فتسمم المناخ على الإدارة

الإنجليزية ، مما أدى إلى إبعادهم من الشمال وإبعاد العناصر الشمالية من الخدمة فى الجيش والإدارة بالجنوب .

أما السبب الثالث فقد كان الخطر المتمثل فى الزعماء الدينيين ، كالسيد عبدالرحمن المهدى ، والسيد على الميرغنى ، اللذين كان قد تزايد حينذاك نفوذهما الدينى والسياسى فى غرب السودان ، وشرقه ، مما كانت الإدارة الإنجليزية تخشى امتداده إلى الجنوب عن طريق الجلابة ، فيحول أهله إلى الإسلام ، بل وأن يؤدى إلى ظهور «مهدى» جديد فى شمال السودان يؤيده فى الجنوب قوم يدينون بالإسلام ، مما يشكل تهديداً حقيقياً للإدارة ، إذ لم يكن السبيل لقمع ثورة كهذه ، تندلع فى الخرطوم ، ويتردد صداها فى الجنوب ، والشرق ، والغرب ، أمراً ميسوراً . من هنا كانت سياسة منع انتشار الإسلام فى السودان الجنوبى ، وتشجيع ديانة أخرى تجد الرضا عند الإدارة ، فضلا عن نشر المسيحية بغية الحد من النفوذ الإسلامى ، واضطهاد الأديان التقليدية ، إما بالتصفية الجسدية لبعض الأنبياء ، أو بنفى آخرين .

وكان السبب الرابع لهذه السياسة الانفصالية تلك المقاومة التى اندلعت فى الجنوب من الزعماء الروحيين التقليديين ، مما يخشى معها أن يوحدوا صفوفهم لإبعاد الإدارة الإنجليزية المصرية ، كما أبعد المهدى من قبل الحكم التركى المصرى .

لكل هذه الأسباب اتجهت السياسية البريطانية نحو فرض فصل بين شمال السودان وجنوبه ، وسايرت هذا الاتجاه سياسة الإدارة غير المباشرة التى منحت زعماء العشائر وضعاً متميزاً ، سهل عليها معه استغلالهم لخدمة مآربها .

ودار الزمن دورته فإذا بعض الإداريين البريطانيين يتساءلون عن مستقبل الجنوب .. أيمكن دمجه مع الشمال فى قطر واحد ؟ أم يضم إلى شرق أفريقيا ، أو يضم جزء منه إلى هناك ، والجزء الآخر إلى الشمال ، أو أن يصبح كيانا ذا سيادة ، منفصلا عن الشمال وعن شرق أفريقيا ؟ غير أن ذوى الكلمة من صانعى القرار لم يستشعروا لهذه الأسئلة أهمية أو عجلة تدعوهم لتوفير الإجابة عليها . حقاً لقد أهمل الجنوب من حيث التطور الاجتماعى والاقتصادى ، وكانت الأموال التى تقدمها مصر سنويا للجنوب خلال الحقبة التالية لإعادة الفتح ، تستخدم فى الحفاظ على جيش الاحتلال المتمركز فيه للقيام بحملات تأديبية ، وسيطرة إدارية مما كان فيما أوردنا من قبل ، مرفوضاً من الأهلين .

* تغير السياسات : نيوبولد وروبرتسن

عند نهاية الحرب العالمية الثانية تزايدت مطالب الوطنيين بالاستقلال . وكان يقود هذه الحملة فى الشمال مؤتمر الخريجين العام ، ويضغط على الإدارة للإقلاع عن فصل الجنوب . وانطوى رد الفعل عند السكرتير الإدارى ، سير دوقلاس نيوبولد ، فى عام ١٩٤٤ ، على سياسة جديدة للجنوب لخصها قائلا :

«السياسة المقررة لدى الحكومة هى أن تعمل على أساس الحقيقة المتمثلة فى أن أهل الجنوب هم حقية افارقة وزنوج ، وواجبنا تجاههم هو أن نسرع عندهم بالتنمية الاقتصادية والتعليمية

بأقصى ما تسمح به إمكانياتنا ، وبهذا نمكنهم من النهوض على أقدامهم ، ليرتبط مصيرهم مستقبلاً مع شمال السودان ، أو شرق أفريقيا ، أو يرتبط جزئياً هنا وجزئياً هناك » .

وتكشف هذه السياسة عن عزم الإداريين البريطانيين على توفير المصادر المالية اللازمة للإسراع بالتطور التعليمى والزراعى وغيرها فى الجنوب ، لإعداد الكوادر المؤهلة ، ذات الوعى السياسى ، اللازم لكل إقليم يسعى نحو الحكم الذاتى .

واتخذت بالفعل بعض الخطوات فى هذا السبيل عندما فتحت أول مدرسة حكومية وسطى بعطار فى الجنوب عام ١٩٤٦ ، وفتحت فيه أيضا المدرسة الثانوية الوحيدة فى رمبيك عام ١٩٤٨ ، وأنشىء مشروع زراعى له جناح تجارى فى الاستوائية عام ١٩٥٠ لينتج القطن ، والمحاصيل الزيتية ، مزودا بمعاصر لاستخلاص الزيوت ، وأجهزة للتوزيع . وكانت هذه خطوة موفقة فى سبيل التقدم رغم تأخرها ، غير أن هذه السياسة الجديدة لم تستمر طويلا إذ سرعان ما استبدلت بسياسة جديدة تشبه الانقلاب . وكان نيوبولد مبدع السياسة الأولى قد مات فى عام ١٩٤٥ ، وخلفه سير جيمز روبرتسن ، مهندس السياسة الثانية المضادة فى عام ١٩٤٦ ، والتى بناها على توصيات مؤتمر إدارة السودان المقدمة للحاكم العام ، ونادى فيها بأن يمثل السودان كله ، بما فيه الجنوب ، فى هيئة تشريعية واحدة ، كخطوة أخرى فى الطريق المؤدى إلى الحكم الذاتى . وكانت عضوية هذا المؤتمر قاصرة على سودانيين شماليين وموظفين بريطانيين . وقد استغله البريطانيون والمصريون والمثقفون الشماليون للحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من مصالح خاصة بهم ، فيما كانت بريطانيا ومصر تتنافسان على تأييد الزعماء الشماليين ، والرأى العام فى الشمال الذى كان القوة الوحيدة ذات الوزن والأثر فى السودان حينذاك . ولعله لو لم تكن بريطانيا قد باعت الجنوب ثمناً لتأييد الشماليين لها ، لانعقد لواء الفوز للعناصر الموالية لمصر ، ولازداد هؤلاء التصاقاً بالقاهرة ، وتعلقاً بشعار وحدة وادى النيل ، وكانت مصر قد منحت مطالب السودانيين الشماليين تأييدها بلا حدود لتحقيق وحدة الشمال والجنوب بلا قيد أو شرط ، ولم يكن الإداريون البريطانيون يحتملون فقدان التأييد الشمالى لهم . أما القرار الخاص بمستقبل الجنوب ، فقد اتخذه مؤتمر إدارة السودان ، وهو يعترف بتخلف هذا الإقليم ، دون أن يرده هذا التخلف عن التوصية بإدارة السودان كقطر موحد فى الحال . واستسلم روبرتسون للتوصية ، وقال :

«إن سياسة حكومة السودان تجاه جنوب السودان تقوم على الحقائق القائلة بأن أهله أفارقة وزنوج ، ولكن الوضع الجغرافى والاقتصادى مجتمعاً ـ كما يتضح فى الوقت الحاضر ـ يجعله من حيث مستقبل تطوره ، مرتبطاً بصورة لافكاك منها بالشمال المستعرب المنتمى للشرق الأوسط» .

وبهذا أحكم الرباط ، وحسم الأمر وأصبح مصير الجنوب الأفريقى ، فى أحسن الفروض ثرثرة لا معنى لها ، وفى أسوئها مبررات غير مقنعة ، ومنذ أن اتخذ ذلك القرار لقن لممثلى الجنوب فى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ تلقينا .

مؤتمر جوبـــا ١٩٤٧ :

جاء مؤتمر جوبا رداً على الإداريين البريطانيين فى الجنوب ممن كانوا يتهمون الحكام الانجليز فى الخرطوم بخيانة أهل الجنوب ، وجاء أيضا ردا على الرأى العام المستنير فى بريطانيا الذى كانت تعكسه جمعية الفابيان ، ومناداتها بأن يرجأ قرار السيادة حول الجنوب حتى يتمكن أهله من الافصاح عن أمانيهم الوطنية .

وقد انعقد المؤتمر فى خريف عام ١٩٤٧ ، واشترك فيه بعض السلاطين الجنوبيين ، وصغار الموظفين ، وضباط صف البوليس ، ممن كانوا يعتبرون طليعة الزعامة المثقفة والتقليدية فى الجنوب حينذاك . وكانت نظرتهم للحدث وموضوع بحثه جادة . وكان رأيهم باختصار هو أن توفر للجنوب الأسباب والفرص لتحضير نفسه ، قبل أن تشتبك يده بيد الشمال ، إذ كان فى حاجة ماسة إلى أعداد وفيرة من الرجال المدربين ، وإلى قدر من التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، قبل أن يقدم على تقرير مصيره . وأشاروا فى مداولاتهم إلى أن العلاقة بين الشمال والجنوب لم تكن ودية فى الماضى ، ولحوا فى هذا الصدد إلى تجربة النخاسة إبان الإدارة التركية المصرية ، وإبان المهدية ، مؤكدين الحاجة إلى الزمن ليعمل عمله فى تنمية الاحترام المتبادل ، وتوفير أسباب المساواة فى المواطنة قبل تحقيق الوحدة الحقيقية السليمة .

واقترحوا إنشاء هيئة تمثيلية بالجنوب ، ترسل مستقبلاً ممثلين لها إلى الخرطوم ، لينالوا ما يحتاجون إليه من خبرة ، ويشتركوا فى مناقشة الأمور التى تهم الجنوب والشمال . وأكدوا أن الجنوب يحتاج إلى ضمانات توفر له أسباب التقدم ، والحفاظ على ذاتيته فى سودان المستقبل الموحد . وكان هذا منهم دليلاً على الحذر والحيطة والحاجة إلى التريث ، مما يقضى بأن تتم الوحدة على خطوات ، وأن يعترف بالفوارق الثقافية والتاريخية وتوفر أسباب المساواة بين المواطنين .

وكان السلطان لوليك لادو ، وهو من أكثرهم حكمة ، قد تقدم بتحفظات السودانى الجنوبى بصورة مؤثرة عندما أعرب عن أمله فى أن تكون الأجيال الجديدة من أهل السودان الشمالى على نقيض الأجيال السابقة ، ذات نزعة حضارية وروح انسانية . وقال : إن هذه الصفات يمكن التأكد منها بسرعة بمراقبة مسلك أهل الشمال ، قبل اتخاذ قرار نهائى حول الوحدة .

وشبه العلاقة بين الجنوب والشمال بعلاقة شاب وشابة يعتزمان الزواج ، ولكنهما يمهلان نفسيهما ليلم كل منهما بسلوك الآخر وميوله الاجتماعية ، قبل أن يتخذا قرارهما الأخير بالزواج أو بعدمه ، لأن العجلة فى مثل هذه الأحوال تؤدى إلى الشقاء ، وربما إلى الانفصال والطلاق بصورة عنيفة .

أما الأعضاء الشماليون ، بقيادة القاضى محمد صالح الشنقيطى ، فقد عددوا الطيبات التى تنتظر الجنوب فى السودان الموحد . وأشاروا فى هذا الصدد إلى المرتبات والأجور التى يمكن مساواتها ، والوظائف الكبرى التى يمكن أن يتقلدها أبناء الجنوب . وقالوا إن الكراهية التى يغرس بذورها البريطانيون ، والفرقة التى يشجعونها ، لا مكان لها فى السودان الموحد ، لأن الجنوبيين والشماليين فيه يصبحون أنداداً ، والعلاقة بينهما تقوم على قدم المساواة . وكان الشنقيطى يعلم

ضعف موقف البريطانيين إزاء النقاط التى أثارها ، إذ كان الموظفون والفنيون الشماليون العاملون فى الجنوب حينذاك ، يحصلون على مرتبات وأجور تفوق ما كان يحصل عليه الجنوبيون من العاملين فى نفس الحقل بصورة ملحوظة .

ولم يكن روبرتسن قد ذهب إلى الجنوب ليستفتى الجنوبيين فى مصيرهم ، ولكن ليخطرهم بالقرار الذى كانت الحكومة قد اتخذته بالفعل . قال :

«اعتبر المؤتمر سبيلاً لاستكشاف قدرات الجنوبيين ، وعليه يصبح ظن بعض الناس بأن الأعضاء الجنوبيين فى المؤتمر قد وافقوا على السير مع الشمال خطأ فاضحا .. إذ القرار الوحيد الناجم عن المؤتمر كنت قد اتخذته وحدى» .

وبانتهاء مؤتمر جوبا انتهت فترة الانفصال ، وانطوت صفحة سياسته ، وأصدر السكرتير الإدارى مجموعة من القرارات الهامة ، منها فتح الحدود بين الجنوب والشمال ، وإعلان حرية الدين ، مما أتاح لدعاة الإسلام أن يتحركوا بحرية ، ويتنافسوا مع الجمعيات التبشيرية الكنسية ، ومع قادة الديانات التقليدية ، ومنها توحيد المرتبات والأجور . وفى أغسطس ١٩٤٧ وافق الحاكم العام على توصيات مؤتمر إدارة السودان فى نطاق ضمانات حددها ، توفر أسباب التطور السليم لأهل الجنوب ، وبهذا انصرفت الأنظار عن النظام الفيدرالى فى الحكم مما كان يتطلب نفقات باهظة .

وعلى الرغم من اعتراف علنى بتخلف الجنوب ، لم تشهد المنطقة تطوراً اجتماعياً أو اقتصادياً يستحق الذكر . وحسبنا دليلا على هذا أنه لم يكن فى الجنوب عندما انسحب الانجليز منه غير مدرسة ثانوية واحدة ، وغير هيئة مشاريع الاستوائية التى أشرنا إليها فيما قبل . أما الخطط التى رسمت منذ عام ١٩٤٨ لزراعة القصب ، وإنتاج السكر ، فلم توضع موضع التنفيذ ، وأما فريق تنمية الجنوب الذى عين فى عام ١٩٥٣ تحت رئاسة دكتور هاول (P.P.HOWELL) للبحث عن وسائل تنمية الموارد ، فقد حل فى مستهل عام ١٩٥٥ ، وحفظت نتائج دراساته .

* التطورات الدستورية بعد مؤتمر جوبا :

ومضت التطورات الدستورية بعد مؤتمر جوبا قدماً ، إذ شكلت جمعية تشريعية من ثلاثة وتسعين عضوا ، خمسة وستون منهم منتخبون ، وعشرة يعينهم الحاكم العام ، وثمانية عشر بحكم وظائفهم الوزارية فى المجلس التنفيذى . وكان عدد الأعضاء الجنوبيين فى هذه الجمعية ثلاثة عشر رجلا . وبهذا بدأت العلاقة بين الشمال والجنوب بتمثيل ضعيف للجنوب فى الجمعية التشريعية التى لم يشتمل قانونها على الضمانات التى طالب بها ممثلوه فى مؤتمر جوبا ، بسبب انشغال السكرتير الإدارى بما يضمن كسب الطبقة الشمالية المستنيرة ، ويصدها عن تأييد الحكومة المصرية فى التنافس الذى كان قائماً بين جناحى الحكم الثنائى .

وكما ورد من قبل ، فإنه كان يخشى أن تدفع الضمانات التى يطلبها الجنوب الزعماء الشماليين إلى أحضان مصر التى كانت تتبنى بدهاء موقف السودانيين الشماليين ، وتمسكهم بقيام وحدة غير مشروطة بين شقى القطر . وكان هناك قلة من البريطانيين الإداريين العاملين فى الجنوب تتحدث

بعنف عن عدم مبالاة السكرتير الإدارى بأمانى الجنوبيين ومخاوفهم . ووصف أحدهم ، وهو المستر أوين ، نائب مدير بحر الغزال ، سياسات السكرتير الإدارى ومعاونيه بأنها أشبه بانسان يحاول سد شرخ فى شجرة بالية متآكلة . ووقفت جماعة الفابيان فى وجه سياسة الحكومة ، ووصفت مسألة الجنوب بأنها أفظع مشكلة إنسانية فى القطر ، وقالت إن أهل الشمال ينظرون إلى الجنوب نظرة مصر إليهم . وتنبأت بالمتاعب التى تترتب على اكتشاف الثروات فى الجنوب اللازمة لضمان استقلال السودان .

ويبدو أن السكرتير الإدارى قد تجاوب مع هذا النقد فيما بعد ، إذ ضمن مشروع قانون الحكم الذاتى الذى كان يتم إعداده مادتين لحماية الجنوب ، إحداهما منحت الحاكم العام مسئوليات خاصة تجاه المديريات الجنوبية ، والخدمة العامة ، حماية لمصالح الموظفين البريطانيين فى حالة الإسراع بسودنة الوظائف . أما الضمان الثانى فقد خول الحاكم العام سلطة إنشاء مجلس للوزراء ، بناء على توصية رئيس الوزراء ، يكون اثنان بين أعضائه على الأقل من الجنوبيين المنتخبين لأى برلمان مقبل .

وقد طمأنت هاتان المادتان الجنوب رغم أنهما لم تكونا كافيتين ، ولكنهما أثارتا هجوما من الشمال على السكرتير الإدارى والاستعمار البريطانى ، واتهاما لهما بالتخطيط لفصل الجنوب .

وفى عام ١٩٥١ كون الحاكم العام لجنة من ثلاثة عشر عضوا ، برئاسة القاضى ستانلى بيكر ، لإجراء تعديلات دستورية ، ولكن لم يكن فيها من أهل الجنوب غير عضو واحد ، هو بوث ديو ، الذى اقترح على اللجنة أن تتبنى نظاما فدراليا للحكم . ثم جاء اقتراحان من مستشار غير رسمى للحكومة هو البروفسير فنسنت هارلو (VINCENT HARLOW) ، الأستاذ بجامعة أكسفورد ، أحدهما يمنح الحاكم العام السلطة اللازمة لحماية مصالح السودان الجنوبى ، مما يمكنه من تقويم أى قرار تتخذه الهيئة التنفيذية ، أو الإدارية ، يترتب عليه ضرر بمصالح ورفاهية أهل الجنوب ، على أن يحيل الأمر إلى دولتى الحكم الثنائى فى حالة صدور تشريع به ، مصحوباً بتعليقه عليه . واختص الثانى بإنشاء وزارة لشئون الجنوب تحت قيادة أحد الجنوبيين ، يصبح فيها مستشارا للحاكم العام فى ممارسة سلطاته الخاصة تجاه الجنوب ، على أن يعاونه فى تصريف مسئوليته مجلس من المستشارين يختار أعضاءه بالتشاور مع مديرى المديريات الجنوبية . وكان على هذا الوزير أيضاً ، فيما أوضح الاقتراح ، أن يفصح عن مصالح الجنوب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فى مجلس الوزراء ، وفى الهيئة التشريعية ، وقد رفضت الجمعية التشريعية هذا الاقتراح ، رغم إجماع الأعضاء الجنوبيين عليه . أما الاقتراح الأول الخاص بمنح الحاكم العام السلطة اللازمة لحماية مصالح الجنوب ، فقد أضعف بصورة أخفت معالمه ، ولم يبق فيه شىء غير منح الحاكم العام مسئولية ضمان المعاملة العادلة لأهل المديريات المختلفة بالسودان . ثم جاءت المفاوضات السياسية بين الزعماء السياسيين الشماليين والحكومة المصرية حول مقترحات الحكم الذاتى ، وأسفرت عن اتفاق فى يناير من عام ١٩٥٣ يمنح السودان ككل حق تقرير المصير . ولم يشترك فى هذه المفاوضات أحد من الجنوب . وتم الاتفاق أيضاً على تحديد فترة انتقالية تسبق ممارسة حق تقرير المصير . وأذعنت الإدارة الإنجليزية فى السودان والحكومة البريطانية لهذا الاتفاق . وبهذا لم يكن منتظراً من

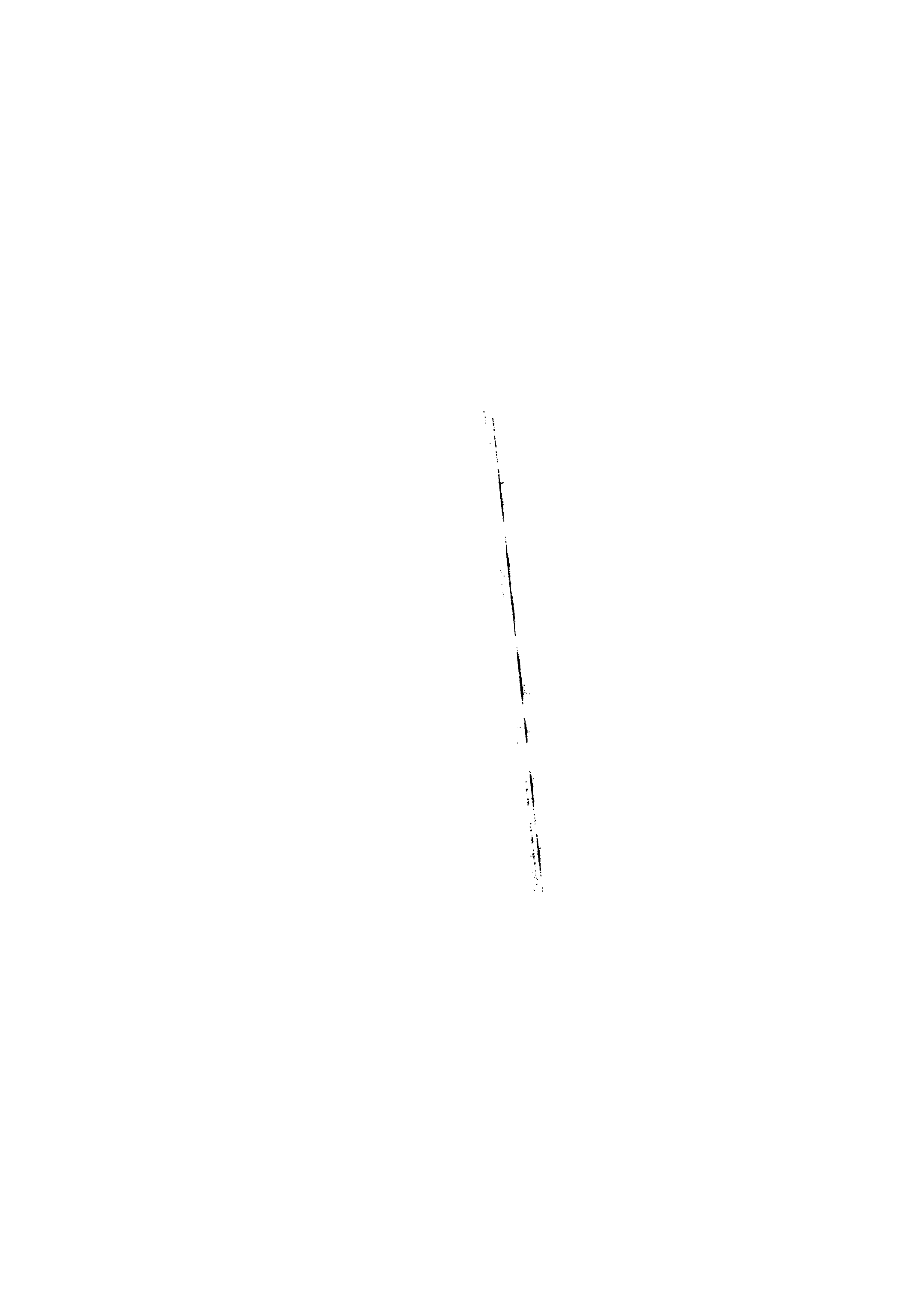
قانون الحكم الذاتى الذى جاء نتيجة لتواطؤ مصر وبريطانيا ، والأحزاب الشمالية ، أن يشتمل على الضمانات اللازمة للجنوب ، والتى كان يتمسك بها ممثلوه فى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ . وبهذا أيضاً خدع الجنوب مرة أخرى . ثم جاءت الخديعة الثالثة عند سودنة الخدمة العامة ، حين نال الجنوبيون ست وظائف فقط مقابل ثمانمائة وظيفة للشمال .

ولما اجتمع البرلمان فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ ليتناول اقتراحاً يرمى لإعلان الاستقلال ، تقدم الأعضاء الجنوبيون بشرط يلزم تحقيقه ثمناً لموافقتهم على الاقتراح ، هو قيام نظام فيدرالى للحكم ، يساير روح مؤتمر جوبا . وقد رأى الزعماء السياسيون فى الشمال قبول هذا المطلب ولكنهم فيما اتضح بعد ذلك ، لم يكونوا جادين فى تأييده ، ولعله قبل عند نظر اقتراح الاستقلال ، فيما ورد على لسان زعيم المعارضة حينذاك ، محمد أحمد محجوب ، لإرضاء الجنوبين ، وحملهم على تأييد قرار الاستقلال . وبهذا تمت حياكة الاتفاق الواهى ، وأجيز اقتراح الاستقلال بإجماع الأصوات . وفى رأس السنة الجديدة احتفل الجنوبيون بالاستقلال ، وبتباشير النظام الفدرالى ، وظن قليلو الخبرة منهم أنهم حققوا ما كانوا ينشدون ، دون أن يفطنوا للحيلة التى تكمن فى صياغة مطلبهم على النحو التالى :

«إن رجاء أعضاء البرلمان الجنوبيين لوضع نظام فدرالى فى الجنوب سوف يعطى اعتباراً تاماً فى الجمعية التأسيسية عند قيامها» .

وفى عام ١٩٥٨ ، عند تأليف لجنة إعداد مسودة للدستور الدائم ، وقيام الجمعية التأسيسية التى أنيط بها تناول الوضع الفدرالى ، لم يتعرض أعضاء الأحزاب الطائفية الشمالية لأى ضغط يحملهم على قبول المطلب فرفضوه ، ورسموا دستوراً لدولة عربية إسلامية . وبهذا أصبح مطلب الجنوبيين الخاص بالنظام الفدرالى أمراً غير مشروع ، مما دفع بعضهم لدخول السجون فى آخر ذلك العام ، أو مغادرة بلادهم إلى المنفى فى الدول المجاورة تأييدا لمطلبهم .

وهكذا نرى محمد صالح الشنقيطى خلال جيل واحد بعد مؤتمر جوبا ، وهو رئيس للجمعية التأسيسية ، ينسى تحذيرات السلطان لوليك لادو الواضحة ، ونرى القران بين الجنوب والشمال يتعرض إلى المتاعب .



الفصـــل الثـــانى

من رفض النظام الفدرالى إلى لجنة الاثنى عشر

لم يشهد عام ١٩٥٨ رفض النظام الفدرالى فحسب ، بل شهد تعديلات غير مقبولة أجريت على مسودة الدستور الدائم . وكانت الانتخابات العامة فى ذلك العام قد أسفرت عن فوز أربعين عضوا من حزب الأحرار الجنوبى ، الذى كان قد صعد دعوته للفدرالية عبر السنين ، وتحالف مع بعض أحزاب المعارضة فى الشمال لتعينه على رسم دستور علمانى ديمقراطى ، وإقرار سياسة الحياد فى العلاقات الدولية . وقد تزامن هذا التحالف مع الصراع حول السلطة فى صفوف حزب الأمة الحاكم ، والذى كان لا سبيل لحسمه إلا بإقصاء عبدالله بك خليل ، رئيس الحكومة والأمين العام لحزب الأمة ، من زعامة الحزب ، مما دفع به لتسليم السلطة للجيش فى السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٥٨ .

وجاء الفريق إبراهيم عبود ، قائد الجيش ، بعد تسلمه السلطة يوضح فى بيانه الرسمى أن هدف حركته هو توفير الاستقرار السياسى كخطوة أساسية فى سبيل نقل السلطة إلى الجماهير ، وتصحيح الوضع الاقتصادى . وأعلن فى لغة صارمة عن حظر الأحزاب السياسية ، وتعطيل نشاط السياسيين ، وعن تحريم المناداة بالنظام الفدرالى . واتخذ القوة الغاشمة سبيلا لوأد الحريات السياسية ، والدينية ، والثقافية ، وبلوغا لغايته .

وكانت الحكومة العسكرية فى غمرة حماستها لخلق سودان موحد قد شجعت انتشار الدعوة الإسلامية فى الجنوب ، واستبدلت اللهجات المحلية واللغة الإنجليزية بالعربية وسيلة للتعليم ، وجعلتها أيضا لغة التخاطب والمراسلات فى المكاتب الحكومية ، مما أدى إلى إعفاء الموظفين الجنوبيين الذين يجهلونها ، وسارت قدما فحرمت التبشير المسيحى إلا بإذن صادر عنها ، وفق منطوق قانون الجمعيات الكنسية التبشيرية الذى أصدرته فى عام ١٩٦٢م . وفى فبراير من عام ١٩٦٤ أبعدت نحوا من ثلاثمائة مبشر مسيحى ، وجعلت الجمعة عطلة أسبوعية فى الجنوب بدلا عن الأحد . وقامت هناك كثير من المساجد والمعاهد الدينية الإسلامية . ولم تكتف بهذا ، بل مارست

ضغطاً على السلاطين والمتعلمين فى الجنوب ليعتنقوا الإسلام ديناً لهم ، ونقلت الموظفين والمعلمين الجنوبيين بصورة جماعية إلى الشمال ، لأنهم عندها يشكلون خطرا على الأمن . وقللت من تجنيد أبناء الجنوب فى قوات الشرطة والسجون ، وملأت الوظائف الشاغرة فى أجهزة الأمن بمواطنين من الشمال .

وكان طبيعياً أن يؤدى هذا المسلك الحكومى إلى تفاقم التمرد فى الجنوب ، وأن يدفع بالسياسيين والمواطنين من أهله إلى المنفى فى الدول المجاورة ، كأثيوبيا ، وزائير ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، يقود ركبهم البرلمانيون السابقون من أمثال القس ساترنينو لاهورى ، وجوزيف أودوهو ، وماركو روم ، ومايكل طويل ، والإداريون من أمثال أقرى جادين ، ووليم دنق ، وأكون أتم . وردت الحكومة أول الأمر على هذا التمرد وهذا الرفض بمزيد من الإرهاب والاعتقال والتعذيب . وكان هذا التصرف منها انعكاساً طائشاً أحمق للسياسة التى كان قد انتهجها الإنجليز فى الجنوب خلال الثلاثينات ، ثم أقلعوا عنها فى عام ١٩٤٥ ، فيما ذكرنا من قبل ، ولكنها لم تنجح إلا فى إحياء ذكرى الإدارة التركية المصرية ، وتجارة الرقيق ، وحكم المهدية فى النفوس . إذ لم يفرض يوم الجمعة عطلة رسمية فى الجنوب ، ولم يشاهد فيه العنف والاضطهاد من القوى الخارجية ، إلا خلال الإدارة التركية المصرية ، ولم يرغم أهله على دخول الإسلام إلا خلال فترة المهدية . وبهذا اتسم الحكم العسكرى فى سنواته الست بأسلوب فى الحكم يطابق ما كانت تنتهجه الإدارات السابقة .

ولما قام التمرد فى أغسطس من عام ١٩٥٥ كان فى بدايته قاصرا على القوات النظامية فى حامية الاستوائية ، ولكن على نقيض ذلك تفاقم السخط بين المدنيين بفعل البطش والقهر الذى مارسه رجال الحكومة خلال الحكم العسكرى حتى إذا ما جاء منتصف عام ١٩٦٤ أحس المواطنون فى سائر أرجاء القطر بالمعارضة السياسية والعسكرية الجنوبية لذلك الحكم . ولم يؤثر القهر العسكرى على الجنوب وحده ، بل ولد معارضة ومقاومة ، ودفع القادة السياسيين الشماليين للمجاهرة برفضهم للقمع الذى كان يمارسه الجيش فى الجنوب .

وفى يناير من عام ١٩٦٤ قامت حركة أنيانيا بقيادة برنادو ماو ماو بحركة طائشة لاحتلال مدينة واو بقوة محدودة وأسلحة ضعيفة ، وفشلت خطتها بالطبع ، ولكن هذه المحاولة أيقظت مشاعر السلطة ، ونبهتها إلى تنامى حركة التمرد فى الجنوب ، غير أنها لم تدرك خطر سياسة القمع والإرهاب إلا فى سبتمبر من ذلك العام ، حين كونت لجنة برئاسة السيد أحمد محمد يس ، وهو عضو سابق فى مجلس السيادة ، وقيادى بارز فى الحزب الوطنى الاتحادى المحظور ، للنظر فى أسباب السخط بالجنوب ، والتقدم بتوصيات لتصحيح الوضع . وأتاح قيام هذه اللجنة الفرصة لحوار علنى يوجه فيه النقد لسياسة الحكومة ، ويعلن فيه أنه لا سبيل لحل مشكلة الجنوب إلا بإقامة نظام ديمقراطى للحكم ، بدلا عن الوضع العسكرى الذى لم يكن صالحا لحل المشاكل السياسية باستخدام القوة . وكانت جامعة الخرطوم منبراً لهذه الآراء . وبدلاً من أن تتخذ الحكومة من تكوين لجنة السيد أحمد محمد يس دليلاً على استعدادها لمراجعة وتصحيح سياساتها ، واجهت ذلك الحوار بإجراءات قمعية . وفى فورة غضبها على قيام المظاهرات ضدها ، قامت الشرطة بفتح نيرانها على طلبة الجامعات ، مما أدى إلى مقتل اثنين منهم ، ودفع بالمواطنين إلى العصيان المدنى .

وفى اليوم التالى لهذا الهجوم تدارك الفريق عبود الموقف ، وحال دون وقوع صدامات دموية بين الحكومة والمواطنين بحله للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ومجلس الوزراء ، مما شجع قوى المعارضة الممثلة فى اتحاد أساتذة الجامعة ، ونقابة المحامين ، والأطباء ، واتحاد عام نقابات العمال ، واتحاد طلبة الجامعة ، على التعاقد على تأسيس جبهة الهيئات المهنية .

وبهذا قامت حكومة تقدمية مؤقتة برئاسة السيد سر الختم الخليفة ، وهو معلم سابق كان قد عمل فى الجنوب لسنوات طويلة مديرا للتعليم فيه .

حركة أكتوبر : البحث عن تسوية ديمقراطية : ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ :

واعتلى المسرح فى هذا الوقت تنظيم جماهيرى كان يمارس نشاطه خلال الحكم العسكرى فى الخفاء ، هو جبهة الجنوب ، التى أخذت تبحث مع جبهة الهيئات ، والجبهة الوطنية التى كانت مؤلفة من حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى ، والحزب الشيوعى السودانى ، وجبهة الميثاق الاسلامى عن سبل تشكيل حكومة مؤقتة . وتمسكت اللجنة التنفيذية لجبهة الجنوب بأن يكون لها وحدها حق اختيار الوزراء الجنوبيين فى الحكومة المنشودة ، وفى مجلس السيادة ، فكان لها ما أرادت . وكان رئيس الوزراء قد عين السيد أمبروز وول وزيرا دون مشورة الجبهة ، فأرغم على الاستقالة ، وتم تعيين السيدين كلمنت أمبورو وازبونى منديرى ، أعضاء فى مجلس الوزراء ، والسيد لويجى أدوك فى مجلس السيادة . وقد انضم إلى الحكومة فيما بعد السيد هلرى لوقالى ، والسيد غوردون مورتات عندما استقال ازبونى فى مارس عام ١٩٦٥ . وبهذا نال الجنوب لأول مرة حق اختيار وزرائه . وكان أساس الاختيار الكفاءة وقوة الخلق . ولم يكن الوزراء الجنوبيون الذين تم اختيارهم للوزارة فى الخرطوم عند تعيينهم ، كلمنت امبورو كان فى الفاشر ، وازبونى فى كسلا ، وكان هلرى لوقالى ، وهو من أعضاء اللجنة التنفيذية لجبهة الجنوب ، فى الولايات المتحدة عند قيام الثورة التى أطاحت بحكم عبود ، وكان غوردون مورتات فى وادمدنى ، ولويجى أدوك فى جوبا . وقد قامت باختيارهم جميعاً اللجنة التنفيذية للجبهة التى كانت مؤلفة حينذاك من السادة غوردون أبايا ، وداريوس بشير ، وهلرى لوقالى ، ولوبارى رامبا ، وازايا مجوك ، وناتالى اولواك وشخصى . ولم يكن أحد من بين أعضاء هذه اللجنة قد سعى لدخول مجلس الوزراء أو قبل الانضمام إليه إلا هلرى لوقالى .

وكان اختيار السيد سر الختم الخليفة لرئاسة الوزارة قد قوبل بالرضا فى الجنوب ، لأنه كان على معرفة بمشاكله ، وتربطه صلات حسنة بكثير من الجنوبيين . وعلى الرغم من ارتباطه ، بحكم عمله السابق بسياسات الحكم العسكرى التعليمية التى كانت موضع رفض واستنكار الجنوبيين ، فقد كان موضع احترامهم . وكانوا يتوسمون فيه العطف على قضيتهم . أما موقف القادة السياسيين الجنوبيين الذين كانوا يعيشون فى المنفى من التغييرات الجذرية التى شهدتها البلاد ، فلم يتضح عقب الأحداث مباشرة ، فأرسلت جبهة الجنوب ، فى نوفمبر ، ثلاثة من أعضائها التنفيذيين ، هم داريوس بشير ، ولوبارى ، وشخصى إلى أثيوبيا ، وكينيا ، وأوغندا لإطلاعهم ، وإطلاع اللاجئين الجنوبيين على هذه التطورات ، وللتأكد من موقفهم منها . فالتقينا بالقس ساترنينو لاهورى فى نيروبى ، وأقرى جادين ، وجوزيف أودوهو فى كمبالا . ولقينا لدى الأب ساترنينو كثيرا من التحفظات وعدم الثقة فيما تستطيع الحكومة الجديدة أن تفعله لتصحيح أخطاء الماضى التى تقع

مسئوليتها أساساً عنده على السياسيين المدنيين فى الخرطوم ، ثم فاقمها الحكم العسكرى . وأشار فى هذا الصدد إلى مشروع السودنة فى عام ١٩٥٤ الذى أبعد الجنوبيين عن الخدمة العامة ، وإلى تنكر القادة المدنيين والعسكريين للعهد الذى قطعوه على أنفسهم حول مطلب النظام الفدرالى ، وأعرب عن خشيته على سلامة السياسيين واللاجئين إذا ما عادوا إلى السودان فى فورة الحماسة للتغيير السياسى . وكان ممعناً فى تشاؤمه وشكه فى احتمال تحسن العلاقات مستقبلاً بين شقى القطر .

وفى كمبالا وجدنا اتحاد السودان الافريقى الوطنى (حزب سانو) يعقد مؤتمرا لمسنا فيه صراعا عنيفا حول زعامة الحزب بين أقرى جادين وجوزيف اودوهو . وكان وليم دنق ، السكرتير العام لسانو فى أوروبا حينذاك ، وساترنينو غائبا عن المؤتمر . أما الهدف أول الأمر ، فقد كان تعديل دستور الحزب لإلغاء منصب السكرتير العام فى خطة مدبرة لإقصاء وليم دنق ، وإدانة رحلته إلى أوروبا .. مما عكس الخلافات التى استشرت فى ذلك الحزب بين القس ساترنينو راعيه ، وأودهو الرئيس من جهة ، ووليم دنق من الجهة الأخرى . وكان وليم قد عزل قبل انعقاد المؤتمر ، ولكنه يغفل فى عناد ما يفعله الراعى والرئيس . وتم تعديل الدستور ، وحرمان وليم من تقلد أى منصب تنفيذى ، ثم أبعدته الانتخابات فيما بعد عن عضوية اللجنة التنفيذية . ولكن هذا لم يكن نهاية المطاف فى ذلك الاضطراب ، الذى عقدته النتيجة غير المتوقعة للمؤتمر ، بل زاد من حدة التوتر انتزاع أقرى جادين للرئاسة من جوزيف أودوهو . وطغا هذا الصراع على مهمتنا فى كمبالا ، على الرغم من الوعد الذى قطعه لنا أقرى بدراسة التغييرات التى وقعت فى الخرطوم ، وأثرها على جنوب السودان ، وانعكاساتها على الحركة السياسية فى المنفى ، وعلى اللاجئين فى الدول المجاورة . وكان أقرى وغيره ممن التقينا بهم فى كمبالا ونيروبى يشاركون القس ساترنينو تشاؤمه وشكوكه حول سلامة اللاجئين والسياسيين عند عودتهم إلى البلاد من منفاهم .

وعدنا إلى الخرطوم فى آخر نوفمبر ، وكان كلمنت أمبورو ، وزير الداخلية حينذاك ، فى مأمورية بالجنوب . وفى صباح الأحد ، السادس من ديسمبر ، تجمع الجنوبيون من سكان الخرطوم فى المطار لاستقباله ، ولكنه تأخر عن الحضور ، مما سبب خيبة أمل لمستقبليه ، وأثار حنقهم ، وأدى إلى أعمال شغب منهم ، تحطمت فيها كثير من ممتلكات المطار . وامتد الشغب إلى المدينة ، مما أثار غضب الكثرة من أهل الخرطوم على الجنوبيين ، ودفعها لإراقة الدماء ، فاضطرت الحكومة أن تجمع الجنوبيين فى دارى الرياضة بأم درمان والخرطوم فى اليوم التالى ولمدة أسبوع ، حفاظا على سلامتهم وكان قد قتل منهم سبعة ، وجرح كثيرون فى تلك الاشتباكات العنصرية . ثم هجر كثير منهم العاصمة الخرطوم واتجهوا نحو الغابة فى الجنوب ليدعموا قوات الأنيانيا .

وقدم وفدنا تقريرا لكلمنت عن الاتصالات التى أجريناها فى شرق أفريقيا عقب عودته مباشرة . وتركز الحديث فى هذا اللقاء حول نقطتين ، الأولى حول خشية السياسيين فى المنفى على سلامة اللاجئين عند عودتهم إلى الوطن ، مما فاقمته الأحداث المأساوية التى وقعت فى السادس من ديسمبر ، والأخرى الحاجة لبذل مزيد من الجهد والبحث عن احتمالات الوصول إلى تسوية سلمية ، مما يتطلب اتصالات مكثفة مع السياسيين فى المنفى على المستوى الرسمى .

وكان وليم دنق قد بعث بخطاب إلى رئيس الوزراء من جنيف بسويسرا ، يقترح فيه إجراء محادثات حول الجنوب ، شريطة أن تمنح الحكومة السياسيين فى المنفى عفواً عاماً ، وأن تلغى قانونى المناطق المقفولة والجمعيات الكنسية التبشيرية ، وأن تعترف بسانو كحزب سياسى فى القطر .

وفى العاشر من ديسمبر أعلن مجلس الوزراء العفو العام عن كل المواطنين فى المنفى ، وعن كل من اشترك فى الثورة . وفى يناير من عام ١٩٦٥ أرسلت وفداً مؤلفاً من السيدين عابدين اسماعيل ، وزير الحكومة المحلية ، وأزبونى منديرى ، وزير المواصلات ، إلى كمبالا حيث عقدا اتفاقية مع حكومة أوغندا لعودة اللاجئين وتوطينهم ، على أن تسوى المسائل السياسية عن طريق مؤتمر اقترح حزب سانو عقده خارج السودان . ثم ذهب وفد آخر مؤلف من السادة داود عبداللطيف ، المدير الأسبق للاستوائية ، وموفير واكيج محمد إلى زائير حيث كان يقيم السيد وليم دنق . وكان نبأ الخلافات داخل حزب سانو قد ذاع وانتشر وبلغ السودان . وركز هذا الوفد على حمل وليم دنق على العودة إلى السودان ليشترك فى المؤتمر المقترح . ووافق الرجل على العودة ، ولكنه اقترح أن يعقد المؤتمر فى جوبا عاصمة المديرية الاستوائية . وكان قد وافق على انعقاد المؤتمر السيدان أقرى جادين وجوزيف أودوهو ، ولكنهما اقترحا عقده خارج السودان . ولكن خلافاتهما كانت قد اضعفت من مركزهما التفاوضى . وفى السابع والعشرين من فبراير وصل وليم دنق إلى الخرطوم ، يرافقه أزيكيل مشواى كودى ، وبيتر مور انيبار بيث ، وإليا دوانق أروب ، ورزق الله إبراهيم ، وجوزيف بول . أما أقرى جادين وجوزيف أودوهو فقد خضعا لضغط من وفد آخر إلى كمبالا ، يقوده السيد هلرى لوقالى ، ووافقا على أن تكون جوبا مقرا للمؤتمر ، غير أن تدهور الموقف الأمنى فيها أرغم الأحزاب على نقل المؤتمر إلى الخرطوم .

وتم رسم الخطط اللازمة فى الأسبوع الأول من مارس لعقد المؤتمر فى جو يشوبه الرجاء واليأس معاً ، ويتسم بكثير من الضغوط فى صفوف الجنوبيين . وكانت قوات الأنيانيا قد ضاعفت من نشاطها بدلا عن خفضه خلال الفترة الممتدة من ديسمبر ١٩٦٤ إلى مارس ١٩٦٥ . وعلى الرغم من وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت ، فقد كانت العلاقات العدائية بين الجنوب والشمال توشك أن تبلغ نقطة اللارجعة . وهكذا أجهزت أحداث السادس من ديسمبر الدامية على شهر العسل الذى أشرق عند اندلاع ثورة أكتوبر . وكان التجار والموظفون والشماليون من رجال الأمن العاملين فى الجنوب ، شديدى البرم والضيق بمسلك الجنوبيين ازاءهم ، فأوعزوا للحكومة فى الخرطوم ، وللأحزاب الشمالية ، بأن تتخذ موقفا صارما تجاه «الانفصاليين الجنوبيين» . وكان موعد الانتخابات العامة يطل برأسه ، والاستعداد للمعركة الانتخابية يشغل كثيرا من القادة الشماليين . لهذا لم يكن الموقف السياسى عند كثير من المراقبين يبشر بنجاح المؤتمر .

* حكومة أكتوبر ومؤتمر المائدة المستديرة :

انعقد مؤتمر المائدة فى السادس من مارس ١٩٦٥ فى جو تميز فى صفوف الجنوبيين بالانفعال العاطفى والغضب ، إذ كان بعضهم قد أتى من الجنوب بعد أن شهد التعذيب والاغتيال يمارس بلا انقطاع خلال الحكم العسكرى ، وكانت فترة الأعوام الثمانية عشر التى أعقبت مؤتمر جوبا المنعقد فى عام ١٩٤٧ تجربة قاسية مريرة ، أفرزت جيلاً جديداً من حملة الدرجات الجامعية ، والدبلومات ، اتسم بشدة ضيقة بمن يكبرونه سناً من السياسيين الجنوبيين ، وحرصه على منازلة زعماء الأحزاب التقليدية والطوائف الشمالية .

لقد كانت حصيلة مؤتمر جوبا ترجمانا لما يتطلع إليه الجنوب من ضمانات يقدمها له الشمال ، وإسراع بالتطور الاجتماعى والاقتصادى ، لاسيما فى حقل التعليم ، وللحفاظ على ثقافة الجنوب وتراثه ، وقضاء على الاستغلال ، واعتراف بوضع خاص للجنوب . ولكن التنكر للكثير من الاتفاقات التى أبرمت خلال هذه الفترة كان حقيقة لا يمكن التغاضى عنها ، جاء هذا التنكر من الإنجليز ، أو جاء من القادة الشماليين ، أو من سياسات الفريق عبود الرامية لفرض الإسلام والتعريب ، واستيعاب الجنوب بالقوة والقهر فى الوطن الموحد ، مما أضاف بعداً جديداً لعلاقات الإقليمين . وكان للاغتراب ، بالإضافة إلى هذا كله ، وما فى الحياة تحته من قسوة ، وفى ممارسة الجيش ، والإداريين المدنيين فى الجنوب للقوة الغاشمة خلال سنى الحكم العسكرى الست ، أثره فى الحالة النفسية التى كانت تطغى على الجنوبيين ، إذ قوت من شكوكهم وعمقت من عدم ثقتهم بقيادات الشمال السياسية ، والعسكرية ، والإدارية ، حتى أصبح الشماليون فى أنظار أهل الجنوب سواسية فى نظرتهم لمسألة العلاقات بين شقى القطر .

هكذا كان الشعور السائد فى نفوس الجنوبيين عند انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة .

وكان الإعداد للمؤتمر جيدا ، إذ أعدت سكرتاريته الوثائق والمذكرات المتعلقة بسائر المسائل ذات الصلة بالمشكلة ، كان ذلك خاصاً بالعلاقات التاريخية ، أو التفاوت الاقتصادى ، أو السياسات المضطردة منذ الاستقلال وحتى موعد انعقاد المؤتمر ، والتطورات الدستورية التى قادت إلى الاستقلال السياسى وغيرها .

وقد مثلت فى المؤتمر كل الأحزاب والمنظمات الجنوبية والشمالية ، كما شهده مراقبون يمثلون حوكمات غانا ، ونيجيريا ، وأوغندا ، وكينيا ، ومصر ، والجزائر . وعقد لواء الرئاسة للبروفسير الدكتور النذير دفع الله ، مدير جامعة الخرطوم ، وعهد بالأمانة العامة إلى الأستاذ محمد عمر بشير ، السكرتير الأكاديمى للجامعة . وكان يمثل حزب سانو (الداخلى) وفد بقيادة السيد وليم دنق ، وحزب سانو (الخارجى) وفد بقيادة السيد اقرى جادين ، ويمثل جبهة الجنوب وفد من لجنتها التنفيذية . وكان هناك من يمثلون ما اسمى «بوجهات النظر الأخرى» هم امبروز وول دال ، وسانتينو دنق ، وفلمون ماجوك ، ورمضان شول ، وهم جماعة من أهل الجنوب أتت بها الأحزاب الشالية التقليدية قبيل انعقاد المؤتمر لتصب الماء على أى موقف متشدد يصدر عن أى من جناحى حزب سانو أو من جبهة الجنوب حول مواضيع الخلاف . وقد استنكر الرأى العام الجنوبى ظهور هذه الجماعة ، واعتبرها صدى لأصوات القادة السياسيين الشماليين ، لهذا قرر حزب سانو وجبهة الجنوب مقاطعة جلسات المؤتمر التى تقدم فيها هذه الجماعة خطابها . ولما رأت ألا تتخذ أى موقف يتعارض مع وجهة النظر الجنوبية ، تم الاتفاق معها على الإقرار بالمظالم السياسية الصادقة ، وتوفير الحلول لها بتسوية سياسية ، وعلى ألا يخرج خطابها من هذه الأسس . وعلى إثر هذا الاتفاق الذى التزمت به الجماعة ، لم يكن هناك ما يدعو لانسحاب حزبى سانو وجبهة الجنوب ، بل سبب هذا الموقف حرجاً لمن كان يشجع الجماعة على معارضة مطالب الجنوب أو إضعافها .

وفى الخامس عشر من مارس اتصل أعضاء اللجنة التنفيذية لجبهة الجنوب برئيس القضاء السيد بابكر عوض الله ، ليأذن لى بحضور المؤتمر عضواً فى وفدهم ، ولكنه رفض رجاءهم على أساس أنه لا يجوز للعاملين فى القضاء الاشتراك فى مؤتمر سياسى . وقد كنت حينذاك قاضيا فى دائرة الخرطوم . وجاءنى بونا مالوال وغيره من أعضاء اللجنة التنفيذية فى ساعة متأخرة من مساء نفس اليوم ، ليعربوا لى عن خيبة أملهم فى قرار رئيس القضاء . وكنت قد فرغت لتوى من كتابة الخطاب الرئيسى لجبهة الجنوب ، ومن إعداد مسودة لدستور فدرالى . وحدثتهم عند سماعى لما أدلوا به ، أنى اتفق مع رئيس القضاء فى قراره ، وأنه لا بد لى من الاستقالة من منصبى القضائى حتى أتمكن من الانضمام الى المؤتمر . وقدمت استقالتى لرئيس القضاء فى صبيحة السادس عشر من مارس ، وذهبت من هناك مباشرة إلى قاعة المؤتمر ، حيث نادت جبهة الجنوب لأهله بحق تقرير المصير ، وطالبت بإجراء استفتاء بين أهله ليقرروا إن كانوا يرغبون فى وحدة دون قيد أو شرط أو فى حكم محلى أو فدرالى ، أو هم يرغبون فى الانفصال عن الشمال . وكان مطلب تقرير المصير الذى برز فى مؤتمر جوبا انعكاساً لرغبات الجنوب وأمانيه فى ذلك المؤتمر الذى بعد العهد به ، ومطلب الحكم الفدرالى انعكاسا لما تم الاتفاق عليه كشرط للموافقة على اقتراح الاستقلال فى ديسمبر من عام ١٩٥٥ ، مما يضع المسائل فى إطارها التاريخى الصحيح .

وكان القادة الشماليون حتى ذلك الوقت يزعمون أن معظم أهل الجنوب يؤيدون الوحدة غير المشروطة ، وانه ليس هناك غير قلة تنشد النظام الفدرالى الذى يحسبه أهل الشمال مرادفا للانفصال ، لهذا أذهلها ما جاء فى خطاب جبهة الجنوب ، فوصفتها بأنها تنظيم انفصالى ، أما سكرتارية المؤتمر فقد بذلت غاية جهدها لتجنب الاشارة إلى ذلك الخطاب .

ثم جاء خطاب حزب سانو (الخارجى) الذى ألقاه رئيسه السيد أقرى جادين ، ونادى فيه بوضوح بفصل الجنوب عن الشمال ، مستعرضا تاريخ علاقات المنطقتين ، ومركزا على تجارة الرقيق . ثم قال : إن الانفصال لهو فى مصلحة الفريقين، وسبيل الخير لهما .

ودفعت هذه الدعوة الانفصالية منه السيد عبدالخالق محجوب ، السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى ، الذى لم يكن قد قدم خطابه بعد ، أن يعيد صياغته ليذكر فى دهاء كيف انقلبت الصورة رأسا على عقب منذ ذلك التاريخ السحيق ، بفضل المساواة بين المواطنين ، مما جعل أحفاد تجار الرقيق يجلسون على قدم المساواة مع أحفاد الأرقاء لرسم الأسس لسودان المستقبل . وكان هذا الحديث منه ترجمة لرد الفعل العنيف فى نفوس القادة الشماليين على خطاب أقرى جادين . أما حزب سانو (الداخلى) بقيادة وليم دنق ، فقد تأرجح بين الانفصال والفدرالية أول الأمر ، ولكنه استقر فى أخريات أيام المؤتمر عند النظام الفدرالى ، مستخدماً فى هذا الصدد وثيقة كانت أعدتها جبهة الجنوب ، ترضى بمحتوياتها متى ثبت صدق العزم لدى الأحزاب الشمالية فى الوصول إلى تسوية عملية واقعية .

أما الأحزاب السياسية الشمالية ، فقد كان يقود وفد حزب الأمة منها السيد الصادق المهدى ، ووفد الحزب الوطنى الاتحادى ، السيد اسماعيل الأزهرى ، ووفد حزب الشعب الديمقراطى ، الشيخ على عبدالرحمن ، والحزب الشيوعى السودانى ، السيد عبدالخالق محجوب ،

وجبهة الميثاق الإسلامى ، الدكتور حسن الترابى ، ويمثل جبهة الهيئات المهنية وفد بقيادة المهندس سيد عبدالله السيد . وقد أعرب القادة الشماليون عن صدق رغبتهم فى الوصول إلى تسوية تمكن الجنوب من التطور الاجتماعى والاقتصادى ، وتوفر أسباب المساواة بين المواطنين ، وتقيم نظاما جديداً للحكم المحلى . ولكنهم أوضحوا أنه لا سبيل لبلوغ هذا ما دام للعنف والرعب اليد الطولى فى الجنوب ، وأصروا بأن يلتزم أعضاء كل الأحزاب الممثلة فى المؤتمر بوحدة القطر ، وأن يستنكروا استخدام الأنيانيا للقوة . فارتاب الأعضاء الجنوبيون فى بواعث هذا الإصرار امتثالا لعدم الثقة والشكوك التى رسختها فى نفوسهم تجارب الماضى ، ونادوا باستنكار العنف من اية جهة صدر . وأوضحوا أن استعمال الجيش الشمالى للعنف فى الجنوب يجب استنكاره أيضا . وهكذا فشل جناحا المؤتمر - الشمالى والجنوبى - فى الاتفاق حول هذه النقطة ، كما فشل المؤتمر أيضا فى الوصول إلى أية تسوية سياسية أو دستورية أو إدارية . وبعد عشرة أيام من المداولة الساخنة التى اشترك فيها بعض المراقبين ، اختتم المؤتمر أعماله فجأة . وعلى الرغم من أن الأحزاب الشمالية كانت مسئولة عن هذه النهاية ، فإنها كانت شديدة الحرص على ألا يوصم المؤتمر بالفشل ، ويرجع هذا التناقض إلى أسباب كثيرة ، منها حرص الأحزاب الشمالية فى ألا يغادر ممثلو الأقطار الأفريقية والعربية الخرطوم وهم فى خشية على مستقبل السودان ، إذن فمن الخير أن يوهموهم باستمرار الحوار ، ومنها ألا يشجع فشل المؤتمر الأنيانيا على تصعيد عملياتها العدوانية ، مما يزيد من فرص جبهة الجنوب وحزب سانو فى الفوز بالمقاعد فى الانتخابات البرلمانية بالجنوب . وعلى ضوء هذه الظروف قرر المؤتمر ما يلى :

أ - أن ينفض لفترة ثلاثة أشهر تدعوه الحكومة بعدها للانعقاد .

ب - تكوين لجنة من اثنى عشر عضواً لتدرس وتحدد العلاقات الدستورية والادارية ، والمالية ، بين الجنوب والحكومة المركزية ، على أن تقدم تقريرها وتوصياتها للحكومة توطئة لعقد المؤتمر من جديد .

ج - إعداد برنامج سريع مؤقت للجنوب ، يوفر المأوى للجنوبيين العائدين من الاغتراب إلى أرض الوطن ، ويتم عن طريقة إسناد الوظائف الإدارية ، وقوات الشرطة والسجون ، للجنوبيين ، مع مساواة المرتبات فى الجنوب بما هو سائد فى الشمال ، وإنشاء جامعة فى الجنوب ، ومدرسة ثانوية للبنات ، وضمان حرية العبادة ، وتنقل المبشرين المسيحيين ، وتكوين لجنة للتخطيط الاجتماعى والاقتصادى ، وتخصيص مزيد من الاعتمادات للتنمية .

ودعا المؤتمر بعد هذا الأحزاب السياسية أن تعمل لتحقيق السلام .

وكانت التوصيات مرضية من حيث المظهر ، بل يمكن أن تسير شوطاً بعيداً فى إزالة شكوك الجنوبيين متى وضعت موضع التنفيذ ، لا سيما الأجزاء الخاصة بإسناد الوظائف للجنوبيين ، والبرنامج الاجتماعى والاقتصادى السريع ، ولكن ما من أحد من الأحزاب كان يرى لتنفيذها سبيلاً . وحسب الزعماء الجنوبيون أن ما كان يسعى القادة الشماليون لتحقيقه هو أن تضع قوات الأنيانيا سلاحها ، حتى يجدوا فيما بعد زريعة ما لإعاقة تنفيذ بقية بنود البرنامج ، مستندين فى هذا

الزعم منهم على تجارب الماضى ، وفشل الخرطوم فى تنفيذ ما تتفق عليه معهم . ومن الناحية الأخرى ، كان الشماليون يخشون أن يستخدم الجنوبيون قوات الأنيانيا فى الغابة ، وموظفيهم فى الادارة ، وعناصرهم فى الشرطة والسجون ، لتحقيق الانفصال . وكانت خطابات أقرى جادين وغردون ماين عن جبهة الجنوب ، قد زادت من ريبهم تجاه نوايا الجنوب .

بهذا انفض مؤتمر الجنوب وهذه المشاعر تعتمل فى نفوس أعضائه .

وعادت قيادة حزب سانو (الخارجية) الى شرق افريقيا . وكان أقرى جادين وجوزيف أودوهو قد غادرا الخرطوم بعد يوم واحد من القاء جادين لخطابه البتار ، وبعد أن غادر أعضاء وفده ، بقى واحد منهم لينضم إلى لجنة الاثنى عشر ، أما سانو ، جناح السيد وليم دنق ، فقد بقى فى السودان . وفى مايو من ذلك العام ، بعد مضى وقت قصير من انعقاد المؤتمر ، أجريت الانتخابات العامة ، ولكن الأحزاب الجنوبية قاطعتها .

وكانت الحكومة الانتقالية ومجلس السيادة قد قرروا فى ابريل بألا تجرى الانتخابات فى الجنوب بسبب الموقف الأمنى المضطرب فيه ، ولكن هذا القرار لم يصدر به تشريع يعدل قانون الانتخابات لعام ١٩٦٥ ، إما بسبب السهو أو الإهمال . وقد استغل هذه الثغرة بعض التجار من أهل الشمال المقيمين فى الجنوب ، وكان معظمهم ينتمى إلى الحزب الوطنى الاتحادى .

وجاءت الانتخابات العامة بحكومة ائتلافية من حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى . وكان حزب الشعب الديمقراطى قد قاطع تلك الانتخابات فلم يمثل فى الحكومة . وحصل الحزب الشيوعى على عشرة من مقاعد دوائر الخريجين ، وجبهة الميثاق الاسلامى على ثلاثة مقاعد . وعلى الرغم من أن جبهة الميثاق والحزب الشيوعى لم يشتركا فى الحكومة ، فقد كانت الجبهة حليفاً لصيقاً بها ، بينما كان الشيوعيون يعارضونها معارضة مكشوفة . وتم انتخاب السيد محمد أحمد محجوب من حزب الأمة رئيساً للوزراء ، والسيد اسماعيل الأزهرى من الحزب الوطنى الاتحادى ، رئيسا دائما لمجلس السيادة بعد تعديل الدستور الذى لم ينص فيه على منصب لرئيس دائم .

وفى يونيو من عام ١٩٦٥ أجازت الجمعية التأسيسية بالاجماع اقتراحاً يخول الحكومة الائتلافية سلطة صيانة القانون والنظام فى المديريات الجنوبية . وبهذا أطلقت يد قوات الأمن لبلوغ هذا الهدف ، مما كان بمثابة إعلان حرب على الأنيانا ، وبوجه خاص على المثقفين الجنوبيين الناقدين للنظام من المقيمين فى الجنوب . وقد صوت لاقتراح صيانة القانون والنظام هذا المتطرفون اليمينيون السائرون فى ركاب دكتور حسن الترابى ، كما صوت له أيضاً المتطرفون اليساريون الممثلون للحزب الشيوعى السودانى . وكان هذا التصويت فى الجمعية لبسط القانون والنظام ، أول دليل على ما اتفقت عليه الأحزاب السياسية الشمالية لقمع الثورة باستخدام القوة الغاشمة ، واتخاذ الهجمة الشرسة للقضاء على الصفوة الجنوبية التى كانت تحسبها الدوائر السياسية الشمالية العقبة الكؤود أمام السلام ، وتتهمها بالسعى للانفصال باستخدام تعبيرات الحكم الفدرالى وتقرير المصير .

وكانت القوات المسلحة أداة لهذا القمع .

وكان قد وقع حادثان بالفعل ، أحدهما فى جوبا ، يوم ٩ يوليو ، والآخر فى واو ، يوم ١١ يوليو ، أسفرا عن مقتل اربعمائة وثلاثة وسبعين شخصاً على أيدى الجيش الوطنى ، جاء الحادث الأول على اثر مشاجرة وقعت بين أحد الجنود ومواطن فى جوبا ، بينما وقع الثانى فى واو عندما هوجم حفل عرس فى الساعة التاسعة مساء بواسطة بعض عناصر الجيش السودانى . وترتب على هذين الحادثين أن هرب كثير من أهل الجنوب إلى الغابة ، ليقووا من ساعد الأنيانيا ويدعموا صفوفها ، وذهب آخرون إلى الخرطوم والجزيرة ، بحثاً عن العيش والأمان ، كما لجأت أعداد أكبر إلى الدول المجاورة . وبهذا يمكن وصف النصف الثانى من عام ١٩٦٥ بأنه موسم الهجرة الجماعية .

ولم يقف الأمر عند اغتيال الصفوة فى المدن ، بل لاحق عملاء الحكومة كل من تحدث عن هذه المآسى ، وأنزلوا بهم صنوفا من العذاب . وقد نشرت صحيفة «فجلانت» الناطقة بلسان جبهة الجنوب نبأ مجازر جوبا وواو ، فما كان من الحكومة إلا أن عطلت رخصتها ، وصادرت أعدادها من الباعة والأكشاك ، وقدمت صاحب امتيازها السيد داريوس بشير ، ومحررها السيد بونا مالوال ، للمحاكمة بتهمة نشر الكذب الضار ، فقررت بوصفى محامى الصحيفة ، تقديم بعض شهود العيان أمام المحكمة ليدلوا بشهادتهم . وكشفت أقوالهم أبعاد وحشية الحكومة ، مما دعا المحكمة أن تعلن بأن حكومة ترتكب مثل هذه الفظائع والمجازر ضد مواطنيها ، لهى أهل للاحتقار ، وبهذا برىء داريوس وبونا من تهمة الكذب الضار ، ولكنهما غرما عشرين جنيها بسبب نشر الصحيفة مقالاً آخر عنوانه «حركتنا حركة تحريرية» كتبه الشاب أمبروز رينج الذى كان يدرس القانون فى الجامعة .

وبهذا استأنفت «فجلانت» صدورها .

* لجنة الاثنى عشر :

بدأت لجنة الاثنى عشر عملها بصورة رسمية فى يونيو من عام ١٩٦٥ . وقد مثل فيها كل الأحزاب القائمة فى القطر بشماله وجنوبه على أساس ستة ممثلين للجنوب ، وستة للشمال . ومثل الأحزاب الشمالية فيها حزب الأمة ، والحزب الوطنى الاتحادى ، وحزب الشعب الديمقراطى ، وجبهة الميثاق الإسلامى ، والحزب الشيوعى السودانى ، وجبهة الهيئات . ومثل الجنوب حزب سانو ، جناح وليم دنق ، الذى أخذ يمارس نشاطه داخل البلاد بعد أن حصل على التصديق بقيامه ، وجبهة الجنوب ، وحزب وحدة السودان ، الذى كان يقوده السيد سانتينو دنق ، بمساعدة فلمون ماجوك . وانضم إلى اللجنة فيما بعد حزب السلام بقيادة رمضان شول . وكان هذان الحزبان ـ حزب وحدة السودان وحزب السلام ـ هما الجماعة التى تمثل «وجهات النظر الأخرى» ، أما حزب سانو (الخارجى) بقيادة أقرى جادين فقد ترك فى الخرطوم مندوبا منه ليمثله فى اللجنة ، ولكن سانو الآخر الذى يقوده وليم دنق ، بالتضامن مع الأحزاب الشمالية وحزب الوحدة ، اعترضوا على اشتراكه ، فقرر رئيس اللجنة إبعاده ، بحجة أنه لا يملك تصريحاً رسمياً للعمل داخل البلاد . ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يعترض فيها السيد وليم دنق على الجناح المعارض له ، إذ سعى أثناء مؤتمر المائدة المستديرة لاقصائه ، ولكن جبهة الجنوب توسطت بينهما ، وأقنعت جماعة وليم برفع اعتراضها . وكان حزب الأمة قد لعب دوراً ملحوظاً فى حمل وليم دنق على العودة إلى السودان من

منفاه ليمارس نشاطه السياسى داخل القطر . وقد قام بهذا الجهد السيد داود عبداللطيف عند زيارته لزائير فى يناير ١٩٦٥ ، ظناً من حزبه بأن وليم دنق يمكن أن يصبح عميلا له .

وكانت مقررات اللجنة تتخذ بإجماع الأصوات مما جعل مهمتها شاقة ، لأن الإجماع كان أمراً عسير المنال . وكانت الحكومة قد عينت السيد عبدالرحمن عبدالله رئيسا للجنة ، وهو مدير معهد العلوم الإدارية ، وموظف فى الخدمة المدنية له سجل حسن فى الجنوب ، عندما كان يعمل بالإدارة فيه خلال الخمسينات . ولم يكن للرئيس حق التصويت فى اللجنة ، ولكن من حقه أن يحدد المواضيع التى تطرح للبحث والمداولة . وفى وقت لاحق استبدل عبدالرحمن بالسيد يوسف محمد على من وزارة العدل .

وافتتح الدورة الأولى للجنة رئيس الوزراء ، السيد محمد أحمد محجوب ، بخطاب ناشدها فيه أن تستنكر وتدين استخدام من أسماهم بـ «الإرهابيين» لأعمال العنف . وذكرنا بضرورة إرسال وفد إلى الجنوب يستنهض الهمم للسلام . وكان التأخير فى بدء أعمال اللجنة متعمداً ، وكان غرض الهجمة التى شنتها الحكومة فى الجنوب إضعاف عزيمة الأعضاء الجنوبيين فى اللجنة وإرهابهم ، توطئة لقبول تسوية لا تعبر عن أمانى منطقتهم ، ليس ذلك فحسب ، بل إن أحد القادة الشماليين فى اللجنة لم تعوزه الجرأة فى نصحنا بالاستسلام والخضوع حفاظاً على أرواح أهل الجنوب ، ورددنا عليه بما هو أهل له ، فاعتذر عما بدر منه . ولما تقدم الشماليون للجنة باقتراح لإدانة الأنيانيا ، رد عليه الجنوبيون باقتراح بإدانة كل من يستخدم القوة والعنف ، كان ذلك الأنيانيا أو قوات الأمن . وكان رأينا أن الفوضى والعدوان المنبعث من قوات الأمن الحكومية أشد خطرا وانتشارا من غيره . ولما فشلت اللجنة فى الوصول إلى إجماع حول الاستنكار ، صرف النظر عنه .

وكان التقدم فى أعمال اللجنة بطيئا ، لأن أعضاء الحكومة فيها كانوا كثيرى التغيب عن الجلسات ، بالإضافة إلى تعارض الآراء عند الاجتماعات ، ولكن هذا كله لم يضعف الرغبة لدى الجميع فى مواصلة الحوار رغم مشقة الطريق ، وسلحفائية العمل . وكان شهر العسل بين الأحزاب السياسية قد انطوى بعد شهرين من إجازة الجمعية التأسيسية لقرارها الخاص بإعادة سلطة القانون والنظام فى الجنوب ، إذ انسحب حزب الشعب الديمقراطى ، والحزب الشيوعى السودانى ، من اللجنة لينصرفا إلى صراعهما ضد الأحزاب المؤتلفة فى الحكومة ، وحليفتها جبهة الميثاق الإسلامى .

واستطاعت اللجنة فى مداولاتها المتباعدة أن تحقق بعض النتائج الايجابية ، إذ وافقت على أن نظام الحكم الماثل الذى يتسم بالهيمنة المركزية غير مرغوب فيه ، كما اعترفت بأن الانفصال ليس موضوع البحث ، من هنا سعت تبحث عن حل وسط بين هذين الموقفين المتباعدين . وبعد ستة عشر شهراً من المداولة الصاخبة تم الوصول إلى اتفاق أساسى فى كثير من المسائل ، وتركت الخلافات دون حل ، مما جعل مسيرة اللجنة خطوة واحدة فقط فى طريق الحل الحاسم لنزاع الجنوب والشمال .

* مقررات لجنة الاثنى عشر :

اتخذت لجنة الاثنى عشر قرارات عدة فى مقدمتها ضرورة نقل بعض السلطات التى ظلت تمارسها الحكومة المركزية إلى أقاليم السودان المختلفة ، وذلك فى مجالات الحكم المحلى ، والإعلام ، والسياحة ، وصيانة الغابات ، والمحاصيل ، والمراعى ، وتنمية ووقاية الثروة الحيوانية ، واستغلال الأراضى ، والتبادل التجارى والصناعى . وأوصت أيضا بأن يصون الجنوب لغاته المحلية وثقافته ، وأن ينميها ، وأن تقوم هيئة تشريعية فى كل إقليم ، وأن تأتى عضويتها بالانتخاب المباشر ، وأن يكون من سلطاتها سن التشريعات الإقليمية ، وانتخاب أعضاء حكومتها ، ومراقبة الأداء التنفيذى ، على أن يكون رئيس حكومة الإقليم من أبنائه ، وأن تتوافر أسباب التنسيق بين الأجهزة الإقليمية والمركزية ، وأن يكون رئيس الحكومة الإقليمية ، بتفويض من الحكومة المركزية ، مسئولا عن وحدات الحكومة ومصالحها ، وأن يتم اختياره بالتفاهم بين الإقليم والحكومة المركزية . غير أن أعضاء اللجنة لم يستطيعوا الاتفاق على الإجراءات التى يلزم اتباعها عند هذا الاختيار ، وأخيراً أوصت بتكوين هيئة قومية للتنمية تكون لها فروع بالإقليم ، غير أن اللجنة مع ذلك أوصت بتشكيل لجنة أخرى من الخبراء لتبحث وتحدد الترتيبات المالية التى يجب اتباعها فى نطاق هذا النظام اللامركزى الذى اقترحناه .

وتركت اللجنة أربع مسائل هامة دون حل وهى :

١ ـ أيجوز منح البرلمان القومى سلطة نقض التشريعات الاقليمية أم لا ؟
٢ ـ أثر حالة الطوارىء على الأجهزة التنفيذية والتشريعية الإقليمية .
٣ ـ طبيعة العلاقات المالية بين الحكومتين المركزية والإقليمية .
٤ ـ مدى مسئولية الحكومات الإقليمية عن الأمن الداخلى .

نقـــاط الخـــــلاف :

على الرغم من أن لجنة الاثنى عشر بذلت جهداً كبيراً لتحديد المشاكل ، وتقديم التوصيات لحلها ، ظل كثير من المسائل الأساسية دون حل . وكان فى مقدمة هذه المشاكل طريقة اختيار رؤساء الأجهزة التنفيذية للأقاليم . وعلى الرغم من أن هذه الخلافات كانت تبدو عادية ليس فيها ما يثير الخواطر ، فقد اتضح من المداولة وتبادل وجهات النظر غير الرسمية ، أن هناك خلافات أساسية تعكس المثل المتضاربة بين الشمال والجنوب ، مما يؤلف بين مواطنى الدولة أو يفرقهم ، من ذلك مثلا أن الأعضاء الشماليين يفضلون أن يتم اختيار رئيس الإقليم عن طريق رأس الدولة ، بعد التشاور مع السلطات الإقليمية ، ضمانا لولاء من يقع الاختيار عليه للحكومة المركزية ، بينما كان الأعضاء الجنوبيون يرون أن ينتخب رئيس الإقليم مباشرة أو بطريق غير مباشر ، بواسطة أهل الإقليم ، لأن الشخص الذى يختاره رئيس الحكومة المركزية ليس ملزماً بالخضوع للرأى العام المحلى فى إقليمه ، ولا يخدم أهل الإقليم بكل ما يملك من إخلاص وقدرات ، ويصبح مسئولاً لرئيس الحكومة المركزية وحده بحكم اختياره له . وكان هناك اقتراح شمالى آخر يقضى بأن يختار رأس الدولة ثلاثة أشخاص يرشحهم لأهل الإقليم ليختاروا أحدهم بانتخاب غير مباشر ، رد عليه الأعضاء الجنوبيون بأن

الشخص الذى يختاره رأس الدولة ليس ملزماً دائماً بوضع مصالح الجنوب فى اهتمامه ، وقد يتغاضى عن أمانيهم . واعترفت اللجنة فى النهاية بأن هذه المسألة لم يمكن حسمها والاتفاق عليها ، واكتفت بتسجيل الخلاف حولها فى محاضر جلساتها .

واختلف أعضاء اللجنة أيضاً حول عدد الأقاليم التى يمكن تقسيم البلاد لها ، إذ رأى الأعضاء الجنوبيون أن يكون عددها أربعة ، على أن يكون للشمال حق إنشاء ستة أقاليم إذا شاء ، على أساس مديرياته الست ، ولكنهم تمسكوا بأن يكون الجنوب إقليماً واحداً يستمد قوته من حجمه الجغرافى ، وعدد سكانه ، عوضاً عن تخلفه السياسى والاقتصادى بالمقارنة إلى الشمال . وكان من رأى الأعضاء الشماليين أن الجنوب ، من حيث الحجم كبير جداً ، وبدرجة لا يمكن معها إدارته كأقليم واحد . يضاف إلى هذا أن إنشاء إقليم جنوبى واحد يعنى استمرارية الخلافات والتصادم بين الجنوب والحكومة المركزية ، وإعاقة جهود هذه الحكومة المركزية فى تصريف مسئوليتها تجاه بناء الوطن ، وممارستها لسيادتها على كل أجزاء القطر . يضاف إلى هذا أن إقليماً جنوبياً واحداً قد يدعم ويقوى الاتجاه نحو الانفصال . وبهذا كان تمزيق الجنوب فى نظر الأعضاء الشماليين ، هو ضمان الوحدة الوطنية التى هى هاجسهم الحقيقى .

ومن الناحية الأخرى كان الجنوب يرغب فى أن يظل موحداً ، ليس ذلك لأنه كان يخطط سراً للانفصال ، ولكن بهدف الحفاظ على التماسك الداخلى ، واستغلال ما يملك من موارد اقتصادية محدودة لتحقيق الخير له ككل . وكان أحد الأعضاء الشماليين ، دكتور حسن الترابى ، واضحاً وصريحاً حين قال إنه يفضل أن يسير الجنوب على الطريق الذى يختاره كوحدة مستقلة ذات سيادة على أن يرتبط شخصه بالمطلب القائل بإقامة إقليم موحد ، وبهذا كان الأمر بالغ الأهمية والخطورة ، ومثيراً للخلاف ، مما حمل اللجنة للاعتراف فى نهاية المطاف بعدم الاتفاق حوله .

وكانت النقطة الأخرى التى فشلت اللجنة فى التوصل إلى اتفاق عليها متعلقة بترتيبات الأمن . وكان قد حيل بين الجنوبيين ودخول الجيش ، إلا قلة منهم تعمل فى صفوفه ، وفى الكلية الحربية ، منذ اندلاع تمرد القوات الجنوبية فى أغسطس عام ١٩٥٥ ، بل وحتى التجنيد فى قوات الشرطة والسجون فى الجنوب ، كان قد عطل فى بداية الستينات . وكانت مسئولية القيادة فى قوات الشرطة والسجون ملقاة على عاتق الضباط الشماليين لضمان سيطرة الحكومة المركزية على أجهزة الأمن فى الجنوب . ورأينا أن تستبدل هذه السياسة بنظام جديد يتسق مع الحكم الإقليمى المقترح ، إذ الحاجة لإنشاء قوة موالية للجنوب أمر أساسى لحماية ذاتيته . وقد اقترح الأعضاء الجنوبيون إنشاء مليشيا ، أو حرس إقليمى ، أو قوة محلية مسئولة للحكومة فى الجنوب ، ولكن الأعضاء الشماليين رفضوا هذا المطلب بحزم وغضب ، زاعمين أن تركيب قوات الأمن أمر محرم الخوض فيه ، أو تغييره ، لأنه يمس العمود الفقرى للسيادة الوطنية . وكان الجيش بتركيبه القائم فى عام ١٩٦٥ ، هو الأداة الوحيدة فى يد الشمال لإخضاع الجنوب . وكان هؤلاء السياسيون يخشون من ردفعل الجيش على اقتراح إعادة تنظيم صفوفه ، حتى لو كان ذلك يعكس التركيب الوطنى للقطر . والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو مدى استعداد أهل الشمال لتقبل الجنوبيين فى قيادة الجيش وصفوفه ، بنسبة موازية لعدد السكان الجنوبيين ؟ ليس ذلك فحسب ، بل كان الأعضاء الشماليون يخشون من وقوع

انقلاب عسكرى إذا ما تقرر إعادة تنظيم الجيش على هذا الأساس . وبالطبع فإن أى جيش يكون تركيبه وفقا لتركيب القوميات المكونة للقطر ، لا يمكن أن يحول بسهولة إلى أداة فى يد أية جهة معنية .

واستحال الاتفاق فلم يسع اللجنة إلى أن تسجل ذلك الخلاف فى محاضرها . وكان هناك خلاف آخر حول سلطة البرلمان الوطنى ، وحقه فى تعديل قانون الحكم الذاتى ، الأحزاب الشمالية ترغب فى أن ينال البرلمان مثل هذه السلطة ، شريطة أن يوافق على التعديل ثلثا أعضائه . ولم يقفوا عند هذا الحد ، بل رأوا أن يمنح البرلمان القومى سلطة نقض التشريعات الإقليمية ، وإصدار تشريعات فى مجالات اختصاص السلطات الإقليمية ، وحل الأجهزة التشريعية الإقليمية أو سحب بعض سلطاتها .

واعترض الأعضاء الجنوبيون على هذا كله ، إذ كنا نرى فى مثل هذه السلطات تقويضاً للحكم الذاتى ، حيث يمكن الحصول على أغلبية ثلثى الأصوات دون تأييد من أصوات الجنوبيين ، أو استناداً على زعم باطل عن خطر وهمى يتهدد الأمن القومى فى الإقليم ، أو لإفساح المجال لإصدار دستور إسلامى وقوانين إسلامية كما حدث فى عام ١٩٨٣ ، بعد سبعة عشر عاماً ، وإلغاء قانون الحكم الذاتى الإقليمى .

وكانت هناك أيضاً خلافات حول الثقافة والتعليم ، إذ طالب الاعضاء الجنوبيون بالحفاظ على ثقافات الجنوب وتطويرها ، ورأوا أن تجد هذه الثقافات انعكاساً فى الدول المجاورة للجنوب عن طريق تمثيله الثقافى فى السفارات السودانية بهذه الأقطار . واقترحوا أن يكون التعليم شراكة بين الأجهزة المركزية والإقليمية نسبة لبعض الخصائص الإقليمية التى تنعكس على التعليم . وقد رفض الأعضاء الشماليون هذه المقترحات .

وكانت نقطة الخلاف الأخيرة التى أثارتها فيما بعد اللجنة القومية المكلفة برسم مسودة الدستور الدائم للبلاد ، تتعلق بطبيعة الدستور المنشود للقطر كله . وقد شكلت هذه اللجنة عام ١٩٦٨ عندما كانت الحماسة للدستور الإسلامى شديدة مما جعل الأحزاب الطائفية ، الأمة ، والحزب الوطنى الاتحادى ، وحزب الشعب الديمقراطى ، تواجه تحدياً سافراً من جبهة الميثاق الإسلامى ، دفعها للاستسلام ، ماعدا الحزب الشيوعى السودانى . وبهذا اتجهت اللجنة نحو رسم دستور إسلامى . وحتى القادة من أمثال السيد اسماعيل الأزهرى ، ومحمد أحمد محجوب ممن كانوا يتطلعون لدستور علمانى ، أكرهوا على الخضوع . أما الأعضاء الجنوبيون الذين كنت الناطق باسمهم فى لجنة مسودة الدستور ، فقد ضغطوا بقوة لإعداد دستور علمانى ، ولكن دون جدوى . وكان من رأينا أن هذا هو الأمر المنطقى للقطر كله لأسباب بدهية ، منها أن أيدينا مثقلة بكثير من المشاكل كالعلاقات التاريخية بين الإقليمين ، والاختلافات الثقافية والعنصرية ، ومسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية غير المتوازنة ، هذه كلها مسائل تستدعى الحل العاجل ، ولكن التمسك بالدستور الإسلامى يعرض أساس وحدة القطر للخطر ، ويحرم بعض المواطنين من حقوقهم السياسية والمدنية ، ويجعل البحث عن حل سياسى لمشكلة الجنوب نكتة سخيفة . وكانت الحجة التى تستند عليها الدعوة لرسم دستور إسلامى هى أن أغلبية أهل الشمال مسلمون . وكان من مزالق

هذه الحجة ومخاطرها أنها تفتح المجال لإثارة مسألة التكوين العنصرى للقطر كحجة مضادة ، لأنه إذا كان الدستور ينبعث مرضاة لأغلبية عنصرية دينية ، فإن النتائج تستوى فى درجة رداءتها بالنسبة للسودان كله ، إذ ليس لأحد ، فى مثل أى من هذين الدستورين ، المقدرة فى الحفاظ على الوطن ، وحسبنا أن نذكر فى هذا الصدد أن أغلبية السودانيين أفارقة بنسبة ثلاثة منهم إلى عربى واحد . وأوضحنا أن الإصرار على فرض دستور إسلامى بسبب وحدة المسلمين ، يثير مسألة العنصرية كقوة مضادة .

ويمثل هذا الخلاف المحزن فى لجنة الاثنى عشر ، وفى لجنة الدستور القومى ، رفع الجنوبيون أيديهم . وفى ديسمبر من عام ١٩٦٨ عقدنا عزمنا ، وغادرنا اللجنة . وتمت بهذا مقاطعة لجنة الدستور للمرة الثانية خلال عشرة أعوام .

ولم تتعرض لجنة الاثنى عشر للخدمة العامة . وقد كانت هذه الخدمة فى الحكومة المركزية حينذاك قوة كاسحة تقف فى سبيل إنشاء خدمة مدنية إقليمية . وكان الإداريون فى وزارة الحكومات المحلية شديدى العناد ، بل هم هددوا بالإضراب إذا ما نفذت توصيات لجنة الاثنى عشر ، حتى دون قيام حكومة إقليمية مستقلة .

وفرغت اللجنة من توصياتها فى الخامس والعشرين من مارس عام ١٩٦٦ ، وقدمتها للحكومة التى كان يرأسها السيد الصادق المهدى . وقد طلبت منه أن يدعو مؤتمر المائدة المستديرة للانعقاد وفق ما تقرر من قبل . ولكن الحكومة رأت ألا تفعل ذلك ، وزعمت أن المناخ السياسى قد تغير منذ مارس ١٩٦٥ . وكبديل لما نادينا به ، دعا رئيس الوزراء لعقد مؤتمر فى أكتوبر من عام ١٩٦٧ من كل الأحزاب ، تحت رئاسة السيد محمد صالح الشنقيطى ، الذى كان عضواً فى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ . وقد قاطع حزب الشعب الديمقراطى ، والحزب الشيوعى هذا المؤتمر . وكان الحزب الشيوعى قد انسحب من لجنة الاثنى عشر فى وقت سابق ، أما حزب الشعب الديمقراطى فإنه لم يحضر اجتماعات اللجنة . ولم يدع حزب سانو بقيادة أقرى جادين لحضور المؤتمر فى عام ١٩٦٦ ، إذ كانت سياسة القادة الشماليين فى جبهة الميثاق الإسلامى ، وحزب الأمة ، والحزب الوطنى الاتحادى ، كما أعربوا عنها ترمى إلى عزل الجنوبيين الذين يعيشون فى المنفى ، أو يحاربون الحكومة . وكان هذا الموقف من الأسباب التى أدت إلى التأخر فى الوصول إلى حل للمشكلة .
وقد صدق مؤتمر الأحزاب السياسية على توصيات لجنة الاثنى عشر ، ولكنه لم يستطع أن يتخذ قراراً حول نقاط الخلاف .

وفى عام ١٩٦٥ لم يعد مقبولاً أن يلقى اللوم حول التجربة الجنوبية الشمالية بعد عام ١٩٤٧ على الأجانب من إدارة تركية مصرية ، أو إنجليز ، أو حتى على المبشرين ، إذ كانت المشاكل كلها من صنع أيدينا ، من صنع المسئولين عن اتخاذ القرارات ، وتنفيذ السياسات بما فى ذلك ذوو الأثر والنفوذ على الرأى العام ، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٦٥ . وقد أثير هذا كله فى مؤتمر المائدة المستديرة . وكان السؤال المنطقى الذى كان يطرح نفسه حينذاك هو : ماذا نحن فاعلون لتصحيح أخطاء الماضى ، وما ترتب عليه من شر مستطير ، مما يمكن الجنوب والشمال من

العيش مستقبلاً معا ؟ أى نوع من أنواع الدول نريد ان تبنى ؟ أنريدها أن تكون انعكاسا لأوجه تباينا الكثيرة ، أم هى تقوم على أساس الدين أو العنصر أو غيره من الأسس التى تقود إلى التمزق ؟

لقد توصلت لجنة الاثنى عشر إلى بعض المقررات والتوصيات بالإجماع ، وكانت هذه تجربة إيجابية نافعة ، يلزم على المسئولين أن يحترموها ويلتزموا بنتائجها ، أما الإجماع فقد كان أمراً عسير المنال .

وكان للجنة ثلاثة مثالب تتهدد توصياتها ، منها إبعاد حزب سانو بقيادة أقرى جادين ، وعدم السماح له بالاشتراك فى أعمالها ، مما يدفع بهذا الحزب إلى عدم التقيد بتوصياتها أو قبولها ، ومنها فشلها فى الاتفاق على ترتيبات أمنية مؤقتة مما يدفع المنظمة العسكرية «الأنيانيا» لعدم الاهتمام بها ، إذ يصعب تحقيق السلام ، وتنفيذ توصيات اللجنة دون اشتراك هذه المنظمة فى رسمها . وأخيرا عاق جهود اللجنة لبلوغ تسوية سلمية ، دخول عنصر جديد فى الساحة ، هو الدستور القائم على التفرقة الدينية والعنصرية ، إذ كانت مسودة الدستور الذى أعد فى عامى ١٩٦٨ و١٩٦٩ ، بعد فراغ لجنة الاثنى عشر من أعمالها ، يقوم على الدين الإسلامى لأمة عربية . وقد انسحب الأعضاء الجنوبيون من لجنة مسودة الدستور فى ديسمبر ١٩٦٨ ، احتجاجا . وحدثت اللجنة حينذاك ، بوصفى رئيساً للأعضاء الجنوبيين فيها ، بأن الدستور المقترح ، إذا ما تم التصديق عليه ، يفرق بين المواطنين على أساس الدين والعنصر ، وأنه ليس مقبولا للجنوب . وانسحب أيضا ممثلو الحزب الشيوعى السودانى بقيادة عبدالخالق محجوب ، تاركين وراءهم ممثلى جبهة الميثاق الإسلامى ، وجبهة الهيئات ، والمستقلين ، وحزب الأمة ، والحزب الوطنى الاتحادى .

وكان موت ساترنينو لاهورى فى عام ١٩٦٧ ، وموت وليم دنق فى مايو ١٩٦٨ ، ضربة قاصمة لشقى الحركة السياسية الجنوبية ، فقد ماتا فى ظروف تثير الريب ، ساترنينو مات فى أوغندة كلاجىء سياسى ، أما وليم دنق الذى عاد الى القطر ليؤدى عملا سياسيا فيه ، وكان عضواً فى لجنة الاثنى عشر ، وفى مؤتمر الأحزاب عام ١٩٦٧ ، فقد قتله جنود الحكومة بعد وقت قصير من انتخابه عضواً فى الجمعية التأسيسية بأغلبية كبيرة .

الفصـــــل الثـالـث

عودة الجيش إلى المسرح

فى مستهل عام ١٩٦٩ ، بعد أربع سنوات ونصف من الإطاحة بالحكم العسكرى الأول ، توافرت للجيش أسباب مشجعة كثيرة لانتزاع السلطة مرة أخرى ، إذ كان حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى ، شريكه فى الائتلاف الحكومى منذ يونيو ١٩٦٥ إلى مايو ١٩٦٩ ، مشغولين بمشاكلهما الداخلية ، وكانت الخصومات الشخصية قد حلت محل المناهج السياسية والبرامج والخطط .

وكانت الحكومة المؤلفة من حزب الأمة ، والحزب الوطنى الاتحادى ، قد عدلت الدستور بعد الانتخابات العامة فى مايو من عام ١٩٦٥ ليأذن للسيد إسماعيل الأزهرى بأن يصبح رئيساً دائماً لمجلس السيادة ، وقد كان ينص من قبل على أن تكون رئاسته شهرية دورية ، يتعاقب عليها أعضاؤه الخمسة . وكان قد دعا لاتخاذ قرار التعديل هذا حاجة الحزبين الحاكمين لاقتسام السلطة . وحصل حزب الأمة على رئاسة مجلس الوزراء . أما الحزب الشيوعى الذى نال تأييداً عظيماً بين الصفوة المستنيرة ، وحصل على عشرة مقاعد فى دوائر الخريجين البالغ عدد مقاعدها خمسة عشر ، فقد طرد أعضاؤه من الجمعية التأسيسية ، مما اقتضى تعديل الدستور أيضاً . وكانت الحكومة قد رفضت تنفيذ حكم قضائى أمرها أن تأذن لهذا الحزب بمزاولة نشاطه ، بما فى ذلك عودة أعضائه المبعدين إلى الجمعية التأسيسية . وقد تسببت قرارات الحكومة ورفضها الانصياع لحكم المحكمة ، فى إثارة الخيبة فى نفس قطاع كبير من المجتمع .

وفى مستهل عام ١٩٦٩ كانت الأحزاب المؤتلفة ، وجبهة الميثاق الإسلامى قد فرغت من رسم دستور إسلامى ، وقدمته للجمعية التأسيسية . وأدى هذا العمل لدعم التعاون والرباط بين كل

الجماعات المناوئة لهذا الدستور فى تنظيم واحد ، هو جبهة الدفاع عن الحريات ، التى كانت مؤلفة من أعضاء الحزب الشيوعى المحظور والقوميين العرب ، والنقابات الاشتراكية والمهنية ، ونقابة المحامين ، وبعض أعضاء نقابة الأطباء ، وجبهة الجنوب وغيرها من التجمعات الإقليمية . وكانت الحكومة الائتلافية منذ عام ١٩٦٥ قد لجأت للجيش فى الجنوب ، كجهاز مهنى ، لتنفيذ نفس السياسات القمعية العسكرية التى كانت قد استنكرتها ووصمتها فى عام ١٩٦٤ والجيش فى السلطة . وطالب الجيش بتحسين عدته وعتاده لقمع الثورة . وكان بعض شباب الضباط من أمثال الرائد فاروق عثمان حمد الله قد اعتقلوا وزير الدفاع ، دكتور عبدالحميد صالح ، لتحقيق مطلبهم فى الجنوب ، وبدأوا منذ مارس ١٩٦٩ عقد اتصالات مع بعض المدنيين لاستقراء موقف الرأى العام من الحكومة .

وكانت هناك أدلة صارخة تفصح عن الاستنكار لإهمال الحكومة للمناطق المتخلفة ، مما أدى إلى قيام الكثير من التجمعات الإقليمية ، فقد قام مؤتمر البجة فى شرق السودان ، والاتحاد العام للنوبة فى جبال النوبة ، جنوبى كردفان ، وكون كثير من التنظيمات السياسية فى دارفور بقيادة السنة من المسلمين . وكان الموقف الاقتصادى فى هذا الوقت آخذا فى التدهور ، والحرب الأهلية تهبط بالروح المعنوية لدى الجيش .

وفى عام ١٩٦٩ توحد جناحا حزب الأمة ، وتخلى هذا الحزب عن محمد أحمد محجوب ، ذى الرأى المستقل ، ووضعه فى موضع شبيه بما وضع فيه عبدالله خليل عام ١٩٥٨ ، ولكن محجوباً لم يسلم السلطة إلى الجيش على نحو ما فعل عبدالله خليل فى عام ١٩٥٨ . ومع ذلك فقد كانت هناك تخرصات عن علاقته بأبى القاسم محمد إبراهيم ، وأبى القاسم هاشم ، من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وهم جميعاً ينتمون إلى أسرة واحدة ـ الهاشماب .

ويمكن القول على وجه الجملة بأن الظروف كانت مواتية لتبرير انقلاب فى أفريقيا خلال الستينيات ، وقد وقع هذا الانقلاب فى ساعات الفجر من يوم الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ . وكانت الجماهير التى أطاحت بالحكم العسكرى منذ أربع سنوات ونصف السنة على استعداد لمنح الجيش فرصة أخرى ، على الأقل بسبب يأسها من التجربة البرلمانية .

* مقـولات قـادة الجيـش :

كما يلاحظ القارىء مما أوردناه من قبل ، فقد كان الموقف السياسى يحمل فى جوفه من أسباب التمزق والضعف ما يغرى أية جهة بالقفز على المسرح السياسى ، إذ كانت البلاد مستعدة للتغيير ، بل لثورة عارمة . ويمكن تمحيص وعود الانقلاب بالبيانات الصادرة عن قادته فى أيامه الأولى . مع الاعتبار للظروف التى كانت سائدة قبل وقوعه .

وكانت الانقلابات قد أصبحت سمعة فى المنطقتين العربية والأفريقية ، وكان الجيش فى مصر قد تولى الحكم سبعة عشر عاماً . وأحدث تغييرات جذرية منذ خلعه للملك فاروق فى يوليو من عام ١٩٥٢ ، إذ وزع الأراضى الزراعية على الفلاحين المعوزين ، وأمم قنال السويس ، وحول عائداته لمصلحة الشعب المصرى ، وأنشأ خزان السد العالى فى أسوان بعون فنى ومالى ضخم من الاتحاد

السوفييتى ، لزيادة حصة مصر من ماء الرى ، ولزيادة مواردها من الطاقة الكهربائية لتحقيق التنمية الصناعية ، وسد حاجة الاستهلاك المحلى منها . وتعهد جمال عبدالناصر بإحداث بعث للأمجاد العربية ، وتحقيق استقلال اقتصادى وسياسى حقيقى ، وبتحرير فلسطين . وكانت الثورة المصرية قد أرعبت كثيراً من الحكومات فى العالم العربى ، بل أطاحت ببعضها فشهدت كل من العراق وسوريا واليمن الشمالية والجزائر ثورات مماثلة غيرت الأوضاع السياسية فيها . ثم كانت ثورة ليبيا فى سبتمبر من عام ١٩٦٩ ، واليمن الجنوبى بأيديولوجياته المميزة فى عام ١٩٧٠ ، وكان كثير من الشباب والمثقفين العرب ، بل ضباط الجيوش ، قد فتنتهم شعارات الوحدة العربية ، والحرية ، والمنعة ، واستعادة فلسطين التى رفعتها الثورة المصرية .

ولم تقتصر هذه الموجة الثورية على العالم العربى ، بل امتدت إلى المنطقة الأفريقية ، من ذلك خضوع غانا لجنرالات الجيش فى عام ١٩٦٦ ، والثورة الدموية التى شهدتها نيجيريا فى ذلك العام نفسه . وقامت حكومات عسكرية فى زائير ، وجمهورية أفريقيا الوسطى على أنقاض الأوضاع الفوضوية التى تردى إليها هذان البلدان فى مطلع استقلالهما السياسى . وهكذا أصبح الاتجاه نحو الانقلابات العسكرية فى القارة الأفريقية أمراً سياسياً واقعاً إلى درجة حملت أحد المعلقين النيجيريين على القول بأن فى أقطار أفريقيا حزبين سياسيين فقط ، هما حزب المدنيين وحزب العسكريين ، كل منهما يحث الخطا لاغتصاب السلطة من الآخر ، مستخدماً الأسلحة التى يمتلكها ليحظى بالتأييد الشعبى .

وكان هناك أنواع مختلفة من الانقلابات العسكرية ، بعضها يقوده قادة مغامرون ، وبعضها كالثورة المصرية وبعدها ثورات ليبيا ، وأثيوبيا ، ونكراقوا ، وغانا ، واليمن الجنوبى ، أحدث تغييرات جذرية على الأنظمة الاجتماعية فى بلادها . فماذا يحمل التغيير الذى حدث فى السودان معه هذه المرة ؟ وننظر إلى البيانات الصادرة فى ذلك الطقس الحار الملتهب من يوم الأحد الخامس والعشرين من مايو ، فنجد فيها بعض المؤشرات لما يمكن أن يناله القطر . إذ صدر فى فجر ذلك اليوم بيانان هامان ، أحدهما من العقيد جعفر محمد نميرى ، والآخر من رئيس الوزراء الجديد ، بابكر عوض الله . وقد حاول نميرى جاهداً أن يبعد نفسه عن ثورة الفريق عبود ، وأن يزعم أن الوضع الذى جاء به كان امتداداً لثورة أكتوبر الشعبية . أما بابكر عوض الله فقد حدد الصلة بين استلام السلطة فى مايو وثورة أكتوبر بوضوح ، وأنحى البيانان باللائمة على الأحزاب السياسية القائمة على الولاء التقليدى والطائفى ، لتخريبها ثورة أكتوبر ، وأعلنا إحياءها ، ووضعها أمانة فى أعناق الضباط الأحرار الذين قادوا حركة الانقلاب . وكان هذا الاتجاه ضروريا لضمان بقاء العهد الجديد ، إذ أن ربط الانقلاب بثورة اكتوبر الشعبية من شأنه أن يستنفر للحكومة الجديدة التأييد من الشعب الذى كان يتطلع إلى التغيير . وكان بين الجماهير من قبل الانقلاب فى حذر ، وبينها من رضى بقيامه . ولم يكن لدى السيد الصادق المهدى ، حين التقى برئيس مجلس قيادة الثورة بعد أيام قليلة من الانقلاب ، غير شكوى واحدة هى ما أسماه إدخال الشيوعيين والجنوبيين الانفصاليين فى الحكم ، وأعرب عن استعداده للتعاون مع العهد الجديد متى أبعدت هذه العناصر . وكانت حماسة الجماهير للانقلاب عظيمة ، عكستها المظاهرة السياسية الضخمة التى نظمها اتحاد نقابات عمال السودان فى ميدان عبدالمنعم فى الثانى من يونو ١٩٦٩ ، والمظاهرة التى نظمها السودانيون الجنوبيون فى الثانى

عشر من يونيو ، وحيبوا فيها قيادة مجلس الثورة ، عقب إعلان بيان التاسع من يونيو ، وعكستها أيضاً الاستقبالات الضخمة التى أعدت لقائد الثورة فى بورسودان ، والاستقبالات الحافلة الأخرى فى الأبيض ، والفاشر ، وواد مدنى فى يونيو ويوليو من عام ١٩٦٩ .

وكانت الحكومة الجديدة قد أعلنت التزامها بتأييد القضية الفلسطينية ، وبتحرير جنوب أفريقيا ، وبإقامة العلاقة بين السودان ومصر على أسس روابط الإخاء والوحدة ، وفتحت صفحة جديدة مع أوروبا الشرقية باعترافها بحكومة ألمانيا الشرقية ، وإنشاء العلاقات الدبلوماسية معها . وفى المجال الداخلى حالت دون إعلان الدستور الدينى ، واتخذت مساراً مناقضاً له ، ووصمت الطائفية الدينية بالرجعية ، وأدانت ما تسببه من انقسام فى الصف الوطنى . حقاً لقد أيقظت البيانات الرسمية الصادرة عن قادة الثورة شعارات أكتوبر ١٩٦٤ ، ودفعت قادة الفنانين السودانيين من أمثال محمد الامين ، ومحمد وردى ، وسيد خليفة ، وغيرهم وغيرهم للتغنى بها وتأييدها ، كما كانوا قد فعلوا فى أكتوبر ١٩٦٤ .

وكان تكوين مجلس الوزراء الجديد مؤشرا إلى روح ثورة أكتوبر ، إذ كان بابكر عوض الله ، رئيس القضاء السابق ، الذى أصبح رئيسا للوزراء ، ونائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ، من القياديين البارزين فى أحداث أكتوبر ، وكانت حكومة عبود قد عزلته من منصبه كقاض للمحكمة العليا ، كما عزلت زميله عبدالمجيد إمام عندما قادا موكب القضاة والمحامين ضد عهدها . وقد أعيدا إلى منصبيهما عند نجاح ثورة أكتوبر . وكان بابكر عوض الله مرشحاً بارزاً لرئاسة حكومة أكتوبر ، ولكن خصومه فى الأحزاب الطائفية رفضوه ، مما ترك فى نفسه حقداً باقياً عليها . وعندما استقال من منصب رئيس القضاء بسبب رفض الحكومة الامتثال لقرار المحكمة فى قضية الحزب الشيوعى ، أصبح مركزاً للثقل فى جماعات سياسية متعددة ، ومرشحا لرئاسة الجمهورية ، عندما تردد الحديث فى مستهل عام ١٩٦٩ عن إجراء انتخابات رئاسية متى أجازت الجمعية التأسيسية الدستور الدائم .

وكان السيد بابكر عوض الله فى النطاقين الدولى والإقليمى من أنصار مصر ومؤيدى الشرق على الغرب . وكان اختياره للمنصب الذى تقلده فى ثورة مايو ، عنصرا آخر لتحديد الاتجاهات السياسية الخارجية والمحلية للنظام الجديد . وقد وقعت حادثة طريفة بمجلس الوزراء فى أعقاب عام ١٩٦٩ تحدد موقفه من كل من مصر وبريطانيا ، إذ كان عمر الحاج موسى ، وزير الإعلام ، الذى كان معجباً بعدم مداراة بابكر لعواطفه وميوله نحو مصر ، قد تقدم للمجلس يرجوه التصديق على تعيين عدد من البريطانيين والمصريين فى وزارته . وبدأ عمر بتقديم أمر تعيين الموظفين الإنجليز ، فسأله بابكر : لماذا تعينهم ؟ ألا يوجد سودانيون لشغل هذه المناصب ؟ أليس هؤلاء الإنجليز جواسيس ؟ لماذا اللجوء إلى الأجانب ؟ لماذا لا تترك هذه الوظائف شاغرة حتى يتدرب السودانيون للقيام بأعبائها ؟ وكان يصوب هذه الأسئلة كلها فى محاولة منه لحمل عمر على سحب مطلبه الخاص بتعيين البريطانيين . أو للإيعاز للمجلس برفضه ، فما كان من عمر إلا أن تقدم بمطلبه الخاص بتعيين موظفين مصريين ، وأوضح الأسباب الداعية له . ثم توقف قليلا وابتسم فى خبث وقال :
– إن رئيس الوزراء بالطبع لا يريد لهذا المطلب الخاص بتعيين إخوتنا فى وادى النيل أن يكون مكانا للمناقشة .

فرد عليه رئيس الوزراء :

- طبعاً لا أريد ذلك ، فالمطلب مقبول بلا مناقشة .

وهنا انفجر أعضاء المجلس ضاحكين ، استنكارا أو سخرية من نزعة رئيس الوزراء الدكتاتورية ، وانحيازه الواضح لمصر . وهذه الحادثة تكشف عن خيارات السودان فى السياسة الخارجية فى اليوم الأول لثورة مايو ، وخلال عاميها الأولين . وكانت سياستها الاقتصادية تتسم بالتخطيط المركزى ، وترقية القطاع العام ، وفق ما كان سائداً فى مصر . وكانت قيادتها حريصة على التجاوب مع اتجاهات المواطنين ورغباتهم ، وتحسب ذلك مفتاح النجاح . وقد تألف فى الخامس والعشرين من مايو مجلس وزراء مدنى ، ثم جاء التأييد الشعبى فى الثانى من يونيو فى شكل التجمع الذى نظمه فى الخرطوم اتحاد عام نقابات السودان وغيره من الهيئات . وقد وقفت الخرطوم ، التى تعتبر دائما بمثابة النبض لبقية القطر ، مع الثورة بوضوح . وتكشف الوثائق المتوافرة ، التى تشتمل على مذكرات بعض قادة الحزب الشيوعى ، أنهم كانوا على علم بمخطط الانقلاب منذ الثامن من مايو ١٩٦٩ ، ولكنهم لم يوافقوا على قيامه باستثناء اثنين منهم كانا ضابطين فى الجيش ، هما المقدم بابكر النور ، والرائد هاشم العطا ، اللذان أصبحا عضوين فى مجلس قيادة الثورة ليحصلا ويحافظا على تأييد حزبهما .

وكان معروفاً فى عام ١٩٦٨ بأن فريقا كبيرا من أعضاء الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى قام نتيجة اندماج الحزب الوطنى الاتحادى بقيادة الأزهرى ، وحزب الشعب الديمقراطى برعاية السيد على الميرغنى ، غير راض عن قيادته وكان ينقدها علنا ، ويطالب بتغييرات جوهرية تتيح للدماء الجديدة الشابة كلمة أقوى فيه . وكان هذا الفريق المنشق هو الذى استطاعت ثورة مايو أن تكسبه بالإضافة إلى أعضاء حزب الشعب الديمقراطى الذين كانوا يميلون بقوة نحو مصر . وبهذا كان المرحوم موسى المبارك ، ودكتور محيى الدين صابر ، يمثلان هذا الجناح من الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وكان يمثل جبهة الهيئات المهنية خلف الله بابكر ، وعبدالكريم ميرغنى ، ومكاوى مصطفى ، ودكتور طه بعشر من نقابة الأطباء ، وأمين الشبلى من نقابة المحامين ، إذ كان استمرار الرباط بثورة أكتوبر هاماً لثورة مايو فى مستهل عهدها . وقد قوت العناصر الموالية لمصر الممثلة فى بابكر عوض الله ، ودكتور محيى الدين صابر ، ودكتور أحمد الطيب عابدون ، من صلة النظام الجديد بالقاهرة . وكان الحزب الشيوعى ممثلاً أيضا تمثيلا واضحا فى مجلس قيادة الثورة ، وفى مجلس الوزراء بجوزيف قرنق ، وفاروق أبوعيسى ، وموريس سدرة ، وسيد أحمد الجاك ، ومرتضى أحمد إبراهيم ومحجوب عثمان . وكان معظم الوزراء من أعضاء المنظمات الممثلة فى الجبهة الديمقراطية للدفاع عن الحريات .

وكان على الثورة أن تشرك الجنوب أيضاً إذ ظل ممثلاً فى الحكومة منذ الحكم الذاتى فى عام ١٩٥٤ . وقد اتصل هذا التقليد بتعيين جوزيف قرنق وزيرا للتموين ، وتعيينى وزيرا للإسكان . ولم يكن قرنق جنوبيا فحسب ، بل كان أيضاً عضواً قيادياً فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى .

* من مايو ١٩٦٩ إلى يوليو ١٩٧١ :

* إعلان التاسع من يونيو :

لم تشتمل بيانات قادة العهد الجديد فى الخامس والعشرين من مايو على أية إشارة للجنوب ، على الرغم من أن كل أعضاء مجلس قيادة الثورة قد عملوا فيه ، ما عدا بابكر عوض الله ، ومأمون عوض أبوزيد اللذين لم يزر أى منهما ذلك الإقليم . وكان معظم أعضاء مجلس الوزراء على بينة بالجوانب العسكرية على الأقل . وكانت مشكلة الجنوب فى نظر معظم ضباط الجيش هى مشكلة أمن يحتاج حلها إلى إمكانات كافية للجيش لمواصلة الحرب ضد المتمردين . وكان مجلس قيادة الثورة يظن أنه متى توافرت القوة للجيش استطاع القضاء على التمرد . وكان هناك أيضا مسألة الروح المعنوية بالنسبة للجيش ، إذ كان ضباط الجيش ، والموظفون الشماليون يحسبون الجنوب منطقة مشقة وعناء ، تتسم بالتخلف ، وتفتقر إلى الملذات المتوافرة فى أواسط السودان الذى ينحدر منه معظم الموظفين . وكان الضباط الشبان الذين اعتقلوا وزير الدفاع فى جوبا عام ١٩٦٠ ، يشكون من قلة الإمكانات المتوافرة لهم لإحراز النصر فى الحرب . من هنا كان اتجاه مجلس قيادة الثورة نحو الجنوب ، هو أن يوفر للجيش أسلحة أجود مما كان لديه .. ويسهل وسائل النقل لاستئصال التمرد .

وبالنسبة لشمال السودان ، فقد التزم الوضع الجديد بإدخال إصلاحات فى الزراعة ، وإنهاء السلطة الطائفية وإدارة النظار والشيوخ الذين كانوا على صلة وثيقة بالأحزاب الطائفية ، ووعد بإدخال طريقة حديثة للحكم المحلى ، تقوم على انتخاب قادته . ويمكن القول على وجه العموم بأن الفترة المبكرة لعهد مايو كانت تستوحى ثورة أكتوبر والثورة المصرية ، وتهتدى بمبادئها وأعمالها .

من الذى اختار مجلس الوزراء وما مدى دور قادة بعض الأحزاب السياسية فى التمهيد للانقلاب واختيار مجلس الوزراء ؟ كنت قد قابلت السيد عبدالخالق محجوب فى أعقاب أبريل ومستهل مايو من عام ١٩٦٩ مرتين ، المرة الأولى فى أروقة الجمعية التأسيسية عندما أقبل نحوى فى اهتمام واضح ، فحسبت أن لديه مسألة هامة يريد أن يطلعنى عليها ، ولكن يبدو أنه غيَّر رأيه فجأة وهو يحيينى، وأخذ يتحدث عن الجمعية ومداولاتها الطويلة الجوفاء ، وعن انسحاب الأعضاء الجنوبيين من لجنة الدستور ، ولكن حديثه كان يتسم بالغموض ، ولم أكن قد عرفته قبل انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة فى مارس من عام ١٩٦٥ ، ولكنى سمعت عنه ، وعن ذكائه الخارق ، وأفكاره الثورية النابعة من التراث الوطنى والاشتراكية الديمقراطية . ثم عملت معه فيما بعد عام ١٩٦٨ لفترة قصيرة فى لجنة الدستور ، والتقيت به لقاءات عابرة فى الجمعية التأسيسية . ورغم ثوريته فقد كان رجلاً واقعياً جداً ، شديد الاهتمام بالرأى العام ، مما أثار اعجابى به خلال الفترة القصيرة التى تعرفت فيها عليه . ولم يكن عبدالخالق يقل ذكاء عن خصمه فى أقصى اليمين ، دكتور حسن عبدالله الترابى . وبعد أيام قليلة من إقبال عبدالخالق علىَّ فى أروقة الجمعية التأسيسية ، زارنى جوزيف قرنق فى مكاتب صحيفة «فجلانت» ، ونقل إلى وإلى بونا مالوال دعوة من عبدالخالق لتناول العشاء معه فى منزله بأم درمان ، ولتبادل وجهات النظر . وكان قرنق مدعواً لهذا العشاء أيضاً . وسألته إن كان هناك أمر محدد يريد أن نناقشه معه ، فكان رده غامضا . ولكنه يوحى بأن هناك فى

اذهانهم مسألة هامة لم يرد أن يفصح عنها . وذهبنا . وكان عبدالخالق كريماً فى استقباله لنا ، ولكنه كان حذراً ، وكان مما يقلقه فى ذلك الوقت اتجاه البلاد نحو إصدار دستور إسلامى ، واستمرار الحرب المدمرة فى الجنوب . وقد انضم إلينا فيما بعد محمد إبراهيم نقد ، حين كان عبدالخالق يستمع إلى آرائنا . واتفقنا على مواصلة اللقاءات عن طريق جوزيف قرنق ، والجبهة التى تكونت حديثاً للدفاع عن الحريات ، ولكنى لم أسمع منه بعد ذلك ، إذ قتل بصورة مأساوية فى يوليو عام ١٩٧١ . وبعد ثلاث سنوات من هذا اللقاء ، علمت أنه وجوزيف قرنق قد قابلا بعض قادة حزب سانو من أمثال أزكيل كودى فى منزل جوزيف حيث تناولوا نفس المواضيع بالمناقشة . وإنى إذ أستعرض هذا الآن لأتساءل إن كان جوزيف وعبدالخالق يعلمان نبأ الإنقلاب عند لقائهما بنا ؟

وكنت قد عينت عضواً فى مجلس الوزراء دون سابق تشاور ، فما كان منى إلا أن سألت زملائى وأصدقائى من أبناء الجنوب أأقبل التعيين أم أرفضه ؟ وكان بينهم بعض أعضاء جبهة الجنوب من أمثال لوبارى رامبا ، وهنرى بافو ، وازايا ماجوك ، وسان مالوال ، وامبروز رينج ، وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب سانو بقيادة اندرو ديو الذى كان عضوا فى الجمعية التأسيسية ، وبراون المنت ، وبارمينا كول ، وبعض طلبة الجامعة ، وممثلى العمال الجنوبيين . وكان وقوع الانقلاب قد أثار أسئلة كثيرة دون أن يوفر لها الجواب . وكان هناك أمر واحد واضح وضوحاً تاماً هو ألا أنضم إلى حكومة ليست لديها سياسات واضحة ، أو قد تواصل الحرب ضد الجنوب ، وذهبت إلى منزل بارمينا كول فى أم درمان حيث استمعت طيلة يوم الخامس والعشرين من مايو إلى آراء الجنوبيين . وكان جوزيف قرنق قد زار منزلى عدة مرات فلم يجد فيه من يعلم مكانى ، فترك لى مذكرة لأقابل رئيس الوزراء فى منزله مساء ذلك اليوم ، أو صبيحة اليوم التالى ، السادس والعشرين من مايو . وأهملتُ الرسالة ، وغادرت منزلى فى صبيحة السادس والعشرين إلى الخرطوم بحرى ، والجريف ، وبرى حيث استطلعت المزيد من آراء الجنوبيين . وقد أسفرت هذه المشاورات عن نفع عظيم .

وكان جون أروب قد حمل إلى رسالة من ملكال تحثنى على قبول المنصب ، وبعث إلى بونا مالوال ، وهو عضو قيادى فى جبهة الجنوب ، خطاباً من واو يحمل رجاء مماثلاً قال فيه : إنه لو كان هناك شخص واحد يمكن أن يدافع بجدارة عن مصالح الجنوبيين فهو شخصى ، حتى لو اقتضى ذلك أن يضحى الجنوب بأحد أبنائه . وبونا رجل قوى العارضة ، احترم رأيه . وبهذا كان هناك إجماع بين الجنوبيين على ضرورة قبولى للمنصب الوزارى . وقد أسعدنى أن أوصف بأنى أستطيع أن أبعد عن الجنوب الكارثة ، أو أن أحقق له شيئاً من الخير . وكان الجنوبيون يعتقدون أن وجودى فى الوزارة من شأنه أن يساعد الموقف فى التحسن ، ويمنع وقوع الشر فيه ، أو الأحداث المماثلة لمجزرتى جوبا وواو عام ١٩٦٥ وغيرهما ، مما أودى بحياة كثير من الأبرياء . وكان هذا عندى ثمناً يبرر أن أمتثل لرأيهم ، وأصبح كبش الفداء . وحدثتهم أنى سأتقدم لرئيس الوزراء بمقترحات حول الجنوب اعتبر قبولها شرطاً لدخولى الوزارة . وكانت النقاط التى ضمنتها خطابى لرئيس الوزراء فى الثامن والعشرين من مايو ١٩٦٩ هى :

أ - أن تصدر الحكومة بيانا توضح فيه أن مشكلة الجنوب هى مشكلة سياسية تتميز بخلافات تاريخية واقتصادية وثقافية بين الجنوب والشمال .

ب - أن يوضح البيان المنشود أن الحل لها يتم بالمحادثات والتفاوض ، لا باستخدام السلاح .

ج - أن ينال الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً فى نطاق وحدة السودان .

د - أن ينشأ مكتب لشئون الجنوب تناط به مسئولية البحث عن حل للمشكلة ، وأن يبدأ فى الحال فى رسم خطط تنموية عاجلة بالجنوب .

هـ - أن تعلن الحكومة العفو العام عن الجنوبيين الذين قد يعودون من المنفى أو الغابة .

و - أن تكون الحكومة لجنة لتطوير وإعمار المناطق المتخلفة .

وقد وافقت على شروطى هذه لجنة مؤلفة من بعض الجنوبيين فى الخرطوم تشتمل على بعض أعضاء حزب سانو ، وجبهة الجنوب ، والمستقلين . وقابلت بابكر عوض الله فى منزله فى السابع والعشرين من مايو ، وطرحت أمامه مقترحاتى لمناقشتها . وقد كان يظن أن تعيينى وحده فى الوزارة أمر يبهجنى ، ويدفعنى للقفز إليه دون شروط . لهذا أدهشه ما سمع منى دون أن يبدو عليه شىء من خيبة الأمل ، وكان انطباعى انه لا يوافق على مقترحاتى . وكان واضحاً أيضاً أنهم يحتاجون إلى فى الحكومة كممثل لجماعات ذات تأييد كبير فى الجنوب . وأفادنى أنه يحتاج أن يبحث مقترحاتى مع مجلس قيادة الثورة ، واتفقنا أن أقدم له هذه المقترحات كتابة فى خطاب أبعث به له . وأعددت الخطاب فى صبيحة الثامن والعشرين من مايو ١٩٦٩ عندما دعانى لحضور اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، انعقد فى نفس اليوم بقيادة القوات المسلحة لمناقشة مقترحاتى . واشتركت فى المداولة وتحدثت فى المسألة ، كما تحدث جوزيف قرنق فى إسهاب ، وخاصة فيما يتعلق بجوانبها التاريخية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية . وكان الحزب الشيوعى قد تقدم منذ سنوات عدة بمقترحات حول منح الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً فى نطاق وحدة السودان ، مما شرحه جوزيف شرحاً وافياً . وكان الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا يضمنان دستوريهما مثل ذلك النظام . وقدمت شرحا للمقترحات التي اشتمل عليها خطابى ، وتحدثت عن الحكم الذاتى ، وتجربة لجنة الاثنى عشر التى كنت عضواً فيها . وأوضحت بوصفى رئيس الجانب الجنوبى فى تلك اللجنة ، ايجابياتها وسلبياتها ، كما أوضحت أيضاً أعمال مؤتمر الأحزاب المنعقد فى عام ١٩٦٦ لبحث توصيات اللجنة ، وقلت إن المطلوب من المجلس هو الالتزام بمنح الجنوب الحكم الذاتى كوسيلة يمكن فى نطاقها بحث مسائل خاصة للاتفاق عليها فى وقت مقبل مع التنظيمات السياسية الجنوبية بغرض الوصول إلى تسوية سياسية ، وتناولت المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، ووافق الاجتماع المشترك على مقترحاتى ، ولكنه كون لجنة سياسية ، أدخل فيها جوزيف قرنق دون أن يدخلنى ، لتتقدم بمقترحات سياسية مفصلة على أساس ما تقدمت به . وأرضانى ذلك ، فأديت القسم فى نفس اليوم ، وأصبحت عضواً فى مجلس الوزراء . وجاءت توصيات اللجنة عموماً مطابقة لما اشتمل عليه خطابى ، وأصدر بها اللواء نميرى بيانا بثه بالإذاعة فى التاسع من يونيو ١٩٦٩ ، أوضح فيما أوضحه ما يلى :-

«إن الحكومة الثورية واثقة وقادرة تماماً على مواجهة الحقائق ، وهى تعترف بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب ، وتعتقد جازمة أن وحدة وطننا يجب أن تبنى على هذه الحقائق الموضوعية ، وأنه من حق أهل الجنوب أن يطوروا ثقافاتهم وتقاليدهم فى نطاق سودان موحد» .

ومضى البيان بعد هذا يفصل البرنامج الذى تعتزم الحكومة تنفيذه ، من ذلك مثلاً مواصلة قانون العفو العام ، ومد فترته ، وتطوير الجنوب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، وتعيين وزير لشئون الجنوب ، وتدريب الموظفين ، وتخصيص ميزانية تهدف لتنمية المديريات الجنوبية فى أسرع وقت ممكن .

وكان هناك شرط ربط تنفيذ هذه السياسة به هو قوله :

«إنكم تدركون أن بناء حركة اجتماعية اشتراكية ديمقراطية متسقة فى الجنوب ، تكون جزءاً من الكيان الثورى فى الشمال ، وقادرة على تسلم السلطة فى الإقليم ، وعلى درء التسلل الاستعمارى ، وتسربه من الخلف ، لهو شرط أساسى لتطبيق حكم إقليمى سليم» .

وكان هذا الشرط يعكس آراء زملائى فى الحكومة .

واستقبل إعلان الجنوب استقبالاً حسناً فى الدوائر الجنوبية ، مما دفع الجنوبيين المقيمين فى المدن الثلاث لتنظيم مظاهرة يعربون فيها عن تأييدهم لهذه السياسة . وأمكن التغلب على مخاوف مجلس قيادة الثورة والوزراء من وقوع مصادمات ، فقامت المسيرة فى الثانى عشر من يونيو ، وسارت إلى مجلس الوزراء ، حيث خطب قادتها معربين عن تأييدهم . وانضم إلى المسيرة اللاجئون الكنغوليون فى الخرطوم يلوحون بعلم «السمبا» أثناء سير المسيرة ، مما أزعج اللواء نميرى ، إذ حسبه صادرا عن الجنوبيين لجنوب مستقل ، فأوضحت له بسرعة مصدره ، مما أزال غضبه الذى كان يبدو على وجهه بوضوح . وقد كشف لى هذا الغضب منه الكثير عن هذا الرجل الذى قدر لى أن أعمل معه خلال الثلاثة عشر عاماً المقبلة .

وقد قدمت المسيرة مذكرة تأييد لرئيس مجلس قيادة الثورة ، ثم تفرقت فى هدوء . وكان هذا دليلاً على موافقة الجنوبيين على هذه السياسة البالغة الأهمية بالنسبة لمصالح الجنوب .

واشتمل إعلان التاسع من يونيو على نقطتين كان واضحا أنهما صادرتان عن الحزب الشيوعى ، أولاهما ضرورة تكوين حركة اشتراكية ديمقراطية واسعة فى الجنوب قبل تنفيذ سياسة الحكم الذاتى ، والثانية : ضرورة التأكد من عدم تسرب الاستعمار للشمال من الخلف . وكانت هذه إشارة إلى الأنيانيا التى يعتقد أنها تحصل على التأييد من إسرائيل ، ومن دول أوروبا الغربية عن طريق شرق أفريقيا ، إذ كان كثير من السودانيين يحسبون شرق أفريقيا قاعدة للاستعمار . وكان هذا يعكس مظهراً من مظاهر السياسة الخارجية للنظام الجديد فى السودان . ولم أعترض على هذه الشروط ، وعلقت مازحاً لجوزيف قرنق فيما بعد بأننا فى الجنوب اشتراكيون ، ولكن اشتراكيتنا ليست من النوع المعروف المضمن فى كتب الاشتراكية . وكنت وجوزيف نكثر من مثل هذه المناوشات ، يحترم كل منا أخاه ، رغم خلافاتنا المنهجية والأيديولوجية ، إذ كان يتسم بخفة الظل والذكاء .

وبعد أيام قليلة من إصدار إعلان التاسع من يونيو ، عين جوزيف قرنق وزيراً لشئون الجنوب . وكانت هذه وظيفة بالغة الأهمية ، فخلفته بعد انتقاله إليها فى وزارة التموين والتجارة الداخلية .

وكان الإعلان يتطلب إنشاء حركة اشتراكية ديمقراطية فى الجنوب كشرط لبلوغ الحكم الذاتى ، وتساءل الناس عن الوقت اللازم لإنشاء هذه الحركة ، وعمن يعلن قيامها ، وتساءلوا أيضاً عن السبل اللازم رسمها لبلوغ السلام ، وعمن يكون مسئولاً عن رسمها ، أهم الأنيانيا والسياسيون العاملون فى المنفى ؟ وبهذا كانت هناك أسئلة كثيرة يتحتم على النظام الجديد أن يوفر الحلول لها .

وواجه وزير شئون الجنوب منذ البداية مصاعب صادرة عن المديرين فى الجنوب ، وعن مصالح الحكومة المركزية فيه . والوزارة بحكم مسئولياتها تجاه إدارة الجنوب ، تطلب وتنتظر أن يصلها من المديرين تقارير عن كل أوجه نشاط الحكومة ، ولكن هذه الجهات لم تتجاوب كما يقتضى الأمر ، ومن ذلك مثلاً أن قدم لها المدير فى أعالى النيل عام ١٩٧٠ قطية مسقوفة بالقش كانت منزلاً لكاتب صغير ، عندما قررت فتح مكتب لها هناك ، فعل ذلك تعبيراً عن ازدرائه بها . ولم يكن باب تلك القطية يتسع لإدخال الأثاث الذى أرسل للمكتب من الخرطوم . ولم يبد الموظفون المسئولون فى المديرية استعداداً لاستبدال هذا المكان بغيره . وكان الموظفون الشماليون فى الجنوب ينظرون إلى الوزارة على أنها مؤسسة تتعارض مع مصالحهم كطبقة حاكمة ، وكانت هذه الروح سائدة أيضا فى الاستوائية وبحر الغزال حيث ينظر إلى مكاتب الوزارة فى الجنوب التى يعمل فيها الموظفون الجنوبيون ، كمصدر خطر على الأمن .

وغدا الجنوب فى هذا الوقت ضحية للصراع الداخلى فى الحزب الشيوعى . وكان الجناح الذى يتزعمه السكرتير العام ، عبدالخالق محجوب ، والذى يقف معه جوزيف قرنق ، يعمل لتجنيد الجنوبيين فى صفوفه ، ويرى فى الجنوب مركز ثقل كنموذج لنشاط الحزب الأيديولوجى والعملى . وعليه فلم يكن من مصلحة الحزب الوصول إلى تسوية سريعة مع البرجوازية الجنوبية والانفصاليين ، خشية أن تنتزع هذه الفئة السيطرة على الجنوب من الحزب الشيوعى قبل أن يشتد ساعده . يضاف إلى هذا أن الجنوب كان مركزاً مناسباً يمكن استخدامه ضد الجناح الآخر للحزب الذى يتزعمه أحمد سليمان ومعاوية إبراهيم .

وفى عام ١٩٧٠/١٩٧١ زادت المشكلة تعقيداً وبعدت عن الحل ، إذ طفا إلى السطح رأيان حول الجنوب ، بالإضافة إلى موقف الشيوعيين الذى ذكرناه أعلاه . وكانت غالبية مجلس قيادة الثورة تظن أن المسألة حلت بإعلان التاسع من يونيو . وتتوقع أن تهدأ الأحوال فى الجنوب ، وكان ينتظر أن يستسلم المتمردون ويعود اللاجئون من الدول المجاورة إلى الوطن . وبمواصلة الأنيانيا لمقاومتها اعتبرها المجلس صنيعة استعمارية يجب سحقها بلا رحمة . أما الرأى الثانى فقد كان يعتنقه من يرون فى الإعلان بياناً سياسياً فضفاضا ، تتبعه خطوة أخرى هى إجراء حوار صادق جاد مع المحاربين والسياسيين فى المنفى ، وداخل القطر . وبالطبع لم يكن هناك سبيل للوصول إلى تسوية دون إشراك المقاتلين وهم الأنيانيا وجناحها السياسى المسمى حركة تحرير جنوب السودان ، وكانت الفترة بين يوليو ١٩٦٩ ويوليو ١٩٧١ فترة صدامات متصلة ليس فيها شىء غير دعاية جوفاء عن احتمالات السلام .

* مذكـــرة اكتوبـــر ١٩٧٠ :

وفى اكتوبر ١٩٧٠ تقدمت إلى مجلس الوزراء بمذكرة مستفيضة أدعو فيها لإجراء حوار مع الأنيانيا ، مقترحا أن ينظر إلى هذه السياسة فى نطاق خطة تنفيذ إعلان التاسع من يونيو ، وأن يكون غرض النقاش تحقيق الحكم الذاتى وفق ما تقتضيه ظروف الجنوب الخاصة ، وكان من رأيى أن يشترك فى هذا الحوار جميع الأطراف المعنية به ، بما فى ذلك من يسمون بالمتمردين الذين يحملون السلاح فى الغابة ، إذ لا يمكن لأية تسوية داخلية أن تقوم دون أن يكون هؤلاء طرفاً فيها .

وكانت البلاد عند تقديم آرائى هذه ترزح تحت أعباء مشاكل أخرى ، منها ثلاث حوادث وقعت عام ١٩٧٠ قوت من الجفوة والخصومة بين قوى اليمين واليسار ، إحداها وقوع مصادمة عسكرية فى أم درمان بين الجيش والأنصار ، أسفرت عن مقتل كثير من الناس ، والثانية صدام مسلح آخر فى الجزيرة أبا ، خلال مايو بين هذه القوى نفسها ، ثم كان هناك خلاف بين العضوين الشيوعيين ويسارى آخر من ناحية ، وبقية زملائهم فى مجلس قيادة الثورة ، وبهذا انقسم صف الحكومة ، مما جعل تسوية مشكلة الجنوب أمراً مرغوباً فيه . وقلت :

«إن على الحكومة أن تراجع موقفها من مسألة الحوار مع المتمردين خاصة والحل الذى اقترحناه ، والمتعلق بالحكم الذاتى معلوم للجميع . كما أن قادة المتمردين يواصلون ثورتهم وهم معروفون لنا . ونحن لا نفقد شيئاً بتحسس موقف الثوار من الحلول التى اقترحناها . وقد يكون الرجال المسئولين عن التمرد راغبين فى تحديد الحكم الذاتى الاقليمى من حيث السلطة ، والمؤسسات والقيم ، جاء ذلك منهم مفصلا أو مجملا . وليست هناك صعوبة فى تحديد هذا حتى لو كان ذلك بتشجيع المتمردين على تقديم مقترحاتهم داخل الاطار الذى رسم» .

وقد تكون هناك شروط أخرى كثيرة من قبل المتمردين تحتاج إلى مناقشة ، كوقف إطلاق النار ، ووقف كل صنوف التجنى والتهجم الصادر عن كلا الفريقين ، خاصة حكومة السودان التى تمتلك وسائل قوية للاتصال العام ، كالإذاعة التى تستخدمها بفعالية ضد الأنيانيا . وحدثت مجلس الوزراء أن الحوار مع المتمردين ليس قاصراً على السودان ، إذ كانت قد لجأت إليه حكومة العراق مع الأكراد بعد ثلاثين عاماً من الحرب ، ولجأت إليه حكومة نيجيريا الاتحادية مع قادة نيجيريا الشرقية ، بل حكومة السودان نفسها قد استخدمته فى تجربتها مع الإمام الهادى المهدى بين يونيو ١٩٦٩ والنصف الأول عام ١٩٧٠ . من هنا يتضح أن الحوار السياسى ليس أمراً جديداً ، ورددت على من كانوا يتهمون المتمردين بأنهم عملاء الاستعمار بأن السياسات الداخلية الجيدة هى خير ضمان ضد التدخل الاستعمارى وأعذاره للتدخل فى الجنوب . وقلت أيضاً أن هدف الاستعمار هو أن يظل الموقف ملتهباً لإحراج الحكومة أو القضاء عليها ، واقصائها عن الجنوب . وقد حدث هذا فى الماضى ، وهو قد يحدث مرة أخرى ، لأننا نواجه اليوم العطالة والطائفية ، ونواجه عناصر فردية حانقة بسبب التطهير ، والمصادرة ، وتأميم الممتلكات . وأضفت أن هناك أعداداً كبيرة من الناس تود أن ترى سياسة حكومتنا تنبنى على الظروف المحلية المحيطة ببلادنا ، وأشرت فى هذا الصدد إلى المعارضة المنظمة التى تعمل من الخارج ، وإلى مشكلة عاتية قد تقع فى الشرق الأوسط ، فتجر العالم إلى حرب عظمى ، وإلى الحدود الواسعة مع جيراننا ممن لا نعتبر علاقتنا بهم ودية ، وإلى الشعوب

غير الصديقة وراء حدودنا ، وإلى الاستعمار والأفراد من خصومنا الذين يمكن أن يكسبوا الثوار ويشجعوهم على ما يحرجنا .. وعلينا أن نذكر دائماً أن التمرد كان نتاج سياسات ماضية غير حكيمة .

وقد أعطانى رئيس الوزراء نميرى فرصة كافية لتقديم تلخيص لمذكرتى ، وأن أعلن أن المشكلة فى رأيى مشكلة سياسية ، وأنها تتطلب حلا سياسياً تتوصل إليه الحكومة مع الثوار .

ولم يكن موقف المجلس من مذكرتي ممعناً فى السلبية فحسب ، بل اتسم بخليط من الغضب والخوف ، إذ كان مستنكراً حينذاك أن توصف الأنيانيا بغير اللصوص وقطاع الطرق والقتلة ، وألا ينظر إليها كأناس يمكن بحث المشلكة معهم فى محاولة جادة بغرض الوصول إلى تسوية . وغضب على كثير من أعضاء المجلس ، متهمين مذكرتى بأنها إعلان تأييد للخارجين على القانون ، مما أوشك أن يخرجنى أيضاً عن القانون . وعليه فقد قرر المجلس إغفال ما اقترحته . ولعله فعل ذلك بإيعاز من بعض الأعضاء الذين تبادلوا الرأى حولها قبل الاجتماع . وحتى جوزيف قرنق لم يكن لديه ما يقوله إلا القليل . ورئيس الوزراء الذى أصغى إلى ما قلت فى اهتمام وعناية ، وضع المذكرة جانبا ، وطلب من المجلس أن ينتقل إلى البند التالى في الأجندة ، وهنا حانت فرصتى لأتحدث . وكان قد تملكنى الغضب وخيبة الأمل .. وحاولت جاهداً أن أخفى غضبى ، وفكرت في الاستقالة ، ولكنى قررت أن أصبر على هذه الإهانة بعض الوقت . وبعد شيء من التفكير الهادىء قررت أخيراً أن أرجىء الأمر إلى فرصة أخرى مواتية .

***

الفصـــل الرابــع

بدء عملية السلام
السفير عابدين اسماعيل يتصل بممثل حركة
تحرير جنوب السودان مادنق دى قرنق

قبل بضعة أشهر من تقديمى مذكرتى إلى مجلس الوزراء فى الخرطوم ، فى أكتوبر من عام ١٩٧٠ كان السيد عابدين إسماعيل ، سفير السودان فى لندن ، يتصل بطرق غير رسمية بمادنق دى قرنق ممثل حركة تحرير جنوب السودان فى لندن ورئيس تحرير مجلة «قراس كيرتين GRASS CURTAIN» صحيفة الأنيانيا ، إذ التقيا عدة مرات فى منزلى باربرا هاك وروث فيرست ، وهما من صديقات حكومة السودان ، وقد زارتا بلادنا زيارات كثيرة بدعوة من وزراء الخارجية ، وتربطهما معرفة بمادنق دى قرنق . وكان عابدين قد أعطى مادنق فى هذه اللقاءات انطباعاً بأنه يستطيع أن يقدم للحركة دعوة رسمية من الخرطوم لعقد محادثات مع حكومة السودان ، فى نطاق وحدة القطر ، مما رحب به مادنق ، رغم ما اشتهر به من تطرف فى صفوف حركته ، وأبدى اهتمامه بجهود السفير . وقام عابدين بإطلاع الخرطوم على اتصالاته بمادنق ، واقترح أن يواصلها . وكان جوزيف قرنق قد زار لندن خلال هذه الفترة ، والتقى بمادنق أيضاً ، وأعطاه انطباعاً مماثلاً بأن حكومة السودان مهتمة باجراء حوار مع الحركة على الرغم من أن غرض زيارة جوزيف لم يكن لقاء مادينق . ونتيجة لهذه اللقاءات مع اثنين من كبار رجال الحكومة ، كتب مادنق إلى قائد الأنيانيا ، اللواء جوزيف لاقو الذى كان حينذاك فى شرق أفريقيا ، يخطره باهتمام حكومة السودان هذا . وعاد جوزيف قرنق إلى الخرطوم ، ولكن انطباعه عن مادنق دى قرنق والتنظيم الذى يمثله ـ فيما أوضح ـ لم يكن يشجع على الحوار ، لأن مادنق فى نظره كان صورة صادقة «لعملاء الاستعمار» .

وفى اكتوبر عام ١٩٧٠ تسلم مادنق رداً على خطابه إلى قائد حركته وقائد الأنيانيا ، فكتب فى السادس والعشرين من يناير ١٩٧١ إلى عابدين يطلب أن ينقل لحكومة السودان استعداد الحركة للدخول فى مفاوضات معها على أساس وحدة السودان . وأضاف ـ فى غير صدق منه ـ أن الوحدة لم تكن موضع نزاع فى أى يوم من الأيام . وضمن خطابه الشروط التالية :

أ ـ وقف الأعمال العدائية ، بما فى ذلك إنشاء الكبارى ، والنقاط العسكرية الجديدة فى منطقة الحرب .

ب ـ تعيين فريق مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية فى جوبا ، لهم حرية التنقل فى جنوب السودان ، لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار .

ج ـ أن تعترف حكومة السودان بالأنيانيا كممثل وحيد للجنوب فى المحادثات .

د ـ أن تبدأ المحادثات التمهيدية خارج السودان تحت رئاسة رئيس منظمة الوحدة الأفريقية ، أو رئيس آخر لدولة أفريقية .

هـ ـ إطلاق سراح كلمنت أمبورو ، السياسى الجنوبى المخضرم ، الذى كان معتقلا .

وقال مادنق فى رسالته إن الأنيانيا لعلى استعداد لوقف إطلاق النار متى اتخذت حكومة السودان خطوات جادة لتنفيذ هذه الشروط ، وكانت لديها الرغبة فى الوصول إلى تسوية مع الجنوبيين ، أما إذا لم يتوفر هذا فى عهد الحكومة الماثلة ، فلا سبيل لبلوغ هذه التسوية مع أية حكومة مقبلة .

وبعث السفير عابدين إسماعيل بصورة من خطاب مادنق إلى وزارة الخارجية السودانية . ومضت ستة أشهر دون أن يصله رد منها حتى تم استدعاؤه من لندن فى يوليو ١٩٧١ ، وهناك علم عن طريق اتصالاته غير المباشرة بالوزارة أنه ليس من مصلحته أن يرتبط اسمه بتشجيع المحادثات مع المتمردين ، ونصح بألا يرتبط بأى شيء إذا ما اتصل المتمردون به ، مما يعنى أن الخرطوم لم تكن راغبة فى هذه المحادثات ، بل كانت لهجة الخرطوم خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٩ إلى الجزء الأول من عام ١٩٧١ لهجة حرب . ولم يصدر عنها شيء سوى تشجيع بعض الأفراد من الأنيانيا على الاستسلام ، وترحيبها بعودة مادنق إلى أرض الوطن ، إذا ما أراد ذلك .

وكانت الروح الطاغية على مجلس الوزراء عندما تقدمت له بمذكرتى التى أكدت فيها ضرورة الحوار مع الثوار فى أكتوبر ١٩٧٠ ، دليلاً واضحاً على رفض الخرطوم لمبدأ الحوار مهما كان نوعه ، إذ كانت أغلبية مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء تعترض على الاتصال بالأنيانيا ، وكان العلاج عندها هو الحل العسكرى وحده .

وأصيب السفير عابدين بخيبة أمل بما سمع ، أما مادنق دى قرنق فقد كان غاضباً غضباً شديداً عندما تحدثت إليه فى لندن فى أبريل ١٩٧١ ، ووصف الحكومة بعدم الجدية فى إجراء الحوار ، ورغم هذا الغضب فقد طلبت منه ألا يقفل باب المفاوضات . ولاشك أنه أدرك حينذاك أن عابدين لم يكن مفوضاً من الخرطوم لتناول مسألة التشاور بين الحكومة والأنيانيا . وكان واضحاً أن مادنق يعتقد أننى وجوزيف قد قبضنا رشوة من العرب لخدمة مآربهم .

* ١٩٧١ : عام اللاجئين وحملة جمع التبرعات :

قررت الأمم المتحدة أن تجعل عام ١٩٧١ عاماً للاجئين ، مما دفع مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين والمنظمات الخيرية التطوعية للقيام بحملة واسعة للحصول على التبرعات فى أوروبا وأمريكا خدمة لهذه الغاية ، ولاسيما فى إفريقيا . وكان هدفها أن تستخدم هذه الأموال فى مواجهة الاحتياجات الطارئة كتوفير الغذاء والمأوى ، وتمويل المشاريع التنموية طويلة المدى فى مجالات الخدمات الصحية ، والتعليم ، والتنمية الزراعية . وقد استقبل كثير من الحكومات المسئولة عن تدفق مواطنيها وتسللهم إلى الدول المجاورة هذا العمل بالاستنكار . وكان بين هذه الحكومات السودان الذى كان يعيش نصف مليون من مواطنيه كلاجئين محليين فى كل من أوغندا ، وزائير ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، فقرر أن يقوم بحملة مضادة هدفها أن تحول إليه الأموال المخصصة لانقاذ وتوطين العائدين إليه من الدول المجاورة ، زاعماً أن مواطنيه من اللاجئين قد عادوا إليه بالفعل ، أو هم فى طريق عودتهم .

وكانت حكومة السودان تصم هذا الجهد الدولى بالتخريب ، وترى فيه إشانة لسمعة السودان بكشف أمر مواطنيه الذين نزحوا من ديارهم بسبب السياسات الطائشة الخرقاء ، والمذابح الجماعية .

وتحت هذه الظروف طلب منى رئيس الوزراء نميرى ، فى آخر مارس ، أن أقوم بزيارات فى أوروبا أستكشف بها ما تقدمه الهيئات الخاصة ، والمنظمات الدولية من عون للاجئين السودانيين فى الدول المجاورة ، وأن أوضح لها سياسة الحكومة تجاه الجنوب . وكان مدهشاً أن يوجه طلب القيام بهذه الرحلة لشخصى بعد أن اتضح تضارب آرائى حول الجنوب وتعارضها مع سياسة الحكومة المعلنة ، وكانوا جميعاً يعلمون عدم ارتياحى لما بدر من مجلس الوزراء برفضه اقتراحى له فى أكتوبر من عام ١٩٧٠ باجراء محادثات مباشرة مع الأنيانيا ، وكان يجدر أن يقوم بمثل هذا النشاط فى أوروبا وزير شئون الجنوب ، ولكن يبدو أن الخلافات التى وقعت داخل الحزب الشيوعى فى نوفمبر من عام ١٩٧٠ بين قادته قد قفزت إلى السطح ، وأدت إلى إبعاد بابكر النور ، وهاشم العطا من مجلس قيادة الثورة ، وأوشكت أن تجهض سياسات الحكومة بما فيها إعلان التاسع من يونيو . ثم كان هناك فى الحكومة من اخذوا يقولون إن الطريقة التى كانت متبعة لتنفيذ محتويات البيان خاطئة . يضاف إلى هذا كله حرص الحكومة فى أن يقود وفدها الساعى للحصول على الإغاثة والمعونة من أوروبا رجل لم تعرف عنه ميول يسارية .

وكانت معظم وكالات الإغاثة التى تعين اللاجئين وثيقة الصلة بالكنيسة مما يحول دون تجاوبها مع وفد يقوده جوزيف قرنق . هذه هى الاعتبارات التى حدت بالحكومة لاختيارى قائداً لهذا الوفد .

ولم أكن أعلم حينذاك شيئاً عن الخطاب الذى بعث به مادنق إلى السفير عابدين اسماعيل ، ولا عن التقارير التى أرسلها السفير إلى وزارة الخارجية ، إذ أهملت الحكومة تلك المبادرة ، واخفتها عن كثير من وزرائها . وعلى الرغم من طغيان سياسة مواصلة الحرب فى مستهل عام ١٩٧١ ، لم يبد

فى الأفق ما يبشر قوات الحكومة بالنصر عند نهاية فصل الجفاف فى مارس . من هنا كان لاتصال اللواء خالد حسن عباس ، وزير الدفاع ، والرجل الثانى فى الدولة ، بشخصى ليوضح لى أهمية هذه الرحلة معنى ومغزى ، واشترطت عند قبولى القيام بهذه المهمة أن أتصرف بما أرى ، حتى لو جاء معارضاً لموقف الحكومة . وكان إعلان التاسع من يونيو حتى ذلك الوقت هو السياسة المقررة للدولة ، مما يتيح لى أن أطرح أفكارى حول المشكلة ، بما فى ذلك الحاجة إلى الحوار ، أمام من يستطيع أن ينقلها إلى حركة تحرير جنوب السودان . وكانت الحكومة تريد أن تستخدمنى أداة لتغيير اتجاه أموال الإغاثة المخصصة للاجئين فى الدول المجاورة لتصب فى يدها . وبدلاً عن هذا ، رأيت أن استكشف احتمال تدفق العون نحونا فى داخل السودان إذا ما نحن بدأنا حواراً يرمى إلى تسوية نقاط الخلاف مع الثوار ، وأن أتعرف على الدور الذى تقبل المنظمات الدولية أن تلعبه فى عملية الإغاثة وإعادة التأهيل والتوطين عند الوصول إلى تسوية للمسائل السياسية التى أدت إلى الصراع المسلح .

وبدأت بجنيف فى سويسرا ، حيث تبادلت الرأى بعمق مع موظفى مكتب الأمير صدر الدين أغا خان الذى كان حينذاك مندوباً سامياً لشئون اللاجئين ، وتناولنا فيما تناولناه مسألة إغاثة اللاجئين ، والمشاكل العامة فى السودان . وكان صدر الدين عندزيارتى لمنظمته فى السويد ، حيث قابلته فيما بعد . والتقيت فى جنيف أيضاً بموظفى سكرتارية مجلس الكنائس العالمى ، وهيئة الصحة العالمية ، ومنظمة اتحاد لوزيرن العالمية ، وكلها هيئات تقدم أموالاً وعوناً للاجئين من جنوب السودان . وعلمت من مندوبى هذه المنظمات أن دورها دور إنسانى خالص ، وأنها لعلى استعداد لتقديم العون فى جنوب السودان إذا ما طلبت ذلك منها حكومة السودان . وحدثتهم أن الحكومة ترغب فى التوصل إلى تسوية سياسية سلمية فى نطاق وحدة القطر ، وأنها تتطلع إلى قيام مناخ سياسى مناسب لإجراء الحوار ، مؤكداً لهم أن الأسرة الدولية تستطيع أن تسهم بطرق شتى فى توفير مثل هذا المناخ . ورغم شكوك هذه المنظمات فى صدق ما حدثتها به ، فقد كان تجاوبها حسناً .

ومن جنيف انتقلت إلى الدنمارك ، والنورويج ، والسويد ، حيث التقيت بموظفى الحكومات فيها ، وبرؤساء المنظمات التطوعية الخاصة . وكانت هذه المؤسسات تقدم مساعدات إغاثة سخية للاجئين الجنوبيين فى أثيوبيا ، ويوغندة ، وزائير ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وفى بعض المناطق داخل جنوب السودان . وكانت ـ خاصة النرويجية منها ـ ملمة بكثير مما يقع فى غابات الجنوب وأحراشه ، بل هى أرسلت فريقاً صغيراً من المحققين عن طريق شرق إفريقيا إلى أرياف الاستوائية للتأكد مما يتعرض له أهل القرى والنازحون . وكانت قوات الحكومة قد قامت بحرق إحدى كنائس القرى فى مركز نهرياى بالقرب من حدود السودان بزائير قبيل وصولى بأسابيع قليلة . وقد انتشر نبأ غير مؤكد بأن بعض المصلين قد أحرقوا داخل الكنيسة ، فأثار ذلك مشاعر جمهور النرويجيين ، ودفعهم لتحميل حكومة السودان المسئولية . وبالطبع لم يكن فى استطاعتى إزاء هذه الأقاويل المشينة أن أعقد محادثات نافعة مع جماعات الكنيسة النرويجية ، إذ كان موقف بعضها عدائياً مشوباً بالاحتقار لنا عند لقائنا بهم . وكان يرأس فريقهم أحد قضاة المحكمة العليا ، وهو رجل مهيب مستقل الرأى . وبعد جدل صاخب فى أول الأمر ، أعرب فيه عن قلق بلاده بسبب مقتل المدنيين ، مما يعنى عنده الاضطهاد الدينى ، زال الانفعال ، ودخلنا فى نقاش طويل جاد أوضحت فيه أن المشكلة

فى حقيقتها مشكلة سياسية ، وأن حكومة السودان لعلى استعداد لإجراء محادثات مع جماعات الثوار والسياسيين فى المنفى بأمل الوصول إلى تسوية عادلة .

ولم أكن أملك تفويضاً للإدلاء بمثل هذا الحديث ، بل كنت أعلم أنه قد لا يسهل على الخرطوم السير فى هذا الطريق ، ولكن لم يكن فى مقدورى أن أدلى إلا بما أعتقد بسلامته . وكان ذلك حقاً هو ما نقلته إلى مجلس الكنائس العالمى ، وإلى المندوب السامى لشئون اللاجئين ، وإلى غيرهما من ممثلى المنظمات فى جنيف . ونتيجة لهذا الحديث منى التزم النرويجيون بتقديم عون مالى للإغاثة فى الداخل وللتوطين إذا ما تم البحث عن حل سلمى فى السودان . وحتى يحدث ذلك فإنهم يقصرون عونهم على المساعدات الأساسية للاجئين فى الأقطار المجاورة التى تستضيفهم .

وكنت أعتقد إن إطلاع المنظمات النرويجية التطوعية التى كانت ذات نفوذ بين اللاجئين الجنوبيين على خيارات الحكومة أمر هام ، لأنها تستطيع أن توفر الاستعداد لديهم للنظر فيها متى وجهنا لهم دعوة صادقة لتبادل الرأى معنا . وبما أن المنظمات الدولية كانت تتمتع بسمعة حسنة فى أوساط اللاجئين كان منتظراً أن يمتثلوا إلى نصحها بإجراء محادثات فى نطاق وحدة القطر . ومما يثلج الصدر إحساسى بسعادة هذه الجمعيات النرويجية بعدم اعتراضى على جهودها فى مساعدة اللاجئين ، إذ كانت تخشى أن أعترض ـ بوصفى عضواً فى الحكومة ـ على ما تقدمه من عون للثوار المسلحين .

وتمكنت أيضاً من عقد محادثات مفيدة مع وزارات الخارجية الدنماركية ، والنرويجية والسويدية . وكانت وكالات العون التنموى فى هذه البلاد تتبع هذه الوزارات ، وتحظى بنفوذ عظيم فى تطوير علاقاتها الاقتصادية بالعالم الثالث ، وتمد المنظمات التطوعية الخاصة بالجزء الأكبر من أموالها . وألفيت الموظفين فى وزارات الخارجية هذه عظيمى الاهتمام بضرورة التوصل إلى تسوية سلمية فى السودان ، وعلى استعداد تام لمساعدة الحكومة ، وتقديم العون لها عند انتهاء الحرب .

وفى استكهولم بالسويد التقيت بالأمير صدر الدين أغاخان ، حيث كان يعد العدة لشن حملة ضخمة للحصول على الأموال فى تلك المناطق من الدنيا التى تعنى بالرفاهية الاجتماعية . وبحثت معه أغراض رحلتى ، وأثر عام اللاجئين على أوطان النازحين الأصلية وعلى الأقطار المضيفة لهم . وأفادنى أن العاملين لخدمة الأهداف الإنسانية ، رغم ما يحسون به من أسى ، لا يتدخلون فى السياسة الداخلية للبلاد التى ينطلق منها اللاجئون . ووافقنى فى أن تسوية النزعات السياسية الداخلية التى تسببت فى نزوح المواطنين عن ديارهم لهى أهم هدف يلزم السعى لبلوغه ، فأعربت له عن تقديرى وتقدير حكومة السودان لما تبذله منظمته من جهد لتخفيف مأسى اللاجئين فى العالم بأسره . وعن أملى فى أن يعود مواطنونا الذين ترعاهم المنظمة طواعية إلى بلادهم . وكان هذا الأمل منى يستند على اعتقادى الجازم بفشل سياسات الحروب ، وأن يكون البديل لها هو التسوية السياسية . وقد أمن الأمير على هذا القول منى ، مؤكداً استعداد منظمته لتقديم العون فى سبيل عودة اللاجئين السودانيين وتوطينهم متى أمكن التوصل إلى تسوية سياسية ، وبهذا أرسى الأسس لدعم العودة الطوعية عند بلوغ التسوية السياسية . وقبيل مغادرتى لمقر إقامته سألنى إن كان هناك خطط للوصول إلى مصالحة مع الجماعة المعارضة للحكومة ، والتى يتزعمها السيد الصادق المهدى

وغيره . ولم تكن لدى إجابة على هذا السؤال منه ، فالخلاف بين الخرطوم وجبهة المعارضة الوطنية التى يقودها السيد الصادق المهدى فى منفاه ، يختلف عن الخلاف بين الخرطوم وجنوب السودان ، إذ كان معظم اللاجئين من جنوب السودان ممن هم فى كنف منظمة غوث اللاجئين ، قد نزحوا من السودان حين كان حزب السيد الصادق يتولى الحكم خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ .

وقبيل مغادرتى لاستكهولم قمت بزيارة أبسالا حيث دفن رفات داج همر شولد ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، فعلت ذلك تعبيراً لتقديرى واحترامى لذلك الرجل الذى قتل فى حادث سقوط طائرة فى مكان ناء بجنوب أفريقيا فى أغسطس عام ١٩٦١ ، وهو يسعى لخدمة هدف نبيل هو نشر ألوية السلام ، وصيانة سيادة الكنغو ووحدته ، حين كانت رياح التغيير ـ إذا ما جاز لى أن استعير هذا التعبير من هارولد ماكميلان ـ قد ولدت عنفا وتقتيلاً . وكانت آثار عنف الستينات لم تزل قائمة فى كثير من الأقطار الافريقية ، بما فيها وطنى السودان عند زيارتى لإسكندنافيا فى منتصف عام ١٩٧٠ ، مما اقتضى منى ألا أغادر السويد دون أن أعبر عن احترامى وتقديرى للرجل الذى مات من أجل السلام فى قارتنا . وكانت مقابر عائلته تقع فى ضاحية قريبة من أبسالا . وهناك اقتادونى ألى مقبرة متواضعة وقفت أمامها أترحم عليه ، وأضع باقة من زهور الربيع الزاهية الإلوان على الأرض التى تحتضن رفاته . ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أنه ولد فى عام ١٩٠٥ حين كانت بلاده والنرويج يتهدد كل منهما أخاه بإعلان الحرب بسبب مسألة الوحدة بينهما ، وإذا به بعد خمسة وخمسين عاماً يلقى مصرعه فى اضطرابات شعوب أفريقيا الناشئة التى كانت تجاهد فى سبيل التعامل مع متطلبات السيادة القومية الجديدة .

ومن السويد ذهبت إلى بريطانيا حيث التقيت بموظفى جمعيات الإغاثة كأوكسفام وكرستيان ايد ، وبممثلى الحكومة البريطانية ، معرباً لهم عن أملى فى الوصول إلى تسوية سلمية ، ولتحديد الدور الذى يستطيعون القيام به خدمة للإغاثة والتوطين فى السودان . والتقيت هناك أيضاً بمادنق دى قرنق ، ولكنه كان لقاء عابراً . وعلى الرغم من أنه صديق قديم لى ، فقد باعدت بيننا السنوات الست التى أمضاها فى المنفى ، ولم تبد عليه الثقة فيما أقول ، بل يغلب عليه الاستخفاف كعادته . وقد اتخذ فى حديثه موقف الحذر والدفاع ، وكان قد أصيب بخيبة أمل فى موظفى الحكومة . باستثناء عابدين إسماعيل ، لتجاهلهم عرض الحوار ، وكان عديم الثقة فى أنى مستطيع المضى قدماً لتحقيق ما أسماه أمان السلام . وأثارنى حديثه ، وأغضبنى ما أبدى من ملاحظات مريرة ، غير أنى تحليت بضبط النفس والصبر مما حسبته ضرورياً فى مثل هذه المبادرات . وكنت قد قمت بالدفاع عن مادنق فى عام ١٩٦٥ عندما اتهم فى ملكال بإعلان الحرب على الدولة ، وزعمت الشرطة أنه كان يمد معسكرات الأنيانيا بالذخيرة . وعقوبة مثل هذا الاتهام عند ثبوت الإدانة هى الاعدام أو على الأقل السجن المؤبد . وتوفرت بينه كافية ضده ، ولكنى استطعت أن أحقق إطلاق سراحه بضمان . وفى سبتمبر من عام ١٩٦٥ تسلل إلى أثيوبيا ، مما وضع ضامنه ومحاميه فى موقف صعب . وحينذاك كنت أنعم بثقته على نقيض هذه المرة . وكان السفير عابدين إسماعيل أيضاً غاضباً على وزارة الخارجية لعدم ردها على توصياته حول ما توصل إليه مع مادنق .

وبعد لندن قمت بزيارة إيطاليا حيث كان الرأى العام ملماً بأحداث السودان عن طريق المنظمات الكنسية التى تقودها جمعية آباء وراهبات فيرونا ممن أبعدوا من البلاد فى عام ١٩٦٤ ، وكان «الكتاب الأسود» الذى أصدروه يشتمل على معلومات كثيرة عن الحرب الأهلية وأسبابها . وأتيح لى فى روما أن ألتقى بممثلى الحكومة الايطالية ، وأن أشرح لهم تفسيرى لسياسة حكومة السودان تجاه الجنوب ، مؤكداً لهم كما أكدت فى المناطق الأخرى التى زرتها من قبل ، التزام الحكومة بالوصول إلى تسوية سلمية عن طريق المحادثات . وقد نظم لى سفير السودان فى روما ، أحمد صلاح بخارى ، مقابلة مع البابا بولس السادس ، للذى استقبلنا عند وصولنا إلى ميدان القديس بطرس ، استقبالاً ودياً دافئاً فى مكتبه ذى الأثاث المتواضع بالمقارنة إلى تحف الفضة والذهب التى تحلى الأروقة ، وتكتظ بها قاعدة قريبة منه . وحدثته أننا فى السودان نواجه مشكلة امتدت آثارها إلى أوروبا ، لاسيما روما . وكانت تلك إشارة منى إلى طرد ثلثمائة من المبشرين المسيحيين فى عام ١٩٦٤ ، وكان معظمهم تابعا لكنيسة الروم الكاثوليك . وأوضحت له أننا ملتزمون بتوفير تسوية سياسية فى جنوب السودان ، وندرك ما تغمر به الكنيسة الكاثوليكية أهل الجنوب من عطفها ، مؤكداً أن تأييد البابا لتسوية سياسية أمر بالغ الأهمية . وقلت إننا نحتاج أن نبذل جهداً كبيراً مع مواطنينا فى الجنوب ، وفى المنفى ، لحملهم إلى الحوار ، ولكن هذه الجهود تحتاج إلى تأييد معنوى من محبى السلام فى الأسرة الدولية ، وإلى المال للإغاثة والتوطين ، أملين أن نحصل على العون الذى ننشده ، وعلى مباركة التوافق السياسى الداخلى . وجاء رد قداسته إيجابيا ، إذ أعرب عن استعداده لبذل غاية الجهد فى أعمال الإغاثة وإعادة التوطين ، ومساعدة السودانيين الذين نزلوا ضيوفا على الأقطار المجاورة التى لا تستطيع إغاثتهم بمفردها . وكانت رسالة قداسته رسالة توافق ومصالحة .

وبعد ذلك اللقاء التاريخى قمت بزيارة وزير الخارجية الإيطالية ، دكتور جيليو أندريوتى ، فشرحت له مهمتى ، ورغم ما عرف عنه من قلة الكلام ، فقد كانت رسالته واضحة ، أكد فيها تطابق موقف حكومته من السودان مع موقف البابا .

حقاً لقد قوت زيارتى لأوروبا من عزمى وأملى ، واتاحت لى أن أؤكد للمنظمات الخاصة الدولية ترحيب السودان بها لمواصلة أعمال الإغاثة بين العائدين وغيرهم من المواطنين المشردين ، ولم تكن حكومة السودان حتى ذلك الوقت على استعداد للترحيب بهذه المنظمات ، بل تتهمها بأنها طابور خامس للأنيانيا ، ولكننى وفقت فى التأثير عليها بأن تكون أداة فعالة إيجابية فى عملية السلام .

وكانت التباشير فى السودان تدعو إلى التفاؤل بصورة ملحوظة ، والرأى العالمى العام مسانداً لفكرة المحادثات بغرض الوصول إلى تسوية سياسية عادلة ، رغم أن المبادرة والتسوية فى هذا الصدد تقع على عاتق حكومة السودان وحدها . وتأكد لى من اتصالاتى فى أوروبا أن الدول والمنظمات التى التقيت بممثليها لا تستغل مشاكلنا الداخلية ، أو تسعى لتعميقها ، بل هى على نقيض ذلك ، لا تعترض سبيلنا ، إذا ما التزم السودان بالوصول إلى تسوية سلمية ، وبذل الجهد لبلوغها . وكان لدى هذه الحكومات والمنظمات من الناحية الأخرى من الوسائل ما تؤثر به على اللاجئين للاتجاه صوب التسوية ، وإبلاغها سياستنا فى هذا الصدد .

وكما أطلعنا المؤسسات فى أوروبا على سياستنا ، كان علينا أن نتجه أيضا نحو الأقطار المجاورة فى إفريقيا ، حيث لجأ معظم السودانيين الجنوبيين ، كما كان من الأهمية القصوى أن تلتزم الحكومة بإجراء حوار جاد على الرغم من قيام بعض المشاكل التى تعترض سبيلنا ، لهذا واصلت اتصالاتى بين مايو وأغسطس بمجلس الكنائس العالمى ومجلس كافة كنائس أفريقيا .

محاولة انقلاب ١٩ - ٢١ يوليو ١٩٧١ وآثارها :

أحدثت محاولة الانقلاب الفاشلة التى وقعت خلال الفترة ١٩ ـ ٢١ يوليو ١٩٧١ تغييراً جذرياً على المسرح السياسى فى السودان ، وقلبت الصورة رأسا على عقب . وكانت المحاولة قد قام بها الرائد هاشم العطا ، الذى فصل من مجلس قيادة الثورة فى نوفمبر من عام ١٩٧٠ ، بالتعاون مع المقدم بابكر النور ، والرائد فاروق عثمان حمدالله ، فى وضح النهار ، حين لا يتوقع أحد تحركاً عسكرياً لتسلم السلطة ، إذ أنزل ضربته فى الساعة الثالثة وثلاثين دقيقة بعد الظهر حين يخلد الناس بالسودان للراحة ، أو النوم بعد تناول وجبة الغداء . وكان أول ما فعله هو إبعاد خصمه اللدود ، وزميله السابق الرائد مأمون عوض أبو زيد ، رئيس جهاز أمن الدولة عن الصورة ، بدعوة وجهت له لتناول طعام الغداء مع بعض الضباط المتآمرين لاستشفاف أية معلومات لديه عن مخطط الانقلاب ، والوثوق من عدم هروبه متى ترك طليقاً خلال الساعات الأولى للانقلاب ، مما يشكل خطورة عليهم . وتم القبض على أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ورئيسه اللواء جعفر محمد نميرى ، الذى قبض عليه فى منزله داخل القيادة بالخرطوم ، ونقل فى عربة (لورى) إلى قصر الشعب حيث تمحبسهومنع الاتصال به طيلة فترة الانقلاب التى امتدت إلى ثلاثة أيام .

وكان المقدم بابكر النور والرائد فاروق حمد الله عند وقوع المحاولة فى لندن خارج السودان ، ولكنهما أقدما فيما بعد على رحلتهما المأساوية إلى السودان ، بعد أن عقدا مؤتمرا صحفيا فى لندن أعلنا فيه ارتباطهما بحركة التغيير ، إذ اعترض طائرة الخطوط البريطانية التى كانت تقلهما رجال العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية ، وأرغموها على الهبوط فى بلاده ، حيث تم إنزالهما منها ، واعتقالهما وإرسالهما إلى الخرطوم حيث تم إعدامهما . ولم يتأكد بعد ما إذا كان الرائد هاشم العطا قد دبر الانقلاب وحده ، أو بالتآمر مع بعض المدنيين ، إذ أنه كان عضواً فى الحزب الشيوعى ، يمارس نشاطه فى الخفاء . وكانت الخلافات العقائدية التى وقعت فى هذا الحزب حينذاك قد قسمت صفه إلى جناحين متخاصمين ، وامتدت إلى مجلس الثورة ، وترتب عليها نقل المداولات السرية للمجلس إلى دوائر الحزب الشيوعى . وانكشف فى هذا الصراع الداخلى تحيز هاشم العطا ، وبابكر النور ، وفاروق عثمان حمدالله ، وهو بعثى عربى اشتراكى ، إلى جناح السكرتير العام عبدالخالق محجوب ، الذى كان معترضا بقوة على حظر نشاط حزبه ، وعلى الحكم العسكرى نفسه . أما الجناح الآخر الذى كان يتزعمه أحمد سليمان ومعاوية إبراهيم سورج ، فقد كان يبارك حظر الحزب ، ويؤيد انخراطه فى صفوف الثورة وتنظيمها السياسى الناشىء . وكان معظم أعضاء مجلس الثررة حينذاك يسايرون مصر التى واجهت مشكلة مماثلة إزاء حزبها الشيوعى فى سنى ثورتها الأولى ، وبهذا لم يكن عبدالخالق محجوب فى صدام مع أحمد سليمان وحده ، بل مع أغلبية أعضاء مجلس الثورة .

هذه إذن هى الظروف التى أدت إلى فصل هاشم العطا وزملائه ، ولكنهم لم يستسلموا ، بل عملوا فى داخل الجيش وبين المدنيين من زملائهم ليتمكنوا من العودة بالقوة إلى السلطة ، وفى وضح نهار التاسع عشر من يوليو ١٩٧١ . وكان هدف التغيير فيما أعلن هاشم العطا وزملاؤه هو تصحيح مسار الثورة ، والعودة بها إلى خطها السليم وهو الاشتراكية ، ومعاداة الاستعمار ، والاستقلال ، والديمقراطية ، وإبعاد العناصر الموالية للوحدة العربية بقيادة مصر وليبيا ، وقمع نشاط الانفصاليين . وكان هذا إشارة واضحة إلى السودانيين الجنوبيين فى الغابة ومثقفيهم فى الخرطوم .

وعلى الرغم مما اتسم به الانقلاب من دقة فى التنظيم والإقدام ، فإنه لم يدم إلا ثلاثة أيام قصيرة . ويرجع فشله إلى عوامل عدة ، منها اعتقاله لكثير من الضباط ، وإبعاد آخرين بينهم ضباط الصف والجنود عن وحداتهم ، بسبب الشك فى ولائهم وتأييدهم للانقلاب ، مما أوغر صدور الأغلبية من رجال الجيش فى المدن الثلاث . ودفعها لتصيد الفرصة للانقضاض على هذا التغيير ، ومنها ما ارتكبه هاشم العطا من خطأ قاتل بدعوته المدنيين للتجمع فى مسيرة جماهيرية فى الثانى والعشرين من يوليو ، بعد ثلاثين ساعة من وقوع الانقلاب ، إذ رفع هؤلاء أعلامهم الحمراء الفاقعة فأثاروا الخشية على الوطن من الخضوع للواء الشيوعية ، ورأى معارضو الانقلاب فى هذا الخطأ فرصتهم ، فانضموا إلى ذلك التجمع ، كما انضم إليه الإخوان المسلمون والطائفيون ، وخاصة الأنصار الذين كانوا قد تعرضوا لضربة قاسية فى ودنوباوى فى مستهل عام ١٩٧٠ ، وفى الجزيرة أبا على النيل الأبيض ، انضموا إليه لاجهاض الانقلاب .

ومن ناحية أخرى كان بابكر النور الذى عين رئيسا لمجلس قيادة الثورة الجديدة ، وفاروق حمدالله فى طريقهما إلى الخرطوم على متن طائرة الخطوط البريطانية من لندن ، ولكن الليبيين اعترضوا سبيلها ، وأرغموها على اقتحام أجواء بلادهم ، والهبوط فيها ، حيث تم إنزالهما منها وإرسالهما إلى الخرطوم . وكانت هناك طائرة أخرى قادمة من بغداد تحمل وفدا لمباركة الانقلاب ، ولكنها سقطت فى الأراضى السعودية ، وتسبب سقوطها فى مقتل راكبيها . وأدى هذان الحادثان إلى تردى معنويات الانقلابيين ومؤيديهم ، مما شجع على مقاومة الانقلاب . وكان مجلس قيادة الثورة بزعامة نميرى يحظى حينذاك بتأييد عظيم ، وخاصة فى الجيش . وأدى انحسار موجة الانقلابيين ، وما أصابهم من يأس إلى مقتل عدد كبير من الضباط كانوا قد احتجزهم جماعة هاشم العطا فى دار الضيافة بالخرطوم . وتولد عن هذه المجزرة التى لم يكشف النقاب عن مرتكبيها ، بالإضافة إلى اعتقال نميرى وأعضاء مجلس قيادة ثورته لمدة ثلاثة أيام ، شعور قوى بالمرارة ، وأسفر عن فترة قاسية صارمة تميزت بتغييرات جذرية عنيفة فى سياسات السودان الداخلية والخارجية ، وإلى الانتقال من اليسار إلى اليمين ، وإلى تعقب اليساريين لإنزال العقاب بهم ، وإلى البحث عن حلفاء جدد ، وإلى تحول مفاجىء من الشرق إلى الغرب ، مما يتهدد المقاومة المسلحة فى الجنوب ، واللاجئين فى الأقطار المجاورة بفقدانهم التأييد الذى كانوا ينعمون به ، والحلفاء الذين يعطفون عليهم . أما جناحا الحزب الشيوعى السودانى المتنازعان ، فقد أصيبا بضربة قاصمة ، أعدم فيها عبدالخالق محجوب ، والشفيع أحمد الشيخ ، وجوزيف قرنق . وعزل أتباع هذا الحزب بالجملة من وظائفهم وكانت محاكمة عبدالخالق وزملائه وصمة عار فى جبين العدالة بالسودان ، استبد بى الحزن والأسى

بسببها إلى درجة أن امتنعت عن الذهاب إلى مكتبى ثلاثة أيام ، وأوشكت أن أنسحب من الحكومة لولا اعتبارات خاصة منى بالجنوب ، حيث كان القتل أمراً عادياً ، وكان على أن أسعى لوقفه .

وبفشل محاولة الانقلاب اتخذ مجلس قيادة الثورة الذى استأنف ممارسة أعماله بزعامة نميرى قرارين كان لهما نتائج بالغة الأهمية ، أحدهما غير مجرى الثورة ، ولعله بذر بذور فنائها فى نهاية المطاف ، هو حل المجلس لنفسه ، وتسليم السلطة إلى رجل واحد - نميرى - وتحديد مسئوليته عن طريق استفتاء رئاسى لتنصيبه رئيسا للجمهورية . وبهذا فقد أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين خططوا لانقلاب مايو ١٩٦٩ ونفذوه سيطرتهم وسلطانهم على مسيرة الثورة نتيجة لهذا القرار الذى اتسم بقصر النظر.

وعقب هذه الأحداث الدامية طلب إلى رئيس الوزراء أن أتقلد مسئولية مكتب شئون الجنوب مؤقتا ، فشرعت أعالج مشكلة الجنوب بمشاركة قوات الأنيانيا الثائرة وجناحها السياسى ، حركة تحرير جنوب السودان . ولم يعد الجدل الذى ظل دائرا خلال العامين السابقين حول مسئولية مكتب شئون الجنوب يشغلنى . وحدثت نميرى أنه لا بد لى وأنا أستجيب لدعوته من التمسك بمضمون المذكرة التى قدمتها لمجلس الوزراء فى اكتوبر ١٩٧٠ ، وناديت فيها بإجراء حوار مع الأنيانيا مما رفضه حينذاك المجلس حين كان معظم أعضاء الحكومة يرون أنه ليس من المعقول إجراء مثل هذا الحوار مع الإرهابيين فى الأنيانيا . وكشفت له عن عزمى على بدء حوار مع سائر الجهات المختصة على أساس بيان التاسع من يونيو . وأعددت النقاط المتصلة بالمسألة لتكون مؤشرا لسياسات المستقبل ، وهى تغطى آرائى حول التسوية السلمية ، وسبل إجراء الحوار والمفاوضات . وكان غرضى من هذا أن أتوصل معه إلى اتفاق حول نقاط محددة تجنبا لسوء التفاهم مستقبلا ، إذ كان تحديد الرؤى المختلفة للمشكلة فى هذه المرحلة أمراً بالغ الأهمية ، وكانت الحاجة للإسراع بإجراء الحوار ، توطئة للمفاوضات مع حركة تحرير جنوب السودان ماسة ، إذ كان يتوقع أن يكون موقف من سيحلون محل الشيوعيين فى الحكومة أقل تأييداً لمبدأ الحوار عن موقف من سبقهم .

وقبل رئيس الوزراء هذه المرة مبدأ الحوار ، فتقدمت له بمجموعة من الأسس السياسية فى نطاق إعلان التاسع من يونيو وما سبقه من مداولات فى الأمر ، ولا سيما توصيات لجنة الاثنى عشر ، ومؤتمر المائدة المستديرة المنعقد فى عام ١٩٦٥ ، واتخذت العدة لمناقشة هذه النقاط لتصبح أساسا لاتصالاتى المقبلة بالأنيانيا والجماعات السياسية المختصة متى وافق عليها ، إذ لم يكن هناك نفع من إجراء حوار مع الأنيانيا وحركة تحرير جنوب السودان ما لم أحصل على تأييد نميرى الكامل .

وكان ما جرى بيننا خلال الاجتماعات العديدة التى عقدتها معه بداية لمناقشات جادة ، وخطوات عملية تؤدى عند المفاوضات إلى تسوية مرضية ، رد فعله عليها يضعنا فى المسرح السياسى معاً لإجراء الحوار ، أو يؤدى إلى فراقنا . وإذا حدث الاحتمال الأخير فلن يتم أى حوار مع حركة تحرير جنوب السودان ، أو حتى لو حدث ، فلن تكون تلك المحادثات تحت قيادتى . وقد قدمت له إحدى عشرة نقطة يمكن تلخيصها فيما يلى ، وقمت بشرحها شرحاً وافياً :

أ ـ أن يؤكد رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء عزم الحكومة على التمسك ببيان التاسع من يونيو .

ب ـ أن يوسع قانون العفو العام لينطبق على كل الأشخاص الذين قاموا فى الماضى ، أو يقومون الآن ، بأعمال تتعارض مع قوانين البلاد ، شريطة أن تكون هذه الأعمال قد ارتكبت لتنشيط الثورة فى جنوب السودان منذ الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥ إلى يوم الوصول إلى التسوية .

ج ـ أن يصبح المواطنون الجنوبيون مسئولين عن الشئون المحلية فى الإدارة الإقليمية ، والحكم المحلى ، وقوات الشرطة والسجون ، وعن تطوير الثقافات المحلية ، وتنمية وترقية اللغات الإقليمية ، وأن تنشأ سلطة تنفيذية ، وهيئة تشريعية تنتخب بالطرق الديمقراطية ، ذات سلطة محدودة فى الحصول على المال بفرض الضرائب وغيرها من السبل لتوفير الدعم المالى والفنى اللازم لخدمة المصلحة العامة فى جنوب السودان .

د ـ تلتزم الحكومة المركزية بمبدأ ضمان الحقوق الأساسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، وألا تكون هناك تفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو الدين أو اللغة ، مما يعنى عدم حرمان أى مواطن سودانى من تقلد المناصب الرسمية بسبب جهله باللغة العربية .

هـ ـ أن يضمن ما يتم الاتفاق عليه حول الحكم الذاتى الداخلى للجنوب فى دستور البلاد ، وأن تكون الدراسات التى يقوم بها فريق من المستشارين الجنوبيين تحت إشراف وزير شئون الجنوب من جهة ، والدراسات التى يقوم بها دكتور جعفر محمد على بخيت ، وزير الحكم المحلى فى ذلك الوقت ، والسيد عبدالرحمن عبدالله وزير الإصلاح الإدارى والخدمة العامة ، من الناحية الأخرى ، أساسا لمقترحات الحكومة حول الحكم الإقليمى فى الجنوب . وقد أوصت كلتا الدراستين فيما بعد بأن يشكل الجنوب بمديرياته المختلفة إقليماً واحداً .

و ـ أن تكون السياسة الخارجية ، والدفاع الوطنى ، والاقتصاد ، والتخطيط التعليمى ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والعملة ، والجنسية ، والهجرة من اختصاص الحكومة المركزية ، إذ كان من اللازم تحديد اختصاصات السيادة التى لا يجوز للاقليم الجنوبى ادعاءها ، ولا يجوز أن تخضع للنقاش أثناء الحوار . وكان من الأفضل لنميرى أن يرى هذه السلطات مسجلة ومعترفا بها كمسئولية تنفرد بها الحكومة المركزية وحدها ، لأن ذلك يساعده على قبول النقاط المقترحة الأخرى ، وخاصة انخراط المواطنين الجنوبيين فى مؤسسات الأمن التى ظلت وقفاً على أهل الشمال منذ اندلاع التمرد فى عام ١٩٥٥ .

ز ـ يحق للعائدين ، كانوا ممن يحملون السلاح ضد الحكومة ، أو السياسيين فى المنفى ، أو غيرهم ، الاشتراك التام وغير المشروط فى الأعمال السياسية ، والاقتصادية ، والمحلية فى مستوى السلطتين المركزية والإقليمية، وأن توفر الوظائف للعائدين حتى فى المراكز الحساسة بما فيها الجيش ، والشرطة ، والمواقع السياسية .

ح ـ أن يوطن العائدون فى ديارهم الأصلية ، وتوفر لهم المشاريع الزراعية وغيرها من المؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية تحقيقاً للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بجنوب السودان .

ط أن تدعو الحكومة كل المواطنين لنبذ سائر أعمال العنف ، وإراقة الدماء ، وأن يعملوا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة درءا للفقر ، والجهل ، والمرض .

ك ـ أنه تم الحصول على موافقة رئيس مجلس قيادة الثورة ، ورئيس الوزراء ، ورئيس لجنة الدستور على كل هذه النقاط بعد الاطلاع عليها ودراستها .

ودرس رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء كل هذه النقاط ، كما درسها رئيس لجنة الدستور ووافقا عليها .

وكان الهدف من النقطة الأخيرة الربط بين المواد المقترحة المتعلقة بالحكم الذاتى لجنوب السودان ، ومسودة الدستور الذى كان يجرى رسمه حينذاك ، إذ كان من الضرورى هذه المرة ، العمل على تفادى تجربة لجنة الاثنى عشر ، وفشل لجنة الدستور القومية السابقة فى تبنى نظام علمانى للقانون والحكم .

ولما فرغ نميرى من دراسة النقاط التى قدمتها له ووافق عليها ، أبدى ملاحظتين ، اقترح فى أولاهما أن تمنح الحكومة المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم خلال الحرب الأهلية تعويضات عنها تفادياً للنزاع الذى قد يقع بين العائدين من المنفى وأهل القرى والمدن الذين بقوا فى أماكنهم .

وكانت نيران الحرب الأهلية قد اندلعت بالتمرد الذى وقع فى الحامية الجنوبية فى الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥ ، مما أدى إلى تحطيم كثير من الممتلكات منذ ذلك التاريخ وحتى موعد محادثاتى مع نميرى ، أو إتلافها على أيدى قوات الحكومة أو المتمردين . وأوضحت له أننا بفتح الباب لدعاوى التعويضات تنهال علينا آلاف العرائض ، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على الأعمال الأكثر أهمية التى يلزم إنجازها بعد إبرام الاتفاقية . يضاف إلى هذا أن مثل هذا الاقتراح من شأنه أن ينكأ الجراح ، ويثير الخصومات القديمة فى وقت نحتاج فيه أن ننسى الماضى دعماً لعملية السلام ، وحرصاً على تحقيق مستقبل مشرق جديد ، يبشر بالفرص للجميع . ورجوته أن يسقط هذه النقطة من حسبانه ، فوافق فى تردد ، وطلب منى تسجيلها .

أما ملاحظته الثانية فقد كانت قوله : إنه يعتزم أن يعين مواطنين جنوبيين فى مراكز محافظين بالجنوب بدرجة وزراء ، وأنهم سيكونون مسئولين لرئيس الجمهورية عن طريق وزير شئون الجنوب الذى تزاد مسئولياته ، ويرفع مستوى وزارته ، على أن يكون هذا وضعاً مؤقتاً غرضه تأكيد صدق عزم الحكومة على حل المشكلة . وأكد أيضاً حرصه على توفير المساواة بين المواطنين فى كل أرجاء السودان ، وضمان حقوقهم السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية .

وكنت أتوقع منه معارضة قوية لاقتراحى الرامى لاستيعاب الأنيانيا فى الجيش وفى قوات الشرطة ، ولتعيين بعض السياسيين الجنوبيين فى المنفى فى وظائف سياسية ، وفى الخدمة المدنية ، إذ كانت هذه أشد النقاط حساسية مما لم يكن يخطر على عقل أحد من قبل أو يجرؤ أحد على الحديث عنه . لهذا السبب أثرت مسألة استيعاب الأنيانيا فى القوات النظامية بصورة مجملة عامة ، مراعاة لمشاعر الشماليين . ولو لم يكن رد فعله إزاء هذه المسألة إيجابياً ، لكان ذلك نهاية المشروع وفشله ، إذ لم أكن أتصور أية تسوية دائمة لمشكلة الجنوب دون الإشراك الكامل لمن كانوا يقاتلون ،

أو كانوا قادة سياسيين فى المنفى ، ممن لا يستطيع أحد أن يوصد الباب أمامهم ، أو يزعم أنه توصل إلى حل عادل . ولا يمكن أن تبقى مثل هذه الاتفاقية طويلاً دون أن يكونوا طرفاً فعالاً فى تنفيذها ، فعلت ذلك وأنا أدرك أنه لم يكن قد مضى غير عشرة أشهر فقط منذ أن أثار هذا الموضوع نفسه سخط مجلس الوزراء .

وبهذا لم يصدر عن رئيس الوزراء هذه المرة أى اعتراض على مقترحاتى التى قدمتها له فى أغسطس من عام ١٩٧١ ، وكانت خياراته محدودة بعد انقلاب يوليو الفاشل ، وقضائه على جناحى الحزب الشيوعى ، وظروفه لا تحتمل خلافات كثيرة مع مساعديه . ولا أن يدع المشاكل دون حل . وكان كل ما أضافه إلى اقتراح استيعاب قوات الأنيانيا فى الجيش القومى هو أن تتوافر فى أفرادها الشروط التى يقتضيها الاستيعاب ، وهكذا قبل المبدأ شريطة توافر اللياقة الطبية ، والمؤهلات الأخرى . وحتى هذه المؤهلات كان من الضرورى تحديدها والتساهل فيها تجاه الأنيانيا فى حالة تقدم أعضائها للقبول فى الكلية الحربية ، أو فى خدمة الجيش . وهذا نفسه هو الأسلوب الذى يتبع إزاء السياسيين عند اختيارهم لتقلد مسئوليات تنفيذية ، والمواطنين الراغبين فى الانخراط بسلك الخدمة المدنية .

واتخذت خطوتى التالية بعد حصولى على موافقة رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء فى ثقة وأمل ، إذ كان الرجل أيضا يشغل منصب وزير الدفاع ، وهو نفسه قائد القوات المسلحة . وكان لا بد لى من أن أعطى المواطنين الجنوبيين داخل القطر ، والثوار الذين يحملون السلاح فى الأرياف ، والسياسيين والمواطنين فى المنفى ، تقديراً صحيحاً للموقف . وكانت هناك خيارات كثيرة يمكن أن توضع أمامهم للنظر فيها وإبداء الرأى . تلك كانت المهمة التى تفرغت لها منذ أغسطس ١٩٧١ إلى يناير ١٩٧٢ ، وقد كانت مهمة شاقة عسيرة ، ولكن النتائج المرضية التى أسفرت عنها كانت تبرر العناء .

* الجنوبيون فى الخارج :

كان وضع الأنيانيا ـ الجناح العسكرى لحركة تحرير جنوب السودان ـ قد تحسن كثيراً عندما بدأنا الاتصال فى عام ١٩٧١ لفتح الحوار بين حكومة السودان والجنوبيين . وكانت سياسة الحكومة لفترة غير قصيرة منحازة لمعسكر شرق أوروبا ، وكان اللواء نميرى قد قام بطواف واسع فى صيف عام ١٩٧٠ فى شرق أوروبا زار خلاله يوغوسلافيا ، وبلغاريا ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، وألمانيا الشرقية ، وكنت أحد الوزراء الكثر الذين اصطحبوه فى هذا الطواف ، وقد اتسمت خطاباته أينما حل بالثناء العاطر على الاتحاد السوفيتى . وكان فى المرات النادرة التى ينسى فيها هذا الثناء ، يجد من يذكره بضرورته فيستجيب . وتم خلال هذا الطواف عقد كثير من البروتوكولات العسكرية ، والاقتصادية بين السودان وكثير من أقطار شرق أوروبا التى زرناها بهدف تقوية اقتصادنا المتداعى ، وموقفنا العسكرى الصعب الذى زادته الحرب الأهلية فى الجنوب تعقيداً . وكان قد ألحق بوزارة التخطيط السودانية فى أعقاب عام ١٩٦٩ فريق من الخبراء الاقتصاديين

السوفييت ، وظلوا بها حتى كان النصف الأول من عام ١٩٧١ . وكان معظم التخطيط الاقتصادى خلال هذه الفترة يتم على أيديهم .

ولم يكن يقابل هذه العلاقة الودية مع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى شىء تجاه أوروبا الغربية وأمريكا ، إذ قامت حكومة الثورة فى منتصف عام ١٩٧٠ بتأميم المصالح التجارية البريطانية فى السودان مما أحدث شرخاً فى علاقات بلادنا ببريطانيا ، ولم تكن العلاقات الدبلوماسية بين السودان والولايات المتحدة التى قطعت فى أعقاب حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ بين مصر وإسرائيل قد أعيدت ، بل ازدادت تدهوراً فى عام ١٩٧٠ إلى درجة لم يسبق لها مثيل قبل انقلاب ١٩٦٩ ، حتى أنه بوصول منتصف عام ١٩٧١ أصبحت علاقاتنا مع الولايات المتحدة تتسم بعداء مكشوف .

وفى منطقة الشرق الأوسط لم تكن علاقاتنا ودية بالمملكة العربية السعودية التى ظلت حليفا للغرب ، إذ أغضبها ميل السودان نحو شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى ، ودفعها لإقامة علاقات ودية مع قادة المعارضة السودانية فى المنفى . وكانت مصر حينذاك تساعد حكومة السودان فى القضاء على الثورة فى الجنوب ، وتمدها بالعون العسكرى والفنى ، فى حين كانت إسرائيل تمد قوات الأنيانيا بالعون الفنى ، وتوفر لها أسباب التدريب .

وكانت المنظمات التطوعية غير الحكومية فى أوروبا الغربية قد زادت من الإغاثة التى تقدمها للاجئين الجنوبيين فى الأقطار المجاورة للسودان ، لاعتبارات إنسانية ، ولكن أيضا كرد فعل منها لتوغل الكتلة الشرقية فى الخرطوم .

وكان عيدى أمين الذى يعتبر صديقاً لحركة المقاومة السياسية فى جنوب السودان ، قد تسلم السلطة فى أوغندا من الرئيس أبوتى الذى لم يكن اللاجئون الجنوبيون يعتبرونه صديقاً لقضيتهم . وعلى الحدود الشرقية للسودان كانت علاقات أثيوبيا مع حكومتنا فاترة ، بل عدائية ، منذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ وحتى نوفمبر ١٩٧١ ، إذ كانت حكومة السودان تعين الانفصاليين الأريتريين ، وتفتح حدودها لتدفق السلاح إليهم ، وكان معظم هذا العون يأتى من البلاد العربية . ومن ناحية أخرى دفع خوف اثيوبيا من الخطر الشيوعى المنبعث من السودان ، والذى يتهدد نظامها لضرب بلادنا فى مقتل بتقديم العون كاملا للجنوب مسايرة لسياسة المعاملة بالمثل .

من هذا كله يتضح أن الأنيانيا قد توافرت لها الفرص لزيادة قوتها مما مكنها من بث الألغام عام ١٩٧٠ أمام الدبابات ، ووفر للاجئين فى الأقطار المجاورة معاملة حسنة ، وظروفاً أمنية طيبة ، وفرصاً اجتماعية واقتصادية نافعة . وفى هذه الظروف كان من المحتمل أن يحسب جيش الأنيانيا وحركة تحرير جنوب السودان أنهما أصبحا صنوين لحكومة السودان من حيث القوة ، وأنهما يستطيعان أن يفرضا إرادتهما فى أى تفاوض يدخلان فيه ، وأن يمليا شروطهما لبلوغ ما يعتقدانه تسوية سياسية عادلة ، وأن يرفضا أية تسوية سياسية تقوم على الوحدة .

ومن هنا كان على أن ألفت نظر قادة الأنيانيا وحركة تحرير جنوب السودان إلى أن الظروف المواتية التى حصلوا عليها فى الماضى القريب كان سببها موقف السياسة الخارجية فى السودان ، وقد

تغير هذا الموقف الآن ، وانقلب رأسا على عقب إثر محاولة انقلاب يوليو الفاشلة التى تعامل فيها مجلس قيادة الثورة مع قادة الحزب الشيوعى ، وكتلة المعسكر الشرقى عموما ، والاتحاد السوفيتى على وجه الخصوص فى قسوة ، واتجه نحو دول الغرب ، مما يقتضى من المتمردين والسياسيين فى المنفى أن يدركوا مدى استعداد الغرب لتحسين علاقاته مع السودان رعاية وضماناً لمصالحه ، ولإبعاد الاتحاد السوفيتى ، وثمن هذا التغيير هو رفع الغرب يده عن الحركة الجنوبية ، بل تحطيمها ، والضغط على حلفائه لتقليل العون المادى الذى يقدمونه للأنيانيا إن لم يمكن وقفه نهائيا . ثم إنه ليس هناك ضمان لاستمرار العلاقات الودية بين إسرائيل وأثيوبيا وأوغندا ، وكانت العلاقات المتحسنة مع الغرب تؤثر على موقف الجمعيات التطوعية الغربية لأنها تستمد قدراتها المالية والفنية من الدعم الذى تقدمه لها حكومات بلادها .

إن الحكومات فى الأقطار المجاورة كأثيوبيا ، وأوغندا ، وزائير ، التى كانت صديقة لحركة جنوب السودان ، قد تتعرض فجأة إلى تغييرات داخلية فى قيادتها . وكان أحد اللاجئين الجنوبيين قد أدرك هذه الحقيقة ، وحدثنى فى مساء العاشر من نوفمبر ١٩٧١ بأديس أبابا قائلا :

«إن أصدقاءنا هم الإمبراطور هيلاسلاسى ، والجنرال عيدى أمين ، والجنرال موبوتو ، ولكنهم قد يغيرون موقفهم فى أى وقت ليصبحوا أصدقاء لحكومة السودان . وحتى إذا لم يصدر هذا عنهم ، فإن شعوبهم قد تغيرهم ، أو قد ينتزعهم الموت ، ومهما يكن من أمر ، فإن أى عون عسكرى نحصل عليه من هذه الأقطار ، أو عن طريقها ، لا يوازى ما لدى حكومة السودان من قوة ، مما يستحيل معه على أى رجل عاقل أن يحلم بتحقيق نصر عسكرى عليها» .

حقا لقد غير شعب أثيوبيا إمبراطوره ، ثم أتى الموت فأزاحه عن الطريق ، وهو ضعيف الحيلة لا حول له ولا قوة ، وكان ذلك بعد أن أعاد علاقاته الودية مع حكومة السودان ، وها هو ذا الاتحاد السوفيتى يتبوأ فى أثيوبيا اليوم المركز المتميز الذى كانت تتبوؤه الولايات المتحدة الأمريكية التى اتجهت صوب الصومال لتحل فيها محل الاتحاد السوفيتى . أما عيدى أمين فقد أطاح به شعبه بعد أن تجمع لديه السلاح والتأييد من أصدقاء آخرين ، ومن الشعوب المحبة للحرية . وقد غادر أوغندا بعد أن تخلص من الوجود الإسرائيلى فيها ، فزاد بذلك من صعوباتها فى مواصلة عونها لجنوب السودان .

وكانت ذكريات عام ١٩٦٦ لم تزل حية فى عقول كثير من قادة الجنوب بالمنفى حين أصبح السيد الصادق المهدى ، زعيم حزب الأمة ، رئيساً لوزراء السودان ، وهو رجل تعتبره حكومات الغرب صديقاً لها . وكان قد أعطى الانطباع حينذاك بأنه يفضل للجنوب درجة من الحكم الذاتى ، مما قوى من مركزه فى أنظار محبى السلام ، والذائدين عن الحقوق المدنية والسياسية فى الأسرة الدولية . وكل الغرب يريد له أن ينجح فى تصريف مسئوليته وفى وضع أقواله موضع التنفيذ ، ولكن ذلك عنده لم يكن ليتم إلا بتقليم أظافر المتمردين فى جنوب السودان . وكانت عودة الصادق للحكم ، وهو يتمتع بهذا القدر من التأييد ، تعنى أن تواجه الحركة الجنوبية وقتاً عسيراً فى المهجر ، وفى الداخل ، بسبب سحب أصدقائها لتأييدهم لها ، وابتعادهم عنها ، وبسبب تقلص العون الذى كان يحظى به اللاجئون والثوار ، وانكماشه بصورة خطيرة ، ثم توقفه . وكان من المآسى التى أثارت

الفزع والحزن مقتل القس ساترنينو لاهورى الزعيم الحقيقى لحركة الجنوب فى المنفى ، فى ظروف مريبة أثارت اتهامات على حكومة أوغندا بالتآمر مع حكومة السودان لتصفيته . ومن ناحية أخرى كان السودانيون الجنوبيون فى بعض الأقطار المجاورة يعاملون بقسوة وغلظة ، بل أبعد بعضهم إلى مناطق قاحلة لا تثمر أرضها .

هذه ذكريات استعرضتها عند تقلدى مسئولية وزارة شئون الجنوب فى أغسطس من عام ١٩٧١ ، نسبة لاقتناعى بأنه لا سبيل لبلوغ حل دائم دون مشاركة القوى المستنيرة الواعية ذات الرأى فى الجنوب ، التى رأيت أن أسلك الطريق الذى يمكننى من كسبها .

كان على أولاً وقبل كل شىء أن أحدد نوع الحكم الذاتى الذى يناسب الجنوب ، وينال رضا أهله فى نطاق وحدة القطر . وكان على بعد رسم الإطار العريض لهذا الحكم الذاتى عن طريق لجنة موسعة ، أن أرسل الوفود إلى الأقطار المجاورة والنائية للقاء الجنوبيين على مختلف مشاربهم من سياسيين ، ولاجئين عاديين ، وطلبة لاجئين ، وكل من يمكن لقاؤه من حاملى السلاح فى الأرياف والغابات بجنوب السودان .. وكانت هناك خمس نقاط دقيقة يلزم على هؤلاء الموفدين أن يوضحوها لمن يلتقون بهم هى :

أولاً : التغيير المفاجىء الذى طرأ على سياسات حكومة السودان إثر فشل محاولة انقلاب التاسع عشر من يوليو ١٩٧١ ، رغم ما أخذت تتمتع به حركة الجنوب من مركز مرموق فى الدول المجاورة وغرب أوروبا ، وما طرأ من تحسن على موقفها العسكرى يتعرض الآن لكثير من المشاكل المستعصية على الحل بالنسبة للحركة الجنوبية ، لأن الدول الغربية فى تقديرى «مسايرة لسياساتها الانتهازية» تستقبل حكومة السودان بعد أن انقلبت على المعسكر الشرقى ، واتجهت نحوها بالأحضان ، وفى سرعة فائقة .

ثم إن تبادل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة المواقع فى أثيوبيا والصومال فى السنوات الأخيرة ـ عقب عام ١٩٧٤ ـ يوضح بصورة أخاذة كيف تعتمد السياسات الداخلية فى الدول النامية ، وبصورة عظمى ، على المنافسة الخارجية فى المجال السياسى الإقليمى بين الشرق والغرب . وخير مثال فى هذا الصدد هو السيطرة على القرن الأفريقى ذى الأهمية الإستراتيجية ، وعلى المحيط الهندى الذى تخضع الأقطار الواقعة عليه لإرادة الدول العظمى فى المنطقة .

ومثل هذا التغيير من شأنه ، فيما أوضحنا عام ١٩٧١ أن يقضى على العون السياسى والعسكرى المتصل الذى كان يتدفق على حركة جنوب السودان من مصادر أوروبية غربية ، إذ أن علاقات السودان بأثيوبيا ، وأوغندا ، وزائير ، وهى دول موالية للغرب ، يمكن أن تتطور فتصبح علاقات صداقة يرتب عليها مثلاً وقف السودان للمساعدات المباشرة أو غير المباشرة لحركة أريتريا الانفصالية ، مقابل وقف إثيوبيا لعلاقات التآمر التى تربط حكومتها بالجناح العسكرى لحركة تحرير جنوب السودان . وهذا المصير نفسه يمكن أن تواجهه أية منظمة فى جنوب السودان كانت تنعم بكرم أثيوبيا وعونها .

وحكومة السودان قد تشيح بوجهها من أوبوتو ، وتصفى معسكرات قواته المستترة فى التلال بجنوب السودان على الحدود مع أوغندا ، وتقف ما كانت تقدمه لها من عون . ومعروف أن أوبوتو لم يكن فى يوم من الأيام «طفلاً» مدللاً للغرب . وما يقال فى هذا الصدد عن ثوار أوغندا ، يمكن أن يقال عن اللاجئين الكنغوليين الذين تستطيع حكومة السودان أن تمارس عليهم ضغوطاً شديدة ، وأن تعيدهم إلى بلادهم فى حالة عفو عنهم تصدره حكومة كنشاسا . ومتى حدث هذا نفضت حكومة زائير يدها عن حركة جنوب السودان ، واتجهت بعونها وتأييدها إلى حكومة السودان .

ثانياً : ضرورة أن تشرح هذه الوفود لمن هم فى المنفى ، بكل ما تستطيع من قوة البيان وزرابة اللسان ، حرص حكومة السودان على الاستجابة لكثير من أمانى السودانيين الجنوبيين فى نطاق السودان الموحد المستقل ، وأن توضح لهم أن الحكومة تعانى الآن شيئاً من الضعف الناجم عن تصفيتها لقيادة الحزب الشيوعى السودانى بعد انقلاب يوليو الفاشل ، مما أحدث فراغاً داخلياً قد يشجع فصائل المعارضة فى الماضى على إقامة تحالف مؤقت ينطوى على خطر حقيقى تجاه الحكومة ، أو يحملها على التعاون مع الحكومة خدمة لأهداف إستراتيجية بعيدة المدى ، هى الإطاحة بالنظام من الداخل . وعناصر المعارضة هذه ترفض الوصول إلى تسوية سياسية عادلة فى الجنوب . أما فى الخارج فقد ألفت الحكومة نفسها معزولة بلا صديق تعتمد عليه ، نسبة إلى تخبطها بين الشرق والغرب ، وهى بسبب هذه الظروف مضطرة إلى التجاوب مع المقترحات الإيجابية الرامية لتسوية مشكلة الجنوب سلمياً ، مما يقلل من أعداد الجماعات المناوئة لها .

من هذا يتضح أنه من مصلحة حكومة السودان أن تصل إلى تسوية ودية مع الفصائل الجنوبية الثائرة ، كما تبرز أهمية إدراك الحركة الجنوبية السياسية لعامل الزمن .

ثالثاً : توافر المؤشرات المؤدية إلى الحكم الذاتى للجنوب ، وقبول الحكومة لها ، بل قبول الأحزاب الشمالية قبل اندلاع الثورة فى مايو ١٩٦٩ لها ، مما يعنى أنها تحظى بتأييد سياسى واسع النطاق .

رابعاً : شددنا على الوفود التى أرسلناها لنقل وشرح هذه النقاط بأن تجرى اتصالات مباشرة مع اللاجئين العاديين ، وحملة السلاح ، والقادة السياسيين ، كل على حدة ، إذ كان مهماً لنا أن نستمع إلى آراء هذه الفصائل كلها مباشرة من الموفدين وأن يتم كسبها ، كل على حدة فى بادىء الأمر ، ثم مجتمعة فى نهاية المطاف . وقد أشرت على هذه الوفود أن تنقل آراءنا بوضوح ، وأن تتلقى فى المقابل من هذه الفصائل ما تقترحه تسوية عادلة لعناصر النزاع الرئيسية . .

إن استخدام القادة السياسيين فى المنفى وحدهم قناة للاتصال لا يؤدى إلى ما يؤدى إليه الاتصال والنقاش المباشر مع سائر الجماعات ، ثم إن القادة السياسيين فى داخل القطر لهم متساوون مع القادة السياسيين فى المنفى ، ولهم الحق فى التطلع لقيادة وإرشاد مواطنيهم فى المهجر مما يتطلب إفساح المجال لإبلاغ آرائهم مباشرة عبر هذه الوفود . وتلك نقطة تجلت أهميتها فيما بعد عندما ثبتت أهمية وتأثير الرأى العام بين اللاجئين والطلبة فى المنفى والمقاتلين فى الأحراش فى محادثات أديس أبابا . ومن هنا كان ضرورياً أن يثبتوا وجودهم ونفوذهم بين مواطنيهم فى المنفى ،

وأن يتعرفوا على آراء الجماعات كلها وأن يتمعنوها ، وأن يؤثروا عليها ويتأثروا بها حرصا على تقارع الحجج بهدف الوصول إلى الحلول العملية المنشودة .

خامساً : كان من الضرورى لنا أن نلم بالموقف الرسمى ، وحتى غير الرسمى ، لكل حكومة مجاورة فى أفريقيا تجاه مشكلة جنوب السودان ، وأن نضعها موضع الاعتبار الجاد عند طرح مقترحات التسوية ، كما كان على السياسيين فى المنفى ، وحركة تحرير جنوب السودان والقيادة العسكرية ، أن تلم باتجاهات تلك الدول المجاورة إزاء المشكلة . كانت أثيوبيا وأوغندا وزائير متعاطفة مع الحركة الجنوبية ، ولكن لم يصدر عن أى من قادتها تأييد للانفصال ، إذ كانت أثيوبيا وزائير تواجه حركات انفصالية بينها ، ولهذا لم يكن فى وسعها أن تؤيد أى مسعى فى الجنوب لخلق كيان مستقل ذى سيادة ، خشية أن ترد حكومة السودان بتأييد الحركات الانفصالية وراء الحدود . وكانت أوغندا غير قادرة على تأييد الانفصال ايضا ، وكانت الأحداث التى أدت إلى ما اتسم به نفى الكباكا من مملكته على يد أبوتو عام ١٩٦٦ ، أدلة قاطعة على رفض محاولات الانفصال .

وكينيا كان لها مشكلة مواطنيها الذين ينتمون إلى أصول صومالية ، وهى مشكلة كان لها أثرها العظيم فى اتجاه قادة ذلك البلد وموقفهم من مشاكل السودان ، بل امتناعهم عن تشجيع الحركات الانفصالية التى تقوم على أسس عنصرية فى الأقطار الأخرى .

أما جمهورية أفريقيا الوسطى التى أصبحت إمبراطورية حينذاك ، فقد كانت بلداً قليل السكان ، ضعيف البنية العسكرية ، متخلفاً اقتصادياً إلى درجة أنها لو أرادت تقديم العون للحركة الجنوبية ـ وهى لم تكن مستعدة لتقديمه ـ لكان عونها عديم الجدوى .

ومن الناحية الأخرى فإن معظم دول أفريقيا السوداء قد أبدت عطفها على جنوب السودان ، وكانت تحرص على الوصول إلى اتفاقية بين الشمال والجنوب تضمن المصالح الخاصة للجنوب فى نطاق السودان الموحد ، وتتطلع إلى قيام سودان يعترف اعترافاً تاماً بالفوارق الثقافية والدينية والوطنية ، وينتهج سياسات اجتماعية عادلة . من هنا كان على القادة الجنوبيين أن يعترفوا بالاستحالة العملية للمقترحات والمطالب المرفوضة كالانفصال والكنفدرالية . وكان هناك أقطار أفريقية أخرى تقع بعيداً عن مسرح المشكلة ولكنها ضعيفة الجدوى لمسألة جنوب السودان ، حتى لو أرادت أن تمد يد العون .

وذات مرة على سبيل المثال ، ندد رئيس أحد الأقطار فى الجنوب الأفريقى بحكومة السودان لاضطهادها ، حسب قوله : «الشعب الأسود فى جنوب السودان» مما أبرزته بعض الدوائر فى الصحافة العالمية المتعاطفة مع الجنوب فى عناوينها الرئيسية ، فاعتبرته دوائر جنوبية عديدة بمثابة فاتحة خير لقضيتهم التى من أجلها استشهد الكثير فى صفوفهم ، ودخل آخرون المعتقلات ، وفر البعض الآخر الى المنفى .

ولكن لم يزد هذا عندهم عن هجوم شفوى من شخص يعتبره الكثيرون معزولا فى أفريقيا المعاصرة . ولعلنا لا نخرج عن موضوعنا إن نحن أشرنا إلى ما حدث فى نيجيريا عندما هب أهل إقليمها الشرقى ينادون بالاستقلال عن الوطن الكبير فى عام ١٩٦٠ ، ولكنهم لم يحصلوا من الدول

الأفريقية إلا على تأييد رمزى ، وعلى ما ردد واحد أو اثنان من رؤسائها من إدانة لانتهاك حقوق الإنسان واغتياله . كان هذا هو كل ما استطاعت نيجيريا الشرقية الحصول عليه ، رغم قوة أجهزتها الدعائية وثقافة أبنائها ، وثروتها ، لأن أفريقيا السوداء تحرص على التمازج الوطنى وبناء الشعوب ، وتنبذ الحركات الانفصالية . يضاف إلى هذا كله الظاهرة العامة فى دول العالم الثالث المتمثلة فى الفقر الداخلى ، واتساع الشقة الاقتصادية بين كثير من الحاكمين والمحكومين ، والانفجار السكانى الذى يؤدى إلى تدنى الخدمات الاجتماعية ، كل هذه العناصر تتضافر فتغل من أيدى الدول الأفريقية وتقعد بها عن مد يد العون للجماعات المجاورة عبر الحدود . من هذا كان على القادة الجنوبيين أن يدركوا جيداً حقائق الدنيا حولهم . ولا يفوتنا أن نذكر فى هذا الصدد أن منظمة الوحدة الأفريقية انشئت فى عام ١٩٦٣ لتقف فى وجه ما قد يتخذه قائد أفريقى من سياسة رسمية لنصرة الحركات الانفصالية فى الأقطار الأفريقية الأخرى ، وكان من دوافع أثيوبيا ، وكينيا ، والسودان ، فى تأييد المنظمة وميثاقها ، التهديدات الانفصالية فيها ، إذ التزم الزعماء الأفارقة التزاماً ضمنياً بألا يمزق أحدهم أوصال الدولة المجاورة أو يتهدد وحدتها القومية .

وأخيراً طلبنا من الوفود السودانية الجنوبية أن تمحص ما يتقدم به القادة فى المنفى من مقترحات للتسوية ، وأن يوفروا أسباب التنسيق بينها وبين مقترحاتنا ما استطاعوا لذلك سبيلاً . وكان عليهم أيضاً أن يلموا بكل ما يحسن من مقترحاتنا ، وأن يشجعوا القادة السياسيين فى المنفى على تقديم آرائهم ، إذ هناك جوانب للمشكلة لا يستطيع معالجتها غيرهم ، من ذلك مثلا الترتيبات الأمنية .

وكانت الوفود التى أرسلتها إلى الخارج تتألف من سياسيين بالإضافة إلى ذوى النفوذ من الشيوخ والطلبة والموظفين ، وممثلى الجماعات الدينية . وكنا نحرص عند اختيار أعضاء الوفود أن يكون كل واحد منهم معروفاً لبعض الفئات ذات النفوذ فى المنفى ، وأن يكون أهلاً للاحترام ، قادراً على التأثير على آراء الآخرين . وكان هناك قدر غير يسير من عدم الثقة بين من يعيشون فى المنفى ومن يعيشون داخل القطر ، مما يقتضى الحذر ، وتجنب المزالق التى تؤدى إلى الخلاف . وقد اخترنا بين من اخترناهم أندريه فرج الله ، وهو من كبار السلاطين المعروفين فى شرق وغرب الاستوائية ، يحظى باحترام الكثيرين ممن عرفوه فى المديريات الجنوبية الأخرى . وقد اشتهر برفضه للظلم فى داخل القطر ، وبين المواطنين فى المنفى . كما اشتهر بالصراحة والشجاعة والحكمة . وكان اشتراكه فى الوفود ضرورياً لإجراء محادثات مع القادة من أمثال السلطان لوليك لادو ، وعبدالرحمن سولى ، ودانيال جوى ، وغيرهم . وكان من بين الموفدين الآخرين جوناثان مالوال ، وهو عضو سابق فى البرلمان ، ولوبارى رامبا الذى يقطن فى مركز نهرياى على الحدود مع زائير وأوغندا . وكان معظم أهل هذا المركز ، بل أقارب لوبارى نفسه ، قد نزحوا فى عام ١٩٦٦ إلى أوغندا ، وزائير ، وبهذا أصبح المركز شبه خال من الأهلين بين عامى ١٩٦٦ و١٩٧٢ . وقد توقعنا أن يستمع كثير من اللاجئين فى زائير ، وغرب أوغندا له ، وأن يتحدثوا إليه . وكان هناك أيضا غردون أبيى من مديرية البحيرات ، وهو ممثل لجبهة الجنوب فى ثورة أكتوبر ، وفى الحكومة القومية الانتقالية التى تقلدت الحكم عند نجاح الثورة فى عامى ١٩٦٤ و١٩٦٥ . وكان قد قام مع لوبارى برحلات كثيرة فى الخارج ممثلاً لحكومة أكتوبر لاجراء مشاورات مع القادة فى المنفى لحملهم على الاشتراك فى مؤتمر المائدة

المستديرة . وقد كللت مساعيهم ببعض النجاح . وكان أزكيل ماشوى كودى ، وهو من مديرية البحيرات ، أحد ركاب طائرة الخطوط الجوية السودانية التى سقطت فى ديسمبر ١٩٧١ فى منطقة تسيطر عليها قوات الأنيانيا ، فأقام علاقات حميمة مع هؤلاء المقاتلين خلال الاسابيع الثلاثة التى احتجز فيها معهم . وكان كودى نفسه لاجئاً يعيش فى المعسكرات بزائير وأوغندا قبل عودته للوطن فى يناير ١٩٦٥ . وكنا نتوقع منه أن يستثمر صلاته الماضية والمستجدة مع الأنيانيا واللاجئين . وعهدنا بتمثيل الطلبة إلى دكتور لوكا مانوجا الذى كان يدرس الطب فى جامعة الخرطوم ، مثله فى هذا مثل أزكيل ، وهو طالب عائد من شرق أفريقيا . ورجوت أيضا هنرى باقو الذى كان يدرس فى لندن أن ينضم إلى الوفد فى كمبالا ، إذ كانت له صلة قوية بقادة الكنيسة ، بالإضافة إلى ما كان يتمتع به من مركز متميز بين اللاجئين العاديين والطلبة فى المنفى . وعهدنا إليه أيضا بمهمة الاتصال بالجنوبيين المقيمين فى لندن ، فأدى ما طلبناه منه على خير وجه . وكان هنرى باقو كبول أشيرى من مواطنى شرق الاستوائية ، مهد الثورة . واخترنا بول موريس ، وهو إدارى ذو خبرة واسعة عضواً أيضاً ، ليضع خبراته فى خدمة الهدف . كان عليه أن يتحدث إلى اللاجئين وإلى الكبار منهم بوجه خاص ، عن فرصة الوصول إلى تسوية تؤدى إلى عودتهم لوطنهم . وكان أشيرى قد ولد وترعرع فى منطقة الأشولى التى نزح معظم أهلها إلى أوغندا فى الستينات ، واستوطنوا مع بنى عشيرتهم هناك ، وأهله يعلمون أنه لا يخدعهم ولا يخذلهم ، يكشف لهم عن ذات نفسه ، ويبادلهم صدقاً بصدق . وكان الأشولى يتطلعون للعودة إلى أرض أجدادهم متى أمكن الوصول إلى تسوية سياسية مع العرب .

سافرت الوفود فى ديسمبر ١٩٧١ إلى أثيوبيا ، وأوغندا ، وكينيا ، وزائير ، وتنزانيا ، وعقدت اجتماعات بالطلبة ، واتصلت باللاجئين فى معسكراتهم ومخابئهم ، والتقت بالسياسيين الجنوبيين فى المنفى ، من أمثال جوزيف أودوهو ، وغردون مورتات ماين ، وإليا لوبى ، وأقرى جادين ، وأزبونى منديرى ، ولوليك لادو ، وعبدالرحمن سولى ، وجماعات الطلبة بقيادة ماثيو أوبور . وألفت اللاجئين يناصرون فكرة المحادثات بين حكومة الخرطوم وحركة تحرير جنوب السودان ، وكان مطلبهم الرئيسى الحصول على ضمانات أمنية صادقة تعصمهم من الاعتداء الجسدى والاغتيال على أيدى قوات الأمن الحكومية . وكان لمخاوفهم هذه ما يبررها فى الماضى ، وخاصة السلطان لوليك لادو الذى نجا بأعجوبة فى عام ١٩٦٥ ، خلاف غيره ممن اغتالتهم قوات الأمن .

وجاءت نتائج اتصالات الوفود على أساس ما حملته من مقترحات ، مرضية لى عند عودتهم .

وكان مادنق دى قرنق ودكتور لورنس وول ، عقب اجتماعاتنا السرية فى نوفمبر ١٩٧١ بلندن ، يعملان عن قرب مع المحامى البريطانى الشهير ، سير دنقل فوت ، وقد عقدا مشاورات عديدة مع هنرى باقو ، وغردون ابيى ، وأزايا ماجوك اكوش ، وانضم اليهم ـ فيما بعد ـ ناتالى الواك ، ودكتور جاستن بارج ، ودكتور جيمز دهب ، وبونا مالوال ، وفرانسيس دنق اللذان حضرا من أمريكا أستجابة لدعوة شخصية وجهتها لهما . وكانت هذه الاجتماعات مفيدة أيضاً ، إذ قربت الشقة بيننا وبين من كانوا فى المنفى . وكان هنرى على اتصال دائم بشخصى ، يمدنى بالمعلومات وسير المحادثات .

الفصل الخامس

جهود السلام تستمر

المنظمات الكنسية

زرت خلال رحلتي لأوروبا مجلس الكنائس العالمي من قبل ، وزرت أيضا اتحاد الكنائس الإنجيلية فى جنيف ، ومجموعة الكنائس النرويجية فى أوسلو ، وجمعيات الإغاثة وهي العون المسيحي وأوكسفام في لندن ، وجمعية قساوسة فيرونا في روما ، وقداسة البابا ، وهو بحكم مركزه وثيق الصلة بقساوسة فيرونا ، وجمعية كارثياس الألمانية . وكان لقائي بهذه الجماعات الكنسية ذا أهمية قصوى بالنسبة لجهود السلام وللحوار السياسي مع حركة تحرير جنوب السودان ، نسبة لنشاطها بين اللاجئين الجنوبيين والقادة السياسيين فى المنفى ، إذ كان إبعاد جمعية الكنيسة التبشيرية ، وقساوسة فيرونا ، والجماعات الكاثوليكية الأخرى ذات الارتباط بها فى عام ١٩٦٤ ، قد دفع المنظمات الكنسية فى أوروبا لمساعدة السودانيين الجنوبيين ، لا سيما النازحين منهم إلى المنفى بسبب القهر السياسى الذى تعرضوا له ، وما يمكن وصفه باضطهاد المسيحيين خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٥ . وكان مجلس الكنائس العالمى عظيم الاهتمام بما حدثته به عن عزم حكومة السودان وتصميمها على حل مشكلة الجنوب سلمياً على أساس المساواة المدنية ، والدينية ، والعنصرية بين المواطنين . وخلال هذه اللقاءات تعرفت على دكتور ليوبولدو نيلوس ، وكودوا نكرا من المسئولين عن شئون اللاجئين فى أفريقيا ، وتوثقت علاقتى بهما إبان الفترة التى كنا نعمل فيها من أجل السلام ، التى امتدت إلى ستة عشر شهراً .

وعند عودتى إلى الخرطوم أعددت تقريراً خاصاً للدولة ، بالإضافة إلى التقرير العام الذى أعده مرافقى بقيادة محمد عمر بشير ، ودكتور عبدالرحمن البشير . وقد ركزت فى تقريرى على إمكانية تحقيق التسوية السياسية ، واتخاذ الخطوات التى تؤدى إلى المحادثات مع الثوار فى الغابة

والسياسيين فى المنفى . وأشرت إلى أنه لا سبيل لحصولنا على الإغاثة إلا فى حالة عودة اللاجئين إلى السودان بعد حل المشاكل التى دفعتهم للنزوح الجماعى . وأدركت فى تلك الرحلة أن المنظمات الخاصة والدولية تستطيع أن تلعب دوراً هاماً فى دفع جهودنا إلى الأمام نسبة للثقة القائمة بينها وبين اللاجئين . وهى ـ عند اقتناعها بحرص الحكومة على تقديم مبادرة صادقة تبلغ بها تسوية سياسية سلمية ـ تستطيع أن تنقل ذلك إلى اللاجئين الذين يثقون بما تحيطهم به ، هذا بالإضافة إلى النفوذ العظيم الذى ينعم به مجلس الكنائس العالمى فى الدول الأفريقية المجاورة والمستمد من جهده فى خدمة الحركة التحريرية فى أفريقيا الجنوبية .

ولم يغب عنى عند إعداد هذا التقرير أننا فى الحكومة لم نكن جميعاً على وفاق حول الحل السلمى للصراع ، مما كان واضحاً لنا خلال العامين الأولين للثورة ، حيث ظل ذوو اليد العليا فى تنفيذ السياسة يتمسكون بضرورة سحق الثوار بقوة السلاح على الرغم من بيان التاسع من يونيو ١٩٦٩ . لهذا لم يسفر تقريرى عن أى تغيير سريع فى الموقف ، دون أن يكون استقبال الحكومة له سلبياً أو منطوياً على روح عدائية على نحو ما استقبلت مذكرتى فى أكتوبر من عام ١٩٧٠ فى مجلس الوزراء . وقد ساعد فى هذا التحسن النسبى ، المناخ الذى كان سائداً خلال أبريل ومايو من عام ١٩٧١ عند زيارتى لأوروبا ، والذى سيطرت عليه الصراعات بين قادة الحزب الشيوعى التى امتدت إلى بعض أعضاء الحكومة ، وفشل العمليات العسكرية فى الجنوب فى تحقيق النصر والسلام ، أو تحويل الجنوب إلى مجتمع اشتراكى على نحو ما كان يأمل بعض الناس . وما لم تتبن الحكومة سياسات أكثر إيجابية ، فإن مصداقيتها قد تصاب بنكسة ، وعليه كان الأمل معقوداً ، والفرصة سانحة ، لأن يعود الوضع إلى روح إعلان التاسع من يونيو .

وبعد أسبوعين من عودتى من أوروبا زارنى سكرتير مجلس الكنائس السودانى ، صموئيل اتى بوقو ، فى مكتبى بوزارة الأشغال ، وحدثنى أنه سمع من دوائر الكنائس فى نيروبى عن زيارتى لأوروبا ، وعلم بما قلته للمنظمات الكنسية والتطوعية العاملة فى حقل الإغاثة . وقال : إن بعض ممثلى هذه الجماعات اتصلوا باللاجئين وببعض قادة الجنوب فى المنفى ، ونقلوا إليهم ما سمعوه منى ، وقد كان رد فعلهم إيجابياً ومطمئناً . واقترح أن تتاح الفرصة لوفد كنسى لزيارة الخرطوم ، واستكشاف سبل التعاون مع الحكومة فى أعمال الإغاثة ، والتعرف على المشاكل المتصلة بهذه الأعمال وعلى السياسات المتوافرة لمعالجتها . وبعد أسبوع من هذا اللقاء وصل إلى الخرطوم وفد من مجلس الكنائس العالمى ، ومجلس عموم كنائس أفريقيا ، انضم إليه ممثلون لمجلس الكنائس السودانى . وكان يقود هذا الوفد الذى يضم ممثلين من أفريقيا وآسيا وأوروبا ، صموئيل أميزا الذى خلفه فيما بعد القس برقس كار . وبسبب تغيب جوزيف قرنق فى جمهورية أفريقيا الوسطى ، كنت أقوم بتصريف أعباء مكتب شئون الجنوب .

كان الغرض الرئيسى للوفد الزائر هو التعرف على سياسات الحكومة ، والإلمام بالظروف السائدة فى القطر ، فتوافرت له الأسباب للتحرك حيث شاء ، ومقابلة من أراد التحدث إليهم ، إذ سافر إلى الجنوب ، وتحدث إلى المواطنين فى جوبا وواو وملكال . وأتيحت له الفرصة عند عودته لمقابلة عدد كبير من الجنوبيين المقيمين فى العاصمة المثلثة لاستطلاع آرائهم حول سياسة الحكومة

تجاه الجنوب ، وأعمال الإغاثة ، وتوطين اللاجئين عند عودتهم من المنفى . وعنى أيضا بأمر كلمنت أمبورو الذى طال اعتقاله ، فناشد الحكومة إطلاق سراحه ، وقد أفرج عنه بعد شهر واحد من ذلك التاريخ . وبعد أن أمضى فى الخرطوم أسبوعاً قفل راجعاً إلى نيروبى ، والتزم بمواصلة اللقاءات مع الحكومة ، ومع مجلس الكنائس السودانى ، وبإطلاع القادة الجنوبيين فى المنفى بانطباعاته . وبهذا اعتلى وفد الكنائس المسرح السياسى فى السودان .

ولم تكن هذه المرة الأولى التى تعتلى فيها وفود الكنائس المسرح السياسى فى السودان ، حيث كان الصادق المهدى ، وهو رئيس للوزراء فى عام ١٩٦٦ ، قد دعا وفداً بارزاً من مجلس عموم كنائس أفريقيا ، ومن الجماعات التابعة له فى شرق أفريقيا ، لزيارة القطر . وكانت أنظار العالم كله مركزة حينذاك فى مآسى حقوق الإنسان فى الجنوب ، وانتهاك الحكومة لها بسبب ما كانت تبثه أجهزة الإعلام ، ويردده السياسيون الجنوبيون فى المنفى وفى الداخل . وقد عاد ذلك الوفد إلى شرق أفريقيا بعد أن قوبل بحفاوة ولقى معاملة تليق برؤساء الدول من حكومة السودان . أما وفد عام ١٩٧١ فقد كان هدفه أن يستكشف مدى استعداد الحكومة للجلوس مع اللاجئين فى مائدة المفاوضات ، لينقل لها رأى اللاجئين وللاجئين رأيها فى صراحة . وقد تعهد بألا يصدر عنه ما قد يؤذى احتمالات التفاوض .

وفى أغسطس ، حين تقلدت مسئولية وزارة شئون الجنوب ، جاء وفد آخر ، وكان ذلك عقب أحداث التاسع عشر من يوليو التى أدت إلى إعدام جوزيف ، ومكننى من أن أتحدث فى ثقة حول التسوية السياسية ، وأن أحمل الوفد الزائر النقاط الأربع التالية لينقلها إلى القادة السياسيين والعسكريين فى المنفى ، وفى غابات الجنوب :

أ ـ حكومة السودان راغبة ومستعدة لإجراء محادثات .

ب ـ إنه من رأى الحكومة أن تجرى المحادثات بينها وبين المقاتلين على أساس دولة واحدة ، وإنه لمن الضرورى أن نتعرف على رأى قادة حركة تحرير جنوب السودان والأنيانيا حول هذه النقطة .

ج ـ يهمنا أن نعلم إن كانت قيادة الأنيانيا تسيطر على كل الحركات المدنية والمسلحة فى المنفى ، إذ لا جدوى من إجراء محادثات مع جماعة منشقة من الحركة السياسية الجنوبية دون الاتفاق مع الجماعات الأخرى . والحكومة يهمها أن تكون قيادة الحركة فى المنفى ، والمقاتلين فى الغابة ، متحدة ومتضامنة حتى ندخل فى محادثات جادة معها .

د ـ الحركة الجنوبية داخل القطر تحترم وتلتزم بما تسفر عنه المحادثات بين الحكومة وقادة الثوار .

وجاء الرد على هذه النقاط مشجعاً يعكس قبول حركة تحرير الجنوب لسودان موحد ذى سيادة ، ولكن بلوغ الهدف يتوقف على تحديد المشاكل ، وسبل تناولها فى المحادثات ، غير أن هذا القبول لم ينطو على التزام مباشر أو غير مباشر بالحرص على استمرار وحدة القطر على نحو ما حصل عليه السفير عابدين إسماعيل فى مستهل يناير ، ولكننى علمت من الوفد فى اتصال خاص أن الحركة تلتزم بالمرونة متى انكشف لها ، عند بدء الحوار ، أن هناك ما يبشر بتسوية سلمية جادة .

وبالنسبة للنقطة الثانية فقد أفادنا الوفد الكنسى بأن حركة تحرير جنوب السودان ، وقوات أنيانيا العسكرية بقيادة الجنرال جوزيف لاقو تسيطران على الجنوبيين المدنيين فى المنفى والقوى العسكرية فى الغابة ، مما يطمئن على أن أية اتفاقية يتم التوصل إليها مع حكومة السودان تجد الالتزام والتنفيذ من قبل القوى السياسية الجنوبية ، والقوات العسكرية على السواء .

وطالب وفد الحركة بوقف إطلاق النار ، والإقلاع عن الدعاية التى كانت تبثها إذاعة أم درمان ضد الأنيانيا ، لأن الحركة ، لافتقارها لأجهزة البث ، لا تستطيع أن تدحض بفعالية تلك الدعاية .

وكانت هذه النقاط كلها موضع بحث مع وفد الكنائس بواسطة لجنة وزارية تتألف من اللواء محمد الباقر أحمد ، ودكتور جعفر محمد على بخيت ، والرائد أبوالقاسم هاشم الذى كان يصرف حينذاك أعباء وزارة الخارجية ، ومن عبدالرحمن عبدالله ، وشخصى . وقد اتخذ الرائد أبوالقاسم موقفاً صلباً إزاء مطلب وقف إطلاق النار ، قائلاً إنه يستحيل عليه النظر فيه مع الخارجين على القانون ، ممن يمارسون ملاحقة المواطنين وإرهابهم وتقتيلهم لأنه يقوى من موقفهم ، ويوهمهم بأنهم على قدم المساواة مع الجيش السودانى ، ويؤدى إلى هبوط الروح المعنوية بين جنود الحكومة . ولم يقف الرائد أبوالقاسم فى معارضته عند هذا الحد ، بل نقل موقفنا إلى بابكر عوض الله ، فجاء رده حاسماً ، ورفضه قاطعاً . وكان قد وافق على لقاء وفد الكنائس فى ذلك اليوم نيابة عن نميرى ، ولكنه ألغى اللقاء فجأة ، زاعماً أن هؤلاء الرجال لا يرفعون كلمة الله ويعتصمون بها ، بل همّ سياسيون ، ثم يمضى فيوجه الاتهام للكنيسة بالتدخل فى شئون السودان الداخلية . ولم يكن فى استطاعة أى شخص حمله على العدول عن موقفه هذا . وقد أبدى الرائد أبوالقاسم ارتياحاً لهذا الموقف رغم ما اشتهّر به من الاعتدال . وكان هذا كله يعكس انقساماً فى مجلس قيادة الثورة تجاه الجنوب ، حيث أصبح بابكر وأبوالقاسم وغيرهما يشكلون المجموعة المعارضة للتسوية التى كنا نسعى لبلوغها .

واعترض على مطالب وقف إطلاق النار دكتور جعفر محمد على بخيت أيضاً ، وتطابق رأيه مع رأى أبى القاسم فى أنه لا يجد قبولاً فى الجيش ، لأنه يجرح كرامته ، ويقوض معنوياته ، مما قد ينعكس سوءاً على الحكومة ، وينطوى على اعتراف بأن هناك جيشين يتقاتلان ، بينما هناك جيش واحد هو الجيش الوطنى المناط به مسئولية حفظ الأمن ، وردع المتمردين . وأضاف أنه يرى فى قبول الحكومة لوقف إطلاق النار دليلاً على الضعف ، ولكنه مع ذلك يتفهم الاقتراح كجزء من عملية السلام المؤلفة من عدة خطوات يجدر اتخاذها للوصول إلى تسوية شاملة . وكان هذا الموقف من دكتور جعفر يكشف الرأى السائد فى أوساط الحكومة ، والذى لم يدرك أن اتخاذ الخطوات الجريئة أمر مطلوب فى مثل هذه الحالات . ومن هنا كاد د. جعفر بخيت أن يصبح عبئاً على عملية السلام كأبى القاسم ، ولكن أفكاره حول لا مركزية الإدارة كانت تقدمية ، ومبرراً كافياً لاستمراره عضواً فى فريق التفاوض غير الرسمى ، إذ كان يمثل الطبقة المستنيرة فى شمال السودان ، طبقة المثقفين ، أما اللواء الباقر فقد كان على النقيض ، لا يعترض على وقف إطلاق النار ، إذا كان ذلك هو السبيل إلى تسوية سياسية . ومن هنا واجهت مسألة وقف إطلاق النار اعتراضات عاطفية من بعض أعضاء الحكومة مما كان من شأنه أن يعطل المشاورات والتحضيرات للمحادثات الأساسية لو

كتب لها أن تسود . وقد جرى جدل اتسم بالعاطفية عن السيادة ، وعن من الذى يحمى المواطنين فى الجنوب ، أهو الجيش الوطنى أم قوات أنيانيا المتمردة ، وهى نفس الحجج التى أثيرت فى اجتماعات دولية مختلفة دون أن تثمر شيئاً . ولما تكاثرت هذه الحجج الفجة حزم كل فريق حقائبه ، وعاد إلى موطنه ليحدث قادته عما بذل من جهد ، وما مارس من مرونة أفسدها الفريق الآخر بمواقفه المتصلبة .

وحتى لا تتعرض جهود السلام إلى الفشل أصبح لزاماً على أن أعيد النظر فى تكوين اللجنة ، فاستبعدت أبا القاسم من اجتماعاتها ، وأبقيت على اللواء الباقر الذى ظل طيلة الوقت حليفاً لى ، وأبقيت أيضا على دكتور جعفر محمد على بخيت رغم تحفظاته حول وقف إطلاق النار .

وقبل أن يغادر وفدا مجلس الكنائس العالمى ومجلس عموم كنائس أفريقيا الخرطوم اقترحت عليهما ، بالتعاون مع اللواء الباقر ، إتاحة لقاء تمهيدى لنا مع ممثلى حركة تحرير جنوب السودان فى أديس أبابا فى التاسع من نوفمبر ١٩٧١ . وقد وافق وفد الكنائس على نقل هذه الرغبة إلى الحركة ، وترتيب لقاء تمهيدى عن طريق سكرتير مجلس كنائس السودان صموئيل أتى بوقو . وكان من المقرر أن يتم هذا اللقاء فى سرية تامة ، وأن تقوم المشاورات بيننا على أساس الثقة المتبادلة ، وقبل مغادرتنا الخرطوم إلى أديس أبابا أجرى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، وأصبح نميرى رئيساً فى سبتمبر . وفى الثانى عشر من أكتوبر تم حل مجلس قيادة الثورة ، وعين بابكر عوض الله نائباً أول لرئيس الجمهورية ، كما عُين اللواء خالد حسن عباس وشخصى نائبين لرئيس الجمهورية أيضاً .

المحادثـــات الســــرية

كان اختيار أديس أبابا يوفر غطاء جيداً لهذه المحادثات السرية بسبب كثرة القادمين والخارجين من سائر أنحاء القارة الأفريقية ، حيث مقر منظمة الوحدة الأفريقية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة . وكنت واللواء الباقر حريصين على التعرف على ما يلى :

(أ) موقف حركة تحرير جنوب السودان من مسألة وحدة القطر .

(ب) مدى قوة الحركة الجنوبية فى المنفى والغابة ونضوجها وتماسكها ، ومدى خضوعها لقيادة موحدة محددة .

(ج) الاتجاه العام لسياسات الحركة وأسس ومحتوى تنظيماتها السياسية والعسكرية .

وكانت اتصالاتنا بالحركة والأنيانيا حتى ذلك الوقت ـ نوفمبر ١٩٧١ ـ تتم عن طريق مجلس الكنائس العالمى ، ومجلس عموم كنائس أفريقيا . وقد آن الأوان لنا لإجراء اتصال مباشر معها للوثوق مما نقل إلينا ، والمضى بالحوار قدماً نحو محادثات رسمية وفق جدول أعمال متفق عليه . وكان اللقاء يتيح لنا أيضاً الفرصة لإطلاع الحركة على السياسات الرسمية ، والتأكيد لها بأن تلك السياسات تحظى بتأييد عظيم فى الجنوب ، وأن الحكومة راغبة فى الوصول إلى تسوية أساسها إعلان التاسع من يونيو ١٩٦٩ .

وفى الثامن من نوفمبر قمت مع اللواء الباقر إلى أديس أبابا . وكان ممثلو الحركة قد سبقونا إليها . وبدأنا محادثاتنا فى التاسع من نوفمبر فى سرية تامة . وكان معنا موظفو سفارة السودان ولكنهم بسبب استبعادهم للوصول إلى التسوية السلمية ، حسبوا ذلك اللقاء فرصة للحصول على معلومات عن نشاط الأنيانيا ، وعلى تقييم سليم لحركة تحرير جنوب السودان . ولم تتوافر لى الأسباب للاطلاع على التقارير التى أعدوها ، وخاصة تقارير رجال الأمن منهم ، رغم مطالبتى المتلاحقة فى هذا الصدد مما يؤكد أنها لم تكن تعد لاطلاعى ، ولعلها أعدت للواء الباقر وحده ، مما يقف دليلاً على انعدام الثقة بين أعضاء الحكومة الواحدة .

وكان وفد الحركة يتألف من دكتور لورنس وول وول ، ومادنق دى قرنق واليسابانا . ك. مولا ، وجوب أدير ، وأنانينا فولو ، والقس بول بوك ، يصطحبه سير دنقل فوت كمستشار قانونى عينته المنظمات التى تعطف على حركتهم . وكان سير دنقل شديد الصلة بقادة الحركة الاستقلالية فى شرق أفريقيا منذ مطلع الخمسينات . وعلى الرغم من أنه لم يشهد أياً من اجتماعاتنا فقد كان واضحاً لنا أن وفد الحركة حصل منه على نصح دستورى قيم انتفع منه .

والتقينا فى قاعة صغيرة للاجتماعات بفندق قيون الذى كنت أقيم فيه مع اللواء الباقر ، وثلاثة ممثلين لمجلس الكنائس العالمى ، ومجلس عموم كنائس أفريقيا ، فصافح كل منا أخاه . وكان ذلك لفتة بارعة خلقت جواً ودياً أوشك أن يفسده فتور اليسابانا عند إقبال اللواء الباقر عليه ، مما جرح مشاعره . وافتتح الجلسة القس برقس كار ، وهو رجل كريم النفس ، يكن لأفريقيا مشاعر صادقة ، بصلاة عاطفية من أجل السلام والإخاء ، والحكمة والتفاهم بين الإخوة المتصارعين فى السودان . وكنا حقاً نحتاج لمن يذكرنا بهذا كله . ثم عبرت بنا لحظة انفعال عندما ركز دكتور لورنس وول وول فى خطابه الافتتاحى على ما أسماه مظالم الماضى ، وألقى بالمسئولية عنها على الشمال كله فى لهجة صارمة مما خفت أن يثير غضب اللواء الباقر . وقد أشار لورنس فى خطابه ذاك إلى بعض المذابح والأعمال الوحشية الصادرة عن «العرب» فى السنوات الأخيرة ، مما أدى إلى نزوح أهل الجنوب إلى أثيوبيا ، وأوغندا ، ولم يكن عسيراً علينا أن ندرك أسباب ذلك الانفعال فى ذلك الاجتماع الذى يعتبر الأول من نوعه بعد مؤتمر المائدة المستديرة المنعقد فى عام ١٩٦٥ ، بين حركة تحرير جنوب السودان والحكومة .

ولما جاء دورى فى الحديث نبهت الاجتماع إلى حاجتنا بألا نقف عند أخطاء الماضى طويلاً ، وألا نحدد المسئولية عنها حتى لا نهزم الغرض الذى التقينا من أجله ، أو نخلق المشاكل التى تعوق مسيرتنا ، وأنه يجدر بنا أن نسلك سبيلاً إيجابياً نبحث فيه عن علاقات متحسنة تقودنا إلى الهدف الذى ننشده ، وتحقق النجاح .

ثم تناولنا المشاكل بصورة جادة ، وتبادلنا الآراء بهدوء رغم ما ران على اجتماعنا من مظاهر التوتر . وقمنا نحن ـ ممثلى الحكومة ـ بتقديم سياساتنا الرسمية تجاه الجنوب ، وقدمنا لممثلى الحركة نسخا من إعلان التاسع من يونيو ١٩٦٩ ، وبمقترحاتنا للحكم الذاتى الإقليمى . وعلى الرغم من أننا ، بعد يومين من تبادل الآراء ، لم نصل إلى اتفاق محدد ، فقد كان لقاؤنا نافعاً ومفيداً ، اتفقنا فى نهايته على عقد اجتماع آخر فى يناير بعد أن تكون الحركة قد درست مذكراتنا .

وكانت الحركة قد اقترحت وقف إطلاق النار ، وتجميد الدعاية الضارة التى تبثها حكومة السودان ضد الأنيانيا . وسجلنا ذلك الاقتراح بعد أن أوضحنا لممثلى الحركة أننا نحتاج أن نرجع إلى الخرطوم بشأنه ، إذ لم نكن نملك تفويضاً للبت فيه ، مع تأكيدنا لهم حرصنا على وقف إطلاق النار بما لا يدع مجالا لشكوكها ، مما يعنى فى حالة موافقة الحكومة على مطلب الحركة الخاص بوقف إطلاق النار ، والاعتدال فى الدعاية ضدها ، أن تفعل ذلك فى الفترة الممتدة من ديسمبر إلى أبريل ، وأن تفعله أيضاً الأنيانيا بالرغم من قلة هجماتها العسكرية فى هذه الفترة . وبهذا الترتيب المؤقت الذى يعتمد إقراره على الحكومة ، اختتمت اجتماعاتنا . وكان وفد الحركة قد قبل دعوة وجهناها له لتناول العشاء معنا فى فندق قيون فى العاشر من نوفمبر ، وخلال ذلك العشاء وبين الأطباق الاثيوبية الشهية توفرت لنا الأسباب للحديث بمزيد من الحرية . وطلب منى أليسابانا مولا أن نتحدث على انفراد ، فالتقينا بعد العشاء فى حجرتى بالفندق ، فألفيته هذه المرة هادىء المزاج . وحدثنى أن الجنرال جوزيف لاقو يريد أن يعرف منى بصفة خاصة سرية إن كان لدى الحكومة ما تقدمه ، أو كان وقف إطلاق النار ممكناً ، ويريد أن يتعرف أيضا على النوايا الحقيقية للحكومة ، ورد الفعل لدى الرأى العام .

وقال فيما قال : إن لاقو يوافق على وحدة القطر ، ولكنه لا يعتقد أن ضباط الأنيانيا وجنودها يوافقون عليها ، فحدثته أن الحكومة جادة فى البحث عن تسوية سلمية مقبولة لجميع الأطراف المعنية بالأمر ، وأن أهل الجنوب يقبلون الحكم الذاتى الإقليمى من حيث المبدأ ، ولكنهم يريدون له أن يبحث فى تفصيل وتحديد ، ويريدون أن يضمن ما يتم الاتفاق عليه فى وثيقة دستورية أساسية . وذكرته بضرورة أن يزن من كانوا خارج القطر والمحاربون فى الجنوب نوايا الحكومة جيدا ، وأن يدخلوا فى محادثات جادة وفق ما بدأنا به ، وناشدته أن يقبلوا المبادىء العامة للحكم الذاتى الإقليمى فى نطاق السودان الموحد ، وأن يناقشوا سائر المسائل ، بما فى ذلك الحقوق الأساسية للمواطنين ، وضمانات صيانة الحكم الإقليمى ، والأمن والمالية داخل هذا الإطار . واتفقت معه على أن أكتب للجنرال لاقو الخطوط العريضة . وكتبت له بالفعل خطابا أعربت فيه عن خيبة أملى فى عدم حضوره لأديس أبابا لحضور الاجتماعات السرية ، وناشدته أن يعتبر اتجاه الحكومة نحو الجنوب دليلاً على التغيير الذى ينشده . وقد تبين لى أن خطابى لم يعجبه ، بل دفعه لأن يشن هجوماً مكشوفاً على اللواء خالد حسن عباس وعلى شخصى فى منشورات وزعت على نطاق واسع فى الجنوب . وكان سبب هجومه على اللواء خالد مضيه ، بوصفه وزيراً للدفاع ، بالحرب قدماً ، أما أنا فقد هاجمنى لأنى عنده جنوبى يعمل فى حكومة تقاتل الجنوبيين .

أما خطابى فإنه يعبر عن وجهة نظر جنوبية أخرى ، يحتمل أن تكون غائبة عن اللواء لاقو .

يقول الخطاب :

عزيزى جوزف لاقو

أكتب هذا الخطاب لأنقل لك فيه ما كنت أقوله لك لو حضرت إلى أديس أبابا ، ولكنك مع الأسف لم تستطع الحضور .

إن غرض مهمتى واللواء الباقر هو أن ننقل إليك :

(أ) حسن نوايا الحكومة تجاه جميع المواطنين خارج القطر خاصة شخصك .

(ب) سياسات الحكومة تجاه المديريات الجنوبية . وأنت لا شك قد سمعت عن اقتراح لمنح المديريات الجنوبية الثلاث حكماً ذاتياً إقليمياً . ولم تكن تفاصيل هذا الحكم قد أعدت حتى وقت قريب ، ولكن بعد أحداث التاسع عشر من يوليو طلبت الحكومة من جهات مختلفة أن تدرسها وتعدها ، ففعلت .

(ج) إن جمهور الجنوبيين داخل القطر يرحبون بهذه السياسات التى اشترك فى رسمها المفكرون منهم ، وأعدوا الخطط الخاصة بها وبالحكم الإقليمى ، مما يهمنى أن أنقله إليك حتى لا تسىء فهم موقف الجنوب أو تكون معارضاً لما ترحب به أغلبية كبيرة من الجنوبيين .

وإنى لكبير الأمل فى أن تجد هذه المبادرة للقاء بك استجابة نتبادل فيها الرأى كمواطنين يواجهون مشكلة كبرى يقتضى تقييمها العناية منا .

وإنى لأوكد لك أن الحكومة صادقة ومصممة على رفع الظلم الاجتماعى فى الجنوب ، وعلى منح السودانيين الجنوبيين الفرصة لإدارة شئون إقليمهم ، وقد بدأ تنفيذ هذا بالفعل . وهى أيضاً حريصة فى أن يشتركوا اشتراكاً تاماً ، وعلى قدم المساواة مع إخوانهم الشماليين فى إدارة شئون الحكومة المركزية .

إن جميع المواطنين المفكرين والجنوبيين يرغبون فى أن يسود السلام الجنوب ، وإنى لواثق من أن هذه هى رغبتك أيضاً ، إذ لك ولزملائك دور كبير تسهمون به فى هذا التطور السلمى ، وليس من الحكمة فى شىء أن تسقطوا هذا من حسبانكم .

لهذا أرجوك صادقاً أن تدرس برنامج الحكومة بعناية ، راجياً أن تصلنا آراؤك بأسرع فرصة ممكنة .

مخلصك

ابيل ألير

إنى اليوم بنظرة سريعة إلى الوراء أرى أن عدم حضور جوزيف لأديس أبابا فى نوفمبر ١٩٧١ كان صحيحاً من الناحية الإستراتيجية ، كما كان صحيحاً أيضاً عدم اشتراكه فى المحادثات التى تلت اجتماعنا الأول ، فى فبراير ١٩٧٢ ، لأن ظهوره فى المسرح خلال الفترات المبكرة كان من شأنه أن يضعف حركة تحرير جنوب السودان ، ويرفع هالة الغموض والحجاب عن شخصه ، مما كان جزءاً من قوة الحركة . يضاف إلى هذا أن حضوره وهو يجلس فى قمة الحركة والأنيانيا كان من شأنه أن يحرم وفده عند مواجهة المسائل الشائكة ممن يستطيع أن يحسم الأمر ، فى حين أننا كنا نستطيع أن نلجأ إلى رئيس الجمهورية . لهذا كان إبعاد السلطة العليا فى كل جانب ضرورياً . ثم إن الزعماء يستطيعون تغيير مندوبيهم متى فشلوا فى خدمة ما هو مناط بهم . وكان غضبه على خطابى ما زال قائماً حين التقينا بعد خمسة أشهر فى أديس أبابا ، عكسه لى الفتور الذى أبداه عندما تصافحنا ،

غير أننا لم نبحث الخطاب . وكان مصدر معلوماتى عن رد فعله أوليفر ألبينو الذى يتصف بميله نحو الإثارة ، إذ حدثنى فى فبراير ١٩٧٢ ، خلال الحوار ، أنه لولا خطابى ذاك ، لكانوا قد رجعوا جميعاً للجنوب راضين بسياسة الحكومة تجاهه . ولكن هذا منه لم يكن صحيحاً ، لأن إعلان الحكومة الخاص بساستها قد صدر فى التاسع من يونيو ١٩٦٩ ، وليس فى نوفمبر ١٩٧١ .

وكان الرجل الآخر الذى التقيت به فى ذلك المساء هو جوب أدير جوك الذى كان يسعى للحصول على تأكيد شخصى منى كصديق قديم بأنى واللواء الباقر كنا صادقين فيما ذكرناه حول سياسة الحكومة ، وقد كنا صديقين منذ عهد دراستنا الأولية ، استخدمنا ما بيننا من احترام وود فى خدمة المصلحة العامة . وقد سألنى إن كان الحكم الذاتى الإقليمى المقترح قد صدر عن رغبة صادقة لحل المسألة ، أم كان حيلة لتهدئة الأحوال فى الجنوب . كما سألنى إن كان الرمح المقدس ليربيو الذى صادره الحكم الثنائى فى عام ١٩٤٥ من قرية قوالا فى مركز بور قد أعادته الحكومة فعلاً لأهل القرية . وقال : إن شائعة إعادة الرمح إلى أهل قوالا وصلت إلى معسكر الأنيانيا فى أعالى النيل ولكنهم فسروها بأنها محاولة من الخرطوم لنيل تأييد المواطنين فى مركز بور ، مما يحدث شرخاً فى صفوف الأنيانيا ، موضحاً أنه لم يصدق هذه الإشاعة . فحدثته أن الحكومة جادة فى بحثها عن تسوية سلمية ، وأنه عليهم فى الحركة والأنيانيا أن يدرسوا مقترحاتها ، وأن يتجاوبوا معها ، واستعرضت معه ما بحثته مع إلياسابانا ، وحدثته عن الرجاء الذى توجهت به للجنرال لاقو ، أما الرمح فقد سلمته الحكومة بالفعل لأهل مدينة بور فى أغسطس ١٩٧١ فى حفل رسمى . وقد تم التسليم على يدى كممثل للحكومة ، وأثار هذا الرد منى كثيراً من اهتمام جوب الذى لم يكن وحده مهتماً بهذا الأمر ، بل كان أهل بور سعداء به فى أغسطس ١٩٧١ ، وأقاموا الذبائح احتفالاً .

وكان السنان ، الذى يبلغ طوله قدم يحمله رمح طوله أربع وخمسون بوصة ، رمزاً دينياً تمتلكه عشيرتان من دينكا بور فترة أجيال طويلة ، لأنه رمز لأحد آلهتهم ، وهو يعنى عندهم الرأفة وهدوء النفس . وقد تناوله الحكم الثنائى عقب مقتل الزعيم القبلى المتعلم ، جوزيف ماشيك ، وصدور حكم من إحدى محاكم السلاطين بمصادرته عام ١٩٤٥ ، ونقله إلى الخرطوم حيث وضع فى متحف السلالات البشرية .

وهذا الحدث وحده قد لا يعنى شيئا كثيرا ، ولكن متى أضفنا إليه تعيين ثلاثة جنوبين محافظين فى المديريات الجنوبية ، يعاونهم موظفون جنوبيون كبار ، وأضفنا أيضاً بيان التاسع من يونيو ، ووقف إطلاق النار ، وإطلاق سراح بعض الشخصيات الجنوبية من المعتقل ، توفرت الأدلة على حسن القصد ، مما أسهم فى تمهيد الطريق للمفاوضات التى عقدت بعد أربعة أشهر من ذلك التاريخ .

وعدنا إلى الخرطوم فى الثالث عشر من نوفمبر ، ومن المطار ذهبنا مباشرة إلى مكتب نميرى لنقدم له تقريراً عن نتائج حوارنا مع وفد الحركة ، وحدثناه أن اجتماعنا فى أديس أبابا كان ودياً ، وأن هناك فرصة كبيرة فى قبول التفاوض على أساس سودان موحد . وناشدناه أن يقلل من العمليات العسكرية إلا فى حالة الدفاع عن النفس ، وأن يخفف من الدعاية الموجهة ضد الأنيانيا ، ولكنه لم

يعلق بشىء فى الحال ، غير أن موقفه من تقريرنا كان إيجابياً فيما بعد ، إذ قبل توصياتنا حول تجميد غير معلن للدعاية المضادة ، ووقف إطلاق النار . وقد نقلت هذا منه إلى الحركة فيما بعد .

الوقف السرى للهجوم العسكرى

فى مستهل ديسمبر ١٩٧١ بعث الرئيس نميرى بضابط عظيم ، هو اللواء فضل الله حماد ، إلى الجنوب بتعليمات سرية لكل القادة العسكريين هناك ليخفضوا من هجومهم على الأنيانيا ، إلا فى حالة الدفاع عن النفس ، وأصدر تعليمات لأجهزة الإعلام لوقف دعايتها وهجومها ضد الأنيانيا . وسافرت إلى الجنوب فى نفس الطائرة التى أقلت اللواء فضل الله ، رغم اختلاف أسباب سفرنا ، إذ كان على أن أشرح معنى الحكم الذاتى الإقليمى فى نطاق وحدة السودان ، وأن أستمع بعناية لتعليقات المواطنين حوله . وكنت قد قمت بزيارة مماثلة فى أغسطس وسبتمبر الماضيين ، تحدثت خلالها عن مقترحات الحكم الذاتى بصورة مجملة . أما هذه المرة فقد تناولتها بالتفصيل ، وخاصة مع الطبقة المستنيرة . وجعلت هدفى أيضاً الاتصال بطريق غير مباشر بمن كانوا فى الغابة لإشراكهم فى الجدل السياسى ، وتعريفهم بالجهود المبذولة للوصول إلى تسوية ، حرصاً على وصول آرائنا إليهم بصورة دقيقة ومستقلة . وكان من أغراض زيارتى أيضاً دعم عمل الوفود التى أرسلتها من قبل إلى مناطق الجنوب الريفية المختلفة لمقابلة المواطنين والأنيانيا على السواء . وكان أسلوبى فى الاتصال غير المباشر بالثوار هو تشجيع القادة من السلاطين ، والمعلمين ، والمساعدين الطبيين ، والإداريين ، والعاملين فى التنمية الزراعية وغيرهم على الاتصال بقادة الأنيانيا ليتعرفوا على آرائهم حول الحكم الذاتى الإقليمى ، ووجدت استعداداً لدى كثير منهم للقيام بهذا الاتصال ، ولكن آخرين منهم لم يستجيبوا للرجاء بسبب ما كان يمارسه الجيش الوطنى من تصفية لكل من يثبت اتصاله بالأنيانيا . مهما يكن من أمر فقد صدرت التعليمات لقادة الجيش لتخفيف قبضتهم الأمنية على المواطنين مما سهل الاتصال بالثوار .

وفى إحدى هذه المناسبات التى اجتمعت فيها بالسلاطين فى يرول رفض أحدهم ، وهو الناظر مشار نيجونق ، فكرة إجراء أى اتصال مع المتمردين ، معزياً رفضه للتخوف من ردود فعل قائد الأنيانيا فى المنطقة ، أندرو ماكورطو ، الذى وصفه بأنه رجل لا يقبل المساومة ، وأوضح أنه يخشى أن يأمر بإعدامهم إذا ما بادروا بالاتصال به حول هذا الموضوع ، مضيفاً أنه رجل لا يرحم ، بل هو على استعداد لقتل أمه نفسها إذا ما قامت بنقل تلك الرسالة إليه ، ناهيك عن السلاطين .

وغطت رحلتى للجنوب عواصم المديريات الثلاث ، وسبعة عشر مركزاً إدارياً ، قطعت خلالها ألفين وخمسمائة ميل بالطائرة خلال أسبوعين ، وعقدت اجتماعات عامة فى كل مكان زرته ، تحدثت فيها إلى ممثلى الإدارة المحلية ، والعمال ، والمدرسين ، والموظفين ، والطلبة ، والسلاطين وغيرهم من الأعيان المحليين ، وعنيت باستكشاف آراء الطبقة الجنوبية المتعلمة بسبب ما تمارسه من نفوذ على الرأى العام المحلى ، دون أن أكشف عن الاتصالات التى أجريناها فى أديس أبابا مع الأنيانيا والسياسيين فى المنفى ، ولكنى أكدت الحاجة لحوار موسع بهدف الوصول إلى قاعدة سليمة تؤدى إلى تسوية سياسية عادلة .

وكان بعض أعضاء وفد حركة التحرير قد حدثونى بأديس أبابا فى نوفمبر أن قادتهم يعتزمون الاتصال بقادة وحدات الأنيانيا العسكرية ليؤكدوا لهم أهمية الحوار مع الحكومة ويحثوهم على عدم القيام بهجوم خلال ديسمبر ١٩٧١ ويناير ١٩٧٢ ، اذا ما عطلت الحكومة هجماتها . وخلال زيارتى للجنوب حاولت أن أستوثق إن كان هناك تغيير فى موقف «أهل الغابة» . واتضح لى أنه قد تم اتصال بالفعل بمناطق محدودة فى الاستوائية وأعالى النيل فى هذا الصدد ، ولكنه لم يبلغ بحر الغزال .

وكانت وزارة شئون الجنوب قد بعثت بوفد من السلاطين والعمال والطلبة والكوادر السياسية من الخرطوم فى نوفمبر يحمل رسائل السلام ، ونبأ السعى نحو تسوية عادلة إلى قطاعات كبيرة من المواطنين ، وإلى الأنيانيا . وجاءت تقاريرها إيجابية تدل على أن الخطوات التى نعتزم اتخاذها لتحقيق السلام تحظى بتأييد واسع فى الجنوب بمدنه وأريافه ، وبين الدوائر السياسية المستنيرة .

إن أجهزة حركة تحرير جنوب السودان كانت بدائية وضعيفة البنية نسبة لحداثتها ، كما انها لم تمتلك وسائل الاتصالات الحديثة ، إذ كان اللواء لاقو كثيراً ما يلجأ إلى تجميع قادة وحداته العسكرية من كل أنحاء الجنوب فى رئاسته فى أوينكيبول على الحدود السودانية ـ الأوغندية كلما أراد التشاور معهم ، مما يعنى أن الأوامر المتوقعة فى أعقاب محادثاتنا السرية فى أديس أبابا لم تصل إلى عدة مناطق بحلول شهر ديسمبر .

وفى ديسمبر سقط قائد الأنيانيا فى أعالى النيل ، العقيد جوزيف أكون ، صريعاً بيد جيش السودان على بعد عشرين ميلاً جنوب ملكال . ولم يكشف عن المسئولين عن هذا الهجوم ، ولكنه عطل مسيرة السلام بعض الوقت ، وكشف عن خلافات سياسية بين القادة فى الجيش ممن يؤيدون الحل العسكرى ، وإخوانهم الذين يؤيدون التسوية السياسية . ويبدو أن قائد حامية أعالى النيل ، العقيد سيد عبدالحافظ ، كان من بين معارضى وقف إطلاق النار ، وترتب على موقفه هذا الهجوم الذى أدى إلى مقتل العقيد أكون ، مما يعتبر تحدياً لأوامر وقف إطلاق النار . وأدت هذه الخلافات فيما بعد إلى استقالة اللواء خالد حسن عباس فى يناير ١٩٧٢ .

موقف الجيش فى ديسمبر ١٩٧١

لم تكن الكثرة بين القادة فى الجنوب سعيدة بتوجيهات تجميد الهجوم ضد الأنيانيا لأن نوفمبر وديسمبر هما بداية موسم الجفاف الذى تنفتح خلاله الطرق ، وتسهل تحركات القوات ، على عكس موسم الأمطار الذى يمتد من مايو إلى نوفمبر ، وتصعب فيه العمليات وتنخفض . وكانت الأنيانيا تنسحب فى موسم الجفاف إلى مناطق وعرة لا يسهل الوصول إليها ، وتتخذ موقف الدفاع . ورأى قادة الجيش فى تجميد الهجوم فى ديسمبر ويناير فرصة جيدة للأنيانيا لتستجمع قواها ، وتنظم صفوفها ، وتنال التدريب الذى تحتاج إليه ، وتعد نفسها لاستئناف نشاطها العسكرى خلال موسم الأمطار ، حيث تستطيع أن تتوارى خلف الحشائش والأعشاب ، لهذا ظن قادة جيش السودان أنهم إذا ما نفذوا أوامر الخرطوم ، لواجهوا وقتاً عسيراً فى موسم الأمطار عام ١٩٧٢ . ولكن أوامر رئيس الجمهورية ، والقائد العام للقوات المسلحة ، كانت ملزمة للجيش ، وواجبة التنفيذ . ولهذا هدأت العمليات الهجومية ، ثم توقفت فى يناير وفبراير من عام ١٩٧٢ . وهكذا كان الحادث الذى أودى

بحياة العقيد جوزيف أكون ، والهجوم على معسكرات الأنيانيا فى مناطق مريدى وباى بالاستوائية فى ديسمبر ، آخر هجمات رئيسية يشنها جيش السودان على الأنيانيا بعد صدور تلك الأوامر.

سقوط طائرة الخطوط الجوية السودانية

اقلعت طائرة الخطوط الجوية السودانية من طراز فوكرز تحمل ركابها فى الساعة الواحدة من السادس من ديسمبر ١٩٧١ فى رحلة عادية من الخرطوم إلى ملكال ومن ثم إلى جوبا ، ولكنها لم تصل إلى هذه أو إلى تلك ، إذ اضطرت للهبوط فى منطقة تقع بين الاستوائية وبحر الغزال . ولم يسفر البحث عن شىء ، إذ أن المنطقة التى اضطرت للهبوط فيها كانت نائية يستحيل الوصول إليها . ولم يعرف شىء عن مصيرها إلا بعد سبعة عشر يوماً من اختفائها . وفى الثالث والعشرين من ديسمبر وصلت رسالة مثيرة من نقطة الجيش فى مندرى تفيد بأن بعض ركابها قد وصلوا إلى هناك ، يرافقهم بعض رجال الأنيانيا إلى مسافة ميل واحد من النقطة العسكرية الحكومية ، ثم سمحوا لهم بمواصلة السير وحدهم ، واختفوا فى الأحراش تفادياً للصدام . وكانت الأنيانيا قد عنيت بهم عندما اضطرت الطائرة للهبوط بسبب نفاذ وقودها بعد تحليقها عدة ساعات فوق السدود بين ملكال وجوبا .

وعلى الرغم من بشاعة هذا الحادث الذى مات فيه تسعة أشخاص نتيجة لسقوط الطائرة من ناحية ، واعتداء السكان المحليين عليهم من ناحية أخرى ، فإنه أثار اهتمام الجماهير بحركة الأنيانيا ، وخاصة فى الشمال ، حيث كانت أغلبية الناس ، حتى ذلك الوقت ، تنظر إليها كعصابة مسلحة بلا قضية تحارب من أجلها ، تقتل الأبرياء وتستهدف الشماليين بالذات . ولهذا فهم لم يتوقعوا بقاء هؤلاء الركاب على قيد الحياة فى أيديها . واتضح فيما بعد أن القرويين قد أخطروا معسكراً للأنيانيا بنبأ سقوط الطائرة ، فأرسل قوة منه إلى مكان الحادث ، حيث جمع الركاب فى مكان واحد بعد أن كان بعض السكان المحليين ، وقلة من جنود الأنيانيا ، قد أساءوا معاملتهم ، مما دفع قائد الثوار فى المنطقة ، النقيب سنداى فيديون ، للتدخل فى الأمر ، وتحمل المسئولية عن الموقف ، وإصدار أمر باصطحاب الركاب إلى معسكره ، وحمل من لا يستطيع السير منهم . ووفر العناية الطبية لمن كان يحتاج إليها . وقدم لهم الطعام ، وتم اعتقال شخص واحد ، هو صادق فرج الله امتثالاً لأوامر صادرة عن اللواء لاقو فى قيادته على بعد مائتين وخمسين ميلاً فى حدود السودان بأوغندا . وكان هناك أمر آخر باصطحابه تحت حراسة مشددة إلى رئاسة الأنيانيا . ولما وصل إلى الرئاسة ، اتضح أنه كان ضحية خطأ فى التسمية ، إذ كان لرجل آخر ممن يحمل اسمه تقرير سيىء لدى الأنيانيا ، وكان الثوار يسعون للعثور عليه حياً أو ميتاً . وعند اكتشاف الخطأ وتصحيحه وإطلاق سراحه فى فبراير ، كانت اتفاقية السلام قد أبرمت . أما الركاب الآخرون فقد حملتهم طائرة هليكوبتر من مندرى إلى جوبا ، وكان فى استقبالهم محافظ الاستوائية السيد هلرى لوقالى ، وقائد القوات المسلحة فى الجنوب العميد عمر محمد الطيب ، وقائد الشرطة روبن ماك ، وشخصى ، وجمع غفير من المواطنين والجنود . وقد أثنوا على رجال الأنيانيا وحسن معاملتهم الانسانية لهم وانضباطهم . وكان قائد الأنيانيا الذى أنقذهم قد حملهم تحياته لأستاذه عميد المعهد الفنى بالخرطوم . وترك فى معسكر الأنيانيا رجل واحد مسن للعلاج من مرض السكر ، لأن ضعف حالته لم

يكن يسمح بسفره ، ثم وصل إلى موطنه فيما بعد . وهناك امرأتان شماليتان من ملكال لم يعرف مصيرهما ، ويعتقد أنهما ماتتا فى ظروف لم يكشف عنها .

وأعطى حادث الطائرة الأنيانيا قدراً كبيراً من القبول بين المواطنين ، ولا سيما الشماليين منهم ، وساعد كثيراً فى إزالة هواجس أهل الشمال . وأصبحت روايات الركاب عن تجربتهم مع الأنيانيا محرجة للعناصر المتطرفة فى المجتمع الشمالى التى لم يعجبها التحول الإيجابى الذى طرأ على الرأى العام تجاه الحركة . وهكذا أسهم هذا الحادث ، بالإضافة إلى إرجاع الرمح المقدس لبربيو لأهله ، فى تحسين العلاقات بين الحكومة المركزية والجنوب ، وتكريس الثقة المتبادلة بينهما .

التحضير لمحادثات أديس أبابا

أوشك التحضير لمحادثات أديس أبابا أن ينتهى فى منتصف يناير ، واعد ممثلو الحكومات والمنظمات الدولية أنفسهم لها . وتوفر المناخ السياسى للسودانيين داخلياً وخارجياً لإجراء محادثات شاقة . وكانت حركة تحرير جنوب السودان التى انتظمت تحت قيادة جوزيف لاقو وسيطرته التامة ، على اتصال بوفدنا فى جنوب السودان وتتطلع إلى المفاوضات . أما السياسيون الجنوبيون فى الخرطوم فقد التأموا صفاً واحداً فى اللجنة التى كونتها وزارة شئون الجنوب . كما عين بعض السياسيين الجنوبيين من ذوى الشعبية محافظين للمديريات الجنوبية الثلاث، هلرى لوقالى السكرتير السابق لجبهة الجنوب ، والنائب السابق لجوبا فى البرلمان ، والوزير المركزى السابق ، بخبرته الواسعة عين محافظاً للاستوائية ، ولويجى أدوك ، العضو السابق فى مجلس السيادة وفى البرلمان ، لأعالى النيل ،. والدكتور توبى مادوت العضو السابق فى البرلمان ، وعضو اللجنة التنفيذية لحزب سانو لبحر الغزال ، كل منهم فى درجة وزير مركزى ، مما مكنهم من تقلد مسئوليتهم المركزية والمحلية فى مديرياتهم . وبهذا أصبح الجنوبيون بعد ثلاثة وسبعين عاماً من قيام الحكم الثنائى مسئولين لأول مرة عن مواطنيهم . وكان قد تم أيضاً إطلاق سراح السيد كلمنت إمبورو ، الرئيس السابق لجبهة الجنوب ، استجابة لرجاء من حركة التحرير ، أما المنظمات السياسية الجنوبية فى داخل القطر ، فقد أبدت استعدادها لأداء دور بارز فى المفاوضات من وراء ستار كمراقبين ، تاركين المجال للحركة كناطق سياسى وحيد للجنوب ، ولكن وفقاً لبرنامج معد ومتفق عليه سلفاً،وقد خلعت سيطرة الرئيس نميرى على القيادة السياسية فى الحكومة المركزية وشمال السودان أهمية كبرى على هذه الجهود .

وكان الطرفان قد اتفقا على جدول أعمال مؤقت للمحادثات وعلى خطة للعمل .

***

الفصل السادس

المحادثات

مكان المحادثات :

فى نوفمبر ١٩٧١ ، ونحن فى أديس أبابا ، اتفقنا مع ممثلى حركة تحرير جنوب السودان على عقد اجتماع آخر فى يناير ١٩٧٢ ، يتم اختيار مكانه بالتشاور بيننا ، بعد أن أوضحنا لهم أن حكومة السودان لا تتمسك بعقد مثل هذه المحادثات داخل القطر ، ما لم يطلبوا هم ذلك . وكانت الحكومة الانتقالية فى عام ١٩٦٥ ، عند بحثها للترتيبات الخاصة بمؤتمر المائدة المستديرة مع القادة الجنوبيين فى المنفى ، قد أصرت على عقده داخل الأراضى السودانية ، وجعلت ذلك شرطاً لقيامه . وقد اضطر القادة الجنوبيون ، بعد شيء من التردد إلى الحضور إلى داخل القطر . وتم اختيار جوبا مكاناً لعقده ، ولكن الظروف الأمنية أرغمت الحكومة حينذاك على نقله إلى الخرطوم . أما نحن فلم نر فى عام ١٩٧١ ضرورة لمثل هذا الشرط ، فليس هناك ما تخشاه الحكومة على سلامة مندوبيها خارج السودان ، على نقيض الحركة التى كانت تخشى على سلامة رجالها إذا هم جاءوا إلى السودان . وعليه فقد كان الأمر الذى يشغلنا هو أن تتناول المحادثات المشاكل التى تتهدد الوطن فى أى مكان توافق عليه الحركة . واستجابة لهذه الروح منا ، أعرب وفدها عن قبوله للمكان الذى تختاره الحكومة خارج السودان ، مما ألقى على عاتقى مسئولية التفضيل بين كمبالا ، وبانقى ، وكينشاسا ، وأديس أبابا ، ودار السلام ، والقاهرة ، وطرابلس ، واختيار أنسبها مكاناً للقائنا . وقد صرفت النظر عن كينشاسا لأن موقف الرئيس موبوتو من قضية الجنوب لم يكن معلوماً لى ، ولأنه كانت تحيط بزائير مشاكل تتهدد أمنها ، على الرغم من حسن معاملتها للاجئين الجنوبيين فيها وكثرتهم . ثم أمعنت النظر فى كمبالا التى تقلد عيدى أمين فيها مركز القيادة . وكانت بلاده - أوغندا - تأوى أكبر عدد من اللاجئين الجنوبيين ، ولكن علاقته بحكومة السودان لم تكن ودية ،

رغم تعاطفه الواضح مع قضية الجنوب . يضاف إلى هذا أنه كان رجلاً متقلباً لا يمكن الاطمئنان على إحاطته للمحادثات بالسرية اللازمة لنجاحها ، ولا كانت بلاده تنعم بالاستقرار السياسى . لهذا صرفنا النظر عنها . أما بانقى فقد أسقطناها من الاعتبار لأن دور إمبراطورها بوكاسا فى الشئون الأفريقية يفتقر إلى الحصافة الدبلوماسية والحنكة ، ولأنه نفسه لم يكن رجل دولة رفيع الشأن . وتحضرنى فى هذه المناسبة حادثة وقعت لنا معه عندما قام نميرى بزيارة رسمية لأفريقيا الوسطى ، إذ أخذه بوكاسا «ونحن معه» ذات يوم فى رحلة داخل بلاده . وفجأة توقف ركبنا الذى كان يتألف من ثلاثين سيارة فى منطقة ريفية سندسية جميلة ، تحلق فوقها حشرات زاهية الألوان .

وهناك أمسك بيد نميرى وأنزله من السيارة مسرعاً به نحو بقعة تبعد نحو مائة وسبعين متراً عن طريقنا ، وأخذ يجهش بالبكاء والعويل ، فعلمنا أنهما وقفا أمام قبر والده الذى مات منذ ثلاثة وأربعين عاماً ، وبوكاسا غلام لم يبلغ العاشرة من عمره ! واضطررنا أن نشاطره أحزانه ، وأن نجهش بالبكاء معه . وهذا الحادث وحده كان كافياً لصرفنا عن اختيار بانقى مكاناً لمحادثاتنا . أما نيروبى فقد كانت مكاناً غير مناسب لأن أهلها لم يكونوا يحفلون بما يجرى فى جنوب السودان ، وكان عدد اللاجئين الجنوبيين فيها قليلاً على الرغم من الحدود المشتركة بين كينيا والسودان . وكان ينتابنى شعور بأن الرئيس جومو كنياتا لا يود التدخل فى مشاكلنا على الرغم من الاهتمام العظيم الذى أبداه وزير داخليته دانيال أرب موى ، بها عندما شهد مؤتمر المائدة المستديرة فى عام ١٩٦٥ كمراقب بالخرطوم .

وكانت دار السلام مكاناً مثالياً لمحادثاتنا ، فرئيسها نايرى ، من أميز قادة العالم الثالث ، وهو شديد التعاطف والاهتمام بمشاكل السودان ، مما لمسته بنفسى عند لقائى به مع اثنين من زملائى الوزراء فى دار السلام عام ١٩٦٩ . غير أن آراءه حول الحرب الأهلية فى نيجيريا أثارت النقد عليه فى السودان ، وفى مناطق أخرى من أفريقيا ، وتدخله فى أحداث زنجبار عام ١٩٦٦ الدامية ضد العرب أغضبت العالم العربى عليه . لهذه الأسباب لم تجد بلاده ـ تنزانيا ـ ترحيباً فى شمال السودان ، فصرفت النظر عنها . أما القاهرة وطرابلس فلم تكونا تعطفان على التسوية التى كنا نسعى لبلوغها ، وهما ليستا موضع ترحيب من حركة تحرير جنوب السودان . وبهذا أصبحت اديس أبابا المدينة الوحيدة المناسبة حينذاك ، تدخلها الوفود وتخرج منها لإجراء محادثاتها فى مقر منظمة الوحدة الأفريقية دون أن يلفت ذلك النظر أو يثير الفضول . وكان هذا وحده من الأسباب الوجيهة التى دفعتنى لاختيارها مكاناً لاتصالاتنا السرية فى نوفمبر ١٩٧١ ، كما كان إمبراطورها ، هيلا سلاسى ، قائداً وقوراً فى افريقيا ، يستطيع رغم متاعبه فى أريتريا أن يوفر الأمان لوفودنا . أما شعبه فقد كان مشغولاً بمشاكله الداخلية . وقد تحسنت علاقته بالسودان مؤخراً ممادفع نميرى للقيام بزيارة رسمية لأديس أبابا فى نوفمبر ، بعد ثلاثة أسابيع من محادثاتنا السرية فيها . وقد رد هيلاسلاسى الزيارة فى مستهل يناير ١٩٧٢ ، بعد أن منع السودان تسرب الأسلحة عبر أراضيه إلى ثوار أريتريا ، وحجب تأييده لهم . بهذا أصبحت اديس أبابا انسب مكان لإجراء المحادثات التى اتفقنا مبدئياً على عقدها فى الثانى عشر من فبراير ، فنقلنا اختيارنا هذا إلى الحركة التى باركته .

وكانت حركة تحرير جنوب السودان قد أعدت فى يناير ١٩٧٢ وثيقة توضح موقفها ، وتحدد مطالبها ، عرضتها فى لندن عن طريق ممثليها فى أوروبا ، مادنق دى قرنق ولورنس وول ، لإبداء الرأى على هنرى باقو ، وأزايا مجوك ، وجيمز دهب ، ونتالى ألواك ، ودكتور جستن ياك وهم جميعا يتلقون هناك دراستهم فوق الجامعية ، ومن ذوى النشاط السياسى الملحوظ . وقد نقل لى هنرى باقو فى رسالة منه ملخصاً لها فى يناير ، يتضمن اقتراحاً بقيام دولتين فى السودان يربط بينهما نظام كنفدرالى . ويبدو أن هنرى وزملاءه لم يوفقوا فى حمل مادنق ولورنس على قبول دولة موحدة ، فقررت أن أستعين ببونا مالوال الذى كان حينذاك فى الولايات المتحدة الأمريكية ليقنع مادنق بقبول الدولة الموحدة . وأشرت على دكتور منصور خالد ، ممثل السودان فى الأمم المتحدة ، بأن يوفر له ولدكتور فرانسيس دنق ، الذى كان أيضاً هناك ، أسباب السفر إلى لندن كمبعوثين غير رسميين . وقد بذلا جهداً محموداً فيما كنا ننشده . وعلى الرغم من أن مقترحات الحركة لم تعدل بصورة فعالة فى تلك المرحلة ، فقد استمع مادنق ولورنس منهما ، ووعدا بأخذ وجهة نظرهما فى الاعتبار . وكان إليا درانق من أنصار قيام كيانين فى السودان ، لكل منهما جيشه الخاص به ، وذهب خصيصاً من روما إلى لندن ليهدد لورنس بما يتعرض له من مخاطر من الأنيانيا إذا ما قبل إجراء المحادثات على أساس دولة موحدة . ولعله كان متأثراً فى موقفه وتهديده هذا بخصومته للورنس .

تمثيل الحكومة فى المحادثات

أى نوع من الرجال كان علينا اختياره لتمثيل الحكومة فى المفاوضات ؟ هذا هو السؤال الذى كان علىّ أن أوفر له الإجابة .

لقد كنت الوحيد بين الجنوبيين العاملين فى الحكومة ، بوصفى نائباً للرئيس ، ووزيراً مركزياً ، المؤهل للاشتراك فى هذه المحادثات . وكان هناك أيضاً المحافظون الجنوبيون الثلاثة ، ولكنهم كانوا مشغولين بتصريف شئون مديرياتهم بالجنوب . وكان هناك بعض السياسيين الجنوبيين البارزين من غير أعضاء الحكومة . وكان بين السودانيين الشماليين كثير من السياسيين الذين يعترضون على إجراء المحادثات لأنهم يأملون فى إحراز نصر عسكرى . وهناك أيضا آخرون لا يقدرون أبعاد الخطر على القطر من استمرار الثورة . ولم يكن أى من هؤلاء بالطبع صالحاً لإجراء محادثات مع الحركة وجناحها العسكرى . وعلى الرغم من أن الجنوبيين القلائل الذين سبقت الإشارة إليهم يرغبون فى الاشتراك فى المحادثات ، إلا أنهم لا يمثلون شمال السودان . واشتراك العنصر الشمالى ، ولا سيما ذوى الإلمام بالمشكلة والاستقلال الفكرى ، وتقدير المسئولية الوطنية ، أمر بالغ الأهمية ، فنحن لا نستطيع أن نركن إلى رجال يحيلون كل مشكلة تواجههم إلى الخرطوم لحلها .

وكان من واجبى أن أنصح نميرى الذى عهد إلىّ بإدارة شئون المحادثات بأسماء من يصلحون لتصريف هذه المسئولية . وكان اختيار اللواء محمد أحمد الباقر أحمد ، وهو رجل واقعى ، ذو تجربة واسعة ، يتمتع باحترام عظيم داخل الجيش وخارجه ، أمراً طبيعيا ، لا سيما وهو ذو إلمام كبير بالجنوب الذى عمل كقائد عسكرى لفترة تزيد على عشرة أعوام فى مديرياته الثلاث . وكان قد اشترك معى فى مفاوضات سرية أجريناها مع مجلس الكنائس العالمى ، ومجلس عموم كنائس أفريقيا منذ

يونيو ١٩٧١ ، كما اشترك فى المحادثات السرية مع ممثلى حركة تحرير جنوب السودان فى أديس أبابا ، وترك فى نفوسهم أثراً حميداً . وكان الجنرال لاقو قد طلب أن يلتقى به فى مستهل فبراير . كل هذا مع سعة عقله واستقلاليته وقوة صبره ومقدرته على الإصغاء فى هدوء ، مهما كان عنف الآراء الصادرة عن محدثه ، أهله لعضوية الوفد .

ثم كان هناك دكتور جعفر محمد على بخيت ، وهو محاضر سابق فى السياسة بجامعة الخرطوم ، متخصص فى الحكم المحلى ، عمل فى لجان حكومية كثيرة ، كما عمل مستشاراً فى شئون الحكم المحلى قبل تعيينه وزيراً للحكومة المحلية فى عام ١٩٧١ . وكان قد عين أيضا رئيساً للجنة أنيط بها إعداد مسودة الدستور القومى . وكتب وحاضر كثيراً عن الجنوب فى نطاق لا مركزية الإدارة ، واقترح فى آخر محاضراته فى أغسطس ١٩٧١ طريقة للحكم فى الجنوب تخول له سلطات أساسية من الحكومة المركزية ، وقد ضمنت بعض مقترحاته بالفعل فى قانون الحكم المحلى لعام ١٩٧١ . وقد كشف عن آرائه حول الجنوب لزملائه فى مجلس الوزراء فى سبتمبر ١٩٧١ ، وانتزع بها تأييد كثير منهم ، وناشدهم أن يصدروا قانوناً يتضمن مقترحاته حول لا مركزية الإدارة . وهى ترمى لخلق مؤسسات عليا للحكم المحلى فى الجنوب دون مشورة المقاتلين فى الغابة ، أو السياسيين الجنوبيين فى الداخل أو فى المنفى . وهنا أخطأ كما أخطأت الحكومات المؤتلفة عبر الفترة من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٦٩ بإغفال ذوى الأثر والرأى من أهل الجنوب . وكانت حجته فيما ذهب إليه أن هؤلاء السياسيين والمقاتلين سيعودون بمحض إرادتهم متى بدأ تنفيذ مشروع لامركزية الإدارة الذى اقترحه . وكان دكتور جعفر أيضاً من المتمسكين بإبقاء الجنوب كإقليم واحد لأسباب اقتصادية . وهو من أنصار الرأى السائد بين السياسيين الشماليين الرامى لعدم التدخل فى الجيش القومى أو فرض جنود الأنيانيا عليه ، حتى لو كان ثمن ذلك تسوية سياسية . ولم تكن لديه أفكار محددة ينتفع منها فى شئون الأمن ، ولكن ما عنده من رأى كان جديراً بالمناقشة فى لقاء مع الحركة التى لم يكن يعترض على إجراء حوار معها ، فاعتبرته رجلاً مناسباً للاشتراك فى المحادثات ، تؤهله لها أيضاً زرابة لسانه ، وعمق فكره ، ومعرفته بالجنوب الذى عمل فيه عدداً من السنين .

وكان الرجل الثالث الذى اخترته لعضوية الوفد هو السيد عبدالرحمن عبدالله ، وزير الخدمة العامة والإصلاح الإدارى ، الذى كان رئيساً للجنة الاثنى عشر الخاصة بمشكلة الجنوب فى عام ١٩٦٥ ، فجاء تقريرها وتوصياتها عظيم القيمة لمن يبحث عن خيارات التسوية المختلفة . وكان قد عمل لعدة سنوات فى الإدارة ، وقام بتدريب كثير من الإداريين الجنوبيين فى أكاديمية الإدارة التى كان مديراً لها ، له اهتمام خاص بمشكلة الجنوب ، مع سعة اطلاعه ، مما يعين المحادثات فى بلوغ غايتها .

وكان العضو الرابع الذى اخترناه لعضوية الوفد هو الدكتور منصور خالد الذى أصبح وزيراً للخارجية فى أكتوبر من عام ١٩٧١ . وهو رجل هادىء المزاج ، واسع الاطلاع ، ومفكر غزير المعرفة ، يمتاز ببصيرة عملية ، ولم يكن غريباً على مشكلة الجنوب . ومما يؤثر عنه عيبه على الشماليين ذات مرة حصولهم على الاستقلال بالخديعة ، إشارة منه لتنكرهم للوعد الذى قطعوه للجنوبيين بمنحهم حكماً فدرالياً ، إذا ما أيدوا قرار الاستقلال . وكان رجلاً قوى العارضة ، واسع

الثقافة ، يسبق جيله بسنوات عدة . ولم يكن قد اشترك فى الإعداد للمحادثات ، إذ انتقل إلى الخرطوم من منصبه فى الأمم المتحدة فى أعقاب عام ١٩٧١ ، بعد اكتمال التحضيرات لها . وقد أطلعناه على مسارها ، وعلقنا عليه آمالاً عظيمة فى أن يكون اسهامه فى وفدنا جيداً .

وبهذا كان لدينا من الرجال المؤهلين لعضوية الوفد اللواء الباقر ، ودكتور جعفر بخيت ، والسيد عبدالرحمن عبدالله ، ودكتور منصور خالد . وقد وافق نميرى على هذا الاختيار ، وأضاف إليه اثنين من كبار الضباط هما العميد ميرغنى سليمان خليل ، ابن أخ رئيس الوزراء الأسبق ، الأميرالاى عبدالله خليل ، والعقيد كمال أبشر ، بحكم خبرتهما فى الشئون العسكرية . وكان إسهامهما فى مناقشة المسائل الأمنية الفائقة الأهمية عظيم النفع . ولا بد أنه كان فى اعتبار الرئيس ، وهو رجل عسكرى ، عند اختيارهما ، مقدرتهما على التقاط كثير من المعلومات عن التنظيم العسكرى للأنيانيا للانتفاع منها فى حالة فشل المحادثات ، لاسيما وقد عمل كل منهما رئيساً لجهاز الاستخبارات العسكرية فى الجيش . وكان العميد ميرغنى خلال دراسته فى الكلية الحربية زميلاً للعقيد فردريك ماقون رئيس أركان الأنيانيا ، وزعيم الجناح العسكرى لوفد الحركة ، والعقيد كمال زميل دراسة للواء جوزيف لاقو ، مما أفاد المحادثات كثيراً .

وتم اكتمال وفدنا عندما انضم إليه السفيران المقتدران السيدان أحمد صلاح بخارى من أديس أبابا ، والأمين محمد الأمين من نيروبى . وكان كلاهما ملماً بمشكلة جنوب السودان ، بخارى نقل إلى أديس أبابا من روما ، وكان على صلة بالفاتيكان حول مشكلة الجنوب ، وقد حضر معى مقابلة البابا فى يونيو ١٩٧١ ، والأمين عاش مع المشكلة لأكثر من عشر سنوات فى كمبالا ونيروبى ، يلم بمشاعر الجنوبيين السياسيين واللاجئين أكثر من أى رجل آخر فى وزارة الخارجية . وأسندت إلىّ رئاسة هذا الوفد الذى كان شمالياً فى تكوينه واتجاهاته . ولم انصح بضم أى جنوبى إليه حتى لا تبدو المحادثات وكأنها تجرى بين جنوبيين فى هذا الجانب ، وجنوبيين فى الجانب الآخر . ليس هذا فحسب ، بل إن رئاستى لوفد الحكومة انتقدت فيما بعد على هذا الأساس ، وقيل أنه كان يجدر أن يعهد برئاسة وفد الحكومة إلى سودانى شمالى . وهذا نقد سليم ، على الرغم من أن الجهود التى أدت إلى المحادثات قد صدرت عنى وحدى ، وأن كثيرين ، بينهم أعضاء وفد السودان ، كانوا يجهلون خلفية تلك المحادثات . وكانت الحكومة نفسها قد اقتنعت بهذه المبادرة بعد كثير من التردد وفى تؤدة عبر سلسلة من المقترحات والإعلانات ، بدءاً بمقترحات السابع والعشرين واليوم الذى تلاه فى مايو ١٩٦٩ التى قام على أساسها إعلان التاسع من يونيو ، ثم مقترحات أكتوبر ١٩٧٠ وأغسطس ١٩٧١ ، مما أصبح فيما بعد سياسة رسمية للحكومة . وكان الجنوبيون فى الداخل ـ وإلى حد أقل ـ السياسيون فى المنفى ، قد اشتركوا اشتراكاً تاماً فى عملية اتخاذ القرار . وفى أديس أبابا عمل وفد السودان فى تعاون وتماسك ، وتوافرت الحرية للأعضاء الشماليين ليجتمعوا ويخططوا فى غيبتى متى شاءوا .

مجلس الكنائس العالمى ينسق بين الحكومة والحركة

فى العاشر من فبراير أبرقنى كودو انكارا ودكتور ليوبولد نيليوس من نيروبى ، عن طريق سفارتنا ، ليخطرانى أن وفد حركة تحرير جنوب السودان قد كون من بعض شاغلى المراكز العليا بأوامر كتابية من اللواء لاقو ، وموافقة القادة العسكريين للحركة ، وأنه تقرر أن تستمر المحادثات حتى تصل إلى حل للمشكلة ، على عكس مؤتمر المائدة المستديرة الذى انعقد فى السادس من مارس ١٩٦٥ فى الخرطوم ، واستمر أسبوعاً واحداً دون أن يسفر عن حل . وجاء فى البرقية أيضاً أن جوزيف لاقو كان مستعداً وراغباً فى أن يلتقى شخصياً بوفد تعينه حكومة السودان قبل بدء المحادثات أو خلالها أو بعدها ، وهو يفضل أن يتم هذا اللقاء مع اللواء الباقر فى نيروبى ، ولكن حكومة السودان لم تتجاوب مع هذه الرغبة . وكنت قد أطلعت اللواء الباقر على البرقية فعلق عليها بقوله «علم مع الشكر» . ولم أواصل معه الحديث فى الأمر ، ولعله أراد منى أن أشجع فكرة اللقاء ، ولكنى كنت أخشى عليه من الذهاب إلى نيروبى حيث توجد أعداد كبيرة من اللاجئين الجنوبيين ، بعضهم فظ فى معاملة رجال الحكومة . وقد قاموا بالفعل بقذف جوزيف قرنق بالحجارة عام ١٩٦٩ وهو يزور معسكراً لهم بأوغندا .

ممثلو حركة تحرير جنوب السودان

تألف وفد الحركة للمحادثات من أزبونى منديرى ، الوزير السابق للمواصلات فى حكومة أكتوبر (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) ، ومؤسس الحزب الفدرالى فى عام ١٩٥٧ ، وهو رجل متشدد عنيد ، يعبر عن الوطنية الجنوبية فى قمة تطرفها . وكان قد أمضى أكثر من نصف فترة الحكم العسكرى الأول فى معتقلات مختلفة بشمال السودان ، وفى عام ١٩٦٥ ذهب إلى المنفى بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة ، وعزله من الوزارة ، ولم يكن فى وسع الحركة أن تعثر على مفاوض أصلب منه عوداً ، بالإضافة إلى خبرته الواسعة فى السياسة وفى الحكم .

وكان هناك أيضا لورنس ومادنق دى قرنق اللذان اشتركا فى الحوار عند بدايته فى نوفمبر . وضم الوفد أيضا أوليفر البينو ناتالى ، وهو رجل ذكى متمرس متخصص فى السياسة والاقتصاد ، والعقيد فردريك بريات مودى ، رئيس أركان الأنيانيا الذى تخرج من كلية السودان الحربية فى عام ١٩٥٦ بعد أن هجر دراسة البيطرة فى كلية الخرطوم الجامعية ، ومقوت كازبونى وهو رجل قوى ، غزير المعلومات ، ومفاوض صلب ، وأنجلو فوقا الذى عمل بالتدريس ثم أصبح معاوناً شخصياً للاقو ، والقس بول بوك ، وجوب أدير . وبهم أصبح وفد الحركة يتألف من ثمانية أشخاص .

وكان من اللافت للنظر تغيب السياسيين القدامى فى المنفى من أمثال أقرى جادين ، وجوزيف أودوهو ، وغردون مورتات ماين وإليا لوبى ، وذلك بسبب الانقلاب الذى أحدثه جوزيف لاقو فى عام ١٩٧٠ وأبعد به القيادتين العسكرية والمدنية للحركة بما فيها الجنرال إميليو تافنق . وقد حاول لاقو ، عند قرب موعد المحادثات ، أن يشرك بعضهم فيها ولكنهم ـ باستثناء أزبونى وأوليفر ـ

رفضوا دعوته ، كما رفض غوردون مورتات قيادة وفد الحركة لأنهم لم يستسيغوا تسلمه للسلطة ، بل كان بعضهم يتمنى لقيادته أن تتقوض بقبوله حلاً وسطاً للمشكلة فى محادثاته مع حكومة السودان .

أما الجنوبيون فى داخل القطر فقد اعتبرناهم مراقبين فى المحادثات .. وكان معظم من ذهب منهم إلى أديس أبابا من الرجال الذين أرسلتهم إلى الدول المجاورة فى ديسمبر ١٩٧١ ويناير ١٩٧٢ لإجراء مشاورات مع جماعات اللاجئين . وكان فريق المراقبين هذا يتضمن غردون أبيبى الزعيم السابق لجبهة الجنوب خلال ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ، والمستشار القانونى بديولن النائب العام خلال المحادثات ، وجوناثان مالوال العضو البرلمانى السابق ومن قادة حزب سانو ، ولوبارى راميا العضو السابق فى اللجنة التنفيذية لجبهة الجنوب ، والمحرر بصحيفة فجلانت ، وأزيكيل كودى من قادة حزب سانو . وكانوا قد أمضوا ـ باستثناء أزيكيل كودى ـ ثلاثة أشهر قبل محادثات أديس أبابا فى تجوال بين الخرطوم ، وأثيوبيا ، وأوغندا ، وتنزانيا ، وزائير ، يجرون خلالها مشاوراتهم ، أو يحملون رسائل منى . أما أزكيل فقد أسرته قوات الأنيانيا فى ديسمبر ولمدة ثلاثة أسابيع ، عندما اضطرت طائرة الخطوط الجوية السودانية ـ التى كان أحد ركابها ـ للهبوط فى مندرى . ولم يكن لهؤلاء المراقبين حق الاشتراك فى المحادثات ، ولكنهم يستطيعون أن يمارسوا نفوذهم خارج قاعة الاجتماعات ، وخلال تناول المرطبات فى قاعات فندق هلتون ، وبهذا كان ميسوراً لهم الاتصال بكلا الوفدين . وقد قاموا خلال أغسطس وسبتمبر ١٩٧١ ، فى وزارة شئون الجنوب ، بإعداد الوثائق الأساسية للمحادثات .

أديس أبابا : ١٦ ـ ٢٧ فبراير

وصل وفدنا لبدء المحادثات التاريخية إلى أديس أبابا فى السادس عشر من فبراير ١٩٧٢ ، بعد أن أخطرت حكومة أثيوبيا رسمياً هذه المرة بزيارتنا ، فى لقاء نميرى بالامبراطور هيلاسلاسى عند زيارته الرسمية للسودان فى يناير ، وفى الخامس عشر من فبراير قابلت جلالته ونقلت له رسالة شفوية من نميرى ضمنها تمنياته الطيبة له . واستفسرت من جلالته إن كان يرغب فى انتداب أحد رجال حكومته لحضور جلسة افتتاح المحادثات ، فوافق فى الحال ، وبعث بوزير خارجيته مناسى حيلى مريام ليخاطب تلك الجلسة . وقد اشتمل خطابه على عرض لسياسة اثيوبيا تجاه الدول المجاورة ، وقال : إن أساس سياستهم الأفريقية هو السلام ، وحسن الجوار ، وتسوية المنازعات عن طريق الحوار والاقناع والتراضى . وأكد استعداد الإمبراطور لتقديم العون فى أى شكل يعتبره الطرفان مناسباً . ولعله كان لدى حكومة أثيوبيا شعور بأنه قد يطلب منها رئاسة المحادثات ، ولكن حكومة السودان لم تطلب منها ذلك . وبينما كان وفدنا يرغب فى دعوة الامبراطور لمخاطبتنا إذا ما وافق وفد الحركة على ذلك ، كانت الحركة تتطلع إلى مساهمته الفعالة كرئيس ووسيط ومنسق .

لماذا أيد هيلاسلاسى جهود التسوية ؟

أثيوبيا لم تؤيد انفصال جنوب السودان عن شماله أبداً ، مسترشدة فى موقفها هذا بمشاكلها الخاصة فى اريتريا ، حيث كان الانفصاليون من أهلها يقاتلون منذ عام ١٩٦٢ لبلوغ غايتهم . وكانت ترى فى وصول السودان إلى تسوية سلمية حول مسألة الجنوب ، نموذجاً لما تنشده فى حل مشكلتها . وكان الإمبراطور قد طلب من حكومة السودان فى عام ١٩٧١ ألا تساعد الأريتريين الانفصاليين ، وألا تأذن بعبور السلاح الذى تمدهم به بعض الدول العربية عبر أراضيها . والسؤال الذى طرح نفسه إزاء هذا الموقف هو أيمكن لأثيوبيا أن تلعب دور الوسيط أو المنسق لتسوية نزاع داخلى فى السودان ؟ وقد شكلنا لجنة سداسية من ممثلى الوفدين لتتقدم لنا بالنصح فى هذا الصدد ، فأوصت بأن نطلب من حكومة أثيوبيا تعيين شخص منها يحضر اجتماعاتنا ، وينقل إلى الإمبراطور ما يدور فيها لتمكينه من المساعدة فى إنجاحها ، ونصحت باختيار القس برقس كار كمنسق بين الوفدين ورئيس للمحادثات فوافقنا على اختياره بصفته الشخصية ، لا بوصفه ممثلاً للكنيسة أو لأية مؤسسة أجنبية أخرى . وبهذا توافرت له ولنابيلال كفلى ، ممثل الامبراطور ، الأسباب لحضور اجتماعاتنا ، غير أننا فى الوفدين أجمعنا على ان المحادثات تخص السودانيين وحدهم ، وأن عليهم أن يسعوا لحل مشاكلهم بأنفسهم .

وكان قرارنا الخاص باختيار المنسق حكيماً ، وقد أصبح دوره فى المحادثات كدور الرئيس الذى لا يجوز له أن ينحاز إلى فريق دون الآخر ، أو يشير عليه باتخاذ خطوة لا يود اتخاذها ، ولكنه يدير النقاش ، ويحمل الأطراف المختلفة على تقديم مقترحات إيجابية بناءة ، ويلخص ما يتم الاتفاق عليه ، ويساعد فى تنظيم اللقاءات الجانبية ، ويضع خدماته تحت تصرف الوفدين ، مما يزيل التوتر الذى كان يرين بعلاقات الفريقين ، ويقرب بينهما . وكان القس كار عادلاً وغير منحاز ، يتميز بالحرص على الوصول إلى نتائج مثمرة حقناً للدماء ، رغبة منه فى إعادة العلاقات الإنسانية الأخوية فى السودان . وكان رجلاً خيراً ، أكسبته صراحته ودبلوماسيته وإرشاداته الدينية احترامنا جميعاً . وقد طلب عقب اختياره منسقاً من وفد الحركة أن يقدم تعليقاته وآراءه حول المذكرة التى تتضمن مقترحات حكومة السودان للوصول إلى تسوية ، وهى المذكرة التى قدمت لها خلال المباحثات السرية غير الرسمية فى أديس أبابا فى نوفمبر ١٩٧١ ، فتجاوب وفدها بأن قدم ملخصاً شفوياً لمقترحات مضادة .

وفى اجتماعنا الأول لاجراء محادثات أديس أبابا الأخيرة ، قدمت لنا الحركة مقترحاتها ، وهى تشتمل على نقطتين اعتبرهما وفدنا مشجعتين ، أولاهما موافقتها رسمياً على التفاوض مع حكومة السودان بغرض الوصول إلى حل سلمى لمشكلة الجنوب فى نطاق وحدة القطر ، مما كانت تنظر إليه فى تردد من قبل ، وثانيتهما اعترافها بصدق ورغبة الحكومة فى الوصول إلى تسوية للنزاع . وقد اقترحت فى مذكرتها قيام وضع فدرالى فى السودان . وتحدثت عن اختلاف اللغة ، وعن المناطق الخارجة عن حدود المديريات الجنوبية التى كان يلزم أن تكون جزءا من الجنوب ، وهى كما حددتها

أبيى فى جنوب كردفان التى يقطنها الدينكا موك ، وبعض أجزاء مديرية النيل الأزرق التى تقع فى الشمال الشرقى لمنطقة أعالى النيل الإدارية ، ويقطنها البرون ، وقد كانت بالفعل جزءاً من مديرية أعالى النيل حتى عام ١٩٥١ قبل الاستقلال .

واقترحت المذكرة أيضاً ما يلى :

أ ـ وضع التجارة الخارجية والتعليم فى يد الحكومة الإقليمية الجنوبية .

ب ـ قيام حكومة برلمانية ذات مجلسين فى المستوى الفدرالى .

ج ـ قيام اقليمين ، شمالى وجنوبى .

د ـ أن يكون لكل إقليم جيش خاص به بالإضافة إلى الجيش الفدرالى الذى يختار ضباطه وجنوده بالتساوى فى الأعداد من كل إقليم .

وكان مما يقلق الجنوب سيطرة منطقة واحدة فى السودان ، ذات صفة عربية إسلامية ، على الحكومة المركزية ، والقضاء ، والجيش ، والخدمة المدنية ، والبرلمان ، والمؤسسات الاقتصادية والتجارية . وكانت حجتها فى تفضيل النظام الفدرالى أنه يحل جميع المشاكل بين الجنوب والشمال . أما المتحدثون باسم الشمال فقد قاوموا هذا النظام ورفضوه دون نظر منهم لمبادئه ، لأنه عندهم مطابق للانفصال .

وقد يبدو النظام الفدرالى خطوة قريبة من الانفصال ، ولكنه لا يؤدى بالضرورة إليه ، بل هو قد يساعد فى دعم الوحدة المهتزة المزعومة ، كما يتضح جلياً فى الدول الفدرالية الراسخة فى عالمنا كله ، ولكن الشماليين كانوا يحسبونه خدعة بريطانية تهدف لفصل الجنوب عن الشمال ، لهذا حاربوا ليضمنوا وحدة القطر ، واتبعوا نظاماً مركزياً صارماً يحول دون التقسيم . هكذا كان الموقف بأديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢ ، الشمال ينفر من النظام الفدرالى ، والجنوب يتعلق به . وكانت الحكمة تقتضى بأن يعالج هذا الخلاف بأسلوب علمى واقعى ، خال من الألفاظ التى تثير الحساسيات ، وأن يركز النظر فى المسائل المحددة المتعلقة بالمشكلة القائمة ، وهى الثقافة ، والدين ، والجنسية ، والمساواة فى التنمية الاقتصادية ، والمشاركة فى السلطة فى سائر أوجهها ، من جيش ، وخدمة مدنية ، وشئون خارجية ، مع الاعتراف بما يميز الجنوب ، والتعامل معه فى المستوى المحلى .

واتفقنا على أن نتناول بالمداولة السلطات التى يلزم منحها للأقاليم ، وما يترك منها للحكومة المركزية ، وتحديد الجهات التى تمارسها ، توطئة للاتفاق على نظام الحكم ، أو اختيار الاسم الذى يناسبه ، كان ذلك فدرالية أو حكماً ذاتياً إقليمياً ، أو استقلالاً إقليمياً أو غيره ، وبهذا نسلك طريقاً علمياً لإرضاء تطلعات الجنوب ، خالياً من الشعارات المضللة أو المخيفة . وكان شرق السودان وغربه فى عام ١٩٧٢ يعارض النظام الفيدرالى ، مما أضعف اقتراح الحركة والجماعات السياسية الجنوبية فى داخل القطر بإقامة أربعة أقاليم هى الجنوب والغرب ، والشرق ، والشمال . وقد أوضح المتحدثون الرئيسيون فى وفدى بقيادة دكتور جعفر محمد على بخيت أن المواطنين فى الشرق والغرب لا يؤيدون الوضع الفيدرالى ، ولا الاستقلال الإقليمى ، لأنهم لا يريدون أن يقيدوا داخل أقاليمهم .

ولكن هذا الموقف قد تغير فى عام ١٩٨٠ عندما طبق الحكم الذاتى الإقليمى فى الجنوب بنجاح . وكنت قد عينت رئيساً للجنة فنية كلفت بدراسة نظام لا مركزية الإدارة فى شمال السودان ، مؤلفة من رجال بارزين فى مجالات الحكم المحلى ، والقانون ، والاقتصاد ، والسياسة ، قامت بالعمل المطلوب منها ، واوصت بقيام حكم إقليمى فى هذه المناطق . وقد أجاز توصياتها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، كما أجازتها الحكومة المركزية ، وجعلتها أساساً للإدارة اللامركزية فى قانون الحكم الإقليمى عام ١٩٨٠ . غير أن هذا القانون لم يعط الأقاليم الشمالية سلطات مساوية لما ناله الإقليم الجنوبى تحت قانون الحكم الإقليمى الخاص به ، ولكنه كان خطوة إلى الأمام ، فيها تحسين للوضع الذى كان سائداً من قبل ، وأنشىء على أساسه إقليمان فى الغرب ، وإقليم فى الشرق وآخر فى الشمال ، وخامس فى الوسط مما دفع أهل الشرق والغرب للتعلق بفائدة تلك اللامركزية ، وللمطالبة بمزيد من السلطات فى المستوى المحلى ، مما يمكنهم من ممارسة الضغوط السياسية للتأثير على اتخاذ القرارات فى مختلف مستويات الحكومة المركزية . أما فى عام ١٩٧٢ فقد كان الوضع مختلفاً ، وكان الجنوب يسير وحده ضد الحكومة المركزية .

وباتباعنا للحذر فى محادثاتنا ، وتجنبنا للشعارات الدستورية ركزنا اهتمامنا حول مواضيع محددة هى إطار المشكلة : الثقافة ، واللغة ، والمزايا السياسية والاقتصادية والعسكرية التى يمكن الحصول عليها بالمشاركة فى السلطة ، ومؤسسات تطوير وإدارة الحقوق التى تكتسب ، والمناطق التى يتكون منها جنوب السودان ، وغيرها . وبهذا الأسلوب أطلت علينا ملامح الاتفاق . من ذلك مثلاً اتفاقنا على المحافظة على ثقافة الجنوب وتراثه والسماح للغات الجنوبية بالتطور الطبيعى . وهنا طرأ تساؤل عما إذا كانت هذه اللغات تصلح لأن تصبح الوسيلة الرسمية للتخاطب ؟ وفى أى مستوى ؟ وما هو وضع اللغة العربية بالنسبة للحكومة المركزية ؟ وبالنسبة للجنوب ؟ هل هناك مكان للغة الانجليزية التى كانت لغة العمل الرسمية فى الجنوب منذ عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٥٧ ، وإلى حد كبير فى شمال السودان أيضاً ؟ وكان وضع اللغة العربية مثار جدل شديد فى الجنوب من زاويتين ، إحداهما النظرة إليها كأداة لممارسة السيطرة الثقافية والسياسية ، وثانيتهما قرار الحكم العسكرى الأول فى عام ١٩٥٨ بالتمسك بها سبيلاً للعمل الرسمى ، مما أدى إلى تشريد كثير من الجنوبيين الذين لا يعرفون العمل بها .

واقترحت الحركة فى محادثاتنا بأديس أبابا أن تصبح الإنجليزية اللغة الرسمية للقطر كله ، وقد تفهم وفدنا أسباب الحرص على استخدام هذه اللغة فى الجنوب ، مما قدرته له الحركة ، وبهذا أمكن الوصول إلى تسوية تجعل الإنجليزية اللغة الرئيسية فى الجنوب ، والعربية اللغة الرسمية للقطر كله ، كما تسمح بتطوير اللغات الإقليمية الأخرى فى الجنوب . وكانت هناك ثلاثة أسباب على الأقل للسمو بالإنجليزية إلى ذلك المستوى من الأهمية ، أولها شدة إلمام من كان مفروضاً فيهم إدارة الحكومة بالجنوب فى عام ١٩٧٢ ، وربما لعقدين مقبلين ، بالإنجليزية دون العربية مما جعلها ـ أى الإنجليزية ـ لغة التداول أثناء محادثاتنا فى أديس أبابا ، واللغة التى صدرت بها اتفاقيتنا فيما بعد ، وثانيها ما تتسم به الإنجليزية من أنها لغة عالمية تتحدثها كثير من الأجناس فى القارات الخمس ، ثم هى اللغة التى تنتقل بها العلوم والمعارف ، واللغة الرئيسية للتجارة الدولية ، أما السبب الثالث فقد

كان ارتباط العربية بالسيطرة السياسية والثقافية فى الجنوب أكثر من الإنجليزية فى الثلاثينيات ، حيث لا يسمح من يحتكرون السلطة فى الخرطوم باستعمال اللغات السودانية الأخرى فى الأجهزة الإعلامية التى تسيطر عليها الحكومة .

وكانت هناك أيضاً مواضيع أخرى تثير نقاشاً مستفيضاً ، فألفنا لجانا لتقديم توصيات حولها . منها مثلاً المناطق التى يتكون منها الجنوب . وقد تمسكت الحركة بابيى فى جنوب كردفان ، وبمنطقة البرون فى جنوب النيل الأزرق ، وبحفرة النحاس فى جنوب دارفور . وكانت حفرة النحاس هذه قد ضمت إلى دارفور فى عام ١٩٦١ ، عندما رأت الحكومة المركزية أنها تحتوى على كميات ضخمة من النحاس واليورانيوم ، وخشيت أن يقوى بقاؤها فى بحر الغزال الاتجاهات الانفصالية فى الجنوب . أما منطقة البرون فقد ضمت إلى النيل الأزرق قبل الاستقلال ، لأن الوصول إليها من أعالى النيل كان عسيراً ، وابيى كانت جزءا من جنوب كردفان منذ فترة أطول من هذه قبل الاستقلال ، وكان من الميسور إعادتها إلى بحر الغزال فى عام ١٩٥١ لولا معارضة زعيمها الناظر دنق ماجوك لأسباب شخصية .

وكان معظم أعضاء وفد الحكومة يود الحفاظ على الوضع القائم فى هذه المناطق بدعوى أن وفد الحركة لم يكن مفوضاً للتحدث نيابة عن قوم ليسوا هم جزءا من الحركة ولا علاقة لهم بحرب الأنيانيا . ولكن هذه الحجة لم تكن صحيحة ، لأن بعض شباب ابيى حارب فى صفوف الأنيانيا . وفى نهاية المطاف أمكن حل المشكلة بالوصول إلى تسوية هى أن تظل حدود الجنوب مع الشمال كما كانت قائمة فى أول يناير ١٩٥٦ عند إعلان الاستقلال ، مع استفتاء أهل كل منطقة فى المديريات الشمالية يريدون الانضمام إلى الإدارة الجنوبية .

وكانت النقطة الثانية التى دار حولها الجدل هى عدد الأقاليم التى يمكن أن يقسم إليها القطر . وقد اقترحت الحركة أول الأمر قيام إقليمين ، هما الإقليم الشمالى والإقليم الجنوبى ، ثم عدلت اقتراحها لتجعل الأقاليم أربعة . هى الجنوب والغرب والشرق ، والشمال . ولكن وفد الحكومة رفض هذا التعديل الذى كنت شخصيا من أنصاره ، لأنه يطابق ما كانت ذهبت إليه لجنة الاثنى عشر فى عام ١٩٦٦ . واستند الأعضاء الرئيسيون من وفد الحكومة فى اعتراضهم على أن الغرب والشرق والشمال لم يطالبوا بتقسيم السلطة بينهم وبين الحكومة المركزية ، بينما كانت الحركة وحدها هى التى حاربت لتنال امتيازات خاصة لجنوب السودان ، مما يقتضى منها أن تقصر حديثها على الجنوب وحده . وقد اشترك فى هذه المداولة دكتور جعفر محمد على بخيت ، وهو أصلاً من أبناء الغرب ، مؤكداً أن أهله يعترضون على اقتراح الحركة ، وأشار فى معرض حديثه إلى الأعداد الضخمة من القوات المجندة فى الجيش والشرطة من الغرب لمحاربة الأنيانيا فى الجنوب . وأخيراً ساد رأيه ، وتقرر أن يكون جنوب السودان وحده الأقليم الذى ينال وضعاً خاصاً ، وحكماً ذاتياً إقليمياً فى نطاق جمهورية السودان الديمقراطية ، على الرغم من أننا جميعاً كنا نعلم أنه لن يمضى وقت طويل على قيام الحكم الذاتى الإقليمى فى الجنوب ، قبل أن يطالب بمثله الغرب والشرق .

أما نقطة النزاع الثالثة فقد كانت تتعلق بالشئون المالية ، والترتيبات الاقتصادية بين الإقليم الجنوبى والحكومة المركزية . وكان الجنوب ، بسبب ضعف موارده ، يحتاج إلى عون الخزينة العامة

مما يرحب به أعضاء وفد الحكومة ، ويرون فيه ما يدعم وحدة القطر ، رغم اتهامهم لقادة الجنوب بالجنوح نحو الانفصال . وقد أمكن الوصول إلى مجموعة من الاتفاقات فى هذا الصدد ، وتقرر أن تخصص الحكومة المركزية مواردها القائمة والمتوقعة فى المنطقة الجنوبية لخزينة الإقليم وهى :

١ ـ إيرادات الأعمال التجارية والصناعية والزراعية .

٢ ـ إيرادات تجارة الحدود ورخصها .

٣ ـ الأرباح التى تحققها الحكومة المركزية من صادرات الجنوب .

٤ ـ ضريبة أرباح الأعمال التى تحتسب للخزينة العامة .

٥ ـ ضريبة الدخل التى تجبى من الموظفين فى القطاعين الخاص والعام ، وهؤلاء يشملون موظفى الحكومة المركزية العاملين فى الجنوب فى المستوى الإقليمى ، وفى الخدمة المدنية كالقضاء ، والقوات المسلحة .

٦ ـ الضرائب المعتمدة على العقارات بالإضافة إلى ما يفرضه قانون العوائد .

٧ ـ الضرائب غير المنصوص عليها فى قانون الحكم المحلى .

٨ ـ خمسة فى المائة من صافى أرباح مشاريع الحكومتين المركزية والمحلية المقامة فى الإقليم .

٩ ـ الضرائب المقررة على المصانع والمشاريع الزراعية المقامة فى الإقليم دون أن يكون مسئولاً عن إدارتها .

١٠ ـ المكوس المقررة على منتجات الغابات وعلى التبغ والسجائر .

١١ ـ أرباح السكر المستهلك فى الجنوب .

١٢ ـ خمسة فى المائة من صافى الأرباح المقررة على المصانع ، والأعمال الزراعية ، ودور السينما .

١٣ ـ الإيرادات الناجمة عن نشاطات الحكومة المركزية فى الجنوب ، مع تحمل نفقات الصيانة كإيرادات البريد ، وبيع الأراضى ، والعرائض ، والوثائق ، والدمغة وأى بنود أخرى تحدد فيما بعد .

١٤ ـ مساهمات الحكومة لتشجيع الإنشاء والإنماء والمخصصة لمشاريع الخدمات الاجتماعية المقامة فى الإقليم الجنوبى ، أو فى أى من وحدات حكومته المحلية ، وهى تشمل التعليم بنسبة عشرين فى المائة ، والطرق والكبارى بنسبة خمسة وعشرين فى المائة ، والأبحاث والنشاطات الثقافية والعلمية بنسبة خمسة وعشرين فى المائة ، ومنح الدراسات فوق الثانوية والجامعية خارج السودان ، بنسبة ثلاثين فى المائة ، وداخل القطر بنسبة عشرين فى المائة ، والإغاثة ، ومشاريع المرافق الاجتماعية بنسبة خمسة عشر فى المائة .

وتتلخص المصادر الأخرى للدخل التى تتدفق من الحكومة المركزية فيما يلى :

١ ـ النفقات السنوية لتسيير الخدمات القائمة كالتعليم والصحة والتوسع الزراعى .

٢ ـ الأموال المخصصة سنويا للتنمية فى الإقليم .

٣ ـ المخصصات العابرة استجابة لرجاءات مالية خاصة من الإقليم .

٤ ـ الأموال التى تنفق على مشاريع الحكومة المركزية فى الإقليم .

وتقرر أيضا أن يكون المصدر الثالث لموارد الحكومة الإقليمية هو الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى تشتمل على ضريبة خاصة للتنمية ، يدفعها سكان الإقليم الجنوبى وفق ما يقرر مجلس الشعب الإقليمى .

وكان المصدر الرابع يتضمن المعونات الأجنبية المتدفقة من منظمات الاغاثة ، والمساعدات الدولية ، ومن المؤسسات الدولية العامة ، ومن الحكومات الصديقة .

وكان الموضوع الرابع الذى تناولناه بالبحث هو تكوين واختصاصات مؤسسات الاقليم . وقد تم الاتفاق على إنشاء مؤسسة تشريعية ، وأخرى تنفيذية ، مقرهما مدينة جوبا عاصمة الاقليم الجنوبى ، لكل منهما اختصاصاتها . واتفقنا أيضا على أن تقوم الهيئة التشريعية الاقليمية بالانتخاب السرى فى انتخابات عامة تجرى فى الجنوب بين السكان المقيمين فيه . واتفقنا أن يكون من اختصاص هذه الهيئة التشريعية انتخاب رئيسها ، وانتخاب رئيس المجلس التنفيذى العالى ، وعزله ، ومراقبة الجهاز التنفيذى . وجعلنا لها الحق فى الحصول على كل المعلومات الخاصة بإدارة الاقليم ، والحق فى إصدار التشريعات اللازمة لصيانة النظام العام ، والأمن الداخلى ، والإدارة المقتدرة ، وتنمية الإقليم الجنوبى ثقافياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً . وأعددنا قائمة طويلة بالسلطات التشريعية التى تهدف لتنمية واستغلال مصادر الإقليم المالية فى أعمال التنمية وتنظيم أجهزة الادارة الاقليمية والمحلية ، وترقية اللغات الاقليمية ، والتشريع حول القوانين التقليدية والأعراف ، وتنمية التجارة والصناعة ، واستغلال الأراضى ، ومخصصات الميزانية . واتفقنا أيضاً على دور الهيئة التشريعية الإقليمية فى التشريع القومى ، ومنحناها حق مطالبة رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائها ، إرجاء تنفيذ أى قانون ترى فيه تأثيراً ضاراً برفاهية ومصالح المواطنين فى الجنوب . ولرئيس الجمهورية متى اقتنع بسلامة الرجاء ، أن يستجيب له . ومنحناها أيضاً حق مطالبة رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة بسحب أى مشروع قانون يؤثر على رفاهية ومصالح المواطنين فى الجنوب ، متى قدم للهيئة التشريعية القومية ، وألزمنا الهيئتين التشريعيتين ، الإقليمية والقومية ، بإحاطة كل منهما الأخرى علماً بمشروعات القوانين المقدمة لها ، والمجازة منها .

أما اختصاصات الجهاز التنفيذى التى اتفقنا عليها فتتضمن إعداد مشروعات القوانين التى تقدم للهيئة التشريعية ، وتحديد اختصاصات ومسئوليات المصالح والوحدات المختلفة ، وتحديد هذه المسئوليات بالنسبة لوحدات الحكومة المركزية بتشاور معها ، وتأسيس وتطوير خدمة مدنية إقليمية . واتفقنا أيضاً على توفير حرية التنقل للمواطنين من الإقليم وإليه ، وعلى المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات .

واتفقنا على مشروع قانون يضمن التمسك بالحقوق الأساسية لسائر المواطنين فى القطر، ويوفر المساواة بينهم، وحقوق المواطنة، وحرية العبادة، وحماية العمل، وحقوق الأقليات فى استخدام لغاتها ولهجاتها، وتطوير ثقافتها، وحماية الحريات الشخصية على أن يضمن مشروع القانون هذا فى الدستور الذى كان إعداده جاريا حينذاك.

وتوصلنا أيضا إلى اتفاق حول وضع الجيش، وهو جهاز هام شديد الحساسية، وسبل إنهاء الحرب الأهلية، وتجنيد المواطنين الجنوبيين، مما يقتضى مناولة خاصة لأسباب نحددها فيما بعد.

وكان كلا الوفدين على بينة من أن هناك اتفاقيات والتزامات قد نقضت فى الماضى بلا مبالاة، وقد اقتضى هذا أن نتفق على أهمية ترجمة ما توصلنا إليه إلى قانون، وأن نحدد طرق تعديله إذا ما اقتضى الأمر ذلك، وأن يصدر باسم قانون الحكم الذاتى لمديريات السودان الجنوبية. وتقرر أن يصدر هذا القانون كقانون أساسى لا يجوز تعديله إلا بموافقة ثلاثة أرباع العضوية فى مجلس الشعب القومى، على أن يزكيه أغلبية ثلثى الأصوات فى استفتاء يجرى فى المديريات الجنوبية الثلاث بالسودان.

ثم جاءت مرحلة أشد صعوبة ومشقة، هى التمسك بنصوصه، وتنفيذها نصاً وروحاً.

الفصـــل الســـابع

الترتيبات الأمنية للجنوب
بعـد الحـرب الأهليـة

الحاجة للوصول إلى اتفاقية حول الترتيبات الأمنية لها أسباب جوهرية لا بد من تفهمها وتقديرها حق قدرها . فما هى هذه الأسباب ؟

هناك ثلاث مسائل رئيسية تثير فى نفوسنا نحن وفد الحكومة ، ولدى وفد حركة تحرير جنوب السودان ، اهتماماً عظيماً هى :ـ

أ ـ سلامة قاطنى الجنوب الجسدية وتوفير الأمن والأمان لهم .

ب ـ تأمين الاتفاقية ، والحرص عليها ، وسلامتها .

جـ ـ تأمين السيادة الوطنية .

كان الشماليون من سكان الجنوب من جهة ، وأهل الجنوب من الجهة الأخرى ، ينظر كل منهم إلى الآخر فى ريبة وشك ، ويتهدده ، ويتحين الفرص للانقضاض عليه . وقد وقعت بينهم عبر السنين بالفعل اغتيالات عنيفة . وكانت الأعوام السبعة عشر السابقة للمحادثات فترة مأساوية مفجعة ، قتل فيها ثلاثمائة وستة وثلاثون شمالياً مدنياً وعسكرياً ، على أيدى الجنود الجنوبيين ، وأيدى المدنيين فى الاستوائية عام ١٩٥٥ ، عندما كانت الحامية الاستوائية تتألف من الرتب الدنيا من الجنوبيين وحدهم ـ ولم يستطع أحد أن يهتدى إلى أسباب تقتيل هذا العدد الكبير من المدنيين بتلك الطريقة ، مما كان مستنكرا ولا يسهل غفرانه . ثم جاءت الفترة من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧

فواجه الجنوبيون عنفاً مماثلاً على أيدى الشماليين من رجال الجيش والشرطة بمؤازرة بعض التجار .

هذه الحقائق التاريخية الموضوعية تكشف لنا عن حالة القطر فى تاريخه القريب ، وهى تقتضى منا أن نسعى فى الاتفاقية المنشودة لإعادة تنظيم قوات الأمن بصورة تبعث الطمأنينة ، وتوفر أسباب الأمان ، وتحول دون تكرار ما حدث فى عام ١٩٦٥ عندما نقل وزير الداخلية ، وهو نفسه جنوبى ، عدداً من ضباط الشرطة والسجون الجنوبيين العاملين فى الشمال إلى الجنوب ، كجزء من خطة إسناد مسئولية الإدارة هناك إلى المواطنين الجنوبيين ، فإذا بالقوات الشمالية تغتال اثنين من كبار رجال الشرطة الجنوبيين ، وأحد ضباط السجون .

إذن فتوفير الترتيبات الأمنية الكافية التى تحول دون وقوع مثل هذه الحوادث ، وتمنح جنود الأنيانيا ضمانات السلامة والأمان عند عودتهم إلى موطنهم ، أمر أساسى لتنفيذ الاتفاقية المنشودة . ليس ذلك وحده ، بل إن القليل من المدنيين ، ممن قد يجرؤون على العودة إلى الوطن ، يضطرون للتسلل إلى المنفى مرة أخرى ما لم تتوافر الضمانات لسلامتهم . ومن ناحية أخرى فإن السودانيين الشماليين الذين يعيشون فى الجنوب لا بد أن يتسرب إلى نفوسهم القلق وعدم الاطمئنان إذا ما عهدت الاتفاقية بإدارة الشئون العامة كلها ، بما فيها الأمن ، إلى الجنوبيين وحدهم . وأخطر من هذا كله ، الخشية من أن يستغل أهل الجنوب حقوقهم فى الحكم الذاتى الذى تسانده قوة أمنية كبيرة منهم ، ليقيموا وحدة مستقلة ذات سيادة . وهذه الخشية من شأنها أن تدعو السودانين الشماليين للتمسك بسيطرتهم على الأمن ضماناً لسلامتهم .

هذه الاعتبارات كلها تقتضى الوصول إلى ترتيبات أمنية مقبولة للجانبين كشرط لبلوغ التسوية المنشودة . وقد كشفت المحادثات حول مسألة الأمن التى جرت فى ضوء هذه الاعتبارات ، عن أبعاد الشكوك ، وعدم الثقة التى تحيط بعلاقة الشمال بالجنوب . فحركة تحرير جنوب السودان نادت بإجراء تغيير شامل للوضع العسكرى فى الجنوب ، وطالبت بأن تكون لها السيطرة على الجيش هناك ضماناً للإدارة المقتدرة ، ولسلامة الاتفاقية وحمايتها من نزق العناصر الشمالية المتطرفة ، التى قد تراودها نفسها بانتزاع السلطة ، وتعريض الجنوبيين المدنيين للخطر ، وإيقاع الأنيانيا فى فخ تنصبه لها . ولا عاصم لدى الحركة من مثل هذا الاحتمال إلا جيش أغلبيته من أهل الجنوب . وكانت الحركة فى مطلبها هذا تنعم بتأييد شعبى كاسح .

أما الحكومة فقد كان لوفدها وجهة نظر أخرى ، وهو مع تفهمه لما أثارته الحركة ، يخشى من النتائج التى قد تترتب عليه ، ويرى خطراً داهماً قد يؤدى إلى الانفصال فى حالة قيام جيش فى الجنوب يشكل الجنوبيون قاعدته ، وذلك فى رأى هذا الوفد ما كانت الحركة ترمى لتحقيقه ، وتقاتل فى سبيله ، غير أن الوفد الحكومى الذى كانت وجهة النظر الشمالى غالبة فيه ، لم يكن يرغب فى الافصاح عن هذه المخاوف صراحة . والحقيقة التاريخية المرة التى لا يمكن تجاهلها تكشف عن أن هناك أرواحاً قد أزهقت فى كلا الجانبين ـ الشمالى والجنوبى ـ تحت الأوضاع الأمنية السابقة ، مما يقتضى البحث عن وضع أمنى جديد يضمن للناس جميعاً السلامة . وبلغت الحساسية بوفد الحكومة أن أخذ يجرى مشاورات فى غيبتى رغم أنى كنت رئيسه . ولا شك أن مسألة الأمن لهى أشد المسائل

تعقيداً . ولم أشعر زملائى بإلمامى بما كان يساورهم من قلق ، أو ما دفعهم للتشاور بعيداً عنى ، لأن ذلك منهم تصرف مشروع ، وضرورى بحكم تمثيلهم للشمال . وكان أعضاء وفد الحركة قد ابتعدوا عنى أيضا أثناء هذه المشاورات ، ما عدا اتصالات عابرة كانت تتم عبر المراقبين الجنوبيين ، لأنى عندهم رجل الحكومة المتحدث باسم الشمال . ولكن الذى لم يعرفه الفريقان ـ ما عدا اللواء الباقر ـ هو أنى كنت نصحت الرئيس نميرى كتابة بانتهاج وضع أمنى يستوعب بمقتضاه قوات الأنيانيا فى جيش السودان ، وفى الأجهزة الأمنية الأخرى . وكان هدفى الرئيسى فى محادثات أديس أبابا توجيه الفريقين للوصول إلى اتفاقية على هذا الأساس ، مما يوفر لها تأييداً شعبياً واسعاً ، ويمنع الإملاء وفرض الشروط فى ذلك المناخ المشحون بالشكوك وعدم الثقة نتيجة سنوات طويلة من العداء والترصد .

وكان كثير من أعضاء وفد الحركة قد حذرونى منذ لقائنا الأول فى أديس أبابا فى نوفمبر من عام ١٩٧١ من الإفراط فى الثقة بالعدو ، مشيرين إلى الأسطورة الشهيرة عند قبيلة البارى ، والتى تتحدث عن شخص اسمه جويك كان يغرى طيور الغرغر بنشر الأكل على طول الدرب الذى يقود إلى كوخه فيستدرجها حتى تدخل الكوخ ، وتجده متظاهراً بالموت أو الإغماء من شدة السكر ، فينهض فجأة ويقضى عليها . كما ذكروا أيضا فى هذا الصدد ما أصاب الملازم رينالدو لوليا ، أحد قادة تمرد توريت عام ١٩٥٥ ، حين استسلم إثر وعد قطع له بممارسة الرأفة به ، فإذا به يتعرض ، عند استسلامه ، للمحاكمه ، ويعدم رمياً بالرصاص . ويشيرون إلى حوادث مماثلة كثيرة ، منها مقتل وليم دنق الزعيم السياسى الذى كان يعمل فى المنفى منذ عام ١٩٦٠ ، ولكنه عاد إلى السودان بعد أن حصل من الحكومة على ضمانات لسلامته ، وإذناً بإنشاء حزب داخل القطر ، ولكن رجال الجيش اغتالوه . هذه وغيرها من الحوادث التى تتردد على الألسنة كثيراً ، توضح أبعاد الريب والشكوك التى كانت تكتنف جو المفاوضات . وبينما كان الجنوبيون فى الحركة ينظرون إلى علاقة الشمال بالجنوب فى هذا الإطار المشبع بعدم الثقة ، ويشيرون إلى تنكر الشماليين لما قطعوا من وعود فى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ ، وفى مشروع السودنة عام ١٩٥٥ ، وعند اقتراح الاستقلال فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ ، كان الشماليون بدورهم يشيرون إلى كثير من الحوادث التى تشين الجنوبيين ، منها بوجه خاص مذبحة النساء والأطفال والكهول فى عام ١٩٥٥ .

من هنا كان يلزم على الجانبين فى أديس أبابا أن يوفروا الأسباب التى تقضى على الخوف والريب فى اتفاقية تتضمن مبدأ المشاركة فى السلطة ، بما فى ذلك السلطة العسكرية . وفى هذا الصدد قدمت مقترحات كثيرة تناولها المجتمعون بالبحث لتيسر لهم الاتفاق على إحداها كحل وسط .

وكانت المقترحات الأولية التى تقدم بها كل جانب متعارضة متناقضة وفى غاية التطرف ، فوفد الحركة الذى قبل فى البداية أن تقوم المفاوضات على أساس وحدة القطر ، عاد فاقترح أن يكون للجنوب جيش منفصل ، قوامه رجال من الجنوبيين ، ورئاسته فى الجنوب ، تتولى الحكومة المركزية تدريبه وتسليحه وتمويله ، على نسق ما كانت تفعل مع حامية الاستوائية التى تم تسريحها والخلاص من عناصرها الجنوبية بعد تمرد ١٩٥٥ . أما وفد الحكومة فقد نادى بإنشاء حرس للحدود فى الجنوب ، قوامه ثلاثة آلاف رجل مسلح بالبنادق والمدافع والعربات ووسائل الاتصال ،

كلهم من الجنوبيين ، ووظيفتهم حماية الحدود الجنوبية للقطر . ومضى دكتور جعفر محمد على بخيت يقترح إنشاء قوة إضافية تسمى «قوة جعفر» تسلح بالرماح والسيوف والفؤوس والبنادق العتيقة (أبو عشرة) هى أشبه بحرس الغابات الذى كان يستخدمه الإداريون البريطانيون فى الثلاثينات والأربعينات لشق الطرق وصيانتها ، وبناء الكبارى . وقد أغفلت الحركة هذ الاقتراح فى احتقار وازدراء .

وتقدم وفد الحكومة باقتراح آخر يقضى بإعادة تشكيل القيادة الجنوبية بنسبة ثلاثة من رجالها للشمال ، وواحد للجنوب ، ولكنه لم يقبل . وتمسكت الحركة بأن تكون نسبة التمثيل عكس ما ذهب إليه اقتراح الحكومة ، أى ثلاثة للجنوب وواحد للشمال . ولم يمكن إحراز شىء من التقدم مما دفع الحركة للمناداة من جديد بخلق قيادة جنوبية ، رجالها كلهم جنوبيون ومقرها الجنوب ، وقيادة شمالية رجالها من الشمال ومقرها فيه ، على أن يتم تدريبهما وإعدادهما والإنفاق عليهما من خزينة الحكومة المركزية .

ونادت الحركة ، بالإضافة إلى هذا ، بإنشاء قوة للحكومة المركزية يجند رجالها بالتساوى من إقليمى الشمال والجنوب ، ويكون مقرها العاصمة الوطنية . وقد أصبح هذا الاقتراح أساساً لتشكيل الحرس الجمهورى الذى أعيد تكوينه فى عام ١٩٧٢ ، واشتمل على سريتين من القوات المستوعبة . ولأن الحديث عن الترتيبات العسكرية أمر خطير ، يثير كثيراً من الحساسيات ، فقد تركت الخوض فيه لوفدى الذى يتألف من أكثر الناس مقدرة للتعبير عن وجهة نظر إقليمهم ، ولكنى اقترحت ضرورة تمثيل الجنوب فى الجيش بأعداد كبيرة ، وصورة بارزة ، وأخذ كل جانب يفسر اقتراحى هذا وفق هواه ، وأصبح فيما بعد أساس ما أمكن الاتفاق عليه ، بل هو ما كان قد وافق عليه الرئيس نميرى كما ذكرت من قبل ، وشجعنى به على المضى قدماً فى الحوار والمفاوضات . وكان الجانب الجنوبى الذى تمثله الحركة فى محادثاتنا مؤهلاً حقاً للتحدث باسم الجنوب فى هذه المسألة ، فالعقيد فردريك بريان ماقوت ، رئيس أركان الأنيانيا ، كان ضابطاً ذا خبرة وتجارب عظيمة . وكان علىّ أن أساعد كلا الجانبين فى الوصول إلى اتفاق تصبح القوات الوطنية المسلحة فيه ممثلة للتركيبة الاجتماعية للقطر مما يعين على بعث الثقة . ولما تعذر الوصول إلى اتفاق كوّنا لجنة من الخبراء العسكريين فى كل جانب ، لتبحث المقترحات المطروحة ، وتستخلص منها قاعدة مقبولة للفريقين ، ولكن هذا الجهد أيضاً لم يسفر عن النتائج المنشودة ، فاقترح على بعض أعضاء وفد الحكومة أن أسافر إلى الخرطوم فى رفقة بعضهم للتشاور فى الأمر مع نميرى . ولكنه كان حينذاك خارج الخرطوم ، يشهد الاحتفال بعيد التعليم فى بخت الرضا . وكان يحيط به رجال لا نفع من آرائهم فى مثل هذه المشكلة ، بل كان بينهم من لم يعترف أصلاً بأن هناك مشكلة تبرر التسوية فى الجنوب ، وانها لا تعدو ان تكون اثراً من آثار المبشرين المسيحيين والإداريين البريطانيين على البسطاء فى الجنوب ، وخشيت أن يؤثر أمثال هؤلاء على الرئيس ، ويحملوه على التراجع عما كنت اتفقت معه عليه حول هذه النقطة فى أغسطس من العام الماضى ، لهذا قاومت اقتراح السفر إلى الخرطوم ، لأن فيه خطراً على المحادثات . وكان البديل عندى هو إبداع مخرج فى اديس ابابا يمكن الاتفاق عليه . وكان الإنهاك والسهر قد قعد بنا جميعاً . وهنا تقدم المنسق باقتراح كان يتردد منذ بعض الوقت ، يقضى باستشارة إمبراطور اثيوبيا بوصفه أباً لأفريقيا ، ولأن المحادثات تجرى فى بلاده . وكان

الإمبراطور ملماً بسير المحادثات عن طريق ممثل حكومته الذى كان يحضر معظم اجتماعاتنا ، ووزير خارجيته كان خاطب جلستنا الافتتاحية يحثنا على الوفاق ويتمنى لنا النجاح والتوفيق فى جهودنا . فى حين أن علاقات السودان بأثيوبيا قد تحسنت مؤخراً بتبادل الزيارات بين نميرى والإمبراطور ، وبسبب هذا التحسن كنا نتوقع أن يقدم العون لنا ، وألا يقدم على ما قد يمزق القطر ، خاصة وجلالته لا يريد لاسمه أن يرتبط فى القارة الافريقية بمثل هذا العمل ، ولا أن يشكل سابقة يمكن استغلالها فى بلاده ، حيث كانت الثورة فى أريتريا تتهدد التماسك السياسى والاقتصادى بالنسبة لاثيوبيا كلها . وكان لبعض العناصر الارترية المشاركة فى الثورة ، صلة قربى ببعض القبائل عبر الحدود فى السودان . كما كان الارتريون فى معظمهم مسلمين ، يميلون إلى الارتباط بالعالم العربى . وكانت هذه الصلات العنصرية والدينية قد وفرت لهم تأييداً يحتاجون إليه فى السودان وعبر البحر الأحمر . ومن هنا كان السودان المجاور لأثيوبيا المسيحية ، والذى يربط العالم العربى بأفريقيا ، عنصراً ذا أثر فى النزاع الأثيوبى الارترى .

لقد أعرب بعض أعضاء وفد الحكومة عن تشككهم فى حكمة وضع مشاكل القطر فى يد رئيس دولة أجنبية ، ورأى دكتور جعفر محمد على بخيت أن يحاول الجانبان من جديد السعى للوصول إلى حل وسط بمنأى عن الامبراطور . ولكننا كنا قد حاولنا ذلك بالفعل دون جدوى ، بسبب تمسك كل جانب بمقترحاته . وقد ناشدنى سيادته أن أتشاور مع الرئيس فى المسألة ، وربما كان ذلك هو المخرج الوحيد المتبقى لنا ، ولكن كانت تحول دون ذلك المخاطر التى أشرت إليها من قبل .

مهما يكن من أمر فقد أعرب الوفدان منذ البداية عن استعدادهما للحصول على نصح الامبراطور فى أية مشكلة مستعصية تستحق أن نحيلها إليه ، على الرغم من أن وفد الحكومة كان يرجو ألا تحوجنا الظروف لذلك ، ويريد للمحادثات أن تسير دون اشتراك طرف ثالث ، لا سيما إذا كان شخصاً فى مستوى الامبراطور . ليس ذلك فحسب ، بل إن الموافقة على اختيار القس برقس كار كمنسق جاءت بعد شىء من التردد من جانب وفدنا . وأخيراً وافقنا على الاقتراح رغم معارضة بعض أعضاء وفدنا له . أما وفد الحركة فقد رحب به بلا تحفظ ، ورأى فى الزج بالامبراطور تحقيقاً لما كان ينشده منذ وقت طويل ، لأنه يخلع مزيداً من القوة الدولية والدعاية لقضيتهم إذا ما فشلت المحادثات ، ويقويهم فى الداخل فى الخارج فى حالة الوصول إلى تسوية ، مما يجعلهم كاسبين فى كلتا الحالتين ، حالة الفشل ، وحالة النجاح .

وتحدد موعد اللقاء مع الامبراطور فى نفس اليوم ، العشرين من فبراير ١٩٧٢ . وكان معظم أعضاء وفد الحكومة ، رغم ترددهم السابق فى إحالة المشكلة إلى جلالته ، يأملون أن يلقى بثقل نفوذه فى أفريقيا ، ومركزه العالمى المتميز ، لمصلحة اقتراح حكومة السودان ، وهو أن يتم تكوين القيادة الجنوبية بنسبة تسعة آلاف رجل للشمال ، وثلاثة آلاف للجنوب . اما وفد الحركة فقد كان يراوده شعور بأن الامبراطور هو الرجل الذى يعول عليه ، لأن أثيوبيا قد منحت أرضها فى عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ للاسرائيليين ليدربوا فيها قوات الأنيانيا ، لهذا كانوا يأملون أن يؤيد اقتراحهم الخاص بإنشاء قوة جنوبية ، رجالها من الجنوبيين ومقرها فى الجنوب .

وذهب الوفدان إلى القصر الامبراطورى فى الموعد عصر يوم بارد تسطع أشعة شمسه فى أواخر فبراير . وكانت الأسود تربض داخل بوابة القصر وحول الحديقة الواسعة التى أصبحت عريناً ومأمنا للحيوان الذى وقع عليه الاختيار ليصبح رمزاً للامبراطورية . وفى داخل القصر ، فى صدر مكتب كبير ، كان يجلس صاحب الجلالة الامبراطورية بقامته القصيرة ، وجسمه الضعيف ، وراء منضدة كبيرة من المهوقنى ، وقد بدت عليه سمات الهدوء والعظمة ، وكان كبر السن التى أرهقتها مسئوليته العامة بادياً على طلعته .

وقابل كل وفد منا على انفراد ليشرح وجهة نظره حول الترتيبات الأمنية . وكان قد استقبل المنسق القس برقس كار قبل استقباله للوفود ، وقد تحدث نيابة عنا الدكتوران منصور خالد وجعفر محمد على بخيت ، بعد مقدمة سريعة منى ، أكدت فيها التقدم الذى أحرزناه ، وحددت النقاط المتبقية من المشكلة . وعند خروجنا منه استقبل وفد الحركة . وكانت المقابلة قصيرة لم تستغرق أكثر من ساعة للوفدين معاً . وقبل لقائه بالوفدين فى اجتماع مشترك ، استقبل وفد الحكومة مرة أخرى لفترة قصيرة .

وخاطب الاجتماع المشترك باللغة الأمهرية ، ينقلها إلى الانجليزية وزير خارجيته . واستهل حديثه بذكرياته الحميمة عن السودان خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم أشار إلى العلاقات التاريخية التى تربط بين قطرينا وشعبينا ، وتمنى للسودان الوفاق ووحدة الغرض ، ومستقبلاً زاهراً . وكان من عادته إزاء أى خلاف فى دولة أفريقية ، أن يناشدها بالوحدة والتماسك . فعل ذلك لأهل كينيا ، وأهل نيجيريا ، وأهل السودان . وهو فى المقابل يتوقع من حكومات هذه الدول أن تحترم وحدة أثيوبيا من شواطىء البحر الأحمر فى أرتريا ، إلى أوقادن على حدود أثيوبيا مع الصومال . وانتقل جلالته بعد هذه المقدمة إلى الموضوع فقال :

إن لكل دولة متحدة جيشاً واحداً ذا قيادة موحدة ، وعلى السودان ألا يشذ عن هذه القاعدة ، وهذا العرف السائد دولياً . إن على قادة الجنوب أن يلتزموا بمبدأ الجيش الواحد للسودان كله تحت قيادة موحدة .

وكان لهذه العبارة الشجاعة منه أثر متضارب فى نفوس الوفدين ، سعد بها وفد الحكومة لأنها تعبر عما يريده .

ومضى الإمبراطور يقول : إنه فى عصر الطائرات التى تزيد سرعتها عن سرعة الضوت ، فإن سلاح الطيران بطائراته النفاثة ، وقاذفات القنابل ، له اليد العليا على سائر القوات التقليدية الأخرى ، وحكومة السودان تمتلك سلاح طيران قويا ، وعليه فإن وضع قوة تقليدية مشتركة فى جنوب السودان ، أو فى أى مكان آخر فى ذلك القطر المترامى الأطراف ، لا يشكل الخطر الذى يخشاه وفد الحكومة . يضاف إلى هذا أن تشكيل قوة فى الجنوب بأعداد متساوية من الجنوبيين والشماليين ، من شأنه أن يطمئن أهل الجنوب على سلامتهم ، وعلى مساواتهم فى المسئولية الوطنية بمواطنيهم الشماليين ، وهذا كله من شأنه أن يدعم من أسباب الوحدة الوطنية ، ويوفر أسباب التفاهم بين أهل السودان . وقد أسعد هذا الحديث وفد الحركة على الرغم من أنه لم يطابق ما كانوا

ينشدونه من قوة جنوبية منفصلة ، ولكنهم اتخذوا جانب الحذر حتى لا يخيبوا ظن الإمبراطور أو يغامروا بفقدان تأييده .

ويمكن القول بأن نصيحة الإمبراطور كانت حلاً وسطاً ، يعطى كلًّا من الجانبين شيئًا ويأخذ منه شيئاً . وقد حرص جلالته أن يوضح لنا أن ما صدر عنه لا يلزم أحداً ، ولكنه تمنى علينا أن نتمعنه عسى أن يساعدنا فى مداولاتنا . وبهذا انتهى الاجتماع وعاد كل وفد إلى فندقه لتبادل الرأى فيما سمع .

وفى الرابع والعشرين من فبراير استأنفنا اجتماعنا الموسع . وكنت ودكتور منصور خالد قد امضينا أربعاً وعشرين ساعة فى الخرطوم ، خاطبنا خلالها مؤتمراً دولياً خاصاً بالإغاثة . ولم تكن اللجنة المشتركة التى شكلناها من قبل ، لتقدم لنا توصيات عن الترتيبات الأمنية ، قد أحرزت تقدماً ، ولكنها استمعت إلى اقتراح من الحركة يرمى إلى تشكيل قوة من جنوبيين فى الجنوب تحت قيادة رئيس المجلس التنفيذى العالى .

يقـــول الاقتـــراح :

«تنشأ وحدة منفصلة من الجيش الشعبى فى الإقليم الجنوبى تسمى القيادة الجنوبية ، يجند ضباطها وجنودها من مواطنى الإقليم الجنوبى ، وتخضع لقيادة رئيس المجلس التنفيذى العالى ، على أن تؤول هذه القيادة إلى رئيس الجمهورية فى حالة الطوارىء الوطنية ، أو عند وقوع اضطرابات .

وقد رجع هذا الاقتراح بالمداولات إلى ما قبل لقائنا بالإمبراطور . وكانت الأعصاب متوترة ، واللغة عنيفة عند المداولة ، مما يؤكد صعوبة الموضوع ودرجة حساسيته ، ويوضح الحرص على الفوز بقدر كبير فى مركز السلطة الحقيقى وهو الجيش ، القوة ذات الأهمية البالغة فى دول العالم الثالث . وعلى الرغم من المناخ الذى ساد المداولة ، فقد كان هناك تصميم لدى كل جانب على الوصول إلى تسوية ودية . وكان الحل الأمثل هو أن تتساوى أعداد الشماليين والجنوبيين فى القيادة الجنوبية ، وأن يجند الجنوبيون أيضاً فى الجيش الوطنى للقطر كله بنسبة عدد سكانهم لبقية سكان السودان ، وهو فى نهاية المطاف الوضع الذى اتفق عليه الجانبان . وتقرر أن تتألف هذه القيادة الجنوبية من اثنى عشر ألف ضابط وجندى ، نصفهم من الجنوبيين ، وكان مفهوماً أن يأتى تجنيد الجنوبيين من بين جيش الأنيانيا ، وأن ينالوا التدريب اللازم لتصريف مسئوليتهم فى هذا الصدد ، على أن يظلوا لمدة خمس سنوات بمنأى عن القيادة المقترحة ، يتم خلالها إعادة تنظيمها بدمج القوتين ، شريطة أن تتوافر أسباب الثقة بينهما ، على أنه من حق رئيس الجمهورية ، وقائد الحركة ، اللواء جوزيف لاقو ، أن يمد فترة السنوات الخمس هذه . واتفقنا أيضاً على أن تكون القيادة العليا على القيادة الجنوبية لرئيس الجمهورية ، يمارسها بالتشاور مع رئيس المجلس التنفيذى العالى للاقليم الجنوبى . ونذكر فى هذا الصدد أن أسباب اندلاع التمرد فى الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥ كانت ذات صلة بمحاولة نقل الجنود الجنوبيين من حامية الاستوائية إلى الخرطوم . وتجنباً لمثل هذه المخاطر فقد قررنا ألا تكون القيادة الجنوبية فى تكوينها الجديد خاضعة للنقل ، وأن يتم

التجنيد لها فى الإقليم الجنوبى وحده كلما دعت الضرورة إلى ذلك . وقد ضمن هذا الجزء من الاتفاقية فى بروتوكول مؤقت خاص بالترتيبات العسكرية ، أما البنود الأخرى للترتيبات الأمنية فقد أدرجت فى القانون الأساسى الذى يعكس الأوجه الدستورية للاتفاقية ، وقد جاء فيه ما يلى :

«مواطنو الإقليم الجنوبى يمثلون فى قوات الشعب المسلحة بنسبة تماثل نسبة غزارتهم السكانية إلى بقية القطر . ويخضع استخدام قوات الشعب المسلحة فى داخل الإقليم وخارج نطاق الدفاع القومى ، لسلطة رئيس الجمهورية التى يمارسها بناء على نصيحة رئيس المجلس التنفيذى العالى . وقد اشتمل بروتوكول الترتيبات الانتقالية على نصوص تتعلق بتكوين وحدات قوات الشعب المسلحة فى الاقليم الجنوبى» .

ونصت الاتفاقية على إعادة تنظيم الجيش الوطنى ليشمل الجنوبيين وفق النسب المتفق عليها ، وأصبح منذ ذلك الوقت انعكاساً للتركيبة الاجتماعية فى البلاد على أساس الشمال والجنوب . وكان جزء منه خليطا من حامية الاستوائية التى سرحت عقب التمرد ، والقيادة الجنوبية التى حلت محلها . وبينما كانت حامية الاستوائية يغلب عليها بصورة عظمى الجنود الجنوبيون ، ولا سيما فى الرتب الدنيا ، كانت القيادة الجنوبية خلال الأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ مؤلفة من مواطنين من خارج جنوب السودان ، مما جعل الجنوبيين يعتبرونها جيش احتلال ، شأنها فى هذا عندهم شأن الجيش التركى المصرى ، وجيش المهدية ، والجيش الانجليزى المصرى .

ولا شك فى أن الترتيبات الأمنية التى اتفقنا عليها كانت حساسة وعسيرة ، ولكنها عملية وواقعية ، ينميها ويصونها ما يبذل من جهد لتوليد الثقة ، وهذه هى المسئولية الملحة الملقاة على عاتق إدارة ما بعد الحرب تفادياً لاشتعال الحرب الأهلية من جديد .

وعقب اتفاقنا على هذه الترتيبات الأمنية انتقلنا إلى المسائل الأخرى ، نتناولها فى يسر . ولوقف الاقتتال الذى ساد الجنوب فترة عقدين تقريباً ، فاتفقنا على وقف إطلاق النار وسبل مراقبته . وكان من المتوقع أن يعود جيش الأنيانيا الثائر ، واللاجئون المدنيون إلى أرض الوطن متى أعلنت الاتفاقية ، فتم رسم السبل لاستقبال العائدين ، وتجنيد بعض المقاتلين فى الجيش الوطنى . وكانت هناك أيضاً مسألة الأرواح التى أزهقت ، والممتلكات التى فقدت بسبب القتال . وكنا نتوقع أن تطرأ الخلافات حول هذه المسائل بين المواطنين ، وبينهم وبين الحكومة ، متى وضعت الحرب أوزارها ، ومهدت البهجة بالاتفاقية الطريق لمواجهة المشاكل الأخرى ذات الصلة بالحياة العملية ، وهى إعادة التعمير الاقتصادى والاجتماعى . وكان مما قررناه العفو عن كل ما ارتكب بسبب الثورة خلال الفترة الممتدة من الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥ إلى تاريخ تنفيذ الاتفاقية ، ووقف إطلاق النار .

الجلســة الختاميــة :

فى ساعة متأخرة من مساء السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٢ تم إعداد جميع الوثائق المشتملة على الاتفاقيات وهى :ـ

(أ) الترتيبات الدستورية ـ اتفاقية الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية .

(ب) اتفاقية وقف إطلاق النار .
(ج) أربعة بروتوكولات أحدها عن عودة اللاجئين ، والثانى عن الإغاثة وإعادة التوطين ، والثالث عن الترتيبات الإدارية ، والرابع عن الترتيبات العسكرية المؤقتة ، وبروتكول الترتيبات القضائية والعفو العام .
(د) ملحقان أحدهما عن الحقوق الأساسية والحريات العامة ، والآخر مشروع قانون يتناول الموارد المالية والمساعدات للإقليم الجنوبى .

وكانت اتفاقية وقف إطلاق النار والبروتوكولات هى الأعمدة التى يقوم عليها الجانب الدستورى لاتفاقية الحكم الذاتى أو لا يقوم ، أما الملحق الخاص بالحقوق الأساسية والحريات العامة فقد أصبح جزءا من دستور عام ١٩٧٣ .

وهكذا أبرمت الاتفاقية ، ووقع عليها جميع أعضاء الوفود بالأحرف الأولى من أسمائهم ، كما وقع عليها المنسق ، وممثل الحكومة الأثيوبية ، وممثلان لمجلس الكنائس العالمى كشهود ، ثم صدر بيان يعلن للدنيا الحدث التاريخى قائلا :

«تم التوصل إلى اتفاق بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان حول كل نقاط النزاع فى السودان الجنوبى .»

وخلال الجلسة الختامية ونحن نقترب من اختتام المحادثات أعرب المراقبون الجنوبيون واعضاء وفد الحركة عن قلقهم إزاء اتفاقية يتوصل إليها ، ويوقعها جنوبيون يمثلون كلا الجانبين . ولم يكن هناك ما يبرر هذا القلق ، لأن الاتفاقية قد وقع عليها أعضاء الوفود كلهم ، وقد كنت الجنوبى الوحيد فى جانب الحكومة فى فريق مؤلف من سبعة أعضاء . وعلى الرغم من أن بيان التاسع من يونيو ١٩٦٩ قد انبنى أساسا على ما قدمته من آراء ، فقد أصبح بياناً رسمياً صادراً عن مجلس قيادة الثورة الذى ليس من بين أعضائه أحد من الجنوب ، والذى يعاونه مجلس وزراء ليس فيه غير جنوبيين اثنين . أما الاتفاقية التى توصلت اليها مع نميرى فى أغسطس ١٩٧١ فقد كانت بين شمالى واحد وجنوبى واحد . وكانت اللجان التى كونت لبحث وسائل تنفيذ الاتفاقية تشتمل على ممثلين للحركة والحكومة على السواء . وقد انتفعت الاتفاقية بشكل ملحوظ من أعمال لجنة الاثنى عشر التى كانت مؤلفة بالتساوى مع الشماليين والجنوبيين ، يضاف إلى هذا أن الشمال لم يمثل من قبل تمثيلاً أفضل فى مناقشات الشمال والجنوب من تمثيله فى أديس أبابا . وعليه فلم يكن هناك أساس لمثل هذا النقد حنيذاك أو مستقبلا .

الوصول إلى الخرطوم

وصل وفدنا عائداً إلى الخرطوم فى الساعة الحادية عشرة من صباح الثامن والعشرين من فبراير ١٩٧٢ ، وكان فى استقبالنا بالمطار عدد قليل من صغار الموظفين ، معظمهم جنوبيون عاملون فى مكتبى بوزارة شئون الجنوب ، بلغت حماستهم لنتائج المحادثات الذروة ، وكانوا شغوفين لمعرفة المزيد عما سمعوه من راديو أم درمان ، ومحطات الإذاعة العالمية عن الاتفاقية . وقد استلفت النظر

غيبة زملائنا فى الحكومة ، وأعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى السودانى الوليد . أما أهل الخرطوم فلم يكن فى المطار منهم أحد . وكانت الطرق خالية من الناس باستثناء قلة من السابلة وراكبى السيارات ، يمارسون حياتهم العادية . وقد جرت العادة أن تخرج الجماهير فى مثل هذه المناسبة بأعداد ضخمة ابتهاجاً ، إذا ما أشار عليها أحد بذلك . ولعلها لم تخرج لأنها سمعت بنبأ إبرام الاتفاقية فى وقت متأخر ، وفى إيجاز من إذاعة أم درمان ، إذ كان قد تم التوقيع على الاتفاقية فى الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر اليوم السابق ، السابع والعشرين من فبراير ، ولم تتلق عامة الناس هذه البشرى إلا فى نشرة الساعة السادسة والنصف من صباح اليوم التالى وهو نفس يوم وصولنا الذى لم تعلم به .

مهما يكن من أمر فقد أثار تغيب الجماهير شيئاً من خيبة الأمل فى نفوس بعضنا ، فالوفد القادم كان يحمل اتفاقية سلام تنهى حرباً طويلة ذهب ضحيتها آلاف الأوراح ، وتحطمت كثير من الممتلكات ، وولدت شعوراً بالمرارة والجفوة والعداء ، وعطلت عملية بناء الأمة ، لهذا توقعنا أن يكون استقبال نبئها حماسياً ، وأن تمتلىء الطرقات بالناس بهجة وفرحة . وإذا كان قادة التنظيم السياسى ورجال الحكومة قد تغيبوا عن المطار ، فماذا نتوقع من الجمهور ؟ حقاً لقد كانت الخرطوم غير حافلة بنتائج المحادثات .

ووجدنا فى المطار وفوداً من منظمات دولية ، وأخرى خاصة ، تنتظر الطائرات التى تقلها إلى بلادها بعد انتهاء مؤتمر الاغاثة والتوطين ، فجاء بعض الصحفيين الأجانب المرافقين لهذه الوفود لمقابلتنا فى المطار والتحدث إلينا ، فأدلى دكتور منصور خالدبيان مقتضب عن النتائج الإيجابية التى أسفرت عنها المحادثات . وكان هناك بعض الإعلاميين المحليين الذين استمعوا لهذا البيان وسجلوه لإذاعته فى داخل البلاد . أما تغطية الإعلام العالمى للاتفاقية فقد كانت جيدة جدا .

تأييد اتفاقية أديس أبابا

من المطار اتصلنا بنميرى هاتفياً ، وذهبنا ننقل إليه نتائج جهودنا ، فرحب بالاتفاقية فى الحال ، ودعا لاجتماع مشترك عاجل لمجلس الوزراء والمكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى قدم له وفدنا تقريراً مفصلاً ، فاستقبل الاتفاقية بالترحيب . ولكن كان لبعضهم تحفظات خاصة حول الترتيبات الأمنية . ولم يفهم بعضهم لماذا يجند المتمردون - وهذا هو التعبير الذى كانوا يطلقونه على جنود الأنيانيا - فى الجيش ، وفى قوات الشرطة والسجون . وظن آخرون أن الاتفاقية من شأنها أن تعوق الوحدة العربية ، وتقوى من شوكة الحركة الانفصالية فى الجنوب ، وقد أيدت القيادات السياسية والحكومة الاتفاقية تأييداً تاماً رغم هذه التحفظات التى لم يحسن أصحابها التعبير عنها .

وكانت هناك ثلاث مؤسسات يعتبر تأييدها للاتفاقية هاماً ، هى الجيش ، والخدمة المدنية ، وجماهير الاتحاد الاشتراكى السودانى . وفى اليوم التالى لوصولنا عقد اجتماع لقادة الجيش نورهم فيه وفدنا بالتفصيل ، وقدم لهم بنود الاتفاقية ، مركزاً على الآثار الحميدة التى تخلعها على الوحدة الوطنية والاقتصاد ، والأمن القومى ، والوفاق الوطنى . وكان مناطاً بالجيش أن يفوق دوره فى تنفيذ

الاتفاقية دور آية مؤسسة حكومية أخرى ، ولاسيما المواد الخاصة بتجنيد الأنيانيا فى صفوفه . وكان النقاش فى ذلك الاجتماع صريحاً ومفيداً ، التزم فى نهايته القادة العسكريون بتأييد الاتفاقية ، وتنفيذ الأجزاء التى تخصهم منها نصاً وروحاً . وعقد كبار موظفى الخدمة المدنية وقادة الشرطة والسجون اجتماعات مماثلة أسفرت عن تأييدهم التام للاتفاقية ، وفعل مثل ذلك اتحادات العمال ومنظمات الشباب والنساء .

وفى الثالث من مارس أعلن نميرى عن تأييد حكومته لاتفاقية اديس ابابا فى لقاء جماهيرى ضخم بواد نوباوى ، موطنه بأم درمان ، وأصدر أمراً بوقف إطلاق النار ابتداء من ظهر ذلك اليوم ، وجهه إلى جميع الوحدات العسكرية فى الجنوب . وتم التوقيع على قانون اتفاقية الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية فى ذلك اليوم أيضا ، وأعلن عفو عام ، وأصبح الثالث من مارس يوم الوحدة الوطنية ، وتقرر ان يحتفل به كل عام . ثم تم تغيير القادة العسكريين الثلاثة فى الجنوب ممن كانوا حتى تلك اللحظة يقودون معارك حربية ضد الأنيانيا ، واستبدلوا بقادة جدد يتولون تصريف المهام العسكرية الجديدة لجيش ما بعد الحرب فى الجنوب .

رحلة إلى الجنوب

فى السادس من مارس قمت مع نميرى بزيارة إلى الجنوب يحدث فيها القادة عن الاتفاقية ، ويستقصى ردود الفعل عليها . وكانت القوة العسكرية هناك ، المؤلفة من خمسة عشر ألف ضابط وجندى ، تحتاج أن تسمع من قائدها الأعلى نبأ نهاية الحرب الأهلية ، والوصول إلى تسوية سلمية .

وكان مطلوباً من الجيش أن يقوم بتنفيذ بنود الإتفاقية لاسيما أوامر وقف إطلاق النار ، واستيعاب بعض رجال الأنيانيا فى الجيش الوطنى ، كما كان مقرراً أن يسحب من القوة العسكرية هناك تسعة آلاف رجل ، ويرسلوا إلى وحداتهم فى المناطق الأخرى من القطر . وكانت الزيارة أيضاً فرصة للرئيس نميرى ومساعديه ليتعرفوا على مدى استقبال أهل الجنوب للاتفاقية فى سائر المدن والمراكز فى المديريات المختلفة .

وبينما كنا فى ملكال أمر اللواء جوزيف لاقو قوات الأنيانيا بوقف إطلاق النار فى الحال ، تجاوباً مع الأوامر التى أصدرها نميرى فى الثالث من مارس ، وبهذا كان الفريقان قد نفذا هذا الجزء من الاتفاقية ، مما شكل خطوة مشجعة فى سبيل حل النزاع المسلح .

وشهد نميرى فى الجنوب ما فاق توقعاته ، إذ تدفق الناس بأعداد ضخمة ، عبر مسافات طويلة ، تحت وهج الشمس ، وحرارة الصيف لاستقباله . واندس جنود الأنيانيا فى ملابس مدنية فى صفوف المستقبلين ، ليشتركوا معهم فى الاحتفالات والبهجة ، وكان هناك أيضاً كثير من المواطنين الذين أطلق سراحهم بعد اعتقالات طال أمدها بسبب تعاونهم مع التمرد . وقد أثارت تباشير السلام ، وجمع شمل الأسر التى شتتها وشردتها الحرب فى النفوس مشاعر الأمل والسرور . وتدفق الناس صغاراً وكباراً ، عجزة وكهولاً ، شماليين وجنوبيين ، صوب اللقاءات التى عقدها نميرى ووفده . وكانوا يعبرون عن مشاعرهم بأساليب شتى . ففى أكوبو وقف شيخان مسنان على جانبيه

ليترجموا خطابه للجماهير ، أحدهما تاجر شمالى ، يترجمها إلى لغة النوير ، وجنوبى أعمى ، يترجمها إلى لغة الأنواك . وفى توريت حيث انطلقت فى أغسطس ١٩٥٥ أول رصاصة تعلن عن اندلاع الحرب الأهلية ، جاء محاربو اللاتوكا إلى نميرى يلقون بسلاحهم الرمزى من حراب ودروع وطبول حرب أمام حشد زاخر من الناس . وتكرر نفس المشهد الرائع فى كبويتا حيث قدم التابوسا على طريقتهم سناناً ودرعاً له إشارة إلى وقف العدوان وفق ما يفعلون عادة فى مناسبات الصلح بين الفئات المتقاتلة ، حين يجوز التزاوج بينها من جديد ، ويجوز لها أن تأكل معاً من إناء واحد . وفى ياى أفرغ السجن من السجناء ابتهاجاً ، كما اشترك أفراد الأنيانيا فى الاحتفالات بيامبيو ومريدى وواو . وكانت النفوس جياشة بالبهجة لعودة السلام ، وحقن الدماء ، وجمع الشمل . وقد نقل التليفزيون تلك الاحتفالات إلى الخرطوم مؤكداً أهمية الاتفاقية . ولما عاد نميرى من رحلته التاريخية تلك ، خرج أهل المدن الثلاثة كلهم لاستقباله تعبيراً عن تأييدهم للسلام .

التصديق على الاتفاقية

كان من المقرر أن يتم التصديق على الاتفاقية فى الثانى من مارس ، ولكن هذا الموعد تأجل حتى السابع والعشرين استجابة لرجاء من الحركة . وكان من المنتظر أن يكون هذا التصديق أمراً شكليا بعد أن أيدت حكومة السودان الاتفاقية ، وتبنت سائر بنودها ، ولكن وقع ما لم يكن فى الحسبان . إذا طرأت صعوبات مستعصية فى صفوف حركة تحرير جنوب السودان مصدرها بعض الجماعات المتطرفة التى لم ترض عن الاتفاقية ، وآخرون ينادون بانفصال الجنوب ، أو يطالبون له بجيش خاص ، وسلطات واسعة تشبه سلطات دولة مستقلة ، بما فى ذلك سلطة إبرام المعاهدات مع الدول الأجنبية . وذهب هؤلاء إلى حد اتهام الحركة بخيانة مطالبهم ، ونادوا بالسعى للحصول على نتائج أفضل مما تضمنته الاتفاقية بمفاوضات جديدة مع الحكومة . وكان كثير من اللاجئين ، وبعض القادة السياسيين فى شك من حسن نوايا الحكومة ، وخشية من غدرها بهم متى عادوا إلى أرض الوطن ، وخاصة بعد أن تضع الأنيانيا سلاحها .

وفى وجه هذه المعارضة قام اللواء لاقو باتخاذ قرار عنيف كان يمكن أن ينعكس سوءاً على الاتفاقية وتماسكها باستبداله لوفده كله فى فبراير بفريق جديد . ووصل إلى العاصمة الاثيوبية فى الموعد الجديد المحدد للتصديق على الاتفاقية ، دون أن يصحبه أحد من أعضاء وفده الذى ابرمها ووقع عليها بالأحرف الأولى . وجاء معه هذه المرة خمسة من ضباط الأنيانيا ، ومدنى واحد ، هو جوزيف أودوهو . وكان من بين الضباط الذين اصطحبوه اثنان من الاستوائية ، هما الرائد جيمز لورو سرسيو ، والملازم اليسون مقايا ، واثنان من أعالى النيل ، هما الرائد بول أويل ، قائد قوات الأنيانيا هناك ، ورافقهم النقيب امانويل ابور ، قائد قوات بحر الغزال ، وأربعة مستشارين اسرائيليين لم يظهروا فى الصورة . واعلن لاقو أنه يحرص على وقف إطلاق النار ، ولكن هناك أجزاء فى الاتفاقية لابد من مراجعتها . وكان وفد الحكومة قد ذهب إلى أديس أبابا بدونى بسبب مشغوليتى فى وضع الخطط اللازمة لتنفيذ الاتفاقية ، مفترضاً التصديق عليها . وكان مقرراً أن ينوب دكتور منصور خالد عن الحكومة فى حفل التصديق الرسمى . وكنت اتفقت مع اللواء الباقر أن يستدعينى إذا ما نشأت صعوبة فى هذا الصدد . وكان طلب لاقو لتأجيل الموعد مؤشراً إلى احتمال نشوء

صعوبات داخل صفوف الحركة حول بنود الاتفاقية ، مما يقتضى أن نطلعه على مشاعر المواطنين فى الداخل تجاهها . وكانت قد وصلت بالفعل رسائل كثيرة من القوى السياسية الجنوبية ، ومن كثير من الأفراد تهنئه بما تم التوصل إليه ، وتناشده التصديق عليه . ليس ذلك وحده بل أرسلت مع وفد السودان فريقاً ضخماً من الجنوبيين للضغط على الحركة ، وفيلماً لزيارة نميرى إلى الجنوب فى مارس ، يعكس مدى حسن استقبال المواطنين لما تم التوصل إليه ، وترحيبهم به ، ليعرض على وفد الحركة .

ووصل إلى أديس أبابا أيضاً بعض أعضاء وفد الحركة السابقين بصفتهم الشخصية ، ليوضحوا آراءهم لمن يستمع إليها ، بينهم مادنق دى قرنق : ودكتور لورنس وول وول ، وجوب أدير ، وبأتسور بول بوك .

وبعث إلى اللواء الباقر بعد يوم واحد من وصول وفد الحكومة إلى أديس أبابا يرجونى اللحاق بهم بسرعة . فوصلت إليهم فى السابع والعشرين من مارس حيث أطلعونى على الموقف ، كما اطلعنى عليه المراقبون الجنوبيون ، فقمت فى الحال بمقابلة مادنق ودكتور لورنس وغيرهما وبعض ضباط الأنيانيا ، وخاصة الرائد بول أويل والرائد جيمز لورو ، والنقيب ماتيو باقان ، فلمست لديهم خيبة أمل من الموقف الذى اتخذته قيادتهم . والتزموا بمعاونتى على إزالة العقبات التى تعترض التصديق . وفى ذلك اليوم نفسه تقرر تأجيل الموعد المحدد لحفل التصديق بسبب تمسك وفد الحركة بموقفه الجديد . وبينما كنت أقلب الرأى فى الأمر ، زارنى فى حجرتى بالفندق اللواء لاقو وجوزيف أودوهو ، وكان استقبال لاقو فاتراً لأنه كان غاضباً على الخطاب الذى أرسلته له فى نوفمبر ١٩٧١ ، وكنت أنا أيضاً غاضباً على المنشورات التى أصدرها فى يناير ١٩٧٢ ، يوجه فيها الاتهام للواء خالد حسن عباس ولشخصى ، ولكن جوزيف أودوهو استطاع أن يلطف الجو ، وتناول الحديث عن التعديلات التى يريدون إدخالها على الاتفاقية ، وهى مطلبهم بإقامة جيش مستقل للجنوب ، وأن تكون للجنوب تجارته الخارجية ، والحق فى الحصول على المعونات الأجنبية مباشرة ، دون تدخل من الحكومة المركزية ، وفى التمثيل الخارجى . فحدثتهم بأن هناك صعوبتين تمنعان تنفيذ هذه المطالب ، أولاهما ما يثيره تغييرهم لوفدهم الأول ونقضهم لما وافق عليه من تشكك فى مصداقية الحركة ، وفى سلامة التعامل معها ، وثانيهما أن هذه المطالب قدمت من قبل ، وقتلت بحثاً أسفر عن الاتفاق الذى تم التوصل إليه . وأوضحت لهم أن مطالبهم هذه ترمى لقيام دولة مستقلة فى الجنوب ، مما لا أستطيع أن أحمل وفدنا على قبوله ، ولكنهم مع هذا يستطيعون وحدهم مقابلة اللواء الباقر وغيره من أعضاء وفدنا فى محاولة للحصول على مايريدون ، وأشرت عليهم أن يتصلوا أيضا بالمراقبين الجنوبيين الذين عادوا مؤخراً من السودان ليتعرفوا منهم على مشاعر أهل الجنوب تجاه الاتفاقية ، وسألت لاقو إن كان قد تسلم رسائل من السودان فى هذا الصدد ، فأفادنى باستلامه لها ، وكانت كلها رسائل تهنئة بالاتفاقية ، تحثه على التصديق عليها . ثم خرجا منى على أن يتصلا بى فى وقت لاحق . ولم تمض ساعات طويلة حتى اتصلا بى ، وكان اللواء لاقو هذه المرة أهدأ نفساً فقال إنهم قرروا التصديق على الاتفاقية دون تعديل ، وطلب منى أن اتصل بالسلطات الاثيوبية لتحديد موعد مع الامبراطور ليشهد مراسم التصديق ، واتفقنا أن يتم ذلك فى الساعة الخامسة بعد الظهر . ثم اتصلت باللواء الباقر ونقلت له هذا التصور فاندفع نحو حجرتى يستحثنى أن أعمل على اقامة الحفل

بسرعة حتى لا يغير لاقو رأيه مرة أخرى ، فطلبنا من السلطات الاثيوبية عن طريق سفيرنا ، والقس برقس كار أن ينقلا للامبراطور رجاءنا له ليشهد حفل التصديق ، وجاءت الاستجابة الكريمة بأن جلالته على استعداد لمقابلتنا فى أى وقت نشاء .

وفى الساعة الرابعة والنصف وصل وفدنا إلى قصر الإمبراطور ، فوجدناه مزدحماً بالسودانيين وخاصة الجنوبيين منهم . ووجدنا الإمبراطور سعيداً بما توصلنا إليه ، لأنه يكسب لاثيوبيا صداقة السودان فى حدودها الغربية والشمالية ، ولأنه يركز أنظار العالم عليها ، ويحقق لها مكاسب سياسية ودبلوماسية عظيمة ، ويقوى من مكانة الإمبراطور ونفوذه فى أفريقيا ، ولأنه ، فوق هذا وذاك ، يتيح الفرصة لحل مشكل أرتريا على نسق ما توصل إليه السودانيون .

وبعد أن ألقى كل من الفريقين خطاباً قصيراً ، قام اللواء جوزيف لاقو بانقا ، قائد قوات الأنيانيا ، وزعيم حركة تحرير جنوب السودان ، والدكتور منصور خالد وزير خارجيتنا بالتصديق على اتفاقية أديس أبابا . وبهذا راود نفوسنا الأمل فى مولد سودان جديد على أساس السلام ، والمساواة ، والعدالة الاجتماعية تعبيراً عن روح الاتفاقية ، شريطة أن تلتزم وتتمسك بها كل الأطراف المعنية .

وكانت منظمة الوحدة الأفريقية قد سمعت بنبأ الاتفاقية ، كغيرها من المنظمات ، عن طريق أجهزة الإعلام قبل شهر . ولم تكن أمانتها العامة قد أحيطت علماً بالمحادثات خلال فبراير ومارس ، ولكن الوفدين ذهبا إلى مقرها بعد حفل التصديق استجابة لدعوة من أمينها التنفيذى العام د. ديالو تللى ، وأودعوا نسخاً من الاتفاقية فى المنظمة .

وكانت هناك تساؤلات عما عسى أن تفعله حكومة السودان إذا ما رفضت الحركة التصديق عليها ؟ وحسبنا أنها كانت سوف تسعى لا محالة لتنفيذها باستيعاب بعض جنود الأنيانيا فى الجيش الوطنى ، واستيعاب بعض العائدين من السياسيين الجنوبيين فى الخدمة المدنية والمناصب الدستورية ، وتوطين بعض العائدين من اللاجئين ، غير أن ذلك لا يمنع استمرار التمرد ، ربما بصورة تقل عما كان عليه ، ولكنها تتفاقم إذا ما فشلت الحكومة فى تقديم العون للاجئين ، أو ارتكبت حماقات سياسية جديدة ، أو تلكأ الذين يقاومون التغيير فى التنفيذ .

ولكن كان هناك من يعتقدون أن فعالية السياسيات المنبعثة عن الاتفاقية ، ومدى التزام الحكومة بتنفيذها من شأنه أن يقضى على التمرد ، غير أن هذا الاعتقاد قد ثبت عدم صحته فى ضوء التطورات التى وقعت فيما بعد ، وأدت إلى نقض الاتفاقيةفى عام ١٩٨٣ على نحو ما نروى فى فصل مقبل .

رحلة اللواء لاقو إلى الخرطوم

عزم اللواء لاقو بعد التصديق على الاتفاقية على السفر إلى شرق أفريقيا ، ومنها إلى رئاسة قواته فى جنوب السودان ، على الحدود مع يوغندة ، ليعين ممثلين للحركة فى لجنة وقف إطلاق النار ، وفى اللجنة الفنية العسكرية المشتركة ، ولجان إعادة التوطين والإغاثة والتأهيل . وكان من المقرر أن

يلتقى هؤلاء بممثلى الحكومة داخل السودان ، غير أنهم كانوا إما فى الدول المجاورة ، أو فى أحراش الجنوب ، يقاتلون من كان مقرراً أن يصرفوا معهم هذه المسئوليات ، فروا منذ سنوات إنقاذاً لأرواحهم . ولم تكن عودتهم بالأمر السهل ، ما لم تتخذ الحكومة خطوات فعالة تطمئنهم بها على سلامتهم ، وما لم يتعرفوا على التطورات الناشئة عن الاتفاقية ، مما يزيل شكوكهم وريبهم . ثم كانت هناك خشية من أن يواجه اللواء لاقو ووفده الجديد معارضة من بعض المتطرفين ، ترغمه على النكوص بعهده . كما كان فى الخرطوم أيضاً رجال يرتابون فى الأمر ، ويعتقدون أنه يبحث عن دعاية لثورته حصل عليها على حساب كرامة السودان ، ويمضى إلى حد القول بأنه لن ينفذ التزامه . كل هذا خلق خشية من تصاعد المعارضة للاتفاقية فى الداخل وفى الخارج وفى الغابة ، اقتضت من الحكومة أن تتخذ فى الحال الخطوات اللازمة للتنفيذ .

وبسبب هذه الاحتمالات طلبنا من اللواء لاقو أن يأتى معنا إلى الخرطوم ، ليدلل بمثل هذه الخطوة منه على ما تمثله الاتفاقية من جهد صادق جاد لبلوغ السلام والحكم الذاتى الاقليمى بالجنوب فى نطاق السودان الكبير . وهو يستطيع أن يسمى مندوبيه فى اللجان المختلفة وهو فى الخرطوم ، وأن يطمئن على سلامة الوضع داخل البلاد بمجرد وجوده فى الخرطوم وقيامه منها بزيارة مدن الجنوب . وكانت فى زيارته المقترحة هذه دون شك مخاطرة من جانبه ، ولكننا رأينا أن نوفر له من الحماية ما يضمن سلامته حتى لا تسقط الاتفاقية إذا ما تعرض لسوء . ووافق على رجائنا ، مما يعكس شجاعة عظيمة منه . وسألنا إن كان مناسبا أن يرتدى زى الأنيانيا الرسمى عند زيارته ، فنصحناه بألا يفعل ، على الرغم من أنه ليس هناك ما يمنعه من لبسه . وكان اللواء لاقو وفريقه يفرطون فى الحساسية مما قد يدفعهم لسوء الظن بأى تصرف قد يصدر من أحد رجال الحكومة ، تولدت لديهم هذه الحساسية بسبب حياتهم فى المنفى ومرارة النزاع ، وعدم الثقة الذى يحجب الرؤيا . ونصحناه بأن يرتدى ملابس مدنية ، فوافق بسماحة . وكان يصحبه السياسى المتطرف جوزيف أودوهو ، والرائد جيمز لور ، والملازم أليسوم مقايا ، ودكتور لورنس وول وول ، ومادنق دى قرنق . وقد خلع وجود جوزيف أودوهو فى هذا الوفد مزيداً من المصداقية على الاتفاقية . ولم يخالجنا أدنى شك فى أن عودة لاقو ووفده من الخرطوم إلى شرق أفريقيا سالمين يبعث فى نفوس اللاجئين الطمأنينة ، ويؤكد للأنيانيا أنه ليس هناك ما تخشاه عند وقف إطلاق النار ، وانخراط جنودها فى الجيش الوطنى .

وكان استقبالنا فى مطار الخرطوم خيراً مما لقيناه فى الخامس والعشرين من فبراير . وقمنا على الفور بلقاء الرئيس نميرى ، وكان لقاء كريماً حضره مع وفد الحركة القس برقس كار وزوجته ، ودكتور ليوبولد ونيليس ، وكودو انكارا .

وأجريت محادثات مقفولة عقب مؤتمر صحفى عقده لاقو ، للاتفاق على تكوين المجلس التنفيذى العالى الانتقالى ، واللجان المختلفة . وكانت قاصرة أول الأمر على قادة الحركة ، والقادة السياسيين الجنوبيين فى الخرطوم لمواصلة ما بدأناه فى أديس أبابا . وكانت الحركة ترغب فى استيعاب لاقو فى الجيش برتبته فى الأنيانيا ، لواء ، وهو نفسه يرغب فى دخول الجيش ليستوثق من احتلال جنوده لأماكنهم فيه ، وفى قوات الشرطة والسجون ، لأن ذلك يشجعهم على الحضور إلى

السودان . وقد تم تعيينه بالفعل فى رتبة اللواء متخطياً دفعته برتبتين . وقام يصحبه جوزيف أودوهو وآخرون بزيارة المديريات الجنوبية الثلاث فاستقبلتهم الجماهير استقبالات حافلة . وهناك قام أيضاً بزيارة مخابىء الأنيانيا بما فى ذلك رئاسته . وكان يصحبه اللواء فضل الله حماد قائد القوات الجنوبية الذى أقام له جنود الأنيانيا قرقول شرف أينما ذهب ، ولعله لو قام بمثل هذه الزيارة قبل أربعة أسابيع لصوبوا نحوه الرصاص .

كان قرار اللواء لاقو بالحضور إلى الخرطوم مع وفده ، وزيارته للجنوب ، وترقيته فى الجيش ، مما ساعد على دعم الاتفاقية ، وبث فيها الروح اللازمة لها ، ودفع السياسيين فى المنفى ، وضباط الأنيانيا ممن عينوا فى مواقع دستورية ، وفى اللجان المختلفة المكلفة بتنفيذ الاتفاقية إلى العودة إلى أرض الوطن .

الفصــــل الثـــــامن

اتفاقية أديس أبابا

تتألف اتفاقية أديس أبابا من ثلاثة أجزاء كل منها يتضمن تسوية لمسألة محددة هى :ـ

١ ـ القانون الذى يحدد سلطات الحكم الذاتى فى مديريات الجنوب ، وينظم العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليم الجنوبى . ويتضمن هذا الجزء أيضاً مشروع قانون منفصل يحدد الموارد المالية ، والمنح التى يحصل عليها الاقليم الجنوبى من الحكومة المركزية ، كما يتضمن مواد توفر الضمانات اللازمة للحقوق الأساسية والحريات العامة ، بالإضافة إلى المواد الهامة الخاصة بجيش السودان ، والتى تقضى بأن يطابق تمثيل الجنوبيين فيه نسبة عدد سكان الجنوب إلى سكان القطر كله ، وتحدد دور رئيس المجلس التنفيذى العالى بوصفه مستشاراً لرئيس الجمهورية فى بث الجيش المرابط فى الاقليم فى المناطق التى يحددها .

٢ ـ اتفاقية وقف إطلاق النار .

٣ ـ البروتوكولات التى تحدد الترتيبات الإدارية المؤقتة والترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات قوات الشعب المسلحة فى الجنوب ، والعفو العام ، والاجراءات القضائية ، ولجان إعادة التوطين ، والإغاثة ، وإعادة التعمير ، وإعادة التأهيل .

ويعتبر كل موضوع اشتملت عليه الاتفاقية ذا أهمية كبرى ، يؤثر إغفاله تأثيراً عميقاً فى التسوية كلها . فالترتيبات المؤقتة ، واتفاقية وقف اطلاق النار ، لهى الأساس الذى يقوم عليه القانون أو يسقط ، لأن التزام الجانبين بتنفيذ أوامر وقف القتال أمر أساسى لبلوغ الغاية التى تنشدها الاتفاقية . وقد اقتضت الاتفاقية قيام حكومة انتقالية أنيط بها تنفيذ الترتيبات الأمنية ، بما فيها استيعاب قوات الأنيانيا فى الجيش الوطنى ، واتخاذ العدة لاستقبال العائدين والمشردين ، وإغاثتهم ، وإعادة توطينهم وتأهيلهم ، واختيار الموظفين للانخراط فى الخدمة المدنية الإقليمية وتدريبهم ، والتحضير لانتخابات الهيئة التشريعية الإقليمية الجديدة ، وإجراؤها .

الفتــرة الانتقاليــة

كان أسلوب تنفيذ الاتفاقية هو الشغل الشاغل لكثير من المواطنين . وكانت نظرة بعضهم وبعض المراقبين الأجانب تجاهها يشوبها شيء من التشاؤم لأسباب وجيهة ، منها مواصلة كثير من الجنوبيين لحمل السلاح حتى بعد إبرام الاتفاقية ، ومنها وجود نحو نصف مليون جنوبى فى معسكرات اللاجئين أو المنفى ، هناك فى جمهورية أفريقيا الوسطى ، وزائير ، وأوغندا ، وأثيوبيا ، وما يزيد على هذا الرقم فى حالة تشرد وتيه فى داخل الجنوب ، أو فى شمال السودان ، ممن كان منتظراً منهم أن يعودوا إلى مواطن منهارة خربة بفعل سبعة عشر عاماً من النزاع المسلح . وكان هناك أيضاً انقسامات بين المواطنين الذين بقوا داخل القطر وإخوتهم الذين نزحوا إلى المنفى . أما المواطنون الشماليون المقيمون فى الجنوب خلال الحرب ، فقد أثارت الاتفاقية خشيتهم على سلامتهم وسلامة أعمالهم التجارية ، متى تقلد الجنوبيون مسئولية الإدارة . وكان للاتفاقية أيضاً آثار سلبية تجاه رجال الشرطة والسجون من الشماليين العاملين فى الجنوب الذين أرسلوا إليه عقب تمرد عام ١٩٥٥ ، واندلاع الثورة فى عام ١٩٦٠ ، إذ هم بانتهاء الحرب يفقدون الامتيازات التى كانوا ينالونها فيه ، وهى بدلات الأمن والعمل فى الجنوب ، والأغذية المجانية ، وغنائم الحرب ، والمساكن ، ليس ذلك وحده ، بل لم يكن هناك مفر من نقلهم إلى مديريات الشمال ليحل محلهم جنود الأنيانيا . وكان نحو من ثلاثة آلاف منهم معرضين للتسريح نسبة إلى أن غالبيتهم لم تكن مؤهلة لأداء الواجبات العادية التى يقوم بها رجل الشرطة أو السجون .

إن الاتفاقية نصت على استيعاب بعض رجال الأنيانيا فى الجيش الوطنى ، وفى قوات الشرطة والسجون ، ولكن هؤلاء الجنود قد تضخم عددهم وارتفع من اثنى عشر ألف رجل قبل إبرام الاتفاقية ، إلى ثمانية عشر ألفاً ، فما هو مصير من لا يستوعبون منهم وهم يحملون السلاح عند صدور أمر إطلاق النار ، وكيف يمكن تجريدهم منه ؟ أيطلب منهم تسليمه لأن حركة تحرير جنوب السودان قد حلت ، أو لأنهم غير مؤهلين للاستيعاب فى القوات النظامية ؟ هذه بالطبع مشكلة معقدة ، فهم إما أن يعودوا إلى الوطن ليسعوا وراء سبل كريمة لكسب العيش ، وإما أن يبقوا فى الغابة ليمارسوا فيها حياة قطاع الطرق بعد فقدان صفة المقاتلين الثوار المحترمة .

وكان قد انضم إلى قوات الأنيانيا بعض المدنيين بعد الاتفاقية بأمل الحصول على عمل فى القوات النظامية ، وهم بهذا يحرمون بعض رجال الأنيانيا الحقيقيين من فرص الاستيعاب . ولم تكن الاتفاقية فى الترتيبات الأمنية التى حددتها قد نصت على أن يكون المستوعبون فى القوات النظامية من الأنيانيا على وجه التحديد ، بل لم يكن هناك ما يمنع أى رجل قادر فى الجنوب من الانخراط فى هذه القوات فى نطاق الخطة المرسومة ، على الرغم من أن رجال الأنيانيا فى الواقع هم المعنيون . ولعل هذا الغموض يرجع إلى أن بعض أعضاء وفد الحكومة بأديس أبابا لم تكن لديه الحماسة ولا الرغبة فى استيعاب رجال الأنيانيا بالجيش الوطنى ، ولكنه اضطر إلى ذلك اضطراراً .

وكان هناك أيضاً كثير من السياسيين الذين برزوا على السطح خلال الحرب ، فهل من سبيل لاستيعابهم فى خدمة الحكومة ؟ وهناك سياسيون فى الداخل والخارج يعتنقون أفكارا سياسية مختلفة ، أو يدينون بالولاء إلى قبائلهم أو المناطق التى نشأوا فيها ، بالإضافة إلى الكثير من الأحزاب السياسية تمارس نشاطها قبل أن يستولى الضباط الأحرار على السلطة فى الخامس والعشرين فى مايو ١٩٦٩ . فمن من هؤلاء يمكن أن يسند إليه أمر تصريف شئون الجنوب ؟

ومن ناحية أخرى كان الاتحاد الاشتراكى السودانى قد ولد فى المؤتمر التأسيسى فى يونيو ١٩٧٢ ، وأصبح السودان بمولده دولة ذات حزب واحد . وكانت حركة تحرير جنوب السودان هى الحزب الوحيد الذى يمارس نشاطه فى الداخل وفى الخارج ، وفى المناطق التى تسيطر عليها قوات الأنيانيا بعد أن قضى لاقو على منافسيها إثر الانقلاب الذى أحدثه ، فهل يجوز لهذه الأحزاب ، وخاصة حزب سانو وأزانيا ، أن تستأنف نشاطها بعد التسوية ؟ وكانت الاتفاقية التى أبرمتها الحركة مع حكومة السودان قد قوت من مركزها بين مؤيديها ، فماذا يصبح موقفها بعد قيام الاتحاد الاشتراكى ؟ أتحل أم تنخرط فى هذا التنظيم ؟ وكان الحزب الشيوعى السودانى قد حطم فى عام ١٩٧١ عند تأييده لمحاولة الانقلاب الذى وقع حينذاك سعياً منه للحفاظ على كيانه الشرعى ، ولكنه لم تكن له القوة العسكرية التى تمتلكها الحركة ، وحافظت بها على تماسكها . ولم تكن المحادثات التى أدت إلى التسوية قد تعرضت لمصيرها بعد إبرام الاتفاقية ، وافترضنا نحن الممثلين للاتحاد الاشتراكى أنها على استعداد للانصهار فيه . وكان حزبا سانو وجبهة الجنوب قد تم حلهما مع غيرهما من الأحزاب السياسية فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ . وكانت هناك مشاكل عاتية أخرى غير مسألة تعدد الأحزاب فى القطر كله ، أو فى الجنوب وحده ، مما كنا نتوقع له أن يثار وأن يعالج .. كانت هناك الحاجة الماسة للمال والخبرة الفنية اللازمة للقيام بأعمال الاغاثة الضخمة ، وإعادة التعمير ، والتأهيل ، واللازمة أيضاً لتجنيد عشرة آلاف رجل فى القوات المسلحة .

وكان لا بد من أخذ هذه العناصر كلها فى الاعتبار عند تشكيل المجلس التنفيذى العالى الانتقالى فى أبريل ١٩٧٢ ، وكان لا بد أن تحظى الحكومة الإقليمية بالقبول والتأييد من قبل ذوى المصلحة ، وهم العائدون ، وقوات الأنيانيا ، والمواطنون فى المدن والقرى بالجنوب ومن الحكومة المركزية . وكان لا بد من اشتراك من تأثرت مناطقهم بالصدام المسلح فى الحكومة ، تأكيداً لتصميم المسئولين على تقديم الخدمات لسائر المواطنين ، لا سيما من تأثروا أكثر من غيرهم بالحرب . حقاً لقد كانت المسئولية عظيمة تتطلب تضافر القوى السياسية كلها .

تعيين المجلس التنفيذى العالى الانتقالى

انصرفنا بعد التصديق على الاتفاقية إلى مسألتين عاجلتين هما وضع قيادة الأنيانيا فى النظام الجديد ، وتشكيل الإدارة الانتقالية . وكان بعض المراقبين الجنوبيين قد بدأوا مشاورات فى أديس أبابا مع الحركة فى هذا الصدد ، ثم واصلوها فى الخرطوم ، واتسعت هذه المشاورات فيما بعد لتشمل وفد حكومة السودان ، وخاصة اللواء الباقر ، ودكتور جعفر بخيت ، وشخصى ، حرصاً منا

على تنفيذ الاتفاقية بأحسن السبل المتاحة لنا . واتضح من المشاورات التى جرت حرص الحركة على تعيين جوزيف لاقو فى جيش السودان بنفس رتبته العسكرية فى الأنيانيا حتى يشرف بنفسه على استيعاب قواته فى الجيش ، وفى قوات الأمن الأخرى ، كما كان من رأى وفد الحركة أن أكون رئيساً للادارة الانتقالية ، وقد التقى معهم فى هذا الرأى فريق المراقبين الجنوبيين ، وقادة الاتحاد الاشتراكى السودانى ، فقام اللواء الباقر ببحث مسألة تعيين لاقو مع رئيس هيئة أركان الجيش السودانى ، اللواء محمد عبدالقادر ، ثم مع الرئيس نميرى ، وقد استجاب فى الحال لذلك المطلب ، كما استجاب لتعيينى فى قيادة الإدارة . وكان وجودى ووجود لاقو فى الجنوب لمراقبة تنفيذ الاتفاقية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمسئولين فى الخرطوم وفى الجنوب على السواء . وكانت الاتفاقية تخلع على نميرى مسئولية اتخاذ قرار التعيين وتقول :

«يقوم رئيس جمهورية السودان الديمقراطية ، بعد التشاور مع حركة تحرير جنوب السودان ، ولجان الاتحاد الاشتراكى السودانى بالجنوب ، بتعيين رئيس المجلس التنفيذى وأعضائه»

وفى أول أبريل من عام ١٩٧٢ تم تعيين جوزيف لاقو فى جيش السودان فى رتبة لواء ، وهى نفس رتبته فى الأنيانيا . وعين أيضاً عضواً فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى مما أنهى التساؤلات عن تجدد الأحزاب . وكان لنبأ تعيينه ردود فعل متباينة . ففى بعض دوائر الخرطوم بلغت حد اتهام نميرى بالاستسلام للإرهابيين . اما صفوف الأنيانيا بما فيها الحركة ، فقد كانت ردود فعلها مختلفة ومتضاربة ، فبينما كان الرأى السياسى فى الغابة يتهم لاقو ببيع نفسه للعرب ، ويشير فى هذا الصدد إلى تأييده للاتفاقية التى ذهب إلى أديس أبابا فى مارس ليقوضها ، وإلى ذهابه إلى الخرطوم ، مما لا يجد له تفسيراً بغير ما ذهب إليه فى اتهاماته ، كان هناك فريق آخر يرى فى تعيينه بجيش السودان ما يبعث الطمأنينة ، ويبشر بمستقبل مشرق ، هؤلاء هم اللاجئون الذين رأوا فى تعيينه بهذه الرتبة السامية تزايد احتمال عودتهم إلى ديارهم ، واعترافا بجيش الأنيانيا . وكانت هناك جماعة صغيرة يقودها أقرى جادين ، وغوردون مورتات ، غاضبة على لاقو بسبب سيطرته بالقوة على الحركة ، فلم تبد استعداداً لمنحه أى فضل ، بل هى مستعدة لترويج اتهام الرشوة الذى وجهه له المتطرفون .

مهما يكن من أمر فإن تعيينه قد أسهم بصورة فعالة فى نجاح الاتفاقية ، ولا شك فى أن خلع مثل تلك الرتبة العالية على شخص كان يقاتل جيش السودان لم يكن بالأمر السهل ، ولكنه مهد السبيل ، وشجع نصف مليون من أبناء الجنوب على العودة إلى ديارهم .

وتم أيضا تعيينى رئيساً للمجلس التنفيذى العالى الانتقالى . ولم يكن هذا التعيين ينطوى على ترقية تمنحنى امتيازات لم أنلها فى منصبى كنائب لرئيس الجمهورية ، بل هو ألقى على عاتقى مسئولية مواجهة المشاكل الناجمة عن تنفيذ الاتفاقية . وكنت بعد التصديق عليها قد فكرت فى التخلى عن العمل فى صفوف الحكومة ، لشعورى بأدائى لواجبى فى توحيد الصف ، ورسم السياسات التى كللت بإبرام الاتفاقية ، واشتراكى فى المحادثات ، ومساعدتى فى الوصول إلى تسوية ارتضاها الجميع ، رغم إدراكى بأن الوصول إلى الاتفاقية أسهل من تنفيذها . وكان الجانبان فى ذلك الوقت

يريدان لى أن أتصدى لحمل هذه المسئولية ، وأن استثمر فى هذا الصدد الصلات التى أنشأتها مع الجنوبيين والشماليين ، مما وفر أسباب الوفاق والتفاهم ، وأسفر عن الاتفاقية ، فخضعت لمشيئتهم رغم إدراكى للعناء الذى ينتظرنى فى مثل هذا المنصب ، واقتناعى بأن النجاح فى أداء المهمة يتوقف على الرجل الجالس فى القمة .

وبعد أيام قليلة قمت بتشكيل الحكومة من أحد عشر وزيراً إقليمياً كما ينص البروتوكول . وكان بينهم سبعة سياسيين من المنفى ، أما الباقون فقد كانوا من ذوى النشاط السياسى داخل القطر ، هم صموئيل أر بول ، ودكتور توبى مادوت ، من قادة حزب سانو المحلول ، وهلرى لوقالى وشخصى من جبهة الجنوب ، ولويجى أدوك وهو سياسى مستقل . ولم تكن الولاءات الإقليمية أو القبلية أساس التعيين ، بقدر ما كان تطابق التطلعات السياسية بين من كانوا فى المنفى ومن كانوا فى الداخل .. وكانت الموازنة من الناحية الإقليمية كما يلى :

* وزيران من أكثر المديريات سكاناً وهى بحر الغزال .
* ستة وزراء من الاستوائية .
* ثلاثة وزراء من أعالى النيل بالإضافة إلى شخصى .

وكانت المسئولية الهامة العاجلة التى يلزم تصريفها هى إعادة توطين العائدين ، وقد قسموا إلى ثلاثة اقسام هى :

١ ـ المدنيون الذين نزحوا إلى خارج البلاد .

٢ ـ المواطنون الذين أقاموا على حدود الدول المجاورة واختلطوا بالأنيانيا

٣ ـ المواطنون الذين نزحوا إلى المدن فى الشمال ، أو المناطق الآمنة فى الجنوب .

وكانت هذه الجماعات كلها تحتاج إلى العون مما يتطلب توفر الموارد المالية والفنية ، والمساواة فى التوزيع وكفاءة الإدارة . وكان التنفيذ يقتضى أن يكون القائمون به من ذوى السمعة العالية ، والتجارب الواسعة ، فكلمنت أمبورو ، رئيس لجنة إعادة التوطين كان إدارياً واسع الخبرة ، ومأمون بحيرى رئيس المال الخاص ، كان رجل اقتصاد ذا سمعة عالمية يساعده بيتر جاتكوث ، وهو اقتصادى أيضاً ، عمل مستشاراً ثم وزير دولة لشئون الجنوب ، وقد اشتهر بقدرته العظيمة وبسبب تزايد مهام الإغاثة ، والإنقاذ ، وإعادة التأهيل ، والنهوض بالخدمات الاجتماعية ، وصيانة الأمن ، وإعادة الثقة بين الجماعات المختلفة ، قمت بتشكيل ثلاث لجان أخرى . وقمت أيضاً بتعيين كل من موزس شول ، وهنرى باقو ، وأزكيل كودى ، محافظين لأعالى النيل والاستوائية وبحر الغزال . وقد عرضت محافظة بحر الغزال ، أول الأمر على بونا مالوال ، ولكنه رفضها ، خشية من صعوبة إدارتها ، لأن هذه المديرية تخضع لسيطرة حزب سانو ، بينما كان هو منتمياً لجبهة الجنوب . ورفض صموئيل أرو أيضاً أن يعمل فى الحكومة الانتقالية عندما عرضت عليه وزارة التنمية الريفية اعتقاداً منه أن النظام الجديد لن يدوم طويلاً ، بل هو محكوم عليه بالفشل . وكان هناك شعور سائد فى بعض الأوساط بأن الزمام قد يفلت ، والموقف قد ينقلب سوءا بسرعة ، على نحو ما حدث فى يونيو ويوليو من عام ١٩٦٥ ، عندما اغتيل كثير من المثقفين الجنوبيين فى جوبا وواو ومدن

جنوبية أخرى عقب الفترة الانتقالية لحكومة أكتوبر . وخضع صموئيل لضغط قومه مؤخرا ، بعد أن علموا أنه رفض الحقيبة الوزارية . أما بونا فقد تمسك بموقفه وفضل أن يعمل نائباً لوزير الإعلام فى الحكومة المركزية ، واستجاب أزكيل كودى وهنرى باقو لرجائنا رغم محدودية خبرتهما بالمقارنة إلى خبرة موزس شول .

وكان أترى جادين ، وهو رئيس سابق لحزب سانو ، والإدارى الذى عمل فى كثير من مناطق السودان ، وقام برفع علم الاستقلال فى الفاشر فى أول يناير ١٩٥٦ ، أقدر الناس وأنسبهم لإدارة مديرية الاستوائية بعاصمتها جوبا المدينة المليئة بالمشاكل ، والتى أصبحت عاصمة للإقليم الجنوبى كله .. فقد كان معظم العائدين ، البالغ عددهم مليون شخص ، من أهل هذه المديرية . مما يقتضى أن يكون محافظها قادراً ذا خبرة إدارية واسعة . ثم هى مجاورة لخمس دول يتدفق منها اللاجئون ، وهذا وحده يتطلب فيمن يقوم بأمرها المقدرة على التعامل مع هذه الدول . ولكن أترى رفض العرض الذى قدمناه له ، كما رفض من قبل أن يتولى إدارة التنمية الريفية بسبب تحفظاته على الاتفاقية ، أو لعله اعتبر الوظائف التى عرضت عليه دون تطلعاته ومستواه .

وكان علينا عند قيام الحكومة الانتقالية أن نختار رؤساء الخدمة المدنية الإقليمية على أساس الكفاءة ، والتعليم ، والخبرة ، وتقدير المسئولية . وتم بالفعل شغل أربع عشرة وظيفة ، هى أمانتان عامتان ، إحداهما للمجلس التنفيذى الانتقالى العالى والأخرى للاغاثة ، وإعادة التوطين ، والإسكان ، وتسع وظائف لإدارة الوزارات ، وثلاثة مديرين تنفيذيين للمديريات . وكان معظم من وقع عليهم الاختيار من أهل الاستوائية حيث كان التعليم أكثر تقدماً منه فى المديريات الأخرى ، وكانت التجارب متنوعة . وكان من بين هؤلاء أربعة من القبائل الناطقة بالبارى . واثنان من الزاندى ، وواحد من الأشولى . وكانت القبائل الصغيرة فى مناطق غرب بحر الغزال ، التى يطلق عليها اسم الفرتيت ، هى التى أمدتنا بموظفى الخدمة المدنية . وكان بين هؤلاء الأمين العام للمجلس التنفيذى العالى ، كلتو حسن ، ومدير الزراعة ، رومانو حسن ، والمدير التنفيذى للمديرية لويس بى . وعينا أيضاً اثنين من القبائل النيلية ، هما جيمز أبيث من قبيلة الدينكا مديراً للإدارة الإقليمية ، وأروب يور من قبيلة الشلك ، مديراً للاعلام . أما خدمات الأمن فقد تم تعيين خمسة من المواطنين الجنوبيين فى وظائفها الهامة ، أولهم جوزيف لاقو الذى انخرط فى جيش السودان فى رتبة لواء ، متخطياً دفعته من خريجى الكلية الحربية برتبتين .

ثم جاء تعيين مديرى الشرطة والسجون الإقليميين ونائبيهما ، حيث تم اختيار مدير الشرطة من بين أربعة عقداء هم قبريال طلبة ، ونيكولا أوبويا ، ودوين ماج ، وديان أوجوى قمندان قوة شرطة الأنيانيا . وكان من المفروض أن يقع الاختيار على قبريال طلبة ، غير أنه لم يكن يتمتع بحالة صحية تمكنه من تحمل مسئولية قيادة القوة . أما المرشح الثانى ، العقيد نيكولا أوبويا ، فلم يحظ بتأييد زملائه برئاسة وزارة الداخلية بالخرطوم ، إذ كان قد قدمت توصية بشأن إحالته إلى التقاعد فى عام ١٩٧٠ ، وهو فى رتبة المقدم ، بحجة أنه قد بلغ أعلى رتبة تؤهله لها كفاءته ، ولكن الوزراء الجنوبيين وقفوا إلى جانبه ، وأنقذوه من التقاعد .

كما كان هناك تقرير سلبى ضده أعده محافظ مديرية أعالى النيل ، وهو جنوبى عمل تحته نيكولا بين عامى ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ، إثر إنفراط الضبط والربط فى صفوف قوات الشرطة فى ملكال ، وبعد أن كاد أن يحدث تمرد فى وقت من الأوقات فى صفوف الشرطة فى شرق أعالى النيل .

وكان لا بد من اختيار أفضل واحد من هؤلاء الضباط لشغل منصب مدير الشرطة الإقليمى ، نظراً لحساسية المسئوليات التى كانت تنتظره ، إذ كان عليه أن يستوعب أربعة آلاف وخمسمائة رجل من الأنيانيا فى الشرطة ، والسجون ، وأن يشرف على نقل ثلاثة آلاف من الشرطة والسجون إلى الشمال ، فتم اختيار ديسان أوجوى مديراً للشرطة ، وقد أهله لهذا المنصب الحساس خدماته الممتازة السابقة فى قوة شرطة السودان ، حيث كان منتظراً له أن يصبح عقيداً بها فى عام ١٩٧٢ ،

وقدرته فى قيادة شرطة مقاومة العصابات . وقمت بإخطار لاقو بأننى أنوى ترشيح ديسان لمنصب مدير الشرطة الإقليمى ، فأبلغنى أن ديسان كان حينذاك رهن الاعتقال فى أحد سجون الأنيانيا فى قولى ، لمعارضته للتسوية ، وعدم إظهاره الاحترام اللائق له شخصياً . فسقط ترشيح ديسان لمنصب المدير ، ولكن تحت إلحاحى وافق لاقو فيما بعد على إطلاق سراحه وتعيينه فى رتبة ما دون العقيد ، فعين فى رتبة مقدم فى الشرطة حيث تدرج حتى وصل إلى رتبة العميد ، ولكن لاقو فصله فى عام ١٩٧٥ عندما انتخب رئيساً للمجلس التنفيذى العالى ، وعين المرشح الثالث للمنصب ، وهو العقيد دوين ماج ، الذى كان يشغل منصب قمندان شرطة مديرية الاستوائية حينذاك ، وأصبح العقيد نيكولا أوبويا من قبيلة أشولى وقمندان شرطة مديرية أعالى النيل نائباً له .

وقمنا أيضا بتعيين زكريا وانى من قبيلة الباريا بالاستوائية مديراً للسجون الإقليمية ، وجناسبو دهايا من الفرتيت ببحر الغزال نائباً له .

الحكومة الانتقالية تواجه النقد

كانت القاعدة التى التزمنا بها فى اختيار القادة من الوزراء ومديرى الوحدات الحكومية ، متعددة الأوجه بسبب حاجتنا لإشراك كل القوى السياسية ، فى داخل القطر وخارجه ، فى المسئولية . وكان من أهم عناصرها الخبرة والتخصص . ولما كان معظم المواطنين بالمنفى من أهل المديرية الاستوائية ، اختير معظم الوزراء منها ، ولكن تمثيلهم للاستوائية لم يكن موازياً لتمثيلهم لمن كانوا فى المنفى . والتزمنا بأن يتوفر فى كل من يختار لمنصب وزارى أو غيره من المناصب القيادية حد أدنى من التعليم والخبرة وقوة الخلق ، غير أن الحصول على الخبرة لم يكن أمراً سهلاً ، كما كان الحصول على الصفات الخلقية المنشودة عسيراً فى مجتمع مزقته الحرب سنوات عديدة ، وأصبح الناس فيه غرباء عن بعضهم . ومع هذا فقد صاحبنا التوفيق إبان الإدارة الأولى فى اختيار كثير من العناصر المقتدرة ، ولكن اختيارنا هذا لم يرض الناس كلهم ، فارتفعت بعض الأصوات تتهمنا بمحاباة العائدين ، ولكنها كانت أصواتاً خافتة لم يصعب علينا الرد عليها . واشتكى العائدون أيضاً من أن الخدمة المدنية الإقليمية ، لم تشتمل عليهم . وكان هذا صحيحاً ، بسبب قلة ذوى الخبرات والمؤهلات اللازمة لتحمل مسئوليات رؤساء الخدمة المدنية بينهم . ومع هذا فقد أخذنا هذا النقد مأخذ الجد ، وسعينا نبحث بينهم عمن يتمتعون بالمؤهلات والخبرات اللازمة لاختيارهم لتقلد

الوظائف العليا . واقتضى منا الحرص على سلامة الخدمة المدنية وكفاءتها أن نعد العدة لتدريب الكوادر التى نحتاج لها . وأن نحتسب للموظفين العائدين من المنفى فترة غيبتهم إجازة بلا مرتب ، دون أن تسقط فترة غيبتهم من الحساب عند التقاعد بالمعاش ، وأخذنا فى الاعتبار أيضاً ما نالوه من تدريب وخبرة فى منفاهم عند التعيين ، أو إعادة التعيين ، مع النظر فى حقوقهم فى الترقية بعد اجتياز فترة تجربة قدرها ستة أشهر .

بدء العمل فى جوبا

تجمع أعضاء الحكومة الانتقالية بعد تعيينهم فى الخرطوم ، العاصمة القومية ، التى قدم إليها كثير منهم من مخابئهم فى المنفى . وفى الثانى والعشرين من أبريل ١٩٧٢ أدينا القسم ، وقمنا بعد يومين إلى جوبا بالطائرة . ونصحنا المواطنين هناك بألا يقام لنا استقبال شعبى ، تجنباً لما قد يصدر فيه من هتافات معادية قد تنعكس سوءاً على عملية السلام . وتؤدى إلى تدهور العلاقات بين المواطنين من الشماليين المقيمين بالجنوب ، والجنوبيين القادمين من المنفى ، أو المقيمين بالاقليم . وكنا لا نزال نذكر الرحلة التى قام بها كلمنت أمبورو وهو وزير داخلية فى نوفمبر ١٩٦٤ إلى الجنوب ، وما سمعه خلالها من قصص مريعة عن التعذيب الذى كان يمارسه رجال الأمن فى عهد عبود ، مما أدى إلى مقتل كثير من المواطنين الجنوبيين . وقد أثارت هذه القصص الخواطر ، وشحنتها بالسخط على الجيش والجلابة وغيرهم من الشماليين . من هنا كان علينا فى عام ١٩٧٢ أن نتجنب مثل تلك التجربة حرصاً على التسوية والسلام ، وأن نناشد المواطنين أن يصفحوا ويتسامحوا ويعملوا للوفاق إسهاماً فى تنفيذ الاتفاقية ، وإرساء لقواعد التقدم .

وبعد أسبوع من وصولنا إلى جوبا أقام لنا الجلابة من التجار الشماليين حفل شاى أتاح لنا الفرصة لنتحدث عن الاتفاقية ، وقد ركزت فى خطابى على النقاط الثلاث التالية :

١ ـ حق الشماليين المقيمين بالجنوب فى البقاء بأماكنهم وحريتهم فى ممارسة أعمالهم .

٢ ـ دور الشماليين المقيمين بالجنوب فى حسن استقبال العائدين من المنفى وإعادة توطينهم .

٣ ـ العمل بصدق لتحقيق الوفاق الذى هو أحد أركان الاتفاقية .

ولم يسعد بعض القادة الجنوبيين بما سمعوه منى ، إذ كانوا يتوقعون أن يصفى الجلابة أعمالهم وينزحوا إلى موطنهم فى الشمال . غير أن هذا لا يخدم أغراض الاتفاقية ، ولا الحكم الذاتى الذى حصل عليه الجنوبيون عبر المفاوضات ، فالانتقام والتحرش يؤدى إلى العداء الذى تتولد منه الصدامات بين المدنيين ، وقد يؤدى إلى صدام بين القوات النظامية وجيش الأنيانيا ، كما تؤدى الشائعات الضارة إلى تقويض الحكومة الانتقالية .

حقا لقد أتاح حفل الشاى لنا الفرصة لترشيد الناس ، وطرح أفكار بناءة أمامهم . ومع هذا فقد نزح بعض الجلابة إلى الشمال ، إما بسبب عدم وثوقهم فيما ذكرناه ، أو لشعورهم بالذنب .

ولكن أغلبهم بقى فى الجنوب ، وانتفع من عملية السلام وحرية الحركة ، وتبادل المنافع . وعاد خفية من كانوا قد نزحوا بعد أن تأكدوا من صدق التقدم السلمى ، وانتشار روح الوفاق .

العودة والاغاثة وإعادة التعمير والتأهيل

بعد التصديق على الاتفاقية تم تشكيل لجنتين ، إحداهما لتشرف على عودة المواطنين الجنوبيين ، إلى الوطن وإغاثتهم . وعهد لها أيضاً بمسئولية ترحيل العائدين من الدول المجاورة ، واستقبالهم فى مراكز أعدت لذلك ، قبل نقلهم إلى مواطنهم الأصلية . وقامت هذه اللجنة فى تعاون مع مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة بتقديم الغذاء لهم والعناية الطبية ، والمأوى فى مراكز الاستقبال ومعسكرات العبور . والثانية لإعادة التعمير والتأهيل عند فراغ اللجنة الأولى من مهمتها . وكان على هذه اللجنة أن تعيد إنشاء الخدمات الاجتماعية من تعليم ، وخدمات صحية ، وإمدادات للمياه ، بالإضافة إلى تقديم البذور والمعدات الزراعية اليدوية ، والعون الفنى ، وخدمات التعاون للعائدين .

وكان يساعد هاتين اللجنتين فى تصريف مسئوليتهما مؤسسة مستقلة ، هى هيئة المال الخاص التى أنشئت لتلقى العون من المتبرعين ، وللإشراف على إدارة المساعدات المالية والفنية .

وأخذت اللجنتان تتعاملان مع نوعين من مجموعات المواطنين الجنوبيين . أولاهما الجنوبيون الذين نزحوا من القطر ، واستقروا مع الجماعات التى تربطها بها صلات عنصرية وراء الحدود . وهذه المجموعات التى يزيد عددها على ثلاثمائة ألف شخص لم تحصل على الخدمات التى تقدمها الحكومات المضيفة ، ومكتب المندوب السامى للاجئين ، بل كانت تجاهد وحدها فى سبيل الحصول على العيش .

والمجموعة الثانية هى الجماعات التى أبعدت عن قراها إلى أعماق الريف ، أو بقيت فى المدن الآمنة بالجنوب ، فيما كان يسمى خطأ بقرى السلام ، يضاف إليها الأعداد الضخمة من الجنوبيين التى نزحت إلى الشمال ، ممن كانوا يوصفون بالمشردين ، وكان متوقعا لها أن تكون أول العائدين مما منحها أسبقية خاصة فى الإغاثة ، ولكن الخطة لم تنفذ كما أريد لها لأن كلتا المجموعتين أخذت تتسابق فى وقت واحد نحو الوطن خلال موسم الأمطار ، ولم تجد فى مواطنها شيئاً من ديارها التى حطمتها النيران ، أو غطتها الأعشاب والأحراش ، ولم يبق ما يميزها غير قبور الموتى من الأقارب ، أو أماكن العبادة ، أو الحفائر القديمة التى انهال عليها التراب بسبب الإهمال وطول الهجران .. ومع ذلك فقد أمكن العثور على بعض القرى التى يقيم فيها بعض الكهول .

وانشأت اللجنة الأولى مكاتب فرعية فى أكثر المناطق تأثرا بالحرب لمد المحتاجين بالمأوى والغذاء والدواء ، رغم الأمطار الغزيرة التى تعوق التنقل . وقد تدفق إليها الناس من أماكن مختلفة سيراً على الأقدام ، وهم يحملون على رؤوسهم أو ظهورهم ممتلكاتهم الضئيلة ، ويسوقون أبناءهم وراءهم .

وقام المندوب السامى لشئون اللاجئين ، الأمير صدر الدين أغا خان ، بزيارة السودان مرتين ليطمئن على سير العمل ، وبطواف واسع على مناطق الاستقبال ومعسكرات العبور على الحدود ، حيث التقى بالعائدين وواساهم ، وشاركهم طعامهم . واستطاع أن يكسب ثقتهم وودهم ، وأن يثير إعجابهم بتواضعه واهتمامه برفاهيتهم . ومكتب المندوب السامى ليس من اختصاصه إعادة التعمير ، ولا العناية الداخلية باللاجئين عند عودتهم ، ولكن الأمير صدر الدين ذهب فى عونه إلى أكثر من اختصاصات مكتبه ، فأمره أن يعمل فى ترحيل بعض العائدين من الدول المجاورة ، وبالمساعدة فى إعادة توطينهم وتأهيلهم ، مستخدماً فى ذلك سائر وسائل النقل من طائرات وطرق وأنهار ، وكانت الطائرات تنقلهم من مناطق تجمعهم فى الخارج إلى الجنوب . وفى إحدى المرات أقلعت طائرة من أفريقيا الوسطى وهى تحمل مائة وسبعة من العائدين المجذومين إلى باربناندى بالاستوائية حيث قام مكتب المندوب السامى بإعادة إسكانهم فى مساكن مريحة بمنطقة جميلة ، وقدم لهم الطعام والعناية الطبية . وقد قام الأمير صدر الدين معنا لزيارتهم والترحيب بهم . وكانت تلك من أكبر عمليات الإعادة الطوعية فى تاريخ مكتب المندوب السامى ، ومن أكبر التدفقات فى أعقاب النزاع ، إذ وصل إلى الجنوب من الخارج نحو من نصف مليون شخص ، بفضل التسوية السياسية التى أنهت صراعاً وصداماً مسلحاً استمر سبعة عشر عاماً .. ووجد مكتب المندوب السامى فى وكالات الإغاثة التطوعية فى سائر أرجاء الدنيا عوناً ضخماً مكنه من تقديم المأوى والطعام والدواء للعائدين .

وتبع إعادة اللاجئين وإغاثتهم إعادة التعمير والتأهيل الذى اشتركت فى تحقيقه كثير من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، كمنظمة الصحة الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين ، والبنك الدولى ، والحكومات الأجنبية الصديقة*، وتم بذلك إصلاح الشفخانات ، والمراكز الصحية ، والمستشفيات ، ومدها بالحد الأدنى من العاملين والمعدات والدواء ، كما تم إعادة بناء ستة مستشفيات ، وتشييد ثلاثة جديدة أخرى ، وصيانة خمسة عشر ومدها بالمعدات ، وتشغيل احدى وثلاثين وحدة صحية وثلاثمائة وثلاث وسبعين شفخانة ونقطة غيار ، وإصلاح الطرق ، وبناء ست عشرة قنطرة ، إحداها على النيل بالقرب من جوبا . واشترك فى هذا العمل وحدة من سلاح المهندسين الملكى البريطانى وهولندا وألمانيا الاتحادية . وتم أيضا صيانة المدارس ومدها بالمعدات .

والتزمت الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الخاصة بمواصلة العون للتلاميذ الذين كانوا يدرسون بالخارج . وفعلت الوكالات التطوعية بقيادة مكتب المندوب السامى ، ما هو أكثر من ذلك بإعادتها للجنوب التعليم الذى كانت الحاجة إليه ماسة ، ويبلغ عدد أطفال المدارس العائدين نحواً من أربعين ألفاً ، يضاف إليهم ما يزيد على ثلاثة وسبعين ألفا فى داخل الإقليم ، هؤلاء جميعاً تم استيعابهم فى المدارس بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٤ .

أوامر وقف إطلاق النار ولجنته

نصت اتفاقية وقف إطلاق النار على توقف العمليات الحربية ، وكل الأعمال المسلحة بين جيش السودان والأنيانيا مباشرة بعد التصديق على الاتفاقية ، وأمرت كل القوات منذ ذلك التاريخ بأن تبقى فى معسكراتها بالمناطق التى تسيطر عليها ، ومنعت الاشتباكات الفردية والجماعية . كما منع تحرك الجنود والأفراد ما لم يكن الشخص مجرداً من السلاح . ونصت أيضاً على تكوين لجنة مشتركة ممثلة بالتساوى لجيش السودان والأنيانيا للقيام بأعمال الرقابة ، وترحيل اللاجئين وغيرهم من العائدين وتسجيل أسمائهم . وكانت هذه اللجنة مسئولة أيضاً عن التحقيق فى حوادث خرق أوامر وقف إطلاق النار ، وتقديم توصيات للحكومة والحركة عن السبل المناسبة لمواجهة مثل هذه الحوادث . وأذنت الاتفاقية أيضاً بإدخال أعضاء من الدول المجاورة لجنوب السودان ، وممثلين للجنة الصليب الأحمر الدولية ، ومجلس الكنائس العالمى ، ومجلس عموم كنائس افريقيا ، ومكتب المندوب السامى للاجئين كمراقبين فى اللجنة .

وبدأ رئيس اللجنة ، العميد عبداللطيف دهب ، ونظيره من قوات الأنيانيا ، العقيد فردريك ماقوت ، العمل قبل وصول المراقبين الأجانب فى تعاون تام ، إذ كانا زميلين فى كلية السودان الحربية ، مما ساعدهما على تصريف مسئوليتهما الحساسة فى صدق . وبعد وقت قصير من بدء اللجنة لعملها وصل أحد المراقبين الأجانب ، وهو مستر بتويل كابليقات ، الذى أصبح فيما بعد سكرتيراً دائماً لوزارة الخارجية الكينية ، للانضمام إليها ، ولكن اللجنة أوصت ، قبل أن يصل المراقبون الآخرون بأنه ليست هناك حاجة إليهم ، فوافقت الحكومة والحركة على توصياتها .

وعلى الرغم من أنه لم تقع حوادث كثيرة لخرق أوامر وقف إطلاق النار ـ على غير ما كان متوقعاً ـ فقد طرأ فى يوليو وسبتمبر ١٩٧٢ ، وفى يناير ١٩٧٤ ، ما ألهب المشاعر ، وأثار ردود فعل مختلفة . فقد أطلق شرطى شمالى النار على أحد المواطنين الجنوبيين فى حلبة رقص قرب منذرى ، مما دفع المواطنين للنزوح عن قريتهم يوماً كاملاً ، حتى أمكن إقناعهم فى مخابئهم بالغابة بأن ذلك الحادث لا يعنى استئناف القتال ، وفى معسكر مؤقت للأنيانيا قرب توريت هدد الجنود بالعودة إلى الغابة إثر إشاعة كاذبة انتشرت بينهم تزعم أن الحكومة أمدتهم بدقيق مخلوط ببدرة الزجاج فى مؤامرة منها لقتلهم . ولم يهدأوا حتى قام أحد أعضاء اللجنة من رجال الحركة بإجراء تحقيق كشف عن بطلان الإشاعة ، ونظافة الدقيق . وفى حادثة أخرى وقع شجار بين أحد الجنود المستوعبين من الأنيانيا وجندى من الجيش الوطنى فى بور بمجلس شراب ، كان يمكن أن يتطور إلى ما لا تحمد عقباه لولا تدخل لجنة وقف إطلاق النار .

وفى سبتمبر ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٤ وقعت حوادث خطيرة فى واو ببحر الغزال عندما أطلق رجل شرطة شمالى النار على بعض المواطنين الجنوبيين فى وضح النهار بساحة السوق ، فهبت قوات الشرطة والسجون إلى مكان الحادث فى حالة استعداد للنزال ، كما استعد له أيضاً المستوعبون من رجال الأنيانيا الذين كانوا يعسكرون فى بسرى على بعد اثنى عشر ميلاً . وقام محافظ المديرية

باحتجاز مدير شرطته الشمالى وبعض الموظفين الشماليين العاملين معه بتهمة التحريض على إطلاق الرصاص فى محاولة منهم لتقويض الاتفاقية ، فأضرب هؤلاء عن تناول الطعام ، وقفل الجلابة من التجار الشماليين دكاكينهم تضامناً معهم . وكان حادث اعتقال مدير الشرطة فريداً لم تشهد المنطقة مثله منذ الاستقلال عندما تسلم الشماليون السلطة من الإنجليز ، واحتكروا السلطة السياسية والاقتصادية .

وقد أمكن تدارك الموقف خلال غيبتى فى تنزانيا ، حين قام النائب الأول لرئيس الجمهورية ، اللواء محمد الباقر ، بإطلاق سراح المعتقلين ، وقامت لجنة وقف إطلاق النار بابقاء القوتين بثكناتهما .

وفى الرابع والعشرين من يناير ١٩٧٤ وقعت سلسلة انفجارات قنابل يدوية فى دار السينما بواو ، وفى ميز الضباط ، ونادى الجنود أدت إلى مقتل رجل واحد ، وجرح آخرين بينهم جنود . وألفيت القوات ـ ومعظمها شماليون ـ فى حالة هياج عند وصولى إلى واو فى اليوم التالى ، توجه الاتهامات إلى بعض أفراد الأنيانيا من المستوعبين وغيرهم . وقد يكون الحادث من فعل متآمرين آخرين ، ولكن لم تتوافر أدلة قاطعة لتوجيه الاتهام لأية جهة . وبعد ست سنوات ـ فى عام ١٩٨٠ ـ وقعت حوادث مماثلة عندما ألقيت قنابل يدوية على مواطنين شماليين تجمعوا ذات مساء فى منطقة آهلة بالسكان لتناول طعام الإفطار فى رمضان . وكانت هذه القنابل اليدوية كلها روسية الصنع ، ولكن لم يمكن توجيه الاتهام إلى أحد ، لأن كلًا من جيش السودان والأنيانيا كان يمتلك أسلحة روسية خلال الحرب الأهلية ، الحكومة حصلت عليها من الاتحاد السوفييتى ، والأنيانيا من الإسرائيليين الذين غنموها خلال حرب الأيام الستة فى حزيران ١٩٦٧ من الدول العربية . وكان من المحتمل أن تؤدى حوادث القنابل هذه إلى استئناف القتال على نطاق واسع لولا ضبط النفس

بروتوكول التشكيل المؤقت للقوات

كان الجانب الأمنى أهم الأسس التى يقوم عليها الحكم الذاتى الإقليمى فى الاتفاقية ، لذلك أخضع لبحث دقيق ، ودرس دراسة مستفيضة قبل الوصول إلى التسوية . ونصت الترتيبات التى تم الاتفاق عليها على استيعاب الجنوبيين فى جيش السودان بنسبة مساوية لنسبة عددهم إلى سكان القطر ، وتجنيد ستة آلاف منهم فى القيادة الجنوبية ، كما تم رسم بروتوكول يوضح الترتيبات المؤقتة لتكوين وحدات قوات الشعب المسلحة ونشرها فى الإقليم الجنوبى ، وهو يتألف من أربع مواد ، الأولى منها تنص على استمرار هذه الترتيبات لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ استيعاب ستة آلاف من الجنوبيين فى القوات المسلحة ، وهى عملية تمت بالفعل فى أغسطس ١٩٧٢ ، مع منح رئيس الجمهورية الحق فى مد هذه الفترة إذا ما طلب منه ذلك رئيس المجلس التنفيذى العالى بموافقة مجلس الشعب الإقليمى . والثانية تحدد عدد قوات القيادة الجنوبية باثنى عشر ألف ضابط وجندى ، ستة منهم فيما ذكرنا من مواطنى الإقليم الجنوبى ، والآخرون من خارجه ، بصرف النظر عما إذا كانوا من قوات الأنيانيا ، أو لم يكونوا . والثالثة عهدت بطريقة دمج الضباط والجنود

الجنوبيين فى هذه القيادة إلى لجنة عسكرية مشتركة ، وذلك بأخذها فى الاعتبار ضرورة التروى فى الأمر ، والتدرج فيه بعد تشكيل ونشر منفصل ، أول الأمر ، لكل من المجموعتين ، وإحالتها أية مشكلة قد تواجهها إلى رئيس الجمهورية ، وقائد حركة تحرير جنوب السودان ، للاتفاق على حلها . وكان على اللجنة بعد اختيار ضباط وجنود الأنيانيا للانخراط فى القيادة الجنوبية ، أن تستوثق من توفر المناخ السلمى ، وأسباب الثقة فى الإقليم الجنوبى . والمادة الرابعة حددت أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة بستة ضباط عظام ، ثلاثة من جيش السودان ، وثلاثة من الأنيانيا . وقد تم اختيار العميد ميرغنى سليمان خليل لرئاستها ، بعد أن رفض آخرون هذه الرئاسة ، بسبب تحفظاتهم على ضخامة أعداد الثوار السابقين الذين تقرر دمجهم فى الجش الوطنى . أما العميد ميرغنى فقد كان موقفه معتدلاً إزاء هذا الجزء من الترتيبات ، وكان له دور جيد ملحوظ فى رسمها بحكم عضويته فى وفد السودان خلال محادثات أديس أبابا . وقد تعرض لحادث مثير للحرج والقلق بعد أربعة أشهر من إبرام الاتفاقية عند قيامه بأول زيارة رسمية غرب الاستوائية عندما اعترض طريق سيارته جاموس هائج ، فطلب من مساعده أن يبعده عن الطريق بإطلاق النار عليه ، ولكنه ومساعده لم يكونا مسلحين بغير المسدسات ، مما لا يصلح لإلحاق الأذى بمثل هذا الجاموس . وبينما هما فى حيرتهما تلك انسحب الجاموس من تلقاء نفسه ، وأفسح لعربتهما الطريق ، فكان ذلك بشيرا بانتشار السلام بين البشر والحيوان على السواء .

وبدأ التجنيد فى الاستوائية فى مايو ، بعد أن كان مقرراً له أن يبدأ فى أعالى النيل ، غير أن النقيب جون قرنق دى مابيور ، أحد القادة العسكريين فى هذه المديرية ، أفاد رئيس اللجنة بأن جنوده لم يكونوا مستعدين بعد للاختيار والاستيعاب ، مما أغضب العميد ميرغنى وأدهشه ودفعه للاتجاه نحو الاستوائية . وتم بالفعل تجنيد ألفين من رجال الأنيانيا فى كل من المديريات الثلاث ، بالإضافة إلى مائتين وثلاثة من الضباط ، أحدهم فى رتبة لواء ، وأربعة عقداء ، وثلاثة مقدمون ، وثمانية عشر من الرواد ، وثمانية وخمسون نقيبا ، وثمانية وأربعون ملازمون أوائل ، وسبعة وستون ملازمون ثوان .

وتم أيضا استيعاب أربعة آلاف وخمسمائة رجل آخرين من الأنيانيا فى قوات الشرطة والسجون ، ألف وخمسمائة منهم فى كل مديرية ، لتحقيق المساواة فى التمثيل بالمؤسسات الأمنية الوطنية والإقليمية . كما طبق نفس المبدأ بالنسبة لتجنيد قوات السجون .

وجاء التوظيف فى الإدارة الإقليمية العامة متأخراً ، لأن ممثلى الحركة فى المحادثات لم يبدوا حتى ذلك الوقت اهتماماً به ، وكانت حركة الأنيانيا عازفة عنه ، لأنه أقل إغراء لهم من الانخراط فى الجيش ، ولم يتجهوا نحوه إلا بعد أن انقفلت أبواب قوات الأمن أمامهم . ومع ذلك فيمكن القول بأن التجنيد فى المؤسستين ، الأمنية والإدارية ، كان مرضياً رغم الشكوى التى قدمت ضد صموئيل أرو ، وزير الإدارة الإقليمية ، بأنه لم يلتزم بأسس المساواة بين المديريات عند التعيين مما جرى التحقيق حوله ، وتم تصحيحه .

وكانت هناك ثلاث حوادث تستحق الذكر بسبب ما أثارته من شكاو ، أولاها حول تجنيد عدد من الطلبة فى الشرطة ممن كانوا فى المدارس الثانوية خلال الحرب الأهلية . وقد تم الاعتراض على

تجنيدهم بدعوى أنهم ليسوا من الأنيانيا ، ولكنهم زعموا أنهم كانوا يعملون معها فى مجال الاستخبارات بالمدن . فتم التحقيق فى الأمر بواسطة الوزير الاقليمى لشئون الوزراء مايكل وال ، وهو نفسه من العائدين ، واتضح حقاً أنهم كانوا مجندين فى الأنيانيا منذ عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٦ . وبهذا تم تجنيدهم بالفعل .

وفى أغسطس من عام ١٩٧٢ قمت بزيارة لمعسكرات الأنيانيا فى توريت فى رفقة اللواء لاقو . وكان الاختيار فيها للانخراط فى الجيش الوطنى قد اكتمل على يد اللجنة العسكرية المشتركة ، ولكن بقى كثير من الضباط المتعلمين ، والرتب الأخرى دون استيعاب ، مما أثار غضباً وتوتراً فى توريت . وكان قائدهم لافو رائداً فى الأنيانيا ، وهو عسكرى قديم اشترك فى التمرد عام ١٩٥٥ ، وظل يقطع الطريق على قوات الحكومة منذ ذلك الوقت فى مرتفعات شرق الاستوائية ، وأغفل الآن أمرهم وهم يتوقعون أن يكافئوا بوظائف فى الجيش الوطنى ، حيث تتوافر الامتيازات ، والمرتبات المضمونة ، والإجازات ، كغيرهم من المستوعبين ، وقد هدد بالعودة إلى الغابة لاستئناف القتال ، وهو رجل شجاع قوى . ورأينا أن نبحث الأمر معه على ضوء خبراته وتجاربه ورأيه فى الاتفاقية ، وترتب على ذلك استيعابه مع رجاله فى مصلحة الغابات التى كانت ومناشيرها فى جنوب توريت وغيرها ، تحتاج إلى إعادة التعمير . وفى تقديرنا أنه يمكن الحصول على تمويل محدود من الحكومة المركزية لبرامج إعادة التعمير استغلالاً للعون الأجنبى ، وبهذا أمكن تسوية هذه المشكلة ودياً دون إراقة للدماء .

وفى أغسطس وصلت اللجنة العسكرية المشتركة إلى أعالى النيل حين يشتد هطول الامطار ، وتغمر مياهها أرياف المديرية ، ويستحيل التنقل إلا على البواخر النهرية . وتم اختيار رجال الأنيانيا واستيعابهم فى القوات النظامية بليو على الضفة الأخرى من النهر المواجهة لملكال . وساد الغضب وخيبة الأمل بين من لم يتم استيعابهم ، وكان بينهم الرقيب أول كونين الذى تسلل ذات مساء ممطر مع بعض جنوده إلى جزيرة الزراف ، مركز نشاطه خلال الحرب الأهلية ، حين كان يحتل فى قوات الأنيانيا رتبة رائد ، ويمارس نشاطه فى القتال بشجاعة ، ولكنه كان أمياً لا يعرف القراءة ولا الكتابة . وكانت اللجنة لهذا السبب قد منحته رتبة الرقيب ولكنه رفضها . وتقرر إرسال قوة بقيادة وليام نون بنج الذى تم استيعابه فى رتبة دون رتبته ، فاستأنف طالباً إعادة النظر فى موقفه .. وقد طلب منه العميد يوسف أحمد يوسف ، قائد حامية أعالى النيل ، أن يطارد كونين ويحضره . وزحف بقوة من المستوعبين ، وانقض على كونين الذى استسلم له ، ولكنه حاول الهرب منه فى الطريق ، فطارده وقتله ، ورجع إلى ملكال وبصحبته الأحياء من رجال كونين ، وفى بحر أسبوع تمت ترقيته إلى رتبة نقيب تقديراً لجهوده وبسالته التى حالت دون وقوع ما كان يمكن أن يتطور إلى تمرد واسع النطاق . ويأخذ الزمان دورته فإذا بوليام يترك العمل فى جيش السودان بعد أحد عشر عاماً ، وينضم إلى جيش تحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق عند نقض نميرى لاتفاقية أديس أبابا !!

ولم تكد اللجنة العسكرية المشتركة تفرغ من التجنيد والاستيعاب حتى بدأت أعمال التدريب ، وكانت فترته أول الأمر ثلاثة أشهر ، يعقبها تدريب مركز فى الميدان بعد ستة أشهر ، وعند الفراغ من التدريب بدأ نقل الجنود الشماليين وزملائهم العاملين فى قوة الشرطة والسجون إلى الشمال . وكانوا قد جندوا أصلاً ليقوموا بأعمال شبه عسكرية فى الجنوب عندما أصبح الجنود

الجنوبيون غير صالحين للعمل بسبب هروب بعضهم عند اندلاع الحرب الأهلية ، ومقتل أو فصل آخرين منهم ، وتجريد القلة الباقية من السلاح . وقد قضت الاتفاقية بنقل قوات الشرطة والسجون إلى الشمال ، فاتخذت الاحتياطات اللازمة لتجنب الاضطرابات والمشاكل خلال نقلهم ، وتفادى أعمال العنف والتمرد . وقد أظهرت هذه القوات درجة عالية من الانضباط ، فتم التغيير فى هدوء ، مما حدا بالمسئولين لمنحهم ترقيات استثنائية وتقليدهم الأوسمة ، وكانوا بهذا قد أسهموا فى عملية الوفاق ، وأفسحوا المجال للمجندين الجدد . وبقى بعض الضباط الشماليين لمواصلة تدريب القوات المستوعبة ، والمساعدة فى الإدارة والشئون المالية ، والتحقيق الجنائى فصرفوا مسئوليتهم على خير وجه . ولم يكن التدريب قاصراً على الجنوب وحده ، بل أرسل بعض ضباط وضباط صف الشرطة والسجون المستوعبين لمزيد من التدريب فى الكليات المختلفة بالخرطوم ، وبهذا نال المستوعبون ما يحتاجون إليه من خبرات ، ونمت روح عالية من الثقة فى جيش وطنى موحد فى الجنوب ، ليس ذلك وحده ، بل أقيمت حلقات تدريبية فى قيادات مختلفة بالشمال ، بما فيها كلية الأركان التى اشترك فيها اللواء لاقو .

العفو العام والاجراءات القضائية

أزهق التمرد الذى اندلع فى الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥ كثيراً من الأرواح ، وقوض جميع المؤسسات العسكرية والمدنية فى المديريات الجنوبية ، وخرب كثيراً من الممتلكات ، وأثار مرارة شديدة فى النفوس ، وهز الثقة بين الشمال والجنوب بعنف .

وكانت الحكومات المختلفة فى السنوات السابقة للاتفاقية قد أعلنت العفو فى بعض المناسبات بصورة محدودة لخدمة أغراض سياسية . ولم يمتد ذلك العفو إلى جميع العناصر المشتركة فى الثورة إلا فى حكومة أكتوبر ١٩٦٤ ، ومع ذلك فإنه لم يجد الاستجابة المنشودة ممن نزحوا إلى المنفى أو الغابة ، لأن الحكومة لم تقدم العلاج للأسباب التى أدت إلى الثورة .

واختلف الأمر فى السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٢ ، حين نصت اتفاقية أديس أبابا على عفو عام عن سائر ما ترتب على الصدام المسلح الذى استمر سبعة عشر عاماً من جرائم وتجاوزات ، واتهامات كانت قيد نظر الشرطة أو المحاكم . وتقرر أيضا إطلاق سراح كل من كان معتقلاً بسبب أعمال تمت إلى الثورة بسبب ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التصديق على الاتفاقية . وطلب من لجان وقف إطلاق النار ، واللجان العسكرية المشتركة أن تقوم بتسجيل أسماء كل المدنيين العائدين من المنفى ، أو المشتركين فى القتال ، واستخدم ذلك السجل للوثوق من شمول العفو على من وردت أسماؤهم فيه . أما الحالات التى لم يشملها العفو فقد أحيل أمرها إلى لجنة عينها رئيس الدولة للنظر فى أمرها .

وفى الثالث من مارس ١٩٧٢ صدر قانون العفو العام والاجراءات القضائية ، فتم إطلاق سراح ألفى معتقل وسجين من ثلاثة سجون فى عواصم المديريات الجنوبية ، وواحد وعشرين سجناً فى المراكز أدينوا بسبب اشتراكهم فى الثورة . وقد استقبل الجمهور العفو العام ، والاجراءات

القضائية استقبالاً حسناً ، وكان على استعداد لنسيان الماضى ومآسيه . ولم تصدر شكوى أو تظلم إلا من عدد قليل من الأفراد كانوا قد تعرضوا إلى سرقة ممتلكاتهم والثورة فى عنفوانها . وكان من بينها شكوى سايمون قونق ، وهو موظف حكومى كبير ، ضد ضابط شرطة كان قد تم استيعابه ، هو أروب مادين . وقد جاء فى شكواه أن المتهم سرق ماشيته حين كان قائداً للأنيانيا فى مجلس قورقريال . وكانت بعض هذه المسروقات لم تزل فى قبضته عند تقديم الشكوى . ونظرت السلطة القضائية الشكوى ، وقررت رفضها لأن الماشية كانت قد أخذت خدمة للثورة ، وبهذا انطبق قانون العفو العام على المتهم .

وكان هناك بعض المواطنين يتمسكون بحقوقهم التى نزعت منهم ، ويعربون عن غضبهم على امتداد العفو إلى الجناة . وقد وقع مثل هذا الغضب بين الأشولى فى جنوب توريت ، والكوكو فى كاجوكاجى . وقد نبهتنى السلطات خلال زيارة قمت بها إلى توريت فى موسم الأمطار عام ١٩٧٤ ، إلى لجوء بعض المواطنين لاستخدام السم لاغتيال خصومهم . وكان أحد الشبان من بين الوفد المرافق لى قد رفض تناول الطعام فى بعض مناطق الأشولى وهى ماقوى وأوبو ، وبراجوك ، وبانيكوار ، بايعاز من والديه خشية على حياته ، ولعلهما كانا قد ارتكبا من الأعمال ما يثير هذه الخشية رغم ما كان يبدو عليهما من براءة .

وعلى الرغم من الضغوط التى مورست على الحكومة الاقليمية لمعاقبة من ارتكبوا مثل هذه الأعمال فانها تمسكت بالقانون . ونذكر فى هذا الصدد شكوى مواطن من غرب الاستوائية قطعت أذناه وشفتاه فى عام ١٩٧٠ ، عندما اتهمه رجال الأنيانيا بالتجسس ونقل أخبارهم إلى الجانب الذى ينازلونه . وقد طالب فى شكواه بتعويض عن تلك المعاملة الوحشية ، ولكنه لم يجد الاستجابة رغم العطف عليه ، لأن قانون العفو يمتد إلى مثل تلك الحادثة ، ويحمى مرتكبيها .

وتمكن المواطنون من الوصول إلى تسويات ودية حول الممتلكات خارج قانون العفو العام . وكان النساء غير المطلقات اللاتى يتزوجن برجال آخرين فى غيبة من هن فى عصمتهن فى الحرب ، يعدن مع أطفالهن إلى أزواجهن الأصليين . أو إلى أقاربهن فى حالة وفاة أزواجهن لأن العرف والتقاليد لا تقر مثل ذلك الزواج .

جوانب أخرى للفترة الانتقالية .

كان هناك ما يزيد على سبعة آلاف من رجال الأنيانيا لم يمكن استيعابهم فى القوات النظامية مع إخوتهم البالغ عددهم (١٠٧٠٣) . وكان علينا ان نوفر لهم فرص العمل ، فوطنا بعضهم فى الأرض للقيام بالأعمال الزراعية التقليدية ، واستخدمنا آخرين منهم فى الوحدات الحكومية ، كوقاية الحيوانات التى استوعبت منهم خمسمائة مراقب ، والحكومة المحلية حيث توفر العمل لتسعمائة ، ومصلحة الغابات ومصايد الأسماك التى التحق بها ثلاثة آلاف وسبعمائة ، كما استوعبت مصلحة الطرق ألفين وخمسمائة كعمال بالأجر اليومى . وأنشأت الحكومة المركزية صندوقاً خاصاً لتمويل مشاريع صغيرة توفر العمل لأمثال هؤلاء المواطنين . وتم الحصول أيضاً عن طريق اتفاقات ثنائية

على تمويل لمشاريع أخرى توفر عملاً لفترات أطول نذكر منها :

أ ـ إعادة تعمير مزارع الغابات ومناشيرها بتمويل من وكالة التنمية لما وراء البحار ، وحكومة ألمانيا الاتحادية .

ب ـ تشييد الطرق والكبارى بتمويل من حكومة هولندا أمكن معه شق طريق نمولى ـ جوبا ـ كونقور بطول قدره ثلاثمائة وخمسة وسبعين ميلاً ، وطريق جوبا ـ يامبيو ـ واو بطول قدره ستمائة ميل ، وقد مولته حكومة ألمانيا الاتحادية ، وطريق حدود كينيا ـ كبويتا ـ جوبا الذى مولته السوق الأوروبية المشتركة ، وهيئة المعونة الأمريكية ، وبلغ طوله خمسمائة ميل .

ج ـ استئصال أمراض الحيوان والتسمين ، وقد مولته حكومة ألمانيا الاتحادية .

د ـ إنتاج المحاصيل ، وقد موله البنك الدولى فى مركز ياى لإكثار البذور ، وتوزيعها ، وإنتاج التبغ .

وعلى خلاف المال الخاص الذى أنشأته الحكومة المركزية وظل حتى عام ١٩٧٤ ، فقد استمرت هذه المشاريع إلى ما بعد الفترة الانتقالية . ورغبة من الحكومة المركزية فى مواصلة عونها اقترحت أن تستخدم بعض المواطنين فى مشاريع زراعة قصب السكر بشمال السودان . وخشية من أن يكون ضرر هذا أكثر من نفعه ، نصحنا بصرف النظر عنه ، وفضلنا أن يخصص المال اللازم للإسراع بتنفيذ مشاريع الكناف والسكر فى الجنوب ، مما يتيح فرص العمل لنحو عشرة آلاف شخص ، ويحل مشكلة العاطلين حلاً جذرياً ، ولكن الحكومة المركزية لم تستجب لهذا الرجاء ، وفضلت أن تستخدم مواردها المالية والفنية فى إنشاء مشاريع لإنتاج السكر فى أواسط السودان . وواجهت الحكومة الإقليمية أيضاً مشكلة الموظفين الذين شردتهم الحرب الأهلية ، فقررت أن تمنح كلاً منهم مرتب ثلاثة أشهر مقدماً ، مع استحقاقاتهم التى لم يتسلموها ، وأن تقدم لهم البذور والمعدات الزراعية اليدوية والطعام لإنتاج المحاصيل النقدية ، وأعفتهم من سداد الضرائب لمدة عام قابل للزيادة عاماً آخر . وتم بالفعل تدريبهم على العمل قبل بدء الموسم الزراعى . وكانت الأرض الزراعية متوفرة .

وقررنا إقامة المعارض الزراعية على نطاق الإقليم لتشجيع المزراعين على زيادة الإنتاج ، وتجويده ، وإغرائهم للإقبال على الأرض واستغلالها . وكنا نتولى الإنفاق على هذه المعارض بصورة جادة ، ونقدم الجوائز ، ونوضح السبل لتحسين الإنتاج ، ونقدم المعدات الزراعية المتطورة ، والبذور المجربة ، وبهذا أصبحت الفترة من مايو إلى ديسمبر موسم العمل الزراعى فى القطاعين الخاص والعام ، مما ساعد على حل مشكلة العطالة ، ونمى رغبة المواطنين فى الأعمال الزراعية والتجارية بعد أن كانوا لا يقبلون عليها ، ويفضلون البحث عن الوظائف فى دواوين الحكومة والجيش .

وكانت هناك مسائل أخرى تتطلب العناية والاهتمام خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ ، فأقبلنا نحوها بإنشاء المؤسسات ، وتوفير وسائل العمل ، ووضع أسسه ، ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، ومراجعتها وتعديلها بما يسفر عن أحسن النتائج . وكان التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الجنوب يعتمد على أربعة أسس هامة هى :

أ ـ السلام والطمأنينة .

ب - استقرار الحكومة واستمرار سياساتها .
جـ - توفر الأيدى العاملة المدربة .
د - الموارد المالية .

وكان من شأن الأسس الثلاثة الأولى أن تجتذب المال اللازم للاستثمار . ولما كان السلام سائداً ، والحكومة مستقرة خلال هذه الفترة ، ركزنا اهتمامنا على تدريب الأيدى العاملة ، وأنشأنا مؤسسات لخدمة هذا الغرض منها :

أ - مركز جوبا للتدريب المتعدد الأغراض ، كتدريب الكهربائيين ، والحدادين ، والنجارين ، والميكانيكيين ، وكتبة الاختزال ، وفنيى الجلود ، والمحاسبين ، والمخزنجية .

ب - مركز إكثار البذور وتوزيعها الذى يقوم بتدريب المزارعين التقليديين على الأساليب الحديثة فى استغلال الأرض والإنتاج ، بالإضافة إلى تحسين البذور .

جـ - معاهد صيد الأسماك ، والخدمات البيطرية ، حيث يدرب النوع الأول صيادى الأسماك على بناء القوارب ، وعمل الشباك ، والطرق المحسنة لتجفيف الأسماك ، والتسويق ، ويدرب النوع الثانى خريجى المدارس الوسطى على الأساليب اللازمة للحفاظ على الثروة الحيوانية ، وعلاج الحيوان من الأوبئة .

د - مركز تدريب المعلمين والمساعدين الطبيين الذى توسع النشاط فيه لمواجهة الإقبال المتزايد على المدارس الأولية ، والحاجة لبرامج الصحة الأولية .

هـ - المعهد الزراعى ، وفيما بعد جامعة جوبا التى أنشئت للتدريب على الموارد الطبيعية .

و - معهد التنمية الريفية ، حيث يتم التدريب على أعمال التعاونيات ، والاقتصاد الريفى ، والحكم المحلى .

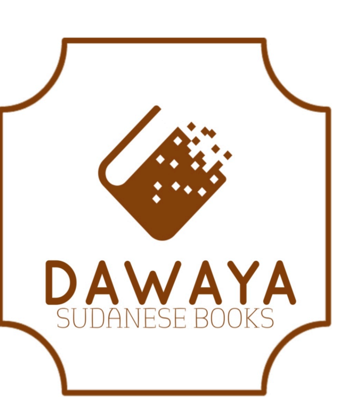
وجاء عام ١٩٧٣ فكشف عن حادثتين من شأنهما زعزعة الأوضاع فى الإقليم الجنوبى . وكانت كثير من الحكومات فى البلاد العربية قد استقبلت اتفاقية أديس أبابا بتحفظ وبرود ، لظنها أن السودان ، بعد إبرامها ، يتجه نحو المعسكر الغربى مما يتعارض مع المصالح العربية . وخشيت أن يقوم تحالف بين العناصر الموالية للغرب فى الخرطوم وقادة الجنوب . وقد أكد هذه المخاوف وقواها الاقتراح الذى تقدمنا به إلى الرئيس نميرى . ووزير الخارجية ، فى جوبا عام ١٩٧٢ ، بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فقامت منظمة أيلول الأسود ، التى تعمل لنصرة القضية الفلسطينية ، بشن هجوم فى الثانى من مارس ١٩٧٣ على الدبلوماسيين الغربيين فى مناسبة اجتماعية أقيمت بمنزل سفير المملكة العربية السعودية بالخرطوم . وتطابق هذا الهجوم مع وصول الإمبراطور هيلاسلاسى إلى جوبا للاشتراك فى الاحتفالات التى تقرر إقامتها بمناسبة الذكرى الأولى للاتفاقية . وبصرف النظر عن أى دوافع أخرى تقف وراء ذلك الهجوم ، فقد كان هدف جماعة أيلول الأسود تخريب احتفالات الجنوب ، وإحراج الإمبراطور هيلاسلاسى ، وإفساد العلاقات بين السودان والولايات المتحدة . وقد قاموا بتنفيذ مخططهم بنجاح . ولما سمعنا بـقتلهم للسفير

الأمريكى ، ونائبه ، وبسفير بلجيكا ، نصحنا الإمبراطور بوقف الاحتفالات ، وقفل راجعاً إلى بلاده .

أما الحادثة الثانية فقد وقعت فى مايو من عام ١٩٧٣ عندما طرحت مسودة الدستور الدائم للسودان للمداولة أمام الجمعية التأسيسية ، فأخذ الأصوليون الإسلاميون يضغطون على الأعضاء لتغيير تلك المسودة بإدخال مواد من الشريعة الإسلامية ، بحجة أن الإسلام لا يمكن إغفاله فى وثيقة قانونية أساسية ينبنى عليها نظام الدولة وإدارتها واقترحوا ما يلى :

أ ـ أن يكون الإسلام دين الدولة .
ب ـ أن يكون رئيس الدولة مسلماً .
جـ ـ أن تستمد القوانين من الشريعة الإسلامية أو أن تطابقها .

وتسامح بعض الأعضاء الذين اشتهروا بمعارضتهم لمثل هذه الآراء فقبلوا مقترحات الأصوليين ، ولكن الأعضاء الآخرين ، بقيادة الجنوبيين ، اختلفوا معهم ، وأعلنوا أن اتفاقية أديس أبابا قد حسمت ذلك الأمر . وكان واضحاً أن غرض الاقتراحات هو تقويض الاتفاقية واستبدالها بدستور إسلامى . وأمكن فى نهاية المطاف حل الإشكال حين تراجع الإسلاميون عن مقترحاتهم ، وأيدوا المسودة الأصلية ، وبهذا تم تأييد قانون الحكم الذاتى الإقليمى فى الدستور الجديد ، كما تم الاعتراف بالإسلام ، والمسيحية ، وكريم المعتقدات أساساً لرسم وإعلاء القيم الاجتماعية . وجاء دستور ١٩٧٣ فريداً فى اعترافه بكريم المعتقدات ، أى ديانات القبائل الأفريقية التقليدية ، على نفس الأسس مع ما نسميه بالديانات السماوية .


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الفصـــــل التـــاسع

دمج قوات الأنيانيا فى الجيش الوطنى

لم يغب عن الأنظار ما ينطوى عليه تنظيم الأمن الداخلى ، بعد هذه الحرب الأهلية التى طال مداها ، من حساسية شديدة ، وما يشكله من صعاب معقدة فى مفاوضات أديس أبابا ، بسبب انعدام الثقة بين المتفاوضين ، وعدم خضوع القوات الثائرة لسيطرة محكمة منسقة ، وما كان يحفل به سجل الجيش الذى يواجهها من مظالم وتجاوزات . لهذه الأسباب لم يكن مستغرباً أن يصبح استيعاب الأنيانيا فى الجيش الوطنى ـ وهو ذو أهمية قصوى ـ أكثر المشاكل صعوبة .

خلفية تنظيم الأنيانيا

بدأ جيش الأنيانيا فى حقيقة أمره بعدد من القوات المستقلة التى لا يربط بينها رابط غير الاسم ، إذ لم يكن هناك تجنيد جماعى فى قوة مركزية موحدة ، بل كان على من يريد «النزوح إلى الغابة» لمنازلة «العرب» أن ينخرط فى أقرب الجماعات الثائرة لموطنه ، ثم يرسله القائد المحلى إلى الرئاسة . وهو فى بعض الأحيان لا يذهب إليها ، بل يبقى فى وحدته المحلية بالرتبة التى يعتبره القائد المحلى أهلاً لها . وكان الفرد من هؤلاء ، فى بعض الأحوال ، يؤلف وحدته الثائرة مع من ينضم إليه ، متى توفر لهم السلاح ، أو سبل الحصول عليه من قطر مجاور ، تتوفر فيه أسلحة وذخائر غير مرخصة فى أسواق سوداء .

وكان كثير من هذه الوحدات المحلية تحصل على أسلحتها بأموال تسهم بها الجماعة التى تعيش وتعمل فيها ، لتبقى بينها لتحميها ، وتثبت لها حسن استخدام الأموال والموارد الأخرى التى حصلت عليها . وكان الحصول على السلاح تعترضه مشاق كثيرة بسبب طول الطريق الذى يؤدى إلى أسواقه ، وتقاطعها مع معسكرات جماعات معادية . وكانت زائير هى السوق التى تقدم معظم الأسلحة ، يصلها رجال الأنيانيا من أعالى النيل وبحر الغزال ، بعد مسيرة قد يصل طولها ثمانمائة ميلاً . وكان الطريق مسرحاً لمواجهات دامية شرسة بين جماعات الأنيانيا المتنافسة ، مما نضرب له مثلاً بالمصادمات المحكمة الحلقات التى وقعت بين الأنيانيا من غرب الاستوائية ، والأنيانيا من بحر الغزال فى عام ١٩٦٦ بمنطقتى ياى ومريدى ، حيث أزهقت كثير من الأرواح . وفى الأيام الأولى من ظهور الأنيانيا كانت توجد فى المراكز المختلفة بضع وحدات مستقلة بقياداتها ، ولكن حدث اندماج لهذه الوحدات والقيادات بالمراكز أولاً . ، ثم على مستوى المديريات ، على أنه كان دمجاً ضعيفاً مفككاً .

وفى عام ١٩٧٠ تم تأسيس رئاسة مركزية عامة للأنيانيا فى ونق كى بول ، عندما عزل جوزيف لاقو اللواء أميليو تافنق ، القائد العام حينذاك ، دون أن يمس قيادات المديريات بسوء . واهتم ، بمساعدة إسرائيل وأوغندة ، بالحصول على السلاح ، وتدريب الضباط والفنيين فى الداخل وفى الخارج . غير أنه لم يقدم شيئاً من هذا السلاح الجديد ، ولا من فرص التدريب ، إلا لمن التزم له ، كقائد جديد ، بالطاعة . وقد أسهم هذا الأسلوب فى توحيد عصابات الأنيانيا وجناحها السياسى ، حركة تحرير جنوب السودان ، ولكنه سمح لكل قيادة فى مستوى المديرية أن تحتفظ بحقها فى اختيار ضباطها وجنودها من أهل منطقتها ، إلا فى حالات خاصة نادرة أصبح فيها البعض من قادة الاستوائية مسئولين فى بحر الغزال وأعالى النيل ، نذكر منهم الرائد جيمز لور الذى كان يقود قوة متحركة فى منطقة بور عام ١٩٧٠ ، والرائد بيتر شريلو فى شرق بحر الغزال .

تجنيد الأنيانيا فى قوات السودان الموحدة

لقد كان لهذا التنظيم المفكك للأنيانيا فى سنيها الأولى ، عند اندلاع الحرب الأهلية ، أثره على استيعاب رجالها البالغ عددهم ستة آلاف ومائتين وثلاثة ، إذ جندت كل مديرية من المديريات الجنوبية الثلاث ألفين وسبعاً وستين ضابطاً وجندياً ، وهو عدد تم اختياره وفقا لنسبة حجم قوات الأنيانيا فى كل مركز بهذه المديريات الثلاث ، وهى الاستوائية وبحر الغزال وأعالى النيل . وقد نصت اتفاقية أديس أبابا على دمج المستوعبين منهم فى القوات القديمة من رجال القيادة الجنوبية خلال فترة خمس سنوات من تاريخ استيعابهم . وكان لابد أولاً من دمج قوات الأنيانيا نفسها فى قوة موحدة ، مما يتطلب نقل بعضهم من مديرية إلى أخرى بعد إجراء تنقلات فى صفوف جنود المديرية نفسها . وكان هذا الدمج يعنى خلط الجنود ، وإعادة تجميعهم ليصبحوا جزءاً من جيش وطنى منضبط متحرر من الولاءات المحلية والشخصية . وكان هناك تصور لتحقيق هذا الدمج فى مراحل كثيرة حددتها الاتفاقية نتناولها فيما بعد .

وكان لكل مديرية نحو ثلاثة مراكز يقيم فيها رجال الأنيانيا بعد استيعابهم مباشرة . وعلى الرغم من أن الدمج فى داخل المديريات المختلفة كان سهلاً نسبياً ، فإنه كان أشد عسراً بين جنود المديريات نفسها ، يعترضه شيء من المقاومة للتعليمات الصادرة عن اللجنة العسكرية . وقد برزت عند تذليل هذه العقبة عقبة أخرى أشد وأعتى ، وانطلقت الأصوات تجأر بالشكوى عند خلط الوحدات فى كابويتا ورمبيك عام ١٩٧٦ ، ثم انطلقت إشاعة رهيبة عن مؤامرة مدبرة لنقلهم إلى الخرطوم لتسريحهم أو إبادتهم .

حرصت على سرد هذه الخلفية لأنها ضرورية لإدراك المشاكل التى كانت تواجه القيادة الجنوبية ، والحكومة الإقليمية أثناء عملية دمج القوات المستوعبة والقديمة فى الجيش السودانى .

لم يكن تجميع قوة وطنية متماسكة داخلياً فى الجنوب ، نصفها من أهله ، ونصفها الآخر من خارجه ، ذات هدف مشترك لخدمة الدفاع الوطنى ، أمراً ميسوراً بين عشية وضحاها ، نسبة إلى طول فترة الحرب ، والخراب الذى أحدثته . وقد برزت هذه الصعوبات فى محادثات أديس أبابا حين استبان أن كل فئة منها نالت تدريباً يختلف عما نالته الفئة الأخرى . وكان مما عقد المشكلة خلق قيادة جنوبية جديدة بعد تمرد عام ١٩٥٥ من خارج الجنوب لسحق الاضطرابات فيه ، جردها فى أنظار أهل الجنوب من الصفة الوطنية . وكانت مثل هذه المشكلة قد برزت فى الشمال نفسه عندما طرأت الحاجة لإعادة تنظيم الجيش بصورة قومية جديدة ، فاضطرت القيادة العامة فى الخرطوم لبذل جهود عظمى لفك قبضة أهل الغرب ، من ذوى الرتب الدنيا فى منطقتهم ، بنقل جنود من شندى وعطبرة فى المديرية الشمالية إلى دارفور ، ونقل جنود دارفور إلى مناطق أخرى فى الشمال ، ولكن هذه الجهود لم تحرز النجاح المنشود لأن دخل الجنود وهم بعيدون عن موطنهم لا يفى باحتياجاتهم ، ولأن النقل نفسه يثير فى نفوسهم الريب والشكوك .

ورأينا فى عام ١٩٧٢ أن فترة السنوات الخمس كافية لتحقيق الدمج ، وأنه يمكن مدها بواسطة رئيس الجمهورية إذا ما صدرت بذلك توصية من الهيئتين التشريعية والتنفيذية فى الإقليم الجنوبى ، ولكن هذه الفترة أخذت تحمل معانى مختلفة لكثير من القطاعات ، ترتب عليها قيام مشاكل عاتية فى وجه الدمج ، بل إزاء الاتفاقية نفسها .

كان هناك من يعتقدون أن القطر لا يحتاج إلى الاتفاقية بعد مضى هذه الفترة . وقد كانت هذه النظرة ، على سوئها ، سائدة بين أعداد كبيرة فى الدوائر المدنية والعسكرية .

وكان هناك آخرون يرون بقاء جنود الأنيانيا بالقيادة الجنوبية قاصراً على هذه الفترة ، وأنه يمكن بعد مضيها نقلهم إلى القيادات الأخرى بالقطر خارج إقليمهم ، ما لم يتخلص الجيش منهم عن طريق الفصل من الخدمة ، أو التقاعد ، أو الاستقالات ، أو الموت . وكان هذا رأى العناصر المعترضة أساساً على استيعاب الأنيانيا بصرف النظر عن أعداد المستوعبين منها . وكان بين هذا الفريق عنصران رئيسيان ، أحدهما يخشى من تدنى مستوى الكفاءة والجدارة فى الجيش ، والآخر لا يعترف للجنوب بأى مطالب تبرر أن يكون له جيش خاص به ، أو حكومة إقليمية . ولم تكن وحدة السودان عند هؤلاء تسمح بمنح أية منطقة فيه معاملة خاصة . وبعض هؤلاء كانوا فى المرحلة الأولى

للاتفاقية ، وبعد تنفيذها ، من مؤيدى ثورة مايو ، وبعضهم الآخر من معارضيها ، كلاهما يحتل مراكز فى المؤسسات العامة ، مصدر القرارات الهامة ، بما فيها تنفيذ الاتفاقية نفسها . أما المعارضون لثورةمايو فقد كانوا يرون - وربما عن حق - فى الاتفاقية تمكيناً وتقوية لنميرى ، فأخذوا يسعون لتقويضها أملاً فى إسقاط الحكومة .

ومن ناحية أخرى كان بعض مؤيدى ثورة مايو يعوقون تنفيذ الاتفاقية ، لأنها عندهم تنطوى على سياسة لا يوافقون عليها . وبهذا الأسلوب وضعوا فى طريق التنفيذ كثيراً من العقبات . ولعل المعارضة لو ثابرت فى نشاطها السياسى عام ١٩٧٢ ، لاستطاعت أن تسقط الاتفاقية ،ولكنها أخطأت التقدير حين ظنت أن الاتفاقية ستنهار من تلقاء نفسها .

وكان هناك فريق آخر يعتقد أن دمج القوات الوطنية يبدأ بعد مضى فترة السنوات الخمس على مراحل ، يتم خلالها التدريب ، وتوحيد السلاح ، وإعادة تنظيم القيادة الجنوبية . وكان بين هذا الفريق جماعات ذات فهم غريب للأمر ، ترى أن تظل مكونة من قوتين منفصلتين تواجه كل منهما الأخرى بشىء من الريب والشكوك ، ولكن دون صدام ، وترى فى الدمج ما يعرض قوات الأنيانيا للخطر . هؤلاء هم رجال الأنيانيا أنفسهم ، والعائدون من المنفى . وكانت هذه النظرة تنطوى على خطر داهم على الاتفاقية ، لا يقل سوءا عن رأى الجماعات التى ذكرناها من قبل .

وكنت ومن يشاركنى الرأى نعتبر الاتفاقية ككل ، بما فيها الترتيبيات الأمنية ، أساساً لبناء دولة متعددة الثقافات والأديان والأجناس . ولم نكن ننادى بحل القيادة الجنوبية أو إسناد قيادتها للشماليين ، بل نتمسك بعدم العودة إلى أوضاع ما قبل الاتفاقية . ورأينا أن يطغى العنصر الجنوبى فى تشكيل القيادة بعد مضى السنوات الخمس ، وأن يتم التجنيد محلياً فى مناطق القيادة حينئذ . كما كان فى اعتقادنا أن تمثيل العنصر الجنوبى فى الجيش الوطنى ككل سيكون وفقاً لنصوص القانون الاساسى ، أى قانون الحكم الذاتى الاقليمى ، والبروتوكل العسكرى الخاص باعادة تكوين القيادة الجنوبية ، نظرا لأن قانون الحكم الذاتى والبروتوكول العسكرى يكمل كل منهما الآخر .

مهما يكن من أمر ، فإن ما كان مقصوداً فى الاتفاقية هو أن تكون نسبة الجنوبيين فى القيادة الجنوبية مساوية لنسبة أهل الشمال خلال السنوات الأولى ، حرصاً على التوازن فى القيادة . وكنا نتوقع للقيادة الجنوبية بعد مضى السنوات الخمس أن تجند احتياجاتها من الرجال محلياً من أهل الجنوب ، وبهذا ترتفع نسبتهم فيها ليصبحوا أغلبية فى نهاية المطاف . وكان من المتوقع أنه بمرور الزمن ، وبلوغ هذه المرحلة ، يكون قد تم إحياء الثقة المتبادلة ، ويكون أهل شطرى القطر قد اتفقوا على المصالح الوطنية ، وسبل تحقيقها وترقيتها . وكانت نسبة الجنوبيين فى الجيش الوطنى الذى تقدر قوته بسبعين ألف رجل تبلغ اثنى عشر فى المائة بعد استيعاب ستة آلاف من رجال الأنيانيا فى القيادة الجنوبية .

وبالإضافة إلى المشاكل الناجمة عن تفسير معنى الدمج ، كانت هناك مخاطر أخرى تحيط به ، نذكر منها نقص وسائل النقل ، ونقص المساكن اللازمة لإيواء القوات المستوعبة . فالعربات القليلة المتوفرة كان يعطلها نقص قطع الغيار والوقود . وخلق هذا الوضع شعوراً لدى القوات المستوعبة بأن

القوات القديمة تحظى بمعاملة خاصة فى النقل والمأوى . وكان هناك ما يبرر هذا الشعور أحياناً ، غير أن الوسائل المتوفرة للجيش الوطنى ، على وجه الجملة ، كانت محدودة جداً ، لأنه لم تخصص أموال إضافية كافية لمواجهة ما يتطلبه استيعاب ستة آلاف رجل فى جيش يشكو أصلاً من نقص معداته .

وكانت الرتب والأقدمية اللازم اعتبارها عند إنشاء كادر للضباط مشكلة أخرى . وعلى الرغم من أن الضباط المستوعبين قد تم قبولهم خلال الفترة الواقعة بين مايو واغسطس من عام ١٩٧٢ ، فقد عوملوا كمن جندوا معاً فى يوم واحد ، ما عدا اللواء لاقو الذى استوعب وحده فى وقت سابق . وجرى العرف فى الجيش السودانى بألا تتجاوز ترقية الضباط الذين يتدرجون من الصف رتبة معينة من الرتب العليا ، نظراً لأنهم ليسوا من خريجى الكلية الحربية . وبطبيعة الحال وجد معظم ضباط الأنيانيا المستوعبين انفسهم فى زمرة ضباط من الصف ، وفقاً لهذه القواعد ، مما اعتبروه مجحفاً بحقوقهم . وكان من المفروض أن تتم مراجعة هذه اللوائح بعد إبرام اتفاقية اديس أبابا ، غير أن هذه المشكلة كغيرها من المشاكل التى أطلت عند تنفيذ الاتفاقية ، أمكن تسويتها ودياً ، إذ استثنى رئيس الجمهورية ، بوصفه وزيراً للدفاع ، وقائداً عاماً للجيش الوطنى ، الضباط المستوعبين من الجلوس لامتحانات التأهيل للترقية . ولكن الضرر كان قد وقع بالفعل ، ترتب عليه أن قاد النقيب ألفرد اقويت قوته إلى الغابة بتشجيع من زملائه فى فبراير لأنه لم ينل ترقيته بسبب القواعد القديمة .

خطأ الدمج

عند الفراغ من التجنيد والتدريب الأولى فى منتصف عام ١٩٧٣ ، رسمت اللجنة المشتركة خطة الدمج للسنوات الخمس المقبلة بعد طواف مكثف هدفه الإلمام بالآراء حولها ، وعلى ما أحرزته القوات المستوعبة من تقدم عموماً ، وفى مجال التدريب بوجه خاص ، ثم طرحتها لمناقشة واسعة مع الوحدات المختلفة فى الجنوب ، قديمة ومستوعبة ، ومع اللواء لاقو ، ورئيس الجمهورية بوصفه السلطة العليا والذى صدق عليها فى الحادى والثلاثين من يوليو ١٩٧٣ بعد مشاورات اجراها مع اللواء لاقو .

وقد قسمت الخطة إلى أربع مراحل ، الأولى منها ، وأجلها عام ، تتناول التنظيم واستمرار التدريب خلال الفترة الممتدة من الثلاثين من مايو ١٩٧٣ إلى أول يونيو ١٩٧٤ . وكان متوقعاً للقوات المستوعبة خلال هذه المرحلة أن تنال خبرة إدارية وفنية إضافية من زملائها فى القوات القديمة ، الأوسع منها خبرة . وكان هذا التدريب يتم محلياً فى الإقليم الجنوبى ، وتقوم به فرق من الضباط وصف الضباط المنتقين من القيادات المختلفة ، لجيش السودان التى تنقل إلى الوحدات المختلفة للقوات المستوعبة . وكان هذا التدريب يركز على الإستراتيجية ، والتكتيك ، والأسلحة ، والإدارة ، والقانون العسكرى ، والمالية ، والمخازن . وكان هناك أيضاً تدريب منفصل يتم خارج القيادة الجنوبية ، يشتمل على كل الأشخاص ، حتى القائد السابق للأنيانيا اللواء لاقو . وقد أرسل بعض الضباط إلى خارج السودان خدمة لهذا الغرض ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا العظمى ، ومصر ، والباكستان ، والهند ، وقبرص . وقد أرسل العقيد جون قرنق وفق هذه الخطة إلى الولايات المتحدة حيث نال درجات عليا فى العلوم العسكرية والاقتصاد الزراعى ، وهو اليوم يتزعم الجيش الشعبى لتحرير السودان .

وألقيت على بعض الضباط وصف الضباط المستوعبين مسئوليات فى سائر الفروع برئاسة القيادة الجنوبية ، جنباً إلى جنب مع إعادة تنظيم القوات فى إحدى عشرة كتيبة المشاة ، ست منها للمستوعبين وخمس للقوات القديمة ، مع إسناد قيادة القوات المستوعبة إلى الضباط المستوعبين ، ومراكز نوابهم إلى ضباط القوات القديمة . وتم تطبيق هذا المبدأ أيضاً على كتائب القوات القديمة الخمس . وبالإضافة إلى هذا وضع بعض الضباط المستوعبين فى مراكز المسئولية برئاسة القيادة الجنوبية ، وقيادة الحاميات . وقد أخذت القوات المستوعبة - قبل اتخاذ هذه الخطوات - تهمس بصوت مسموع بالشكوى من إبعادها من الإدارة فى القيادة العامة ، وموقع قيادة الكتائب . وعند الفراغ من إعادة تنظيم القيادة الجنوبية بهذا الأسلوب اتجهت نحو تدريب القوات المستوعبة خلال المرحلة الأولى . ثم اختارت اللجنة المشتركة قيادة مندمجة مثالية لإجراء تجربة الدمج ، فوقع اختيارها على كتيبة مستوعبة فى جوبا ، وأخرى من القوات القديمة فى ياى دمجت فيها سريتان من كل كتيبة . وجاء اختيار ياى وجوبا بسبب قربهما من رئاسة القيادة الجنوبية . ولكن تنفيذ هذه المرحلة الأولى لم يخل من بعض الحوادث . وكانت كتائب المشاة الست للأنيانيا المستوعبة . وقد نشرت فى كل أجزاء الإقليم الجنوبى ، بينما كانت القوات المستوعبة التى ضمت إلى وحدات دعم متخصصة قد نالت تدريبها فى الشمال ، ثم قفلت راجعة إلى قواعدها فى الجنوب .

وظلت القوات المستوعبة حتى ذلك الوقت تحتفظ بأسلحتها ومعداتها الأصلية إلا فى حالات قليلة ، تم فيها استبدال السلاح . أما الرسالة الأولى من الأسلحة المستوردة من جمهورية الصين الشعبية ، والتى قدمها جيش السودان للقوات المستوعبة فقد كانت رديئة ، ولكن الغرض منها كان التدريبى .

وعلى الرغم من الحاجة لتوحيد السلاح فقد رفضت كتائب القوات المستوعبة تسليم أسلحتها القديمة بديلاً لما اعتبرته أسلحة رديئة . وكانت هناك مشكلة أخرى تحيط بأسلحة الأنيانيا ، هى أن بعضها كان مملوكاً لأفراد طالبوا بتعويض عنها ، أو تمكينهم من الحصول على رخص لاستعمالها استعمالاً خاصاً . وكانت القاعدة هى أنه إذا كان السلاح من النوع الذى يمكن ترخيصه للاستعمال الخاص ، يمنح صاحبه الرخصة اللازمة لحيازته ، ولكن رجال الأنيانيا الذين لم يستوعبوا فى القوات الوطنية النظامية أصروا على حمل أسلحتهم معهم ، حتى حصلوا على تعويض عنها من ميزانية خصصت لخدمة هذا الغرض . ومع هذا فقد واجهت مسألة توحيد السلاح مشكلة تمسك القوات المستوعبة بحمل أسلحة الأنيانيا ، مما أسفر عن مشاكل أخرى اعترضت عملية الدمج .

وامتدت المرحلتان الثانية والثالثة للدمج إلى فترة عام ونصف العام ، منذ يونيو ١٩٧٤ إلى نوفمبر ١٩٧٥ ، بغرض تشكيل القوات من عناصر مختلطة . وشهدت المرحلة الأخيرة الفراغ من إعادة تنظيم القيادة الجنوبية فى قوة موحدة مكتملة الدمج ، قادرة على تصريف المسئوليات الاستراتيجية فى الدفاع الوطنى . وما أن انطوى عام ١٩٧٦ حتى كانت القوات المستوعبة قد سلحت ، وأمدت بالمعدات المقررة للجيش كله ، وعهد برئاسة القيادة الجنوبية إلى اللواء لاقو ، ووضعت قيادة الحاميات الثلاث فى بحر الغزال ، وأعالى النيل ، وتوريت ، والكتائب الست المستوعبة

فى أيدى الضباط المستوعبين ، واعتبر هذا تطوراً هاماً فى الجنوب من حيث الأمن والاشتراك فى السلطة ، ولم يبق غير تركيز هذا الوضع ودعمه وتوسيعه .

وشهدت عملية الدمج بعض الحوادث العنيفة التى عرضت الاتفاقية إلى تجارب قاسية ، مما يستحق أن نسجله كمثال لردود الأفعال المختلفة لفكرة دمج جيشين كانا حتى الأمس يتحاربان ، ليشكلا قوة وطنية واحدة يكتب لها البقاء . ونتناول فى هذا الصدد ، من بين الحوادث الكثيرة الشهيرة ، ما وقع فى جوبا عام ١٩٧٤ ، وفى أكوبو عام ١٩٧٥ ، وفى كبويتا ورمبيك فى نفس العام ، وفى واو عام ١٩٧٦ . وكانت بعض هذه الحوادث عنيفة ورهيبة إلى درجة تقتضى ممن يريد الذهاب إلى مسرحها أن يعد وصيته ، ويستعيذ بالله ، قبل مضيه إليها . وقد كتبت وصيتى بالفعل قبل ذهابى إلى أكوبو وكابيوتا عند وقوع حوادثهما ، لأن احتمال قتلى فيهما كان أعظم من احتمال عودتى سالماً منهما .

الكتيبة (١١٦) المستوعبة وقائدها

كانت الكتيبة (١٦٦) للقوات المستوعبة من الكتيبتين اللتين وقع الاختيار عليهما لأول تجربة للدمج بين القوات القديمة والقوات الجديدة ، حيث كانتا ترابطان فى جوبا ، بينما نشرت سريتان فى ياى على بعد مائة ميل . وكان قائد الكتيبة (١١٦) ، وهو الرائد بيتر شريلو ، من المتسوعبين ، يعمل ضابط سجون قبل فراره إلى الغابة فى عام ١٩٦٥ ، بعد نجاته من موت محقق على أيدى حراس السجن من الشماليين فى بامبيو . وكان فى وسعه ، بعد إبرام اتفاقية أديس أبابا ، أن يرأس قوة السجون فى الإقليم إذا أراد ذلك ، ولكن العمل العسكرى فى بلد يشكل الجيش فيه الطبقة الحاكمة ، اجتذبه وأغراه .

أمرت الكتيبة (١٦٦) فى أعقاب عام ١٩٧٤ بالتحرك من مبانيها الطينية المؤقتة فى ضواحى غرب جوبا إلى مقر جديد جنوب المدينة ورئاسة القيادة الجنوبية ، وهو معسكر جيد نظيف ، حسن التشييد ، يوفر المأوى ومكاتب العمل معاً . وتوقع من رآوه أن تسعد الكتيبة به . ولكن كان لها منه موقف آخر وشعور مختلف عن هذا . كان المكان الذى يقع بين النيل ورئاسة القيادة الجنوبية ، مصدر الريبة والشكوك بسبب أنه كان رئاسة «العدو» ، أى القوات القديمة . ولأسباب عسكرية خالصة حسبت الكتيبة هذا الموقع الجديد فخاً ينصب لها فى حالة وقوع خلاف جديد ، لأنها فى حالة مثل هذا الخلاف ، لا تجد أمامها مخرجاً إلى الغابة غير الهرب تجاه النهر حيث يسهل اصطياد أفرادها .

وأبدى الجنود مخاوفهم لقائدهم ، فأصر الرائد شريلو على تنفيذ أمر الانتقال ، فما كان من الجنود إلا أن ألقوا عليه القبض ، وكبلوه أرضاً ، واعتدوا عليه بالضرب ، وهددوه بالقتل . وما كان لينجو لولا تدخل صف الضباط من المدربين ، وهم من رجال القوات القديمة ، وضغطهم على الجنود للإبقاء على حياته . وتحرك قائد القيادة الجنوبية ، اللواء خالد الأمين الحاج ، بسرعة لسحق هذا العصيان ، وأخرج الدبابات من رئاسة القيادة لإنقاذ شريلو . وعلى الرغم من أن هذا التصرف كان

له ما يبرره فى تلك الظروف ، إلا أنه لو نفذ لأوقع ضربة قاضية على عملية الدمج كلها . وكان الجو فى جوبا قد توتر وانشحن بشائعات عن خطط كبيرة لدى القوات القديمة للهجوم على القوات المستوعبة . وغادر كثير من المدنيين المدينة فى ذعر شديد ، وغرق بعضهم فى النيل عند محاولتهم الفرار ، وكان بينهم ضابط شرطة كبير اتجه بسيارته إلى حدود أوغندة ، ملاذ اللاجئين الجنوبيين . واتجه آخرون إلى جبل لادو وروكون ليحتموا بالغابات التى أنقذت الكثيرين خلال مذابح جوبا فى عام ١٩٦٥ . وغدت المدينة مسرحاً للفوضى والخوف والقلق . وبانقسام الجيش إلى فريقين ، يواجه كل منها الآخر لينقض عليه ، أصبح الخطر على السلام حقيقة ماثلة .

وطلبت من اللواء خالد أن يسحب دباباته ، إذ لم يكن هناك بد من اتخاذ أسلوب يخلو من العنف ، ويتسم بالدبلوماسية لإنقاذ حياة الرائد شريلو ، وإنقاذ الاتفاقية معه . واستجاب خالد للأمر فى هدوء . وكان الأسلوب الذى اتبعناه خليطاً من استعراض القوة بالتهديد بدك معسكرات القوة المتمردة إن لم تبق على حياة الضابط ، ومن المداهنة الدبلوماسية ، والتلويح بإجراء تحقيق عادل ، مما أدى إلى تهدئة الجنود .

وبينما كانت لجنة الأمن الإقليمية تتصل بالجنود عن طريق العميد محمد يحيى ، وصل اللواء لاقو من الخرطوم بعد أن أطلعته القيادة العامة على الحادث ، واشترك معنا فى تهدئة الموقف . ورأى فى بادىء الأمر أنه كان يجدر بنا أن نوافق على خطة اللواء خالد وأوامره بضرب رئاسة الكتيبة (١١٦) ، ولكنه سرعان ما أدرك النتائج الوخيمة المرتبة على ذلك الإجراء ، وبهذا واصل العميد محمد يحيى إرسال توجيهاته التوفيقية فى حزم ، عارضاً على المتمردين تحقيقاً عادلاً ، وموعداً مرنا للاستسلام . وبعد مداولات طويلة ، عن طريق الراديو سمحوا له بالدخول ، وتم إطلاق سراح الرائد شريلو ، فتقدم إلينا سالماً ، ولكنه كان عظيم الاضطراب ، غاضباً بسبب الإساءة التى لحقت به . وبهذا انتهت أزمة استمرت يومين بأقل قدر من الخسائر . وتم فيما بعد نقل بيتر إلى مكتب المفتش العام فى الخرطوم ليسترد قوته ، ويستعيد ثقته بنفسه . وانتقلت الكتيبة (١١٦) إلى معسكراتها الجديدة ، كما تعرض بعض الجنود الذين اشتركوا فى القبض على الرائد شريلو وحجزه لإجراءات تأديبية . وهكذا تواصلت تجربة الدمج ، وعززت الكتيبة بأخرى من أعالى النيل .

تمرد أكوبو عام ١٩٧٥

أصبح الثالث من أكتوبر ، منذ عام ١٩٧٢ ، يوم الوحدة الوطنية ، يحتفل به فى سائر أنحاء القطر ، وبوجه خاص فى الإقليم الجنوبى . وقد أقيم الاحتفال به فى عام ١٩٧٥ بمدينة واو ، عاصمة بحر الغزال ، وشهده حشد من الشخصيات البارزة ، وكبار موظفى الدولة ، والدبلوماسيين الذين وصلوا إلى واو فى أول مارس . ووصل إليها أيضاً رئيس الجمهورية ، ونائبه الأول اللواء محمد الباقر أحمد ، كما وصل من ليبيا العقيد معمر القذافى ، قائد ثورتها . وكان الجو السائد فى المدينة جو بهجة واحتفال بعودة السلام ، وانتهاء الحرب الأهلية .

وفجأة توترت الأعصاب وران على النفوس قلق وحزن وخوف ، مما أعاد إلى الذاكرة أحداث الثالث من مارس ١٩٧٣ عند الذكرى الأولى للوفاق الوطنى ، حين اغتيل السفير الأمريكى ، ونائبه ، ودبلوماسى آخر ، بعد أن احتجزوا فى السفارة السعودية بالخرطوم . وكان مبعث ذلك التوتر والقلق فى مدينة واو وقوع تمرد فى أكوبو ، فى الثانى من مارس ، قام به بعض الضباط والجنود المستوعبين فى الحامية هناك ، حين اعتدوا فى فجر ذلك اليوم على زملائهم من رجال القوات القديمة وهم نائمون بالقرب من المعسكر ، فقتل سبعة من الجنود الشماليين فى الحال ، وجرح كثيرون آخرون ، وفر معظم الناجين فى اضطراب إلى جهات مختلفة من المدينة وضواحيها . ونسبة لجهلهم بجغرافية المكان ، اتجهوا نحو الناصر شمالاً ، وهى تبعد بخمسة وسبعين كيلومترا ، بدلاً عن الاتجاه إلى أثيوبيا على مسيرة تقل عن ميل واحد .

وكان ضحايا الهجوم جزءا من سرية الكتيبة (١١٦) التى وصلت من ملكال قبل نحو من أسبوعين ، منقولة إلى أكوبو فى نطاق علمية الدمج . أما معظم الجنود فى معسكر أكوبو من رجال الأنيانيا فقد نقل إليهم حديثاً قليل من زملائهم فى ملكال ، فبلغوها فى نفس موعد وصول قائد الحامية الجديد ، العقيد أبيل شول ، الذى كان من جنود القوات القديمة رغم أنه جنوبى . وعند سماعه لأصوات الرصاص منبعثة من المعسكرات تأهب للذهاب إليها ، فنصحه النقيب فليب دوك بألا يفعل ، ولكنه لم ينصع لنصحه ، لأنه كان ضابطاً شديد الالتزام بالانضباط ، من المدرسة القديمة ، حازماً مشهوراً بالصرامة عند تعامله مع مرؤوسيه . فارتدى زيه العسكرى ، وهدأ عروسه التى اقترن بها حديثاً ، وسار إلى المعسكرات ، وهناك انهمر الرصاص عليه فقتل ، كما جرح النقيب فيليب برصاصة فى رأسه ، نجا منها بأعجوبة ولكنه أصيب بارتجاج فى المخ .

واحتل المتمردون المعسكرات لفترة خمسة أيام . وكان بين الجنود من اتخذ من هذا الحادث موقفاً سلبياً ، وانضم بعضهم إلى الشرطة وقوات السجن فى ولاء منهم للحكومة ، تحت قيادة ملازم الشرطة المستوعب كلمنت كول جوك . وكان قد قام بالتمرد ثمانية جنود ممن نقلوا قبل أسابيع قليلة من سلاح الإشارة بملكال ، يقودهم العريف جيمز بول . واشترك معهم ضابطان ، هما الرائد جيمز أديانق ، الذى كان قائداً ثانياً بالإنابة للعقيد أبيل شول ، والملازم بنسون كور الذى كان يعتبر رجلاً مريضاً . ولما أحسا بانقلاب الأمر عليهما ، تسللا مع أحد عشر جندياً عبر الحدود إلى أثيوبيا .

وعند بلوغ نبأ التمرد ، ومقتل العقيد أبيل شول إلى واو ، عقد العسكريون من رجال الحكومة ، وهم الرئيس نميرى ، والنائب الأول محمد الباقر أحمد ، واللواء جوزيف لاقو ، قائد القيادة الجنوبية ، اجتماعا لتحديد الخطوة التى يجدر بهم اتخاذها ، وأمروا الجيش فى الخرطوم بما يلزم عليه أن يفعل لوقف المزيد من التدهور . واشتملت هذه التعليمات أيضاً على تحريك قوات فى الحال من ملكال إلى أكوبو ، وتعبئة قوة سلاح الطيران فى الخرطوم للقضاء على التمرد . ولم يخطرنى أحد بهذه التعبئة ، ولكننى قررت وحدى إرسال موزس شول ، الذى كان يعمل وزيراً للإدارة الإقليمية إلى ملكال قبل وصولى لمعالجة الموقف مع بيتر جاتكوث ، محافظ مديرية أعالى النيل .ورافقه اثنان من كبار الضباط ، هما العميد محمد يحيى ، والعقيد بول صاموئيل من الشرطة . ولم أكن حتى تلك اللحظة على علم بالتعليمات السرية الصادرة عن قيادة الجيش إلى العميد محمد يحيى .

وفى الخامس من مارس وصلت إلى ملكال ، حيث وجدت إحدى عشرة طائرة من قاذفات القنابل التابعة لسلاح الطيران رابضة فى المطار ، وهى تستعد لشن غاراتها على أكوبو . وكانت هناك طائرة أخرى قد تحطمت قرب المطار . أما طائرات شركة شفرون للبترول ، فقد أخذت تستعد للابتعاد عن منطقة الخطر إلى المجلد ، فى جنوب كردفان ، تنشد السلامة .

وبعد أن أطلعنى موزس وبيتر فى اختصار على الموقف ، قررت أن أقف أى تحرك للهجوم على أكوبو ، وصدرت أوامر للعقيد عبدالله الياس الذى حرك قواته من ملكال فى طريقه إلى أكوبو ، لسحق التمرد ، بألا يتقدم . كما أمر قادة قاذفات القنابل بالبقاء فى أماكنهم ، للانتفاع منهم إذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

وكان الجو فى ملكال متوتراً ، والمواطنون ينتظرون جولة ثانية لتمرد دموى مسلح بعد عشرين عاماً من وقوع التمرد الأول . وغادر موزس ، وبيتر ، والعقيد بيتر مابيل ملكال على متن طائرة عمودية إلى أكوبو فى السادس من مارس ، بعد أن شددنا عليهم بعدم الهبوط حتى يتأكدوا من السلامة وأن يكون ذلك خارج المنطقة العسكرية . واستقبلتهم عند وصولهم قوات الشرطة والسجون ، وبدأوا معهم جولة من المشاورات والاجتماعات . وكانت القوة المتمردة لم تزل تسيطر على المعسكرات . ولم يكن من الحكمة فى شىء ذهابهم إليها حينذاك . وانضم بعض الجنود إلى قوات الشرطة والسجون الموالية ، وكانت هناك بادرة حسنة للسيطرة على الموقف

وعاد موزس وبيتر جاتكوث فى نفس اليوم إلى ملكال ، تاركين مابيل ليجرى اتصالات ومحادثات مع القوة المتمردة . وظل يبذل الجهد فى محادثاته ، حتى أبدت القوة كلها استعدادها للاستسلام لقيادته ، ولكنها طالبت بألا تحضر سرية العقيد عبدالله الياس إلى المدينة خوفاً من أن تثأر لزملائها المقتولين ، وظل العقيد بيتر يحيطنا علماً بتقدم محادثاته عن طريق الراديو ، وقد طلب بالفعل من العقيد عبدالله أن يبقى فى معسكره .

وفى الثامن من مارس ، قام اللواء جوزيف لاقو ، الذى أدرك بنا من جوبا . وموزس ، وبيتر ، وشخصى إلى أكوبو ، وتوقفنا فى معسكر العقيد عبدالله الذى أفادنا بما يشير إلى هدوء الموقف فى أكوبو . ثم واصلنا رحلتنا ، وهبطنا بعد دقائق قليلة قرب الثكنات ، والتقينا بلجنة أمن المركز ، وحصلنا على معلومات من مابيل عن جهوده ، وخاطبنا الجماهير ثم القوات . وقد استنكرت فى خطابى ما حدث ، وطلبت من الجنود أن يلتزموا بمبادىء الانضباط والشرف . وكان واضحاً لنا أن مابيل تمكن من السيطرة على القوات ، وقد سحب بعض الجنود المتمردين الذين كانوا يحرسون القنطرة الواقعة على طريق أكوبو ـ ملكال ، وأعاد الأسلحة والذخائر إلى المخازن قبل عودتنا إلى ملكال ، بعد يومين أمضيناهما فى أكوبو . وفى نفس الوقت كان بعض الجنود الشماليين قد وصلوا إلى الناصر ، بعد أن لقى آخرون مصرعهم على أيدى قرويين معادين .

ولم تنجح محاولاتنا فى إقناع السلطات المحلية فى أثيوبيا بالسماح لنا بملاحقة العريف جيمز بول ، والملازم بنسوت كو . وكانا قريبين منا جداً ، ولكن الدخول إلى أثيوبيا بلا إذن يؤذى العلاقات معها .

وقد كان ذهابنا إلى أكوبو ، رغم نصح المسئولين فى الخرطوم ، وفى لجنة الأمن بملكال ضده ، ضرورياً لرفع معنويات المواطنين ، والتحدث إلى القوات . ولم تعرف أسباب التمرد كلها . وكان من المحتمل أن يثير وصولنا المتمردين ويدفعهم إلى تمرد آخر . وقد أخذنا هذا كله فى الاعتبار ، ولكن لم يكن هناك من سبيل لتخلى رئيس المجلس التنفيذى العالى عن مسئوليته الأساسية ، وخاصة فى موقف كهذا .

ولما استتب الأمر تماماً فى حامية أكوبو ، تم القبض على المتمردين ، وقدم ذوو النشاط الملحوظ منهم إلى محاكم عسكرية ، فأدين بعضهم ، وصدرت ضدهم أحكام مختلفة منها الإعدام . وحوكم من هربوا إلى أثيوبيا غيابياً ، مما كان يلزم ألا يحدث . ولم يثبت على الملازم بنسون كور أنه كان مسئولاً عن تصرفاته ، بسبب اضطراباته العقلية فبرىء ، أما العريف جيمز بول ، قائد التمرد ، فقد أدانته المحكمة وحكمت عليه بالإعدام ، ولكن هذا الحكم بالطبع لم ينفذ عليه بسبب غيبته . وقد انضم فى عام ١٩٨٤ إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان ، ولكنه حوكم عسكرياً فيما بعد لأسباب أخرى ، وأعدم إيجازيا .

إن موت العقيد شول يحول دون معرفة أسباب التمرد ، ولكن بعض المتمردين ذكروا أنه كان قد عهد بمسئولية حراسة السلاح والذخيرة إلى جنود القوات القديمة فى الكتيبة (١١٩) الذين وصلوا إلى أكوبو من ملكال قبل أيام قليلة من التمرد ، فحسب المتمردون هذا التصرف دليلاً على خطة مرسومة للاعتداء على الجنود المستوعبين . وذكر بعضهم أن أبيل شول كان يقسو فى مناسبات كثيرة على القوات المستوعبة ، ويعاملها بصرامة . كما زعم آخرون أنه هدد بإحضار القوات القديمة قريباً من الشمال لغرض الانضباط . وقد فسرت قيادته للحامية المؤلف أكثرها من المستوعبين ، رغم أنه جنوبى ، كدليل آخر على خطة تدبر فى غير مصلحتهم ، لأنه من القوات القديمة . وقد كان العقيد شول رغم حسن نواياه ، ضابطاً حازماً متصلباً ، ويبدو أن تقديره للموقف كان ضعيفاً ، وربما كانت هناك عوامل أخرى أدت إلى التمرد ، من بينها المناخ المفعم بعدم الرضا الذى أشرنا إليه من قبل . ولا يفوتنا أن نذكر أيضا أن القوات المستوعبة كانت جماعات مسيَّسة ، كثيرة الشكوك فى القوات القديمة ، سريعة الإصغاء للشائعات ومروجيها .

وقد أرسل المتمردون بعد قيام التمرد فى أكوبو رسائل إلى الحاميات الأخرى ، يزعمون فيها أن القوات الشمالية كانت تجرد المستوعبين من السلاح ، وناشدوها التعاون معهم . وقد نشرت هذه الرسائل على نطاق واسع ، ولعل القوات المستوعبة فى ملكال كانت قد أخطرت بساعة الصفر للتمرد . ولما كان العريف جيمز بول قد نقل إلى أكوبو من ملكال ، فلعله كان فيها آخرون يشاركونه الرأى ، ويتعاطفون معه ، ولكن الفرصة لم تواتهم للاحتذاء به .

ولا شك فى أنه لو كانت أكوبو قد تعرضت لقصف من الجو والبر لأشعل ذلك سلسلة من حلقات التمرد والهرب بين المستوعبين فى كل أنحاء الإقليم الجنوبى ، مما يعنى نسف التسوية السلمية ، ولكن هذا السوء أمكن تجنبه بفضل الأسلوب الذى اتبع فى معالجة الحادث ، فالقوات المستوعبة لا يمكن التعامل معها بقبضة حديدية من النظام ، بسبب الظروف التى كانت تحيط بها ، والمشاكل الموضوعية التى تواجه الدمج ، والشكوك التى تسيطر عليها .

إن العريف جيمز بول والهاربين معه فى عام ١٩٧٥ إلى أثيوبيا ، البالغ عددهم اثنا عشر جندياً ، لم يشكلوا خطراً على الأمن من مخبئهم ، لأنه لم يبق فى أثيوبيا أحد من اللاجئين عقب إبرام اتفاقية السلام .

ومهما كانت الدروس التى تعلمناها من تمرد أكوبو ، فإنها قد عمقت من إدراكنا للمخاطر التى تعترض طريقنا ، دون أن تعطل عملية الدمج .

كبيوتا - رمبيك : مشاكل الدمج الداخلى

تنفيذاً لخطة الدمج أمرت سريتان من حامية كبيوتا بالتحرك براً فى يناير ١٩٧٦ إلى رمبيك حيث تبقيان مندمجتين فى القوات المستوعبة فى الحامية هناك ، كما صدرت تعليمات مماثلة لسريتين فى رمبيك لتستعدا للانتقال إلى كبيوتا . وقد أبدت القوتان تردداً واضحاً فى إطاعة هذه الأوامر ، فطلبت الرئاسة فى واو وتوريت من القادة فى رمبيك وكبويتا أن يشرحوا للجنود أسباب ضرورة الدمج الداخلى . وذهبت مع اللواء لاقو إلى رمبيك لمخاطبة الجنود . وكان هذا أحد اللقاءات التى عقدناها والخطب التى ألقيناها فى هذا المكان منذ إبرام الاتفاقية قبل أربع سنوات ، ولكن اللقاء هذه المرة اتسم بظاهرة خاصة . وكان الطقس الحار الجاف فى يناير سيئاً . والتزم الجنود المستوعبون جانب الصمت ، وكانت تبدو عليهم أمارات الكآبة . وشرحنا لهم أسباب الدمج ، وضرورته ، وما يجنونه من فائدة منه ، إذ هو يتيح للجنود أن يعرف بعضهم بعضاً مما لا يتوفر إلا بنقلهم عبر المديرية . وكان مسلكهم سليماً عند مخاطبتنا لهم ، وقد وافقوا فى أدب على التحرك عندما حان الأوان .

ورجعنا إلى جوبا راضين على الموقف . وبعد يومين ذهبنا إلى توريت لبحث انطباعات قائد الكتيبة حول رد فعل حامية كبويتا تجاه أوامر النقل . ولم تكن انطباعات حسنة ، إذ بدر من الجنود ما يدل على العصيان . ونبهنى قائد الكتيبة إلى أن سفرى إلى كبويتا تحف به المخاطر ، وقد شاركه هذا الرأى كثير من الحاضرين فى اجتماع مجلس الأمن بمن فيهم اللواء لاقو الذى يعرف هؤلاء الجنود جيداً .

وكنت مصراً على الذهاب مهما كانت المخاطر ، لأن ذلك يتيح لنا الفرصة الوحيدة لتجنب التمرد الذى يمكن أن يشتعل كالنار فى الهشيم ، ويمتد إلى مناطق أخرى خارج كبويتا .

وبعد اللقاء غادرنا توريت بزعم العودة إلى جوبا . وكنت أجلس قرب قائد الطائرة الكابتن ماثيو مادنق . وما كادت الطائرة تتخذ مسارها فى الجو ، حتى أمرته بالتوجه إلى كبويتا ، فاستجاب لحسن الحظ دون مساءلة . ووصلنا إلى هناك وسط حالة شديدة من التوتر . وكان الجنود يتجولون فى المعسكرات بأسلحتهم فى تحد وغضب . وقررت واللواء لاقو أن نخاطبهم ، ونقلنا هذه الرغبة إلى العقيد هبكوك سورو ، قائد الحامية .. ويبدو أنه كان متضامناً مع جنوده ، ولكنه أمرهم بالتجمع ، فاستعددنا للقائهم ، ولكنا لاحظنا عليهم التذمر ، وقد رفض بعضهم الجلوس . وأشرنا عليهم أن يطيعوا الأوامر ويذهبوا إلى رمبيك ، وسمحنا لهم بتوجيه ما شاءوا من أسئلة وتعليقات ، فقال



بعضهم إن رمبيك ليست خيراً من الخرطوم ، وأنهم إذا ذهبوا إليها لتعرضوا إلى الخطر من «العدو» ، إشارة منهم إلى الجنود الشماليين . وقال بعضهم : إن مركز البحيرات الذى أمروا بالذهاب إليه ، بعيد من كبويتا ، وهو أقرب إلى السودان الشمالى ، ويخلو من الأشجار والغابات التى تعودوا على الاختفاء فيها بالاستوائية عند الهجوم عليهم . وقال آخرون : إن إمدادات الغذاء فى رمبيك ليست كافية ، وإن أسعار السكر فوق طاقتهم . فأكدنا لهم أنه ليس هناك مؤامرات فى ترتيبات نقلهم ، وأن رمبيك هى محطة وصولهم ، وأن السكر فيها أرخص منه فى كبويتا ، وأن الامدادات الأخرى متوفرة فيها بأسعار معقولة .

وكانوا عند مواجهتنا لهم يلوحون ببنادقهم نحونا ، وقد أحاطوا فعلاً بنا وحاصرونا ، وكان بعضهم فظاً بصورة فاضحة وغير منتظم ، ولكن الحكمة ، لحسن الحظ ، تغلبت بعد ساعات من الحديث الجاد .. وتحرك الجنود فى نهاية المطاف إلى رمبيك كما تحرك زملاؤهم من رمبيك إلى كبويتا .

وكان للروح التمردية فى رمبيك وكبويتا بعض الصلة بهروب النقيب الفرد أقوت فى ذلك الوقت وقد كشف عن ذلك خطاب أرسله بنجامين بول من واو إلى جوزيف أودوهو فى جوبا مما نتناوله فيما بعد . وكان بنجامين قد ناشد أودوهو أن يقنع الجنود فى كبويتا بعدم الذهاب إلى رمبيك .

وفى عام ١٩٨٦ كان بعض الجنود الذين نقلوا إلى رمبيك قد اضطروا للتقهقر من يرول ورمبيك فى مارس ، وذهبوا إلى جوبا ومريدى سيراً على الأقدام . ولم يكن الجيش الشمالى هو الذى أرغمهم على ترك مكانهم ، بل جاءهم الخطر من الجيش الشعبى لتحرير السودان .

الهروب من واو ليلا : مآثر ضابط غاضب فى عام ١٩٧٦

بدأ النقيب الفرد أقويت ، وهو ضابط مستوعب ، عمله فى رمبيك عام ١٩٧٢ ، ثم نقل إلى السرية (١١٠) بأويل فى نطاق خطة دمج القوات المستوعبة داخل المديرية . وفى عام ١٩٧٦ نقل من أويل مع سريته إلى رئاسة الكتيبة فى بحر الغزال ، ولكنه بدلاً من ذهابه إلى المعسكرات المخصصة لسريته فى واو ، عسكر فى وسط المدينة ، وكان وجنوده فى حالة تحرش غير واضحة الأسباب ، فأبلغ قائد الكتيبة ، العميد نور الدين المبارك ، إزايا كولانق ، محافظ المديرية بالحادث ، فقرر زيارة الموقع والتحدث إلى الجنود ، وهناك ناشدهم الذهاب إلى المعسكرات ، ووعدهم بالنظر فى مشاكل مأواهم ، ورفاهيتهم ، فاستجابوا فيما يبدو لحديثه ، وانصرفوا إلى المعسكرات .

وكانت رئاسة الشرطة السودانية فى بداية فبراير ، قبل وقوع هذا الحادث ، قد قررت عقد مؤتمر سنوى لكبار ضباطها ، واختارت واو مكاناً له ذلك العام . وقد اشترك فى هذا المؤتمر قادة الشرطة من سائر أنحاء القطر ، وتبادلوا الآراء فى مواضيع عامة ، منها التدريب ، والكشف عن الجرائم ، والتحقيق ، والإدارة ، والملابس ، والأسلحة ، ورفاهية الشرطة . وقد تم اختيار واو لعقد هذا المؤتمر الأول لأسباب عاطفية ، إذ كان مدير عام الشرطة ، مكى حسن أبو ، قد عمل فيها سنوات عدة خلال الستينات ، ولكنه لم يرها منذ أربعة عشر عاما ، وهو شديد الحرص على ترقية

الشرطة فى الجنوب وعلى رفاهيتها . وكان انعقاد المؤتمر فى واو يتيح للمشتركين فيه التعرف بأنفسهم على أوضاع الشرطة فى واو ، ومن شأن توصياتهم أن تساعد المدير العام فى الحصول على الدعم المالى الذى ينشده من الحكومة المركزية لقوات الشرطة فى الإقليم الجنوبى . وقد قمت بافتتاح المؤتمر ، وبقيت فى واو بضعة أيام أتابع مداولاته . وكان حفل الافتتاح جيداً ، شهده كثير من المسئولين ، ولكن لوحظ غيبة آخرين بينهم العميد أمانويل ابور ، وقائد الشرطة ديسان أوجوى ، وغيرهما من الضباط المستوعبين . وقد أكدت غيبتهم إشاعة كانت سائدة هناك تزعم أن الضباط المستوعبين فى واو يعترضون على عقد المؤتمر ، ويعتقدون أنه يعوق استقلال الشرطة الجنوبية ، ويخضعها لسيطرة وتوجيه رئاسة شرطة السودان فى الخرطوم .

وكان الخطاب الذى أرسله بنجامين بول إلى جوزيف أودوهو قد فتحه ، قبل أيام قليلة سابقة لانعقاد المؤتمر ، ألكساندر نجيب ، الأمين العام لمجلس الشعب الإقليمى ، وقد كشف عن خطة لهروب القوات المستوعبة إلى الغابة . وكان مقرراً ، وفق هذه الخطة ، أن تدفن الأسلحة والذخيرة التى يستولى عليها الجنود من مخازن القوات المستوعبة فى أماكن آمنة من الغابة ، ثم يذهب الهاربون إلى الدول المجاورة حيث الأمان لنيل التدريب ، بينما يذهب بعض القادة السياسيين ، وكاتب الخطاب أحدهم ، للدراسة فى الدول الأفريقية الصديقة ، وأن يخططوا من ملجئهم للثورة . وطالب الخطاب من أودوهو أن يبذل جهده لمنع نقل القوات من كبويتا إلى رمبيك . وقام بول بعد ذلك من واو إلى أويل ليجرى مزيداً من الاتصالات برجال الأنيانيا السابقين ، وبينهم الرائد كواش ماكوى ، وهو ضابط أنيانيا متقاعد ذو نفوذ قوى ، انتخب عضواً فى مجلس الشعب الإقليمى ، لأن تأييده للخطة ضرورى . ولعل النقيب أقويت كان ملماً بخطة هروب الأنيانيا وطرفاً فيها . إذ تسلل فى مساء السادس عشر من فبراير من المعسكرات مع قوته كلها بكامل عتادها ، واتجه غرباً إلى مخابىء سنوات الحرب الأهلية . ولم تصل أنباء الهروب إلى محافظ المديرية إلا عند منتصف الليل . وقد رأى الجيش فى نفس الوقت أن يلاحق أقويت ويتغلب عليه خلال فراره ، ولكن المحافظ كان له رأى آخر سانده فيه مجلس أمن المديرية .. وقد تطوع العميد أمانويل أبور بمتابعتهم دون قوة ، بغرض اقناع اقويت بالعودة طواعية مع رجاله إلى واو . وكان يرافق العميد أبور النقيب جبريل عبدالله ، وهو ضابط مستوعب ملحق برئاسة الكتيبة ، وصديق شخصى لألفرد أقويت والملازم لورنس إليو ، الذى كان يعمل تحت قيادته . ولم يكن المقدم الفاتح عبدالعال ، ـ وهو ضابط شمالى ، أصدر قائد الحامية توجيهه له بمرافقة العميد أبور ـ موجوداً فى ساعة المغادرة ، أما النقيب اقويت فقد هرب دون أن يأخذ معه أى ضابط ، ويبدو أنه كان يفضل أن يعمل مع صف الضباط .

وتحركت الجماعة فى منتصف نهار السابع عشر من فبراير ، وأمضت الليل فى الغابة . وفى اليوم التالى تعرفت على اتجاه أقويت ، فذهب أبور إلى أويل ليحصل منها على إمدادات جديدة من الوقود والطعام ، وفكر أيضاً فى استقطاب عون العقيد اندرو أكور ، قائد حامية أويل المستوعبة ، ليشترك معهم . وكان هذا العقيد قد عثر على ستة جنود هجروا أقويت ، حدثوه أنه ، أى أقويت ، كان شديد الغضب ، لا يبقى على حياة أى شخص يجرؤ على الوصول إليه . وقد رأى ماكور أن يأخذ معه سرية كاملة عند اصطحابه لأبور ، ولكن هذا لم يوافقه على أخذ هذه القوة ، فامتنع عن اصطحابه . وتحرك أبور عصراً ومعه ملازم أول شرطة بولن كوشا الذى تربطه صلة القربى

بأقويت ، ومعه أيضاً الجنود الذين كانوا قد فروا من أقويت ليدلوهم على الطريق المؤدى إلى المعسكر .

وفى مساء التاسع عشر من فبراير تمت مباغة أقويت وقوته ، وأرسل أبور حارسه ليتحدث إلى أحد صف الضباط من رجال أقويت ، ويراقب الجماعة المنشقة ، ويكتشف إن كان أقويت سليم العقل ، على أن يسلم فى هذه الحالة الضابط خطاباً أخفاه فى ملابسه موجهاً إلى أقويت ، أما إذا كانت روح الضابط عدائية ، وكان مصراً على موقفه فلا يسلمه الخطاب ، أو يكشف له عن أمره . وأمر الحارس أيضاً بأن يعيد الخطاب إلى أبور . واتضح أن صف الضابط كان عدائياً متأهبا للقتال ، ولكن قبل عودة الحارس نفد صبر أبور ، فتحرك ليدرك به وبالمتمردين الذين تشككوا فى نواياه ، أما هو فقد كان يعتزم بهذا التصرف منه أن يبعد عن نفسه تهمة التواطؤ ، ولكن الوقت لم يسعفه ، إذ ظهر أقويت وسأله عما يريد منه بعد أن ترك له ولزملائه من ذوى الرتب الرفيعة المدينة ، إشارة منه إلى الترقية التى نالها أبور الضابط المستوعب مؤخرا دون أن ينالها هو ، مما دفعه للتخلى عنه وعن أمثاله ممن يكافحون ضد الظلم . وبعد إبدائه لهذه الملاحظات السليطة ، نهض تاركاً أبور جالساً وحده .. فانهمر الرصاص على أبور وجبريل وكوشا فقتلوا . وفى هذا الجو المضطرب قفز الملازم إليو الذى كان قد أصيب برصاصة فى يده إلى دغل كثيف قريب ، وهرب أيضاً أقويت ورجاله فى حالة شديدة من الفوضى وهم مضطربون ، تاركين خلفهم أسلحتهم الشخصية . وأكد أحد شهود العيان ، وهو الملازم إليو ، أن الذى قتل أبور بالرصاص هو أقويت نفسه ، وليس جنوده .

وقبل أيام قليلة من هروب أقويت ، نقل الرائد مارتن ماكور الذى يعتقد أنه كان مشاركاً فى خطة الهروب زوجة أقويت هذا وأطفاله إلى رمبيك . وكان مكان عمله فى التونج ، ولكنه كان موجوداً فى رمبيك فى نفس اليوم الذى قاوم فيه جنود رمبيك التحرك إلى كبويتا ، وقد كان لمرافقته شخصياً لزوجة أقويت دلالة كبيرة فى حد ذاتها .

وكشف بعض الذين هربوا مع أقويت فيما بعد المكان الذى دفن فيه معظم السلاح فأمكن استعادته . وبعد مضى أشهر قليلة أمكن القبض على النقيب أقويت وعلى خمسة من صف الضباط فى جمهورية أفريقيا الوسطى ، وسلموا إلى السودان حيث تمت محاكمتهم عسكرياً وإدانتهم وإعدامهم .

لم يكن ألفرد أقويت خير نموذج للضباط المستوعبين فى القوات ممن يعتمد عليهم فى تحقيق عملية الدمج ، إذ كان حاد المزاج ، انضم إلى قوات الأنيانيا بعد أن أمضى حكماً بالسجن لمحاولته الانتحار حين اجتاز امتحان الدخول للمدرسة الوسطى فى مستهل الستينات ، وتطلع إلى مزيد من التعليم ، ولكنه لم يقبل بسبب كبر سنه ، فسافر من يرول مسيرة مائتى ميل إلى واو ليرفع شكواه إلى مفتش تعليم المديرية . ولكن المفتش لم يتعاطف معه ، فسأله عما يلزم عليه أن يفعله ، فرد عليه بأن يلقى بنفسه فى النهر . وكان ذلك ما فعله حقاً حين جرى من المكتب إلى نهر الجور ، مسافة خمسمائة متر ، وألقى بنفسه فيه بغرض الانتحار فيما يبدو ، ولكن من شهدوا هذا المنظر أنقذوه .. فحكمت المحكمة عليه بالسجن . وبعد أن أمضى فترة حبسه انضم إلى قوات الأنيانيا ، وقد اشتهر فيها بالانفعال ، والتصرفات التى تتصف بمزيج من الشجاعة والهمجية .

وأخيراً رجع معظم جنود سريته تدريجياً ، وقدموا أنفسهم إلى الخدمة . حقاً لقد كان دافع ذلك التصرف من أقويت هو الاحتجاج على خطة الدمج من ناحية ، وتعثر ترقية الضباط المستوعبين ، وخاصة ذوى الرتب الدنيا منهم . ولاشك أنه لم يكن وحده مسئولاً عن التخطيط للهرب .

إن الحوادث الأربع التى استعرضناها هنا تكشف عن كثير من العناصر والمخاوف التى دفعت بعض الأفراد والجماعات لاتخاذ المسلك الذى اتخذوه خلال عملية الدمج ، منها أولاً تفاعلهم مع العالم الخارجى كما يفهمونه ، وهو عندهم دنيا السودانيين الشماليين الذين يسمونهم «العرب» ممن كانوا يحاربونهم لنيل لمستقلالهم السياسى ، حتى جاءت الاتفاقية فأخذتهم على غرة ، ولم تسفر عن الوضع الذى كان ينتظره الرجل العادى من رجال الأنيانيا . وكانت مطالبة الاتفاقية لهم بأن يندمجوا مع «أعدائهم» القدامى فى جيش واحد تقتضى تأقلما عاطفياً بالنسبة للكثير منهم . وقد كشف عن ردود فعلهم خلال التجنيد والدمج حادث أكوبو ، وحادث آخر وقع فى جوبا خلال فبراير ١٩٧٧ عندما قتل أربعة جنود شماليين فى هجوم وقع عليهم عند الفجر فى مطار المدينة . وعلى الرغم من أن رجال الأنيانيا لم يقبلوا بالسودانيين الشماليين ، بل حاولوا الاعتداء عليهم كلما واتتهم الفرص ، فقد كانوا شديدى الخشية والخوف منهم ، مما يصوره ابتعادهم عنهم ، أو محاولتهم تحطيم كل ما هو شمالى . ويكشف هذا الشعور أيضاً حادثا أكوبو وجوبا ، وحتى بين أعضاء الأنيانيا أنفسهم كانت هناك نعرة خاصة بهم تدفعهم لرفض كل ما هو غريب عن منطقتهم ، مثال ذلك تشككهم عندما مقاومتهم للدمج فى شرعية قيادة بيتر شريلو للكتيبة (١١٦) التى كانت تتألف فى جملتها من جنود ينتمون إلى غرب الاستوائية ، بينما كان هو ينتمى إلى أواسط الاستوائية .

وكان يماثل هذه الروح الموقف الأساسى لجزء رئيسى من الجيش الوطنى الذى لا يعتبر الأنيانيا جزءا لا يتجزأ من جيش السودان ، مما يكشفه فى وضوح تردد القيادة العامة فى ترقية الضباط المستوعبين ، وفى عدم منحهم امتيازات مساوية لما يحصل عليه زملاؤهم الآخرون ، الأمر الذى دعا الرئيس للتدخل لتصحيح الوضع ، ولكن بعد فوات الأوان فى بعض الحالات . وأخيراً كان هناك حقيقتان أسفرت عنهما عملية الدمج ، أولاهما اهتمام الأنيانيا بالحصول على مكان فى الجيش ، لأنها تعتبر فرص العمل الأخرى فى قطاع الخدمة المدنية ، بما فى ذلك الإدارة وقوات الشرطة والسجون ، عملاً وضيعاً . أما القطاع الخاص ، والنشاط الشخصى للأفراد فى مجال الزراعة ، فقد كان مرفوضا . وكان الرأى العام الجنوبى يتجاوب مع الأنيانيا فى هذا الاتجاه ويساندها . حقا لقد كان عسيراً حمل الناس على تقدير أهمية الانتاج الاقتصادى ، لاسيما الزراعة التى تعتبر نشاطاً ضرورياً لبقاء ذاتية الجنوب ، بل كان التجاوب مع الحوافز التى تقدمها الحكومة للسمو بمركز المزارع ضعيفاً ، وعليه فقد فضل من لم يستوعبوا فى الجيش من رجال الأنيانيا الذهاب إلى الغابة . وكان هذا واضحاً بالنسبة لمن لم يختبروا حياة الغابة والقتال . وثانيتهما انعكاس قوة سياسات السودان الجنوبى أحيانا على تصرفات القوات المستوعبة أو استكانتها ، مما تعكسه أحداث كبويتا وواو . إن تجربة عملية الدمج توحى بأن مثل هذا الوضع مستقبلاً يحتاج إلى أكثر من خمس سنوات .

الفصـــــل العـــاشر

إقامة هياكل المؤسسات ورسم السياسات التجريبية للتنمية

مهام وواجبات الحكومة الإقليمية فى السودان الجنوبى خلال السنوات الست الأولى للوفاق وهى كثيرة وشاقة ، وثيقة الصلة بالمصالح الحيوية للمواطنين فى سائر أرجاء القطر ، وبمخاوفهم على الأمن مادياً ومعنوياً ، وذات مساس بسيادة الأمة وسلامتها ، ترمى لإرساء السبل والوسائل الدستورية للنظام ، وبناء أسس هيكلية سليمة للحكم ، وهى فوق هذا كله ذات أثر عميق على رفاهية المواطن ، وكرامته فى مجتمع الجنوب .

وكان هناك جزء كبير من العالم وراء حدود السودان ، شديد الاهتمام بما نفعله فى الجنوب لارساء قواعد الحكم الذاتى ، والحفاظ عليه ، ضماناً لاستمرار السلام فى منطقة كانت مسرحاً للعنف منذ أن وصل إليها الحكام الأتراك المصريون فى عام ١٨٤٢ .

وقد أدركت عند مغادرتى الخرطوم إلى جوبا ، فى الرابع والعشرين من أبريل ، على رأس الحكومة الإقليمية المؤقتة ، أمرين ظلا وثيقى الصلة بالموقف الجنوبى طيلة فترة الاتفاقية ، أحدهما يؤكد أن دنيانا كانت ، وستبقى أبداً ، حافلة بقوى الخير والشر على السواء ، وهؤلاء الأشرار يستطيعون أن يحطموا الاتفاقية إذا ما نحن أصغينا وأقمنا اعتباراً لما يصدر عنهم من ترهات وأقاويل . وقد لمست لدى نميرى ، حين ذهبت إلى مكتبه لأخطره بموعد مغادرتنا الخرطوم إلى جوبا ، شيئاً من الحذر وهو يحدثنى أن بعض الناس قد يستغل بعد المسافة بين الخرطوم وجوبا ، التى تمتد الى ثمانمائة ميل ، لينشر الأقاويل سعياً وراء الوقيعة بيننا خلال الفترة البالغة الصعوبة ، التى تنفذ فيها بنود الاتفاقية . وقال إن هناك أناساً يودون أن ينقلوا إليه أشياء غير سارة تكون قد صدرت

عنى ، أو أن ينقلوا إلىَّ مثل ذلك عنه . وكانت نصيحته لى هى أن يستمر الاتصال بيننا وثيقاً ، وأن نراجع هذه الأقاويل التى قد تصلنا ، تأمينا لعلاقات العمل الطيبة القائمة بيننا ، وقد اعتبرت هذه نصيحة واضحة جيدة ، يجدر أن أحرص عليها .

وكان نميرى يبنى أحكامه على الناس أحياناً على أساس ما يسمع من أقاويل ، ويتخذ قرارات خطيرة استناداً عليها ، مما آثار فى الماضى كثيراً من المشاكل بينه وبين المقربين إليه . فقد فارقه غاضباً كل من فاروق عثمان حمد الله ، وبابكر النور ، وهاشم العطا فى نوفمبر ١٩٧٠ ، واستقال خالد حسن عباس فى ديسمبر ١٩٧١ من منصب نائب رئيس الجمهورية بكل ما فيه من قوة النفوذ والسلطة ، ومن منصب وزير الدفاع ، والقائد العام للقوات المسلحة . ولما أقنع الزملاء خالداً بسحب استقالته ، رفض نميرى فى إصرار أن يعيده إلى منصبه ، واستقال أيضاً مأمون عوض أبو زيد بعد ذهاب خالد ، وأدرك بهما زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر ، وأبو القاسم هاشم تعاطفاً . وكان هناك زملاء وأصدقاء كثر فارقهم نميرى ، وظل شعوره نحوهم سيئاً بسبب ما كان يصله من وشايات . ولاشك فى أنه عندما قدم لى تلك النصيحة كان يعتمد على تجربته هذه ، وهى تعكس اهتمامه بالجنوب ، وحرصه على الاتفاقية التى يعتمد عليها استمرار الحكومة التى يقودها ويتزعمها . ولاشك فى أنه كان ضرورياً أن تظل الصلات بين نميرى فى الخرطوم ، وآخر مثلى فى جوبا جيدة ، يحكم رباطها الاحترام المتبادل ، والثقة فى ذلك الوقت من عمر الاتفاقية . وهو يدرك أيضا أن المهمة الملقاة على عاتقى شاقة لا يحسدنى عليها فى ذلك الوقت أحد من الناس .

وكان الأمر الثانى الذى أدركت أهميته عند مغادرتى الخرطوم إلى جوبا ، متعلقاً باختيار رجل مناسب لشغل منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية . فقد دعانى نميرى عقب استقالة بابكر عوض الله بوقت قصير فى أبريل ، ليخطرنى أنه قرر تعيين اللواء محمد الباقر أحمد فى المنصب الشاغر ، وأنه سيعلن هذا القرار حين أكون فى جوبا ، وكنت حينذاك فى طريقى إلى المطار ، واقترح على أن أبعث برسالة تهنئة من جوبا إلى الباقر متى أعلن تعيينه . وكنت سعيداً بهذا الاختيار ، لأن الباقر فى هذا المنصب ، ذى النفوذ الكبير ، يصبح خير عون لى فى الجنوب ، ولأنه أهل للمنصب ، بفضل الدور الذى لعبه فى إدارة عملية السلام التى أدت إلى التسوية ولما يتمتع به من مؤهلات عالية ، وهو من شأنه أن يشد من عضد الفريق الذى أنيط به تنفيذ الاتفاقية .

ولكن لماذا تطوع نميرى بإخطارى بقراره هذا قبل إعلانه ؟ أكان يخشى من رد الفعل عندى تجاه هذا التعيين ؟ أكان يحسب أن أرفض القرار والتعاون مع الباقر فى هذا الوقت الصعب الذى يتطلب التعاون ؟ أو لعل الباقر أو غيره من الناس قد نصحه بإخطارى قبل اعلان التعيين ، لأنى أصبحت حقيقة الرجل الثانى فى الدولة بعد استقالة خالد حسن عباس ، وبابكر عوض الله ، وكنت وثيق الصلة بالتسوية السياسية . ولم يكن هناك سبب لتأهيلى للترقية خيراً من معالجة عملية السلام ، والبلوغ بها إلى النتائج المثمرة التى بلغتها ، وكان نميرى مدركاً لهذا كله إدراكاً تاماً . ولعله أراد بإخطارى أن يستوثق من تأييدى لقراره . ولاشك أنه حسب أن تشاوره معى يبهجنى ، ويسكت الأصوات التى قد تجأر بالشكوى فى الجنوب ، أو تحتج على تخطىَّ . مهما يكن من أمر فقد كان القرار عندى جيداً كرئيس للحكومة الانتقالية فى الجنوب ، التى تحتاج إلى عون الحكومة

المركزية ، خلال تلك الفترة العصيبة . ولما أعلن نبأ تعيين الباقر بعثت له برسالة تهنئة ودية صادقة . ومما يذكر فى هذا الصدد أن ذلك التعيين لم يثر شكوى من أحد فى الجنوب .

وفى السنوات التالية ، بعد أن اختلف نميرى والباقر حول سياسات الوفاق مع الجبهة الوطنية ، مما أدى إلى استقالة الباقر ، ثم تعيين أبى القاسم محمد إبراهيم ، ثم عبدالماجد حامد خليل ، وعمر محمد الطيب ، على التوالى ، لشغل منصب النائب الأول للرئيس ، ولكن اللياقة لم تدفعه ، فى أى من هذه الحالات ، أن يخطرنى بقراراته فى هذا الصدد .

لقد كان لتعيين أبى القاسم ما يبرره ، إذ كان عضواً فى مجلس قيادة الثورة ، وهو بعد الرجل الوحيد الذى بقى فى الحكومة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٨ ، عندما فصل زملاؤه أو تنحوا احتجاجاً ، بعد اختلافهم مع الرئيس . وقد عين نميرى أبا القاسم لأسباب أربعة ، هى ولاؤه ، والحاجة لعونه فى ضم صفوف من خرجوا من مجلس قيادة الثورة من زملائه ، ولتذكير هؤلاء المنشقين بما يحقق الولاء للزعيم ، والصبر عليه ، من مكاسب ، وليخلق ويدعم التأييد فى قاعدة الجيش وخارجه . وقد عزل أبو القاسم فى عام ١٩٧٨ عندما كان يسعى لتحويل التنظيم الشعبى للاتحاد الاشتراكى السودانى إلى مؤسسة ديمقراطية فعالة فى السلطة . وبعد عزله استلفتت نظرى أضواء باهرة فى القاعة الرئيسية التى تقام فيها الاحتفالات الرسمية . وكان الفريق عبدالماجد حامد خليل قدعين ــ دون علمى ــ نائباً للرئيس ، ونهض ليؤدى القسم . وكان هناك تقليد راسخ يقضى بدعوتى لحضور مراسم أداء القسم هذه . ولما ألمت بالموقف من مساعدى ، أكول كونق ، أسرعت إلى القاعة دون دعوة ، لأحضر مراسم أداء القسم ، وأهنىء النائب الأول الجديد . ولما راقبت ذلك الحفل مساء فى التليفزيون ، انتابنى شىء من التوتر والفتور . ولاشك فى أن رد فعلى على هذا التعيين آثار فضول مصورى التليفزيون الذين ركزوا أضواء كمراتهم على . واسأل نفسى عن المعيار الذى يتم على أساسه الاختيار لهذا المنصب . إن بعض الناس يرى أن يكون النائب الأول للرئيس جندياً ، وبعض آخر يرى أن يكون جندياً مسلما شمالياً . مهما يكن ذلك المعيار ، فإن نميرى يستطيع أن يبرر تعيين عبدالماجد بحاجته لتأييد الجيش تأييداً مطلقاً ، وللسيطرة عليه ، وعبدالماجد يستطيع أن يحصل له على ذلك التأييد ، وأن يحول دون وقوع الشر بدرجة لا أقدر عليها . وقد عزل فيما بعد عندما حاول أن يحمل الرئيس على تطبيق النهج الديمقراطى ، وتنقية بعض أوجه الخدمة العامة .

أما عمر محمد الطيب ، فقد سمعت نبأ تعيينه ، وشهدت فى التليفزيون مراسم أدائه للقسم وأنا فى منزلى ، فأسرعت إلى داره فى وقت متأخر من ذلك المساء لأهنئه . أما لماذا تمت ترقيته إلى هذا المنصب ، فيمكن شرحه وتبريره بسيطرته على جهاز الأمن الذى كانت مهمته الرئيسية مراقبة الجيش ، ورصد نشاط المعارضين للنظام ، وهو بوصفه ضابطاً يستطيع أن يتسلل فى يسر إلى الجيش ، وأن يعين على تهدئة الأوضاع فيه ، ويدرأ شر ذوى النزعة الانقلابية من الضابط . وهكذا يمكن توفير المبررات والأسباب للتعيين فى هذا المنصب . غير أن الذى لا أشك فيه هو أن دستور عام ١٩٧٣ لا يسمح بالتفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو العنصر أو الموطن ، ومع ذلك فقد كان التقليد المتبع عندنا يساير سياسات الإسلاميين الأصوليين ، ويسهل الافتراض بأنه مناسب للسودانيين

الشماليين . ومع هذا فإن الجمهور السودانى يؤمن بوجهة نظر تتعارض مع هذا التقليد ، ويرفض التفرقة الدينية والمعايير اللصيقة بها ، وهو يحكم على القادة على أساس أدائهم الشخصى ومؤهلاتهم الخلقية ، بصرف النظر عن عنصرهم ، أو دينهم ، أو موطنهم . وخير دليل على هذا أنى نلت فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى السودانى ، وهو أعلى تنظيم سياسى حاكم ، يتألف من أكثر من ألف عضو ، أكبر عدد من الأصوات عند انتخاب المكتب السياسى المؤلف من عشرين عضواً .

ورغم أن هذا الحديث يبدو بعيداً عن موضوعنا الرئيسى ، وهو المهام الواجب تصريفها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، فانه اليوم ذو صلة به ، إذ أنه من حق المواطنين أن يكونوا متساوين فى التزاماتهم ، وحقوقهم ، وامتيازاتهم ، وفى أن يكون الطريق مفتوحاً أمامهم لتقلد المناصب العامة بصرف النظر عن فوارق الدين والأصل والمناهج السياسية .

لقد قسمت الأعوام الستة لأدائنا إلى قسمين ، بغرض تصريف المهام التى ألقتها الأمة على عواتقنا . وكان القسم الأول هو فترة الأشهر الثمانية عشر الانتقالية التى بدأت فى أبريل ١٩٧٢ ، والقسم الثانى هو السنوات الأربع التى تلت تلك الفترة ، وهى سنوات الحكومة البرلمانية الأولى فى الجنوب .

الفترة الانتقالية : ١٩٧٢ـ ١٩٧٤

كان أمامنا خلال الفترة الانتقالية سبعة واجبات يلزم تصريفها ، وقد امتد تصريف بعضها إلى الفترة التالية وما بعدها . كان واجبنا الأول هو إعادة التوطين ، والتعمير ، والحقوق للعائدين على اختلاف أقسامهم كقوم مشردين ، وعائدين من الخارج ، وللباقين من الأنيانيا بعد التجنيد والاستيعاب . وكان عددهم جميعا يزيد قليلاً عن مليون شخص . وكان من المقرر أن تنجز هذه المهمة خلال الفترة الواقعة بين أبريل ١٩٧٢ ومايو ١٩٧٤ ، لكن حتى بعد مضى هذا الموعد ، فقد ظل من لم يكونوا قد أنهوا أعمالهم ، وسووا شئونهم فى بلد المهجر فى وقت مبكر ، يتسللون إلى موطنهم السودان ، غير أن الحكومة لم تقدم لهم عوناً .

وكان من بين العون الذى قدم للعائدين فى الأشهر الأولى ، مدهم بوسائل النقل والمأوى المؤقت ، والدواء والغذاء ، ثم مدهم بالبذور المحسنة لانتاج المحاصيل النقدية ، وبالمعدات الزراعية ، والمدرسية ، والطبية ، وماكينات حفر الآبار ، ولوازمها . وقد تم خلال فترة ثلاث سنوات توزيع نحو من ثلثمائة وعشرين ألف آلة زراعية يدوية ، وألفين وخمسمائة طن من أجود بذور الذرة والدخن والفول والسمسم بالمجان ، وأعفوا أيضاً من الضرائب لمدة عام ، وسمح لهم بإدخال ممتلكاتهم من مناطق لجوئهم دون أن تفرض عليها رسوم جمركية . ولم يكن هناك بالطبع نقص فى الأرض اللازمة للزراعة والإقامة بالمناطق الريفية . وقد منح المواطنون الحق فى اختيار الأماكن التى يودون الاستقرار فيها ، وكان معظمهم يفضل الاستقرار فى موطنه الأصلى .

وكانت هذه الخطوات التى اتخذت لحل مشكلة إعادة التأهيل ، مقدمة للسياسات التى رسمتها الحكومة الانتقالية لتعبئة المشاعر العامة فى الأرياف نحو الاعتماد الذاتى فى إنتاج

المحاصيل الغذائية والنقدية ، بواسطة الآلات التى يحصلون عليها وتقدمها لهم الحكومة . ولما كان الانتاج الزراعى هو مفتاح التقدم الاجتماعى المثمر ، فقد اقتضى ذلك منا توجيه معظم الناس إليه ، ولكن كثيراً منهم كانوا يفضلون العمل فى الجيش خلال السنوات الأولى ، أو فى القوات النظامية الأخرى ، وهى الشرطة والسجون . وكانت مشاكل العمل الزراعى عاتية ، وهو بعد لا يخلع على من يقبل عليه الوجاهة التى تخلعها القوات النظامية التى كانت ، عند إبرام الاتفاقية ، مصدر الطبقة الحاكمة .

وكان بين العائدين عدد قليل من الموظفين السابقين فى الحكومة ، ممن فقدوا وظائفهم عند نزوحهم إلى المهجر ، وكان بينهم من اختار النزوح بإرادته ، وآخرون فصلوا من الخدمة بسبب اشتراكهم فى الثورة فى صورة من الصور . وقد أمكن إعادة معظمهم إلى وظائفهم الأصلية ، أو إلى وظائف مماثلة لها . وحتى لا يجدوا أنفسهم فى أوضاع تقل عن أوضاع زملائهم الذين لم تنقطع خدمتهم ، اتخذت الحكومة الانتقالية ، عدة قرارات لمساعدتهم ، منها اعتبار فترة تغيبهم عن العمل إجازة بلا مرتب ، لتمكينهم من الحصول على معاش أكبر عند التقاعد . وقد وضع هؤلاء الموظفون المستوعبون فى الخدمة تحت رقابة قدرها ستة أشهر ، يحصل بعدها ذوو الأداء الحسن على ترقيات عادية أو استثنائية . وامتد ذلك القرار ليشمل سائر فئات الخدمة العامة من موظفين ، وضباط ، وجنود فى القوات النظامية .

وكانت المهمة الثانية الملقاة على عاتق الحكومة الانتقالية هى إنشاء مؤسسات لنظم الحكم الإقليمى ، وتعيين المديرين والقوى المساعدة لهم ، وإنشاء هياكل المصالح الحكومية ، وتوفير المكاتب ، والمعدات المكتبية ، مما يتطلب الحصر ، والتقدير ، ورسم ميزانية مؤقتة له ، تمدها الحكومة المركزية بالمال عند التصديق عليها .

وكانت الحكومة الانتقالية تفتقر إلى الموظفين ، والمكاتب ، والمساكن ، ووسائل النقل ، والخبرة اللازمة لتصريف المسئولية الضخمة المناطة بها عند تسلمها للعمل بجوبا ، فى الخامس والعشرين من أبريل ١٩٧٢ . وكان كل ما وضعه محافظ المديرية الاستوائية تحت تصرفها هو عربة صالون واحدة ماركة همبر موديل ١٩٦٠ ، وعربة نقل ـ لاندروفر ـ جاءت من كبير مفتشى الزراعة فى المديرية ، ولكنه عاد فسحبها فيما بعد ، دون تقدير منه للسلطة الرقابية التى ألقيت على الحكومة الإقليمية تجاه موظفى الحكومة المركزية المقيمين والعاملين فى الجنوب .

وأقمت وثلاثة من الوزراء فى استراحة معسكرات الجيش . وسكن خمسة وزراء مع المديرين الإقليميين فى حجرات قليلة مشتركة بفندق جوبا ، وتوفر لنا مكتبان فقط ، أحدهما لرئيس المجلس التنفيذى العالى الانتقالى ، والآخر اكتظ فيه الوزراء مع مديريهم . ولم يكن لهؤلاء المديرين مساعدون يعينونهم على تصريف مسئوليتهم الضخمة ، التى من بينها تقديم النصح للوزراء ، وتنفيذ التوجيهات الوزارية ، وإعداد الميزانية ، والإدارة ، وإجراء اختبارات المقابلة لمقدمى طلبات العمل فى الخدمة المدنية الإقليمية ، وتنسيق العمل مع اللجان المختلفة التى كونت لتنفيذ بعض بنود الاتفاقية .

حقاً لقد بدأنا عملنا من درجة الصفر ، ولكن رغم هذه العقبات والصعوبات العديدة التى واجهت الوضع الانتقالى ، فقد ثابر كل واحد من المسئولين فى أداء واجبه فى روح طيبة ، يدفعه لبذل الجهد حقيقة انتشار السلام ، والتئام الأسر التى كان قد فرقها الصدام المسلح دهراً طويلاً .

وكانت مهمتنا الثالثة هى استيعاب أربعين ألف تلميذ من الناشئة العائدين ، فى مختلف مراحل السلم التعليمى ، من المدرسة الابتدائية إلى السنة النهائية الثانوية . وقد كانت وسيلة تعليمهم فى المهجر هى الأمهرية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، أو اللغات المحلية ، كل حسب المنطقة التى كان يقيم فيها ، اثيوبيا ، أو أوغندا ، أو زائير ، أو أفريقيا الوسطى ، أو غابات ومستنقعات السودان الجنوبى . وإزاء هذا الموقف قررنا أن نتسامح بشكل قاطع تجاه وسائل التعليم فى السنة الأولى . وكان هناك أربعمائة وخمسون معلماً قد عادوا مع التلاميذ ، يدرسونهم باللغة التى كانوا يستخدمونها فى الاغتراب أو فى الغابة . وبهذا أصبحت لدينا مدارس تستخدم اللغة الفرنسية فى غرب الاستوائية ، وأخرى تستخدم الأمهرية فى شرقى أعالى النيل ، وثالثة تستخدم الإنجليزية فى شرقى وأواسط الاستوائية ، أما اللغات المحلية فقد استخدمت حينما تطلب الموقف ذلك . وأقيمت أيضاً فترات تدريبية للمعلمين خلال عطلة المدارس فى عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، لتطوير قدراتهم التعليمية ، ومهاراتهم .

وكانت المهمة الرابعة هى تجنيد بعض ضباط الأنيانيا ورجالها فى الجيش ، وفى قوتى الشرطة والسجون ، وتوفير فرص العمل لمن يمكن استيعابهم فى هذه القوات النظامية . وقد تم بالفعل استخدامهم ، واستخدام عدد من المدنيين العائدين ، فى بعض الوظائف ، وهى فى معظمها وظائف مؤقتة فى الطرق والغابات . وكان استخدامهم هذا يتوقف على سد النقص فى الموارد المالية سنوياً ، مما يأتى من منظمات العون ، والحكومة المركزية . غير أن مصادر العون الأجنبى أخذت فى التقلص نسبة الى الركود الذى تعرض له الاقتصاد العالمى فى أعقاب عام ١٩٧٣ . وحتى فى الحالات التى لم يتوقف فيها تدفق العون ، تعرضت قيمة النقد إلى انكماش خطير ، انعكس سوءاً على برامج المعونة الأجنبية المجازة . وكان عون الحكومة المركزية ضعيفاً أيضاً ، مما اقتضى تقليص الأيدى العاملة فى مشاريع الطرق والغابات ، فنبهناها إلى هذا المأزق ، وإلى الآثار الناجمة عما أصاب الاقتصاد العالمى من ركود . وقدم بعض وزراء الحكومة المركزية اقتراحاً شاذاً عندما كنا نبحث معهم السبل المتوفرة للخروج من المأزق ، فقد رأى السيد عبدالرحمن عبدالله ، وزير الخدمة العامة والإصلاح الإدارى ، أن ننقل بعض العمال الجنوبيين إلى أواسط السودان ليعملوا فى مشاريع زراعة قصب السكر التى كانت تحت الإنشاء ، فى كنانة ، وسنار وعسلاية . ولم يكن هذا الاقتراح فى نظرنا مناسباً من الناحية السياسية ، نفضل عليه ، متى توفرت الامكانيات المالية ، المضى قدماً فى مشاريع تنمية الغابات وتطويرها ، حيث تتوفر كثير من فرص العمل ، أو فى إنشاء مشاريع لإنتاج السكر فى منقلا وملوط التى لم يمكن تنفيذها حتى ذلك الوقت نسبة لشح المال . وكان الجنوبيون الذين نسعى لتوفير فرص العمل لهم يرفضون الذهاب إلى الشمال ، شأنهم فى هذا شأن القوات المستوعبة التى رفضت أن تنال تدريبها هناك . يضاف إلى هذا الخشية من أن يحدث هؤلاء العمال مشكلة سياسية فى أواسط السودان إذا هم أرسلوا إليها لأنهم يفضلون الاستقرار فى مواطنهم . وكانت حججهم فى هذا الصدد

قوية إلى درجة حملتنا على تشغيلهم فى مجال النشاط الزراعى بالجنوب . وفى عام ١٩٧٢ فصل ثلث القوة العاملة فى الغابات ، فمنحنا كلاً منهم أجر ثلاثة أشهر ، ومعدات زراعية يدوية ، وبذوراً محسنة للمحاصيل الغذائية والنقدية ، وشتول البن لمن كانوا يقطنون فى جنوب توريت ، وياى ، وغرب الاستوائية ، كما أعطيناهم شتول محصول البفرة التى احضرناها جواً من نيجيريا ، وقدمنا لهم أيضا الطعام الذى يحتاجون إليه خلال موسم العمل مما كنا حصلناعليه من منظمات المعونة . وكان البنك الدولى قد مول مشروع إكثار البذور ، ومركز التوزيع الذى يقوم بتدريبهم على توسيع رقعة الزراعة ، وتدريب المزارعين التقليديين فى شرق وغرب الاستوائية ، واستأنفنا أيضاً زارعة التبغ فى شرق الاستوائية ، وفى مركز نهر ياى ، توفيراً لفرص العمل . وأعفينا المزارعين من دفع الضرائب لمدة عام قابل للزيادة . وبهذا أرسينا الأسس للمجهود الفردى ، والنشاط الاقتصادى الموسع .

وكانت مهمتنا الخامسة هى إعداد العدة لإجراء أول انتخابات عامة إقليمية فى نوفمبر من عام ١٩٧٣ . وحرصاً منا على تمكين كل الناخبين المؤهلين ، من سن الثامنة عشرة فما فوق ، من الاشتراك فى عملية الانتخاب ، رأينا أن نكمل توطين العائدين فى منتصف ذلك العام ، وأن نسجل جميع الناخبين ، ونخصص الأموال اللازمة لتنفيذ عملية الانتخاب .

وتشاء الصدف أن يتطابق الإعداد للانتخابات مع الإحصاء السكانى الذى قررت الحكومة المركزية إقامته فى عام ١٩٧٣ . وكانت قد طلبت منا أن نقنع المواطنين بأهميته لإعداد خطط التنمية ، وتطوير الاقتصاد القومى والإقليمى . وكان إجراء الإحصاء والانتخابات الإقليمية يقتضى أن يسود الأمن والأمان سائر أنحاء الجنوب ، مما يتطلب من الحكومة الانتقالية أن تركز جزءاً من جهدها لخلق المناخ المناسب له .

وعلى الرغم من أن الانتخابات أجريت فيما بعد فى كل الدوائر ، وأن الإحصاء قد تم أيضاً فقد كان الإقبال على التسجيل ضعيفاً على وجه العموم لعدة أسباب ، استلفت ثلاثة منها أنظارنا . من ذلك أن بعض الجماعات ، ولاسيما فى المناطق التى كان تأثير الحرب الأهلية عليها شديداً قد قاومت التسجيل لخشيتها من أن تستغل كشوفاته فى إبادة من اشتركوا فى الثورة . وكان هناك قطاع كبير يتشكك فى أن الدافع لإعداد القوائم هو الانتخابات والإحصاء معاً . وهناك من كانوا يخشون من أن يجلب تسجيل أفراد الأسر النحس لهم ، ويقوض كيانهم ، لأنهم يعتقدون أن عد الناس والأبقار ينطوى على معنى التفاخر بالتكاثر أمام الآلهة مما يثير غضبها عليهم . وبهذا كانت هذه الخرافات عقبة فى سبيل التحديث والتقدم الاقتصادى ، يضاف إلى هذا خوف المواطنين من «الدقنية» أو الضريبة ، إذ كانوا يخشون من أن تستغل قوائم الإحصاء فى تقدير الضرائب وفرضها عليهم . والتهرب من دفع الضريبة ، فيما هو معلوم ، سمة للمجتمعات المتخلفة والمتقدمة على السواء .

وكانت مهمة الحكومة الانتقالية السادسة هى العمل لخلق الثقة بين الجماعات المختلفة من المواطنين فى الإقليم ، وهى على شدة حساسيتها ذات أهمية قصوى لتصريف المسئوليات الأخرى كلها . ولم يكن هناك مفر للمواطنين الشماليين الذين اتخذوا الجنوب مقراً دائماً أو مؤقتا لهم ،

وللجنوبيين أنفسهم من إنشاء علاقات جديدة تقوم على المساواة ، وتبادل الاحترام . وكان لابد للعائدين من الغابة ، ومن الاغتراب ، من إقامة علاقات اجتماعية متناسقة ، مما يقتضى منهم التحلى بروح صادقة من الوفاق بدلاً عن المرارة وانعدام الثقة الناشىء عن سنوات الصدام .

من هنا كانت الحاجة للبدء فى علاقات اجتماعية حسنة ماسة ، وكان على الإداريين الجدد فى الإقليم ان يصبحوا قدوة للناس فى هذا الصدد ، وأن يوجهوهم إلى جادة الطريق ، ويثيروا فى نفوسهم روح التسامح والسلام . وعلى الرغم من أن أهل السودان تعرضوا إلى أذى شديد وخسائر فادحة بسبب هذه المصادمات ، فقد تعلموا الكثير من تجربة التمرد المذهلة فى عام ١٩٥٥ ، ومن الأعوام الممتدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤ التى اتسمت بالقمع ، حين كان المسئولون يظنون أن أساس الدولة والوطن يقوم على دين واحد ، ولغة وثقافة واحدة ، وفى عام ١٩٦٥ ، عندما بلغت تصرفات الحكومة قمة وحشيتها ، وأصبحت الصفوة من الجنوبيين فى مدنهم هدفاً للإبادة الرسمية ، وبين عامى ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ حين اتضح أنه لا سبيل لحل المشاكل السياسية والاجتماعية ، إلا بوفاق سليم ينتظم الأفراد كلهم ، فقد ظل السودان عشر سنوات مكبلاً بالقيود تتهدده الفوضى ، والتمزق فتعوق تقدمه فى بعض أجزائه ، وتعطله تعطيلاً تاماً فى أجزاء أخرى ، لاسيما السودان الجنوبى . وشهدت تلك الفترة موجة عارمة من الكراهية ، وانعدام الثقة بين جنوبه وشماله ، وأصبحت البلاد لهذه الأسباب ، قطراً مريضاً ، تحتقره وتتجاهله الأسرة الدولية كلها .

من هنا كان واجبنا الأول خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٣ ، بناء الثقة وتشجيع الألفة والصفاء بين المواطنين فى السودان الجنوبى ، والحرص على السلام لأنه ـ بالإضافة إلى ما فيه من خير ـ شرط أساسى لإعادة البناء الاقتصادى ، والاجتماعى ، والترابط الوطنى ، حاضراً ومستقبلاً .

وكانت الفترة الانتقالية ، البالغة ثمانية عشر شهراً ، فترة قصيرة إذا ما استعرضنا القائمة الطويلة من الأعمال المناط بنا إنجازها . وكنا قد فرغنا خلالها من التجنيد والتدريب فى القوات النظامية ، وإحلال رجال الشرطة والسجون محل أربعة آلاف وخمسمائة رجل نقلوا إلى المديريات الشمالية ، حيث تم تجنيدهم أصلاً ، وإرسالهم إلى الجنوب للقيام بأعمال عسكرية . وكان معظم المشردين واللاجئين قد عادوا من الدول المجاورة إلى قراهم ، وأريافهم ، ومدنهم فى الجنوب ، بأعداد كبيرة بلغت مليون شخص . واستطعنا أن نهيىء لهم أسباب الاستقرار . واستطعنا أيضاً أن نضع أسس الهياكل الإدارية ، وأن نستخدم بعض الموظفين فى الخدمة المدنية الإقليمية ، وأن نوفر أسباب التدريب ، وخاصة للكتبة ، والصيارفة ، والمحاسبين ، والمخزنجية ، والكهربائيين ، والحدادين ، والنجارين ، والبنائين ، وضباط الحكومة المحلية ، والكادر الطبى .

وأعدت الحكومة الانتقالية الميزانيات اللازمة للإنفاق على الخدمة الضرورية ، ولتنفيذ برامج متواضعة للتنمية الاقتصادية . وكانت الميزانية المصدقة للتنمية فى العام المالى ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ تبلغ ما يزيد قليلاً عن مليون وأربعمائة الف جنيه . وفى العام التالى ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، نحواً من سبعة ملايين وثلثمائة جنيه ، قدمت الحكومة المركزية منها للميزانيتين معاً ما يزيد قليلاً عن مليون ومائتى الف جنيه ، أما وكالات العون الدولية ، فقد قدمت هبات للإغاثة وإعادة التوطين فى شكل نقد

ومساعدات فنية ، استقبلناها بالثناء والترحيب ، وجعلناها أساساً لإعادة التعمير الاجتماعى والإقتصادى .

وفى أكتوبر من عام ١٩٧٣ ، بدأت عملية الانتخابات . وأعلنت نتائج التصويت فى أعقاب نوفمبر . واتسمت الانتخابات بالنزاهة ، وقامت على أسس ديمقراطية سليمة . وهزم خمسة من أحد عشر وزيراً خاضوها . وكان بين الوزراء المهزومين صموئيل أروبول ، وإليا لوبى ، اللذان كانا مسئولين عن الأمن ، والشرطة ، والحكم المحلى ، وأزيونى منديرى ، الذى كان رئيساً لوفد حركة تحرير جنوب السودان فى محادثات فبراير ١٩٧٢ .

وشهدت الفترة الممتدة من ديسمبر ١٩٧٥ إلى يناير ١٩٧٨ ، إعادة التوطين ، والتعمير ، واستنفار المواطنين للإقبال على الإنتاج الزراعى . وكان يدير شئون الجنوب خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من الحكم الإقليمى الجنوبى ، الجهاز التنفيذى الممثل فى المجلس التنفيذى الانتقالى ، أما الجهاز التنفيذى الثانى ، فقد كان الحكومة المنتخبة ، التى قامت بانتخابها الهيئة التشريعية ذات الأثر الملحوظ فى مجال التشريع ، والسيطرة ، والرقابة على الحكومة ، وقد قامت بتصريف مسئوليتها بدقة متناهية .

السنوات الأربع : ١٩٧٤ - ١٩٧٨

كانت الأسبقيات العاجلة خلال الفترة الانتقالية فيما أوضحنا من قبل ، إعادة التوطين ، والإغاثة ، وإعادة التعمير ، وتأهيل العائدين ، واختبار وتدريب القوات المستوعبة ، وإنشاء الحكومة الإقليمية فى جوبا . وقد تم حينذاك بالفعل رسم برنامج لإعادة التعمير ، وكان تعبيد الطرق ، والنقل النهرى ، وتجهيز المطارات الرئيسية ، وتوفير الخدمات الصحية ، والتعليمية ، وأمدادات المياه الريفية النظيفة ، والتوسع الزراعى ، وخدمات التعمير ، وتدريب القوى العاملة فى سائر مجالات الخدمة المدنية الإقليمية ، أشد الأعمال إلحاحا . ونتناولها فنقول :

الطــرق والكــبارى

تعطلت معظم طرق سيارات النقل ، والطرق الجانبية خلال فترة الحرب الأهلية ، وحطم كثير من الكبارى التى كانت قائمة فى الجنوب ، أو تقادمت على قلتها . وكان لابد من النظر إلى هذه الطرق والكبارى بصورة متوازنة . ولم يكن الجنوب قد عرف الطرق والكبارى الحديثة قبل الاستقلال أو بعده ، إذ كانت طرقه التى هجرت خلال المصادمات العسكرية طرقا ترابية . وكان قليل من الكبارى ، قبل تحطيمها ، قويا وراسخا . وعلى الرغم من قلة الموارد المتاحة عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو العامة ، المبرمة عقب الوصول إلى الاتفاقية ، فقد تركزت الجهود ، وصدق العزم على إصلاحها . وقد تقدمت حكومة ألمانيا الاتحادية ، ودولة الكويت ، وحكومة هولندا ، والمملكة المتحدة ، ومكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة المعدات ، والأموال ، والعون الفنى اللازم لاعادة تعمير هذه الطرق والكبارى فى سخاء . واشتركت قوات الشعب المسلحة مع كتيبة المهندسين الملكيين البريطانيين فى تشييد ثلاث قناطر رئيسية .

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٥ ، تم تسطيح ما قدرت جملته بالفى ميل من الطرق الترابية ، ولكن نتائج هذا الجهد كانت مؤقتة ، نسبة إلى تزايد أعداد السيارات المستخدمة عليها ، وزنتها ، مما ألحق الضرر بها وأتلفها . واقتضى منا إعداد برنامج جديد لإصلاحها وتقويتها . وقد التزمت حكومة ألمانيا الاتحادية ببناء كثير من الكبارى ، منها كوبرى بسرى ، الذى يربط الاستوائية ببحر الغزال ، كما التزمت بتحسين الطريق الممتد من جوبا إلى واو ، البالغ طوله خمسمائة ميل . وقامت الحكومة الهولندية بتمويل برنامج لتحسين طرق بلغ طولها ثلثمائة وخمسة وعشرين ميلاً ، وتشييد اثنتى عشرة قنطرة ، بينها قنطرة النيل فى جوبا ، وهى أول قنطرة يتم تشييدها على النيل فى الجنوب . وقد ربطت هذه الطرق جوبا بقناة جونقلى ، وببوغندة عبر نمولى ـ قولو . وكان* الطريق الهام الثالث ، البالغ طوله خمسمائة ميل ، هو طريق كينيا ـ كوبويتا ـ جوبا الذى التزمت بتشييده هيئة المعونة الأمريكية .

واتجهنا بعد ذلك فى اهتمام فائق إلى النقل النهرى ، واستطعنا حل مشكلته بالحصول على بواخر حمولتها خمسمائة طن ، بدلاً عن البواخر الأخرى قليلة الحمولة ، فقطفنا ثمار هذا الجهد فى عام ١٩٧٧ ، عند استخدام هذه البواخر بين كوستى وجوبا لنقل المواد الغذائية ، والمعدات وغيرها .

وحظى النقل الجوى أيضاً بالعناية منا ، إذ تم توسيع مدرج مطار جوبا بتقوية قاعدته ، وبهذا أمكن هبوط طائرات الخطوط الجوية السودانية من طراز بوينج ٧٣٧ و٧٠٧ فيه فى أول مارس ١٩٧٣ ، عند إعداده بمناسبة العيد الأول لاتفاقية أديس أبابا ، ووصول الإمبراطور هيلاسلاسى ، لتشريف هذه المناسبة التاريخية .

الخدمات الصحية والتعليمية

وفى مجال الخدمات الصحية أعيد بناء أربعة عشر مستشفى ، وواحد وثلاثين مركزاً صحياً ، وثلثمائة وثلاث وسبعين شفخانة ونقطة غيار ، أصبحت كلها صالحة للاستخدام . وكان قد وصل إلى الجنوب ، عقب إبرام الاتفاقية مباشرة ، ممثلو كثير من المنظمات الدولية ، ذات الشهرة العالمية ، منها صندوق إنقاذ الأطفال ، ومنظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة ، وجميعة كارتاس الألمانية ، وجمعية الكنيسة النرويجية للعون ومنظمة لوثران العالمية للخدمات ، ومنظمة اكروس ، ومجلس الكنائس العالمى ، فتعاونت مع مجلس الكنائس السودانى ، وهيئة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين ، وأربع جماعات طبية متخصصة ، جاءت من جمهورية الصين الشعبية ، ومنظمة الإغاثة الكاثوليكية . وقد قدمت هذه المنظمات معوناتها فى مجالات متعددة ، منها تطوير خدمات الوقاية والعلاج فى المدن والأرياف .

وبالنسبة لاحتياجات المستقبل فقد أعدت الحكومة الإقليمية برنامج عناية صحية أوليا ، هدفه تقديم الخدمات الصحية لقطاع المواطنين الضخم فى الأرياف والمدن ، بأقل تكلفة ممكنة . وكانت هذه العناية الصحية الأولية ذات وجهين ، أولهما تركيز الجهد فى الطب الوقائى فى أعمال التطعيم ، والتثقيف الصحى للجماهير فى مجال العناية الصحية والأمومة ، والتغذية ، وفق المستويات التى تحرص عليها المؤسسات الصحية ، وثانيهما تقديم العلاج للحالات التى تحتاج اليه .

وكان الهيكل العام لهذه المؤسسات الصحية يبدأ من القاع بوحدة صحية ، تعمل فيها ممرضة ، وقابلة ، وعامل صحى ، يقدمون خدماتهم لأهل القرى . وكان التنسيق بين كل وحدات خمس منها يتم عن طريق شفخانة يشرف عليها مساعد طبى ، وممرضة مدربة ، وقابلة ، وعامل صحى ، وتحول هذه الوحدات الصحية الحالات المستعصية عليها إلى الشفخانة ، التى ترسلها عند الضرورة ، إلى الطبيب فى مستشفى ريفى ، أو فى مركز صحى بالمدينة .

وافتتحت أربعة مراكز فى المديريات لتدريب العاملين فى الوحدات الصحية ، التى أعدت كل منها لاستقبال أعداد تتراوح من خمسمائة إلى ألف مريض ، بينما يقوم المستشفى الريفى فى قمة الهيكل الصحى بخدمة خمسة وعشرين ألفا من السكان . وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج فى غربى الاستوائية وشرقيها عام ١٩٧٤ ، ولكن تقدمه تأثر بقلة الموارد المالية ، والخدمات الفنية ، دون أن يؤثر ذلك على صدق العزم فى تنفيذه .

أما التعليم فقد واجه كثيراً من التحديات . وكان من بين المسائل العاجلة التى تتطلب الحل مشكلة أربعين ألف طفل من العائدين ، وأربعمائة وخمسين معلماً ، ووسيلة تعليمهم ، ورفع مستوى المعلمين العائدين . وكانت هناك مشاكل أخرى منها الحاجة لمعدات المدارس ، والأدوات المدرسية ، والفصول ، والداخليات ، ونقص المعلمين ، وتكلفة الامدادات الغذائية للأطفال والتلاميذ فى المدارس ذات الداخليات . ولم تشكل هذه الاحتياجات قبل إبرام الاتفاقية تحديا لأن أعداد المدارس والطلاب كان قليلا ، والتوسع كان بطيئا ، ولكن الوضع انقلب رأسا على عقب بعد إبرام الاتفاقية ، إذ كان عدد التلاميذ فى المدارس عام ١٩٧٢ فى الجنوب كله تسعة وأربعين ألفا ومائتين وثمانية وأربعين ، وعددهم فى المدارس الوسطى الفين وثلثمائة وستة وخمسين . ولم تنشأ منذ الاستقلال غير ثلاث مدارس ثانوية ، لا يتجاوز عدد طلبتها تسعمائة وتسعة طلاب . وكان هناك معهد واحد لتدريب المعلمين ، يعد خمسة وأربعين مدرساً . وبعد أربع سنوات من إبرام الاتفاقية ، وعلى وجه التحديد خلال العام الدراسى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، تم اختيار المعلمين لكافة المراحل الدراسية ، واستخدم كل مكان أمكن العثور عليه محلاً للدراسة ، ومساكن للتلاميذ . وبهذا أمكن قبول التلاميذ العائدين ، وتوفير المأوى لهم ، مما أثار شعوراً بالتفاؤل تجاه مستقبل التعليم فى الإقليم . ويكفينا توضحيا للقفزة التى انجزناها أن نذكر أن عدد التلاميذ المقبولين فى المرحلة الابتدائية بلغ ما يقرب من مائة وعشرين ألفا ، وفى المرحلة الوسطى ، ما يزيد عن اثنى عشر وسبعمائة ، وفى المرحلة الثانوية ما يوشك ان يبلغ ثلاثة آلاف ، اما معاهد تدريب المعلمين فقد قفز عددها إلى ثلاثة ، تدرب ستمائة وخمسة وأربعين معلماً ، بالإضافة إلى أربعمائة وخمسين غير مدربين ، ولكنهم حصلوا على ارشادات وتوجيه سريع . وقد قدمت دولة أبو ظبى عام ١٩٧٢ المال اللازم لبرنامج التدريب ، فقفز عدد المعلمين من نحو ألف وسبعمائة فى عام ١٩٧٢ ، إلى ما يزيد عن ثلاثة آلاف ومائتين فى عام ١٩٧٥ ، والمدارس الثانوية العليا ، قفز عددها من ثلاث مدارس فقط فى عام ١٩٧٢ إلى خمس وعشرين . ويمكن القول بان معظم المدارس كانت ضعيفة المعدات ، قليلة العاملين ، ولكنها مع ذلك تعكس تحسنا جذريا بالنسبة إلى ما كانت عليه فى الجنوب بين عامى ١٩٤٨ ـ ١٩٧٢ .

وكان لابد لنا من مراجهة مشاكل التعليم الثلاث المتمثلة فى وسيلته ، وداخليات المدارس ،

والمناهج ، واتخاذ قرارات سريعة مدروسة بشأنها . وكانت *اتفاقية اديس أبابا* واضحة فيما يتعلق باللغة فى الجنوب ، إذ اعترفت باللغة العربية كلغة رسمية للقطر ، وباللغة الإنجليزية ، كلغة رئيسية فى السودان الجنوبى . وأعترفت أيضا باللغات المحلية كوسيلة هامة لترقية الثقافات المحلية فى الجنوب ، وللتخاطب بين الناطقين بها ، وأجازت استخدامها فى مجالس الحكم المحلى ، ومجلس الشعب الإقليمى . وعليه أصبح لا مفر للسلطات المسئولة من تذليل مشكلة اللغة التعليمية فى المدارس ، مما دفعنى أن أنشد توجيه الحكومة ، وبهذا تقرر استخدام اللغات المحلية كوسيلة للتعليم ، وتدريس اللغة العربية كمادة دراسية ، وإدخال اللغة الإنجليزية فى الفصول النهائية من المرحلة الابتدائية ، مع التركيز على اللغة العربية أيضا ليستخدمها التلاميذ وسيلة للتخاطب فى المدارس الوسطى . اما المدارس فى المدن فتستطيع أن تستخدم اللغة العربية وسيلة للتعليم فى المدارس الابتدائية ، بسبب تعدد اللغات فيها . وتقرر أيضاً أن تدرس الإنجليزية كمادة يعنى بتعليمها فى المرحلة الابتدائية والمرحلة الوسطى ، وأن تصبح لغة التعليم فى المرحلة الثانوية ، مع الاستمرار فى تعليم اللغة العربية .

وكان تعدد اللغات عند المواطن الجنوبى أمراً معترفاً به ، لأنه يحتاج أن يقرأ ويكتب ويتحدث العربية ، والإنجليزية ، متى نال تعليمه الثانوى ، وأن يتحدث اللغة العربية ، واللغة المحلية فى نهاية المرحلة الابتدائية . وقد قدمنا مقترحاتنا هذه إلى مجلس الشعب الإقليمى ، فأولاها عنايته واهتمامه وباركها .

وقد بذلت فى يونيو ١٩٨٣ محاولة لإلغاء اللغة الإنجليزية كلغة رئيسية فى الجنوب ، والغاء اللغات المحلية ، ولكن هذه المحاولة كانت غير دستورية ، وبهذا أصبح الأمر موضع خلاف ونزاع ، كما أصبح على المعارضين للغات المحلية ، والإنجليزية أن يبذلوا مزيداً من الجهد مستقبلا لنصرة سياستهم الرامية لبسط سياسة العربية وحدها ، فى وجه من يعترضون على اللغة العربية ، ويعتبرونها وسيلة للسيطرة السياسية .

وأستطعنا تذليل الصعوبات الخاصة بتوفير الداخليات للمدارس الابتدائية والثانوية ، رغم المعارضة القوية التى واجهتنا ، المنبعثة من زاويتين : إحداهما تقوم على أساس أن قفل الداخليات من شأنه أن يمكن التلاميذ من السكن مع ولاة أمورهم ، مما يوفر أموالاً كثيرة يمكن استغلالها فى فتح مدارس جديدة ، وتحسين المعدات والأدوات الدراسية ، ومستوى التدريب للمعلمين ، وتحسين مرتباتهم ، وإشراك الآباء فى تعليم أبنائهم . والأخرى تمكين التلاميذ من مساعدة ذويهم ، وزيادة الأيدى العاملة التى يحتاجون إليها فى أعمال الزراعة .

وفى السنوات الأخيرة تم دعم التقدم التعليمى بإنشاء جامعة جوبا ، ومعهد يامبيو الزراعى ، ومعهد العلوم البيطرية . ومعهد التنمية الريفية . وفى عام ١٩٧٧ تم ابرام اتفاقية مع الحكومة المصرية ، ارتفع بها عدد الطلبة الجنوبيين بالجامعات والمعاهد المصرية من ثمانين طالبا فى عام ١٩٧٢ إلى الف طالب فى عام ١٩٨٣ ، يتلقى معظمهم دراساتهم فى الطب ، والعلوم البيطرية ، والزراعة ، والهندسة ، والعلوم ، والتقنية ، والتعليم ، مما تستحق عليه مصر منا الشكر والثناء .

وبالنسبة للمناهج التعليمية وتطبيقها ، اتخذنا سياسات محددة ، رسمناها فى وقت مبكر من عام ١٩٧٤ ، والأعوام التى تلته ولم يكن التعليم قبل ذلك الوقت ميسوراً بصورة واسعة ، ولم تكن محتوياته ولا أغراضه واضحة محددة . وكان من رأينا أن تتوفر أسباب التعليم للمواطنين فى المدن والأرياف على السواء . وكجزء من استراتيجيتنا للتنمية الاجتماعية ، قررنا توفير التعليم الأساسى ، واتخذنا خطة عادلة لتوزيع فرص التعليم بين المدن والارياف . وكان لابد لبلوغ هذا الهدف من العثور على الموارد فى الميزانيات التقليدية التى توفر الداخليات للمدارس منذ المرحلة الابتدائية ، إلى مرحلة الجامعة . وتحقق لنا ، بسبب تقليل الداخليات ، وفر كبير يساعد على بلوغ ذلك الهدف فى حذر ، وعلى مراحل محددة دقيقة . وقد طالبنا الآباء بأن يسهموا فى نفقات تعليم أبنائهم فى المدارس ذات الداخليات . وكانت سياسة التعليم ترمى لأن يصبح المتعلم واقعيا نافعا لنفسه ، ولوالديه ، ولمجتمعه . وقررنا أيضا أن يكون التعليم مرتكزاً على احتياجات المجتمع ، حتى لا يصبح المتعلم عبئا على هذا المجتمع أو مصدر إزعاج له ، من ذلك أن يتعلم فى المجتمع الزراعى استعمال الطورية فى نفس الدرجة التى يطالبه المدرس فيها بتعلم تقنية الكمبيوتر وقانون الجاذبية ، أو تاريخ الجهاد الوطنى ، وبهذا يصبح عند إكمال دراسته فى المرحلة الابتدائية نافعا لمجتمعه ، يعيش حياة ثرة تجعله ، اقتصادياً واجتماعياً ، قادراً على النهوض على قدميه .

إمدادات المياه الريفية والزراعة

من المسائل الأخرى التى استحوذت على اهتمام الحكومة الانتقالية ، إمدادات المياه الريفية ، وهى لا تقل فى أهميتها عن التعليم ، والخدمات الصحية ، والزراعة . وكان العزم معقوداً منذ قيام الإدارة الجديدة على منحها عناية خاصة فى نطاق الإمكانيات المتاحة . وقد تم بالفعل إعداد الخطط والبرامج لها ، وبدأت عمليات حفر الآبار فى آخر عام ١٩٧٣ بحفر تسعين بئرا ، وأدرجت تنمية المياه الريفية فى برنامج الإقليم للخدمات الصحية ، والتعليم الريفى ، وتوسيع الخدمات الزراعية ، مما وفر لها العناية التى تستحقها ، ولم يعقها شىء غير ندرة الموارد . وقد ساندت جهدنا فى خدمة الغاية المنشودة ، منظمات العون الدولية ، التى نذكر فى مقدمتها اليونسيف ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وكارتاس الألمانية ، ومعونة الكنيسة النرويجية ، واكروس بتقديم العون لنا ، وساعدتنا أيضاً حكومة هولندا ، وحكومة ألمانيا الاتحادية ، والحكومة البريطانية ، ودولة الكويت ، مما يعكس بصدق اهتمام الأسرة الدولية ، والمؤسسات ، بمشكلة التخلف فى السودان الجنوبى .

ويتطابق الاهتمام بإمدادات المياه الريفية بالاهتمام بالزراعة فى الإقليم ، وما يثيره من اهتمام بين أهله فى الأرياف . وكان السؤال الملح الذى واجهنا عند تكوين الحكومة الانتقالية ، هو ماذا نحن فاعلون لتوفير المحاصيل الغذائية والنقدية مما يعكس خلطاً بين دور الحكومة ودور المزارع فى ميدان الزراعة . مهما يكن من أمر ، فقد رسمنا خلال السنوات الأربع الأولى سياسات زراعية أعاننا فى رسمها دكتور قاما حسن ، وزير الزراعة الإقليمى ، وهو خبير نشط مقتدر . وتوضيحاً لهذه السياسات ، أخذت الحكومة تحدد واجبات المزارع ، وسعت لنشرها بين الجماهير صاحبة المصلحة المباشرة فى الزراعة . وقد لاحظنا أن معظم الزراعة فى الإقليم كانت تقليدية ، أو ما سمى باقتصاد الكفاف . وكان أكثر من ثمانمائة الف عائلة من سكان الجنوب تعمل فى الزراعة التقليدية ، ببذور لا يعتد بها ، ومعدات زراعية تقليدية بسيطة ، وغير كافية . وهذا الرقم يمثل تسعين فى المائة من

سكان الجنوب . وكانت معظم هذه الأسر تربى الماشية بالطرق التقليدية الموروثة عن الأجيال الماضية . وكان المزارع يزرع تحت الكوارث الطبيعية كالآفات ، والأوبئة ، والفيضانات والجفاف ، وضعف التربة ، مما دفع الحكومة للبحث عن أمثل الطرق وأنسبها لإثراء حياة الجماعات المختلفة من أهل الريف فى الإقليم . ولم يعق هذا التطلع إلا ضعف الموارد . والسودان يعتبر من أفقر عشرين دولة فى الأمم المتحدة .

أما السودان الجنوبى فإنه ، رغم ثرواته الكامنة غير المستغلة ، لمن أفقر أقاليم السودان . ومع هذا أخذنا بالرأى القائل بأن ثمانمائة ألف عائلة ، تستطيع حتى باستخدام أبسط المعدات الزراعية ، أن تغير وجه الإقليم ، وأن تحقق لأهله حياة مادية معقولة . ورسمنا البرامج المناسبة للموارد المحدودة المتاحة لنا . وكان الرأى عندنا هو ان نجعل من الإبداع فى التحديث أساساً لاستراتيجيتنا فى التنمية الزراعية ، على أن يصحبه تحسين وسائل الإنتاج التقليدية الماثلة . وكانت هذه الأسر فى الماضى تعمل فى الأرض لفترة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر كل عام ، فحفزناها على العمل فترة أطول . وكانت الجماهير تتوقع منا أن نحضر معنا جرارات إلى الجنوب ونحن نقيم الحكم الذاتى فيه ، بل انتشرت اشاعة بالفعل بأن كل أسرة ستحصل على جرار كامل دون مقابل مما يعنى إحضار ثمانمائة ألف جرار . قيمة كل منها أربعة آلاف وخمسمائة جنيه ، **دون أقراصها** وفق أسعار عام ١٩٧٢ ، التى ارتفعت فى عام ١٩٧٦ إلى ثمانية آلاف جنيه ، وفى عام ١٩٨٣ إلى ثمانية وعشرين ألفاً ، بينما كان قرص الجرار يكلف فى عام ١٩٧٢ مبلغ ألفين ومائتين وخمسين جنيهاً ، ثم أرتفع فى عام ١٩٧٦ إلى أربعة آلاف ، وفى عام ١٩٨٣ إلى اربعة وعشرين ألفاً . وبالطبع كانت هذه الأموال الطائلة فوق طاقتنا ، مما حدثنا المواطنين به فى وضوح ، وحملناهم على استخدام الآلات والمعدات التى نستطيع تقديمها لهم ، حتى تتوفر الإمكانات لا ستبدالها بما هو خير منها .

وتتلخص السياسة الزراعية وبرامجها فى التزام الحكومة بتقديم بذور محسنة من أصناف جيدة للمزارعين ، كجزء من برنامج إعادة التعمير ، مع الاستمرار فى توفير البذور . للمحاصيل الغذائية والنقدية مستقبلاً . وكان علينا خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ أن نمد العائدين والمشردين بهذه البذور . واستطعنا أن نستورد ألفى محراث إلى الإقليم من تنزانيا ، ليشرف على تجربة العمل بها مزارعون مختارون ، ولكن التجاوب لم يكن مشجعاً ، لأن أصحاب الماشية اعترضوا على استخدام حيواناتهم فى الإنتاج الزراعى ، واعتبروا هذا الاتجاه منا إساءة لمعاملة الثيران ، واقترحوا علينا أن نحضر حميراً أو خيلاً لأداء هذا العمل ، وجر المحاريث .. وعلى الرغم من ان ارباب الماشية فى السودان الجنوبى لا يمتلكون حميراً ولا خيلاً ، فإنهم لا يعترضون على استخدام هذه الحيوانات فى جر المحاريث . وقد بدأنا حملة تثقيف لتغيير هذه الاتجاهات السلبية ، وأنشانا مركزاً تجريبيا لمحاريث الثيران فى منطقة من مناطق الإنتاج الحيوانى بمركز البحيرات . وكان تجاوب من لا يملكون ماشية كبيراً ، يدل عليه قدومهم من مناطق بعيدة ليتدربوا على استخدام المحرايث ، أما أصحاب الماشية فقد اشاحوا بوجوهم عنها .

وبدأ العمل فى توسيع الزراعة التقليدية بوجه خاص بوقاية النباتات ، والسيطرة على أمراض الماشية فى سائر أنحاء الإقليم ، مما اقتضى تدريب المزيد من الأيدى على أعمال التوسع . وقد أقيم لخدمة هذا الغرض ثلاثة مراكز ، هى معهد يامبيو الزراعى الذى انشىء عام ١٩٧٤ لإعداد الفنيين المتوسطين ، وقد تخرجت الدفعة الأولى فى عام ١٩٧٦ . وهو يمنح طلابه دراسات فى الزراعة

والغابات لنيل درجة الدبلوم . وكان المركز التجريبى لإكثار البذور يقدم للمزارعين والعمال دراسات لفترة اقصر فى تحسين الأساليب الفنية عامة ، مع التركيز على إكثار البذور ، وتوزيعها . أما معهد تدريب البياطرة الذى أنشىء فى عام ١٩٧٣ ، فقدكان هدفه مساعدة أرباب الماشية فى السيطرة على الأمراض والأوبئة ، وعلى تحسين ماشيتهم . وقد تخرج منه عشرون بيطاراً فى عام ١٩٧٥ ، وخمسة وعشرون أخرون فى عام ١٩٧٦ . وأقبلت الحكومة أيضاً على تنفيذ برنامج ضخم للسيطرة على أمراض الماشية الرئيسية ، والقضاء عليها ، وامتدت خدماتها فى هذا الصدد إلى سبعة ملايين وخسمائة رأس من الماشية فى الإقليم .

وكان من الأعمال التى أقبلنا عليها تنفيذ برنامج لإعادة تعمير المناشير القديمة للأخشاب ، التى ظلت معطلة ، ولإنشاء مناشير جديدة ، وإستغلال منتجات الغابات ، نسبة لأهمية الأخشاب للاقتصاد الوطنى . وكانت المساحة المزروعة باشجار التيك فى عام ١٩٧٢ ألفا وتسعمائة وثمانين فدانا ، وقد ازدادت فى عام ١٩٧٨ إلى ثلاثة وعشرين ألف فدان ، تغطيها أشجار التيك ، والمهوقنى ، والأخشاب الناعمة . ثم أسهمت الحكومة بطرق مباشرة وغير مباشرة فى إحياء مشاريع للزراعة الآلية على أسس تجارية ، لدعم وتوسيع دخل القطاع العام ، بالاضافة إلى حل المشاكل الغذائية . وتم إنتاج الذرة بالرى المطرى فى مشاريع الزراعة الآلية بصورة متواضعة فى الرنك بأعالى النيل منذ عام ١٩٧٢ ، عند انتشار ألوية السلام فى الجنوب ، وأستطاعت هذه المشاريع فى عام ١٩٧٨ ان تسد النقص فى الإقليم من الذرة الناجم عن الزراعة فى القطاع التقليدى . ولك أن تتساءل عن السبيل الذى وفر لنا الموارد المالية والفنية اللازمة لإنجاز الجزء الأعظم من هذا البرنامج ، فنقول ان البنك الدولى أمدنا بقرض قدره عشرة ملايين وسبعمائة ألف من الدولارات ، كما حصلنا على معونات من جمهورية ألمانية الاتحادية ، والوكالة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار ، ومن الحكومة الهولندية ، بالإضافة إلى عون جاءنا من منظمات العون الدولية .

لقد حظيت تنمية الأرض منا باهتمام شديد ، وكان مما فعلناه فى هذا الصدد التعرف على المناطق الصالحة لانتاج المحاصيل المختلفة ، مما يمكننا من توجيه المزارعين إليها . وقد ساعدنا فى هذا الجهد برنامج الأمم المتحدة ، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية فى آخر عام ١٩٧٢ بعون مبدئى يزيد عن مليون وثمانمائة ألف دولار دعمته فيما بعد بمبلغ قدره مليونان ومائتان وخمسون ألف دولار . وكانت أهداف هذه المشروعات هى :

(أ) إجراء مسح للتربة فى مناطق مختارة بمديريتى بحر الغزال والبحيرات لتحديد صلاحيتها .
(ب) إجراء برامج تجريبية مناسبة فى دورات المحاصيل لتحديد أنسب الطرق الزراعية .
(ج) إنشاء خدمات توسعية فى مساحات مختارة لتحديد حوافز تقدم لمنتجى المحاصيل الغذائية ، دفعا لهم نحو السبل الحديثة للإنتاج ، مما يؤدى إلى اقتصاد زراعى مستقر . وقد تم أيضا إحياء مشروع إنتاج الأرز بأويل فى غرب بحر الغزال ، وتحسينه وتوسيعه ، مستعينين فى هذا بالمنح التى وفرتها لنا حكومة هولندا ، ومنظمة التغذية والزراعة الدولية . وقد بدأ العمل فى مشروع أويل بتقديم كميات كبيرة من المعدات الزراعية ، وخبرات محلية وأجنبية . واستطاع هذا المشروع الذى بدأت دراسة جدواه فى عام ١٩٧٥ ، أن يجد تمويلا كافيا يمكنه من تحقيق انتاج تجارى .

إن هذا الاستعراض يوضح الجهود التى بذلتها الحكومة الإقليمية لتحقيق التنمية الزراعية فى الإقليم . وقد كان هدفنا دائماً تشجيع المزارع الصغير للإقبال على إنتاج المحاصيل الغذائية ، والنقدية ، باستخدام آلات يستطيع شراءها بنفسه أول الأمر ، وبإشراك أفراد أسرته فى العمل معه ، مما يبلغ بالمساحة المزروعة مليونين ونصف المليون من الفدانات ، الآلآت اللازمة للعمل فيها هى الطوارى والفؤوس . وكان من المقدر أن تنتج هذه المساحة ، متى تم زرعها ، مليون طن من الذرة سنويا ، أو ما يساوى عشرة ملايين من الجوالات . وكان على الحكومة أن توفر خدمات التوسع ، وأن تقدم البذور المحسنة ، وأن تساعد فى الحصول على المعدات الزراعية ، وتحدد سياسة الأسعار لتضمن للمزراع أسعاراً مجزية عادلة . وكان عليها أيضاً أن توفر وسائل التخزين للحبوب الغذائية الفائضة .

ونظمت الحكومة معارض زراعية ، وقدمت للمزراعين حوافز على مستوى المراكز والإقليم والمديريات ، تشجيعا لهم على العمل ، منها تذاكر سفر بالطائرة إلى الأقطار المجاورة فى شرق أفريقيا ، أو إلى العاصمة القومية ، وتحمل نفقات الإقامة لسبعة أيام . وخصصت الحكومة أيام السبت من كل أسبوع لزراعة الموظفين خلال موسم الزراعة ، فكانت تقفل مكاتبها فى هذه الأيام لتمكين الموظفين والعمال من فلح الأرض ، كذلك لتعبئة مشاعر المواطنين ، واستنفارهم ، وايقاظ طاقاتهم ، واستغلالها فى النشاط الانتاجى . وكنا فوق هذا وذاك نشيد بالزراعة والمزارعين ، مثيرين فى نفوسهم الاعتزاز بعملهم . ورغم هذا ، فقد كانت هناك جماعات تعرض عن الزراعة ، والأعمال التجارية الخاصة ، وتفضل عليها العمل فى الخدمة المدنية ، مهما كان أجرها منخفضاً .

وواجهت الحكومة ، وهى تنفذ برنامج التعبئة ، بعض العقبات التى تعوق التقدم الاقتصادى الحديث . فبالاضافة إلى النقص الشديد فى الموارد المالية ، والفنية ، وضعف التجاوب ، اعترضتنا خرافات مزعجة ، وضغوط تقليدية ، من ذلك مثلاً أنه يمكن إنتاج أجود أنواع القريب فروت فى منطقة يامبيو ، وبعض مناطق مجلس مريدى . والقريب فروت فاكهة غذائية جيدة . بالإضافة إلى أن الفائض منه يمكن تصديره إلى مناطق القطر الأخرى أو إلى الخارج ، ثم ان تكلفة زراعته وانتاجه حول المناطق السكنية قليلة ، ولكن الأهلين لا يقبلون على زراعته ، بل الكنيسة نفسها لم تبد رغبة فى مساعدتنا على تغيير معتقدات الناس تجاه هذه الفاكهة ، لأن شكل القريب فروت وحجمه مرتبط بمرض الفتاق «الكوكة» المنتشر فى أرض الزاندى ، بل إن المواطنين يعتقدون خطأ أن هذه الفاكهة تسبب الفتاق ، وهم لهذا لا يأكلونها ، ولا يضيعون وقتهم فى زراعتها ، ومثل هذا يقال عن الدينكا الذين ينفرون من زراعة أشجار المانجو فى مديرية جنقلى ، حيث ينمو نمواً جيداً بسبب جودة التربة ، لأن أحد الناس كان قد أحضر منذ بعض الوقت بذور المانجو إلى موطنه من مدينة مجاورة وزرعها ، ولكنه مات ميتة طبيعية قبل أن يجنى ثمارها ، فتشاءم الناس منها . وقد فشلت كل الجهود التى بذلتها الحكومة فى حمل الناس على الإقلاع عن هذا الفهم الخاطىء مما أثر تأثيراً سيئاً على زراعة المانجو فى هذه المنطقة .

أما مركز البحيرات ، فإن المواطنين فى بعض مناطقه يرفضون زراعة البفرة «الكاسافا» رغم أنها سهلة النمو فى أراضيهم ذات الأمطار القليلة غير المضمونة ، ذلك لأنها ارتبطت فى أذهانهم بسموم قاتلة .

وكان أحد الناس فى أوائل الأربعينات قد أحضر دقيق البفرة إلى مركز البحيرات فأدى أكله إلى

مرض كثير من الناس ، وموت آخرين ، لأن النوع الذى أحضره كان يحتوى على شيء من السم ، يعالج بغمس الجذور قبل سحقها فى الماء جيدا لإزالته منها . وفشلت جهودنا فى عام ١٩٧٤ لتغيير هذه النظرة عند الناس ، لما أحضرنا أنواعاً غير سامة من البفرة .

وفى مجال تحسين الماشية ، وزيادة الألبان ، ومنتجات اللحوم فى الإقليم ، حصلت الحكومة على منحة من مجلس كنائس السودان لشراء خمسين عجلاً جيداً من كينيا فى عام ١٩٨٦ ، وأذن لنا الرئيس جومو كينياتا بتصديرها إلى السودان الجنوبى ، فنقلت إلى جوبا بطائرات نقل ، حيث وزعت على أصحاب الماشية فى المديريات ، ولكن موقف بعض أصحاب الماشية منها كان مدهشا ، إذ رفضوها رغم أنها قدمت لهم بالمجان . وكان لهذا الموقف منهم سببان : أولهما أنه كان لهذه العجول قرون قصيرة ، وثانيهما أن ظهورها طويلة مستقيمة ليس فيها سنام ، مما نفر القبائل النيلية منها ، لأن الأبقار القيمة عندهم هى ذات القرون الطويلة ، والسنام المتوسط الحجم ، واللون الجميل . ولم يشفع لهذه العجول قدرتها على كثرة إنتاج اللبن واللحم .

لقد كانت الخرافات وبعض التقاليد البالية عقبة كأداء فى سبيل تحديث الاقتصاد الزراعى ، شأنها فى هذا شأن الموارد المالية والفنية اللازمة لتحسين الإنتاج وتطويره . وقد أوضح هذا الموقف أبعاد الحاجة الماسة للتثقيف العام ، لتحرير الناس مما يقعد بتحديث الزراعة .

تدريب الأيدى العاملة

المؤسسات فيما لا خلاف حوله يديرها الإنسان ، وحتى فى عصر الإلكترونيات والتقنية الحديثة ، فان مستوى الكفاءة وصلاحية الأسلوب للأداء يحدده توفر القوى العاملة المناسبة كماً وكيفاً . وكان من المشاكل الكبرى التى واجهت الحكومة الإقليمية عند قيامها فى إبريل من عام ١٩٧٢ ، وفرة قوة عاملة تفتقر إلى التجربة لإدارة خدمات الحكومة المختلفة ولم نكن بالطبع نأمل فى الحصول على ما نريد عند بدئنا العمل ، كما لم نكن نأمل فى الحصول عليه بعد عشية وضحاها خلال السنوات الأولى . وكان الحل ، عاجلاً وآجلا ، هو الإسراع ببرامج التدريب فى العمل وخارجه ، وفتح المدارس فى سائر المراحل لتدريب المحاسبين ، والحدادين ، والنجارين ، والكهربائيين ، والبنائين والمخزنجية وغيرهم . وقد بدأ التدريب فى العمل مباشرة بعد التسوية السياسية ، واستمر التوسع لسد احتياجاتنا ، ولكن النقص فى الكوادر المهنية والفنية ظل قائما ، رغم ما بذل من جهود لتذليل ما كانت تعانى منه الخدمة المدنية الإقليمية . والنقص فى القوة المدربة ظل مشكلة يشكو منها كثير من أنحاء الدنيا وخاصة الأقطار النامية ، والسودان بالطبع لم يشذ عن هذه القاعدة ، بل الشكوى كانت فى الإقليم الجنوبى أشد مرارة .

وخلال السنوات الأولى بعد التسوية السلمية ، واجهنا النقص فى الأيدى العاملة ، بفتح خمس مدارس ثانوية عليا بين عام ١٩٧٣ ـ١٩٧٥ ، ثم ارتفع عددها فى عام ١٩٨٠ إلى خمس وعشرين مدرسة ، وأنشأنا أيضا عشرة معاهد ومراكز للتدريب ، وجامعة فى جوبا لتوفير فرص التدريب قبل الخدمة وبعد الخدمة . وكانت جامعة جوبا من أعمال الحكومة الإقليمية المؤقتة ، تولى رعايتها لويجى أدوك ، وزير التعليم الإقليمى ، ومديره لوبارى رامبا ، وكلاهما مدرس سابق ذو خبرة واسعة فى مجال التعليم . وكانت فكرة إنشاء الجامعة قديمة ، اقترحت ، أول الأمر فى عام ١٩٦٥ ، ولكن لم يمكن تنفيذها خلال الحرب الأهلية . وقد استشعرت الحكومة الإقليمية فى عام ١٩٧٢ الحاجة

لتدريب الشباب فى مجالات المرافق الطبيعية ، من زراعة ، وغابات ، ووقاية للحيوان ، وإدارة للأسماك ، فخطط لويجى للمشروع كلية للعلوم الطبيعية ، وحصل على تأييد وزارة التربية المركزية للمشروع مالياً وفنياً . وكان الهدف إعداد الشباب الجنوبى للعمل فى الميادين الهامة السالفة الذكر .

وكان السيد سر الختم الخليفة فى ذلك الوقت وزيراً للتربية فى الحكومة المركزية ، وهو لحسن الحظ من مؤسسى التعليم فى الجنوب . وقد تجاوب بقوة وصدق مع الاقتراح ، وبهذا ولدت جامعة جوبا فى شكل كلية للموارد الطبيعية ، وكلية للتربية ، وأخرى للطب ورابعة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية . وبهذا توفر لنا فى عام ١٩٨٣ منذ استتباب السلام أعداد ضخمة من القوى العاملة المدربة المتعلمة . وقد خرجت جامعة جوبا دفعات من الأطباء ، والزراعيين ، والمعلمين ، والاقتصاديين ، كانوا عوناً لاخوانهم الآخرين من جامعات شمال السودان ، ومصر ، وغيرها . ولم يقف نشاط جامعة جوبا عند هذا ، بل غدت منارة يلتقى عندها الشباب من شقى القطر بحرية فى بيئة ثقافية جنوبية .

* **خـــاتمة** :

حاولنا فى هذا الفصل أن نصف المشاكل التى واجهتنا خلال سنوات الاتفاقية الأولى ، وأشرنا إلى النقص الحاد فى البنيات الأساسية وفى القوى المدربة ، وغيرهما من المشاكل كضعف مواردنا المادية . وتطابق إبرام الاتفاقية مع مشاكل حساسة دقيقة تحيط بالاقتصاد العالمى كالتضخم ، والركود والارتفاع الكبير فى فوائد الديون وفى أسعار البترول والبضائع الصناعية وتقلص أسعار المواد الخام المصدرة من العالمين الثالث والرابع . وقللت مشاكل الاقتصاد العالمى من مستوى العون القادم لنا من وكالات العون ، والحكومات لإعادة التوطين والتعمير ، وانعكس هذا كله سوءا على دخلنا كدولة نامية تنتج الصادرات الأولية من القطن والحبوب الزراعية . ومع هذا فان ما قدمته الأسرة الدولية للسودان ، كان ضخماً إذا ما أخذنا فى الاعتبار الحقائق الاقتصادية العالمية السائدة فى السبعينات .

لقد رسمت خطط الدمج وفق رؤى الاتفاقية ، وتم ابقاء أكثر من أحد عشر ألف ضابط وجندى بالاقليم الجنوبى فى عام ١٩٧٥ ، كان نحو ستة آلاف وخمسمائة منهم ، من أهل الإقليم الجنوبى . فعملية الدمج لم تخل من المشاكل . ولكن تم اكمالها عندما أدت السياسات الخاطئة التى انتهجتها الحكومة المركزية فى عام ١٩٧٨ إلى حوادث بور وبيبور وباشلا فى عام ١٩٨٣ .

إن توقعاتنا القائمة على اعترافنا التام بما يحيط بنا من فقر ، اقتضت منا التحلى بالواقعية فى تقويم مستوى التقدم الذى يمكن إحرازه . وحاولنا أن نرسى قاعدة صلبة متماسكة تنبنى عليها برامج المستقبل . وكان علينا أن نستوثق من ألا يضعف هذه القاعدة الإفراط فى الضيق ونفاد الصبر ، فالتاريخ حافل بأمثلة كثيرة للخراب السريع الذى يلحقه الإنسان بما شيده فى تؤدة وعناية عبر السنين ، دون أن يدرك أبعاد ذلك الخراب حتى يقبل بعزم على إعادة بناء ما حطمه عبر وقت طويل ، وبأموال طائلة ، وهو مع هذا الجهد كله عاجز عن إعادة الحياة للأرواح التى أزهقتها الحروب . ولإدراك هذه الحقيقة ، يلزم أن نقدر جيدا الآلام والوحشية والمآسى التى تتولد عن الخراب .

لقد كان العمل الذى ينبغى أداؤه بعد إبرام اتفاقية السلام ضخماً ، باهظ التكاليف . وكانت هناك ، زيادة على الخراب المادى ، الآثار النفسية المحطمة المتولدة عن الصدام ، مما يقتضى خلق علاقات بشرية جيدة متسقة ، تسودها روح الاحترام المتبادل بين سائر الجماعات التى تقطن الإقليم الجنوبى ، وما وراءه . وقد تم تأكيد هذه الحاجة فى كل مكان ، فى القوات المسلحة ، حيث كان استيعاب قوات الأنيانيا ، ودمجهم فى الجيش السودانى ، ضرورياً لصيانة السلام ، وبين العائدين من الاغتراب ، الذين تملأ نفوسهم عند عودتهم الشكوك والريب والمرارة ، وبين التجار والرأسماليين الذين كان معظمهم من شمال السودان ، وهم يخشون اندلاع العنف انتقاما منهم على الأعمال السيئة التى صدرت فى الماضى عن بعضهم ، وبين من كانوا عائدين إلى مواطنهم ، أو باقين فيها ، وبين من كان عليهم واجب لم شمل الأسر الممزقة وديا ، وحل النزاع والخصومات العائلية القديمة التى نشأت خلال الصدام .

وهذا كله يتطلب ممارسة واعية للتنظيم الاجتماعى والتفهم الخلقى . وقد فهمت الأدوار المتصلة بهذا العمل ، وقبلت عن طيب خاطر ، وتم القيام بها . ولم يكن على سكان الإقليم الجنوبى

وحدهم أن يتحلوا بهذه الروح ، بل كان ضروريا أن ينتشر حسن القصد فى السودان كله . والفضل فيما تحقق عام ١٩٧٢ وما تبعه من أعوام يرجع إلى الطبيعة السمحة التى يتميز بها المواطنون .

وفى نفس مستوى الاهتمام بالنتائج المادية ، كان علينا أن نهتم بالأوضاع الروحية ، والخلقية للمواطنين عقب إبرام اتفاقية السلام . وكان لابد من إعادة بناء الطرق ، والمدارس والشفخانات ، ونقاط الغيار ، ولكن الحاجة للحصول على الطعام والمأوى ، وتقديمها للمواطنين ، كانت أكثر الحاحاً ، لاسيما والاتفاقية قد أبرمت فى موسم هطول الأمطار ، الذى يندر فيه الغذاء عموماً ، ويحتاج الناس إلى المأوى الذى يقيهم من الأمطار . وقد أحرزنا درجة من النجاح تجاه هذه الحالة فى عام ١٩٧٢ ، على الرغم من أن الحكومة المركزية والأسرة الدولية كانت تستطيع أن تقدم المزيد مما قدمته من عون .

لقد رضينا ببداية متواضعة للتنمية ، لأن مركزنا المالى والفنى لم يدع لنا خياراً آخر ، وكان على الجماهير ، فى نهاية المطاف ، أن تقرر إن كانت قادرة على مواجهة التحدى الذى يؤدى إلى التغيير الاجتماعى بجهودها الذاتية المتماسكة ، وفق الاتجاه الذى يرسمه لها قادتها . وكان علينا فى حالة عدم استعدادها لمواجهة هذا التحدى ، أن نعلمها ، ونوجهها لقبوله متى توفرت لها الفرص أو أن تتحمل نتائج قرارها .

هذا هو ما فعلته وزملائى فى الحكومة عقب انتخابات عام ١٩٧٨ حين برز اتجاه عام يفضل تغيير الحكومة والقيادة التنفيذية .

* * *

الفصـــل الحادى عشر

التجربتان : البرلمانية والتنفيذية

واصلت الحكومة الإقليمية الانتقالية أعمالها خلال عهدها ، الذى امتد إلى ثمانية عشر شهراً فى هدوء نسبى ، دون رقابة من أية مؤسسة أخرى غير الرأى العام الذى كان يتتبع نشاطها ، وينقده دون أن تكون له صحافة أو إذاعة يستعين بها فى ممارسة هذا العمل . ولعله من الخير ، خلال تلك المرحلة ، أن تركز السلطات التنفيذية والتشريعية فى جهة واحدة ، لأنها فترة تفكك وإنشاء ، قد يؤدى تنازع السلطات خلالها إلى الفشل . ورغم ضخامة المسئولية الملقاة على عاتق الحكومة ، من إعادة للتعمير ، والإغاثة ، والتوطين ، لمليون مواطن ، ومن إنشاء مؤسسات الحكم الإقليمى ، فقد أسفرت تلك الفترة عن منجزات تبشر بمستقبل مشرق للحكم الذاتى .

الجمعية الاقليمية الأولى والحكومة الثانية

عقدت الجمعية الإقليمية جلستها الأولى فى آخر عام ١٩٧٣ كجهاز من أجهزة الدولة ، السلطة التنفيذية مسئولة أمامها عن الإدارة الحسنة فى السودان الجنوبى . وكانت سلطات الجمعية واختصاصاتها محددة فى قانون الحكم الذاتى لجنوب السودان ، الذى سبقت الإشارة إليه . وقد استخدمت سلطاتها الرقابية على الجهاز التنفيذى ، والوحدات الحكومية التابعة له ، فى دقة وحذق ، وتناولت بالجدل كثيراً من المسائل الهامة ، ومارست الرقابة والنقد على السلطة التنفيذية والوزراء ، خلال عمرها الممتد من ديسمبر ١٩٧٣ إلى ديسمبر ١٩٧٧ فى يقظة ودراية ، مما نورد له هنا بعض الأمثلة .

كانت أولى المسائل التى أثارت جدلاً صاخباً فى الجمعية الإقليمية تتعلق بتدريب المستوعبين من ضباط الشرطة والسجون فى الخرطوم ، إثر قرار اتخذته الحكومة فى هذا الصدد ،بعد منحهم تدريباً محدوداً فى مديرياتهم ، لتمكين بعضهم من نيل المزيد من التدريب فى الشمال . واعترض بعض أعضاء الجمعية على هذا القرار ، وأعربوا عن خشيتهم على سلامة هؤلاء الرجال فى شمال السودان . وزعم آخرون أن الاتفاقية لا تنص على التدريب فيه ، وأثاروا الأمر كمسألة هامة

وعاجلة . ودافع وزير الإدارة عن قرار الحكومة ، رغم ما شاب القرار من تعقيد ، بسبب اعتراض مماثل صادر عن القوات المستوعبة فى الجيش . وأمكن فى نهاية المطاف الحصول على تصديق الجمعية . وكانت السرية المخصصة للعمل فى الحرس الجمهورى من المستوعبين ، قد وصلت بالفعل إلى الخرطوم فى أكتوبر من عام ١٩٧٣ ، ونعم ضباطها وجنودها بالأمان والسعادة فيه .

والمسألة الثانية التى أثارت جدلاً شديداً ، وانفعالاً عاطفياً ، كانت متصلة بمشروع قناة جنقلى ، وهو موضوع جدير بمعالجة مسهبه منفصلة ، نفرد له فصلاً خاصاً من هذا الكتاب .

والمسألة الثالثة كانت حول عقد عمل تكلفته تسعة وستون ألفاً من الجنيهات ، منح فى أكتوبر ١٩٧٢ لشركة تكما المحدودة ، لتشييد وتحسين الطرق الرئيسية فى مدينة جوبا . وكان من المقرر أن يتم تسطيح الطرق الرئيسية قبل الثالث من أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم ينتقل العمل إلى الطرق الفرعية . واتضح فيما بعد أن الوقت المتفق عليه لإنجاز العمل قصير جدا ، لا يمكن الشركة من نقل آلاتها ، ومعداتها ، من بريطانيا إلى جوبا ، مما دفع الحكومة لتسطيح اثنين من الطرق الرئيسية بنفسها . وعلى الرغم من وصول معدات الشركة فيما بعد ، فقد كان سير العمل بطيئا ، ومدعاة لانتشار قصص وشائعات حول الطريقة التى منحت بها وزارة النقل العقد للشركة ، وحول كفاءة الشركة نفسها . وثارت شبهة بأن الوزير المختص لم يتسم بحسن التصرف عند منحها العقد .

وأثيرت مسألة هامة وعاجلة أمام الجمعية حول عقد شركة تكما ، وشكلت لجنة برلمانية برئاسة كلمنت أمبورو للتحقيق فى الأمر . وخلال التحقيق اتهمت اللجنة رئيس الجمعية ، السيد المحترم لوبارى رامبا ، بعرقلة أعمالها ، فقدم اقتراح عاجل بعزله من منصبه ، طغى على المسألة الأساسية موضع التحقيق . ومارس نائب رئيس الجمعية ، السيد المحترم بنجامين بول ، وآخرون ضغطاً على الجمعية لسحب الثقة من رئيسها بالتصويت ، على الرغم من أن قانون الحكم الذاتى الإقليمى ، ولوائح الجمعية لا تسمح بابعاد الرئيس عن طريق التصويت بعدم الثقة فيه ، وهو لا يتخلى عن موقعه إلا بعد إكمال فترة الجمعية البالغة أربع سنوات ، أو عند استقالته ، أو عجزه ، أو وفاته ، كما لا تنص هذه القواعد على حل الجمعية الإقليمية . أما إذا اقتنعت الجمعية بضرورة اتخاذ مثل هذا الإجراء ، فما عليها إلا أن تصدر قانونا ينص على عزل الرئيس بأغلبية الاصوات ، استنادا على اسباب تحددها . ولما اقترح على الجمعية أن تلجأ إلى هذا الأسلوب لم تستجب ، بل مضت تصوت بأغلبية كبيرة على اقتراح سحب الثقة ، دون أن تصدر قانونا . ومثل هذا القرار منها لا يحمله على التخلى ، ولكنه يدفع بالأعضاء لمقاطعة الجلسات التى يراسها . وأثار هذا الموقف أزمة دستورية ، فجاءنى بعض الأعضاء ، وبينهم نائب رئيس الجمعية ، يحدثوننى أنهم لا يعترضون على منح الرئيس منصباً وزارياً ، مقابل استقالته بطريقة محترمة ، ولكنى لم أستجب لهذا الاقتراح فوراً لأسباب كثيرة ، ولم أرفضه رفضاً قاطعاً .

وأثارت هذه المشكلة جدلاً واسعاً خارج الجمعية امتد إلى الخرطوم . وكنت أشعر بأن الجمعية أخطأت فى اتخاذ قرارها ، وانها لم تكن عادلة إزاء رئيسها ، بالاضافة إلى ما فى تصرفها من سابقة سيئة لمؤسسة حديثة العهد ، وما فى عواقبه من آثار سيئة فى المدى البعيد ، على الحكم الذاتى ، لأن تقدير الجمعية لمسئوليتها ، أمر أساسى بالنسبة للحكم الذاتى نفسه .

وقررت أن أرفع استقالتى من الحكومة إلى رئيس الجمهورية حين فشلت فى اقناع الجمعية بوجهة نظرى ، مما يؤدى إلى حل الحكومة الإقليمية ، ويمنح الجمعية الفرصة لانتخاب مجلس

تنفيذى عال جديد . وكان على أن أخطر الجمعية بهذه الخطوة إذا ما قبل نميرى الاستقالة من حيث المبدأ . ولكنه عند تسلمه لخطابى ، فضل أن يحل الجمعية حسماً للموقف ، غير أن مثل هذا الحل يزيد المسألة تعقيداً ، لأنه ليس من سلطته أن يفعله ، رغم أنه قد يمضى قدماً نحوه . وكان لابد لنا من تجنب مثل هذه الخطوة ، حفاظاً على حق الجمعيات المقبلة فى ممارسة دورها الرقابى على السلطة التنفيذية . ولجأ أخيراً لتكليف السيد بدر الدين سليمان ، وزير الصناعة ، ونائب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى ، وغيره لإقناعى بعدم الاستقالة .

وكان من آثار هذه الأزمة أن أصبحت مؤسسات الحكم الذاتى الإقليمى الناشئة ، فى مهب الريح خلال سنواتها الإنشائية ، مما يتهددها بعدم الاستقرار ، والاضطراب ، والحل ، والاستقالة ، أو بعزل الحكومة أو رئيس الجمعية ، ويهبط بالمسائل الرئيسية الهامة كالتنمية ، والرفاهية الاجتماعية إلى مرتبة دنيا من الاهتمام ، لاسيما وقد أكد نميرى عزمه على السير قدماً نحو حل الجمعية ، إذا ما تمسكت بالاستقالة ، وبعد يومين من التفكير والتأمل ، قررت البقاء فى منصبى ، ونقلت هذا القرار إليه وإلى ومستشاريه ، وأصبح علينا نحن فى الإقليم ، أن نعالج الموقف بما يحقق الخير والنفع .

ورجعت من الخرطوم إلى جوبا . حيث عقدت اجتماعا مع لوبارى ، والتقيت بعده ببعض الأعضاء البارزين فى الجمعية والحكومة ، فقرر لوبارى على إثر ذلك أن يستقيل من منصبه ، مما أبهج الأعضاء ، وقوى من عزمهم على تشديد السيطرة والرقابة على الحكومة . وأثارت تلك السابقة الصادرة عن السلطة التشريعية ، وذلك التهاون والخروج على القانون ، ومتطلبات الدستور ، القلق لدى بعض النفوس ، وإلى وقوع ما كانت تخشاه خلال خمس سنوات .

وتنافس كل من بنجامين بول وكلمنت أمبورو على منصب رئيس الجمعية ، ولكنهما لم يفوزا به . وكان كلمنت قد رفض فى ديسمبر من عام ١٩٧٣ عرضاً لتقلده . وأسفر التصويت عن فوز هلرى لوقالى ، وزير المالية الإقليمى ، باغلبية ساحقة ، رغم تمنعه فى بادىء الأمر . واستطاع فى موقعه الجديد أن يقيم علاقات حسنة مع الأعضاء ، وأن يخلع على الجمعية قيادة جديدة رشيدة . أما لوبارى فقد عين وزيراً إقليميا للخدمة العامة .

وكانت المسألة الرابعة التى شغلت الدولة هى المعدات المدرسية . وقد التزم المندوب السامى لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة ، أن يقدمها للحكومة الإقليمية من شرق أفريقيا ، للوفاء بالاحتياجات العاجلة لمدارسها . وجاءت هذه الهدية ، التى رصد لها سبعون ألفا من الجنيهات ، حين كانت أعداد كبيرة من الناشئة تكتظ فى فصول مؤقتة ، دون أن تتوفر لها معدات القراءة والكتابة . ولضمان الحصول على هذه المعدات والكتب ، طلب المندوب السامى من الحكومة أن تعين أحد كبار موظفيها لمراقبة استلامها ، وتستيفها ، وشحنها من شرق أفريقيا ، فاختار لويجى أدوك ، وزير التربية ، لوبارى رامبا الذى كان مديراً لوزارته للقيام بهذا العمل . ففوضه المندوب السامى فى الحصول على قائمة قصيرة بأسعار ما نحتاج اليه . وتقرر التعامل مع أحد المستوردين فى نيروبى ، عاصمة كينيا ، بسبب جودة بضاعته ، وانخفاض أسعارها ونفقات شحنها .وبعد إبرام الاتفاق ، رجع لوبارى إلى جوبا لتصريف أعمال هامة عاجلة فيها ، تاركاً مسئولية الإشراف للسفارة السودانية ، وعُين أوليفر ألبينو مسئولاً مباشراً عن هذا العمل ، وتحركت الأحداث بسرعة ، وفى

أكتوبر تخلى كل من لويجى ولوبارى ، واوليفر ، عن مناصبهم ليخوضوا معركة انتخابات الجمعية الإقليمية .

وفى عام ١٩٧٥ أثار بعض أعضاء الجمعية موضوع المعدات المدرسية كمسألة عاجلة . وزعم مقدمو الاقتراح أنها لم تشتر أصلا ، وأن لوبارى واوليفر اختلسا المال المخصص لشرائها . وكان كل منهما قد عُين حديثاً لمنصب وزارى . وأكد لوبارى أن المعدات قد تم شراؤها بالفعل ، ودفع ثمنها بواسطة المندوب السامى ، بعد أن حصل على مستندات الشحن من سفارة السودان فى نيروبى . وعند التحقيق والتحرى اتضح ان هناك كميات كبيرة من هذه المعدات مكدسة فى مخازن المدارس بجوبا . وأن بعضها وزع بالفعل على المديريات . وعلى الرغم من هذا كله ، أجازت الجمعية اقتراحاً بسحب الثقة من الوزيرين ، ولكنه لم يحصل على الأغلبية اللازمة لفصلهما من الوزارة .

وكانت لغة الدراسة فى مدارس الحكومة هى المسألة الخامسة التى أثيرت أمام الجمعية . وكانت هذه المدارس تستخدم خلال السنة الأولى للاتفاقية ، لغات متعددة لتعليم العائدين من الاغتراب ، ولهذا كانت اللغات الإنجليزية ، والفرنسية ، والأمهرية ، وبعض اللغات المحلية سائدة فى معظم المدارس . ولكن لم يتم قبول اللغة العربية كوسيلة للتعليم فى يسر ، لأنها تعتبر لغة «المستعمرين» على الرغم من حسم الاتفاقية لموضوع اللغة .

وانقسم رأى الأعضاء حول ما يريدون ، وهم فى شك حول ما نصت عليه الاتفاقية . فانتهزت الحكومة الفرصة لتوضح السياسة الخاصة باللغة ، وهى أن تستخدم اللغتان العربية ، والإنجليزية ، واللغات المحلية ، وسائل للدراسة فى مراحل مختلفة من السلم التعليمى ، وأن يسير السودان الجنوبى كمجتمع متعدد اللغات فى تطوره على هذا النسق . وبعد المداولة صادقت الجمعية على هذه السياسة .

التشريع والجمعية الاقليمية الأولى

لم يكن نشاط الجمعية التشريعية قاصراً على الرقابة والتحقيق مع السلطة التنفيذية فيما قد توحى خطأ الأمثلة المذكورة أعلاه ، فهى قد أجازت أربع ميزانيات إقليمية سنوية ، واعتمادات أموال اضافية ، مما يجدر بنا أن نذكره .

كانت مشاريع القوانين الأولى التى قدمتها الحكومة للجمعية ، تتعلق بالخدمة المدنية ، لأن القوى البشرية المنظمة هى الوسيلة لإدارة المؤسسات الإقليمية بكفاءة ، والأداة لإدارة الموارد المالية والفنية . وقد أعدت الحكومة مشروع قانون يحدد شروط الاستخدام ، والترقى فى سلم الخدمة المدنية ، وقواعد النظام فيها ، كما أعدت مشروع قانون آخر ينظم شروط التقاعد . وقد نص كلا المشروعين على أن تكون المؤهلات وحدها أساس الاستخدام والترقى .

وكان المجال الثانى الذى يثير قلق الحكومة واهتمامها ، هو وقاية الحيوانات البرية . والسودان الجنوبى من المناطق القليلة المتبقية لهذه الحيوانات فى عالم يستأثر فيه الإنسان بالأرض دون الحيوان ، رغم الظروف القديمة التى كانت تحميه . وبعد إبرام الاتفاقية انفتحت أبواب الجنوب فجأة أمام السياحة الخارجية ، والصيادين المحترفين ، والمتسللين . وفاقم من الموقف تصميم الحكومة على توسيع التعليم وهو انجع وسيلة لنبذ الخرافات ، وتحديث الزراعة ، وتوسيع

رقعة إنتاج المحاصيل ، ووقاية الماشية ضد الأمراض ، وتحسين المراعى . وازدادت المشكلة تعقيداً منذ عام ١٩٧٤ ، نتيجة للارتفاع المفاجيء الذى طرأ على أسعار قرون وحيد القرن ، وسن الفيل ، وجلود الفهود والتماسيح ، وحتى قرون بقر الوحش ، وجلوده وجدت إقبالا بأسعار مجزية . وترتب على هذه الظروف ازدياد الضغط على الحيوانات البرية ، وتهديد بعض أنواعها بالانقراض . وأغرى الإقبال على اصطياد الحيوانات البرية الزائدى بتوجيه المتسللين ، والصيادين المحترفين إلى مخابيء بقر الوحش ، مما أصبحت معه السيطرة التقليدية عديمة الجدوى ، إزاء هجمة ما يعرف ببرامج التحديث ، والتطور ، التى يدعمها تفاعل السودان الجنوبى بالعالم الخارجى .

وكان لابد من البحث عن سبل بديلة لوقاية الحيوانات البرية ، وتقنينها ، فأنشيء المزيد من المناطق التى تتوفر فيها الرقابة ، والحدائق التى يتوفر فيها للحيوان الأمان . ودعم هذا الجهد بإنشاء وزارة إقليمية لخدمة هذه الغاية . والمؤسسات التشريعية ، والتنفيذية حديثه العهد فى الجنوب ، مدينة فى هذا الصدد ، إلى حد كبير للعالم الخارجى فى جهدها لحماية الحيوانات البرية فى هذه الرقعة ، وهى تعتبر من المناطق القليلة من الدنيا التى تتوفر فيها بيئة طبيعية يرتع فيها الحيوان بأقدار كبيرة ، والطيور والحشرات . ليس هذا فحسب ، بل إن الحكومة الإقليمية قدمت للجمعية الإقليمية فى عام ١٩٧٤ مشروع قانون لوقاية الحيوانات البرية ، ينص على سياسات محددة ، يلزم اتباعها ، فقامت الجمعية بمناقشته واجازته قانوناً ملزماً .

وكان من المسائل الأخرى التى تثير القلق حرق الغابات ، وهو نشاط سنوى يرجع إلى عهود غابرة ، ينتفع منه الصيادون فى تعقب الحيوانات الكبيرة والصغيرة فى أعقاب مواسم الجفاف ، ويمارسه الرعاة قبل الصيادين بوقت قصير ، لإرهاب الحيوانات المفترسة من جهة ، وللحصول على حشائش جديدة ، ذات قيمة غذائية عالية ، من الجهة الأخرى . وسواء جاءت هذه الحرائق من الصيادين أو الرعاة ، فإنها تعكس التنافس على البقاء بين الإنسان والمخلوقات الأخرى ، وهى بالنسبة للمزارع الجديدة تتلف التربة ، والغابات ، والحشائش ، وتشجع على زحف الصحراء إلى بيئة زراعية غنية . وسعياً وراء تخفيف هذه الأضرار ، والحد من آثارها ، رأت الحكومة أن تصدر قانوناً اقليميا يحرم حرق الغابات دون تصديق مسبق ، إلا فى مناطق محددة ، وبعد نهاية موسم الأمطار مباشرة ، ذلك هو قانون الحرائق المبكرة .

وكان مما أثار اهتمام الحكومة الاقليمية بعد التمحيص وتدقيق النظر ، ضعف القطاع الخاص ، الذى لا يتوفر له من الرجال الذين يملكون المال اللازم لممارسة النشاط فيه ، إلا قلة . واستبان لها أنه لا أمل فى بدء الانطلاق الاقتصادى ، إلا على أكتاف القطاع التعاونى متى اقتنع الناس بتوحيد مواردهم القليلة لولوج أبوابه ، وحصلوا على العون الفنى من الحكومة . واقتضى هذا الموقف تقديم مشروع قانون لتنظيم وترقية التعاونيات إلى الجمعية الإقليمية .

إن هذه القوانين كلها تم التصديق عليها فى يسر ، فأصبحت نافذة المفعول فى الاقليم كله ، مما جعل الفترة الممتدة بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ حافلة ، متميزة بالحيوية ، ليس فى مجال التحقيقات والتشريعات وحدها ، ولكن بسبب أحداث أخرى ، نذكر منها محاولة انقلاب حسن حسين قصيرة العمر فى سبتمبر من عام ١٩٧٥ ، إذ شجعت الرئيس نميرى على إدخال تعديلات دستورية على المادتين «٨١» و«٨٢» للحصول على مزيد من السلطات التى تمكنه من إصدار مراسيم بمنأى عن السلطات التشريعية ، ولتقوية أجهزة الأمن ، وتمكينها من اعتقال المشبوه فى ولائهم اعتقالاً

تحفظيا . ونذكر منها أيضا محاولة الغزو التى قامت بها الجبهة الوطنية فى عام ١٩٧٦ ، والمصالحة الوطنية التى توصل إليها نميرى مع الصادق المهدى ببورسودان فى يوليو من عام ١٩٧٧ ، وترتب عليها اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وتعديل بعض مواد الدستور المقيدة للحريات العامة ، وتوسيع رقعة التمثيل فى الاتحاد الاشتراكى السودانى ، مما وفر مزيداً من الديمقراطية فى عهد مايو . وكان من الأحداث البارزة أيضا اكتشاف النفط فى الإقليم الجنوبى ، والزيارة التاريخية التى قام بها نميرى للجنوب ، والاجتماع الذى عقدناه مع الرئيس معمر القذافى فى طرابلس بليبيا ، وخطاب الرئيس نايريرى أمام الجمعية الإقليمية ، وزيارة قذافى لواو ، مما نورد هنا تفاصيله .

. زيارة الرئيس نايريرى للسودان

الرئيس جوليوس نايريرى ، فيما هو معروف رسول سلام فى أفريقيا ، أفصح عن تفهم مشكلة الجنوب ، واهتمامه بها ، حين استقبل فى دار السلام ، عاصمة بلاده ، وفداً سودانيا مؤلفا من الوزراء محمد عبدالله نور ، ومرتضى أحمد إبراهيم ، وشخصى فى يوليو ١٩٦٩ زار بلاده لاطلاعه على التغييرات التى وقعت فى السودان ، بإقصاء الجيش للحكومة المدنية . ولم يكن الرئيس نايريرى من أنصار الانقلابات ، ولا الحكومات العسكرية ، رغم تعاطفه مع ثورة جمال عبدالناصر فى مصر . وقد تم استقباله لنا بعد شىء من التردد . وسألنا إن كانت تجربة السودان مماثلة لثورة عبدالناصر . وحدثناه فى ذلك اللقاء عن الجنوب فى تفصيل ، وركزنا على بيان التاسع من يونيو . وكان يستمع إلينا باهتمام . وامتدت جلستنا معه إلى أطول مما كان مقررا لها . وكنت قد التقيت به مرة أخرى فى سبتمبر من عام ١٩٧٢ ، خلال اجتماع رؤساء دول وحكومات شرق وأواسط أفريقيا ، الذى حضرته ممثلاً لنميرى ، فأثنى على التسوية التى توصلنا إليها ، وناشد حكومات المنطقة بأن تؤيد ذلك التطور . أما بلاده تنزانيا فقد أرسلت معونات لإغاثة الجنوب ، تتألف من معدات زراعية يدوية ، وكميات كبيرة من بذور الذرة والشاى .

وفى اكتوبر من عام ١٩٧٤ قام بزيارة رسمية للسودان ، فرأت الخرطوم أن تمتد زيارته لتشمل الجنوب ، تمكينا له من مشاهدة سير عملية السلام ، وبعض المؤسسات الإقليمية . وكان الجنوب قبل وصوله بشهر واحد مسرحاً لمظاهرات احتجاج على قرار حفر قناة جنقلى ، بالغت أجهزة الاعلام الدولية فى تصويرها ، وأعرب خبراء البيئة عن مخاوفهم من الآثار الوخيمة للمشروع . وسمع عند زيارته عن الشكوى المتنامية فى الجنوب حول بطء خطوات التنمية فيه منذ إبرام الاتفاقية ، فتناول فى خطابه أمام الجمعية الإقليمية هذه المسائل .

وكان استقبال جوبا له عظيما ، اتسم بالثناء على دوره الإيجابى فى القارة . وفى خطابه أمام الجمعية ، هنأ أهل السودان على أسلوبهم النفاذ فى تحقيق التسوية السياسية ، وبلوغ السلام . ومضى يروى قصة شاب قام بزراعة بعض البذور ، ثم جلس يرقب نموها وهو يجهل الوقت اللازم لهذا النمو ، أو لعله كان يحسبها تنمو بين عشيه وضحاها . وبعد أيام قليلة نفد صبره ، وأنتابه القلق لعدم نمو البذور . وبدلاً من الانتظار لمزيد من الوقت ، أو استشارة ذوى الخبرة من المزارعين ، للتعرف على الوقت اللازم للنمو ، أخذ يحفر الأرض ، ليعرف اسباب عدم نمو بذوره ، فقطع الجذور التى كانت آخذه فى النمو تحت الأرض ، واقتلعها ، ففقد بذلك بذوره التى كان يستطيع ، بشىء من الصبر ، أن يحصل على ثمارها .

وعند هذه النقطة توقف عن الحديث لحظة ، وأدار ناظريه حول مستمعيه ، ليثير فى نفوسهم مزيداً من الاهتمام . ثم قال :

«هذا قد ينطبق» عليكم وقد لا ينطبق ، تعبيراً منه عن خشيته علينا من فقدان الحكم الذاتى والسلام ، إن نحن استسلمنا للعجلة والانفعال . وربما ذكرنا بما فى مشروع جنقلى من نفع لتحقيق التقدم . حقاً لقد كنا نقاوم التغيير ، ولكننا فى نفس الوقت ، نستعجل النتائج التى تحقق الرفاهية المادية وتسمو بها . ولم يستخف بهذه النصحية منه إلا نزر قليل من الناس . إن مركزه الأدبى والسياسى المرموق فى افريقيا لا خلاف حوله ، أما حرصنا على النصح الذى قدمه لنا فأمر آخر .

معمر القذافى : ١٩٧٥

الرئيس نايريرى يختلف اختلافاً جوهريا عن الرئيس معمر القذافى ، الذى قام بزيارة مفاجئة لمدينة واو ، بعده بخمسة أشهر ، عند احتفال السودان الجنوبى بالعيد الثالث للحكم الذاتى ، فى الثالث من مارس ١٩٧٥ ، عند وصول نميرى والأسرة الدبلوماسية من الخرطوم . وكان قد بقى فى العاصمة السودانية عدة أيام ، ليلطف الجو الذى توتر لبعض الوقت ، بين الخرطوم وطرابلس . ورغم إدراكه للفوارق الثقافية بين الجنوب والشمال ، فقد كان ما رآه عند زيارته يفوق تصوره ، وتوقعاته ، كانت هناك الفرق الشعبية المنتقاة من مختلف مناطق الجنوب ، لإدخال البهجة على نفوس الضيوف ، والاستعراضات الفنية الأخاذة ، خلال مهرجان الشباب . ولكن قذافى ، لسبب نجهله ، لم يشأ أن يشهد تلك الاستعراضات وقتا طويلاً ، فأوعز لنميرى بمغادرة مكانها . وأوشكنا أن نستجيب لرغبته ، ولكن الموقف أنقذته السيدة بثينة خليل ، حرم الرئيس نميرى ، وهى تشير علينا بالبقاء فى مقاعدنا ، قائلة :

«إن هؤلاء الشبان أمضوا ساعات طويلة ، خلال أشهر عديدة ، يتدربون على استعراضاتهم ليرفهوا عنا فى ذلك اليوم ، وأنه لا يليق بنا أن نسبب لهم خيبة أمل بمغادرتنا» .

لقد كان الجو والبشر والثقافات التى شهدها تختلف كلياً عما ألفه فى العاصمة المثلثة بالشمال ، ولم يغب عن فطنته أيضا قيام تشكيلات سياسية فى الجنوب مستقلة عن الخرطوم .

وبعد مضى شهر على زيارته هذه ، وجه لى ولجوزيف لاقو الدعوة لزيارة بلاده ، وحضور احتفالاتها بجلاء القوات الأمريكية والبريطانية عن قاعدة هويلر الجوية ، وعن طبرق . وهى هناك مناسبة للمظاهرات والاستعراضات الوطنية . وكانت الثورة الليبية ، ممارسة منها لحقها فى اختيار أصدقائها من الدول بعد جلاء الأمريكيين والبريطانيين ، قد استخدمت الخبراء من الكتلة الشرقية ، ليعاونوها فى إدارة مؤسستها العسكرية .

وكان بين أعضاء وفدنا لحضور تلك الاحتفالات أبو القاسم محمد إبراهيم ، وزير الزراعة ، وبونا مالوال ، وزير الإعلام ، والطيب المرضى محافظ دارفور . وعند وصولنا إلى بنى غازى أخذونا إلى الصحراء الليبية حيث التقينا بالقذافى وحافظ الأسد ، رئيس سوريا الذى كان متحفظاً معنا بشكل ملحوظ .. وكان هناك جمع صغير من الليبيين ، أتى من قرية مجاورة ليخاطبه الرئيسان ، ولكن القذافى أوعز لأبى القاسم أن يلقى أمامهم خطاباً مرتجلاً . وعلى الرغم من أننى كنت رئيس

الوفد ، فإنه لم يعبأ بدعوتى لمخاطبة ذلك الجمع ، لأنه عديم الاهتمام بجنوب السودان ، الذى يعتبره ذيلا للسودان العربى بقيادة نميرى وأبى القاسم والصادق المهدى الذى حينذاك كان معارضاً للنظام .

وبعد الاستعراض ذهبنا إلى طبرق . ومنها إلى طرابلس ، وأمضينا فيها ثلاثة أيام قبل أن نتمكن من لقاء القذافى ، الذى رأى بعد مضى هذه الفترة أن يلتقى بلاقو وبشخصى أولاً . وكان ذلك فى الساعة الثامنة ليلا فى جو جاف بارد . وكان مكان اللقاء مريحاً ، هو أحد مكاتبه الكثيرة فى مبنى فخم ، وكانت تغطى جدران المكتب خرائط الكثير من بلاد الدنيا وتتناثر فيه الأطالس على أرض مغطاة بسجاد فاخر . وجلسنا على طنافس فوق الأرض على الطريقة العربية . وكان مع القذافى موظف من قسم الشئون العربية بحكومته ، يسجل ما يقوله رئيسه . وأخذ يتحدث باللغة العربية معظم الوقت ، ثم ينتقل فى مرات كثيرة إلى الإنجليزية التى يتحدثها بطلاقة ، فأعرب عن سعادته بالتسوية السياسية التى توصل إليها شمال السودان وجنوبه ، وتولد عنها السلام . ونصحنا بالمحافظة على الاتفاقية ، وبضرورة احترام الإقليميين لها ، حتى لو تغير الزعماء والحكومات فى الخرطوم . ومضى يقول : إن السودان كان يستطيع أن يحصل على وضع أفضل فى العالم العربى ، إذا كان أهله كلهم مسلمين ، غير أنه ليس هناك ما يمكن فعله إزاء الحقائق الدينية والثقافية . ثم التفت إلى الخرط والأطالس ليشير إلى مناطق أدت الفوارق الدينية والثقافية فيها إلى العنف ، وذكر منها ايرلندة ، وفلسطين المحتلة ، ولبنان ، والفلبين . وكان لقاؤنا به شاقاً على النفس ، فهو يود للجنوب فى إحدى اللحظات أن ينفصل عن الشمال ، وينصحنا فى لحظة أخرى ، ألا نقاوم الانقلابات التى قد تقع ، مادامت الحكومة الجديدة التى تسفر عنها تضمن لنا الحكم الذاتى . وبدا لنا أنه كان متنازعاً بين شعور تآمرى واضح ، وحذر دبلوماسى مبعثه عدم ثقته فى مستمعيه . ثم انضم الينا أبو القاسم محمد إبراهيم وبونا مالوال ، أما بقية أعضاء وفدنا فإنه لم يقابلهم .

ولا مراء فى أن القذافى رجل زكى ، وثائر بارع ، له نظرة رومانسية هدفها إزالة المادية الأوروبية الغربية ، والرأسمالية ، والاشتراكية العلمية فى أوروبا الشرقية ، والإلحاد ليقيم وضعاً ديمقراطيا ، اشتراكياً ، دينياً ، ذا صبغة مادية .

وعند عودتنا إلى الخرطوم ، رفعت إلى نميرى تقريراً مكتوباً ، حذرته فيه من أن قذافى لا يحمل وداً ولا صداقة للسودان ، وأنه قد يكون وراء مخطط لطعننا من الخلف ، رغم المحاولات المبذولة لتحسين العلاقات معه . ولكن ذلك التحذير لم يجد أذناً صاغية ، فكان ثمن ذلك الاهمال ، أرواح كثيرة أزهقت ، ودماء أريقت عند وقوع هجمة المعارضة المنطلقة من ليبيا إلى الخرطوم ، فى الثانى من يوليو ١٩٧٦ .

أربع سنوات من الحياة النيابية

اختتمت الجمعية الإقليمية الأولى عهدها الذى امتد إلى أربع سنوات ، فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٧٧ ، واستطاعت خلاله أن تصدر تشريعات هامة ، وأن تتغلب على الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . ولم تكن رقابتها اليقظة مفيدة فحسب ، بل كانت بناءة ، تعكس جهداً محموداً فى تطور المؤسسات الديمقراطية ونشاطها ، إذ بعثت فى السلطة التنفيذية روح الحذر ، واحيت النظرة الفاحصة فى اتخاذ القرارات ، كما دفعت الوزراء للتأكد من قدرتهم على الدفاع عن مقرراتهم ، وسلوكهم ، كل ذلك وفاء منها لسلطتها المشروعة . وترتب على هذه اليقظة ،

أن تحلت قوى الضغط والأفراد الذين يسعون للتأثير على الوزراء لاتخاذ قرارات غير مناسبة ، بالحيطة اللازمة حتى لا يسبب الكشف عن مآزبهم إحراجاً للمسئولين .

لقد كانت سنوات الجمعية الاقليمية الأولى جزءاً من فترة غير عادية وفق المعايير الدولية . وحسبنا أن نشير فى هذا الصدد إلى أحداث «وتر قيت» ذات الصدى الدولى العظيم ، والأثر فى الثقافة السياسية على الأسرة الدولية ، مما أصبح معه كل مشرع ، حتى فى المناطق النائية من الدنيا كالسودان الجنوبى ، أشبه برجل شرطة قوى يقظ ، يمحص كل ما يصدر عن السلطة التنفيذية تمحيصاً دقيقاً . وهناك أيضا أسباب محلية أخرى تحمل السلطة التشريعية على اليقظة . كان الجهاز التنفيذى قد منح شاغلى المناصب الكبرى ، بدءا برئيس المجلس التنفيذى العالى ، والوزراء الاقليمين ، وغيرهم من المسئولين فى الرتب المماثلة ، امتيازات كثيرة ، منها أن كانت مرتباتهم أعلى من مرتبات النواب ، ينالون معها السكن بالمجان ، والتليفونات ، والعربات لتنقلاتهم ، والمكافآت عند التقاعد . وكان أعضاء الجمعية بالطبع يتطلعون لنيل مراكز وزارية تمكنهم من مثل هذه الامتيازات ، والنواب الذين هزموا الوزراء فى انتخابات الجمعية ـ وقد هزم خمسة منهم ـ يتوقعون أن يتبوءوا مراكزهم الوزارية تلقائيا ، فأصيبوا بخيبة أمل حين لم يتحقق لهم ذلك . وكانت خيبة الأمل هذه تنعكس أحياناً فى كثرة المقترحات العاجلة الصادرة عنهم ، وفى مهاجمة الحكومة مجتمعة أو مهاجمة وزير بعينه . من ذلك مثلا أوليفر ألبينو ، الذى كان يقف بشكل مكشوف ، أو خلف ستار ، وراء العديد من المقترحات الهامة العاجلة ، قد عين وزيراً . وكنت آمل أن تدعم شعبيته التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ولكن بدلاً عن ذلك وبعد فترة وجيزة من توليه المنصب الوزارى ، قدم ضده اقتراح بمسألة هامة عاجلة ، وضد وزير آخر حول تجاوزات زعم أنهما ارتكباها قبل أربع سنوات من انتخابهما لعضوية الجمعية . ولم يكن أحد قد اهتم بهذه الاتهامات وهما عضوان عاديان ، أما وقد أصبحا وزيرين ، فقد هب ضدهما المتطلعون لمنصبيهما لاقصائهما .

وكانت بعض الاقتراحات الأخرى ، فى الجمعية ، مماثلة لنظيراتها العادية فى الأجهزة التشريعية ببلاد الله الأخرى ، كما كان بعضها ينم عن انعدام التجربة فى الإجراءات البرلمانية ، كاقتراحات سحب الثقة لأسباب شخصية ، أو بدافع التشفى .

مهما يكن من أمر فقد كانت الجمعية الإقليمية الأولى ، على وجه العموم ، مؤسسة بناءة ، عكست الدور الذى تستطيع الهيئة التشريعية أن تلعبه فى إرساء القواعد لمجتمع ديمقراطى حديث .

ولما انتهت فترة السنوات الأربع ، وأخذ الأعضاء يستعدون للسفر إلى مناطقهم لخوض المعركة الانتخابية ، انتهزنا الفرصة للاحتفال بهم ، فأقمت حفل شاى تكريماً لهم ، تناولت فيه العديد من المواضيع فى خطابى أمامهم ، واستهللته بالثناء على الجمعية للحفاظ على وضعها كمنبر محترم للحرب الكلامية بين المشرعين والوزراء فترة أربع سنوات ، ولإصدارها تشريعات أساسية تتضمن السياسات التى قوت ودعمت قواعد وأسس الحكم الذاتى . وأشرت بعد ذلك إلى الوعود التى لا يمكن الوفاء بها ، مما بذله بعض الأعضاء لنيل ثقة الناخبين ، كإلغاء الضرائب بجميع أنواعها . وذكرتهم أن هذه الضرائب لا تستخدم فى تمويل أعمال الحكومة وحدها ، بل هى مصدر المكافآت التى يحصل عليها أعضاء الجمعية . وناشدتهم أن يوضحوا للناخبين فى دوائرهم أسباب عدم الوفاء بتلك الوعود ، وأن يخوض من يريد منهم أن يعاد انتخابه ، المعركة وفق أصولها السليمة الصادقة ، وعلى أساس من الحق .

وأضفت :

«إن على من لا يحالفهم الحظ بالفوز أن يفعلوا ما فعله سياسى صينى هزمه منافسه .. لم يحمل رمحاً أو مدفعاً أو قوساً ونشاباً أو عصا ليحارب بها ، ولكنه حمل قلماً وورقاً ، وأقام في الجبال ، ينعم برؤية الأشجار المورقة ، والزهور الزاهية ، والمناظر البديعة الأخاذة ، ويسعد بجمال الطبيعة ، وينظم الشعر من وحى تلك الفتنة ، يضمنه الحكمة التى اكتسبها عبر تجربة طويلة في العمل العام» .

وحدثتهم عن مرشح لم يفز في الانتخابات الماضية ، فبقى أربع سنوات في دائرته يساعد المواطنين ، ويرشدهم إلى تنمية الخدمات الاجتماعية ، والحفاظ عليها . وكان يختص المناطق التى نال فيها أصواتاً قليلة ، ولم يحظ بتأييد أهليها ، بمزيد من جهده وعونه ، وينشىء فيها العلاقات ، ويقترن بكثير من الزوجات ، حتى أصبح سلطاناً فيها .

واستمع بعض الأعضاء لحديثى في أدب ، وآخرون في اهتمام ، وفهموا ما أرمى إليه حول العملية الديمقراطية ، والخدمة العامة . وانطلق معظمهم من ذلك الحفل إلى الأرياف ليخوض كل منهم المعركة ، ويفوز بمقعد في الجمعية الإقليمية الثانية ، ففاز بعضهم ، وانهزم آخرون ، أما السلطة التنفيذية التى ترأستها ست سنوات ، فقد تقلد مسئوليتها بعد الانتخابات فريق جديد . ولعل سبب هذا التغيير كثرة الوعود التى بذلتها مع قلة التنفيذ ، أو لعل الفريق الجديد قد بذل كثيراً من الوعود فصدقه الناس .

الجمعية الاقليمية الثانية

بدأت الانتخابات للجمعية الإقليمية الثانية بنشاط ملحوظ في ديسمبر من عام ١٩٧٧ ، وأسفرت عن انقسامات تفوق ما أسفرت عنه انتخابات عام ١٩٧٣ . وكان قد أطل انقسام عظيم بين القادة الجنوبين منذ انتخابات المجلس التنفيذى العالى الانتقالى وتشكيله في عام ١٩٧٣ ، عندما بقى بعض السياسيين خارج الحكومة ، أما بسبب عدم فوزهم في الانتخابات ، أو لإبعادهم عن مسئولية يتعلقون بها ، إلى أخرى لا يريدونها لأسباب تتعلق بالسياسة ، فأخذت وجهات النظر تتباعد في عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ . واتسع الانقسام عندما أبعد أربعة وزراء ، لحق بهم فيما بعد كلمنت امبورو ، الرئيس السابق للجنة إعادة التوطين ، الذى تم اعتقاله عقب محاولة انقلاب حسن حسين الفاشلة في عام ١٩٧٥ بسبب اتهامه بالاشتراك فيها ، وهو اتهام صادر عن الخرطوم ، وقد تم اعتقاله بأوامر من جهاز أمن الدولة ، ولكن التحقيق لم يكشف عن أى اشتراك نشط يبرر ذلك الاعتقال . وفي عام ١٩٧٦ تم اعتقال بنجامين بول وجوزيف أودوهو بأوامر منى ، عندما اخترق خطاب من بنجامين يدعو فيه إلى عودة الأنيانيا إلى الغابة ، لاستئناف القتال . وقد أطلق سراحهما في ديسمبر ١٩٧٧ لخوض المعركة الانتخابية بدافع الرغبة في المصالحة ، ولكنهما أخذا يبحثان عن رجل آخر يرشحانه لرئاسة المجلس التنفيذى العالى ، ووقع اختيارهما على اللواء جوزيف لاقو قائد القيادة الجنوبية ، الذى كان يتمتع بمركز ممتاز بوصفه القائد السابق لحركة تحرير جنوب السودان ، وقائد قوات الأنيانيا . وأتاح له مركزه الجديد في القيادة الجنوبية فرصة الاتصال بقواته . وبرئاسة القوات السودانية المسلحة مما يخلع عليه وضعاً مرموقاً ، وفق السياسات السائدة في العالم الثالث ، ولا سيما في جنوب السودان ، الذى أسهمت فيه قوات الأنيانيا ، بفضل جهدها وحدها ، في تحقيق التسوية

السياسية . وكان الجمع بين منصبى القيادة العسكرية ورئاسة الحكومة الإقليمية فى الجنوب ، مبعث الرضا والطمأنينة لنفوس الجنوبيين الذين ظلوا فترة عقدين كاملين فى حالة عداء مع الجيش الوطنى ، وخشية من بطشه ، وروج أنصاره بين الناس أن فى اختياره لرئاسة المجلس التنفيذى العالى تأميناً للجنوب ضد أى خطر قد يصدر من الشمال .

وكان رد الفعل لدى الحكومة المركزية لرغبة لاقو فى تقلد المنصب مثيراً للاهتمام ، إذ كانت هناك بعض العناصر من ذوى الرتب العليا فى الجيش والحكومة تبحث فى الأشهر الأخيرة عن السبل لإبعاده من الجيش ، لأسباب مختلفة ، منها خشيتها من أن يتقلد بحكم أسبقيته أعلى المناصب العسكرية ، متى تقاعد القائد العام الفريق بشير محمد على ، ومنها سيطرة الضباط الجنوبيين المستوعبين على القيادات العليا فى الجنوب ، وما تثيره من قلق . وكان قد أبعد بالفعل اللواء صموئيل أبو جون من قيادته فى توريت ، بزعم أن نقله إجراء مؤقت ، ولكنه أحيل للتقاعد عند تسلمه لمسئوليته الوزراية ، ثم واتت نميرى الفرصة عندما أبدى لاقو رغبته فى رئاسة المجلس التنفيذى العالى ، فانتهزها .

وكانت هناك اعتبارات أخرى تطابقت مع موعد انتخابات الجمعية الإقليمية ، يجدر أخذها فى الاعتبار ، هى المصالحة التى أجراها نميرى فى عام ١٩٧٧ مع الصادق المهدى الذى يمثل الجبهة الوطنية . وكان قادة هذه الجبهة قد طالبوا باعادة النظر بصورة جذرية فى اتفاقية أديس أبابا ، لاسيما فى مجال الترتيبات الأمنية ، وتجارة الحدود ، واللغة ، والثقافة ، والدين ، وحصلوا على وعد من نميرى فى هذا الصدد . وأعرب عن استعداده فى فبراير ١٩٧٧ لإجراء هذه التعديلات ، من هذا يتضح أثر تلكؤ بعض كبار الضباط فى استيعاب قوات الأنيانيا ، والنصر الذى أحرزه زعيم الجبهة الوطنية ، الصادق المهدى ، فى لقائه بنميرى ببورسودان ببلوغ الغاية المنشودة ، وهى إبعاد لاقو من الجيش ، وإبعاد غيره من الضباط الجنوبيين ، وإعادة تنظيم حرس القصر لإضعاف عناصر الأنيانيا فيه وفق إستراتيجية تهدف لإضعاف مركز الجنوب فى الترتيبات الأمنية . وقد فات على كثير من القادة الجنوبيين أن يقدروا ما يصيب السلطة السياسية والإدارية من ضعف ، إن لم يصحبها سند أمنى ، يقوده رجال فى مستوى لاقو ، وماقوت ، وماكور ، وصموئيل قاى توت . ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نذكر أن موضوع الأمن كان مثار نزاع خلال محادثات السلام هدفه السيطرة على السلطة الفعالة . وللمرء أن يتساءل لماذا تم التخلى عن الأداة الأمنية بهذه السهولة ؟ ، أأوعز أنصار لاقو لأهل الجنوب بأنه يملك المفتاح ، ليس فقط إلى السلام ، بل إلى التقدم الاقتصادى فى الإقليم ؟ .

وكان عدد كبير من المواطنين فى الجنوب ، لاقو نفسه واحد منهم ، يعتقدون طيلة فترة الانتخابات ، والاتصالات الدائرة مع الحكومة المركزية ، أنه سيبقى فى الجيش ، ويجمع بين منصبى القيادة العسكرية ورئاسة المجلس التنفيذى فى الجنوب ، ولم يبذل نميرى أى جهد لتصحيح هذا الاعتقاد ، ولم يؤيده تلميحاً أو تصريحاً . وساد بين بعض الجنوبيين اعتقاد آخر بأن جوزيف لاقو ، بجمعه للقيادة العسكرية فى الإقليم ، ورئاسة المجلس التنفيذى العالى ، تتوفر له المؤهلات اللازمة لشغل منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية ، على نقيض أمثالى ممن يفتقرون إلى الخلفية العسكرية .

وكانت هناك أسباب موضوعية أخرى فى الجنوب لتفضيل لاقو على شخصى ، منها إدراك السياسيين المتطلعين إلى المناصب العالية ، أنه لا سبيل لتحقيق تطلعاتهم هذه تحت قيادتى ، ولم يكن لهم من سبيل لخدمة مآربهم إلا أن يتجهوا وجهة أخرى . وكان هناك أيضا سياسيون قياديون أثارت فى نفوسهم اعتقالات عامى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ المرارة ، وآخرون فقدوا المراكز التى كانوا يشغلونها خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٦ بسبب هزيمتهم فى انتخابات الجمعية الإقليمية الأولى ، أو لأنهم اختلفوا معى . وهناك بالإضافة إلى هؤلاء كلهم من يتهمون سياستى الاقتصادية بالفشل ، ويتهموننى بالمغالاة فى التعلق بالسلام ، والإنسان عندهم لايحيا بالسلام وحده . وأثارت هذه العوامل خيبة أمل فى الجنوب عام ١٩٧٨ ، وجعلت الناس يتساءلون إن كان الجنوب يحقق مزيداً من الخير ، إذا ما تغيرت قيادة الحكومة فيه بقيادة أخرى .

وانتهى التصويت فى منتصف فبراير ، وأسفرت نتائجه عن هزيمة عدد كبير من المسئولين والوزراء ، منهم هلرى لوقالى ، رئيس الجمعية ، الذى هزمه دكتور باسفيكو لوليك ، ومادنق دى قرنق ، ودكتور قاما حسن ، وعن فوز أزبونى منديرى ، وصموئيل أرو بول ، ولويجى أدوك ، من وزراء الحكومة الانتقالية الذين كانوا قد هزموا فى انتخابات عام ١٩٧٣ .

واجتمع النواب فى جوبا لانتخاب رئيس المجلس التنفيذى العالى ، ورئيس الجمعية ، ومن ثم تشكيل الإدارة الجديدة . وفى أمانة الاتحاد الاشتراكى السودانى الإقليمى بجوبا ، اجتمعت مع هلرى لوقالى ، وجوزيف لاقو ، ودكتور لورنس وول ، بوصفنا أعضاء فى المكتب السياسى للتنظيم ، لنختار مرشحا لرئاسة الحكومة . ولم يكن أحد منا عضواً فى الجمعية الإقليمية الثانية ، فاقترحت بوصفى رئيس ذلك الاجتماع ومرشحاً لرئاسة المجلس التنفيذى ، أن نترك باب الترشيح مفتوحا لمن يريد ترشيح نفسه ، على أن تختار الجمعية من تشاء عندما تعقد جلستها الأولى فى شكل لجنة برلمانية ، قبل أن تصبح هيئة تشريعية . وكان علينا أن نستوثق من أسماء المرشحين . فتمت الموافقة على اقتراحى الذى أصبحت بعده مرشحاً مع جوزيف لاقو ، الذى قدم لنا ترشيح نفسه فى اجتماعنا ذاك . وعليه أصدرت بيانا صحفيا أعلنت فيه اسم لاقو واسمى كمرشحين ، كما أعلنت عن فتح باب الترشيح امام الجمعية لمن يشاء . وكان هناك شعور بعد إبرام اتفاقية أديس أبابا ، بأنى اختطفت رئاسة المجلس التنفيذى الانتقالى ، ثم قوى هذا الانطباع فى عام ١٩٧٣ عندما رشحنى الاتحاد الاشتراكى السودانى للرئاسة . وهذا التنظيم بالطبع لا يستطيع ان يسلب سلطة الجمعية الإقليمية ، عندما يتنافس على المقعد مرشحان أو أكثر .

وقبيل اجتماع الجمعية فى شكل لجنة برلمانية ، وصلتنا رسالة بالتلكس من الخرطوم ترجونا تأجيل الاجتماع إلى حين وصول النائب الأول لرئيس الجمهورية ، أبى القاسم محمد إبراهيم ، فوافقنا على الإرجاء بعد التشاور .

وكنت قررت فى عام ١٩٧٣ ألا أرشح نفسى لرئاسة المجلس التنفيذى العالى ، ونقلت هذه الرغبة لبونا مالوال الذى قام من تلقاء نفسه بإبلاغ نميرى بها ، فجاء إلى منزل بونا ، وحدثنى أنه لا يشعر بأن الوقت قد أزف لى لترك المنصب . ولم يكن ردى عليه قاطعا . وسافرت إلى جوبا فى اليوم التالى . ويبدو أن التشارو استمر بين نميرى ، وبونا ، وبدر الدين سليمان من أمانة الاتحاد الاشتراكى السودانى ، أثناء غيبتى . ودون تشاور آخر معى رشح اسمى ، وأعلن هذا الترشيح من الراديو فى الساعة السادسة والنصف ، وطائرتى لم تزل فى الجو . وعند وصولى إلى مطار جوبا نقل

إلى النبأ الذى تمت إذاعته بصورة لا استطيع معها رفض الترشيح . يضاف إلى هذا أنى كنت اخشى من الملامة إذا تخليت طوعاً عن تحمل المسئولية فى وقت بالغ الصعوبة فى الجنوب ، يرى فيه آخرون ضرورة بقائى ، وهم فى هذا يعكسون الشعور السائد فى الإقليم .

وفى عام ١٩٧٨ اجتمع بى أبو القاسم عند وصوله ، وحدثنى أنه من رأى نميرى أن أنسحب من المعركة ، فلم أسأله عن الأسباب ، لأن الجنوبيين الذين كانوا يريدون منى فى عام ١٩٧٣ أن أبقى فى منصبى ، يستنكرون تدخل الحكومة المركزية فى ترشيحى مما أوافقهم عليه . وكان الجنوب فى عام ١٩٧٨ يريد التغيير كما تريد الحكومة المركزية ولكن لأسباب أخرى . وتجاوبت مع ما نقله لى أبو القاسم ، ووافقت على سحب ترشيحى .

لقد كانت المشاكل التى تواجهنا فى تصريف المسئولية العامة مستعصية ، ولم نحصل من الحكومة المركزية على أى سند مادى فى مجالات الإغاثة ، وإعادة التأهيل والتعمير . وظللنا منذ إبرام الاتفاقية فى عام ١٩٧٢ نسعى بجد ، دون نجاح كبير ، لمنح مشروعى سكر منقلا ، وملوط ، ومشروع الكناف الزراعى الصناعى ، الأسبقية التى تستحقها فى خطط الحكومة المركزية للتنمية . وفى عام ١٩٧٤ نجحنا بعد جهد جبار فى إحضار أول شركة للتنقيب عن النفط «شفرون» إلى الجنوب ، وجاهدنا لحملها على إنشاء قاعدة لأعمالها بيننا .

وعلى إثر لقائى بأبى القاسم ، عقدت اجتماعاً لمجلس وزرائى ، نقلت اليه فيه ما دار بيننا من حديث . وكان قرارى بالانسحاب مثيراً لخيبة أمل زملائى ، ولكن لم يكن هناك ما يستطيعون ان يفعلوه . وكان أبو القاسم ، فى نفس الوقت ، قد دعا لاقو لينقل اليه قرارى . وفى صباح اليوم التالى ، دعيت اللجنة البرلمانية للاجتماع ، وتم أمامها ترشيح لاقو ، دون معارضة ، لرئاسة المجلس التنفيذى العالى ، وتم انتخابه فى اليوم التالى ، الأحد السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٨ ، بالاجماع . ثم حصل على موافقة نميرى ، وأدى القسم امامه بعد أيام قليلة فى الخرطوم . وفى مساء نفس اليوم الذى أدى فيه القسم أبعد من جيش السودان ، حين أشار عليه نميرى عرضا ، خلال الحفل التقليدى الذى يقيمه القصر فى مثل هذه المناسبات ، بألا يرتدى الكاكى «الزى العسكرى» منذ اليوم التالى . وبهذا الأمر سقط الافتراض القائل بأن لاقو سيظل قائدا للقوات فى الجنوب خلال رئاسته للحكومة الإقليمية ، وتلاشى أيضاً الأمل منذ تلك اللحظة فى أن يصبح أول جنوبى يتقلد منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية .

وكان غريباً أن يؤمر لاقو بخلع زيه العسكرى الذى يضفى امتيازاً عسكرياً على شاغل المنصب الدستورى فى حين كان الباقر ، وأبو القاسم ، وعمر محمد الطيب كلهم يرتدون الزى العسكرى بعد عدة سنوات من تقاعدهم الرسمى من الجيش . وكان هذا الموقف إزاء لاقو فريداً لا مثيل له ، أثار أسئلة مزعجة .

وبدأت الجمعية الاقليمية الثانية ، والحكومة الثالثة ، أعمالها فى مارس ، وانتخب كلمنت امبورو رئيساً للجمعية ، ومنح صموئيل أرو مركزاً خلق حديثا ، هو مركز نائب رئيس المجلس التنفيذى العالى .

وأثنى لاقو فى الخطاب الذى يوضح سياسة حكومته أمام الجمعية على أهل الجنوب ، لإظهارهم النضج فى اختيار زعمائهم . قال :

«إن انتخابى كرئيس للمجلس التنفيذى العالى ، يثبت أن الجنوب بلغ من النضج السياسى درجة يسمو فيها فوق الفوارق العنصرية ، والجغرافية ، عند اختيار زعمائه[1] .

ولكنه عاد بعد عامين فغير رأيه حين أرغم على الابتعاد عن السلطة فقال: «إن الأمر الوحيد الذى نشترك فيه بالجنوب هو اللون الأفريقى ـ اللون الأسود ـ وقد آن الأوان لنا لنحجم الدينكا إلى مستواهم ، وأن ندعوهم للعودة إلى موطنهم ، لأنهم لا يملكون شيئا فى الاستوائية[2] .

وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة بدأت أعمالها بصورة عادية ، فانها واجهت صعوبات فى المجلس التنفيذى العالى ، وخلافات بين رئيسها ورئيس الجمعية الإقليمية ، مما أدى فى بادىء الأمر إلى تعديل وزارى كبير عام ١٩٧٩ ، وإلى إقصاء رئيس الجمعية وأحد نوابه . ومنع كلمنت عند احتجاجه على قرار حجب الثقة عنه ، من دخول دار الجمعية . وكان لاقو قد ترأس بنفسه جلسة اختيار الرئيس الجديد ومساعدين جدد له . وقد قاوم الأعضاء هذه التصرفات لاعتقادهم ـ عن حق ـ أنهم هم الذين جاءوا بلاقو إلى السلطة ، وأن عليهم أن يسيطروا على تصرفاته ويوجهوها . وقد أوغر لاقو بتعيينه لرجال كانوا أعضاء فى مجلس وزرائى ، بدلاً عمن عزلهم ، صدور هؤلاء المعزولين وأغضبهم ، ليس ذلك وحده بل هم استخدموا فى معارضته بعض الأساليب غير الاخلاقية ، واتهموه باختلاس مبلغ مليونين وخمسمائة ألف دولار ، زعم أن حكومة أبى ظبى تبرعت بها للإقليم الجنوبى فى عام ١٩٨٧ . وقد اثير هذا الاتهام فى الجمعية ، وزعم بنجامين بول أن فى حوزته وثائق إدانة ، وطالب المعارضون لاقو بالاستقالة ، أو مواجهة محاكمة برلمانية بكل ما فى ذلك من إهانة له . وهذا بالطبع مثل صارخ لسوء استخدام حرية التعبير ، والرقابة المشروعة على السلطة التنفيذية . وعلى الرغم من أن للاقو مواطن ضعف كثيرة ، منها المناورة السياسية ، والروح القبلية العدائية ، فانه لم يتسلم من حكومة أبى ظبى نقوداً ، وهو فى حالة استلامها يقدمها لخزينة الاقليم . من هنا كان الاتهام لا أساس له ، ولكنه يوغر الصدور .

وتبع هذا الاتهام أحداث أخر ، منها أن تقدم اربعة وعشرون نائباً ، بعد عزل كلمنت ، بعريضة موقعة منهم ، يتهمون فيها لاقو بارتكاب مخالفات عديدة ، منها اغتصابه لسلطات الجمعية ، واتخاذ تصرفات غير دستورية ، وطالبوا رئيس الجمهورية بالتدخل فى الأمر . وقد أدت هذه الشكوى إلى حل الجمعية . وجاءت خلافات لاقو مع رئيس الجمعية فى وقت كان نميرى يواجه مشكلة مع مجلس الشعب القومى ، بسبب اتهامات بالفساد وجهها بعض الأعضاء إلى صناعة اطارات السيارات . فاخذ لأسباب غير واضحة ، يدافع عن هذه الصناعة ، رغم توفر الأدلة الدامغة لها . ورأى المجلس أن يواصل هجومه ، فانتهز الرئيس فرصة الشكوى المقدمة ضد لاقو فى الجنوب ، فحل الجمعيتين ، وأمر باجراء انتخابات جديدة لهما . وواصل مقدمو العريضة شكواهم فى الخرطوم ، مطالبين بعزل لاقو حتى لا يزور الانتخابات ، واستجاب الرئيس لمطلبهم . وكنت قد أوضحت للرئيس من قبل عند استشارته لى ، أنه ليس هناك أساس لحل الجمعية ، فنقل رأيى هذا إلى لجنة برئاسة زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر ، التى عهد إليها بالتحقيق فى الشكوى . وسابقة إبعاد رئيس الجمعية الإقليمية ، عن طريق سحب الثقة منه ، كانت قد وقعت فى عام ١٩٧٥

---

(١) خطاب سياسة الحكومة الإقليمية ـ وزارة الاعلام الإقليمية ١٩٧٨ .
(٢) الشرق الأوسط ، مايو ١٩٨٢ ـ انظر ما كتبه ليك ملوط : السودانى الجنوبى ، لماذا العودة إلى السلاح صفحة (٦٦) .

لإبعاد لوباري . وشاءت سخرية القدر ان كان كلمنت ، بين الناس كلهم ، هو الذي قاد ولاحق تلك المعركة بعنف . وقد يجوز لنا القول بأن نميرى ما كان ليحل الجمعية الإقليمية ، لو اتيح له أن يحرز انتصارا فى مجلس الشعب القومى ، أما لماذا عزل لاقو ، ونصر كاتبى العريضة فأمر مثير للتساؤل .

ولا شك فى أن عزل لاقو يرجع إلى عدة أسباب ، منها المظاهرات التى سيرها المثقفون الجنوبيون من أهل المدن فى اغسطس ١٩٧٨ ضد الحكومة المركزية ، وشركة شفرون احتجاجا على القرار القاضى بتصدير نفط بانتيو ، عبر بورتسودان ، إلى الأسواق العالمية . ولم يصدر عن حكومة لاقو استنكار لتلك المظاهرات ، مما يستطيع نميرى أن يفسره بأنه تأييد لها ، لاسيما وقد أثارت غضبه بوجه خاص مناداتها بتصدير النفط عبر الميناء الكينيه ، ممبسا . ولعل نميرى رأى حينذاك ان يستبدل لاقو برجل يؤازره فى خطوته الرامية للسيطرة التامة على نفط بانتيو . غير أنه لم يحاول العمل ضد لاقو فى الانتخابات ، وكان يبدو منه الاستعداد لقبول عودته إلى رئاسة الحكومة الاقليمية بجوبا .

وكان لاقو قد خلق كثيراً من الوظائف العليا استجابة لضغط زملائه ، وموظفى الخدمة المدنية . من ذلك أن درجة المدير الإقليمى للوزارة فى عهدى ، وعند اعتزالى فى فبراير ١٩٧٨ ، كانت المجموعة الثانية ، ودرجة نائب المدير ، المجموعة الثالثة ، وكان فى كل وزارة نائب واحد لمديرها . ولم يكن هناك أحد فى المجموعة الأولى غير سكرتير المجلس التنفيذى العالى ، وأمين الجمعية الإقليمية . وفى نهاية عام ١٩٧٩ ، غير لاقو هذا كله ، ورقى المديرين الإقليميين كلهم إلى المجموعة الأولى ، وأنشأ كثيراً من مناصب المديرين الجديدة ، كل منها فى المجموعة الثانية . وكان الخطأ فى هذا يرجع إلى وزارة المالية التى أصبح لها أربعة مديرين ، وإلى وزارة الخدمة العامة التى نالت مثل ذلك ، وإلى وزارة الزراعة . وقد قامت حكومة لاقو بتعيين شاغلى الوظائف الجديدة كلها ، ولكنه عاد فيما بعد فألقى باللائمة على الدينكا وسيطرتهم ، مستدلاً على زعمه بأسماء الموظفين الذين رقاهم بنفسه ، غير أن أحد مؤيده ، وهو وزيره الإقليمى للمالية برنس أوتوين داك ، اعترف قائلا :

«إن تأكيد لاقو لسيطرة الدينكا لا يشاركه فيه دعاة اللا مركزية ، لأنها غير موجودة لا فى الشكل ولا فى الجوهر» .

الجمعية الثالثة والحكومة الخامسة

انتهت انتخابات الجمعية الإقليمية الثالثة فى أخر مايو ١٩٨٠ ، وعلى خلاف ما حدث فى الجمعيتين السابقتين ، حين قدم مرشح واحد لرئاسة المجلس التنفيذى العالى ، رشحت وصموئيل أرو لهذا المنصب . وكان أرو يحظى بتأييد جوزيف لاقو ، وكلمنت أمبورو ، وجوزيف جيمز طمبرة ، وماثيو ابور ، ودكتور توبى مادوت ، وأزيكيل كودى ، ودكتور لورنس وول وآخرين . وكان هذا التحالف مثيراً للدهشة ، لأن الخلافات التى وقعت بين رجاله ، هى التى أدت إلى سحب الثقة من كلمنت ، وإلى اعتقال صموئيل أرو ، وإلى حل الجمعية الإقليمية ، وعزل جوزيف لاقو . وعلى الرغم من هذا فان تنافس مرشحين فى الجمعية على منصب رئيس الحكومة الإقليمية ، يعتبر تطوراً محموداً بالنسبة إلى الممارسة الديمقراطية فى الجنوب . وقد تم انتخابى بثمانية وستين صوتاً ، مقابل سبعة وثلاثين لأرو ، معظمها من الإستوائية ، معقل لاقو . وتم أيضا انتخاب أنجلو بيدا لرئاسة الجمعية الإقليمية ، وهو من طمبرة بالاستوائية ، ولكنه من أنصارى .

وانعكست نتيجة التصويت على تشكيل الحكومة الجديدة ، وعلى توزيع المسئوليات فى الجمعية ، إذ احتل من صوتوا لى معظم المراكز فى كلتا المؤسستين . وكان المركز الثالث بعد رئيس الجمعية ، وهو مركز نائب رئيس المجلس التنفيذى العالى ، من نصيب بيتر جاتكوث . أما الوزارات العشر الهامة فقد تم شغلها على الوجه التالى :

بيتر جاتكوث للمالية ، وهلرى لوقالى للإدارة الإقليمية ، وبونا مالوال للصناعة والتعدين التى زاد من أهميتها اكتشاف النفط ، وجوزيف أودوهو ، للأشغال العامة والعمل ، ودكتور قاما حسن ، للزراعة والموارد الطبيعية ، ودكتور جوستن ياك للتنمية الريفية ،وجوزيف أوكيل للإعلام ، ودكتور أندرو ويو ، للتعليم ، وصموئيل أبو جون لوقاية الحيوانات البرية والسياحة ، ودكتور توبى مادوت للصحة .

وعلى الرغم من انتماءات الأصوات التى نلتها ، رأيت بعد التشاور مع حلف لاقو - أرو أن أدخل دكتور توبى مادوت ، وأنجلو أوتو فى الوزارة ، وأن تكون وكالة رئاسة الجمعية لبرنابا دومو . وكان معيارى عند تعيين الوزراء هو تأييدهم للحكومة فى الجمعية ، والخبرة ، والكفاءة ، وتمثيل المعارضة فى الحكومة وفى إدارة الجمعية . ورأى النقاد فى تشكيل الحكومة على الوجه الذى تشكلت به خطأ ، وزعموا أن القبيلة التى أنتمى اليها عقدت العزم على السيطرة ، من ذلك قول برنس أوتون :

«كما يعترف لاقو فإن الدينكا شكلوا أكبر تجمع قبلى فى حكومته بعد انتخابات ١٩٧٨ ، وكان هذا هو الحال أيضا فى حكومة طمبرة» .

وحتى دورى فى انتخابات ١٩٨٠ انتقد أيضا ، على أساس أنى استغللت نفوذى كرئيس للجنة المكتب السياسى التى أشرفت على عملية الانتخاب . ولم تكن هذه اللجنة المؤلفة من شخصى ، وجوزيف أودوهو ، وهلرى لوقالى ، وبيتر جاتكوث ، وبونا مالوال ، كغيرها من اللجان التى ترأستها بحكم منصبى كرئيس للمجلس التنفيذى العالى خلال الانتخابات فى مرتين سابقتين ، تفعل شيئا غير الاشراف على الجوانب السياسية للعملية ، أما الاشراف على الانتخابات نفسها فقد قامت به لجنة فنية تتمتع بالحرية المطلقة فى اتخاذ ما تشاء من إجراءات . وكان هذا النقد خاليا من الموضوعية ، اعتاد النقاد أن يوجهوه بعد كل انتخابات عامة . وكانوا قد انتقدوا ترشيح الاتحاد الاشتراكى لشخصى فى عام ١٩٧٣ ، وزعموا أنه لولا ذلك الترشيح لخسرت انتخابات رئاسة المجلس التنفيذى العالى . ولم يذكر أحد أنى بوصفى رئيسا للحكومة ، وللمكتب السياسى ، قد أشرفت على عملية انتخابات ناجحة ، كما لم يذكروا أن خمسة من وزارئى قد هزموا . وزعموا أيضا أنى انسحبت من الترشيح فى عام ١٩٧٨ للاقو لأنى كنت أواجه الهزيمة . وتشهد عمليتا الانتخابات اللتان اجريتا عندما كنت رئيسا للجنة السياسية انى لم استغل ما أملك من سلطة لتوجيهها خدمة لمصلحتى . ولم يكن الاتحاد الاشتراكى بالخرطوم قد رشحنى فى عام ١٩٨٠ ، كما لم يحضر من هناك أحد للتأثير على سير الانتخابات فى الجمعية ، ولم أسحب ترشيحى على نحو ما فعلت فى عام ١٩٧٨ . وجاءت انتخابات عام ١٩٨٠ ، فأخذ النقاد يبحثون على أخطاء ينسبونها إلى شخصى ، فكان من جراء ذلك البحث اتهامى بخدمة مصلحتى عن طريق التأثير على لجنة مكونة من خمسة أعضاء جنوبيين فى المكتب السياسى أشرت إليهم من قبل .

وبعد تشكيل الحكومة الخامسة فى الإقليم الجنوبى ، قدمت للجمعية بيانا رئيسيا يوضح برنامجها السياسى . وقد يبدو تقديم مثل هذا البرنامج أمراً غريباً ، لأن الحكومة تنتخب عادة على أساس برنامجها الانتخابى الذى تقدمه خلال المعركة الانتخابية غير أن الأمر يختلف فى حالة الأنظمة التى تقوم على أساس حزب واحد ، تتحدد سياساته الرئيسية فى المؤتمرين الإقليمى والقومى . وما البيان السياسى الذى يقدمه رئيس المجلس التنفيذى للجمعية ، إلا توضيح وتفسير لسياسات الحزب الحاكم عموماً ، وبرامج العمل الإقليمى .

وكان من حق الجمعية أن ترفض السياسة التى تقدمها الحكومة لها ، مما يقتضى من رئيسها ان يستقيل . وكان بيانى الذى قدمته فى مستهل يوليو من عام ١٩٨٠ يشتمل على التزامنا بمواصلة برامجنا لتدريب القوى العاملة التى بدأت فى عام ١٩٧٤ خلال حكومتى الثانية ، بهدف زيادة حجم ونوعية خدمات التوسع الزراعى ، ولاسيما فى مجال إنتاج الأغذية ، والتزامنا أيضا بترقية وتوسيع برامج الرعاية الصحية الأساسية التى أدخلت فى عام ١٩٧٥ ، ومواصلة تنفيذ السياسة التعليمية التى سبقت الإشارة إليها . ووعدنا فى ذلك البيان أن نحمل الحكومة المركزية على تنفيذ البرامج الاقتصادية فى الجنوب ، وتحقيق المزيد من المشاريع فى القطاعات الزراعية ، والصناعية ، وقطاع النقل . وكان مشروعا السكر بالجنوب قد توقفا فى عام ١٩٨٠ ، وتضاءل الاهتمام بهما بالمقارنة إلى مشاريع السكر العملاقة فى أواسط السودان ، ولكن اكتشاف النفط كان يبشر بالخير . وكانت شركتا توتال الفرنسية ، وشفرون العالمية ، قد تضافرت جهودهما فى التنقيب بمنطقة السدود ، وفى السهول التى تقع شرقيها . وكانت هناك مناطق تتطلب تحديد السلطة بين الحكومتين المركزية والإقليمية . وقد واصلت حكومة لاقو أعمال المسح المعدنى الذى بدأته حكومتى الثانية فى عام ١٩٧٥ . وجاءت التقارير الفنية التى قدمت للحكومة فى عام ١٩٨٠ مشجعة . وخلال الأعوام السابقة تركز الجهد فى أعمال إعادة التعمير ، والتوطين بالنسبة للعائدين ، وفى بناء الهياكل الإدارية ، وتدريب القوى العاملة التى كانت الحاجة اليها ماسة ، وفى اعادة بناء الخدمات الاجتماعية . وكان علينا فى المرحلة الجديدة أن نركز على برامج التنمية . وفى أغسطس من عام ١٩٨١ ، زار الجنوب وفد كبير ، برئاسة وزير المالية ، بدر الدين سليمان ، اشتمل على بعض كبار الموظفين من بنك السودان ، والبنك الزراعى ، والبنك الصناعى ، والبنوك التجارية . وكان هدف بدر الدين من زيارته ، أن يدرس بنفسه مشاكل التنمية . وبعد زيارته التى استمرت سبعة أيام ، اتخذ قرارات كثيرة ، منها إنشاء فروع للبنوك الصناعية ، والزراعية فى جوبا لمساعدة المزارعين ، وأرباب المهن الصغيرة فى الجنوب ، والمشروع الزراعى الصناعى فى انزارا ، وقد كان مقررا له أن يحصل على تسعة ملايين دولار من صندوق النقد الكويتى ، لإعادة تعميره . وأثارت زيارة بدر الدين الأمل فى التقدم الصناعى بالجنوب ، وحسبنا أننا متجاوبون فى تقدير الموقف مع كبار موظفى الحكومة المركزية ، ولكن كان هناك آخرون يضمرون أهدافاً غريبة ، ويعملون بمنأى عنا . وكان لا مفر من أن يقع صدام بين هؤلاء والإقليم الجنوبى ، طال الزمن أو قصر . وقد بدأ الخلاف بالفعل حول مشكلة الحدود ، ومشاكل النفط ، والأمن فى حدودنا مع يوغندة .

وكان بعض موظفى الحكومة المركزية قد قرروا فى عام ١٩٨٠ نقل بعض الأراضى الزراعية ، والمراعى الغنية ، والمناطق التى تم فيها اكتشاف النفط ، من الجنوب إلى جنوب دارفور ، وجنوب كردفان ، ومديريات النيل الأبيض . وتبع مسألة الحدود قرار آخر من الحكومة المركزية ببناء مصفاة للبترول فى كوستى ، تنقى نفط بانتو ، مما نتناوله بالتفصيل فى الفصل الثالث عشر .

غزو يوغندة من السودان فى عام ١٩٨٠

فى أواخر سبتمبر ١٩٨٠ تسلم العقيد محمد عبدالعزيز ، رئيس جهاز الحكومة المركزية لأمن الدولة فى الجنوب ، خطابا من قائد القوات الثائرة الموالية لعيدى أمين ، على حدود السودان من يوغندة ، فى مناطق أروا ـ مويو يرجوه فيه أن ترفع الحكومة يدها عن أسلحة وذخائر خاصة بجيش تحرير يوغندة ، وهى جماعة موالية لأمين ، وترسلها على جناح السرعة للثوار فى الحدود . وقال فى خطابه أنه متحرك مع قواته لشن هجمات لتقويض وحدات الحكومة فى غرب يوغندة . وورد طلبه هذا بصورة عابرة كأنما كان هناك اتفاق وتفاهم حوله مع حكومة السودان . وجاءنى الخطاب كجزء من التقرير الأمنى المنتظم الصدور فى الإقليم ، فقررنا ألا نتخلى عن السلاح . وكان بعض المواطنين السودانيين ، والمرتزقة السابقين فى جيش يوغندة قد عبروا الحدود من السودان إلى يوغندة عند سماعهم نبأ الغزو المرتقب ، فالقينا القبض على ضباط وبعض القادة المدنيين السابقين ، ولكننا ابقينا على فلكس أوناما الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع فى حكومة أوبتى قبل انقلاب عيدى أمين .

وكانت الجماعة الأخرى التى تم إلقاء القبض عليها ، تتألف من مواطنين سودانيين ، قد تحركت بالفعل أو هى فى سبيل التحرك تجاه الحدود اليوغندية السودانية لتعبرها وتساند الغزاة . وكان عدد من تم القبض عليهم من هذه الجماعة مائة وسبعة وستين رجلاً ، اعتقلوا فى نقطة كايا بالسودان . وكان من بين من شملهم أمر القبض حسين مرلا ، وهو عميد سابق فى جيش يوغندة ، وزميل مقرب لعيدى أمين . وقد وصل أمر القبض إلى منزل مرلا ذات جمعة من اكتوبر ، فاتضح أنه غادر السودان إلى يوغندة فى اليوم السابق ، وقد قتل مع بعض السودانيين خلال الصدام فى أروا داخل يوغندة يومّ الجمعة نفسه .

وبعد تنفيذ أوامر القبض ، واعتقال معظم المتورطين فى هذه العملية ، أخطرت الحكومة المركزية فى الخرطوم بما فعلناه ، ولكنى لم أتسلم منها ردا يؤيد أو يعارض قراراتى . ويبدو أن الخرطوم كانت على علم بالغزو ، مباركة لتنفيذه خلف ظهر الحكومة الإقليمية ، وهذا دليل آخر على أن موقف حكومة الخرطوم لم يكن دائما مطابقا لرأينا فى جوبا .

تقسيم الجنوب

فى فبراير ١٩٨٠ اثار نميرى مسالة تقسيم الجنوب أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى السودانى ، قائلاً أنها فكرة قدمها له بعض الجنوبيين من أهل المديرية الاستوائية ، ثم اتضح أن هناك اثنين فقط من بين الأعضاء الجنوبيين الذين تحدثوا فى اللجنة ، وعددهم ثمانية عشر ، يؤيدون التقسيم ، وكانت المعارضة له عنيفة ، فعلق نميرى قائلاً إنه لا يود أن يشجع تقسيم أهل الجنوب . ورغم هذا عاد فأثار الموضوع مرة أخرى فى سبتمبر أمام اللجنة المركزية ، بمناسبة نشر كتيب صغير عرف فيما بعد بكتاب التضامن . اشتمل على نقد لسياسات نميرى الأخيرة ، وللقادة الشماليين عموما ، قام بنشره بعض الأعضاء الجنوبيين فى مجلس الشعب القومى . وقد أغضبه ذلك الكتيب غضبا شديدا . ويبدو أن أحد الناس أوعز اليه أننى كتبته مع بونا مالوال ، لأن بعض المعلومات التى أوردها لم يكن ليعلمها غير من كانوا مطلعين على ما يجرى داخل الحكومة المركزية . من ذلك

مثلا الإشارة إلى اختفاء نميرى خلال الأيام الثلاثة التى وقع فيها الغزو الليبى عام ١٩٧٦ ، وتركه غيره لمواجهة الموقف . وبالطبع ليس هناك أحد ينتظر من رئيس الدولة ان يسير فى الطرقات وهو يقود قواته ضد الغزاة ، ولكن الكتيب قد أكد هذه النقطة . وكانت هناك أيضا إشارة إلى دور الضباط والجنود الجنوبيين بالجيش فى ملاحقة الغزاة والتغلب عليهم ، رسمت بشكل يوحى بأنه لولا تدخلهم ، لاطيح بالحكومة . وهناك إشارة أخرى إلى العلاقات العربية الاسرائيلية تصور العرب بشكل غير حميد . وقد أثار الكتيب غضب كثير من الناس فى الحكومة المركزية ، واستفزهم صدور مثل هذه المعلومات والتعليقات من بعض الجنوبيين .

وأثير موضوع نشر الكتاب ، ومسألة تقسيم الجنوب فى اجتماع المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى ، وكان هدف نميرى أن يحصل على تأييد المكتب فى السخط على أعضاء الحكومة الإقليمية وشخصى ، وعلى التأييد لفكرة التقسيم .

وكان قد أوعز لبعض الأعضاء قبل الاجتماع بأن يؤيدوا مقترحاته ، آملاً أيضا أن يلوذ معارضو التقسيم بالصمت ، ولكنه أخطأ التقدير فى هذا ، إذ انبرى له بيتر جاتكوث وشخصى منتقدين للفكرة . وذكرنا ان ذلك الكتيب ألفه بعض أعضاء مجلس الشعب القومى ، رداً على كتاب أصدره جوزيف لاقو عن اللا مركزية ، ونشره ووزعه القصر ، ووزارة الخارجية . وعلى الرغم من أن الكتاب نشرته مطبعة الحكومة الإقليمية ، فانه لم يقرأه من الوزراء الإقليميين أحد قبل نشره ، مما لا يمكن وصفه بغير الإهمال . وكانت الاشارات غير المتصلة بتقسيم الجنوب خارجة عن الموضوع ، ولا يمكن الدفاع عنها ، بل كان يجب إبعادها ، وهى التهجم على الرئيس ، والعلاقات الشمالية الجنوبية ، والعلاقات العربية الاسرائيلية ، ومهما يكن من أمر فإن مسودة الكتيب قد وضعت أمام الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى السودانى فى الخرطوم قبل النشر ، وكان يجدر بها أن تلفت نظر المؤلفين إلى الأجزاء المثيرة للغضب .

أما مسألة تقسيم الجنوب ، فيجب اتباع الإجراءات المنصوص عليها فى قانون الحكم الذاتى الإقليمى إزاءها . وبعد مداولة طويلة ، فوضنى المكتب السياسى أن أبحث عن مؤلف الكتيب ، وأن أتحرى إن كانت مسودته قد قرأها الوزير المسئول عن المطبعة الحكومية الإقليمية قبل الطبع . أما موضوع التقسيم فقد أحيل إلى أجهزة الاتحاد الاشتراكى فى الجنوب لمناقشته ، ولكن القرار النهائى حوله عهد به إلى من يريدون إجراء تعديل فى قانون الحكم الذاتى الإقليمى ليحملوه إلى الأجهزة الدستورية ذات السلطة فى اتخاذ القرارات . وكان هناك بعض الجنوبيين الذين يصطنعون معلومات خاطئة من شأنها أن تجرم الحكومة الاقليمية أمام من يصدقهم فى الخرطوم .

وبهذا خسر نميرى الموضوعين امام المكتب السياسى ، وتظاهر بقبول هذه النتيجة التى لم يكن سعيداً بها ، مفضلاً التريث حتى تواتيه فرصته .

وبعد عشرة أيام فقط من اجتماع المكتب السياسى ، استدعانى نميرى ، كما استدعى رئيس الجمعية الإقليمية ، السيد المحترم أنجلو بيدا ، الذى كان فى زيارة للخرطوم . ووصلت إلى العاصمة القومية فى الرابع من أكتوبر ، فطلب منى حضور اجتماع يعقد تحت رئاسة نميرى فى اليوم التالى بقاعدة الصداقة . وفى المساء جاءنى أنجلو بيدا يحدثنى أن نميرى قد حل الجمعية الإقليمية ، وعزل المجلس التنفيذى العالى فى ذلك اليوم . وكان مصدر معلوماته السيدة حرم جوزيف لاقو ، التى كانت

قد حددت الخامس من اكتوبر موعداً لسفرها إلى جوبا لنقل النبأ إلى مؤيدى زوجها .

وفى الساعة العاشرة من صباح الخامس من أكتوبر ، ذهبت إلى قاعة الصداقة ، فتجنب نميرى لقائى ، حتى التقينا فى قاعة الاجتماع . ولم يرد أن يثير الموضوع ، لأنه يعلم أن الخطوات التى اتخذها شاذة جداً ، وهى تعكس التعارض فى آرائنا حول السياسات المناسبة للجنوب . وكان قد فعل مثل هذا من قبل مع زملائه ، ولكنه خرج منها منتصراً . ويذكر الناس كيف تحرك ضد اللواء خالد حسن عباس فى ديسمبر ١٩٧١ ، وهو أقوى رجل فى النظام ، وضد أبى القاسم محمد إبراهيم ، القوة المحركة للاتحاد الاشتراكى السودانى ، دون معارضة .

ولما انتظم عقد الاجتماع أشار نميرى على بهاء الدين محمد إدريس وزير الشئون الخاصة بقراءة الأمر الرئاسى الذى أصدره بحل الجمعية الإقليمية ، والمجلس التنفيذى العالى . وكانت هناك أوامر رئاسية أخرى بتعيين اللواء قسم الله عبدالله رصاص رئيساً لمجلس تنفيذى انتقالى ، وبتعيين مجلس وزرائه ، ومحافظين للمديريات الجنوبية . وقد اتخذت هذه القرارات لخلق مناخ سياسى موات لاجراء استفتاء حول موضوع التقسيم ، بينما يطلب القانون من رئيس الجمهورية أن يتشاور مع رئيس المجلس التنفيذى العالى ، ورئيس الجمعية الإقليمية حول موضوع حل هذه الجمعية . وعليه يصبح القانون الصادر من الحكومة المركزية عام ١٩٨٠ كأمر مؤقت مشكوكاً فى دستوريته وشرعيته .

مهما يكن من أمر فإن أى اقتراح يتعلق بحل الجمعية الإقليمية يجب أن يصدر عن رئيس المجلس التنفيذى العالى ، لا عن رئيس الجمهورية . وعلى الرغم من أنى ورئيس الجميعة الإقليمية قد دعينا للتشاور مع رئيس الجمهورية . فإنه اتخذ قراراته بالفعل فى الرابع من الشهر ، وأصدر المراسيم والأوامر فى نفس ذلك اليوم ، ولكن من أصدرها نسى أن يؤرخها بتاريخ الخامس من أكتوبر ، رغم انها جاءت نتيجة مشاورات فى يوم الاجتماع .

وكان اجتماع الخامس من أكتوبر اجتماعاً تشريفياً ، أوضحت لنميرى فيه أنى لا أنصح بحل الجمعية . لأنه ليست هناك علاقة بين الاستفتاء المقترح وبينها ، كما أوضحت له أيضا أن مسألة تقسيم الجنوب يمكن أن توضع أمام مجلس الشعب القومى ، ثم أمام شعب الجنوب ، إذا كان شديد الرغبة فيها ، فكشف عن مشاعره المتأججة إزاء ما سمعه منى ، وأعلن أنه قد يضطر لسحب الثقة منى إذا ما أصررت على رأيى . أما حل الجميعة القومية فقد تم للتخلص من الأعضاء الجنوبيين الذين ألفوا كتيب التضامن .

وأعرب انجلو بيدا عن مخاوفه من أن القرارات التى اتخذت لن تجد ترحيباً فى الجنوب . وكان قوله هذا بمثابة نبوءة حذرة للمعارضة العنيفة التى انفجرت فيها بعد . وجاء رد نميرى على ما سمع حاداً وصارماً ، حيث قال :

إذا رفع أى شخص السلاح مرة أخرى فى الجنوب ، فإن عليه أن يقاتل ، ليس فقط لسبعة عشر عاماً ، ولكن لأعوام كثيرة جداً .

وكان بهذا القول منه يهدف لخدمة غرضين ، أولهما : إرهاب أنجلو وشخصى والجنوب كله ، وثانيهما : أن يظهر لنا أنه ليس وحده الذى يؤيد القرارات ، ويقف معها ، فيضرب بهذا عن انقسام الشمال والجنوب . وكان حينذاك ينعم بتأييد الجبهة الوطنية ، والحكومة المركزية ، والزعامة

الطائفية ، وجهاز الخدمة المدنية ، وبالطبع بتأييد اللواء لاقو ، الذى اكد لمعاونيه أنه وحده الذى يملك قوة قتالية فى الجنوب ، إما الآخرون فلا يملكون غير الجدل والحديث الأجوف . ولابد أن نميرى حسب أنه بموقفه هذا قد خطا خطوات واسعة لكسب تأييد من الجبهة الوطنية ، لا يمكن التقليل من شأنه أو التغاضى عنه . ولا حاجة للقول بأننا لم نتجاوب مباشرة معه ، لأنه أصبح واضحاً انتقال الأمر الى يد من يملك القوة المطلقة ، ونحن لم تكن لدينا تلك القوة ، ولا كنا نرغب فى امتلاكها ، أو استخدامها .

وعند انتهاء الاجتماع الصاخب لحقت به فى مكتبه ، وحدثته أن على أن أسارع بالعودة إلى جوبا لأطمئن على انتقال السلطة فى هدوء من حكومة منتخبة اراسها ، إلى حكومة شبه عسكرية يراسها اللواء رصاص . وكان يبدو عليه التقدير لهذا منى ، فأمر بمنحى طائرة عمودية عسكرية أسافر عليها ، ثم عاد فغير من رأيه ، وأصدر لقادة الطائرة تعليمات سرية لانتحال عذر يبرر تأخير الرحلة حتى اليوم التالى ، ولا شك أنه بهذا ظن أنى بصدد قلب المائدة ضده ، مما لم يكن فى حسبانى على الإطلاق . وعليه لم أغادر الخرطوم إلا فى صباح السادس من أكتوبر ، فى صحبة الرئيس الجديد للمجلس التنفيذى العالى الانتقالى ، اللواء رصاص ، الذى اكتشفت انه لا يعرف شيئا عن أسباب هذه التغييرات ولا عن أعضاء حكومته ، كما لا يعرف ما هو منتظر منه أن يفعله . ولم يكن يملك قاعدة سياسية فى الجنوب ، ولكن مطلوب منه أن يصبح أداة طيعة فى أيدى من عينوه ، غير أن هذا لم يتحقق لهم على الوجه الذى كانوا ينشدونه .

وعين نميرى بعض خيرة ضباطه اقتداراً وزراء فى الحكومة الانتقالية ، ليس حرصا منه على خدمة مصالح الجماهير ، ولكن لإبعاد من يتشكك فى نواياه ونوايا لاقو فى مسعاهما لتمزيق أوصال الجنوب . وربما كان من أغراضه أيضا تجميد هؤلاء الضباط الجنوبيين المقتدرين ، حتى لا يصعدوا بفضل كفاءتهم إلى المراكز العليا فى جيش السوادن . وبهذا الأسلوب نفسه كان قد أبعد لاقو فى عام ١٩٧٨ . وكان العميد أندرو ماكور عند تعيينه نائباً لرئيس المجلس التفيذى العالى الانتقالى من أميز ضباط الأنيانيا قبل إبرام الاتفاقية . ولما تم تعيينه فى جيش السودان تميز باجتياز كل امتحانات كلية الأركان السودانية ، وحصل منها على درجة الماجستير فى العلوم العسكرية . وقد رفض التعيين أول الأمر فى المجلس التنفيذى الانتقالى مفضلا عليه البقاء فى الجيش ، ولم يستسلم حتى وعدوه ، واكدوا له أنه سيعود إلى الجيش عند نهاية الفترة الانتقالية . وعلى الرغم من التنبيه الصادر لنميرى بأن الجيش قد لا يؤازره إذا ما ثار الجنوب مرة أخرى ، فانه اختار طريق المغامرة ، وسافر فى الخامس من أكتوبر إلى قرية ود نميرى ، غير أن الترتيبات التى أعدت لأقامته فيها أطاحت بها أحداث مصر ، إذ اغتيل الرئيس السادات فى ذلك الوقت ، واضطر نميرى أن يرجع إلى الخرطوم .

وكان حل الجمعية الإقليمية ، والحكومة ، وتعيين اللواء رصاص مفاجئاً لأهل الجنوب ، فدفع ذلك التعيين بعض تلاميذ المدارس للتظاهر حين ظنوه شماليا أرسلته الخرطوم ليحكم الجنوب ، وينشىء فيه عهداً جديداً من الادارة الشمالية . وذهبت فى مساء السادس من أكتوبر الى محطة إذاعة جوبا لأحدث الجمهور عنه ، وقلت إنه جاء ليخدم أهل الجنوب ، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، ورجوت جميع الوزراء المبعدين والمستشارين ، أن يساعدوا الحكومة الانتقالية بتوفير أسباب الهدوء فى الجنوب ، وبتحضير مذكرات تسليم تعين اللواء رصاص ورجال حكومته فى التعرف على ما كان

يجرى فى مصالح الحكومة المختلفة ، ليقرروا على ضوء الحقائق التى تقدم لهم ما يودون عمله ، وقمت أنا أيضا بإعداد مذكرات طويلة له .

وكان نميرى قد أمره فى نفس الوقت بإبعاد الوزراء المعزولين عن مساكنهم الحكومية الرسمية . وتسلمت حكومة رصاص المؤقتة السلطة منا مباشرة عند تعيينها . وعلى الرغم مما ابديناه من استعداد فى مذكرات التسليم والبيانات الرسمية لمساعدتها ، فإن نميرى لم يرغب فى قربنا منها ، وخشى أن نعرقل تعاونها مع الحكومة المركزية ، فأشار بالابتعاد منا ، ولم تجر أية تحضيرات للاستفتاء ، لأنه لم تصدر للحكومة الجديدة تعليمات فى هذا الصدد ، ولكن اللواء رصاص أخذ فى ذلك الوقت يتحدث عن التقسيم ، ويذكر الجنوبيين فى إحدى المناسبات ، فى خطاب عام ألقاه ، بجهادهم الطويل الموحد عبر السنين فى سبيل الحكم الذاتى ، وكيف حققوا حلمهم عن طريق التسوية السياسية التى كانت الحكومة المركزية على وشك تقويضها . وكان من دواعى حيرته ان يرى المنتفعين من الحكم الذاتى يسعون بأنفسهم ، وفى حماسة لتقسيم الجنوب ولإضعافه . وبلغ هذا التحذير مسامع كل ذوى الرأى فى القطر فاستخدم ضده فى الحال .

شغب ديسمبر

فى ديسمبر انطلقت مظاهرات نظمها الطلبة فى سائر أنحاء القطر ضد الحكومة ، وكانت فى مناطق كثيرة من الجنوب تحتج على مشروع التقسيم المقترح ، فأحس نميرى بالخطر يحاصره لفترة قصيرة ، ويشير إلى أنه قد يفقد الجنوب والشمال على السواء ، فتحرك بسرعة ، يدعو لعقد مؤتمر للقيادة الوطنية مثل فيه جميع الناس تقريبا ، كأعضاء المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى ، وقادة القوات النظامية ، ووكلاء الوزارات ، واتحادات الشباب ، ونقابات العمال ، سمته تعدد النزعات فيه . وقد نظمه على تلك الصورة ليتجنب المواجهة مع المكتب السياسى ، الذى كان يجهر بالنقد للطريقة التى يصرف بها الرئيس شئون الدولة . ولعله لو اختار أن يجتمع بقادة الجيش وحدهم لواجه منهم النقد أيضاً ، وهو لا يستطيع فى نفس الوقت مواجهة النقابات الوطنية للعمال والمزارعين واتحادات الشباب والنساء ، لأنهم انصرفوا عنه عندما لم يأذن لهم بالعمل بحرية فى نطاق الاتحاد الاشتراكى ، فنصحه مستشاروه ، وهم قليلون ، بأنه قد لا يتعرض للملامة والنقد نتيجة لأحداث الطرقات من مظاهرات وغيرها إذا هو عقد مثل ذلك المؤتمر المتنافر الأهداف . وكان من المتوقع ان يوجه نقداً عاما محدوداً للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ، ويشجع الآخرين على توجيهه ، بل يوعز لهم به .

وترأس المؤتمر النائب الأول لرئيس الجمهورية ، عبدالماجد حامد خليل ، عند انسحاب نميرى بعد افتتاحه له . وبعد عدة أيام من المداولة ، نادى المجتمعون باعادة النظر فى هيكل الاتحاد الاشتراكى ، وعضويته ، وبإدخال إصلاحات اقتصادية . ونصحوا الرئيس بالتخلى عن بعض مسئولياته وسلطاته التنفيذية التى كان يقبض عليها ليتفرغ لشئون الدولة الهامة . وكان نميرى وهو متتبع للمداولات عبر حلقة تليفزيونية مغلقة ، يتحفظ على عدد من الملاحظات التى أثيرت حوله ، وحول أسلوبه فى الحكم . ولما جاء مرة أخرى ليخاطب اجتماعا مغلقاً ، كان عنيفا على المجتمعين كلهم ، بمَن فيهم رئيس الاجتماع ، واتهم بعض المتحدثين بالجبن ، لأنهم لم يواجهوه شخصيا ، ويعبروا له عما يعتمل فى نفوسهم لما أتاح لهم الفرصة . وتحدث عن الفساد الذى أشار بعض

المتحدثين إلى تسلله إلى الخدمة العامة فى السنوات الأخيرة ، مما أدى إلى فشل معظم مشاريع التنمية ، فقال فى حنق ـ وربما فى صدق أيضا ـ إن الأموال العامة والموارد الأخرى المخصصة للتنمية تتحدث عن ضياعها إلى حد كبير هذه المبانى الفخمة ، الشاهقة التى قامت فى ضواحى الخرطوم ، كالرياض ، وكوبر ، ومدينة النيل . وأضاف أنه كان يجدر بالاجتماع أن يتساءل عن ملكيتها وعن مصدر تكاليفها الباهظة . وكان كثير من المشتركين فى ذلك الاجتماع يمتلكون قصورا فى تلك المناطق ، وما حديثه عنها إلا تلميح لا تخطئه العين . وأخطر الأمة عبر ذلك الاجتماع أن الكيل بالنقد لأعماله الجليلة قد طفح ، ودعا شعب السودان لأن يبحث لنفسه عن قيادة جديدة ، لأنه منسحب من الميدان .

وكانت تلك هى المرة الرابعة التى يهدد فيها بالاستقالة . جاءت الأولى فى عام ١٩٦٩ ولم يمض غير أسابيع قليلة على تسلمه لرئاسة الوزارة من بابكر عوض الله ، حين واجه بعض النقد واللجج من الوزراء ، فضاق صدره بهذه المناقشات ، وأعلن عن عزمه على تسليم رئاسة المجلس لشخص آخر . وكان غرضه أن ينسحب إلى مجلس قيادة الثورة ، وما يحيط بمداولاته من سرية ، فيرفض مقررات مجلس الوزراء ، دون أن يسائله أحد . وبلغ بالتهديد الصادر عنه ما يريد . وحظيت آراؤه ، التى لا يقبلها إلا قلة من الوزراء ، بالتأييد . وجاءت المرة الثانية فى عام ١٩٧٥ ، عندما عارضت المنظمات الشعبية زيادته لأسعار السكر ، فأعلن استقالته من رئاسة الجمهورية ، فأُغمى على سيدة أو سيدتين عند سماعهما نبأ تهديده بالاستقالة ، فسحبه فى الحال ، ومضى قدما يزيد من أسعار السكر . وجاء عام ١٩٨٠ فأعلن أمام القادة العسكريين عن عزمه على التقاعد فى الحال ، وسمى خليفته ، وجعل تدهور حالته الصحية مبررا هذه المرة ، ليتعرف على رد الفعل الشعبى عند سماع نبأ التهديد . وقبل القادة العسكريون رحيله بشىء من التردد ، ولكنه لم ينفذه ، لأن أحدهم أوعز اليه أن خليفته الذى سماه ، وهو الفريق عبدالماجد خليل ، قد ينحو منحى الخليفة عبدالله تجاه الأشراف (خلال فترة المهدية فى القرن الماضى وعقب وفاة الإمام محمد أحمد المهدى قائد الثورة التى تحمل أسمه) . وسواء أكان هذا التحذير الذى وجه إليه هو الذى حمله على البقاء فى السلطة ، أو كان ذلك بقرار منه ، فإن هدف التهديد مكشوف لا يخفى على أحد . أمام إعلانه الاستقالة الأخيرة أمام المجتمعين فى قاعدة الصداقة عام ١٩٨٢ فقد رحبت به جماعات سياسية جديدة ، وكان يجدر بالفريق عبدالماجد أن يتقلد السلطة منذ تلك اللحظة ، لا سيما وهو يتمتع بسند قوى فى الجيش ، ولكنه رغم كفاءته كضابط عظيم ، لم يكن له طموح غير أن يصبح القائد العام للقوات المسلحة ، وقد تحقق له ذلك ، وأصبح أيضا وزيرا للدفاع ، والنائب الأول لرئيس الجمهورية ، والأمين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى فى قفزات سريعة . لهذا كله لم يشأ ان يهدم المعبد ، رغم تشجيع بعضنا له أن يتحرك لملء الفراغ الدستورى . وقمت بزيارته فى منزله بعد هذا الاعلان التاريخى من الرئيس نميرى ، فألفيته غاضبا ، يشكو من أن إشارة الرئيس إلى من أسماهم بالجبناء كانت موجهة إليه . وفات عليه أنه يصبح كبش فداء يسهل اقتناصه إذا ما أذن للفرصة أن تفلت من بين يديه . وأتاح لنميرى الوقت للتغلب على مصاعبه .

وتعلق بعض أنصار نميرى به ، وأقنعوه بالبقاء فى السلطة قبل مغادرته لقاعة الصداقة . وفى الساعة الخامسة من عصر ذلك اليوم ، تقلد مركزه من جديد ، وعزل عبد الماجد . وعلى الرغم من الجهود التى بذلت معه للإبقاء على بعض الضباط الآخرين الذين اشتركوا فى نقد إدارته ، فقد عزل ثلاثة وعشرين من كبار قادة الجيش بعد أربع وعشرين ساعة .

وكانت الهتافات والاحتجاجات فى الجنوب موجهة إلى التقسيم لا إلى الرئيس فطاب بذلك نفسا . وبعد أيام قليلة . دعا لاقو وشخصى لمنزله ، وحدثنا عن صرف النظر عن تقسيم الجنوب ، لأنه يؤدى إلى التمزق ، ولا يخدم المصلحة الوطنية ، كما حدثنا أن الانتخابات للجمعية القومية ستجرى فى الحال . وكان ذلك فى فبراير من عام ١٩٨٢ . ومضى فأعلن هذا القرار على نطاق واسع أمام مجلس الشعب القومى الذى تم انتخابه مؤخراً ، وكانت أغلبية الأعضاء الجنوبيين فيه من أنصار وحدة الإقليم ، غير أن المشاكل كانت تحيط بنميرى من كل جانب ، وهو يحتاج لبعض الوقت لاتخاذ موقف تجاه الجنوب ، ولإحكام قبضته على الجيش ، وعلى الاتحاد الاشتراكى ، والسلطة التشريعية ، ومجلس الوزراء ، دون أن يتخلى عن عزمه على تقويض ذاتية الجنوب ، فارجأه إلى وقته المناسب فى برنامج أسبقياته .

الجمعية الاقليمية الثالثة والحكومة السابعة

جرت المعركة الانتخابية للجمعية الإقليمية فى الجنوب خلال الفترة الواقعة بين أعقاب مارس ونهاية مايو ، وكانت البرامج الانتخابية فى كل دائرة انتخابية حافلة كالعادة بالمشاكل المحلية ، وسبل معالجتها ، ولكن موضوع تقسيم الجنوب هذه المرة أخذ أهمية خاصة على نطاق الإقليم . وكانت الحماسة للتقسيم عظيمة فى الاستوائية ، حيث أوعز المرشحون للناخبين أن التقسيم هو السبيل الذى يبشر بالتنمية الاقتصادية . وكان مدهشاً أن تلهب هذه الوعود مشاعر المواطنين فى جوبا على وجه الخصوص ، غير أنه كانت هناك أسباب كثيرة لهذا الموقف ذات صلة بعلاقات المجموعات السكانية وجيرانها ، وبالتقليد الموروث الخاص بعدم الترحيب بالأجانب ، ورفضهم ، وبسوء توزيع التعليم فى الإقليم ، وبالآثار المتفاوتة الناجمة عن الحرب الأهلية ، التى تأثرت بها الاستوائية أكثر من غيرها ، وبالاضطرابات الأخيرة التى كانت يوغندة مسرحاً لها ، مما تسبب فى تدفق أعداد كبيرة من الجنود ، والعمال والمتعلمين ، ورجال الأعمال الجنوبيين ، ممن كانوا يعملون فى يوغندة خلال إدارة عيدى أمين ، نحو الاستوائية ، بين أكتوبر ١٩٧٩ ويناير ١٩٨٠ على إثر الإطاحة به . وكان معظمهم عاطلين عن العمل ، وهم جميعاً من أهل الاستوائية . وكانت حالة العطالة والفقر التى ألفوا موطنهم عليها مفزعة .. بالمقارنة مع حياة الرخاء التى عاشوها فى يوغندة . وقد دفعتهم خيبة الأمل المنبعثة عن هذا السوء إلى تصرفات شاذة ، وإلى السعى للتحرر من الدينكا .

وكانت هناك أيضا مشكلة نزوح أرباب الماشية وحيواناتهم من مجلس بور ويرول فى أعالى النيل وبحر الغزال خلال السيتنيات ، حين هجروا مواطنهم المغمورة بالمياه الى مناطق جيدة المرعى بالاستوائية ، يسهل فيها تصريف المياه . وأزعج هذا التدفق المفاجىء المزارعين فى مركز جوبا ، وأسفر فى بعض الأحيان عن صدام مسلح بين المجموعتين .

وأثيرت هذه العناصر كلها خلال المعركة الانتخابية ، وألقى أنصار التقسيم بمسئوليتها على المواطنين الذين نزحوا إلى منطقتهم من مناطق أخرى فى الجنوب .

وأسفرت نتائج التصويت فى آخر مايو عن حصول المجموعة الاتحادية التى تقاوم وترفض التقسيم على واحد وثمانين مقعداً ، وحصل أنصار التقسيم على أثنين وثلاثين مقعداً ، كل من فازوا

بها كانوا من الاستوائية ، ثم انسحب ثلاثة وعشرون من أنصار الوحدة من جماعتهم ، واتجهوا نحو مرشح أنصار التقسيم ، جوزيف جيمز طمبرة ، يؤيدونه لأسباب ثلاثة رئيسية : أحدها أن بعضهم رأى فى هذا التأييد فرصة أحسن لهم للحصول على مراكز وزارية ، وثانيها أنه كان لبعضهم ، أسباب شخصية تحملهم على معارضتى ومعارضة رجال آخرين من دعاة الوحدة ، بصرف النظر عما يترتب على موقفهم هذا من نتائج ، وثالثها أن بعضهم ، وهؤلاء هم الأكثرية منهم ، أقنعهم دعاة التقسيم ، ورجال الجبهة الوطنية ، ونميرى ، بأن لا مركزية الإدارة فى نطاق الهيكل الإقليمى القائم ، هو كل ما كانت تعنى مقترحات التقسيم ، وهم ـ أى دعاة التقسيم ـ بهذا التفسير منهم ، إما أن يكونوا سذجاً أو خادعين لأنفسهم . وكانت الجبهة الوطنية تستهين بالثقافات واللغات الجنوبية ، ولا تعيرها من اهتمامها شيئا ، وترغب فى إلغاء اللغة الانجليزية كلغة رئيسية فى الجنوب ، لتفسح المجال أمام اللغة والثقافة العربية .

واضطر أنصار التقسيم لمسايرة هذا المخطط والقبول بمساندة أنصار الحكومة المركزية ، وباقصاء مؤيدى وحدة الإقليم . وقد عاونهم فى هذا صديق البنا ، قائد القيادة الجنوبية ، ووصل وفد على مستوى عال من الخرطوم ، برئاسة رئيس مجلس الشعب القومى ، عزالدين السيد ، ونائبه ، دكتور عبدالحميد صالح ، ويس عمر الإمام ، من رجال التنظيم الإسلامى الأصولى ، وقد كانوا كلهم أعضاء سابقين فى الجبهة الوطنية .

وبهذا التحول فى عضوية الجمعية الاقليمية ، تم انتخاب جوزيف جيمز طمبرة لرئاسة المجلس التنفيذى العالى بواحد وستين صوتاً ، مقابل تسعة وأربعين صوتا لكلمنت امبورو . وكان نميرى حينذاك قد أحكم قبضته على الحكم ، واتجه نحو تقسيم الجنوب ، وتقويض اتفاقية أديس ابابا .

خطة الرئيس للتقسيم

فى ديسمبر من عام ١٩٨٢ زار نميرى الإقليم الجنوبى لأول مرة بعد انتخاب جوزيف طمبرة ، وطاف بكثير من المدن ، منها جوبا ، وبور ، ومريدى ، ويامبيو ، وواو ، ورمبيك . فاستقبل استقبالاً معتدلاً فى بعضها ، واستقبالاً حسنا فى بعض آخر ، ولكنه أقل حفاوة مما رأى فى رمبيك عامى ١٩٧٢ و١٩٧٥ ، حين استقبلته جماهير غفيرة بالهتاف والترحيب الحار . أما هذه المرة فقد استقبله طلبة مدرسة رمبيك الثانوية بالسخرية منه والاستهانة به . ولما فقد أعصابه تمادى الطلبة فى الإساءة له . فأمر بقفل مدرستهم إلى أجل غير مسمى . ولم يصعب على رجال الأمن أن يلقوا القبض على بعض الضحايا من السياسيين ، وأن يتحفظوا عليهم ، مما اضطر آخرين منهم للتسلل الى الخرطوم حيث الأمان ، أو إلى الأرياف الهادئة . وغادر الرئيس رمبيك فجأة إلى جوبا وهو فى حالة قصوى من الحزن والضيق .

وقوت حادثة رمبيك من عزمه على تحطيم اتفاقية أديس أبابا بسائر السبل ، رافعاً أولاً شعار اللامركزية من أجل مزيد من التنمية خطاً إستراتيجيا لبلوغ غايته . وكان مشروع اللامركزية يرمى إلى منح أهل الأرياف مزيداً من السلطات . وعند لقائه بالمجلس التنفيذى العالى فى جوبا مساء ذلك اليوم ، عند وصوله من رمبيك ، طلب منه سراً أن يصدر توصية بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة اقاليم ،

على أن تصله تلك التوصية حال بلوغه الخرطوم . وأثار هذا المطلب ، بجرأته ، دهشة بعض أعضاء الحكومة ، خاصة من كانت تلك أول فرصة له للتعامل مع الرئيس . وكان كثير منهم حتى ذلك الوقت يزعم أنه يعرف الرئيس ، ولكن ذلك اللقاء أثار دهشتهم ، وكان موضع تندر بعضهم .

ولم يتقدم المجلس له بالتوصية التى طلبها ، لأن بعض أعضائه يعلمون حدود سلطاته جيدا ، كما يعلمون أنه ليس من بين تلك السلطات تعديل قانون الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية ، ويعلمون أيضا ان المسئول عن اللامركزية ، وتطوير وتوسيع الحكم المحلى هو الحكومة الإقليمية التى اتخذت خطوات كثيرة فى هذا السبيل . وكانت قد قررت فى عام ١٩٨٠ أن تجرى انتخابات لمجالس الحكم المحلى بنفس الأسلوب الذى تجرى به انتخابات الجمعية الإقليمية ، ولم يكن هناك ترشيح من قبل الحكومة لهذه المجالس ، التى ينتخب أعضاؤها رؤساءها من بين زملائهم فيها .. وخصصت الحكومة الإقليمية ثلث مواردها من ضريبة أرباح الأعمال التجارية لمجالس الحكم المحلى ، التى كانت تملك السلطة لتخصيص المال اللازم للخدمات المحلية ، وللتنمية فى مناطقها . ولم يكن مثل هذا ينطبق على المجالس فى شمال السودان التى يحكمها قانون الحكم الشعبى المحلى لعام ١٩٨٠ ، وهو يقضى بأن يعين رئيس الجمهورية عشر الأعضاء فيها وأن يعين رؤساءها ، ولم يخصص لها شىء من موارد ضريبة أرباح الأعمال ، كما لم تخصص الحكومة المركزية منها شيئا للمجالس الإقليمية فى الشمال . من هنا كانت المجالس الشمالية مجالس معوزة ماليا وديمقراطيا ، على نقيض مجالس الجنوب . وهذا الوضع يقتضى تركيز الجهد لتقويم اللامركزية فى الحكومات الإقليمية الشمالية ، ومجالس الحكم المحلى هناك ، لا فى الجنوب الذى تنعم مؤسساته بحرية الحركة والتصرف .

وفى يناير ١٩٨٣ قرر المؤتمر الإقليمى للاتحاد الاشتراكى الحفاظ على اتفاقية اديس أبابا ، وعلى وحدة الجنوب ، إذ أجمعت أربعة من مؤتمرات المديريات الست للاتحاد الاشتراكى فى الجنوب على تأييد الوحدة ، والتمسك بها ، ولم يؤيد التقسيم غير اثنين من هذه المؤتمرات . ومن ناحية أخرى فان اتفاقية أديس أبابا تنص على ألا يجرى أى تعديل فى قانون الحكم الذاتى الإقليمى ، إلا بموافقة سبعة وستين فى المائة من المواطنين فى استفتاء يجرى بالجنوب . وقد اوضح التصويت فى المؤتمر الإقليمى أن تعديل قانون الحكم الذاتى الإقليمى لن يحصل على الأغلبية التى تنص عليها الاتفاقية فى أى استفتاء يجرى . ومع هذا فقد بذلت محاولات صادرة من مكتب الرئيس لتغيير المقررات ، واستبدال الرفض للتقسيم الذى اتسمت به ، إلى مباركته وتأييده . وطلب من زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر ، الذى كان مسئولاً عن نشر القرارات ، وجوزيف جيمز طمبرة المسيطر على قرار مؤتمر الإقليم الجنوبى ، أن يجريا التعديل .

وكان طمبرة الذى التقى بنميرى عقب المؤتمر القومى قد قدم له اقتراحاً لإجراء تعديل وزارى فى الحكومة الإقليمية بجوبا ، فانتهز هذا الفرصة لدفع مخططاته التى يشاركه فيها اللواء لاقو خطوة الى الأمام ، وقال لطمبرة أن التعديل الوزارى ليس ضروريا فى هذه المرحلة ، ولكن الأمر العاجل فى جدول الاسبقيات هو اعداد برنامج لتشكيل ثلاث حكومات فى الجنوب مسايرة لخطة اللامركزية التى قسمت إلى ثلاث مراحل ، الأولى منها يتم فيها تعيين ثلاثة وزراء لكل من بحر الغزال ، والاستوائية ، وأعالى النيل ، لإدارة الاقاليم الجديدة لمدة عام أو عامين ، على أن يكون الوزراء الجدد لكل إقليم

مسئولين بالتضامن أمام المجلس التنفيذى العالى . وفى المرحلة الثانية يتم تعيين نائب رئيس للمجلس التنفيذى العالى فى كل إقليم حين تنتهى فترة إدارة طمبرة البالغة أربع سنوات ، وقبل إجراء الانتخابات للجمعية الإقليمية الجنوبية ، على الا تقوم بعد ذلك انتخابات لمثل هذه الجمعية ، بل يتم إنشاء ثلاث حكومات مؤقتة بمرسوم رئاسي لفترة محدودة ، تجرى بعدها انتخابات وتعيينات للمجالس الإقليمية الثلاثة ، فتتلاشى عن طريق هذا التدبير مؤسسات الإقليم الجنوبى ككل فى هدوء .

وسجل طمبرة هذه الخطة على الورق ، وقدمها لنميرى فى الحادى والعشرين من فبراير ١٩٨٣ . أما لاقو فقد عزا هذه الخطة لنفسه وحده . ثم جاء الخامس من يونيو ١٩٨٣ فإذا بنميرى يعلن خطة تتجاوز هذه المراحل المقترحة كلها . وكان طمبرة وعمر محمد الطيب قد قاما حينذاك بإلقاء القبض على ماثيو أبور ، رئيس الجمعية الإقليمية ، ودول أكيل ، نائب رئيس المجلس التنفيذى العالى ، بسبب مواصلتهما الدفاع عن وحدة الإقليم ، وتجرؤهما بالحديث عن معتقدات الرئيس الدينية ، وتشككهم فى التزامه بقانون الحكم الذاتى للجنوب ، وكان أبور ودول قد حدثا الطلبة الجنوبيين فى جامعة الخرطوم ، فى آخر فبراير ، أن الرئيس نميرى لن يقسم الجنوب ، لأنه حسب تقديرهم مسلم متعبد ، يرفض نقض الاتفاقيات ، والقوانين ، فاستقبل الطلبة منهما هذا الحديث بالترحيب ، مما حثهما للسير خطوة أخرى فى طريق التطرف والتحدى ، فأعلنا أنهما سيقاومان أية محاولة أخرى تبذل من أية جهة للتلاعب باتفاقية أديس أبابا . فهتف الطلبة بتأييدهما ، مما أرعب رجال الأمن الذين رأوا المشهد ، وسمعوا الحديث ، فبلغوا عنهما وترتب على ذلك البلاغ اعتقال كل من ماثيو ودول ، واقتيادهما إلى سجن كوبر .

لقد كان ماثيو أبور ودول اشويل من بين القادة البارزين ، البالغ عددهم تسعة وعشرين اتحاديا ، الذين فضلوا الانضمام إلى معسكر أنصار التقسيم على العمل مع مجموعتهم بقيادة كلمنت امبورو ، ومع هذا فقد كان معروفا عنهما فى جوبا أنهما استغلا الفرص المتاحة لرئيس الجمعية لتقويض خطط طمبرة وغيره الرامية لتقسيم الجنوب .

* * *

الفصـــل الثانى عشر

قناة جنقلى

لولا النيل لما كان فى مصر ، أو فى كثير من أرجاء السودان ، غير الرمال ، والصخور والرياح .
روبترت ـ د ـ كولنز : قناة جنقلى الماضى ، والحاضر ، والمستقبل

خلفية تاريخية :
السيطرة على النيل :

مشروع قناة جنقلى فكرة قديمة ، نبتت فى مطلع هذا القرن ، فى غضون بحث مصر الدائم عن الوسائل المناسبة للسيطرة على نهر النيل وضبط تدفق مياهه ، التى تعتمد عليه حياتها . وكان محمد على باشا ، والى مصر ، قد أقام منشئات وقائية حديثة على النيل ، بتشييد قناطر ، وقنوات للرى المستديم اللازم لتوفير الغذاء لشعب سريع التوالد والتزايد . ثم اتضح مع تزايد السكان ، أن تلك المنشئات ليست كافية وحدها ، وأنه لابد من إقامة أعمال أخرى فى السودان ، وأثيوبيا ، وأقطار شرق أفريقيا ، لتوفير المزيد من السيطرة على النهر وضبط مائه . وتحقق لها هذا بغزو السودان ، وبابرام اتفاقيات مع أثيوبيا ، وأقطار شرق أفريقيا ، مما سهله لها حلفاؤها ، وخاصة بريطانيا العظمى ، التى أبرمت معاهدات مع الدول الاستعمارية الأخرى ، ومع اثيوبيا ، وفرت لها ضمانات تدفق النيل ، دون عوائق ، من بحيرة تانا والبحيرات الاستوائية .

واقترحت مصر فى عام ١٩٠٤ ، تأمينا لمنابع النيل وزيادة حصيلتها من الماء ، مشروعا من ثلاث شعب ، يتلخص فيما يلى :

(أ) إقامة وسائل لخزن الماء طوال العام فى البحيرات الاستوائية .
(ب) تحويل الماء المحتقن فى منطقة السدود بجنوب السودان .
(ج) إقامة منشئات لتخزين المياه على النيل الأزرق ، وبحيرة تانا .



واسفرت الحاجة لتحويل ماء النيل المحتقن فى منطقة السدود عن فكرة مشروع قناة يتم بها التحويل المنشود . ولم يكن هناك تضارب رئيسى بين مصر والسودان حول مصالحهما فى مياه النيل حتى عام ١٩١٠ ، حين كان السودان يعتمد على الزراعة المطرية ، وعلى قدر محدود من مياه الرى ، وكأن جنوب السودان يعتمد كليا على مياه الأمطار ، ولكن هذا الوضع المريح بالنسبة لمصر لم يستمر طويلا .

وبرزت المشكلة حين اقترحت الحكومة البريطانية على إدارة السودان أن تتجه نحو زراعة القطن وإنتاجه بكميات وفيرة ، باستخدام مياه النيل الأزرق لرى منطقة الجزيرة ، مما أثار احتجاجا من مصر ، ردت عليه بريطانيا بالمطالبة بمزيد من المياه للسودان . ثم تم التوصل فيما بعد إلى اتفاق ودى لتنسيق المصالح المتعارضة ، نجم عنه تشييد خزانى سنار ، وجبل الأولياء ، الأول لتوفير مياه الرى فى الجزيرة ، والآخر لدعم المياه الصيفية التى تحتاج لها مصر . وكانت هذه تسوية مؤقتة ، أما حق ونصيب السودان فى المياه ، فقد أمكن تحديده بإبرام اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ . غير أنه طرأت منازعات بين مصر والإدارة البريطانية فى السودان فيما بعد ، وكانت مصر قد تقدمت لأول مرة بفكرة حفر قناة جنقلى فى عام ١٩٢٥ خلال التوتر .

قناة تحويل مياه السدود

بعد إعادة فتح السودان (فى مستهل هذا القرن العشرين) أجرى الموظفون المصريون دراسة دقيقة لحوض النيل كله ، كشفت المعلومات الناجمة عنها أن هناك كميات كبيرة من مياه بحر الجبل ، تحتقن فى منطقة السدود بجنوب السودان ، ويضيع جزء منها بسبب تبخره . وعلى ضوء هذه الحقائق قرر المصريون البحث عن الوسائل التى تزيل ما يعوق تدفق النهر ، وسريان مزيد من المياه اليهم ، وتقدموا فى هذا الصدد بعدة مقترحات ، منها اقامة حواجز حول مجراه ، وانشاء قناة لتحويل مياهه . وفى عام ١٩٢٥ ، اختارت مصر أن تحفر قناة جنقلى من القرية التى تحمل هذا الاسم إلى ملتقى نهر النيل الأبيض بنهر السوباط ، مما تسقط معه الحاجة إلى الحواجز والقناطر على بحر الجبل ، أو إلى تشييد خزان على بحيرة ألبرت . ونسبة لتدهور العلاقات الإنجليزية المصرية المنبعث من بعض الأحداث التى كان السودان ومصر مسرحاً لها ، لم تأذن بريطانيا بتشييد الخزان على البحيرة ، أو بمستودع لتخزين المياه ، أو بحفر القناة ، وأبعد الموظفون المصريون ، ورجال الجيش المصرى من السودان فى عام ١٩٢٤ ، فلم تر الإدارة الإنجليزية حكمة فى السماح لمصر بالعودة إليه ، ومعها أموال طائلة لتنفقها فيه ، تفوق فى كميتها ما حسبته حكومة السودان كافيا للاستثمار فى حفر القناة ، مما ينطوى على خطر تقويض سلطتها فى الجنوب ، وزيادة المشاكل الأمنية التى كانت تسعى للسيطرة عليها ويكتوى بنيرانها الإداريون البريطانيون ، خاصة فى مديرية أعالى النيل .

ولا شك فى أن تحرك مصر السريع للتقدم باقتراح حفر القناة فى ذلك الوقت ، كان مثيرا للشبهات ، وينطوى على دوافع سياسية ترمى لتأمين وجودها فى مكان ما بالسودان .

ثم قررت إدارة السودان فى عام ١٩٢٧ أن تدرس المشروع ، فعينت أحد المهندسين ليدرس آثاره على أهل المنطقة . واتضح من هذه الدراسة أن حفر القناة فى منطقة السدود ، قبل إنشاء خزان ومستودع للمياه فى بحيرة ألبرت ، لا يوفر مياهاً كثيرة لمصر ، وأنه لابد من إجراء المزيد من البحث حول الآثار الاجتماعية لضبط حوض النيل على أهل المنطقة . وكانت هذه الإجراءات بالغة الأهمية على مجرى الأحداث فى السنوات الأخيرة ، مما تضمنته النتائج التى توصل إليها فريق أبحاث جنقلى ، وفى الطبعة المعدلة فيما بعد ، المسماة مشروع قناة جنقلى لعام ١٩٧٤ .

وأثارت اعتراضات سلطات المديرية فى أعالى النيل على مشروع القناة ، وتقرير المهندس الذى عينته إدارة السودان ، اهتمام أهل منطقة السدود ومخاوفهم على مصالحهم ، وظل التنافس على مياه النيل قائماً حتى عام ١٩٢٧ ، على أساس مصالح مصر من جهة ، وأهل وأراضى يوغندة من جهة أخرى ، فأصاب أهل السودان الجنوبى نفعاً من هذه الخلافات الإنجليزية المصرية .

مشروع النيل الاستوائى

فى عام ١٩٤٦ ، نشرت مصر دراسة جديدة حول تخزين وضبط مياه النيل ، واقترحت إقامة مشروع لتخزين مياهه عن طريق مستودع وخزان ينشئان فى البحيرات العظمى بشرق أفريقيا . ونشأ عن هذا المشروع ، الذى يشار إليه بمشروع النيل الاستوائى ، تضارب حاد فى المصالح بين يوغندة ، والسودان ، ومصر للأسباب التالية :

(أ) لأن أراضى يوغندة التى تشتد حاجتها إليها ، ستغمرها المياه إذا ارتفع مستوى المياه فى بحيرة ألبرت ، وفق الاقتراح المصرى .

(ب) ولأن المياه تغمر منطقة السدود لفترة نصف عام ـ من ديسمبر إلى يونيو ـ وهى الفترة التى يتوفر فيها المرعى بهذه المنطقة ، وتشتد الحاجة إليه خلال موسم الجفاف ، لتغذية الماشية ، وتتوفر الاسماك لتغذية القبائل النيلية .

(ج) ولأنه يتهدد أهل منطقة السدود بمخاطر فيضانات كبيرة ، تفوق ما عرفته منطقتهم .

إذن فهذا المشروع لا سبيل لتنفيذه إلا بالتنسيق بين جميع الأطراف المعنية ، ولا سبيل لمصر لبلوغ غايتها إلا بدفعها الثمن للسودان ، ويوغندة . وليس هناك ثمن يمكن تقديره للتعويض عن الأرواح ، والموارد الاقتصادية الرئيسية التى يتهددها المشروع بالخطر . هذه هى المآزق التى واجهتها الأطراف المعنية عندما شكل السودان فريقا لاجراء بحوث عملية فى منطقة قناة جنقلى فى عام ١٩٤٦ ، حين أصبحت التنمية الاقتصادية ، والتعليمية ، السياسة الرئيسية فى جنوب السودان ، وخططت مصر لتنفيذ سياستها الرامية لصيانة وضبط مياه النيل .

وركز الفريق نشاطه حول مايلى :

(أ) الآثار الاقتصادية والاجتماعية المنبعثة عن القناة على أهل المنطقة ، وتقدير أبعاد الإجراءات الوقائية للازمة .

(ب) البدائل الطبيعية للمشروع ، والإجراءات التى يجب اتخاذها فى حالة تنفيذه .

(ج) تقدير تكلفة هذه الإجراءات الوقائية من حيث كمية المياه والمبلغ المالى .

وبدأ النشاط الفعلى لهذا الفريق فى عام ١٩٤٩ ، واستمرت جهوده الجبارة تبذل تحت ظروف قاسية لفترة خمس سنوات ، تحت قيادة إدارى نشط ، واسع الخبرة ، متخصص فى علم الأجناس ، هو دكتور ب . ب . هاول .

وقام الفريق بحصر سائر البحيرات الصغيرة ، والمستنقعات ، ومجارى المياه ، ومناطق الحياة المائية فى السدود ، وفحصها ، كما فحص الحشائش ، والتربة ، والماشية ، والحيوانات البرية ، وبتقدير أعداد السكان ، ودرس سبل معيشتهم فى منطقة السدود ، ملتزماً فى هذا بالأساليب العلمية ، ثم أعد تقريراً يتألف من ستة مجلدات ، يتضمن توصياته ، وهو عمل عملاق ذو أهمية دائمة .

واشتمل التقرير على فحوصات للبيئة ، ولكل ما له صلة بالأسس التى يقوم عليها مشروع قناة جنقلى . وأخذ فى اعتباره المناخ الودى الذى كان سائدا فى الخرطوم تجاه مصر ، محبذا شق القناة ، مما دعم اتفاقية تم التوصل إليها بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٢ ، سمحت من حيث المبدأ بحفر قناة محولة ، وبهذا توجهت توصيات الفريق نحو توفير العلاج للخراب الذى قد يؤثر على المواطنين ، على امتداد النيل ، بدلاً من إعاقة تنفيذ المشروع ، وركز على تعديل مشروع النيل الاستوائى الذى لم تقبله فى صيغته الأصلية . وقدم خمس توصيات رئيسية هى :

(أ) تجنب المساس بتقلبات النهر الموسمية الطبيعية إلا فى أقل قدر ممكن ، فيما أسمته الهيئة (العملية البديلة) ، وتقليل الاضرار على المراعى الموسمية ذات الأهمية البالغة لحياة الإنسان .

(ب) أن يساير تخطيط القناة الخط المباشر من جنقلى إلى السوباط ، دون إقامة ردميات حول النيل ، أو قناطر عليه .

(ج) تقليل طاقة القناة الانسيابية من خمسين مليون متر مكعب ، إلى خمسة وثلاثين مليوناً فى اليوم خلال السنوات العادية ، ورفعه إلى خمسة وخمسين مليوناً فى سنوات الفيضانات المرتفعة .

(د) إقامة مشاريع إعاشة بديلة لتحسين الظروف المحيطة بحياة المواطنين المتأثرين بشق القناة .

(هـ) التوصية باتخاذ احتياطات كافية ضد الفيضانات ، على أن تتسع القناة لتدفق ماء الفيضان بمقدار خمسة وستين مليوناً من الأمتار المكعبة يومياً .

واقترح الفريق أيضا حفر قناة إضافية ، بطاقة قدرها خمسة ملايين من الأمتار المكعبة ، يتدفق عليها الماء فوق سطح الأرض ، خدمة للمشاريع التى تعتمد على الرى الانسيابى .

ولكن القناة لم تحفر بعد أن قدم الفريق توصياته إلى حكومة السودان فى عام ١٩٥٤ ، وكانت مصر قد خضعت إلى تغييرات سياسية بقيادة جمال عبدالناصر ، بعد وقت قصير من ابرام اتفاقية عام ١٩٥٢ ، ترتب عليها إبعاد الملك فاروق ، والقيادة السياسية القديمة .

وأدركت القيادة المصرية الجديدة أن بريطانيا لا تؤيد المقترحات الخاصة بتشييد منشآت فى البحيرات العظمى ، فأعدت خططاً جديدة للسيطرة على النيل ، وضبط تدفق مياهه ، واتجهت نحو خزان أسوان داخل أراضيها .

وتحسنت العلاقات بين السودان ومصر بإبرام اتفاقية جديدة لمياه النيل ، اشتملت على أربع نقاط رئيسية ، إحداها خاصة بقناة جنقلى ، تنص على موافقة القطرين أن يقوما فى وقت لاحق بتنفيذ مشاريع فى السودان ، تزيد من حصيلة النيل ، يتحملان نفقات تشييدها بالتساوى ، ويقتسمان ، بالتساوى ايضا ، الماء الإضافى الناجم عنها . وشكلت هيئة هى اللجنة الفنية الدائمة المشتركة التى يتساويان فى التمثيل فيها ، لإبداع وتنفيذ وإدارة مشاريع صيانة المياه ، مما أتاح للسودان فرصة ظل يتطلع اليها وقتاً طويلاً ، تمكنه من التعرف فى الوقت المناسب ، على ما كانت مصر تخطط له بشأن مياه النيل .

ولم يكن السد العالى بأسوان يحفظ لمصر من المياه الكميات الوافرة التى توازى أهداف النمو ، وظلت منذ عام ١٩٨٥ فى حاجة إلى موارد إضافية لخدمة توسعها .

القناة الجديدة : ١٩٧٤

لم يتخذ القرار الخاص بحفر قناة جونقلى إلا فى عام ١٩٧٤ ، وهى قناة تمتد من قرية جنقلى شمال بور ، إلى ملتقى النيل الأبيض بنهر السوباط ، خطط لها بالنفاذ عبر أقصر الطرق ، مسيرة مائتين وثمانين من الكيلو مترات بين النقطتين ، بطاقة قصوى قدرها خمسة وعشرون مليوناً يومياً فى السنوات العادية .

وفى مستهل ذلك العام ، جاء إلى جوبا اثنان من الوزراء المركزيين ، هما السيدان يحيى عبدالمجيد ، وزير الرى ، ووديع حبشى ، وزير الزراعة ، للتشاور معى بوصفى رئيساً للمجلس التنفيذى العالى للإقليم الجنوبى ، فحدثانى أنه أصبح من الضرورى تنفيذ مشروع قناة جنقلى لأسباب عديدة ، منها الحاجة للتوسع الزراعى أفقياً وعمودياً لمواجهة احتياجات الغذاء لقطر يتزايد سكانه بسرعة ، ومنها الحاجة للانتاج الزراعى الصناعى ، وفاء بالتزام السودان بتوفير الغذاء للعالم العربى ، ومنها حاجة مصر لمزيد من المياه لتحقيق التوسع الزراعى الهام لها ، ولتوليد الطاقة الكهربائية . وقالا أيضا ان التوسع فى أعمال الرى بالسودان يحتاج إلى مزيد من المياه ، وأن حصته الماثلة لا تكفى لرى المشاريع الجديدة فى عام ١٩٨٥ ، مما يقتضى الحصول على موارد جديدة من حصيلة النيل ، لا تتوفر إلا بحفر قناة جنقلى ، ومضيا يستعرضان الفرص التى يتيحها المشروع لأهل منطقته .

ونظمت لهما اجتماعا مع المجلس التنفيذى العالى ، قدما فيه خططهما ، وتناولا أربعة مواضيع ذات أهمية قصوى للجنوب يمكن تلخيصها فيما يلى :

(أ) فرص التنمية الاجتماعية الاقتصادية التى يوفرها المشروع للجنوب .

(ب) يسفر المشروع عن تحويل خمس متوسط الماء السنوى الذى يصب فى السدود .

(ج) تشتمل فرص التنمية الاجتماعية الاقتصادية على خطة لزراعة مائتى الف فدان فى منطقة القناة بالمحاصيل الغذائية والنقدية ، وعلى خطط لتحسين الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم ، والصحة ، ومياه الشرب ، وتصريف المياه .

(د) تقديم تعويضات سخية للمواطنين الذين تتأثر مزارعهم ومساكنهم قرب القناة بالمشروع ،

ويمنحون بالإضافة إلى التعويضات ، مشاريع إعاشة بديلة .

وقد خصصت حكومتا السودان ومصر مبلغا قدره ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات للخدمات الاجتماعية ، وللتعويضات عن المساكن المتأثرة بالمشروع .

وأكد السيد يحيى أن المشروع هو تعديل للاقتراح الأصلى الرامى لربط القناة بمشاريع حفظ المياه ، والسيطرة عليها فى البحيرات الاستوائية . وكانت إثارة هذه النقطة أمراً هاماً ، لأن مشروع البحيرات الاستوائية الذى خططته وأعلنت عنه مصر فى عام ١٩٤٦ ، كان ينطوى على الاضرار بأهل المنطقة من ناحيتين ، إحداهما ما يشكله تخزين المياه فى البحيرات من خطر متمثل فى فيضان عال فى المنطقة ، وثانيتهما غمر المراعى الصيفية فى التوج ، والمراعى النيلية ، وتحويلها إلى بحيرات فى موسم التحاريق الذى يمتد من يناير إلى مايو كل عام ، حين تزحف الماشية عادة إليها بحثاً عن الكلأ .

وذكر الوزايران أن المشروع فى صيغته الجديدة لا يؤثر على الحالة الطبيعية للسدود . ولا على سهول الفيضان ، وقالا أنه يحرم مناطق التوج من انسياب عشرين مليوناً إلى خمسة وعشرين مليون متر مكعب يوميا اليها ، مقارنة بخمسة وخمسين مليون متر مكعب فى المشروع كله . بالإضافة إلى هذا ، فسيقام طريق صالح للعمل طيلة العام على مسيرة القناة ، يستخدم فى نقل البضائع ، والركاب بين ملكال وجوبا ، ويقلل من الوقت الذى كانت تقطع فيه البواخر المسافة بين المدينتين إلى النصف ، ويقلل طول الطريق للنهرى بين كوستى وجوبا بثلثمائة كيلو متر .

إن غرض مشروع قناة جنقلى لم يعد تحويل المياه لمصلحة مصر وحدها ، لأن مصر قد سدت حاجتها جزئيا بقيام السد العالى ، ولكن هدفه هو توفير الماء الذى تشتد الحاجة إليه فى أعمال الرى فى شمال السودان ، وفى الجنوب أيضاً ، لأن هناك خططاً لزراعة قصب السكر وتصنيعه بكميات وافرة فى منقلا ، وملوط ، ثم فى جلهاك مستقبلاً ، وهو سيربط المنطقة بحركة نقل نهرية وبرية طيلة العام ، وهذه كلها مؤشرات للاحتياجات الهامة الحديثة التى لا يمكن الحصول لها على المال محليا الا مقابل مشروع القناة . وقدما حججاً قوية لتحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية متعددة الأغراض ، ليس فقط لخير مصر وشمال السودان ، بل لخير الجنوب أيضاً .

وتداول أعضاء المجلس التنفيذى العالى طويلاً مع وزيرى الحكومة المركزية ، وأثاروا ثلاث نقاط رئيسية : إحداها تتعلق بنوعية الطريق المقترح ، لأن المجلس يرغب فى تشييد طريق جيد الأساس ، معبد السطح ، قادر على تحمل الحركة المتوقعة فى محاذاة القناة . وثانيتها حول الطريقة التى سينفذ بها المشروع ، والوسائل التى ستستخدم فى عملية الحفر ، وثالثتها خاصة بمساحة الأرض التى تسترد فى منطقة السدود ، نتيجة تحويل بعض الماء إلى القناة المقترحة .

ولم تكن إجابتهما أول الأمر مطمئنة حول نوعية الطريق ، ولكنهما حين أدركا ريب الأعضاء ، واعتراضهم على ما ذكرا ، قدما مشروعاً مطابقا للمواصفات التى اقترحها المجلس . وقالا إن حفر القناة سيتم بواسطة حفارة ضخمة تزن ألفين وثلثمائة طن ، قادرة على حفر ثلاثة آلاف وخمسمائة طن من التراب يومياً ، هى الوحيدة من نوعها فى العالم ، صنعتها جمهورية ألمانيا الاتحادية ،

وتمتلكها شركة فرنسية . وقد استخدمت لأول مرة فى حفر أطول قناة فى العالم ، تربط بين نهرين فى الباكستان . وسيقوم بتشغيلها عدد قليل من الفنيين الأجانب . وكان الهدف من إثارة هذه النقطة هو إزالة مخاوف المواطنين المنبعثة من خطر استجلاب اعداد كبيرة من العمالة الأجنبية إلى منطقة خرجت منذ وقت قريب من حالة حرب طويلة ، لاسيما العمال من الاقطار التى لم تكن أساساً متعاطفة مع ذاتية الجنوب . ويذكر فى هذا الصدد أنه كان من المقرر استخدام عمالة أجنبية ـ ربما من مصر ـ عند تقديم اقتراح المشروع فى عام ١٩٢٥ ثم فى عام ١٩٣٨ .

أما بالنسبة لمساحة الأرض التى تسترد فى منطقة السدود نتيجة لتحويل المياه ، فقد ذكر يحيى فى صدق أنها تساوى على الأقل خمس مساحة السدود الماثلة فى عام ١٩٧٤ . وهذه مساحة صغيرة ، ولكنها رغم صغرها تجد منا الترحيب ، ومن بعض الكهول من أهل منطقة القناة ، ممن عرفوا أبعاد السدود فى عام ١٩٦١ ، وكانوا يتطلعون إلى تقليصها . ولعل تجربتى وأنا طفل تفيد فى توضيح أبعاد كارثة الفيضان . وكنت قد أمضيت فترة ثلاثة من مواسم الجفاف (١٩٤٤ إلى ١٩٤٦) بالتوج فى ابيوت ، وهى من مواقع معسكرات الماشية بانقا كوى من مركز بور ، ولهذا لم أصدق فى عام ١٩٧٢ أن المكان الذى عرفته ، والعشرين كيلو متر المربعة المحيطة بمناطق المرعى فى موسم الجفاف ، قد انقلب خلال ثمانية عشر عاماً ـ من ١٩٥٤ حتى ١٩٧٢ ـ إلى بحيرات ومستنقعات تقطنها افرسة البحر ، والتماسيح بشكل مستديم . وقد لقى نفس هذا المصير مائة وثلاثة وأربعون معسكراً آخر من معسكرات الماشية ، تمتد على مساحة تقدر بخمسمائة كيلو متر مربع ، من أراضى المراعى فى مستنقعات بور ولاو وقاوار . وامتدت مساحة السدود ، بما فيها المستنقعات المستديمة ، والسهول التى يغمرها الماء موسمياً من ثمانية آلاف كيلو متر مربع . إلى تسعة عشر ألفا فى بعض التقديرات ، وإلى ثلاثة وعشرين ألفا فى تقديرات أخرى ، خلال تلك الفترة ، نتيجة للأمطار الغزيرة التى تهطل فى حوض النهر بشرق أفريقيا . وتعرض المواطنون فى هذه المناطق فى ذروة الفيضانات (١٩٦٣) إلى خراب خطير ، وهجروا المستوطنات الدائمة ، والمزارع ، وغمر الماء مساحات ضخمة من المراعى النهرية ، بصورة مستديمة ، لا سبيل لوصول الماشية اليها طيلة العام ، وهلك الناس فى بعض المناطق ، لا سيما وادى الزراف ، بسبب ما تعرضوا له ، وبسبب الجوع ، ونقصت قطعان الماشية بأعداد كبيرة ، بل ابيدت كلياً فى بعض الحالات ، مما دفع الناس لصيد الأسماك ، وأفرسة البحر ، ليأكلوا لحومها ، كمصدر رئيسى لغذائهم ، وهاجرت أعداد كبيرة من المواطنين متجهة شمالاً أو جنوبا ، بحثا عن العمل ، والطعام ، والمأوى ، وانتشر وباء البلهارسيا يفتك بهم فتكا ، ووقعت مصادمات بين مجموعات المزارعين والرعاة فى مناطق أخرى حول الأرض واستخدامها ، وعلى وجه الخصوص بين دينكا بور الياب وأتوت وشيش من جهة ، ومندرى وبارى الذين اضطر الدينكا لنقل ماشيتهم إلى مناطقهما ، من الناحية الأخرى .

إن الكهول من المواطنين فى مراكز بور ويرول ، والزراف يتطلعون إلى تقليص السدود إلى حجمها السابق فى الأربعينات ، وحتى منتصف الخمسينيات . ومشروع القناة يحقق لهم جزءا من هذه الأمنية بخفض جزء من حجم السدود القائم الآن ، ولكنه لا يعيد صورة الماضى ، ما لم ينخفض تدفق النهر فى السدود إلى حده الأدنى ، ومستواه فى أوسط أو أواخر الخمسينيات .

ونسبة لهذه الإعتبارات كلها ، انتهى اجتماع الحكومة الإقليمية ووزيرى الحكومة المركزية باتفاق عام ، يقضى بالا تعترض السلطة التنفيذية فى الإقليم على القناة ، على أن تعيد الحكومة المركزية النظر فيها بما يشمل النقاط التى أثرناها خلال المناقشة ، بما فى ذلك إنشاء هيئة وطنية ، مهمتها متابعة ومراجعة المشروع من وقت إلى آخر ، ورسم خطط التنمية فى منطقة القناة ، والإشراف عليها وتمويلها بالأموال التى تخصصها الحكومة السودانية المركزية ومصر . وكان هذا هو الأساس الذى قام عليه المجلس القومى لتنمية منطقة قناة جنقلى ، وجهاز جنقلى التنفيذى ، الذى نتحدث عنه فيما بعد .

وقد أعلن نبأ مشروع قناة جنقلى فى بيان صحفى كغيره من المشاريع الاجتماعية الاقتصادية النافعة . ولم يحدث هذا النبأ فى أول الأمر إثارة فى المجتمع الجنوبى ، ولكن هذا الصمت كان قصير الأجل ، إذ التهبت المشاعر ، وانطلقت المظاهرات بعد أسابيع قليلة من إذاعة النبأ ، يسيرها على نطاق واسع ، أطفال المدارس فى جوبا . ثم امتدت إلى مدن الجنوب الأخرى ، وخاصة ملكال ، وبور ، وتوريت ، وياى ، وواو .

واتجهت مظاهرات المدارس إلى رئاسة الحكومة الإقليمية ، تطلب مقابلة رئيس المجلس التنفيذى العالى ، حين كنت فى زيارة للخرطوم . وطلب الرئيس بالإنابة من محافظ الاستوائية أن يلتقى بهم ، ويتحدث إليهم ، ولكنهم اعترضوا على لقائه وأصروا على لقاء أكبر مسئول فى الحكومة الاقليمية . وفجأة هطلت أمطار غزيرة ، فتفرقوا . وفى اليوم التالى الذى كان مقرراً أن أعود فيه من الخرطوم ، سيروا موكباً لأخاطبه ، فرأيت أن يخاطبهم غيرى من المسئولين ، لأنه لا يليق بالحكومة أن تتلقى الأوامر من طلبة المدارس ، فخاطبهم ، وأكد لهم أن المشروع لا يلحق أذى بالجنوب ، بل يحقق له نفعاً وخيراً ، مما يعدده بيان تعتزم الحكومة إصداره . وتقديمه للجمعية الاقليمية . ورغم هذا اصروا على مثولى أمامهم لمخاطبتهم ، ولما لم يجدوا منى استجابة تفرقوا فى غضب ، وسوء نظام . وفى طريق عودتهم إلى مدارسهم ، أعربوا عن غضبهم بالتهجم والاعتداء على السيارات ، والنوافذ التى مروا بها ، وعلى كل شىء ذى قيمة عثروا عليه فى طريقهم .

وكان هذا أول عمل عنيف يقع فى الجنوب منذ نهاية الحرب الأهلية ، فأزعج من شهدوه من المواطنين . وفى صباح اليوم التالى انطلق المزيد من تلاميذ المدارس والشباب فى طرقات جوبا ، وأحدثوا مزيداً من الخراب على الممتلكات ، واعتدوا على بعض رجال الشرطة الذين كانوا فى حالة تأهب قرب المدارس ، فأصابوهم بجراح . وفى غمرة هذه الفوضى ، أطلق أحد صغار الضباط النار على تلميذ فأرداه قتيلاً فى الحال ، وأصابت رصاصة طائشة ولداً آخر ، كان يقف بعيدا عن مسرح الشغب . وفى نهاية ذلك اليوم ، مات تلميذان متأثرين بجراح الرصاص . وقد برأت لجنة تحقيق شكلت برئاسة الادارى المعتدل سابينو سافريو ، ساحة الشرطة . وكشف التحقيق عن أن الرصاصات لم تصوب عمداً على المدنيين ، وعن أن الشرطة لم تكن لديها وسائل لتفريق جموع المتظاهرين ، كالغاز المسيل للدموع ، وخراطيم المياه ، فاضطرت لإطلاق الرصاص فى الهواء ، وبهذا كان الولدان القتيلان ضحية لهذه النيران .

وعلى الرغم من ضخامة الخراب الذى أحدثه المتظاهرون ، والضغط الذى مارسوه على الشرطة ، قررنا ألا نستعين بالجيش تجنباً للخطر على أرواح المدنيين .

واستطاعت الشرطة فى نهاية اليوم الثانى أن تسيطر على المظاهرات فى جوبا ، وأخذت تلعق جراحها . وبعد مضى يومين ، قامت مظاهرات مماثلة فى جوبا ، وياى ، وبور ، وملكال ، وفى مناطق أخرى نائية بالجنوب . ووصف المتظاهرون فى ملكال الحكومة بأنها صنيعة مصرية ، واستقبلوا بالسخرية أحد الوزراء الإقليميين الذى ذهب إليهم لتهدئتهم ، والتأكيد لهم أن الشائعات التى يسمعونها لا أساس لها من الصحة ، ووصفوه بأنه عميل مصرى . ولم يفهم دكتور قاما حسن ، الوزير الاقليمى للزراعة ، ما كان يردده المتظاهرون ، وحسبهم يرحبون به فى حماسة ، حين كانوا يصفونه بأنه عميل مصرى ، وهو من العائدين من الاغتراب ، لغته العربية ضعيفة .

وكانت الشعارات ، والهتافات ، والبيانات الصادرة عن التلاميذ تكشف فى وضوح أنهم كانوا ضحية شائعات شريرة ، وأن أحد الناس نقل إلى الجمهور كثيراً من التحريفات والزيف ، وزعم أن مشروع قناة جنقلى يجلب إلى جنوب السودان مليونين من الفلاحين المصريين ، ليقيموا إقامة مستديمة فى منطقة القناة ، ويحلوا محل أهلها ، وانهم سيمتلكون الارض الزراعية على طول القناة ، ويستخدمون أهلها عمالاً وخدماً لهم ، وأنه يجلب أيضاً جنوداً مصريين لضمان تشييد القناة وحراستها من خطر أهل الجنوب خلال شقها وبعده ، وأنه من مهام هذا الجيش الأجنبى أيضاً ، ضمان سلامة الفلاحين المصريين . ولتقوية هذه الشائعات ، زعموا أن هناك عددا من القادة العسكريين المصريين قد وصلوا بالفعل إلى فندق جوبا ، وهم يرتدون ملابس مدنية تخفى هويتهم وأن على من يريد التأكد من هذا أن يذهب إلى الفندق ليراهم ، فيما زعمت الشائعة .

وكان هناك عدد كبير من الأوروبيين حينذاك يعمل مع وكالات الإغاثة ، وإعادة التعمير والتوطين ، أقام بعضهم فى فندق جوبا ، وأخذ آخرون منهم يترددون عليه فى المساء للسمر ، كما كان هناك أيضاً بعض المدرسين المصريين الذين وصلوا عن طريق الصدفة من الخرطوم ، منتدبين للعمل فى المدارس الثانوية بالجنوب ، كما وصل آخرون منهم إلى أماكن أخرى من القرى ، وقد تم وصولهم إلى جوبا قبل وقوع المظاهرات بأيام قليلة ، فأقاموا فى الفندق ، فى انتظار توزيعهم ونقلهم إلى أماكن عملهم ... هؤلاء وأولئك هم الناس الذين أشار اليهم مروجو الشائعات ، ووصفوهم بأنهم قادة عسكريون فى زى مدنى .. ولجعل شائعتهم أشد إثارة وضرراً ، زعموا أن جزءا من قوة عسكرية مصرية ، مقدارها ستة ملايين من الجنود ، وصلت بالفعل إلى جوبا ، وأنها تعسكر فى جبل كجور ، على بعد خمسة عشر ميلاً غربى المدينة ، وأن الضباط العسكريين الذين يتنكرون فى الملابس المدنية فى فندق جوبا ، هم قادة هذه القوة ، كما زعموا ان الجزء الآخر من القوة يعسكر فى منطقة القناة .

وكانت الشائعات الأخرى تنسج حول مياه النيل ، ومنطقة السدود . وقد زعم مروجوها أن الغرض من تخطيط القناة هو سحب كل الماء والأسماك والحيوانات المائية ، والتماسيح ، وأفرسة البحر من السدود ، ونقلها إلى مصر خدمة للمصلحة المصرية . وبهذا تجف السدود ، ويهجر الناس منطقتها فتتعرض مع ما يحيط بها للتصحر .

وكأن مشروع جنقلى فى توريت ، ويأى ، وبامبيو ، شيئا آخر مختلفاً تماماً ، هو ليس قناة ، بل شخص أجنبى أحضر جيشاً لغزو جنوب السودان .. ولم يكن للأطفال فى هذه المناطق تصور للموضوع الذى أثار النزاع ، ولكنهم انطلقوا إلى الطرقات ليعبروا عن غضبهم وضيقهم بالحكومة ، لأنهم يظنون أنها تفتح أبواب الجنوب واسعة ، وبصورة خطيرة ، أمام الغزو الأجنبى .

وكان بعض أعضاء الجمعية الإقليمية قد اعتقلوا لبعض الوقت ، أو استجوبوا حول انتشار هذه الشائعات المدمرة . من هؤلاء العضو ستيفن شيش ، الذى كان يوزع منشورات على التلاميذ المتظاهرين تشتمل على الشائعات المشار إليها أعلاه ، ومنهم العضوان سايمون مورى ، وجشوا دوا اللذان زعم ستيفن أنهما مصدر الشائعات . وحاولت الشرطة أن تستجوب جشوا هذا ، ولكنه هرب إلى شرق أفريقيا ، وأيد أنصار البيئة فى نشر دعاية عاطفية حمقاء ضد المشروع . وظن أعضاء الجمعية الإقليمية هؤلاء أنهم بنشر الشائعات يطيحون بالحكومة .

وقد بثت هذه الشائعات بين قوم كانوا يعانون من بعض المشاكل ، وخاصة فى مجال التعليم ، بسبب نقص فصول الدراسة ، وعنابر السكن ، وقلة المعلمين ، والمعدات المدرسية ومعدات المعامل ، مما أثار غضب أطفال المدارس ، وجعل منهم هدفاً لتقبل هذه الشائعات التى انتشرت فى عام ١٩٧٤ . وكانت هناك مظلمة أخرى ، ذات صلة بعلاقات الجنوب بالشمال من ناحية ، والجنوب ومصر من الناحية الأخرى ، لم ترفع فى المظاهرات ، فالعلاقات الشمالية الجنوبية كان يشوبها شىء من التوتر فى الماضى ، وعلى الرغم من التوصل إلى وفاق منذ عام ١٩٧٢ ، والسعى لخلق الثقة ، وحسن الظن بين المنطقتين ، فقد أصيب الجنوب بخيبة الأمل تجاه التقدم الاقتصادى ، المتمثل فى النقص الخطير الذى كانت تعانى منه المدارس عام ١٩٧٤ ، مما دفع المواطنين لإلقاء تبعته على الحكومتين المركزية ، والإقليمية . وجاءت المظاهرات ضد قناة جنقلى تعبيراً عن تدنى مصداقية الحكومة . اما بالنسبة للعلاقات المصرية بالسودان الجنوبى ، فقد أخذ على مصر عدم تأييدها لاتفاقية أديس أبابا ، كما أخذ عليها صدور المعارضة للحوار والاتفاقية فى الخرطوم ، من وزراء وعناصر قوية الصلة بمصر . يضاف إلى هذا أنها ، أى مصر ، لم تقدم عوناً للجهود المبذولة لاعادة التعمير ، والتوطين ، فى الجنوب ، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٤ . وكان الجمهور الجنوبى المستنير ملما بموقف مصر من الاتفاقية ، وابتعادها . من هنا جاء الاستنكار فى الجنوب للسماح لمصر وشمال السودان بالانتفاع من الماء المحتقن فى السدود . وكان بعض الناس يتساءلون :

لماذا نسمح لقطر غير متعاطف مع التسوية السلمية بالانتفاع من هذه المياه ؟ .

ولكن مصر فى السنوات الأخيرة قدمت عوناً ضخماً للجنوب ، يتمثل فى برنامج سخى ، هو تقديم ثلثمائة منحة دراسية سنوية للسودانيين الجنوبيين ، للدراسة فى الجامعات المصرية ، وفى غيرها من مؤسسات التعليم العالى . وعن طريق هذا البرنامج ، حصل الجنوب على أعداد من المهندسين ، والأطباء ، والزراعيين ، والبياطرة ، والمعلمين . ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى أن عدد الجنوبيين الذين يدرسون الآن فى جامعات السودان ، يقل عن عددهم فى الجامعات المصرية ، وأن بعض من اشتركوا فى المظاهرات عام ١٩٧٤ ، هم الآن خريجو الجامعات والمؤسسات المصرية التى استوعبت من الطلبة الجنوبيين فى عام ١٩٨٧ أكثر من ألف ، بالمقارنة إلى اثنين وثلاثين استوعبوا فى عام

١٩٧٢ . ولكن هذا التطور جاء متأخراً فلم يمنع أحداث عام ١٩٧٤ حول مشروع قناة جنقلى من الوقوع .

مهما يكن من امر ، فقد وجدت الشائعات من يصدقها ، إما بسبب خيبة الأمل ، أو لأسباب هامة أخرى ، وكانت الشائعات الخاصة بتوطين الفلاحين المصريين ، والجيش فى منطقة القناة ، تستند على أسباب تاريخية ، منها بقاء الجيش المصرى قرب جبل الأولياء منذ عام ١٩٣٦ حتى قبيل الاستقلال فى عام ١٩٥٦ . وقد نقلت هذه الحقيقة بصورة مشوهة إلى الناشئة فى مدارس الجنوب ، وقيل لهم إن المصريين عادة يقيمون جيشهم فى البلاد الأجنبية لحراسة المنشئات الخاصة بالسيطرة على النيل وضبط مياهه ، مما يؤكده بقاؤهم فى جبل الأولياء . وهذا السبب نفسه هو الذى يدفعهم الآن للإقامة فى الجنوب ، وخاصة فى منطقة قناة جنقلى .

وكانت هناك مبررات تاريخية للشائعة الثانية الخاصة بسحب مياه السدود إلى شمال السودان ومصر ، إذ كان اقتراح مصر فى العشرينيات ، الخاص بإقامة ردميات حول بحر الجبل ، وبحفر قناة فى منطقة السدود ، تمتد حتى ملتقى النيل الأبيض بنهر سوباط ، قد تم تقديمه مرة أخرى فى عام ١٩٤٦ كجزء من مشروع النيل الاستوائى . وكان من شأنه ، فى حالة تنفيذه أن يقتطع كميات كبيرة من الماء الذى يحتقن عادة فى منطقة السدود ، مما يترتب عليه نقص مراعى النهر الفيضانية البالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد الرعوى ، ولسكان النهر فى منطقة السدود خلال موسم الجفاف ، كما كان من شأن مشروع النيل الاستوائى ، بخزنه للمياه فى البحيرات العظمى ، أن يقلب الأوضاع خلال الموسم فى بعض مناطق السدود ، ويغمر المراعى النهرية ، والاتواج الواقعة جنوب جنقلى فى موسم الجفاف ، فيقفل بذلك طريق القطعان ، فى وقت لا تتوفر فيه مراع بديلة . أما فى شمال جنقلى ، وحتى نقطة تقع بين فانجاك وبفلوكيب ، فان الماء لم يكن يغمر الأتواج فى أى وقت خلال العام ، مما يحول الحشائش إلى نوع ناشف من الكلأ غير صالح للماشية فى موسم الجفاف . يضاف إلى هذا ما يصيب ماء النهر شمالاً من ارتفاع مستمر يقضى على المراعى النهرية ، ويعرض موارد الماشية والأسماك إلى خطر داهم .

وباستغلال هذه التجارب ، كان من السهل إقناع المواطنين فى الجنوب بأن مشروع القناة الجديدة ينطوى على خطة تهدف لحرمان منطقة السدود من مراعيها الثرة خلال موسم الجفاف ، ومن الأسماك ، ويؤذى أهل المنطقة خدمة لمصر وسكانها . وهكذا كان الحديث المشوه عن مشروع جنقلى يثير خواطر الناس . ولكن الخطة الجديدة التى شرحها الوزيران يحيى عبدالمجيد ، ووديع حبشى ، فى عام ١٩٧٤ ، لم تكن حقاً تنطوى على أى آثار ضارة ، لأنه لم يعد هناك حاجة لقلب المواسم بعد تشييد سد أسوان العالى ، حيث تخزن مصر مياهها كلها ، وتستخدمها عند حاجتها لها .

وبوصفى رئيساً للحكومة الإقليمية ، قدمت بياناً مستفيضاً للجمعية الإقليمية عن طبيعة مشروع قناة جنقلى للمداولة ، وكان الإقبال على جلستها كبيراً ، ليس فقط من الأعضاء ، ولكن أيضاً ممن كانوا شديدى الحرص على معرفة ما ينطوى عليه المشروع ، وممن يريدون أن يعرفوا الأسباب التى حدت بالحكومة الإقليمية أن تأذن للمزارعين المصريين ، ولمعدات الجيش المصرى ، بالتدفق إلى

الجنوب كله ، وممن كانوا يريدون أن يعرفوا من هو جنقلى هذا !! .

ويمكن تلخيص بيانى فيما يلى :

إن المشروع ذو نفع لأهل منطقة القناة خاصة ، وللجنوب على وجه العموم ، وهو بداهة ذو نفع لمصر ولشمال السودان . وهذا النفع هو الذى يدفعهما لتخطيط حفره فى المنطقة ، ولمده بالتأييد الفنى ، والمالى . ويترتب عليه توجيه جزء من الماء وليس كل الماء ، الذى يتدفق سنويا من حوض شواطىء بحر الجبل ، ونهر الزراف ، فى سهول الفيضان المنخفضة فى السدود ، بواسطة قناة ، وهو يمثل فى حقيقة الأمر عشرين فى المائة منه . وستسفر هذه العملية عن استرداد بعض الأراضى التى ظلت مغمورة بالمياه أكثر من عشرين عاما ، وتقوم مرة أخرى أراضى المرعى ، وزرائب الماشية ، وتقوى مسارب المياه الضحلة ، التى كانت متوفرة خلال سنوات السدود الصغيرة ، والنيل المنخفض ، لتدعم الاقتصاد الرعوى المحلى ، وتوفر فرصاً جديدة لصيد الأسماك فى القناة نفسها . ولن يأتى إلى الجنوب جنود ، ولا فلاحون مصريون ، ولا إلى السودان .

إن الجنوب سينتفع من هذا المشروع الذى يخدم أغراض الحكومة الرامية لتحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية نحن فى حاجة لها ، حاجتنا للتقدم الاجتماعى الحديث ، مما لا سبيل له إلا بتوفر موارد مالية ، وفنية كافية ، مما لا يتأتى للجنوب وحده . والحكومة المركزية لا تستطيع أن تولى مثل هذا المشروع أسبقية فى نطاق برامجها ، ما لم يمتد توزيع المزايا بشكل واضح الى المناطق الأخرى من القطر . ومشروع قناة جنقلى من المشاريع القليلة التى تحقق لأهل المنطقة الفرص التنموية التى لا يمكن نيلها إلا بربطها بمصالح خارجية ، فالمسألة مسألة أخذ وعطاء . إن بعض الناس ، وفى هذه الحالة مصر ، والحكومة المركزية فى الخرطوم ، يريدون بعض الماء الذى يتكاثر فى السدود ، مقابل موارد مالية وفنية يفتقر إليها الجنوب ، منها الطريق الصالح للعمل طيلة العام ، ومنها خفض مسيرة الرحلة النيلية من ملكال إلى جوبا ، ومنها توفير الخدمات الاجتماعية وتحسينها ، ومنها تسهيلات الصرف فى هذه المناطق التى تغمرها الفيضانات ، ومنها قيام مشروع رى زراعى مساحته مائتا الف فدان ، لانتاج المحاصيل الغذائية والنقدية ، لاسيما حين يختلف المشروع اختلافاً جوهرياً عن المشروع المقترح فى عام ١٩٤٦ . ويطابق المشروع الذى أوصى بانشائه فريق بحوث جنقلى ، بعد إجراء تعديلات فى بعض أوجهه تلائم احتياجات اليوم .

وبالإضافة إلى هذا كله ، فإنه سينشأ مجلس قومى لمشاريع التنمية فى منطقة قناة جنقلى ، له جهاز تنفيذى مسئول عن التخطيط ، وعن مراجعة التنمية الاجتماعية الاقتصادية فى المنطقة ، وعن تنفيذ برامج تستند على هذه الخطط . وقد رؤى أن تكون سلطات المجلس واسعة إلى درجة تمكنه من مراجعة المشروع كله على وجه الجملة . وستشتمل عضويته على أهل الجنوب . وإنه لمن الضرورى لنا أن ندرك أن الجنوب ظل وقتاً طويلاً يتقلب فى التخلف ، وقد آن له الأوان ليسير فى طريق التحديث الذى سارت عليه بقية أرجاء الدنيا .

إن بعض المواطنين قد يعزفون عن التغيير حتى لو كان يرقى برفاهيتهم . ومثل هذا الشعور ليس وقفاً على أهل السودان الجنوبى ، ولكن السؤال الجوهرى هو : أيكون التغيير فى جملته واضح

النفع ، أم هو واضح الضرر على الجماعات المتأثرة به ، بطريق مباشر أو غير مباشر ؟ إن إجابتنا على هذا السؤال هى أنه ذو نفع جوهرى للمنطقة ، والحكومة فيما هو معلوم ملتزمه بانتهاج سياسة تحقق التنمية الاجتماعية الاقتصادية فى الجنوب ، وهى شديدة الحرص على ترجمة هذه السياسة إلى خطط وبرامج . وستقود الناس ، وتدفعهم للسير فى هذا الطريق إذا اقتضى الأمر منها ذلك ، حتى لو لم يكونوا راغبين فى السير عليه .

لقد أجاب البيان على كثير من التساؤلات التى أثارها المشروع ، والشائعات ، والافتراضات التى أدى إليها ، واتضح بالفعل أنه ليس هناك جيش مصرى فى الجنوب ، ولا فلاحون مصريون ، وليس فى العزم إحضارهم . وأثار البيان مداولة طويلة ، ولكنها ثرة تتسم فى جملتها بالموضوعية . وعند نهايتها بعد بضعة أيام ، أيدت الجمعية مشروع قناة جنقلى بأغلبية عظمى من الأصوات . وكان قد تناول المشروع بالمداولة أيضاً مجلس الشعب القومى فى الخرطوم وأجازه .

وتم إنشاء المجلس القومى لمشاريع التنمية فى منطقة قناة جنقلى ، تحت رئاسة نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس المجلس التنفيذى العالى . وكان من بين أعضائه وزراء الرى ، والمالية ، والزراعة ، والتخطيط المركزيين، وأعضاء من الجمعيتين الإقليمية . والقومية ، هم من أهل منطقة القناة ، ووزراء المالية ، والزراعة ، والصحة ، والتعليم ، ووقاية الحيوانات البرية ، والتنمية الريفية الإقليميون ، وعين للمجلس هيئة تنفيذية هى جهاز جنقلى التنفيذى ، كما عين معتمد لهذا الجهاز ، فى درجة وزير دولة مركزى ، خلع عليه المركز اللازم له لمباشرة أعماله مع الحكومة المركزية ، والحكومة الإقليمية ، ومع المجلس . ولكن مضى بعض الوقت قبل أن يبدأ العمل الحقيقى فى القناة ، لأن مصر لم تسرع الخطى كما أسرع السودان تجاه تنفيذ المشروع . ولا يصعب على المرء تخمين الأسباب التى أدت الى هذا البطء ، فقد كان من دواعى القلق والتخوف فيها مظاهرات الجنوب ، وخاصة فى جوبا ، العاصمة الإقليمية ، وفى ملكال ، مقر رئاسة مصلحة الرى المصرية بالجنوب . ومصر تحتاج لبعض الوقت كى تتعرف على أسباب وآثار هذه الانفعالات . وكانت هناك أيضاً أنباء تتردد بأن مصر لا تحتاج الى مياه القناة قبل عام ٢٠٠٠ ، وحتى فى ذلك التاريخ فإن سد أسوان العالى يستطيع أن يخزن لها من الماء ما يكفيها لرى أراضى زراعية ، تجعل الإنتاج موازيا لتزايد سكانها ، وتوسعها الزراعى الصناعى . وكانت هناك خطة رئيسية للمياه ، نشرتها وزارة الرى المصرية فى عام ١٩٨١ ، تفيد بأن احتياجاتها للماء اللازم لتحقيق تقدمها الزراعى ، يجب دعمها فى عام ١٩٨٥ ، وهو الموعد الذى كان محدداً أصلاً لإنجاز مشروع قناة جنقلى . وكانت حكومة السودان هى التى مارست الضغط عليها للتحرك عن طريق اللجنة الفنية المشتركة الدائمة أولاً . ولما تبين لها عدم فعالية هذا السبيل ، أرسلتنى إلى مصر فى عام ١٩٧٥ يصحبنى يحيى عبدالمجيد وزير الرى ، ورئيس اللجنة الفنية نحمل خطاباً من الرئيس نميرى إلى الرئيس محمد أنور السادات ، يحثه فيه على التصديق على المشروع ، وعلى توفير المخصصات المالية للوفاء بحصة مصر فى نفقاته . واستقبلنا الرئيس السادات ، وبعد قراءته للخطاب أخذ يحدثنا فى اعتزاز عن جذوره السودانية ، وخاصة السودان الجنوبى ، وعلمت فيما بعد أن هذا الموضوع كان حبيباً إلى نفسه ، وقيل إن والدته كانت سودانية ، وهو يزعم فى بعض الأحيان أنها من غرب السودان ، وفى أحيان أخرى من أواسطه ، وفى رواية ثالثة من السودان الجنوبى ، موطنها يحدده موطن من يستمع إليه من السودانيين .

وبعد هذه المبادلات الدبلوماسية الودية فى منزله الفخم بالاسكندرية ، أمر وزيره لشئون السودان ، أحمد بدران ، ببدء العمل . وكان يبدو منه الحرص على المشروع ، ولكن يبدو فى نفس الوقت ، على المصريين عدم الحماسة له ، أو هم قرروا على الأقل أن يعاملوه بكثير من عدم الاهتمام ، لأن مظاهرات الجنوب كانت قد هزتهم ، ولأنهم لم يعودوا مطمئنين على سلامة قناة جنقلى ، وسهولة تنفيذها ، ولكنهم فى نهاية المطاف أقبلوا على العمل .

وقد تحدد التمويل الرئيسى لشق القناة ولإقامة التنمية الاجتماعية الاقتصادية فى منطقة جنقلى ، عبر ترتيبات أعدت مع دول ومنظمات متعددة ، أساسها المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية ، ومنظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، وحكومة هولندا ، تدعمها الموارد المحلية من مصر والسودان .

وفى عام ١٩٧٨ استعرض المجلس القومى تخطيط القناة ، ووسائل العبور ، والطريق والمصارف ، ومخارج المياه من القناة إلى أعمال رى صغيرة ، وللاستهلاك البشرى ، والحيوانى . وكان التخطيط الأصلى قد صمم لتسير القناة عبر خط مستقيم من قرية جنقلى إلى مصب نهر سوباط ، ففضل كثير من الأعضاء ، وخاصة الجنوبيون ، تخطيطاً يتيح انعراجات فى اتجاه شرقى لنقل ماء القنال إلى السهول الشرقية ، حيث تشتد الحاجة إليها فى نظر أهل المنطقة ، والحكومة الإقليمية . وكانت إحدى مقترحات الحكومة الإقليمية الأصلية ، ترمى إلى إنشاء قناة تمتد من خور فلوس ، على خط مستقيم إلى شرق ايود ، وغرب واط ، على أن تستمر فى خط شرقى حتى نقطة محددة فى التخطيط الأصلى المائل شرقا إلى كنجر . وكان هذا التخطيط تسوية تم التوصل اليها بين الأطراف على أساس غير رسمى ، كما كانت التكلفة هى الاعتبار الرئيسى فى تقرير التخطيط . والسهول الشرقية التى رأينا أن تتجه القناة نحوها ، تشتمل على مراع غنية ، وتوفر بقعة مثالية للماشية ، ولكن كان لها عيبان متعارضان ، فهى خلال الأشهر الستة من العام ، الممتدة من ديسمبر إلى مايو ، جافة عديمة المياه ، بينما يغمرها الماء منذ أغسطس إلى أوائل أكتوبر ، حين تتحرك الماشية من التوج اليها مع بداية موسم الأمطار ، من يونيو إلى يوليو ، ثم ترغم على الخروج منها بسبب غمر مياه الأمطار لها ، وبسبب الفيضان المتدفق من أمطار بعيدة ، وتنتقل إلى ربوة مرتفعة نسبيا ، تقع بين التوج ومواطن الإقامة الدائمة ، وتبقى حتى أكتوبر ، ثم تعود إلى السهول الشرقية ، وتبقى فيها حتى بداية ديسمبر ، حيث تبعد عن الحشائش الكثيرة الغنية ، بسبب انعدام الماء ، إلى منطقة التوج فى الأرض المرتفعة . أما إذا اتخذت القناة مساراً شرقياً ، يبدأ بعد مائة ميل شمالى بور ، فإن ذلك يوفر الماء للأهلين شمال وجنوب هذه النقطة ، ويمكن أصحاب الماشية من أن يمضوا وقتا طويلاً من موسم الجفاف فى سهول قاوار ولاو الشرقية على التوالى .

وهناك أمران هامان متصلان بالخط الشرقى ، يجدر أن نذكرهما ، أولهما أن هجرة الحيوانات البرية ، بين السهول الشرقية والتوج ، تبدأ فى نفس الوقت الذى تتحرك فيه الماشية من السهول فى أواخر نوفمبر . وسبب تحرك الحيوانات البرية هو حاجتها للشرب من التوج ليلاً ، على مسافة متوسطها عشرة أميال ، ثم تقفل راجعة إلى السهول الشرقية عند الفجر ، لتأمن غارات الإنسان عليها ، ولترعى فى السهول . وإذا ما اتخذت القناة المسار الشرقى ، فإن الحيوانات البرية تصبح

كالماشية ، فى غير حاجة للذهاب إلى التوج ، لأنها تستطيع أن تحصل على الماء من مخارج مختلفة فى القناة ، ومن الحفائر المقامة فى السهول الشرقية . وكثير من الحيوانات البرية ، وخاصة الغزلان ، تذهب من السهول الشرقية إلى التوج لتحصل فقط على ماء الشرب ، لا على المرعى كما يظن بعض المعلقين . ومن الناحية الأخرى فان الحيوانات التى تفضل الحياة المائية ، كالتماسيح وأفرسة البحر ، لا تهاجر إلى السهول الشرقية ، ولا يهمها قيام القناة أو عدمه .

والأمر الثانى الهام الداعى للمسار الشرقى ، والذى تزداد أهميته مستقبلا هو أن المياه تصبح معه متوفرة بيسر لرى بعض أراضى السهول الشرقية ، وللماشية ولانتاج المحاصيل ، الذى يترتب عليه نشاط زراعى صناعى متزايد . ومستقبل الإنتاج الزراعى الحديث فى أعالى النيل ، وجنقلى ، بل فى جنوب السودان ، وربما القطر كله يقع فى السهول الشرقية ، التى تبلغ مساحتها أربعة ملايين فدان ، لا يتوفر لها الماء بدون القناة ، أو هو يقتضى انفاقاً مالياً طائلاً ، من منطقة تفتقر إلى الموارد المالية والفنية . إذن فالقناة بهذا المسار تقدم فرصة نادرة لتوفير المياه لها ، بنفقات يدفعها آخرون . يضاف إلى هذا أنه يمكن توفير مصدر آخر فى هذه السهول ، بإنشاء بحيرات اصطناعية لحفظ كميات المياه الضخمة التى تهدر سنويا فى السدود ، أو تذهب إلى نهر السوباط ، أو تفقد بسبب التبخر .

ولم تكن اللجنة الفنية المشتركة الدائمة ، ولا وزير الرى فى الحكومة المركزية ، يحبذون هذا الاقتراح ، لأنه فى رأيهم يكلف أكثر مما خطط وخصص له فى الميزانية ، ولأنه ، أيضاً ، يسبب تأخيراً فى تنفيذ المشروع ، ولكن الاتجاه السائد فى المجلس القومى كان يحبذه ، وقد فضلته دراسة الجدوى التى أجراها الخبراء الأوروبيون ، وتطابقت معه .

وكان مقرراً أن يبدأ حفر القناة من بور فى الطرف الجنوبى للسدود ، بدلاً عن قرية جنقلى ، التى تقع فى منتصف السدود . ولم تكن هناك حاجة لتشييد قناطر عبر بحر الجبل ، فى نقطة البدء الجديدة . وكان من المقرر أن يمتد طول القناة إلى ثلثمائة وستين كيلو متر ، بزيادة تسعين كيلو مترات ، على الاقتراح الأصلى . ونتيجة لهذا التعديل ، ارتفعت تكلفة المشروع من واحد وثمانين مليونا من الجنيهات ، إلى واحد وتسعين مليوناً ، وفق أسعار عام ١٩٧٩ . وقد عقد المجلس سلسلة اجتماعات عاصفة ، أوشكت أن تقسمه على نحو ما يحدث عادة بين الشمال والجنوب ، تبنى فيها النتائج التى توصل اليها الاستشاريون ، وأوصى الحكومتين المركزية ، والإقليمية ، باجراء تعديل عاجل فى الخطة ، لتتخذ القناة الاتجاه الشرقى . وقد تمت الموافقة على هذه المقترحات . وأوصى المجلس أيضاً بتشييد خمس قناطر ، واستجلاب معديات آلية فى اثنتى عشرة نقطة على طول القناة ، مما كان تحسيناً للخطة الأصلية التى أعدتها اللجنة المشتركة ، والرامية لاعداد معديات يدوية ، دون أن تكون هناك قناطر . والتزمت اللجنة الدائمة فى هذا الوقت بإعداد مبلغ قدره ١٨,٨٦ مليون دولار ، ومبلغ أربعة ملايين من الجنيهات السودانية .

وبعد وقت قصير من اتخاذ هذا القرار ، استقال وزير الرى ، السيد يحيى عبدالمجيد . وكان قد شكا لى من قبل ، بوصفى رئيس المجلس القومى ، من أن التعديلات التى أوصينا بها ترقى إلى قرار بسحب الثقة من خططه ونشاطه فى المشروع . وهو بهذا أخطأ قراءة اختصاصات المجلس الذى

ساعد فى خلقة ، إذ يملك من السلطة ، حق مراجعة ، وتعديل بعض أوجه المشروع ، بل المشروع كله . وحق التقدم بأية توصيات لإجراء ما يراه ضرورياً من التغييرات ، مما يخدم المنطقة ، ولا يشكل عبئا عليها . وكان المجلس ، وهو يقدم هذه التوصيات ، يؤدى واجبه ، ولم يكن أعضاء اللجنة المشتركة الدائمة ، الذين راجعوا وأيدوا بعض توصيات هيئة أبحاث جنقلى ، وفى مقدمتهم يحيى عبدالمجيد ، قد اتيحت لهم الفرصة للتعرف على الآراء التى قدمها معظم أعضاء المجلس ، وخاصة من كانوا يمثلون الجنوب فى الحكومتين الإقليمية والمركزية ، عند اتخاذ قرارتهم . حقا لقد كان يحيى رجلًا وافر القدرات ، ذا خبرة واسعة ، ولكنه اصر على الاستقالة رغم إلحاحنا عليه بالبقاء ، فافتقدناه فى المجلس .

وبدأ الجهاز التنفيذى للمجلس القومى لتنمية منطقة قناة جنقلى أعماله فى عام ١٩٧٦ ، فعهد إليه بمسئولية رسم برامج العمل ، وتنفيذ الخطط التنموية الاجتماعية الاقتصادية فى منطقة القناة . وكان هذا العمل فى المراحل المبكرة يشتمل على مسح اجتماعى ، وسكانى ، ليستوثق الجهاز بوجه خاص من عدد المواطنين ، والممتلكات التى تتأثر بقيام القناة . وقد اتسعت الأبحاث والخطط فيما بعد ، لتشمل تشييد مدارس ابتدائية وثانوية صغرى ، ووحدات صحية ، على أساس برنامج صحى أولى ، ومسح وتوفير مياه الشرب ، وأماكن المياه السطحية للماشية ، والحيوانات البرية ، وإقامة مسح للمستنقعات ، والبيئة ، وتقديم العون للتوسع فى الخدمات الزراعية ، والبيطرية عموما ، والالتزام بمبدأ الإسهام فى جهود الحكومة المحلية لتحسين الخدمات والبنية الأساسية . وتعاون الجهاز التنفيذى مع اللجنة المشتركة الدائمة فى مشاريع السيطرة على الفيضان فى مناطق تقع بين المعسكرات الدائمة والسدود ، بإقامة ردميات لمسيرة سبعين كيلو متر ، وعرض قدره ثلاثة أمتار فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . وأدى هذا الجهد لوقف تدفق الفيضان فى السدود بفعالية ، بعد أن كان قد خرب الزرائب ، والمحاصيل ، خلال موسم الأمطار فى عام ١٩٧٨ بمجالس كنقر ومنطقة بور . وقد تحملت نفقات اقامة الردميات ، اللجنة الفنية المشتركة . وكان أبرز برنامج اجتماعى أنجزه الجهاز التنفيذى لجنقلى ، هو مشروع كنقر الريفى التكاملى ، وهو متعدد الأوجه يموله برنامج الأمم المتحدة للتنمية أساسا ، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية ، وحكومة هولندا ، والمعونة الامريكية ، وأعانته فنيا منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة التى ناب عنها فى العمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية . واشتمل المشروع على إدارة الأراضى ، وتحسين أنواع مختلفة من الحصول التقليدية ، والحصول على معدات زراعية محسنة ، وتوفير المخصبات ، وإمدادات الماء النقى ، وإدارة وسائل تنمية الماشية ، ودراسة بيئة المستنقعات ، ومسح مصايد الأسماك .

ولم تكن خطط الجهاز التنفيذى متواضعة ولا طموحة . وكانت المنطقة فى الماضى شديدة التخلف فى مجال التعليم ، والخدمات الصحية ، ولم تكن التنمية الاقتصادية الحديثة قد وصلت إليها لعدة أسباب أشرنا اليها من قبل . وصممت البرامج بطريقة تساعد بصورة رئيسية فى إدخال التطور الاجتماعى بها . وبينما كانت الدنيا حول السودان الجنوبى تسير بخطى راسخة ، فى طريق التحديث ، ظل التخلف الاجتماعى والاقتصادى البارز ، السمة المميزة للجنوب ، بل كان الجنوب فى عام ١٩٧٤ أشبه بالمجتمع الأوروبى فى القرن السابع ، تحيط به ، دون أن تؤثر فيه ، مجتمعات

القرن العشرين . وكان السؤال الذى يتردد على الأفواه هو : إلى متى يخضع الجنوب لهذه الظروف ؟ .

وأثار مشروع قناة جنقلى هذا السؤال من جديد .. ولكنه فى رأينا أتاح الفرصة لدفع عجلة التقدم الاجتماعى الاقتصادى ، للتحرك فى المنطقة ، مما وجد ترحيبا حاراً .. غير أن رجال البيئة ، والمجموعات التى تجهل الحقائق من أهل المناطق البعيدة حيث ارتقى التقدم الاقتصادى بالحياة ، والشباب البرىء الجاهل فى الداخل ، تمسكوا بالإبقاء على الوضع القديم ، دون تعديلات ، واعترضوا على حفر قناة جنقلى . ولعلهم لا يعلمون أن حجم السدود فى عام ١٩٧٤ زاد عن ضعف ما كان عليه فى عام ١٩٦٠ ، ولا يحفلون بحياة البشر ، وفقدان الممتلكات ، والمراعى ، الناجم عن توسع السدود السريع خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٤ . وقد تصبح المشكلة الحقيقية بالنسبة للبيئة مستقبلا ، آثار استغلال النفط المكتشف مؤخراً فى السدود لا حفر القناة . ومهما يكن من أمر ، فقد بدأ العمل فى مشروع قناة جنقلى فى عام ١٩٧٦ .

وعلى الرغم من خططنا واتفاقياتنا مع الحكومة المركزية ، لدفع عجلة التقدم الاقتصادى دفعة قوية ، لم تكن مهمة الجهاز التنفيذى سهلة ، فالأموال المخصصة لم تأت من الحكومتين كما كان متوقعا ، ولم تصدق حكومتا السودان ومصر ، خلال عمر المشروع البالغ عشرة أعوام ، إلا على ما جملته أربعة وثلاثون مليونا من الجنيهات السودانية ، لبرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية فى المنطقة ، ولم يتوفر من هذا المبلغ غير ١٢,٦٦ مليون . وكان الجهاز التنفيذى ينفق سنويا ربع مليون من الجنيهات لمواجهة المرتبات والأجور ، مما لم يبق معه لتنفيذ البرامج غير عشرة ملايين خلال أحد عشر عاماً . وكان الجهاز التنفيذى لم يزل يحتفظ بمكتب فى الخرطوم فى عام ١٩٨٨ يستخدمه معتمده ، دون أن يكون لهذا المكتب عمل يفعله منذ عام ١٩٨٦ . ولم يجتمع المجلس القومى لمشاريع تنمية منطقة قناة جنقلى منذ أكتوبر ١٩٨١ .

الماضى ومؤشرات المستقبل

كان مشروع قناة جنقلى القوة المحركة للنشاط الاجتماعى الاقتصادى فى المنطقة ، فهو بالاضافة إلى الخدمات الاجتماعية التى تمت الموافقة على إنجازها ، قد خلق وظائف مختلفة للمواطنين المحليين ، يتراوح صافى أجورها بين مائة وخمسين ألف جنيه ومائتى الف . ودون النظر إلى الفرص التى أتاحها للتعامل فى الأسواق ، فإنه وفر الاسباب لتبادل البضائع ، والخدمات ، وأدى إلى ارتفاع اثمان العجول ، والفراخ ، والأغنام ، والضأن ، والسمك ، بين عامى ١٩٧٧ - ١٩٨٣ عبر منطقة القناة ، مما زاد من الرفاهية الاقتصادية بالنسبة للسكان المحليين ، ولم يكن هناك مفر من أن يؤثر مثل هذا المشروع على سبل معيشة الأهلين بالمنطقة . ولكن لماذا نشيح بوجوهنا عن هذا ما دامت نتائجه تخدم مصلحة المواطنين خلال السنوات العشر لأعمال المسح والحفر ، حقا لقد أسهم المشروع فى زيادة مستوى فرص التعليم ، والخدمات الاجتماعية الاخرى ، كالصحة ، وتوفير الماء النقى النظيف ، والحفائر لشرب الماشية ، والحيوانات البرية ، وفى تنامى حركة الناس والبضائع . وكانت هناك فوق هذا كله ، خطط لزيادة سبل إنتاج المحاصيل ، والماشية ، وتحديثها ، يمكن استغلالها بتأمين الموارد المالية ، التى تم الاتفاق بين الحكومتين على تخصيصها . وكان أهم

من هذا كله تقليص مساحة السدود من حجمها الماثل ، وهو تسعة عشر ألف كيلو متر مربع ، إلى ثمانية الاف كيلو متر ، واستخدام الأرض المستردة فى أعمال زراعية مختلطة ، منها إنتاج المحاصيل ، وتربية الماشية ، وتوفير المزيد من مصايد الأسماك ، وخلق سبل أسرع عند تعبيد الطريق ، وأضمن لنقل البضائع والبشر ، بين كوستى وجوبا طيلة العام .

لقد توقفت الأعمال بالقناة فى عام ١٩٨٣ ، بسبب الحرب الأهلية ، بعد أن تم حفر مسافة منها قدرها مائتان وستون كيلو متر ، من طولها البالغ ثلثمائة وستين كيلو . وجاء فى الثانى عشر من سبتمبر ١٩٨٦ نبأ تحطيم الحفارة من جراء قنابل أسقطتها عليها من الجو طائرة معادية مجهولة الأصل . ويمكن القول بالتأكيد أن تلك القنابل لم تقذف بها حكومة السودان ، ولا جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان ولا مصر . وكان الجيش السودانى يقوم بحراستها ، حتى اضطره جيش الحركة للتخلى عن ذلك فى مستهل عام ١٩٨٦ ، وحل محله عند سقوط القنابل عليها . ومتى تمت تسوية نزاع الجنوب والشمال ، وتقرر استئناف الحفر ، لزم على السودان ومصر ، إعادة النظر والبحث فى بعض المسائل الهامة ، وعقد اتفاقيات جديدة ، يتوفر معها المال اللازم لانجاز مشاريع الزراعة المختلفة لاهل المنطقة ، الذين انتقلوا من حياة الصيد ، والتنقل مع قطعان الماشية ، إلى حياة أكثر استقرارا هى حياة الزراعة ، على نحو ما تفعل البشرية عبر التاريخ . من هنا كان على مصر ، وعلى حكومة السودان المركزية أن تدبرا المال اللازم لانجاز مشروع زراعى مساحته مائتا ألف فدان ، تم الاتفاق على انجازه مع الحكومة فى عام ١٩٧٤ . ونسبة إلى أنه لم يذكر إلا القليل عن المشروع خلال السنوات الأخيرة قبل وقف الحفريات ، تزايد الافتراض بأنه قد صرف النظر عنه . ومهما يكن من أمّر ، فإن على الحكومتين أن تؤكدا مستقبلا التزامهما بتنفيذه .

وكان من المقرر أن تقوم مع قناة جنقلى قناة أخرى ، ينساب إليها الماء من القناة الرئيسية أو من المستنقعات ، ولكنه لم يذكر عن هذه القناة الاضافية شىء أيضاً ، رغم أهميتها للرى المحلى ، ولابد أيضاً من إعادة النظر فى الأموال المخصصة للخدمات الاجتماعية ، خاصة التعليم ، والصحة ، بعزم صادق على زيادتها ، بسبب تضاؤل المبلغ المخصص لها أصلاً ، والبالغ ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات ، أمام التضخم الذى استفحل منذ إبرام الاتفاق . ولا نحتاج أن نتحدث عن الصعوبات التى واجهها الجهاز التنفيذى فى حمل الحكومتين على دفع التزاماتهما السنوية كاملة من ذلك المال . ولابد فى المرة المقبلة من رسم وسيلة أحسن للسداد ، والاتفاق عليها . وقد يكون من الخير أن يتم الاتفاق على إنشاء عدد من الوحدات الصحية الأساسية ، وعلى عدد ومستوى المدارس التى تشيدها الحكومتان ، وعلى تكلفة تشييدها ، وتكلفة معداتها الدراسية ، على ان تدفع كل من الحكومتين نصف التكلفة . وأرى أن تدفع مصر حصتها بالعملة الاجنبية لمواجهة مستلزمات هذه المشاريع من تلك العملات ، وبهذا يتم الإقلاع عن الأسلوب القديم ، وهو سداد نفقات هذه المشاريع بالعملة المحلية .

ثم هناك المنشئات اللازمة لتسريب الماء على طول القناة إلى مشاريع الرى الصغيرة ، وإلى نقاط توفيره للاستهلاك البشرى ، ولشرب الماشية ، والحيوانات البرية مما يتطلب إبرام اتفاق بين الحكومتين والحكومة الإقليمية فى الجنوب لإعداد هذه المنافذ .

يلزم أيضا مراجعة وسائل تصريف المياه المتدفق من السهول غربى القناة ، والمتسرب من السهول الشرقية . وكان هناك بين ما تم بحثه فى عام ١٩٧٤ بين الحكومة المركزية والحكومة الاقليمية الجنوبية اقتراح يقضى بالصرف تحت الأرض عن طريق مواسير تحت القناة . وقد تزايد التردد الواضح من اللجنة الفنية المشتركة ، ومن وزارة الرى السودانية ، فى اتباع هذه الطريقة منذ ذلك الوقت لسبب بديهى واحد هو اعتبارات التكلفة . والمعروف أن أحدث موقف للجنة الفنية المشتركة لمياه النيل حول هذا الموضوع كان كما يأتى :

«وفقا للبيانات المحدودة المتوفرة فقد أسفرت الدراسات عن ضرورة أن تشتمل على مقترحات بشأن وسائل تصريف المياه فى مرحلة تنفيذ المشروع . ولكن هناك خطط لبناء منشئات لتصريف مياه الخيران فى القناة متى ما أثبتت التجربة ضرورتها» .

وقد يكون من الضرورى استخدام خبير مستقل للنظر فى مشكلة الصرف تحت القناة ، قبل أن تثبت التجربة ضرورتها ، لإنها قد تتم بصورة مدمرة بعد فوات الأوان اللازم لانقاذ الحياة والممتلكات . ويجب أيضاً موازنة التكلفة اللازمة لأعمال الصرف هذه بنتائج غمر المياه للمزارع ، والمساكن ، والبشر ، وخاصة شرقى القناة ، تلك المنطقة المنحدرة المعرضة لطوفان فائض من السدود ، ولمياه الفيضان ، والأمطار الغزيرة .

وهناك أيضا نوعية الطريق الذى يسير بمحاذاة القناة ويربط ملكال ببور التى كانت موضع جدل شديد فى عام ١٩٨٤ وما بعده . وكان قد تم التفاهم فى ذلك الوقت على تشييد طريق حديث . وهذا التفاهم يلزم أن تتمسك به مستقبلا الحكومة المركزية ومصر .

وكان المجلس القومى قد اقترح فى عام ١٩٧٩ ، إنشاء خمس قناطر على القناة كحد أدنى ، بالإضافة إلى القنطرة التى تقام فى ذيلها . وإنه لمن الخير للحكومتين أن نمحضهما النصح لتنفيذ هذه التوصية .

وأخيراً لابد من إعادة النظر فى فئات التعويض عن الممتلكات الخاصة المتأثرة بأعمال المشروع ، على ضوء أسعار المستقبل والتكلفة التى تسود فيه .

وهناك مسائل جديدة متصلة بالمشروع يلزم بحثها ، منها على سبيل المثال احتمالات توليد الطاقة الكهربائية ، أما فى رأس القناة ، أو فى ذيلها ، لأن مشاريع ضبط المياه فى المناطق الأخرى من حوض النيل ، اشتملت فى الماضى على محطات لتوليد الكهرباء لدعم الاقتصاد المحلى . ومتى ثبت عدم إمكانية هذا ، لزم البحث عن وسائل أخرى بديلة للتعويض عنه .

والمسألة الأخرى الجديرة بالنظر هى فرض رسوم على مياه القناة ، ذلك لأن كمية الماء البالغة أربعة آلاف وسبعمائة مليون من الأمتار المكعبة سنوياً ، والتى ستتدفق على القناة ، ظلت حتى هذا الوقت الذى لم يكتمل فيه إنشاؤها ينساب بصورة طبيعية إلى السدود التى تشكل بحيرة مستنقعات السودان ، وهى مياه يمكن صيانتها ليستغلها السودان وحده فى أعمال الزراعة والصناعة ، كما يمكن بيع بعض هذه المياه لمصر عن طريق قناة ، هو فى هذه الحالة قناة جنقلى . وعلى هذا الأساس يصبح عليها أن تدفع مبلغا سنوياً للحكومة المركزية يخصص لمصلحة الحكومة الإقليمية . وهذا

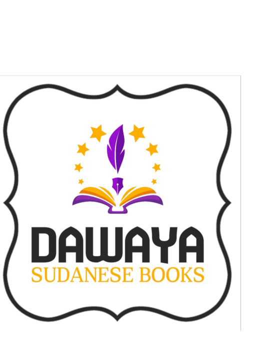
يقتضى من الأطراف المعنية النظر مستقبلاً فى فئة مياه القناة التى يمكن تقديرها على أساس القيمة الحقيقية لمحصول القناة . لقد كان صافى الدخل المقدر من مياه القناة ، بعد خصم النفقات ، خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات السودانية ، بنى على تقديرات الأسعار فى عام ١٩٧٥ . ولابد من دخول مصر والسودان فى مفاوضات جادة لتحديد المبلغ الجديد .

إن النظر فى النقاط سالفة الذكر ، أمر ضرورى عندما يحين الوقت اللازم لبحث مسألة استئناف العمل فى القناة ، أو عدم استئنافه .

لقد كشفت السنوات العشر الأولى للمشروع زيادة حماسة الحكومتين لسحب الماء إلى القناة ، لإنجاز مشاريع فى أسفل الوادى ، وحماستها لتوفير الاستثمارات الرأسمالية اللازمة للخدمات الاجتماعية والإنتاجية فى الجنوب . والآن لابد من النظر إلى هذه المصالح كلها نظرة متساوية ، من حيث اهميتها ، ولابد من الالتزام بأسس العدالة فى هذا الالتزام ، لأنه إذا لم تعالج مصالح الجنوب بما تستحقه من اهتمام ـ على الأقل فى نطاق ما تم الاتفاق عليه قبل حفر قناة جنقلى ـ فإنه يصبح من المستحيل المضى قدماً فى مشاريع الصرف مستقبلاً تحت ما يسمى بجنقلى الثانية ، وهى مستنقعات مشار ، وأعمال صيانة المياه ، وضبطها فى بحر الجبل ، وبحر الغزال ، والسوباط ، وفى سائر روافد النيل بالسودان الجنوبى .

إن المصالح الذاتية القائمة على الأسس السليمة ، والأسلوب العلمى ، التى تسفر عن اشتراك عادل فى الموارد بالنسبة لسائر الأطراف المعنية لهى السبيل لمناقشات مثمرة حول مشاريع ضبط الماء فى جنوب السودان.

• • •



الفصل الثالث عشر

اكتشاف النفط فى جنوب السودان

قاومت الحكومة المركزية ، فى بداية الأمر ، اقتراح شركات البترول الخاص بالتنقيب عن النفط فى الجنوب عام ١٩٧٤ ، استناداً على الحجة القديمة المنبعثة من تخوف الزعماء السياسيين الشماليين ، والبروقراطيين ، من أن يتهدد العثور على الثراء هناك الوحدة الوطنية ، وعلى الاعتقاد السائد القائل بأن اكتشاف النفط من شأنه أن يقوى النزعات الانفصالية .

وكانت أقوى الحجج لضمان وحدة السودان فى الماضى هى تخلف الجنوب عموماً ، ومن ثم اعتماده اقتصادياً على الشمال . وعندما اتخذ السكرتير الإدارى البريطانى قراره القاضى بإلقاء الجنوب فى أحضان الشمال عام ١٩٤٦ ، كان فقر الجنوب هو دافعه ، ولم يكن البريطانيون يعلمون حينذاك بوجود النفط فيه . وخلال الفترة الممتدة منذ الاستقلال فى عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٧٤ ، عند النظر فى المقترحات الخاصة بالتنقيب عن النفط فى الجنوب ، كان السبب الوحيد الذى يبرر بقاء هذا الاقليم ملتصقاً بالشمال فى قطر واحد اعتماده الاقتصادى على الشمال ... ومن ثم أفلا ينفصل الجنوب ليقيم لنفسه ذاتية مستقلة ، أو لينضم إلى دول شرق أفريقيا حيث يتوفر له الثراء متى سمح بالتنقيب عن النفط فيه ، وتم اكتشافه بكميات ضخمة ، وعلى أساس هذا المنطق ألا تتعرض وحدة السودان لهزة عنيفة ، متى زال الفقر عن الجنوب وخاصة حين لم يعد السلاح الآخر ، وهو قوة الجيش ، فعالا بعد تنفيذ الترتيبات الأمنية التى نصت عليها اتفاقية اديس أبابا فى مارس من عام ١٩٧٢ ؟ هكذا كان يفكر القادة السياسيون والبرقراطيون الذين يؤرقهم انفصال الجنوب . ورغم هذا الشعور السائد ، فقد كانت هناك قلة من السياسيين الشماليين المستنيرين مستعدة للمغامرة .

وكان على الحكومة الإقليمية الجنوبية أن تمارس كثيراً من الضغط ، وفى اصرار ، لمنح شركات البترول رخص التنقيب ، مما حدا بالوزير المختص ، بدر الدين سليمان ، لمنح شركة شفرون تراخيص فى الثالث والعشرين من نوفمبر عام ١٩٧٤ ، للقيام بالتنقيب فى مساحة مقدارها خمسمائة

وستة عشر ألفاً من الكيلو مترات المربعة بالجنوب ، وببعض أجزاء جنوبية من غرب السودان ، تخلت فيما بعد عن بعضها . ولكن منح التراخيص لم يكن نهاية المطاف ، إذ نسى الناس فى غمار هذه العقبة الأولى ، المشاكل التى طرأت بعد تخطيها . وكان منها المكان الذى تقيم فيه الشركة قاعدة مسحها الجوى والجيولوجى ... أتقيمها فى غربى أعالى النيل ؟ أم فى منطقة السدود ؟ أم فى شمال بحر الغزال ؟ وكانت الشركة ترغب فى إقامتها بملكال ، حيث تتوفر لطائرات المسح التسهيلات المتاحة فى مطارها ، ولكن الحكومة المركزية كانت تفضل لها أن تقيم معسكرات قاعدتها فى جنوب كردفان ، خارج الإقليم الجنوبى .. وأخيراً حسم هذا النزاع لمصلحة الشركة ، فحركت طائراتها إلى ملكال . ثم جاءت حادثة أكوبو فى عام ١٩٧٥ ، فهبطت اثنتا عشرة طائرة من قاذفات القنابل ، وبقيت فى ملكال متأهبة للهجوم على أكوبو . وأتاحت تلك الحادثة للحكومة المركزية المبررات لإبعاد شفرون فريقها إلى معسكر بالمجلد فى جنوب كردفان .

وكان موضوع الأمن هو السبب المعلن لمقاومة التنقيب عن النفط فى الجنوب طيلة المحادثات التى جرت بين الحكومتين المركزية والإقليمية . فقد زعم أن الجنوب لا تتوفر فيه بعد أسباب الأمن اللازم للأجانب الذين يقومون بمثل هذا النشاط ، والعمل الهام . ورددنا على هذه النقطة بأنه ليس فى الجنوب ما يلحق الأذى بالأجانب ، واستشهدنا بأنه يعمل فيه بالفعل أجانب يمثلون المنظمات التطوعية ، والأمم المتحدة ، ولكن حادثة أكوبو كانت قد وقعت فاستغلتها الحكومة المركزية لخدمة مآربها .

وكان هناك سبب آخر ، مسكوت عنه ، لإبعاد التنقيب إلى خارج الجنوب ، هو رغبة الحكومة المركزية فى توجيه هذا النشاط إلى منطقة تختارها هى بنفسها . وكانت هذه الرغبة فى الماضى هى السبب فى إقامة مشاريع إنتاج السكر فى شرقى وأواسط السودان ، وإقامة مشاريع الكناف ، ومشاريع تجارب الأرز فى أواسط السودان ، حين كان أنسب مكان لها هو الجنوب .

ومهما تفعل الحكومة المركزية لحمل شركات البترول لإجراء التنقيب فى الأماكن التى تقترحها عليها ، فإن هذه الشركات أدرى بمخابىء النفط ، وكانت شركة شفرون تعلم أن مكان التنقيب الناجح ، والاستثمار المجزى ، هو منطقة بانتيو ، ومنطقة السدود ، ومستنقعات مشار فى مثلث ملوط ـ ملكال ـ الناصر . وكانت شركة توتال للنفط ، التى منحت فى الخامس من نوفمبر ١٩٨٠ امتيازاً للتنقيب فى مساحة قدرها مائة وثمانية وخمسون ألفاً ومائة وثلاثة عشر من الكيلو مترات المربعة ، تعلم أن محط آمالها فى النجاح ، يقع فى مراكز بور وبيبور وكبوتيا ، بامتداد محتمل إلى مثلث باليمى الذى ظل تحت إدارة كينيا منذ الحكم الثنائى .

وفى عام ١٩٧٨ اكتشف النفط بكميات تجارية فى إحدى الآبار شمال مدينة بانتيو . وكان نوعه رفيع المستوى ونشأت بعد اكتشافه مشكلة صغيرة بين الحكومة المركزية ، والإقليم الجنوبى ، وشركة شفرون ، حول الاسم الذى يطلق على البئر ، وهى مشكلة غير ذات موضوع ، إذا ما نظر اليها بمنأى عن تضارب النظرات الشمالية الجنوبية حول المسائل الاجتماعية الاقتصادية . أما فى نطاق هذه النظرة فإن الاسم يمثل مشكلة هامة . وأخيرا أمكن التغلب على هذه المشكلة ، وسميت هذه الآبار آبار الوحدة ، والحقل الذى توجد فيه حقل الوحدة ، بعد استعراض أسماء أخرى

ومناقشتها . وعلى أثر هذه التسمية ، برزت اقتراحات ترمى لخلق إقليم جديد ، يسمى إقليم الوحدة ، يتألف من بانتيو ومجالس منطقة قوقريال فى الجنوب ، ومجالس منطقة ابيى ، والفولة ، وكادوقلى ، والدلنج فى جنوب كردفان . وأيد هذه الفكرة المثيرة قلة من الجنوبيين الذين ينتمون إلى هذه المناطق ، لأنهم كانوا يبحثون عما يحقق لهم ذاتيتهم ويضمنها ، وكأنى بهم يحسبون أنهم فى الوحدة يقتسمون منافع ثرائنا الذى اكتشف حديثا . أما الاسم فقد كشف عن قلق مزعج تجاه استمرار وحدة القطر ، إزاء ما يثيره النفط ، الذى يبشر بوفرة تواجده فى جنوب السودان ، من حيوية ويقظة ، بالإضافة إلى ما ينعم به الإقليم من موارد للمياه ، وكثرة فى الأرض ، والحيوانات البرية ، وآلاف الأطنان من الأسماك فى مستنقع يعتبر من أعظم مستنقعات الدنيا ، كما ينعم بمستقبل زاهر لصناعة الأخشاب .

وقد انعكس هذا القلق ، وما صحبه من ريب متبادلة ، فى صور مختلفة منذ عام ١٩٧٨ . من ذلك مثلاً ميل الحكومة المركزية ممثلة فى وزير التعدين ، دكتور شريف التهامى ، للاستهانة بتواجد النفط فى الجنوب والتقليل من شأنه ، مما أثار الغضب بين الرأى العام الجنوبى المستنير . وكان قلق الحكومة ينبعث من حرصها فى الحصول على وسيلة تحكم بها قبضتها من الخرطوم على نفط بانتيو . ولم تكن وزارة الطاقة والتعدين جاهلة بالمواقع الجغرافية الحقيقية لحقول النفط ، ولكن حرصها على التضليل دفعها إلى القول تارة بأنها - أى الحقول - تقع على بعد أربعمائة وخمسين ميلاً جنوب الخرطوم ، وتارة أخرى ، فى الجزء الجنوبى من غرب السودان . وكانت بهذا منها - أى بربطها الخرطوم بالنفط عبر المسافة التى تفصلها من حقوله ، أو بإضافتها إلى الجزء الجنوبى من غرب السودان - تريد أن توعز بأنها تقع فى نطاق السودان الشمالى ، مما يطمئن البروقراطيين والقادة السياسيين فى الخرطوم . ولم تكن هذه المساعى مبعث رضى فى الجنوب ، لأنها تنم عن مخطط محكم لدى الحكومة المركزية ، يرمى لحرمان الجنوب من ثروته .

وشهد عام ١٩٧٨ حادثة أخرى زادت من مخاوف أهل الجنوب ، تلك هى نتائج الزيارة التى قام بها الرئيس نميرى للولايات المتحدة الأمريكية . وكان يصحبه دكتور شريف التهامى . فاستقبل كبار موظفى شركة شفرون وفده .. وعقدوا معهم اللقاءات التى نقلت خلاصة نتائجها إلى أجهزة الإعلام الأمريكية فى بيان أعلن فيه عن اكتشاف النفط بكميات تجارية فى الجزء الجنوبى من غرب السودان ، وعن إقامة خط للأنابيب يمتد من الحقول إلى بور سودان ، لنقله إلى الأسواق العالمية . وقد بثت هذا النبأ إذاعة صوت أمريكا ، فتردد صداه فى جنوب السودان مما كان رد الفعل إزاءه أمواجاً عارمة من المظاهرات المتصلة ، يقودها الشباب ، تطالب بنقل النفط إلى الاسواق العالمية عن طريق ميناء ممبسا فى كينيا بدلاً عن بورسودان . وكان لرد الفعل الجنوبى هذا آثار مضادة فى الشمال ، عبر عنها الرئيس نميرى نفسه فى حفل عشاء اقامه لقادة الكتائب والحاميات بقوله : «ان الجنوبيين لا يريدون ان تكون لنا أية صلة بنفطهم .» وكان هذا القول يكشف أبعاد ما أنتابه من قلق وحزن . ومنذ لحظة المظاهرات تلك ، والمطالبة بتصدير نفط الجنوب عبر ميناء ممبسا ، ازدادت الآراء تباعداً وحدة بين الحكومة المركزية من جهة ، والجنوب من الجهة الأخرى ، حول استغلال النفط . ولم يكن هناك مفر من تضارب المصالح نتيجة لهذا التباعد .

وكان على شركة شفرون أن تنحاز إلى أحد الفريقين ، فاختارت الفريق الذى تعتبره أقوى من الآخر ، والذى يصون ويحمى مصالحها على أحسن الوجوه ، وهو حكومة السودان المركزية . وأخذ ممثلها فى السودان ، والمدعو بلنقر ، يكثر فى أقواله من الاستهانة بالوزراء الجنوبيين الإقليميين . كما أوضح لنا موظفو الشركة ، وهم فى حماية الحكومة المركزية ، انهم فى سائر عملياتهم على نطاق العالم لا يتعاملون مع السلطة المحلية ، وأنهم على استعداد للانسحاب من السودان إذا ما أرغموا على التعامل مع الحكومة الإقليمية . ومثل هذا التهديد بالطبع لا يمكن أن يصدر إلا بتشجيع تام من الحكومة المركزية . وبهذا أصبح النفط كواجهة اقتصادية يمثل البعد الاقتصادى للصراع بين الشمال والجنوب الذى صار مدولاً .

ودفعت مظاهرات الجنوب الحكومة المركزية لاتخاذ قرار عنيف هو استبدال حامية بانتيو العسكرية التى كانت منذ ١٩٧٨ مؤلفة من جنود جنوبيين ، يقودهم النقيب سلفا كير ، الذى أصبح فى عام ١٩٨٦ رابع الرجال الأقوياء فى جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان ، بقوة من القيادة الغربية ، وتضخمت بسرعة من مائة وثلاثين ضابطاً وجندياً ، إلى ستمائة رجل ، معظمهم من قيادات شمال السودان ، وهذه القوة تساوى حجم كتيبة كاملة . وكان لهذا الاستبدال أهميته ، لأنه يعكس الريب التى احاطت بالعناصر الأمنية الجنوبية من قبل قادتهم ، مما يحول دون إسناد حراسة المنشئات الاقتصادية الهامة لهم ، ولأنه ينطوى على استعراض للقوة كأداة سهلة ، يمكن اللجوء اليها متى وصل النزاع حول ثروة البترول نقطة الانقسام . ومنذ تلك اللحظة مضت الحكومة المركزية فى خط عدائى ، تسيطر على النفط ، وتتصرف فيه كما تشاء بإغفال متعمد لسلطات الاقليم . وانكشف هذا الأسلوب فى مارس عام ١٩٨٠ عندما قام الرئيس نميرى بزيارة مفاجئة لحقول بانتيو النفطية ، يرافقه حاكم كردفان ومحافظا جنوب كردفان وجنوب دارفور ، دون أن يشتمل وفده على أى عضو من الحكومة الإقليمية الجنوبية ، أو على أى من كبار الموظفين بأعالى النيل . وقد نشرت أنباء هذه الزيارة بعد وقت طويل من وقوعها ، فكان لها وقع ردىء فى الجنوب ، وأثارت تساؤلات عديدة حول ما تخطط له الحكومة المركزية الممثلة لمصالح الشمال وشركة شفرون ، بالنسبة للنفط من وراء ظهر السلطة الجنوبية الإقليمية ، ولم تكن تلك الحادثة الفصل الأخير فى تناول الحكومة المركزية لمسألة النفط ، إذ وقعت بعدها خلال عام واحد خمس حوادث أخرى :

كانت الحادثة الأولى هى مسألة الحدود ، التى طرأت فى منتصف عام ١٩٨٠ ، مما أوردنا نبأه فى الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب ، عندما حاول المسئولون فى الخرطوم نقل المناطق الغنية بالنفط ، والزراعة ، والمرعى ، التابعة لأعالى النيل ، وبحر الغزال ، إلى المديريات الشمالية باعادة رسم الخريطة . ودفع تغيير الحدود هذا الجنوب ، ولاسيما الطلبة وتلاميذ المدارس ، إلى الطرقات فى مظاهرات عارمة . واستجابة لرسائل بعثت بها الجمعية الإقليمية ، والمجلس التنفيذى العالى ، عين الرئيس نميرى لجنة برئاسة خلف الله الرشيد ، رئيس القضاء ، لبحث الوضع القانونى المتعلق بالمسألة والتقدم بالنصح له . واشتملت تلك اللجنة على عدد من ضباط الإقليم الجنوبى البارزين ، فأوصت بالحفاظ على الحدود المرسومة فى أول يناير من عام ١٩٥٦ ، كما قررتها أيضا اتفاقية أديس أبابا . وقبل الرئيس بتوصيات اللجنة ، فرفع عن صدورنا ما كان يثقلها من عبء .

وخلال عمل لجنة خلف الله الرشيد ، اكتشف الممثلون الجنوبيون مسألتين أخريين ، شكلتا نقطتى نزاع بين الحكومتين المركزية والإقليمية ، هما :

(أ) منح العقود المبرمة بين حكومة السودان وشركة شفرون ، تلك الشركة نصيب الأسد من ايرادات النفط بلا مبرر .

(ب) منح الشركة سراً حق التنقيب فى كافى كينقى بغرب بحر الغزال ، فى أعقاب عام ١٩٧٩ م .

وبهذا أصبحت العقود المبرمة بين الحكومة وشفرون مسألة أخرى لتبادل الرأى بيننا فى الجنوب والحكومة المركزية . وكان العقد ، فيما نص عليه ، قد منح الأطراف المتعاقدة حق إعادة النظر فيه ومراجعته من وقت إلى آخر ، فانتفعنا من هذا النص فى الضغط الذى مارسناه لإجراء التعديل ، غير أنه تم تغيير الحكومة قبل أن نعد توصياتنا .

وكان موضوع كافى كينقى ذا حساسية خاصة ، إذ نقلت هذه المنطقة من بحر الغزال إلى دارفور ، على يد الحكومة المركزية فى عام ١٩٦١ ، حين كشف المنقبون المختصون عن توفر كميات كبيرة من معدن اليورنيم فيها ، ثم أعيدت إلى الإقليم الجنوبى فى نطاق اتفاقية أديس أبابا . وجاءت شركة شفرون فأبدت اهتمامها بها ، ونجحت فى مد رخصتها اليها فى أعقاب عام ١٩٧٩ فى سرية تامة . ونقلت المنطقة إلى دارفور مرة أخرى ، بمنطوق قانون ١٩٨٠ الذى يوضح الحدود الاقليمية ، فدفعت هذه التصرفات أحد أعضاء الجمعية الاقليمية لأن يتقدم بالسؤال الساخر التالى :

«متى تعتزم الحكومة المركزية أن تنقل منطقة كبويتا التى اكتشف فهيا مؤخراً الذهب بكميات وافرة ، وإلى أى مكان فى شمال السودان يكون هذا النقل ؟» .

وعبرت هذه السخرية عن الشعور السائد فى الجنوب .

وبالرغم من توصيات لجنة خلف الله ، لم تنقل كافى كينقى إلى بحر الغزال ، وأثار اكتشاف النفط فى حقل آخر شمالى حقل الوحدة موضوع الحدود من جديد ، وهو يقع بين منطقة مجلس بانتيو ، وجنوب كردفان . وزعمت الحكومة المركزية وسلطات جنوب كردفان فى إصرار ، أن الحقل الجديد وبئره الأولى . هجليجى ، يقع فى كردفان ، وهو عندنا يقع فى منطقة مجلس بانتيو ، على مسيرة ساعتين من هذه المدينة ، وخمس ساعات بالعربة من كادوقلى . وكان كل السكان يعلمون أنه جزء من منطقة بانتيو ، وقد غير اسمه «بان ثاو» بلغة الدينكا العرب الرحل من أهل كردفان إلى «هجليجى» . وهم قوم من كردفان ، يمضون موسم الجفاف فى منطقة بانتيو كل عام ، بحثاً عن المرعى والماء . و «هجليجى» فى اللغة العربية مساوية «لثاو» فى لغة الدينكا ، وبهذا كان أن قام أهل كردفان بترجمتها حرفيا . والادعاءات القائمة على تغيير أسماء الأماكن ، أمر شائع فى المناطق الزراعية الغنية فى الرنك .

أما الحادثة الرابعة فمتعلقة بموضوع المصفاة . وكان الرئيس نميرى ، وهو يلقى خطاباً فى نوفمبر ١٩٨٠ أمام مجلس الشعب القومى ، يحدد فيه بعض أوجه سياسات حكومته ، قد أعلن عن قرار يقضى بإنشاء مصفاة لتنقية نفط بانتيو فى كوستى ، بالإقليم الأوسط ، مما يتطلب نقل النفط لمسافة قدرها أربعمائة ميل بالانابيب ، ونقل البترول المنقى بالقطار أو البواخر إلى الإقليم الجنوبى

وغرب السودان . والغى هذا القرار خطة سابقة ترمى لاقامة محطة صغيرة لتكرير البترول فى بانتيو سدا لاحتياجات شركة النفط منه ، واحتياجات منطقة مجلس بانتيو . واعترض الجنوب على القرار القاضى باقامة المصفاة فى كوستى . وطلبت الجمعية الإقليمية ، والمجلس التنفيذى العالى ، من الرئيس الا ينقل موقع المصفاة المقترحة إلى هناك . وأرسلت له خطابا مستفيضا أرجوه فيه إعادة النظر فى القرار ، واختيار بانتيو موقعا للمصفاة بدلاً عن كوستى . وكان الدافع لاختيار الحكومة المركزية لكوستى أمرين ، أحدهما تردد شركة شفرون فى الاستثمار فى مصفاة بمنطقة تفتقر إلى البنيات الأساسية ، وإلى سوق لبيع مخلفات النفط . وكانت الحكومة حينذاك متعاطفة إلى درجة كبيرة مع مصالح هذه الشركة ، فى حين أنه كان يلزم عليها أن تسمو إلى مستوى مسئوليتها العظمى تجاه المنطقة المتخلفة ، فتصلح من بنيتها الأساسية ، وذلك باستغلال الثروة المكتشفة حديثاً بها لتنميتها . وأوضحت له فى خطابى أن مبدأ نقل الأنشطة والأعمال إلى المناطق ذات البنية الأساسية ، يقضى على المناطق المتخلفة فى القطر بأن يظل التخلف سمة لها أبد الدهر ، وذاك ما يعنيه القرار الخاص بإقامة المصفاة فى كوستى بدلاً عن الجنوب .

والأمر الثانى هو عدم مساعدة الحكومة المركزية للاقليم الجنوبى فى الحصول على الموارد اللازمة لتقدمه الاقتصادى . وأوضحت أنه إذا ما تقرر إقامة المصفاة فى الإقليم لجنوبى لتوفرت فرص العمل محلياً ، وتم الحصول على ضرائب الدخل والارباح من المصفاة لخزينة الإقليم الجنوبى . وكان قانون الحكم الذاتى الإقليمى لعام ١٩٧٢ «اتفاقية أديس أبابا» قد خصص للاقليم كل ضرائب الحكومة المركزية الناجمة عن النشاط الصناعى ، والتجارى ، والزراعى فى الجنوب ، فى حين أن هذه الموارد المتوقعة تذهب إلى الخزينة المركزية فى حالة اقامة المصفاة خارج الإقليم الجنوبى .

ولم يوافقنى الرئيس على ما ذهبت إليه فى خطابى ، فاستدعانى إلى الخرطوم من جوبا ليبحث معى ما أثرت من نقاط . وكانت تلك محاولة منه لإقناعى بأن القرار انبنى على اعتبارات فنية واقتصادية خالصة ، بينما كان ما أطالب به هو قرار يقوم على اعتبارات سياسية . ولما لم تتطابق آراؤنا ألح إلى مسألتين ، أولاهما ما أسماه باتجاه الجنوب نحو الانفصال ، وثانيتهما أن هناك أناسا فى الاستوائية يرغبون فى أن يكون لهم إقليم منفصل خاص بهم ، وأنه كان يهدئهم . وهذا هو أسلوبه فى ممارسة الضغط لفرض إرادته ورأيه . وكان الانقساميون فى الاستوائية قد حصلوا على تأكيد بأن موارد النفط ستوجه إلى خزينة الحكومة المركزية ، فيحصل منها كل إقليم من أقاليم السودان على نصيب ، توفر فيه النفط أو لم يتوفر . وبهذا فالاستوائية لا تخسر شيئا بسبب التقسيم ، وجند انفصاليون من أهلها لمناصرة سيطرة الحكومة المركزية على موارد النفط . وحدثته أنى مدرك للحركة الرامية لتقسيم الجنوب . وكان ذلك ختام محادثاتنا العسيرة الأولى حول موضوع المصفاة .

وعند عودتى إلى جوبا أرسل نميرى إلينا دكتور شريف التهامى ، وبعض موظفى شركة شفرون . والتقى وزراؤنا للقطاع الاقتصادى مع وفد التهامى ، الذى اشتمل على مستر بالنقر من الشركة . وبعد تبادل مبدئى لوجهات النظر ، قرر الفريقان تشكيل لجنة فنية من الحكومتين ، المركزية والإقليمية ، للنظر فى جدوى نقل مخلفات النفط بالنهر أو بالأنانبيب من بانتيو إلى كوستى .

وطلبنا من دكتور شريف التهامى أن ينقل للرئيس الاتفاق الذى توصلنا إليه فأخطأنا بتوجيه هذا الرجاء إليه ، وكان يجدر بنا أن نرسل معه بيتر جاتكوث ، وبونا مالوال ، وكان سبب خطئنا اعتقادنا بأنه ينقل له حقيقة ما اتفقنا عليه ولكنه لم ينقله صحيحا ، وأعطى الرئيس انطباعا بأننا عدائيون ذوو اتجاهات انفصالية ، فوافقه الرئيس ، الذى كان يتصيد الأدلة على صحة هذه المزاعم . وبسبب سوء التفاهم هذا ، لم تراجع الحكومة المركزية قرارها الخاص بموقع المصفاة ، ولكنها تقدمت بعدد من الحوافز التنموية تحد بها من مرارة معارضة الإقليم الجنوبى للمشروع . وكانت هذه الحوافز على الوجه التالى :

(أ) تلتزم الحكومة المركزية وشركة شفرون بتعبيد طريق كوستى ـ الرنك ـ ملكال ، ليصبح صالحاً لسير العربات طيلة العام .
(ب) إنشاء هيئة تنموية لمنطقة مجلس بانتيو ، ومنحها مبلغا أوليا قدره مليون جنيه سودانى للإنفاق على النشاط التنموى فيها .
(ج) إحياء الخطة الأصلية الرامية لإنشاء محطة تكرير تنتج المواد البترولية للمناطق المجاورة لحقول النفط .
(د) تساند شركة شفرون مشروعات تحسين الخدمات الصحية ، ومياه الشرب ، وخدمات التعليم فى المنطقة .
(هـ) تجلب شركة شفرون بواخر لنقل المنتجات البترولية من مصفاة كوستى إلى جوبا ، والى المناطق الواقعة بين المدينتين .

وكان يرأس الاجتماع الذى اتخذت فيه هذه القرارات رئيس الجمهورية ، وحضره النائب الأول له ، وشخصى ، ووزراء المالية ، والطاقة والتعدين ، وممثل لشركة شفرون .

وكانت هذه الحوافز مرضية لنا بالنسبة إلى موضوع المصفاة ، فهدأنا . وناشدت المواطنين فى رسالة خاصة عبر إذاعة جوبا أن يهدءوا ويقبلوها ، وأن يحترموا قرار الرئيس . ولكن إقناعهم كان عسيراً ، لأن الرأى العام كانت تسيطر عليه روح عدائية ، وكان ساخطا على شخصى ، لأنى عنده لم أقاتل الحكومة المركزية ، وأشهر عليها السلاح ، إذا ما اقتضى الأمر ذلك .

ولم تكن شفرون تعتزم الوفاء بالتزاماتها فيما اتضح بعد ذلك . وقد أبلغت سلطتها العليا أحد الناس بموقفها فنقله إلينا . وكانت بهذا قد خدعتنا ، وهى متمسكة بمواصلة الخداع ، عازمة على تأمين مصالحها فى ثروة الجنوب بسائر السبل المتوفرة لها .

وكانت مسألة مصفاة كوستى قد برزت حين اختلفنا مع الحكومة المركزية حول نشاط شركة توتال فى مديرية جنقلى التى أمرها دكتور شريف التهامى بالا تتعامل مع الحكومة الإقليمية بجوبا فى أى أمر يتصل بأعمالها ، فاضطرت حكومتنا أن تخيرها بين التعاون مع الإقليم ، أو الابتعاد عنه ، فاختارت التعاون وواصلته رغم ما يثيره من سخط لدى سلطات الحكومة المركزية . وعلى الرغم مما نصت عليه الترتيبات المالية لاتفاقية أديس أبابا من تخصيص كل موارد الرخص الصادرة فى الجنوب للحكومة الإقليمية ، فقد وضعت الحكومة المركزية يدها على موارد التراخيص الممنوحة لشركة توتال للتنقيب كما فعلت مع موارد تراخيص شفرون .

وقبل أن تهدأ العاصفة التى اثارها موضوع المصفاة استسلمت الحكومة المركزية لضغوط شفرون عليها لتصدير النفط بدلاً من استهلاكه محليا . والشركة تسعى بهذا لضمان حصتها من النفط بالعملة الصعبة ، مما لا سبيل إليه إلا بتصدير النفط إلى الأسواق العالمية . وهكذا صرف النظر عن مشروع المصفاة ، وخطط لإقامة خط أنابيب طوله ألف وأربعمائة كيلومتر من بانتيو إلى بورتسودان ، وهو المشروع الأصلى الذى أعلن عنه فى كلفورنيا عام ١٩٧٨ ، عند زيارة نميرى ووفده لها ، وإجرائه محادثات مع شركة شفرون . أما ميناء ممبسا التي يفضلها الجنوب ، فقد صرف صانعو القرارات النظر عنها أيضاً ، لأنها عندهم غير مناسبة سياسياً ، وغير ذات جدوى اقتصادية ، ولم يكن الجنوب ، الذى يحرص على الانتفاع من إقامة المصفاة فى منطقته وحده الذى جأر بالشكوى من هذه التصرفات ، فقد جاءت الشكوى أيضاً من شركات الأعمال العالمية ، ولكن لأسباب مختلفة تماماً ، هى الأسس التى منح بموجبها عقد إنشاء خط الأنابيب لشركة إيطالية ، مما انبعث عنه اتهامات صادرة من الشركات الهولندية ، والألمانية ، والإنجليزية فى خطابات شكوى وجهتها إلى وزراء حكومة السودان ، وإلى مؤسسات التجارة الدولية التى تنظر فى مثل هذه الشكاوى .

ومن المفارقات المدهشة ، أن كانت الحكومة المركزية ، وهى تتخذ قرارها بتصدير النفط عبر بورتسودان قد قبلت من حيث المبدأ ، أن تؤجر شريحة من الأرض ، ممتدة من شواطىء البحر الأحمر ومديرية الخرطوم وجنوب كردفان إلى جنوب دارفور ، لشركات أعمال أمريكية يونانية سعودية ، خططت لنقل بعض نفط الخليج ، من بورتسودان إلى موانىء القابون على المحيط الأطلنطى ، بسبب محاذير أمنية فى البحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأحمر ، وخليج عدن ، والمحيط الهندى ، بينما أخذنا نحن فى السودان نخطط لنقل نفطنا عن طريق بورتسودان فى الاتجاه المضاد ، بدلاً من إقامة خط للأنابيب من بانتيو عبر أفريقيا الوسطى إلى موانى القابون .

ثم طرأت مشكلة خاصة خامسة ، زادت من توتر العلاقات بين الجنوب والشمال ، هى ما ترتب على اتفاق الحكومة المركزية مع شركة شفرون لتنفيذ برامج منذ عام ١٩٧٩ لتدريب القوى العاملة السودانية لتصريف مسئوليات مختلفة ، وثيقة الصلة بصناعة النفط ، وما كشف عنه ذلك من انتهاج سياسية التمييز بين السودانيين عند اختيار المواطنين لهذا التدريب ، إذ لم يكن من وقع الاختيار عليهم جميعاً من أهل الجنوب ، ولم يتم ذلك بمحض الصدفة ، إذ كان دكتور شريف التهامى ، قد أسر لأصدقائه فى مناسبات كثيرة ، بعدم عزمه على اختيار الجنوبيين لمثل هذه الوظائف الحساسة ، لأن الجنوب عنده وعند قوم آخرين ، بينهم شركة شفرون ، يجب إبعاده عن اسرار النفط ، وإدارته فى الإقليم .

وتفاقم دور النفط فى عام ١٩٨٩ ، عندما بذلت شفرون جهودها لتقوية نشاط المليشيات المسلحة فى جنوب كردفان ، لحماية حقول النفط بمجلس منطقة بانتيو ، حرصاً منها على استغلاله ، وعلى المزيد من أعمال التنقيب ، وكان قد أبعد المدنيون عن مناطق حقول النفط كلها خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ، ولكن بعضهم عادوا إليها فى عام ١٩٨٨ تحت حماية الجيش الشعبى لتحرير السودان .

ولا ريب فى أن النفط قد أصبح عاملاً هاماً فى السياسة السودانية ، وأسهم بدرجة غير قليلة فى تعميق نزاع الشمال والجنوب ، والنهوض به إلى مستوى دولى .

ونتيجة لهذا اقتربت شركات النفط فى أمريكا ، وفرنسا من النزاع القائم الآن ، ولم يقتصر دورها فيه على المراقبة المجردة وحدها . والمعروف أن كلفورنيا ، التى انطلقت منها شركة شفرون بأموالها التى انفقتها على أعمال التنقيب فى السودان ، والتى تتراوح بين مبلغ ثمانمائة مليون ومليار من الدولارات . وفرنسا أن لهما مستشارين الآن فى مسرح السودان السياسى .

حقا لقد أسهم النفط فى إلغاء اتفاقية أديس ابابا ، وفى إبعاد القوات الجنوبية من منطقتهم إلى الشمال ، وفى نقل القوات الشمالية إلى مناطق النفط فى بانتيو ، وعند اندلاع النزاع المسلح فى عام ١٩٨٣ ، أصبحت منشئات شفرون مراكز لتسابق وحشى من قبل الأطراف المتحاربة .

إن جذور النزاع القبيح الماثل الدائر حول المشاركة فى الموارد تكمن فى الترتيبات المالية التى حددتها اتفاقية أديس أبابا بين الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية ، التى خصصت كل موارد الحكومة المركزية فى الجنوب ، الناجمة عن النشاط التجارى ، والزراعى ، والصناعى ، والخدمات ، للخزينة الإقليمية . وتضمنت هذه المخصصات الأرباح المستحقة للحكومة المركزية عن المحاصيل المصدرة من الإقليم الجنوبى . وكان زملائى فى وفد حكومة السودان قد ارتضوا بهذا النص الواسع الشامل ، لاتكرماً على الجنوب . ولكن على أساس قلة هذه الموارد فى عام ١٩٧٢ حين كان الجنوب فقيراً ، وكان متوقعاً له ان يلازمه الفقر أبد الدهر . ولم يكن فى الترتيبات المالية التى اقترحها ووافق عليها الطرفان ما يبرر المعارضة . ثم جاء اكتشاف النفط فغير الموقف كله فى عام ١٩٧٨ .

وأصاب الحكومة المركزية الهلع ، لأن الترتيبات المالية المتفق عليها فى أديس أبابا ، تعنى ذهاب ضريبة الإنتاج ، وضريبة أرباح الأعمال ، وضريبة الدخل ، والأرباح الناجمة عن بيع حصة الحكومة من النفط إلى خزينة الجنوب مما يفقد الحكومة المركزية مبالغ طائلة ، ما لم تتجاهل النظام الشرعى الناشىء عن الاتفاقية ، أو تستبدل تلك الاتفاقية بأخرى جديدة .

وكانت الحكومة المركزية تستطيع أن تطلب من الحكومة الإقليمية الموافقة على المشاركة فى عائدات النفط ، نسبة إلى التغيير الجذرى الذى شهدته الظروف الاقتصادية منذ عام ١٩٧٢ ، ولكنها بدلاً عن اتخاذ هذه الخطوة الحكيمة اختارت أن تتجاهل الأمر الواقع ، وفضلت عليها ما حسبته خطوة ذكية ، هى محاولتها لتغيير الحدود لنقل حقول النفط فى الجنوب إلى الإقاليم الشمالية ، وهى محاولتها إقامة المصافى خارج الإقليم الجنوبى تفادياً لدفع الموارد الناجمة منها للحكومة الإقليمية ، ومحاولتها الإسراع بنقل النفط عن طريق الأنابيب ، بعيداً عن المسرح المشحون بتوقعات النزاع المسلح إلى ميناء آمن مضمون ، ومحاولتها خلق إقليم الوحدة لتفادى تطبيق نصوص الترتيبات المالية عليه ، لأنه يصبح إقليماً هجينا خارجاً عن نطاق الإقليم الجنوبى ، وبوضعها القوة المسلحة المتمثلة فى الجيش لمقاومة المصالح الجنوبية كعنصر للإرهاب والتخويف ، تؤازره المليشيات المسلحة ضد السكان المتمسكين بحقوقهم ، وأخيرا بإلغاء الاتفاقية نفسها وتقسيم الجنوب حتى لا ينطق بلسان واحد فعال دفاعاً عن مصالحه المشتركة .

إن الدروس المستخلصة من التجربة منذ عام ١٩٨٠ قمينة بإيقاظ سائر القوى ذات المصلحة . والجنوب لا يمكن تجاهله من قبل الحكومة المركزية وشركات النفط العالمية مهما اشتدت الرغبة فى هذا التجاهل ، وهو فى نفس الوقت لا يستطيع أن يحصل على الموارد التى يحتاج إليها من النفط ، دون أن يتوفر له التمويل الضرورى ، والأسباب الفنية للاخذ بيده والنهوض به . وهذه الحالة ، وهذا الواقع ، يقتضى من الأطراف الثلاثة ذات المصلحة أن تبحث عن قاعدة مرضية جديدة تلتزم بها . ولابد مستقبلاً لحل النزاع القائم بين الجنوب والحكومة المركزية ، من النص على المشاركة العادلة فى عائدات النفط بين الحكومة المركزية وشركات البترول أولاً ، وبين الحكومة المركزية وجنوب السودان ثانياً : ولما كانت الحكومة ، وهى تبرم العقود مع شركات النفط ، لم تحفل بخدمة مصالحها ، يصبح من الضرورى إبرام العقود مستقبلاً بعد مشاورات ذات قاعدة عريضة خاصة مع جنوب السودان .

● ● ●

الفصل الرابع عشر

إلغاء اتفاقة أديس أبابا

طغى قرار الرئيس نميرى ، القاضى بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم ، على الجزء الأعظم من المناقشات حول أمره الجمهورى رقم (١) الصادر فى الخامس عشر من يونيو ١٩٨٣ ، الذى ألغى اتفاقية أديس أبابا برمتها ، وأعاد إلى الحكومة المركزية ماتضمنته من سلطات ، وخلف أشباحاً لثلاثة أقاليم فى الجنوب ، متوارية فى صورة مؤسسات جديدة للحكم الذا ، الأقليمى . ولفهم أهمية هذا الأمر فهماً تاماً لابد من مقارنته باتفاقية أديس أبابا ، وبقانون الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية الصادر فى عام ١٩٧٢ بصفة خاصة .

واتفاقية أديس أبابا ، فيما يذكر القراء ، تناولت أربع مسائل رئيسية بالعلاج هى الجنسية والثقافة ، وانعدام المساواة الاقتصادية ، وأمن الوطن والمواطنين والحقوق الديمقراطية على النحو التالى :

أ - الذاتية الثقافية والسياسية التى تتيح تطوير وترقية الثقافات ، بما فيها اللغات الأقليمية ، والسلطات المخولة للهيئة التشريعية لإصدار القوانين بما يساير التقاليد والعادات .

ب - إقامة خدمةمدنية إقليمية مستقلة ، وقوتى شرطة وسجون .

ج - نيل درجة من الاستقلال المالى الإقليمى ، وإقامة علاقة مالية محددة بين الجنوب والحكومة المركزية .

د - قيام هيئة تشريعية منتخبة انتخابا حرا ، تكون مسئولة عن إصدار القوانين ، ومراقبة السلطة التنفيذية الإقليمية .

هـ - قيام جهاز إقليمى تنفيذى تنتخب رئيسه الجمعية التشريعية الإقليمية ، ولا يتم عزله إلا بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء هذه الجمعية .

و - إعادة تنظيم الجيش الوطنى وتجنيد عناصر الأنيانيا فيه .

ز ـ النص الواضح على طريقة تعديل الاتفاقية أو إلغائها . وقد كانت هناك أسباب جوهرية تقتضى الحذر فى هذا المجال ، منها التجارب التاريخية بالنسبة للاتفاقيات السابقة فى القطر ، والنزعة السائدة المتكررة بإغفال السلطة لها دون تقدير للمسئولية ، والتصرف ضد مصالح الناخبين أنفسهم ، والتجارب الدستورية السائدة فى الأقطار الأخرى ذات الهياكل الدستورية المشابهة لهياكلنا ، والتجارب السلبية لدول أخرى ذات أوضاع مماثلة كاتحاد ارتريا وأثيوبيا الذى أبرم تحت رعاية الأمم المتحدة . وقد أخذ هذا كله فى الاعتبار عند صياغة المواد الخاصة بتعديل الاتفاقية .

وكانت هناك مزاعم شائعة خلال فترة تصعيد الحركة الوطنية ، وفى السنوات المبكرة للاستقلال ، تردد أن السودان أمة عربية ،ذات ثقافة عربية خالصة، ولسان عربى لدى غالبية أهله ، دون أن تحفل بأية ثقافة أو لغة أخرى فى الجنوب . وقد حاولت الحكومات السابقة ، فيما أوضحنا من قبل ، أن تفرض على الجنوب نظرتها الثقافية الوطنية هذه خلال الأعوام السبعة عشر الأولى منذ الاستقلال ، غير أنه فى أواخر الستينيات اتخذت مساعى السودانيين الجنوبيين لتأكيد ثقافتهم وتمسكهم بها لوناً سياسياً لاتخطئه الأبصار ، ولايسهل تجاهله ، ولم يدرك كثير من السودانيين الشماليين أن المسيحية لم تستطع أن تخترق المجتمعات الجنوبية بعمق ، كما لم يستطع المبشرون المسيحيون أن يستبدلوا القيم المحلية بقيم أوروبية ، تماماً كما لم يستطع المعلمون السودانيون المسلمون أن يغرسوا فى الجنوب القيم الإسلامية ، مما خلع على موضوع الثقافة والعنصر أهمية بالغة فى إرساء قواعد الدولة القومية . وكان لابد أن تعالج هذه المشكلة عن طريق الحوار السياسى والوفاق والتسويات . ولاشك فى أن الثقافات الأفريقية والعربية تستطيع أن تتعايش وتنمو جنبا إلى جنب ، أو أن تندمج فى صورة جديدة فريدة خاصة بالسودان ، شريطة أن يتم هذا طوعاً واختياراً لا بالإملاء والاكراه .

إن الآراء التى تتمسك بتفوق الثقافة العربية وسيادتها ، أو الآراء التى تحاول تجاهلها ، وتصفها بأنها دخيلة على السودان لامكان لها ولا أثر .. ومن هذا المنطلق تناولت محادثات أديس أبابا مسألة تعدد الثقافات بالبحث الجاد ، الذى أسفر عن الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للقطر ، والاعتراف باللغات الأخرى فى مجال التعليم ، والأعمال الإدارية . وتم أيضاً الاعتراف ببعض الثقافات الجنوبية فى صورها المختلفة ، من موسيقى ورقص ، وفن ولغة . وتم الاتفاق أيضاً ، ولاسباب عملية ، على جعل اللغة الإنجليزية لغة رئيسية للأعمال الرسمية فى الجنوب ، واعترف المفاوضون بها كلغة عالمية تستخدم فى العلوم ، والتكنولوجيا ، والتجارة الدولية .

وكان الموضوع الثانى الذى تناولته محادثات أديس أبابا بالبحث ، هو عدم المساواة الاقتصادية ، إذ لم يكن هناك مفر من مواجهة عدم التوازن الاجتماعى الاقتصادى السائد بين الجنوب والشمال وحسمه . وتم بالفعل التوصل إلى قاعدة للعلاقات المالية بين الحكومة المركزية والجنوبية ، آخذة فى الاعتبار الحاجة للإسراع بالتنمية الاقتصادية فى الجنوب ، والسمو بها لتحقيق المساواة الاقتصادية مع الشمال فى المستقبلين القريب والبعيد . وأتاح هذا الاتفاق للجنوب درجة كبيرة من الحرية فى توفير المال .

وكان أمن الوطن والمواطن ، الذى تعرض فى الماضى للخطر ، بسبب استخدام القوات المسلحة ، الموضوع الثالث الذى أتاح لمحادثات أديس أبابا الفرصة لمناقشة موضوع الأمن الوطنى كله من جديد . وتركز النقاش حول صياغة المبادىء بإعادة تنظيم قوات الأمن بطريقة تضمن سلامة أراضى البلاد ، وتحدد مكانة الجنوب فى القوات المسلحة ، وتضمن أيضا سلامة الأفراد . وقد ضمنت الاتفاقية الخاصة بهذا الموضوع فى بروتوكولات ، وفى قانون الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية .

وتم ـ رابعاً ـ مناقشة الحقوق الديمقراطية وحريات الأفراد ، والتوصل إلى اتفاق تضمنه هذا القانون ودستور عام ١٩٧٣ وهى تتعلق بالمساواة بين المواطنين وحرية التجارة والعمل والدين والتنقل والإقامة .

وتم الاتفاق ـ خامساً ـ على إقامة حكم ذاتى فى الجنوب ، بعد الموافقة على تقسيم السلطات بين الحكومة المركزية والإقليم الجنوبى . ونصت المادة الخاصة بهذا الاتفاق على مايلى :

«مديريات السودان الجنوبية تشكل إقليما يتمتع بالحكم الذاتى فى نطاق جمهورية السودان الديمقراطية ، يعرف بالإقليم الجنوبى للسودان » .

هذا هو الأساس الدستورى للتسوية السياسية . وتلك هى المسائل الرئيسية فى اتفاقية أديس أبابا التى لم تحظ بتصديق الحكومة المركزية فى عام ١٩٧٢ فحسب ، بل انتزعت الاعتراف فى الدستور القومى لعام ١٩٧٣ . وقد انعكست روح الاتفاقية على الحريات الأساسية ، وعلى المادة (١٦) من الدستور الذى أقر بالإسلام ، وبالمسيحية ، وبكريم المعتقدات ، كحقائق للحياة الاجتماعية والسياسية فى القطر . وعلى الرغم من هذا الاعتراف بنفوذ الدين وأثره على الوضع الاجتماعى والسياسى ، فقد حرّم الدستور التفرقة بين المواطنين على أساس الدين والعقيدة . واتفق أطراف الاتفاقية وراسمو الدستور ، بأن الدين لله والوطن لجميع مواطنيه ، وكانت المساواة هى أساس الدولة القومية السودانية الناشئة .

أما الأمر الجمهورى رقم (١) لعام ١٩٨٣ ، فعلى نقيض هذا ، ألغى كل المواد السبعة الرئيسية المذكورة أعلاه ، أو أضعفها بشكل ملحوظ ، وكان واضحا ، بما لايدع مجالا للشك ، هبوطه بمركز الجنوب من إقليم يتمتع بالحكم الذاتى ، إلى ثلاث مؤسسات إدارية ضعيفة بلا سلطات . يقول الجزء الثانى من الأمر :

«يقام فى جنوب السودان ثلاثة أقاليم على الوجه التالى ..» .

وهذا النص يختلف اختلافا جوهريا عن النص الوارد فى الاتفاقية والقائل : «مديريات السودان الجنوبية تشكل إقليما يتمتع بالحكم الذاتى ، ويسمى الإقليم الجنوبى للسودان » «والحكم الذاتى» فى هذا النص ، هو جوهر الموضوع . أما الأقاليم الثلاثة التى قامت على أشلاء اتفاقية أديس أبابا ، فإنها لم تمنح السلطات والمسئوليات التى منحتها تلك الاتفاقية للإقليم الجنوبى .

تعدد الاتفاقيات

لخص قانون الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية الاتفاق حول مواضيع الثقافة ، واللغة ، فى العبارة التالية :

« اللغة العربية هي اللغة الرسمية فى السودان ، واللغة الإنجليزية هى اللغة الرئيسية فى الإقليم الجنوبى ، دون المساس باستخدام أية لغة ، أو لغات أخرى ، كضرورة عملية للإنجاز السريع للمهام التنفيذية والإدارية للإقليم » .

« إن على الجمعية التشريعية الإقليمية أن تصدر القوانين للحفاظ على النظام العام ، والأمن الداخلى ، والإدارة الحسنة المقتدرة فى المسائل التالية بوجه خاص ..» .. وهذه المسائل تتضمن القوانين المسايرة للعادات والتقاليد ، وترقية اللغات والثقافات المحلية . «وجاء ماتضمنته الاتفاقية ثمرة للوفاق الأكبر ، الذى انعقد بين الأطراف المتفاوضة حول موضوع حساس ، لا يمكن كبح العواطف فيه خلال المحادثات . ولاريب فى أن حماية التقاليد ، والعادات ، وترقية اللغات ، والثقافات المحلية أمر أساسى بالنسبة للذاتية الجنوبية . أما الأمر الجمهورى فقد استبعد اللغات المحلية ، واللغة الإنجليزية كلغة رئيسية فى الجنوب ، واشترط بدلاً عنها أن يحصل المواطنون الذين يرغبون فى استخدام أية لغة أخرى غير اللغة العربية ، على إذن مسبق من صانعى القرار . أى من سلطات الحكومة المركزية ، ويجعل اللغة العربية وحدها لغة للأعمال الرسمية فى الجنوب ، ووسيلة للتعليم المنتظم . وهو بهذا النص ألغى وحطم سائر الترتيبات الدقيقة التى كانت ثمرة مناقشات مطولة فى اديس أبابا حول مسائل الثقافة واللغة ، إذا كان السودان سيصبح مجتمعاً موحد الثقافة بقوة القانون والالزام ، أو مجتمعا متعدد الثقافات كما هو واقعه الآن .

الترتيبات المالية المنصوص عليها فى الاتفاقية بين الحكومة المركزية والاقليم الجنوبى

خصصت الاتفاقية للحكومة المركزية الرسوم الجمركية ، ولكنها تركت تجارة الحدود مع الأقطار المجاورة للجنوب . ثم جاء الأمر الجمهورى ، فنقل إدارة تجارة الحدود هذه من قبضة الإقليم الجنوبى إلى الحكومة المركزية . وكانت الاتفاقية قد خصصت أيضاً كل الموارد العامة الناجمة عن ضريبة أرباح الأعمال ، والمكوس ، والضريبة المباشرة ، وغير المباشرة من موظفى الحكومة المركزية والعسكريين المقيمين بالإقليم الجنوبى ، للخزينة الإقليمية ، وهذا يعنى فى حالة إقامة مصفاة للبترول فى أى مكان بالجنوب ، بعد الثالث من مارس ١٩٧٢ ، أن تجمع المكوس ، وضرائب الإنتاج الأخرى ، وضرائب ورسوم رأس المال ، وأرباح المصفاة لمصلحة الإقليم الجنوبى . ولكن الأمر الجمهورى عند إصداره ، أزال السلطة المالية لحكومة الإقليم ، كما أزال معظم المزايا

المالية للإقليم ، بما فى ذلك مصادر الدخل الكامنة فى النفط . واقتصرت موارد الجنوب على المصادر التالية :

أ ـ الأموال التى تصدق عليها الحكومة المركزية من وقت إلى آخر لخدمة مصالح الإقليم ، وهذا يعنى بلغة أخرى ، المدفوعات السنوية المخصصة لخدمة أغراض محددة التى تأتى فى شكل قروض سنوية ، واعتمادات مالية وهبات .

ب ـ الضرائب المباشرة المفروضة على الأعمال التجارية الإقليمية ، ولم تعد تشمل سائر الأعمال بما فيها أعمال الحكومة المركزية فى الإقليم كما كان متفقا عليه من قبل .

ج ـ الضرائب التى تسمح بها الحكومة المركزية من وقت إلى آخر . وهذه فيما هو واضح ، تعتمد على نوع الحكومة المركزية ، ومزاج وزير المالية وموظفيه .

وهذه الترتيبات الجديدة بعيدة كل البعد عن الترتيبات السخية التى نص عليها قانون الحكم الذاتى الإقليمى لعام ١٩٧٢ . وبهذا يدع الأمر الجمهورى أقاليم الجنوب الجديدة بلا مصادر دخل مستقلة مضمونة دستورياً ، وهى فى مثل هذا الوضع لا تقدر على الحياة ، دع عنك أن تتمكن من تقديم الخدمات للمواطنين .. وهكذا فهو ـ أى الأمر الجمهورى ـ لم يدعم اللامركزية ، بل ركز السلطة المالية ، والاقتصادية فى يد الحكومة المركزية ، وقضى على الذاتية بالهبوط بالاستقلال المالى إلى درجة الصفر .

الخدمة المدنية

منحت الترتيبات المضمنة فى بروتوكلات اتفاقية أديس أبابا ، المجلس التنفيذى العالى الانتقالى ، سلطة إنشاء خدمة مدنية إقليمية ، شريطة الحصول على تصديق الجمعية الإقليمية عليها عند قيامها ، وأخضع قانون الحكم الذاتى الإقليمى قوات الشرطة والسجون الإقليمية ، لسلطة الجهازين التنفيذى والتشريعى فى الإقليم . وكانت السلطة الإقليمية فى هذه المرحلة المبكرة تهتدى بالقوانين القومية وتلتزم بمراعاة مبدأ الكفاءة فى التعيين ، والترقية والتأديب ، مما يقتضى ألا يعاقب موظف إقليمى ، أو فرد من أفراد القوات النظامية دون منحه حق الدفاع عن النفس ، أمام مجلس تأديب شرعى التكوين ، تحت قانون تأديب العاملين فى الخدمة المدنية الإقليمية لعام ١٩٧٥ . ولكن الأمر الجمهورى رقم (١) ألغى هذا كله ، حتى لم يعد فى عام ١٩٨٩ فى الإقليم خدمة مدنية إقليمية ، أو قوات شرطة وسجون تستحق هذا الاسم . وأخذ الموظفون والضباط يعينون ويفصلون إيجازيا .

بعض سلطات مجلس الشعب بالاقليم الجنوبى

نصت الاتفاقية على قيام هيئة تشريعية ينتخب أعضاؤها بالتصويت السرى المباشر العام . وقصد بهذا النص الابتعاد عن نصوص قانون الانتخاب المتبع فى انتخابات مجلس الشعب القومى ، الذى يسمح بمبدأ التعيين . وخلعت الاتفاقية على الجمعية التشريعية الإقليمية السلطات الثلاث الآتية :

أ ـ انتخاب رئيس الجهاز التنفيذى الإقليمى ، والرقابة على جهازه ، بما فى ذلك سحب الثقة من الرئيس ومن أعضاء الجهاز .

ب ـ سلطة مطالبة رئيس الجمهورية بإرجاء تطبيق أى قانون تصدره الحكومة المركزية يعتبره أعضاء الجمعية الإقليمية ذا أثر ضار بمصالح الإقليم الجنوبى .

ج ـ سلطة مطالبة رئيس الجمهورية بسحب أو تعليق أى مشروع قانون يوضع أمام مجلس الشعب القومى تؤذى إجازته مصالح الإقليم الجنوبى .

وقد ألغى الأمر الجمهورى هذه السلطات كلها ، وأسقط مبدأ انتخاب جميع أعضاء الجمعية الإقليمية بالتصويت السرى المباشر ، الذى كان ينص عليه قانون الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية ، وأدخل مبدأ تعيين عشرة فى المائة من أعضاء الجمعيات الإقليمية الجديدة ، بواسطة رئيس الجمهورية ، كما فرض تعيين خمسة أعضاء من القوات النظامية . وألغى المادتين (١٤) ، (١٥) من قانون الحكم الذاتى الإقليمى ، اللتين تخولان للجمعية الاقليمية حق مطالبة رئيس الجمهورية بوقف مشاريع القوانين فى مجلس الشعب القومى ، أو بعدم التوقيع على قانون جديد يقدم له . وكان الغرض من هاتين المادتين منح بعض السلطات لأهل الجنوب ، عن طريق هيئتهم التشريعية الإقليمية ، لمنع الحكومة المركزية من الاعتداء على حقوقهم ، وامتيازاتهم ، ولضمان ذاتيتهم عموماً ، من تغول المتعصبين من رجال السلطتين التشريعية والتنفيذية المركزية . وكان الجنوب قد استند على هاتين المادتين فى مسألة الحدود عام ١٩٨٠ ، ومسألة المصفاة فى عام ١٩٨١ . أما بالنسبة لرئيس يرغب فى إدارة الأشياء وحده ، دون أن يشاركه فيها أحد ، فإن ذاتية الجنوب تصبح قيدا غير مرغوب فيه ، وكانت بالنسبة لمن يرغبون فى إحياء نظام الحكم الدينى ، القائم على الأصول الإسلامية ، عائقاً دستورياً يحول دون تحقيق أهدافهم .

إن الجمعيات الاقليمية الجديدة ، المنبعثة عن الأمر الجمهورى ، لاتملك أن تعترض على أى مشروع قانون مقدم لمجلس الشعب القومى ، ولا على أى مشروع مقدم لرئيس الدولة للتوقيع عليه ، ولا تستطيع أن تطعن فى أى قانون يجيزه مجلس الشعب القومى بعد الخامس من يونيو ١٩٨٣ . وجاءت التجربة التى تؤكد هذا فى أغسطس ـ سبتمبر من عام ١٩٨٣ ، عندما أجاز مجلس الشعب القومى عددا من القوانين القائمة على الشريعة الإسلامية ، التى سلب بعضها الحقوق السياسية ، والثقافية والاقتصادية لأهل الجنوب ، فما كان من النائب الأول لرئيس الجمهورية ، ورئيس جهاز أمن الدولة ، عمر محمد الطيب ، إلا أن أشار على حكام الأقاليم الجنوبية ، بأن يأمروا الجمعيات الناشئة بمنطوق الأمر الجمهورى ، بألا تتناول التشريع الإسلامى بالمداولة ، وألا تعترض عليه علناً . ووصلت هذه الأوامر إلى حاكمى بحر الغزال وأعلى النيل فى وقت مكنهما من تحذير جمعيتى إقليميهما بالانصياع ، ولكنهاوصلت إلى حاكم الاستوائية متأخرة ، وبعد أن تناولت جمعيتها القوانين بالاستنكار ، على أنها أجبرت فيما بعد لمراجعة قرارها وتعديله وفق توجيهات الخرطوم . وهذا الموقف يوضح أبعاد الوهن الذى انتاب الجنوب بفعل الأمر الجمهورى ، ويؤكد موت اتفاقية أديس أبابا .

وفى مستهل عام ١٩٨٤ ، قدم لمجلس الشعب القومى مشروع قانون لاستبدال دستور عام ١٩٧٣ بدستور إسلامى ، فطلبت جمعيات الجنوب كلها من رئيس الجمهورية أن يسحبه على نحو

ماكانت تفعل قبل إسقاط المواد (١٣) ، (١٤) التى كان يتضمنها قانون الحكم الذاتى الإقليمى ، فما كان من الحكومة المركزية إلا أن أعلنت ، فى تهكم واستهزاء ، أن هذه الجمعيات الإقليمية لاتملك حق استنكار مايفعله مجلس الشعب القومى . وكتبت للرئيس نميرى خطاباً مطولاً فى مايو ، وقعه معى جوزيف لاقو أوردنا فيه أسباب اعتراضنا على مشروع القانون ذاك ، وعبرنا عن قلقنا الناشىء من تقديم دستور يفرق بين المواطنين على أساس الدين ، وأوضحنا أثر مثل هذا القانون الأساسى على وحدة القطر ، وتماسكه . وجاء هذا الاحتجاج منا فى وقته المناسب ، فرحب به الكثير من المواطنين فى شقى القطر ، ولكن المشروع لم يجز فى نهاية المطاف ، لأن مجلس الشعب القومى ، لأسباب وجيهه تخصه ، لم يرغب فى تأييد مشروع يجرده ويجرد رئيسه من سلطاته القائمة ، ويجعل السلطة التشريعية عديمة النفوذ . وانتفع الجنوب ، والمواطنون فى مناطق القطر الأخرى ، الذين يعترضون على قيام دولة دينية ، من تلك المواجهة التى وقعت بين الجهازين التشريعى والتنفيذى .

واقتضى الأمر الجمهورى أن يعين رأس الدولة رؤساء الأقاليم الجنوبية الذين أسماهم حكاماً ، وهم بهذا عرضة لعزله . واستبدل الطريقة الديمقراطية للاختيار ، بأخرى تدفع حاكم الإقليم لإرضاء رئيس الحكومة المركزية ، ضمانا لمنصبه ووقاية له . وهذا بالطبع تصرف مفهوم ، لأن الحاكم لم يعد مسئولا أمام أهل إقليمه ، بل هو مسئول أمام رأس الدولة الذى يعينه .

من هذا يتضح أن طريقة اختيار حاكم الإقليم ، وعزله التى نص عليها الأمر الجمهورى ، لاتعنى منح أهل الجنوب السلطة ، بل على نقيض ذلك ، تعنى انتزاعها منهم ، ووضعها فى يد الحكومة المركزية .

الترتيبات الأمنية

حققت المادتان (١١) ، (٢٦) من قانون الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية لعام ١٩٧٢ ، التوازن الدقيق ، والتسوية حول الأمن ، وفق ماتم التوصل إليه فى أديس أبابا ، وقررت أن يكون استخدام القوات المتمركزة فى الجنوب ، والتى تتألف من أعداد متساوية من الجنوب ومن المناطق الأخرى ، تحت سيطرة رئيس الجمهورية ، بالتشاور مع رئيس المجلس التنفيذى العالى . وبهذا أصبح رئيس المجلس التنفيذى العالى بمثابة القائد الفعلى للجيش المرابط فى الإقليم الجنوبى .

ونصت هاتان المادتان على التوازن الدقيق ، الذى توصل إليه الطرفان فى محادثات أديس أبابا إسهاماً فى توفير الثقة فى مجال حساس يتعلق باقتسام السلطة ، إذ تقول :

المادة (١١) : تصدر الجمعية التشريعية الإقليمية التشريعات اللازمة للمحافظة على النظام العام والأمن الداخلى .

المادة (٢٦) أ : يشكل مواطنو الإقليم الجنوبى فى صفوف قوات الشعب المسلحة نسبة عددية تساوى نسبة حجمهم السكانى فى البلاد .

المادة (٢٦) ب : يخضع استخدام قوات الشعب المسلحة فى داخل الإقليم ، وخارج نطاق الدفاع الوطنى ، لسيطرة الرئيس ، بناء على مشورة رئيس المجلس التنفيذى العالى .

ولكن الأمر الجمهورى ألغى المادة (٢٦) برمتها ، كما الغى الأجزاء المتصلة بالجيش فى المادة (١١) ، فلم يرث حكام الأقاليم فى الجنوب سلطات رئيس المجلس التنفيذى العالى المخولة له ، بل نقلت هذه السلطات إلى القادة العسكريين فى الجنوب ، فأصبح لهم أن يقدموا النصح إلى رأس الدولة بواسطة وزير الدفاع . ولم تعد للحاكم سيطرة دستورية ولا قانونية على هؤلاء القادة العسكريين ، أما الجمعيات الأقليمية الواهية ، فلم تعط من السلطات مايمكنها من إصدار قوانين للحفاظ على النظام العام ، والأمن الداخلى ، فانطوت بذلك صفحة حافلة بالإجراءات الدستورية ، والسياسية من اتفاقية اديس ابابا .

عاصمة الاقليم الجنوبى

نص قانون الحكم الذاتى الإقليمى على أن تكون مدينة جوبا عاصمة لإقليم السودان الجنوبى ، ومقراً للجهازين التنفيذى والتشريعى فيه ، فألغى الأمر الجمهورى هذا النص ، وأنشأ مقار أخرى فى ملكال وواو ، وجوبا التى تقلصت أهميتها من عاصمة للإقليم الجنوبى كله ، إلى عاصمة لإقليم الاستوائية وحده .

إلغاء قانون الحكم الذاتى

على الرغم من توفير اتفاقية أديس أبابا الحلول لمعظم المسائل الهامة ، فإن مشكلة الحفاظ عليها ، والتمسك ببنودها ، ظلت دون حل . وكانت هناك ملاحظات تشغل بعضنا ممن اشتركوا فى المحادثات التى أدت إلى الاتفاقية : أولاها التنصل من الالتزامات ، ونقض الاتفاقيات التى أبرمت فى السودان سابقاً ، وأمثلة أخرى كثيرة سردناها فى الفصول السابقة . والثانية مستمدة من دولة مجاورة هى أثيوبيا التى تضافرت فيها ثلاث جهات لإلغاء الترتيبات التى قررتها الأمم المتحدة لرسم العلاقة بين اثيوبيا وارتريا بعد الحرب العالمية الثانية . وقد قام بهذا الإلغاء فى عام ١٩٦٠ الإمبراطور هيلاسلاسى ، والبرلمان الفدرالى الإمبراطورى ، الذى يسيطر عليه الأثيوبيون ، وعناصر ارترية معارضة تتمتع بعضوية ذلك البرلمان ، مستغلين الثغرات فى النصوص المتعلقة بتعديل النظام الفدرالى . وكانت سلطة التعديل قد خولت للبرلمان الفدرالى والإمبراطور . وكان هذا البرلمان دمية فى يده ، وهو لايرغب فى الترتيبات الفدرالية ، لأنها تقتضى إجراء انتخابات برلمانية ، وقيام أحزاب سياسية ، وحركة عمالية منظمة ، وصحافة حرة فى ارتريا المتاخمة لأثيوبيا ذات النظام الإقطاعى . وتحالفت العناصر الارترية المعارضة مع الإمبراطور ، عند هزيمتهم فى الانتخابات الديمقراطية بموطنها ، لتقويض ذاتيته السياسية . ولما قدم اقتراح فى البرلمان الفدرالى الإمبراطورى لتعديل تلك الترتيبات الفدرالية ، أجازته المعارضة الارترية بالتضامن مع النواب الأثيوبيين ، فما كان من هيلاسلاسى إلا أن وقع عليه فأصبح قانونا . وظنت المعارضة الارترية خطأ ، أنها بمناصرة الاقتراح ، تقوض الحكومة التى كانت قائمة فى ارتريا ، ولكنها فى حقيقة الأمر قضت على الترتيبات الفدرالية كلها .

وكان هذان الحدثان ماثلين فى أذهان بعضنا من المفاوضين مما ساعدنا على صياغة مواد لتعديل اتفاقية أديس أبابا ، تخلو من مثل تلك الثغرات ، وتضع المسئولية النهائية عن التعديل على عاتق شعب الجنوب مباشرة ، لا عن طريق ممثليه فى مجلس الشعب القومى ، أو الجمعية الإقليمية ، أو الجهازين التنفيذيين ، الإقليمى والمركزى . وقد نصت تلك المواد على منح مجلس الشعب القومى حق اقتراح التعديلات التى يرى إدخالها على قانون الحكم الذاتى للإقليم الجنوبى بأغلبية كبيرة ، على أن يكون الرأى النهائى فى هذه المقترحات للناخبين فى الجنوب وحدهم ، لأن التعديل عندنا أمر أساسى لايجوز أن يخول الناخب الجنوبى حق ممارسته لأحد ، كان ممثلوه المنتخبون أو رأس الدولة أو الحكومة المركزية أو الإقليمية . وقد اقتضت الضرورة والتجارب الصعبة فى التاريخ المعاصر ترك القرار بشأنه للمواطنين ، على نحو ماتقتضى الإجراءات الدستورية فى بلاد أخرى ، كنيجيريا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والهند .

تقول المادة (٣٤) من قانون الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية :

«لايعدل هذا القانون إلا بموافقة أغلبية قدرها ثلاثة أرباع عضوية مجلس الشعب القومى ، وبعد أن يصدق على التعديل ثلثا مواطنى الإقليم الجنوبى فى استفتاء عام يجرى فى الإقليم » .

ويعتبر الجنوب كله عند إجراء هذا الاستفتاء العام دائرة واحدة فقط . ولانحتاج أن نقول أن الاستفتاء يسبقه عادة طرح التعديل الذى يراد إدخاله أمام الجماهير ، وشرح معناه ، وتحديد الغرض المنشود منه ، مما يتيح الفرصة للآراء المؤيدة والمعارضة له أن تصطرع علنا فى المنابر العامة ، والصحافة ، لتمكين المواطنين من تحديد موقفهم منه ، تأييداً أو معارضة ، عند الاستفتاء . وهذه المادة هى الأساس الذى يقوم عليه الحكم الذاتى ، لذلك ترك الرأى النهائى حول تعديله لأهل الجنوب بوصفه كياناً واحداً ، أما بقية أجزاء القطر ، فلها أن تعرب عن رأيها على لسان ممثليها فى مجلس الشعب القومى ، دون أن يكون ذلك ملزماً لأهل الجنوب .

وفى عام ١٩٨١ أخذ الرئيس نميرى يبحث عن السبل والوسائل التى يستطيع معها تقليص السلطات الممنوحة للإقليم الجنوبى فى قانون الحكم الذاتى ، فتبادل الرأى مع مستشاريه القانونيين لخدمة مآربه ، ولكنهم لم يجدوا فى الدستور مايعينهم على خدمة الغاية المنشودة ، لأن طريقة تعديل هذا القانون كما أسلفنا تختلف عن طريقة تعديل الدستور التى تقصر الأمر على موافقة أغلبية ثلثى عضوية مجلس الشعب القومى ، وموافقة رأس الدولة الكتابية ، وعلى غير تعديل القانون الذى يقتضى موافقة ثلثى ناخبى الجنوب فى استفتاء عام ، ولم يكن ميسورا له الحصول على مثل هذه النسبة العالية . وحتى التزوير لم يكن متاحاً له لأنه يثير مظاهرات جماهيرية غاضبة .

وعند فشله فى الحصول على مايحقق مأربه من مستشاريه ، اتجه نحو الجنوب ووجد هناك فى عام ١٩٨١ ، أربعة من السياسيين ، هم جوزيف لاقو ، ولويجى أدوك ، وأوليفر البينو ، وفيليب أوبانق فجعلهم يوقعون على عريضة موجهة إليه ، يطالبون فيها بتقسيم الجنوب . وكان هؤلاء الرجال قد هزموا فى الانتخابات الإقليمية فى عام ١٩٨٠ ، كما هزم الأرتريون الذين تضامنوا مع هيلاسلاسى فى عام ١٩٦١ . وحدثهم بأن التقسيم يؤدى إلى مزيد من الوظائف فى الجنوب ، وإلى

تعيين ثلاثة حكام ، بدلا عن رئيس واحد للمجلس التنفيذى العالى ، وتعيين خمسة وأربعين وزيراً ، بدلا عن خمسة عشر ، وإلى ثلاثة رؤساء للجمعيات الإقليمية بدلا عن رئيس واحد ، ثم هو يمكن كل إقليم جديد من الحصول على خمسة عشر مليونا من الجنيهات للتنمية الاقتصادية . وطلب منهم أن يتقدموا له نيابة عن الجنوب بمطلب التقسيم ، وأن يتركوا بقية الإجراءات له ليكملها ، فقدموا الطلب . ولما لم تنجح هذه الحيلة بسبب ماواجهته من معارضة فى الجنوب ، حل الجمعية الإقليمية والمجلس التنفيذى العالى ، وشكل حكومة ذات قيادة عسكرية لخدمة مأربه ، ولكن قيادة هذه الحكومة قاومت التقسيم ، فتظاهر فى مهارة بصرف النظر عنه ، وأمر باجراء انتخابات لجمعية تشريعية جديدة فى الجنوب ، وفرض فى عام ١٩٨٢ زعيما انقساميا لقيادة الحكومة الإقليمية بكل مكر ودهاء .

وفى ديسمبر من عام ١٩٨٢ ، طلب من المجلس التنفيذى العالى أن يتقدم له بتوصية لتقسيم الجنوب الذى أشار بتسميته «باللامركزية» أمام الجماهير حتى لاتثير كلمة «التقسيم» احتجاجات عنيفة . ولم يكن الانصياع لرغبة الرئيس سهلا على المجلس التنفيذى العالى ، فلم يحصل منه على قرار مطابق لما يريد . وفى يناير من عام ١٩٨٣ ، صوت المؤتمر الإقليمى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى جوبا مؤيدا استمرار وحدة الإقليم . وكنت عضواً فى ذلك المؤتمر ، وحضرت جميع جلساته ، بما فيها جلسة اتخاذ القرارات . وهكذا وقف المؤتمر يؤازر قانون الحكم الذاتى الإقليمى . ومع هذا بذلت فى الخرطوم محاولات لتزوير القرار بما يناسب إستراتيجية الرئيس .

وفى ديسمبر من عام ١٩٨١ ، اعتقل نميرى أربعة وعشرين قائداً جنوبياً من مؤيدى الوحدة . وفى فبراير ١٩٨٣ اعتقل رئيس الجمعية الإقليمية ، ونائب رئيس المجلس التنفيذى العالى من دعاة وحدة جنوب السودان وفق منطوق قانون الحكم الذاتى الإقليمى . وعلى الرغم من ملاحقته لأنصار الوحدة كان حذراً فى تنفيذ مخططه بسبب وجود عناصر فى الإقليم الجنوبى ، هى القوات المستوعبة فى الجيش الوطنى ، وقوات الشرطة ، والسجون ، يخشى أن يؤدى التلاعب بذاتية الجنوب ، وإعادة سلطاته إلى الحكومة المركزية ، إلى تمردها ، فقرر أن يبعدها من هناك إلى وحدات فى شمال وغرب السودان . وقد أعادت هذه الخطوة منه ، ذكرى نقل فرقة الاستوائية إلى الشمال فى عام ١٩٥٥ واستبدالها بقوات شمالية .

وكان قراره بإلغاء الاتفاقية فى يونيو ١٩٨٣ ، قرارا تعسفياً استبدادياً ، يمليه اعتقاده بأنه ليس هناك خطر أمنى وسياسى عليه ، ولا على الوضع الذى يجلس فى قمته . وعلى الرغم من أن تصرفه هذا قد مزق تماسك الجنوب ، وأجهز على حريته ، فإن نميرى قد خلق لنفسه مشاكل سياسية ضخمة لم يفق من صدمتها قط ، وحقق للزعماء الشماليين السياسيين الذين وقفوا خلفه ، يؤازرون موقفه المعادى لذاتية الجنوب ، ماكانوا ينشدونه من فض الجماهير الجنوبية ، التى كانت تؤيده بسبب حصولها على السلام والحكم ، من حوله .

إلغاء الاتفاقية

فى الخامس من يونيو ١٩٨٣ أصدر الرئيس نميرى أمرا بحل مؤسسات الحكم الذاتى ، وهى على وجه التحديد الجمعية الإقليمية ، والمجلس التنفيذى العالى ، وأنشأ مكانهما فيما ذكرنا من قبل ، ماأسماه بالأقاليم الثلاثة ، بحر الغزال ، والاستوائية وأعالى النيل ، بعواصمها واووجوبا ، وملكال . ونقل أعضاء الجمعية الإقليمية ، والمجلس التنفيذى العالى إلى الجمعيات الإقليمية الجديدة وإلى مجالس الوزراء فيها ، فذهب النواب إلى مناطق دوائرهم الانتخابية ، وذهب كل عضو فى المجلس التنفيذى العالى إلى إقليمه الجديد ، وزيراً فى مجلس وزرائه . وعين حاكماً لكل إقليم يساعده خمسة وزراء ، وكادر من المستشارين ، وأثرت هذه القرارات على مؤسسة الخدمة المدنية ، كما أثرت على القطاع الخاص فى الإقليم الجنوبى ، بانتقال كثير من المواطنين من مكان إلى آخر ، وازهقت أرواح كثيرة فى عملية التنفيذ ، واقتلعت الأسر من مساكنها وأماكن عملها ، ورحلت إلى أقاليمها ، تم هذا كله فى ذروة موسم الأمطار ، الذى يمتد من يونيو إلى سبتمبر . واضطر بعض النسوة الحمّل لوضع حملهن تحت الأشجار ، وأثناء هطول الأمطار ، وهن ينتظرن الترحيل إلى مواطن أزواجهن الجديدة ، بعد أن ارغمتهن السلطات الجديدة فى الأقاليم على إخلاء منازل الحكومة . وآثار مثل هذه التصرفات وانعكاساتها الاجتماعية السيئة لايمكن نسيانها بيسر ، ولا تصحيحها إلا بمضى الوقت .

وقال نميرى فى مساء ذلك اليوم نفسه وهو يعلن قراره بتقسيم الجنوب عبر التليفزيون الوطنى وجوزيف لاقو يجلس إلى جانبه ، إنه كان يراسل لاقو قبل إبرام الاتفاقية ، ويتبادل معه الرأى حول السبل اللازم انتهاجها لحل مشكلة الجنوب . ولا أحد يعرف موقف لاقو من هذه المزاعم . وكنت أتوقع منه أن يقول إن رسائل الرئيس لم تصله ، وأنه واثق من أنه لم يراسل نميرى منذ أن ترك خدمة الجيش السودانى واتجه نحو الغابة فى عام ١٩٦٣ . وكانت تلك المزاعم من نميرى هى أسلوبه فى إيهام الجماهير أنه لا أحد غيره وجوزيف لاقو ، كان مسئولا عن تحقيق تسوية السلام ، ولا حتى مؤلف هذا الكتاب .

والحوادث التالية التى كانت مقدمات لإلغاء الاتفاقية ، قد تعين القارىء فى تفهم أهمية الأمر الصادر فى الخامس من يونيو ، وإدراك أن مغزاه لم يقتصر على تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم .

المصالحة الوطنية

فى فبراير ويوليو ١٩٧٧ توصل الرئيس نميرى إلى اتفاقية مصالحة وطنية مع الصادق المهدى ، أحد قادة الجبهة الوطنية ، وهى جماعة سياسية تتألف من عناصر المعارضة فى حزب الأمة ، والحزب الاتحادى الديمقراطى ، وجبهة الميثاق الإسلامى ، التى تغير اسمها فيما بعد إلى الجبهة الإسلامية القومية . والتزم فى هذه الاتفاقية بتطبيق النظم الديمقراطية فى بعض المؤسسات العامة ، كالاتحاد الاشتراكى السودانى ، وبتعديل بعض مواد الدستور القومى لعام ١٩٧٣ ،

ولاسيما المادة (١٦) التى وضعت المسيحية ، وكريم المعتقدات (الأديان التقليدية) على قدم المساواة مع الإسلام ، وبتعديل اتفاقية أديس أبابا التى تظاهرت بأنها استسلام لأهل الجنوب ، ولكنها حقيقة رأت فيها تقوية لنظام الرئيس نميرى ، وتخليد قيادته ، فعقدت العزم على إجهاضها بمعزل عنه ، وإلا فعلى يده . وكان فى الاتفاقية التى توصل إليها مع الجبهة الوطنية ، بعض البنود الرامية لتعديل اتفاقية أديس أبابا . وظن الرئيس نميرى أنه بمثل هذه التنازلات ، يحرز تأييد المعارضة . ويبدو أن آثار الحوادث المأساوية التى وقعت فى ودنوباى «بأم درمان» وفى الجزيزة أبا على النيل الأبيض جنوب الخرطوم فى عام ١٩٧٠ ، والتى قتل فيها كثير من الأنصار ، قد نسيت ، ولكن الرئيس نميرى يعتقد أن الجبهة الوطنية قد أخذت بثأرها كاملا فى الغزو الذى ساندته ليبيا فى عام ١٩٧٦ ، والذى قتل فيه كثير من الضباط ، والجنود ، وهم يذودون عن النظام . ونميرى بالطبع كان يلقى بتبعة أحداث عام ١٩٧٠ على الحزب الشيوعى ، والمواطنون يختلفون حول من حرض عليها ، أو وقف وراءها ، أهو الحزب الشيوعى ، أم القوميون العرب ، أم هو نميرى نفسه ؟

مهما يكن من أمر ، فقد كان هدف الجبهة الوطنية القبض بيدها على السلطة ، والمصالحة الوطنية قد تكون مبعثاً للثناء والرضا ، على ألا تتم على حساب الجنوب ووحدة الوطن وإلا غدت عملا منبوذا .

وفى مستهل عام ١٩٧٨ ادخلت بعض عناصر الجبهة الوطنية فى الحكومة ، وفى أجهزة الاتحاد الاشتراكى السودانى . وكان للأحزاب المنضوية تحت هذه الجبهة سياساتها المحدودة تجاه الجنوب قبل وقوع ثورة مايو بوقت طويل . وهى تعترض على مايلى :

أ ـ قيام إقليم جنوبى واحد ، وتفضل عليه قيام ثلاثة أقاليم ، لأنه وضع يتيح لها أن تضرب كل إقليم بالآخر .

ب ـ التمسك بدستور علمانى وهى تفضل عليه دستورا إسلاميا .

ج ـ الترتيبات الأمنية التى تم الاتفاق عليها فى أديس أبابا ، وضمنت فى قانون الحكم الذاتى الإقليمى عام ١٩٧٢ ، لأنها قمينة بمنح الجنوب قوة سياسية عظمى .

د ـ اختيار أهل الجنوب لرئيس إقليمهم ، وهم يفضلون عليه أن يكون التعيين حقاً لرئيس الحكومة المركزية الذى يشترطون وفق منطوق دستورهم المقترح ، أن يكون مسلماً ، مما يحول دون تطلع معظم الجنوبيين إلى رئاسة السودان . وبهذا الاقتراح منهم ، يتم ترسيخ الوضع القائم دستوريا ، فيتقلد الوظائف الكبرى فى هيكل الدولة رجال ينتمون إلى إقليم واحد من القطر .

هـ ـ العلاقات المالية بين الإقليم والحكومة المركزية التى ترمى لتقوية مركز الإقليم اقتصاديا .

وكانت هذه الاعتراضات فى الواقع مضمنة فى اتفاقية المصالحة الوطنية التى تم التوصل إليها فى بورسودان عام ١٩٧٧ بين نميرى والصادق المهدى ممثل ورئيس الجبهة الوطنية .

وكان من شأن تعيين عناصر الجبهة الوطنية فى الحكومة وفى أجهزة الاتحاد الاشتراكى السودانى منذ عام ١٩٧٨ أن تحدث تغييرات جذرية فى السياسة تجاه الجنوب عموماً ، واتفاقية اديس أبابا على وجه الخصوص . وقد تعمدت الجبهة الوطنية ، ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين

منها أن تخلق فى نفس نميرى انطباعين كان لهما أثر ملحوظ فى إلغاء اتفاقية أديس أبابا ، أحدهما أنه يحرز تأييد سائر القوى السياسية الشمالية ، إذا هو أجرى تعديلات جوهرية فى هذه الاتفاقية التى اضعفت فيما يعتقدون السيادة الوطنية ، وهى ترى أن يشمل هذا التعديل الأجزاء الخاصة بدور الدين فى المجتمع ، ولاسيما المادة (١٦) من الدستور والسلطات الممنوحة للإقليم الجنوبى المتصلة بالثقافة ، وحق مراجعة الحكومة المركزية ، وعدد الأقاليم ، وثانيهما أنه بإدخال الدستور الإسلامى ، يصبح أعظم زعماء السودان عبر التاريخ ، ويحظى بتأييد الجماهير العريضة فى شمال السودان .

عوامل أخرى

وهناك ثلاث حوادث أخرى بالإضافة إلى المصالحة الوطنية لعام ١٩٧٧ ، أسهمت فى الإلغاء . وقد أشرنا إليها من قبل ، وهى مسألة تعديل الحدود التى طرأت فى عام ١٩٨٠ ، ومسألة النفط برمتها ، التى صعدها فى عام ١٩٧٨ الاقتراح الخاص بتصدير نفط بانتيو عبر بورسودان ، وإقامة المصفاة فى كوستى لتنقية نفط بانتيو ، والكتيب المسمى كتيب «التضامن» . وقد قوى من هذه العوامل أعمال الشغب التى قام بها طلبة مدرسة رمبيك الثانوية ضد نميرى فى ديسمبر من عام ١٩٨٢ ، بينما كان نقل بعض القوات المستوعبة قهراً مقدمة سبقت عملية الإلغاء .

لقد كانت اتفاقية أديس أبابا بإنهائها لحرب امتدت سبعة عشر عاماً ، تولد عنها مآسى عظيمة فى الجنوب وخراب أصاب القطر كله ، ابرز منجزات عهد نميرى مما لايستطيع أن ينكره حتى أصلب أعدائه عودا ، ولكن يبدو أنه نسى هذا ، فسارعت المعارضة لمساعدته فى تحطيمها دون أن تتصور المشاكل الجسيمة التى تواجهها إذا ماتسلمت السلطة ومسئولية ادارة القطر ، والجنوب كله يخوض غمار الثورة من جديد ، غضباً على المعاملة المتصلة الحلقات ، المتسمة بالنكوص واللؤم .

نميرى بعد وقوع الكارثة

حاول نميرى لبعض الوقت أن يغير من تصرفاته الأخيرة ، فكون فى مارس من عام ١٩٨٥ لجنة برئاسة السيد سر الختم الخليفة ، رئيس وزراء حكومة ثورة أكتوبر للنظر فى مشاكل الجنوب ، وتقديم توصيات له تحدد أحسن السبل لحلها ، وعين دكتور اندرو ويو ، وزير الدولة لشئون مجلس الشعب القومى ، مقرراً لها . ولكن هذه الخطوة منه جاءت بعد فوات الأوان . ولاشك أنه بهذا التصرف كان يتحسس السبيل لإطالة قبضته على السلطة . وبينما هو يكون لجنة سر الختم ، أخذ يسعى للاتصال بالعقيد جون قرنق عن طريق اثنين من الأثرياء البارزين هما المليونير السعودى ، عدنان الخاشوقجى ، ورجل الأعمال البريطانى العملاق ، تاينى رولاند ، مدير عام شركة لورنو ، اللذان اشتركا فى محادثات ترمى لجعل قرنق ، قيصراً للجنوب ، ومنحه اليد الطولى فى إدارة التنمية بالإقليم ، ولأن يصبح الرجل الثانى بعد نميرى فى قمة السلطة . وهو مركز كان يستحيل على أى

جنوبى أن يتقلده . وأخذ خاشوقجى وورولاند يقومان برحلات مكوكية بين الخرطوم وأوروبا ونيروبى لإنجاز عمل ضخم ، ولكن يبدو أن عروض نميرى لم تصادف هوى فى نفس قرنق .

أما لجنة سر الختم ، فقد رفض أربعة أشخاص من الجنوب العمل فيها ، هم ازايا كولانق ، ودكتور بيتر نيوت ، ودكتور لام أكول ، وشخصى ، وقد كنت كتبت لنميرى فى منتصف مارس ١٩٨٥ أخطره أنه وحده ، وليس اللجنة ، يستطيع باعترافه ، أن يصحح الأخطاء التى أشعلت الثورة من جديد فى الجنوب . ولم أحظ برؤية رد فعله على خطابى ، لأنى أرسلته له بواسطة سر الختم ، ولكنه لأسباب لاتفوت على لم يحسن استقباله ، وزعم أنه يعبر عن رأى شخصى . وقد كان حقا كذلك .

ولاشك فى أن نميرى قد أدرك أن الآثار السيئة للتلاعب بالاتفاقية ، لم تقتصر على أهل الجنوب ، إذ أطيح بنظامه قبل أن تبدأ لجنة سر الختم أعمالها ، وقد أثار قيامها ذكريات ساخرة حول لجنة أخرى تسمى اللجنة القومية لحل مشكلة الجنوب ، شكلت فى عهد الفريق إبراهيم عبود ، فى سبتمبر من عام ١٩٦٤ ، تحت رئاسة السيد أحمد محمد يس ، العضو السابق فى مجلس السيادة ، للتحقيق فى مظالم الجنوب والتقدم بتوصيات لحلها . وكانت تلك أيضا محاولة يائسة لاحتواء الرفض السياسى ، والثورة المسلحة فى الجنوب . ولكن ثورة أكتوبر التى أطاحت بعهد عبود ، فاستدلت الستار عليها ، وأغرقتها فى خضم التغيير الذى قفز بسر الختم إلى رئاسة حكومة أكتوبر .

وكان سر الختم مؤهلا لرئاسة اللجنة فى مارس عام ١٩٨٥ ، ولكن الشكوك كانت تحيط بنوايا نميرى الحقيقية ، وحرصه على حل النزاع خدمة لمصلحة الوطن . وانطوت اللجنة فى غمار الأحداث السياسية التى وقعت فى مارس - أبريل وأطاحت بعهد مايو .

المجلس العسكرى الانتقالى

وجد خلفاء نميرى الجنوب فى حالة ثورة مسلحة مشابهة لما وجده نميرى فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ (حين قفز إلى السلطة) ، ولكن الثورة هذه المرة كانت أعتى ، وحسب النظام الجديد أن عليه مسئولية لإنهائها ، ولكن دون أن تكون لديه حلول معقولة للمشاكل الأساسية التى أشعلت فتيلها . وقد أعاد المجلس العسكرى ، ومجلس الوزراء الانتقاليان قانون الحكم الذاتى الإقليمى فى عام ١٩٨٥ ، دون أن يتوفر العزم لتنفيذ بنوده . وخلع المجلس العسكرى على نفسه حق تعديل الاتفاق فى كل جانب ظن أنه يقوض فعاليتها ، وكون مجلسا تنفيذيا عاليا للجنوب ، برئاسة أحد أعضائه ، اللواء جيمز لورو ، ولكنه لم يأذن لهذا المجلس بالذهاب إلى الجنوب للعمل فيه . ولم يستقبله قط ، كما لم يستقبل رئيس الوزراء فى أى وقت خلال فترة حكمه ، التى امتدت إلى عام كامل . وفضلت الحكومة المركزية أن تعمل مباشرة مع حكام المديريات الثلاث ، الذين حرضوهم على تحدى الحكومة الإقليمية ، ورفضت جميع المقترحات الرامية لنقل رئاسة تلك الحكومة إلى جوبا ، بزعم الرغبة فى ألا تمتد الثورة من أعالى النيل وبحر الغزال إلى الاستوائية ، موطن جيمز لورو ، الذى كان يفضل لها أن تظل إقليماً قائماً بذاته . وكان ذلك فى عام ١٩٨٥ . أما الاستوائية الآن فإن الثورة قد أحكمت قبضتها على الضفة الشرقية منها حيث يسيطر عليها الجيش الشعبى لتحرير السودان سيطرة تامة . ولعل بعض قادة الاستوائية الذين كانوا يؤازرون تقسيم الجنوب ويفضلونه ، قد أمعنوا الآن النظر وراجعوا انفسهم فى فعلتهم تلك .

الفصل الخامس عشر

الحركة الشعبية لتحرير السودان
الجيش الشعبى لتحرير السودان

فى يناير من عام ١٩٧٢ ، كتب العقيد جون قرنق ، وهو حينذاك نقيب شاب ، جند حديثاً فى جيش الأنيانيا الثائر ، خطاباً هاماً للواء جوزيف لاقو، قائده العام فى رئاسة الأنيانيا بونق كى بول ، على الحدود السودانية اليوغندية . وكان يستطيع أن ينقل مايجول بخاطره مشافهة لقائده ، ولكنه فضل تسجيل آرائه لتطلع عليها الأجيال التى تعقبه . وأرسل نسخة من ذلك الخطاب إلى أحد أصدقائه فى بحر الغزال ، ليذيعه بين الناس .

وقد كتب ذلك الخطاب عندما ترامت إليه أنباء الاجتماعات السرية غير الرسمية ، التى كانت تعقد فى أديس أبابا بين ممثلى حركة تحرير جنوب السودان ، واللواء محمد الباقر أحمد ، وشخصى ، ممثلين لحكومة السودان فى الحادى عشر من نوفمبر ١٩٧١ ، والتى تواصلت باجتماعات شبه رسمية فى آخر يناير ١٩٧٢ . ولم يكن جون قرنق سعيداً بهذه التطورات ، شأنه فى هذا شأن غيره من اللاجئين فى شرق أفريقيا ، وبعض ضباط الأنيانيا على الحدود السودانية اليوغندية ، لأن الوقت عنده لم يكن مواتياً للمحادثات ، والأنيانيا عنده تحتاج إلى مزيد من التدريب والأسلحة الحديثة وإعادة التنظيم . ولم يكن جون قرنق نفسه قد أمضى مع الأنيانيا أكثر من ستة أشهر ، منها أربعة فى التدريب ، عندما كتب ذلك الخطاب ، ولم يكن قد اشترك فى القتال ، أو قاسى مشاق حياة الغابة . وكان بعض المراقبين يصفونه بأنه شاب منكب على القراءة ، رأسه ملىء بالنظريات التى لاتمت إلى الحياة فى غابات السودان الجنوبية وأريافه بسبب . ولعل هذا الحكم لم يكن عادلاً ، لأن خطابه قد أثبت أنه واقعى ، واشتمل على مقترحات محددة إن لم يكن هناك بد من أن تسير المحادثات قدماً .

وقد اقترح جون قرنق فى خطابه قيام ثلاثة جيوش منفصلة فى السودان ، أحدها يتم تجنيده من مواطنى جنوب السودان ، ويكون مقره الجنوب ، والثانى يتم تجنيده من مواطنى شمال السودان ، ويكون مقره فيه ، وثالثهما يجند بالتساوى من الجنوب والشمال . ومثل هذا الوضع من شأنه أن يكون مسئولا عن تدريب الجيوش الثلاثة كلها وإمدادها بالسلاح والمعدات فيما يخدمه من أغراض ، ولكن قيادة حركة تحرير جنوب السودان ، رأت أن تسير قدماً فى المحادثات ، بعد أن تبنت بعض مقترحات قرنق الخاصة بالترتيبات الأمنية .

واصيب جون قرنق بخيبة أمل فى نتيجة محادثات أديس أبابا ، كما أوضحت الأحداث فيما بعد . وكان يعمل عند إعلان الاتفاقية فى قيادة الأنيانيا بمنطقة بور ، فأرسل رسالة إلى الرائد جوزيف كول أموم ، الذى كان قائما بقيادة الأنيانيا فى بحر الغزال ، وإلى الرائد أندرو ماكور ثو ، قائد الأنيانيا بمركز البحيرات ، يرجوهما ألا يطيعا أوامر وقف إطلاق النار ، مما يعنى ، بلغة واضحة ، مواصلة الحرب الأهلية . واختلف كول وماكور ، كل على حدة ، مع مقترحاته ، وحدثا بهذا رسوله . ومن ناحية أخرى ، تطابقت آراء الرائد صموئيل قاى ، مساعد قائد الأنيانيا فى أعالى النيل ، والملازم وليام عبدالله شول ، وضابط آخر كان يعمل فى عام ١٩٨٩ فى خدمة جيش السودان ، مع آراء جون قرنق ، ولكنهم قبلوا الاتفاقية فى نهاية المطاف . ولما قبل كل من قاى ، وماكور ، وجوزيف ، وأويل أوامر وقف اطلاق النار ، أدرك الشاب جون قرنق أنه لاتناصره إلا قلة . ونسبة إلى أنه كان حديث العهد بالأنيانيا ، ولايملك قاعدة قيادية ، ساير الآخرين ، ومضى ينفذ أمر وقف إطلاق النار . وفى عالمنا هذا رجال مصممون على النجاح ، لا يثبط هممهم الفشل ، بل يقويها . وجون قرنق واحد من هؤلاء الناس ، إذ واجه كثيراً من الفشل دون أن يثبطه ، وتمسك بآرائه ، متحينا الفرصة المناسبة لتنفيذها .

وفى يونيو ١٩٧٢ ، بعد تجميع قوات الأنيانيا فى معسكرات مؤقتة خاصة ، اختاروها وحدهم ، وصلت اللجنة العسكرية التى تم تكوينها لإعادة التجنيد فى الجيش الوطنى إلى مدينة بور لبدء عملها . واستطاع العقيد جون قرنق ، الذى كان مساعداً لبول أويل ، أن يتحدث إليها نيابة عن رؤسائه من ضباط الأنيانيا ، ويبلغها أن أعالى النيل لم تكن مستعدة بعد لإعادة التجنيد . ولاحظ رئيس اللجنة ، العميد ميرغنى سليمان ، هذا الرسول الغريب ، وهو ضابط صغير ، يتحدث باسم رؤسائه فى مسائل ذات أهمية بالغة بالنسبة لجيشهم ، ولكنه لم يعلق بشىء ، مفضلاً أن يهضم فى دبلوماسية صامتة ذلك النفور . وسافرت اللجنة إلى المديريتين اللتين كانتا مستعدتين لعملية إعادة التجنيد .

وكان قد وقع فى السنوات الأخيرة ، فيما ذكرنا من قبل ، عدد من حوادث التمرد بعد استيعاب بعض عناصر الأنيانيا . وكانت هناك أيضاً انفجارات قنابل مدمرة فى واو . وقد تبدو الاشارة إلى هذه الحوادث بعيدة عن موضوع حركة تحرير السودان وجذورها وجيشها الذى نتناوله فى هذا الفصل ، لولا ماكشفت عنه فيما بعد مصادر قريبة من هذا الجيش ، من أن حوادث التمرد والقنابل تلك ، كانت من عمل عدد من الأفراد الذين انضموا إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان ، ممن كانوا يعترضون على الاتفاقية منذ البداية .

أسباب مساعدة للثورة

تم إنجاز اختيار واستيعاب بعض الضباط والجنود من الأنيانيا فى هدوء نسبى ، على نحو ماذكرنا من قبل . وتبع ذلك درجات مختلفة من التدريب ، أعقبته خطة الدمج . ولكن القوات المستوعبة التى كانت لها توقعاتها الخاصة حول ماتصيب من نفع فى جيش السودان ، وفى مؤسسات الشرطة والسجون ، والأجهزة المدنية الحكومية ، أصابها بعض الإحباط ، وكان هناك نقص فى كثير من الاحتياجات ، فى وسائل النقل ، وفى المساكن والمكاتب وفى كمية السلاح الموحد المقدم للقوتين ، القديمة ، والمستوعبة .

وكانت هناك ظروف أخرى خاصة تقوى من أسباب التذمر وعدم الرضا فى صفوف القوات المستوعبة . وكانت الشكوك والريب واضحة بينها ، مضافاً إليها العقد النفسية بسبب قلة أعدادها ، وتدريبها ، وخبرتها . وكان الرعب من اشتمال الاتفاقية على فخ زعم أنه يرمى لإفنائهم ، يسيطر على بعضهم ، وكان كثير منهم على إدراك تام بمستوى التعليم المنخفض الذى نالوه ، ومستوى التدريب ، بالمقارنة إلى مانالته القوات القديمة ، ولاغرو فإن بعض الضباط الكبار المستوعبين الذين فروا أصلا من القوات النظامية ، كانوا على أحسن الفروض أنفاراً فيها ، أو ضباط صف ، وكان هذا العامل نفسه هو أساس العقدة التى تعكسها تعبيراتهم العنيفة دفاعا عن أنفسهم ، وتبريراً لها .

ونشأ فى السنوات التالية المزيد من الأسباب المثيرة للتذمر بين القوات المستوعبة والقطاعات ذات الوعى السياسى فى جنوب السودان ، من ذلك اتفاقية المصالحة الوطنية التى عقدها الرئيس نميرى مع الصادق المهدى فى عام ١٩٧٧ ، والتى أسفرت عن سياسات تتعارض مع بنود اتفاقية أديس أبابا . وكانت تصريحات نميرى بعدها قد زادت من تقويض ثقة الجنوبيين ، وكثيراً ماكنت تسمع من كبار الموظفين تعبيرات توحى بأن اتفاقية أديس أبابا ليست «قرآنا ولا إنجيلا» ، مما يعنى أنها قابلة لتعديل قليل أو كثير أو حتى للإلغاء كلياً .

ولوحظ خلال عمر الاتفاقية البالغ أحد عشر عاماً ، أن بعض بنودها لم ينفذ ، إذ لم يتم تجنيد فى الجنوب للجيش الوطنى خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ ، باستثناء مائتين وسبعين جندياً فى عام ١٩٧٤ بجوبا . كما أغفل القبول فى الكلية الحربية خلال تلك الفترة وفق متطلبات قانون الحكم الذاتى ، الذى يمنح الجنوب ثلاثين فى المائة من مقاعد المقبولين على أساس نسبة عدد أهله إلى نسبة سكان القطر . وكان عدد الجنوبيين المقبولين يقل عن خمسة فى المائة من مجموعهم . وتطابق مع اتفاقية المصالحة الوطنية إبعاد كثير من الضباط المستوعبين بإحالتهم للمعاش ، أو فصلهم من الخدمة . وبهذا انخفض عدد الضباط المستوعبين فى الخدمة عام ١٩٨٦ ، إلى سبعة وخمسين من مائتين وثلاثة .

ولما صدرت الأوامر فى عام ١٩٨٢ بنقل القوات المستوعبة من الفرقة الأولى ، أى من القيادة الجنوبية ، المتمثلة فى الكتيبة رقم (١٠٥) ببور ، والكتيبة (١١٠) بأويل ، والكتيبة (١١١) برمبيك ، وصل الموقف حد الانفجار ، وقد تم نقل الكتيبة (١١٠) من أويل الى دارفور تحت الضغط ، فى ديسمبر من عام ١٩٨٢ ، وكان مقرراً أن تدرك بها الكتيبتان (١٠٥) و(١١١) فى يناير ١٩٨٣ ، ولكنها جأرت بالشكوى ، وكانت على وشك التمرد عندما وصل إلى بور وفد من الحكومة الإقليمية من جوبا ، بقيادة نائب رئيس المجلس التنفيذى العالى ، دول أشويل ، ومعه ضابط كبير هو العميد جيمز لورو ، من القيادة الجنوبية ، لتقويم الأشياء . وقد تم الاتفاق على إرجاء النقل إلى وقت قادم خلال العام .

الأسباب المباشرة للثورة

فى مارس عام ١٩٨٣ ، أرسلت رئاسة الفرقة الأولى بجوبا إلى رئاسة الكتيبة (١٠٥) ببور تستوضحها عن زيادات شهرية متكررة لاحظتها على مرتبات رجالها ، فرد عليها النقيب بولين الير ، القائم بأعمال الكتيبة قائلاً إن الدفاتر والوثائق الحسابية تؤكد سلامة المرتبات والعلاوات الشهرية ، وطلب من الرئاسة أن ترسل له مرتبات شهر مارس التى كان قد استعجل إرسالها من قبل . ورأت الرئاسة أن تبعث للكتيبة بفريق من المراجعين لفحص دفاترها ، ففعل ذلك ، أو بدا أنه فعله ، وأخطر الرئاسة فى جوبا بسلامة الموقف ، ولعل هذا التقرير لم يكن صحيحا ، فتجاهلته الرئاسة ، وأرسلت إنذارا الى بور بأنها لن ترسل مرتبات شهر أبريل ما لم تصلها كشوفات المرتبات . وجاء آخر أبريل ، فلم ترسل المرتبات ، وخلال الأسبوع الأول من مايو تفاقم الموقف فى الكتيبة ، والتهبت المشاعر ، ووصل إليها قائد جديد ، هو الرائد كربينو كواتين بول ، وهو صديق حميم للواء صديق البنا ، قائد الفرقة الأولى ، أى القيادة الجنوبية بجوبا ، جاء من محطة الحدود العسكرية بباشالا التى يحرسها جنود كتيبة بور . وتضامن فور وصوله مع رجال كتيبته ، واستطاع أن يستدين مائتين وخمسين جوالاً من الذرة من السوق لجنوده ، حفاظاً منه على النظام ، وإحكاما لقبضته عليهم . وكان رجال الكتيبة قد سيطروا على مدينة بور سيطرة تامة ، وأعدموا جنديا جاءهم من جوبا فى مهمة استخبارية لتقدير درجة استعداد الكتيبة لمواجهة هجوم يشن عليها من الخارج .

وفى الثامن من مايو ، جاءت باخرة تحمل سرية من سلاح المدرعات ، فى طريقها إلى جوبا . فتوقفت فى بور لتحصل على شىء من الخضراوات الطازجة واللحوم ، ولكن الرائد كربينو أمرها بالاقلاع فورا ، قبل أن يهبط منها أحد لما اشتبه ـ وربما كان اشتباهه صحيحاً ـ بأن السرية تسعى لتجريد رجال كتيبته من أسلحتهم . وواصلت الباخرة رحلتها كما أمرت ، ولكنها عادت بعد أسبوع واحد إلى بور ، وشنت هجوما على رئاسة الكتيبة .

وبعد مداولات فى الخرطوم قرر مجلس الدفاع الوطنى ، أن النظام والضبط والربط فى القوات المستوعبة سيىء إلى درجة خطيرة ، وأنه قد تدهور خلال الإحدى عشرة سنة الماضية ، ولابد من اتخاذ إجراء فى عام ١٩٨٣ ، يوضح لها أن عصيان الأوامر المشروعة الصادرة من القيادة الأعلى ،

لايحقق لها نفعاً . وكان قد حدث مثل هذا من قبل فى حادثة أكوبو عندما تمردت قيادة الكتيبة بها فى مارس عام ١٩٧٥ ، وقتلت قائدها الجنوبى ، وسبعة جنود شماليين . وقال مجلس الدفاع الوطنى فى عام ١٩٨٣ إنه كان يجب تجريد حامية أكوبو بالقوة عند تمردها ، باستخدام الغارات الجوية والبرية عليها ، ولكنى كنت قد غيرت ذلك القرار فى ملكال ، بوصفى نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس المجلس التنفيذى الإقليمى العالى . وكان من الممكن أيضاً الإغارة على أورطتى كبويتا ورمبيك ، لتستسلما فى عام ١٩٧٦ ، لولا تدخلى ، والانصياع لتوجيهى بمعالجة الموقف بالإقناع والتفاهم بدلا عن القوة . وقد أثبتت الوسائل الأخرى البديلة للقوة نجاحها فى معالجة مواقف مماثلة ، وأمكن السيطرة بها على أكوبو ، وكبويتا ، ورومبيك ، وجوبا فى عامى ١٩٧٤ و١٩٧٧ ، بأقل قدر من سفك الدماء ، والأخطار التى تتعرض لها الاتفاقية . وقد عوقب بالطبع الضباط والجنود الذين صدرت عنهم تلك التصرفات التمردية ، ولكن بعد السيطرة على الموقف ، وعودة الهدوء . وليس هناك أدنى شك فى أن هذه الحوادث قد قوت من موقف من كانوا يعترضون أساساً على مبدأ تجنيد قوات الأنيانيا فى الجيش .

وكان صانعو القرار على المستوى الإقليمى ، ومستوى الحكومة المركزية فى عام ١٩٧٣ ، عند وقوع حادث بور ، مختلفين عن زملائهم خلال الأعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٨ ، إذ تقلد الأمر من كانوا يؤمنون بالأساليب العسكرية المعهودة سبيلاً لفرض الضبط والربط رغم التجارب الماضية ، يضاف إلى ذلك أن الجنوب لم يعد متماسكا فى عام ١٩٨٣ إذ أخذت تسوده انقسامات فى صفوفه السياسية ، وفى قيادته ، وكان هذا ايضاً نافعاً لخصوم الاتفاقية ومعارضيها . وكانت عضوية مجلس الدفاع الوطنى تشتمل على اثنين من نواب رئيس الجمهورية ، هما عمر محمد الطيب ، وجوزيف لاقو ، وعلى النائب العام ، دكتور حسن عبدالله الترابى ، وعلى وزير الطاقة والتعدين ، دكتور شريف التهامى ، وعلى رئيس المجلس التنفيذى العالى ، جوزيف جيمز طمبرة ، وعلى ثلاثة من رؤساء أركان الجيش ، وعلى قائد الفرقة الأولى (القيادة الجنوبية) .

ووصلتنى فى بور رسالة بالتلكس عندما كنت منهمكا مع بعض الشباب الرعاة نعمل لوقف تدفق ماء النيل فى مجرى طوله مائة وثمانية وعشرون ميلا ، ويسمى بول اشيك ، يقدر الخبراء تدفق المياه فيه بعشرين ألف متر مكعب يومياً ، وقد غمر أربعمائة كيلو متر مربع من مناطق المرعى خلال الجفاف . وكانت الرسالة من النائب الأول لرئيس الجمهورية ، عمر الطيب يرجونى فيها الحضور إلى الخرطوم ، للاشتراك فى اجتماع عاجل للمكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى . ورددت على تلك الرسالة ـ بالتلكس أيضا ـ أرفض الحضور . وكان ذلك فى الثانى عشر من مايو . وفى الساعة الثالثة من فجر الخامس عشر من مايو ، عثر على رجل أمن كبير ، جاء من جوبا مسيرة مائتى كيلو متر إلى بور ، وأنا فى قارب صغير يقف فى ميناء النهر ، وحدثنى أن الخرطوم تطلب حضورى بسرعة ، وأنه أرسل من جوبا ليأخذنى إليها ، لأدرك بطائرة تقلع منها إلى العاصمة القومية فى الساعة الثامنة والنصف صباحاً . وحاولت أن أعرف من الضابط أسباب هذا الاستدعاء فأفادنى أنه لا يعلم شيئا غير الأوامر التى صدرت إليه باصطحابى إلى جوبا ، ورفضت أن أغادر بور . وكان قبطان الباخرة الصغيرة التى كنت أستخدمها لقفل المجرى ، قد استلم رسالة من رؤسائه بجوبا ، فى الرابع عشر من مايو ، بأن يتوجه فى نفس ذلك اليوم مباشرة ، أو على الأكثر فى اليوم التالى ، إلى أدوك ، التى تقع

على مسافة مائة وخمسين ميلاً شمال بور ، ليشحن باخرته بكميات من الغلة لغداء قوم جوعى فى جوبا . وحدثنى القبطان مشافهة بما جاء فى رسالته ، ولكنه لم يطلعنى عليها . وعلمت فيما بعد أن الرسالة أنذرته بما سيقع ببور فى السادس عشر من مايو ، ونصحته أن ينسحب مع بحارته من منطقة الخطر ، وقد انسحب بالفعل فى مساء الخامس عشر . وعرفت أن هذه إجراءات جلاء إلى مناطق الأمان ، ونسبة لهذا الموقف ، طلبت من الشباب الرعاة المتطوعين ، وعددهم ثلثمائة وعشرون ، أن يستعدوا لمغادرة المدينة عندما أشير عليهم بذلك . وقد تم ذلك بالفعل فى الساعة السابعة من مساء الخامس عشر من مايو ، بعد إقلاع الباخرة من بور .

وغدت الكتيبة (١٠٥) تعيش فى خطر الهجوم عليها ، مما أكده مصدر يعتد به من الخرطوم ، لا نكشف عن شخصيته لأسباب عديدة .

وكان مواطنو بور قد أرسلوا لجنة مكونة من جوناثان مالوال ليك ، وناثانيل أناى كور ، وهما محافظان سابقان لمدينة جونقلى ، ومن سكرتير الاتحاد الاشتراكى السودانى للتنظيم فى المديرية ، بول بيور ، وعبدالله الياس ، وهو سودانى شمالى ، يمثل غرفة بور التجارية إلى جوبا ، لإقناع قائد الفرقة الأولى ، والحكومة الإقليمية بدفع مرتبات أبريل للكتيبة (١٠٥) . وفى جوبا بذلت اللجنة قصارى جهدها لإقناع سلطات جوبا بوجهة نظرها ، ولكن دون جدوى . واقترح عبدالله الياس بعد ذلك أن يجمع المبلغ ، وقدره مائة وسبعة آلاف من الجنيهات كقرض للحكومة ، لأنه ظن خطأ أن الحكومة تشكو من عدم السيولة ، وقال إنه مالم تدفع المرتبات ، فإن الموقف قد يخرج من اليد ، وتضطر الحكومة لإنفاق مائة وسبعة ملايين من الجنيهات ، أو أكثر منها ، فى محاولة محمومة للسيطرة على ماقد يصبح فى نهاية المطاف ثورة واسعة النطاق .

ولكن حتى هذا الإنذار الصادر عن شخصى عاش فى الجنوب تسعة وخمسين عاماً ، وشهد الحرب الأهلية الأولى التى امتدت إلى سبعة عشر عاماً ، لم يغير شيئاً من موقف جوبا والخرطوم بل اتهمت اللجنة بالتعاطف مع الكتيبة . وفى فجر السادس عشر من مايو ١٩٨٣ ، وقع الهجوم على رئاسة الكتيبة فى بور ، ورئاسة سرية ببيور ، فى وقت واحد . واستمر القتال طيلة ذلك اليوم ومسائه ، وفى فجر السابع عشر من مايو ، انسحبت الكتيبة (١٠٥) من المدينة فى رحلة طويلة الى حدود اثيوبيا . واستطاع القائد ، دومنيك كسيانو ، وهو من ضباط غرب الاستوائية المستوعبين ، الذى قاد الهجوم على بور ، أن يسيطر على المدينة ، وقد قتل من القوة المهاجمة ضابط واحد وأربعة جنود ، كما قتل خمسة من رجال الكتيبة (١٠٥) ، وجرح قائدها الرائد كربينو كوانين فى ذراعه ، ولكنه استطاع الانسحاب مع قوته . أما سرية ببيور ، فقد تسللت دون قتال فى السابع عشر من مايو ، وعبرت وحدة باشالا الحدود إلى أثيوبيا بكامل أسلحتها .

وفى السادس عشر من مايو حاول أقاربى وأصدقائى أن يأخذونى إلى قريتى التى تبعد مسيرة ستة عشر ميلاً من بور ، ولكنى لم أنصع لهم ، نسبة إلى وجود عدد كبير من التجار الشماليين وأسرهم ، ووجود بعض الضعفاء من أهل المدينة ، وموظفى الأمم المتحدة ، الذين كانوا يقيمون معى فى استراحة الجهاز التنفيذى لجنقلى .

وقبيل ظهر السابع عشر من مايو ، زارنى العقيد جون قرنق ، وهو فى طريقه إلى قريته التى تبعد مسيرة ستين ميلاً شمال بور ، لينضم إلى زوجته وطفليه فى إجازته ، فأوضحت له ما فى ذهابه من خطورة عليه ، إذ يصبح بين فكى القوات المتقهقرة ، وقوات الاحتلال ، فأفادنى فى ثبات وهدوء مدهش أنه مطمئن على سلامته ، ولم أره بعد ذلك قط . وأصبح ثائرا بدافع قوى . وفى السادس من يونيو ١٩٨٣ تفادى الرائد وليام نيون بانج هجوماً مخططا من ملكال ، وهرب مع جنوده من أيود إلى مخابىء الحرب الأهلية الأولى .

وكان يقف وراء القرار التاريخى الخاص بالهجوم على الكتيبة (١٠٥) ، والذى اتخذ فى إحدى القاعات المكيفة الهواء بالقيادة العامة للقوات المسلحة فى الخرطوم ، أربع مجموعات ذات مآرب مختلفة ، منهم من كانوا يريدون أن يلغوا اتفاقية أديس أبابا ، وأن ينصبوا فوق المسرح قوى الأصولية الإسلامية والطائفية ، وهم ممثلون بشكل كبير فى الحكومة ، وفى مجلس الأمن الوطنى . وكانت خططهم ، وحساباتهم وإستراتيجيتهم تتسم بالذكاء والمكر ، وسبيلهم للقضاء على الاتفاقية هو شن هجوم مرسوم على بعض وحدات القوات المستوعبة ، متى تهيأت الفرصة المناسبة لذلك . مثل ما هيأتها لهم الكتيبة (١٠٥) .

وكانت المجموعة الثانية تمثل من يعتقدون أن الغرض هو تلقين الدينكا درساً ، والهبوط بهم إلى حجمهم الحقيقى . وكان هناك اعتقاد سائد بين بعض أعضاء الحكومة بأن مشاكل الجنوب تنطلق من قبيلة الدينكا ، مما يفسر اختيار قوات من مناطق الدينكا برمبيك ، وأويل ، وبور للنقل إلى الشمال ، ويعيد إلى الذاكرة ماوقع فى المديرية الاستوائية عندما أحست السلطة فى عام ١٩٥٥ ، بتنامى الخطر ، فكان العلاج الجاهز لدى الخرطوم هو نقل قوات الاستوائية الى الشمال ، واستبدالهم بمن تثق فيهم السلطة المحلية التى يهيمن عليها الشماليون ، وطبقة التجار فى الجنوب . وفى عام ١٩٨٣ نقل الجنود من بحر الغزال ، وأعالى النيل ، إلى الشمال تفادياً للأخطار المحتملة منهم ، وقد استبدلوا بالفعل بقوات من السودان الشمالى .

وكانت المجموعة الثالثة هم أولئك الذين يقلقهم ما اعتبروه عدم انضباط عناصر الأنيانيا السابقين ، فشعروا بضرورة تأديبهم . وكان الضباط من أعضاء مجلس الأمن الوطنى قد عملوا فى الجنوب ، منهم سوار الذهب ، ويوسف أحمد يوسف اللذان عملا فى الجنوب بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٨ ، وكانا وثيقى الصلة بالقوات المستوعبة التى كانا يقودانها ، وقد شهد سوار الذهب أحداث أكوبو ، وكبويتا ، ورمبيك ، وهروب الرائد أقوييت مع سرية كاملة من واو ، كما شهد حادث تبادل إطلاق النار فى مطار جوبا ، بين القوات المستوعبة والقوات القديمة فى فبراير من عام ١٩٧٧ . أما يوسف الذى كان حينذاك قائداً لأعالى النيل ، فقد شهد حادثين مماثلين ، الأول عندما فصل المقدم قاى توت من الجيش فى عام ١٩٧٤ ، بسبب العصيان ، وتهديد حياة لاقو ، فاستقال الرائد وليام عبدالله شول ، تعاطفاً معه ، والثانى عندما قام جماعة من الجنود المستوعبين ، وغير المستوعبين من قوات الأنيانيا ، بالعودة إلى جزيرة الزراف فى عام ١٩٧٢ ، حيث قام الرقيب وليام نيون بانج بتجريدهم من السلاح عنوة .

ولم تكن الفئة الرابعة مجموعة من الناس ، بل كانت فرداً واحداً .. رئيساً متفردا يعتقد أنه سيخرج بعد كل هذه الاهتزازات بقاعدة جديدة ، تتألف من المجموعات الثلاث الأخرى ، تبقيه فى

قمة السلطة . ورغم تأييده على وجه العموم لتجريد الكتيبة (١٠٥) من أسلحتها بالقوة ، لم يكن نميرى واثقاً فى ذلك اليوم من صواب القرار الذى كانوا على وشك اتخاذه ، وهو فى قرارة نفسه يشعر بأن مجلس الأمن الوطنى يدفع البلاد إلى ثورة عارمة . ومن ناحية أخرى كان يشارك المجلس اطمئنانه إلى أن الثورة لن تمتد إلى وحدات القوات المستوعبة الأخرى ، وخاصة الاستوائية ، التى لسبب ماأو لآخر يعتقد أنها مصدر المحاربين الحقيقيين فى جنوب السودان كله . وكان مبعث هذا الاطمئنان هو تأييد اللواء لاقو وجوزيف طمبرة للقرار .

وكان هناك أمر قد فات على المجلس ، هو عدم تقديره حينذاك لمدى السخط والإحباط السائد بين القوات المستوعبة ، وبالتالى لم يتمعن جيداً مايؤدى إليه قراره من إشعال ثورة واسعة الانتشار . ولم يخطر على بال بعض القادة فى الحكومة ، أنه كان هناك ضباط وجنود يعترضون اساساً على تسوية عام ١٩٧٢ ، وأنهم كانوا متحفزين للانقضاض على الفرصة التى تتيحها لهم مثل هذه القرارات ، لاسيما والإحباط الذى عانوا منه خلال عمر الاتفاقية البالغ أحد عشر عاماً قوى المعارضة الأساسية معنويا ، وزاد من أعداد أنصارها .

وهكذا أشعل قرار مجلس الأمن نيران ثورة عمت الإقليم كله ، ولكن هذا الانفجار لم يمتد أول الأمر إلى الاستوائية ، التى كانت مركز المقاومة منذ بداية الحرب الأهلية الأولى ، على خلاف أهل أعالى النيل ، وبحر الغزال ، الذين وقفوا فى عام ١٩٨٣ فى صف النار الأول ، ولكن الأعمال العدائية سادتها خلال ثلاثة أعوام ونصف ، فأصبح الجنوب كله فى حالة ثورة مسلحة ضد الحكومة فى الخرطوم .

ممن تتكون الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان والحركة ؟

إن معظم المواطنين الجنوبيين ممثلون فى الجيش الشعبى لتحرير السودان ، مضافا إليهم أعداد من جبال النوبة ، ومجموعات الانقسانا الوطنية ، وأفراد من أواسط السودان وغربه ، ولكن لم ترتبط به قبائل الفرتيت فى غرب منطقة بحر الغزال الإدارية والتى تشكل ٣,٩٪ من سكانها بل اتخذت منه موقفاً معارضاً ، أما مجموعات الزاندى فى غرب الاستوائية فلم تنضم إليه ، ولكنها لم تبد معارضة إيجابية له ، على الرغم من أنه جند منها ألف وخمسمائة رجل فى الجيش الوطنى لحماية المنطقة . والزاندى ومن اليهم يشكلون نحو خمسة وعشرين فى المائة من سكان الاستوائية ، ولكن ليس هناك مايطمئن الحكومة على استمرار هذا الموقف طويلاً فى منطقتهم ، مالم يتم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة . وليس خافيا أن هناك أعدادا كبيرة من الشباب والطبقات المستنيرة متحفزة فى منطقة الزاندى فى حالة من الضجر قد تقودهم إلى الانضمام إلى صفوف التمرد عندما يحين الوقت المناسب .

ومثل هذا يمكن قوله عن قبائل الفرتيت ، رغم مايستشعرونه من مظالم ، بعضها حقيقى وبعضها أوهام ، تجاه جيرانهم الذين يفوقونهم عدداً ، وهم الدينكا والجور . وترجع هذه المظالم إلى

ضعف تمثيلهم فى الهياكل الإدارية ببحر الغزال خلال عهد اتفاقية أديس أبابا ، الممتد إلى أحد عشر عاما ، رغم أن الحقائق ، فيما يبدو ، لا تؤيد هذه الشكوى .

وبالنسبة للرقعة الخاضعة للجيش الشعبى لتحرير السودان فلا يوجد خارج سيطرتها إلا ربع مساحة جنوب السودان الذى يعرف عند الحركة بمنطقة العمليات الحربية رقم (١) ، بالمقارنة إلى ثلث المساحة فى عام ١٩٨٧ ، ونصفها فى الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، والاتجاه فى هذا الصدد واضح ، هو احتمال سيطرة الجيش الشعبى على الجنوب كله خلال سنتين أو ثلاث سنوات ، ولكن ربما بمشقة فى المدن الكبرى ، مالم يطرأ تغيير جوهرى فى شكل تسوية سياسية ، أو اضطراب ونكوص فى صفوف هذا الجيش ، أو تغيير كلى فى سياسات الحكومة بالخرطوم يستنفر تأييد أهل الجنوب ، ويساعد على حمل جيش التحرير إلى مائدة المفاوضات .

نوعية كوادر الجيش الشعبى

إن نوعية ضباط وجنود الجيش الشعبى لتحرير السودان ، وتعليمهم ، وتدريبهم الأساسى ، وانضباطهم لذو أهمية بالنسبة إلى إدارة وإقامة القوات وإطعامها ، وترحيلها واحتياجاتها الإستراتيجية والقتالية فى الوقت الحاضر ، وفى المستقبل عندما تصبح لصيقة بمسألة جيش المستقبل للسودان كله ، فى حالة وصول المحادثات بين حكومة السودان ، والجيش الشعبى ، وحركته السياسية إلى تسوية . وبالطبع فإن الحكومة تفرض شروطها على هذا الجيش فى حالة هزيمته التى كانت هدف الخرطوم الأصلى . ولا ينتظر فى مثل هذه الحالة أن تشتمل هذه الشروط على إعادة تنظيم جيش السودان ، ليستوعب عناصر الجيش الشعبى ، إلا وفق شروط يمليها المنتصر ، والعكس صحيح فى حالة انتصار الجيش الشعبى .

وكانت إحدى الشكاوى المعتادة فى جيش السودان بعد إبرام اتفاقية أديس أبابا تعيب على الكثرة من المجندين من الأنيانيا أنهم لم يحصلوا على التعليم الأساسى كما تتطلب ذلك الإجراءات ، كان ذلك فى الكلية الحربية ، أو فى صفوف الجيش . وعلى نقيض هذا ، فإن نوعية كادر الضباط والجنود فى الجيش الشعبى الآن عالية ، ومعظم الضباط هم نتاج أحد عشر عاماً من السلام ، توفر خلالها التعليم الأوسط ، والثانوى وتوسع ، ويوجد بين هؤلاء الضباط بمن فيهم قائدهم ، أعداد كبيرة ممن نالوا تعليماً جامعياً . وقد حصل أربعة منهم ، على الأقل ، على درجة الدكتوراة فى دراسات تتفاوت بين الاقتصاد الزراعى ، والقانون ، والطب ، والهندسة الماكينكية والكيماوية ، على نقيض الحرب الأهلية الأولى ، التى لم يتوفر خلالها طبيب بشرى واحد . ولدى الجيش اليوم عدد كبير من الأطباء البشريين ، والبياطرة ، والمهندسين ، والفنيين ، يرتدون الزى العسكرى . وكان كثير من هؤلاء الضباط قد هربوا من جيش السودان ، ومن مؤسسات الشرطة والسجون ، أما ضباط الصف فجلهم يجيدون القراءة والكتابة .

التسليح

إن الأسلحة المتوفرة للجيش الشعبى ، فيما يستدل عليه من عملياتها ضد قوات الحكومة ، تبدو كافية ، وتشتمل على صواريخ سأم (٧) متحركة أسقطت خلال الفترة الممتدة من سبتمبر ١٩٨٣ الى يونيو ١٩٨٨ ، أكثر من خمس عشرة طائرة ، بعضها مدنية ، وعلى مدافع آر ـ بى ـ جى ، وكلاشنكوفات ، ومفرقعات ، وبنادق ج ٣ ، ودبابات حصلت عليها مؤخراً ، وناقلات جنود بعضها غنم من جيش السودان .

من الذى يصنع أسلحة الجيش الشعبى ومن يدفع ثمنها ؟

إن معظم أسلحة هذا الجيش روسية الصنع ، ولكن هذه الحقيقة لاتزيد معلوماتنا عن مقدميها لهذا الجيش ، لأن الأسلحة الروسية متوفرة فى كل مكان بالدنيا ، وصعوبة التعرف على من يمد الجيش الشعبى بالأسلحة الروسية ، مساوية لصعوبة التعرف على من يمد جيش السودان بكل الأسلحة الأمريكية والروسية التى يمتلكها . وقد حصل الجيش الشعبى على أسلحة من جيش السودان خلال المعارك ، كما حصل جيش السودان على أسلحة منه . وجاءت معظم أسلحة الجيش الشعبى هدية من ليبيا ، حيث كان ذلك البلد يستخدم الجيش الشعبى ، والجبهة الوطنية بقيادة الصادق المهدى ، لضرب حكومة السودان التى يرأسها نميرى . وأتاحت الأسلحة الليبية للجيش الشعبى نقطة بدء مناسبة ، وقوة دفع كان فى أمس الحاجة إليها لكسب معارك ، يغنم فيها السلاح من جيش السودان ، ولتحقيق التحالفات السياسية . والمصادر الأخرى التى تردد حكومة السودان أنها تمد الجيش الشعبى بالسلاح ، تشمل أثيوبيا ، وزامبيا ، وزيمبابوى ، وتنزانيا ، وكوبا ، وألمانيا الشرقية ، وكينيا ، وإسرائيل ، والاتحاد السوفيتى ، وحتى الآخرين الذين لايسهل تحالفهم مع هذا الجيش الشعبى ، كحكومة إيران الأصولية الإسلامية ، ومجلس الكنائس العالمى ، زعمت الحكومة أنهم يمدونه بالسلاح أيضا . ومهما يكن من أمر فإن معظم المزاعم الخاصة باسهام القوى الاجنبية فى تسليح الجيش الشعبى لا أساس لها من الصحة ، وإن طول قائمة مؤيدى الجيش الشعبى ، واختلاف إيديولوجاتهم تكشف بشاعة تخمينات من يتحدثون عن مصادر تسليح هذا الجيش . والذى يبدو مؤكدا هو أن الجيش الشعبى يحظى بتأييد معنوى ، وسياسى فى أفريقيا السوداء . وهذا التأييد ، فى بعض الحالات ، رد فعل لسياسات حكومة السودان تجاهها ، منفردة أو مجتمعة ، فى مجال العلاقات السياسية الجغرافية الأفريقية العربية . فقد كان تعاطف تشاد مع الجيش الشعبى فى عام ١٩٨٩ رد فعل لنشاطات ليبيا العسكرية ، التى استخدمت فيها شمالى دارفور وغربها بحرية كقاعدة انطلاق ضد تشاد . وبالنسبة لأثيوبيا ، فإن الجيش الشعبى يخوض حربا ضد حكومة السودان التى أصبحت مساعدتها لهجمات ارتريا السياسية ، والعسكرية ، على أديس ابابا أمراً معروفا .

والعدالة تقتضى منا ، ونحن نتساءل عمن يؤازر الجيش الشعبى ، أن نوجه نفس التساؤل بالنسبة لحكومة السودان ، فهى تساعدها بوضوح بعض الحكومات العربية كمصر ، والعراق ، والأردن ، وليبيا . وقد كانت هذه المساعدات معروفة دائماً ، ولكن حوادث قيسان وكرمك ، فى منطقة جنوبى النيل الأزرق الإدارية فى أعقاب عام ١٩٨٧ ، ومستهل عام ١٩٨٨ ، زادت الموقف وضوحاً . وكان الجيش الشعبى قد عبر الحدود إلى كرمك وقيسان فى ديسمبر ١٩٨٧ ، واقصى جيش السودان . وكان لهذا الحادث رد فعل حاد فى العالم العربى سببه من ناحية قرب هذه المناطق من محطة توليد الكهرباء الإستراتيجية بالروصيرص ، ومن ناحية أخرى اعتقاد بعض الجهات بأن لأثيوبيا مصلحة فى الهجوم ، فقدمت الأمة العربية ، بقيادة العراق ، والأردن ، معدات عسكرية بصورة معلنة لحكومة السودان ، وقد أكد هذا العون تصريحات صادرة من حكومات وقادة هذه البلاد . وهذه الحادثة تشير إلى التوتر الكامن ، الذى قد تثيره الحرب الأهلية السودانية ، فى المناطق الأفريقية العربية ، وقد كانت الولايات المتحدة ، والحكومة البريطانية ، والاتحاد السوفييتى ، وجمهورية الصين الشعبية ، مصادر سلاح تقليدية لحكومة السودان . ولكن العون العسكرى البريطانى أخذ يتناقص فى منتصف الثمانينات ، وكان لموقف الحرب الأهلية الدائرة دخل فى تردد الحكومة البريطانية فى التدخل . ومن الناحية الأخرى ، وصلت دبابات أمريكية فى عام ١٩٨٦ لمساعدة الجيش السودانى لما شدد عليه الخناق . وقد أعلن مسئول كبير فى حكومة نميرى ، فى فخر وزهو ، عام ١٩٨٣ و ١٩٨٥ عن إقامة جسر جوى لنقل الأسلحة الأمريكية قمعاً للثورة ، وخاصة فى الجنوب . وأمريكا عادة لاتقدم علناً على المساعدة ، ولكنها لاتقف بمنأى إذا شعرت بتدخل الاتحاد السوفييتى وحلفائه لمساعدة الجيش الشعبى . وهى تقدم ، فى الوقت الحاضر على الأقل قطع الغيار لإمداداتها العسكرية السابقة . وهناك مزاعم يصعب التأكد منها ، بأنها تقدم عونها عن طريق أقطار أخرى صديقة لها ، خاصة فى المنطقة العربية . ولم تتدخل إسرائيل كما كانت تفعل خلال الحرب الأهلية الأولى ، حتى منتصف عام ١٩٨٩ فى الحرب الأهلية الماثلة .

أهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكرى

أعلنت قيادة الجيش الشعبى لتحرير السودان ، أن هدفها هو تأسيس سودان جديد ، قائم على المساواة ، والعدالة الاجتماعية ، والاقتصادية ، تنمى فيه عناصر القطر المختلفة ثقافاتها بحرية ، ولاتختار فيها ديانة خاصة كعقيدة للدولة ، ويتم فيه أيضاً الاعتراف بحقوق الانسان ، واحترامها ، ولايحتكر سلطة الدولة قلة متميزة . وهذه الأهداف التى بثتها إذاعة الجيش الشعبى من شأنها أن تجد تجاوباً فى جنوب السودان الذى هو مسرح الحرب الماثلة ومنطقة التجنيد ، كما تجد التجارب من مجموعتين أخريين ، هى مناطق شرق وغرب السودان المتخلفة ، ومن قلة من المثقفين فى شمال السودان ذوى الاتجاهات المعتدلة ، الذين انكشفت لهم السيطرة الطائفية . والدعوة لقيام سودان متحرر منها لها بريقها فى أعين هؤلاء جميعا ، ولكن التأييد الذى تحظى به الحركة الشعبية وجيشها ، هو رد فعل هذه الجماعة نفسها تجاه السيطرة الطائفية والبعث الدينى .

والتأييد من حيث نوعيته أمر بالغ الأهمية ، وهو تطور جذرى لما كانت عليه الحالة خلال الأعوام الأربعة والعشرين الماضية ، عندما خاضت هذه المجموعة ثورة شعبية ضد الحكم العسكرى . وعلى الرغم من أنها أقصت الجيش من السلطة فقد انقلبت إلى مجموعة ممعنة فى الرجعية خلال مناقشات مسألة الجنوب فى مؤتمر المائدة المستديرة ، حين حرصت بشدة وبصورة مكشوفة معلنة على عدم التنازل إلى أية درجة فى اللامركزية للمناطق الهامشية المهملة .

وتغير موقف هؤلاء المثقفين خلال الثمانينات ، حين غدت نوعية الشماليين المؤيدين لمبادىء الحركة الشعبية وجيشها عالية دون أن يمتد ذلك التأييد إلى جمهور الشماليين العاديين . وللحزب الشيوعى الآن تطلعات مشابهة لتطلعات الجيش الشعبى ، وهذا ينطبق على جناحيه ، الجناح الراسخ الأقدم المحافظ ، بقيادة محمد إبراهيم نقد ، ودكتور عز الدين على عامر ، والتيجانى الطيب ، والجناح الآخر بقيادة محمد على محسى . ونجد اليوم التجمع الوطنى للمهنيين المؤلفين من تنظيمات الأطباء ، والمحامين ، والمهندسين ، بالإضافة إلى حزب البعث العربى ، تؤيد علناً النظرة الجديدة للسودان ، كما تعبر عنها قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان ، التى تلتزم بمعارضة أى شخص داخل صفوفها أو خارجها يحاول تقويض وحدة السودان .

ولكن كيف يصبح الوضع إذا لم يكن لدى الطائفية والأصولية استعداد لقبول حل وسط ، وهى فى نفس الوقت تريد قيام سودان جديد ، يستند على الشريعة الإسلامية تتوفر فيه ضمانات للأقليات الدينية الأخرى ؟ وكانت قيادة الجبهة الإسلامية القومية ، والحزب الاتحادى الديمقراطى ، وحزب الأمة ، قد قدمت للجمعية التأسيسية فى سبتمبر من عام ١٩٨٨ مشروعاً للقوانين الجنائية ، يستند على الشرعية الإسلامية ، هو فى حقيقته أشد قسوة من قوانين سبتمبر ١٩٨٣ التى أرادت استبدالها .

وعلى الرغم من أن قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان تنادى بسودان جديد موحد ، فقد تتجه قاعدة جناحها العسكرى الى أهداف مختلفة كلياً ، لأنهم يعتبرون الصراع الوحشى حركة لاستقلال جنوب السودان استقلالاً تاماً . وهى فى هذا لاتختلف عن الأنيانيا خلال فترة الحرب الأهلية الأولى . وهذه الأهداف تفصح عنها ببساطة وشجاعة ووضوح ، أغانى الجيش الشعبى التى تنشد باللغات الجنوبية ، أكثر ماتفعل الخطب الرسمية التى يعدها ويلقيها على الجمهور ، إما باللغة الإنجليزية أو العربية ، قادة الحركة الشعبية وجيشها : وإذا ما كان لقاعدة هذا الجيش اليد العليا ، ورفعت شعارات انفصالية ، فإن ذلك سيكون نهاية التعاون بين المثقفين الديمقراطيين الشماليين والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان . ومع هذا فإن ذلك قد يحدث إذا ماأصبحت الأصولية الإسلامية الأساس لتنظيم مؤسسات الدولة ، وللحد من الحرية الفردية .

الجيش الشعبى والأنيانيا (٢) والمليشيات القبلية

الأنيانيا (٢) هى أقدم المجموعات كلها ، رغم أن اسمها حديث ، وقد خلع بعض الناس هذا الاسم على أنفسهم عندما انهزموا فى بعض المعارك فى حربهم ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان ، وكان العقيد صموئيل قاى توت ، قائد الأنيانيا (٢) والرائد وليام عبدالله شول ، قد هربا فى عام ١٩٨٣ وانضما إلى الجنود البالغ عددهم ثلاثة عشر رجلاً ممن قاموا بتمرد أكوبو فى عام ١٩٧٥ ، ثم فروا إلى أثيوبيا . وقد عاش بعض هؤلاء الجنود حياة غير خطيرة لمدة ثمانى سنوات ، يمارسون خلالها الإغارة ، والهروب ، حتى انضم إليهم صموئيل قاى الذى التقى معهم فى الهدف ، وهو استقلال الجنوب .

وكان ذلك كل مايسمى بالأنيانيا (٢) عندما وصل ضباط وجنود الكتيبتين (١٠٤) و(١٠٥) حدود أثيوبيا فى يونيو ١٩٨٣ ، وأخذوا ينظمون صفوفهم . وكان يجمع بين القائد قاى توت والعقيد جون قرنق ، عدو مشترك هو حكومة السودان ، وآلتها الأمنية . ولم تطرأ فيما يبدو أية صعوبة فى سبيل دمج جهودهما فى منظمة واحدة ، ولكن كلا منهما كان مشهوراً باستقلاله الفكرى ، وعدم مرونته متى حدد موقفه واتخذ رأيه من أية قضية . ولم يكن هناك مفر من أن يطرأ بينهما تنافس على القيادة أدى إلى قيام جناح منفصل من العقيد صموئيل قاى ، وصديقه القديم ، الرائد وليام عبدالله شول بقيادة السياسى المخضرم أكون أتيم جناحا . وكانت نظرتهم للحركة مطابقة لما كان سائداً فى الستينيات ، عندما كان الضباط العسكريون جزءا من القيادة السياسية . واعترض العقيد جون قرنق والرائد وليام نيون بانج ، والرائد كربينو كوانين بول ، وسياسيون بارزون آخرون على هذا . وأصبح جون قرنق قائداً ، وزعيماً سياسياً للجناح الآخر ، واعتبروا الحركة امتدادا لآراء جوزيف لاقو فى السبعينيات عندما ركزت القيادة السياسية والعسكرية فى شخص واحد . ولم تكن لهذا الخلاف أية أسباب قبلية ، فأكوت ، وجون قرنق ، من قبيلة الدينكا ، وهما من موطن واحد ، وصموئيل قاى من قبيلة النوير ، ووليام عبدالله شول ، ووليام نيون كانا أصلا من الدينكا ، ولكنهما أصبحا من النوير بحكم الاستيطان والتجنس ، وحتى قاى نفسه ، فقد كان أصلا من الدينكا .

وهذا الاستطراد ضرورى بسبب المبالغة فى تحميل القبلية مسئولية الخلافات بين الشخصيتين وأتباعهما ، فقاى يزعم عن حق أنه كان يرأس قرنق فى جيش السودان قبل نزع رتبته وامتيازاته عنه ، ويكبره سناً أيضا ، إذا ماكان ذلك هو المعيار فى اختيار الزعامة ، فعرضت مجموعة قاى على قرنق مركز نائب القائد ، ولكن هذا الاقتراح لم يقبل .

وأدت الخلافات إلى صدام بين الجماعتين ، بدأ فى أثيوبيا ، ثم امتد إلى شرقى أعالى النيل ، التى غدت مسرحاً لمواجهة مكشوفة . وكانت السلطات الأثيوبية ترقب هذه التطورات باهتمام عظيم ، فبخلاف بريق سياسة قرنق الخاصة بوحدة السودان ، وهو ماتريد أن تؤكده أثيوبيا فى مقاطعاتها الواسعة الشمالية والغربية ، كان لجون شىء من التميز على صموئيل قاى ، إذ كان قد أعلن الثورة

بقوات عسكرية تفوق قوات قاى عدداً وعتاداً . ولما أدرك قاى توت تحيز أثيوبيا لمنافسه ، حاول أن يحصل على تأييد محلى ، زاعماً أن قرنق اعتنق الإيديولوجية الأثيوبية الشيوعية . وكانت هذه هى نقطة الخلاف الثانية بين الأنيانيا (٢) والحركة الشعبية لتحرير السودان . وكان قرنق فى الحقيقة يدرك جيداً أن أثيوبيا لاتريد أن ترتبط بحركة انفصالية فى جنوب السودان ، مما كان يناصره قاى ، وأكوت اتيم ، ووليام عبدالله . واستغل قرنق هذا الموقف لمصلحته .

وقبل أن يلقى صموئيل قاى مصرعه أخذت الأنيانيا (٢) تغير مبدأها تدريجيا ، من الانفصال إلى وحدة السودان . وكان هذا التطور يلقى مباركة لدى السلطات فى الخرطوم التى استشعرت الخطر الماثل فى تحالف يتم بين أثيوبيا بقيادة مانقستو ومتمرد خطير يقود الكتيبتين (١٠٤) و(١٠٥) . وفى قمة تصميمه على هزيمة جون قرنق ، تحالف صموئيل قاى مع حكومة السودان فى عام ١٩٨٤ ، وتلقى منها مساعدات ضخمة من المعدات والذخيرة ، والأموال ، وكان تبريره لهذا التعاون زعمه بأن الجيش الشعبى تسيطر عليه الشيوعية ، والدينكا ، مما يقتضى تضافر الأنيانيا (٢) وحكومة السودان ضده . وكان نميرى ومعاونوه يعتبرون الدينكا فى ذلك الوقت معارضيهم الرئيسيين فى الجنوب ، وظن وهو يدرك تحرشات الدينكا والنوير السابقة ، أن الفرصة واتته لإحياء هذه التحرشات التى كانت قائمة حين كانت الدينكا فى موقف ضعف خلال القرن التاسع عشر . وصورت الحركة الشعبية لتحرير السودان كحركة للدينكا ، تستهدف النوير الملتزمين بالقانون ، كما صورت كحركة ماركسية تهدف لنشر الإلحاد والشيوعية فى القرن الأفريقى . وكان الخطران المتمثلان فى تهديد القرن الافريقى ، وفى الشيوعية هما سبيل نميرى لاجتذاب التأييد من دول الغرب ، ومن القادة العرب . وتطور التنافس إلى قتال مرير ، فقد فيه صموئيل قاى ، الذى كان قد قاتل ببسالة فى الحرب الأهلية الأولى حياته .

وكان المقدم قاى قد حوكم عسكريا فى عام ١٩٧٤ ، وفصل من جيش السودان ، بسبب عدم انضباطه ، وتهديده بقتل جوزيف لاقو ، فاستقال صديقه الحميم ، الرائد وليام عبدالله شول تعاطفاً معه . وحرصاً منى على إبعادهما من المشاكل ، عينتهما فى مناصب بالإدارة الإقليمية العامة ، قاى فى وظيفة مفتش مركز ، ووليام شول فى وظيفة مساعد مفتش . ولما قتل قاى فيما بعد ، تولى وليام قيادة الأنيانيا (٢) ليبقى على نشاطها إحياء لذكرى صديق حميم . ومارس نشاطه مع جنوده فى منطقة واط ـ الناصر ، وحول موطنه فى مركز نهر الزراف ، وظل يتسلم عوناً مالياً من حكومة السودان . ثم أخذ يزعم لنفسه قدرات روحية ليحكم قبضته على أتباعه ، يسير حافى القدمين ويلبس زياً تقليدياً من أزياء النوير ، هو قطعة من القماش يلف بها جسده ، ويربطها فى كتفه ، ولكنه لم يلبس جلد الفهد الذى يلبسه أنبياء النوير ، وهو بهذا يقتدى بقادة النوير السابقين ، من أمثال قندنق وابنه قويك ، ودنق لاكا ، وابنه دوال ذيو .

فى نوفمبر من عام ١٩٨٤ ، عقد وليام شول اجتماعات عديدة مع ممثلى حكومة السودان من الخرطوم ، تحت رئاسة الدبلوماسى السودانى السفير الفاتح عبدالله نور بغرض الوصول إلى تسوية سياسية ، وزعم أنه قام بزيارة نميرى سراً فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٤ ، وتقدم بخطة فدرالية تميل نحو اتحاد كنفدرالى بين الجنوب والشمال . وكان أحد مقترحاته يرمى لإنشاء جيشين مستقلين

للسودان ، على نسق مااقترحته حركة تحرير الجنوب فى عام ١٩٧٢ . وكان عدم رضا نميرى ومساعديه على هذه الخطة الفدرالية واضحاً ، وقد وصفها بعضهم بأنها أسوأ من الانفصال . واقترح وليام شول أيضاً تعيين بيتر جاتكوث قوال حاكماً لأعالى النيل ، بدلاً عن دانيال كى ماتيوس ، الذى كان الرجل الرئيسى فى إنشاء الأنيانيا (٢) ، وهو بالمناسبة يعارض خطط شول الفدرالية . وعلى الرغم من خيبة أمل الحكومة فى مقترحاته ، فإن التعاون معه كان ضرورياً ، لأنه أقل شراً من الجيش الشعبى بقيادة جون قرنق . وظلت الأنيانيا (٢) تنعم بالتأييد العسكرى من حكومة السودان تحت نميرى ، ثم تحت المجلس العسكرى الانتقالى بقيادة الفريق سوار الذهب ، وفى عهد حكومة رئيس الوزراء الصادق المهدى ، الذى شجع على إنشاء جناح سياسى للأنيانيا (٢) بالخرطوم ، خصص له برنامج إذاعى فى راديو أم درمان لمقاومة برامج الحركة الشعبية وجناحها العسكرى الإذاعية .

واتصل المجلس العسكرى الانتقالى ، عن طريق الفريق فابيان أقاملونق من أعضائه ، بوليام شول فى عام ١٩٨٠ لإجراء محادثات جديدة ، تكون الخرطوم مقرها ، ولكنه اقترح نيويورك أو سويسرا مقراً لها ، لأنه فيما زعم ، لم يكن مطمئنا على سلامته الجسدية فى الخرطوم . ولما لم يتم اتفاق بينهما حول المحادثات ، اقترحت الحكومة دمج الأنيانيا (٢) فى الجيش الوطنى ، ولكن وليام رفض هذا الاقتراح أيضاً ، قائلاً إن الدمج يمكن تحقيقه كجزء من اتفاقية أشمل ، فى مؤتمر دستورى طالب المجلس العسكرى بعقده على جناح السرعة . واقترح اشتراك الجيش الشعبى فى هذا المؤتمر ، وواصلت حكومة السودان محاولاتها للوصول إلى اتفاقية منفصلة مع الأنيانيا (٢) عندما قرر المجلس العسكرى الانتقالى محاربة الجيش الشعبى حتى يستسلم . وبينما كان المجلس العسكرى يتجاهل مقترحات قادة الأنيانيا (٢) ظل يسعى بجد لاستخدامها ضد الجيش الشعبى ، ولكن عناد وليام شول حيره ، ودفع البعض الذى كان يدهشه أن يعتبره عميلا للحكومة لوصفه بشىء من الشذوذ . ولكن موقفه بالنسبة إلى من يعرفونه جيدا كان متسقاً مع خلقه الزئبقى المتقلب ، ومع مطالبته بتسوية سياسية تمنح الجنوب درجة من الحكم الذاتى أوسع مما منحته إياه اتفاقية أديس أبابا . وكان يعتبر جون قرنق منافساً له على زعامة حركة تحريرية من قبضة حكم يستغل الجنوب ، وبهذا كان تحالفه مع حكومة السودان إستراتيجية منه لهزيمة منافسه ، أكثر منه التزاماً بالدفاع عن سياسات الحكومة .

وبدأت الخلافات بين وليام شول وأكوت أتيم تطل فى عام ١٩٨٥ الذى مات فيه أكوت . ولم يعش وليام بعده طويلا لنتعرف على نواياه ، إذ قتل فى مستهل عام ١٩٨٦ بجزيرة الزراف فى كمين نصبه القائد جون كولانق من جيش التحرير الشعبى .

ورقى «اللواء» غردون كونق نفسه إلى هذه الرتبة عند خلافته لوليم شول ، وهو من عشيرة جنكاى التى اشتهرت بشراسة قتالها فى الحرب الأهلية الأولى ، وكان نفراً فى جيش الأنيانيا ، ولكنه لم يستوعب فى عام ١٩٧٢ بسبب عاهة فى نظره . وعين عاملاً فى مصلحة المعارف بملكال . ولما نفذت مخصصات إعادة التوطين ، وقدم لكثير من العمال البذور ، والمعدات الزراعية اليدوية ، ليعملوا بالزراعة ، نزح إلى أثيوبيا ، حيث كانت تعيش عشيرته المنتشرة بين القطرين ، وهناك جندته الأنيانيا (٢) وأصبح حليفاً لاغنى لحكومة السودان عنه ، أولا فى عهد سوار الذهب ، ثم خلال

النصف الثانى من عام ١٩٨٦ ، تحت رئيس الوزراء الصادق المهدى . وقد حارب ضد الجيش الشعبى فى منطقة جاكو ، وتمكن من بسط قبضة مزعزعة عليها ، لفترة عامين ونصف العام ، ولكنها سقطت فى أيدى الجيش الشعبى بعد أن رحل منها إلى تل دوليب (دوليب هل) .

وكان المناور السياسى الحقيقى للأنيانيا (٢) طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥ منذ عهد العقيد صموئيل قاى إلى عهد غردون كونق ، هو دانيال - ك - ماتيوس ، حاكم أعالى النيل ، من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ ، كما ذكرنا من قبل . وقد قاد معارضة الجيش الشعبى ، وتعاون نميرى معه عن قرب . ولكن العلاقات الإستراتيجية تغيرت عندما أطيح بالرئيس نميرى فاعتقل فى سجن كوبر ، بعد أن فصله المجلس العسكرى الانتقالى من الحكومة . وعند إطلاق سراحه ، فشل فى انتخابات الجمعية التأسيسية بملكال ، وانتقل إلى حياة تكتنفها خيبة الأمل فى المنفى بزائير ، وأخيراً فى شرق أفريقيا ثم حدث مالم يكن فى الحسبان ، إذ حول هذا الخصم اللدود للجيش الشعبى ولاءه فجأة وانضم فى عام ١٩٨٧ إلى هذا الجيش ، وبذل جهوده لضم الأنيانيا (٢) إليه ، واستطاع بفضل كثير من الصدف أن يحرز النجاح .. من ذلك أن ساعده بعض أعضاء الجيش الشعبى الذين كانوا كثيرى التردد على كنيسة تديرها فى أثيوبيا والدة اللواء غردون كونق . وقد أسعدها ترددهم المتصل ، وتواضعهم ، فأخذت تلاحق ابنها للانضمام إلى حركتهم ، فلحق فى نهاية المطاف بدانيال ماتيوس فى عام ١٩٨٨ ، ومعه سبعون فى المائة من قوة الأنيانيا (٢) . كماانضم فى نفس العام آخرون من غرب النوير فى ميوم ، ووسط النوير فى واط ، وأبرمت اتفاقية اندماج بينهم وبين الجيش الشعبى فى مارس ١٩٨٨ ، وأعيد تعيين غردون فى هذا الجيش ، وأصبح عضواً فى القيادة العسكرية السياسية ، وهى أعلى جهاز فى الحركة وجناحها العسكرى . وتولى قيادة منطقته الأصلية فى ميوم - الناصر وبهذا حققت جهود دانيال للجيش الشعبى ثماراً لم تزل تكلفتها مجهولة . وبلغت درجة التزام غردون بدوره الجديد أن تمكنت قواته من احتلال الناصر فى عام ١٩٨٩ .

وكان بولينو ماتيب ، وهو من منطقة بانتيو الغنية بالنفط فى مديرية الوحدة التى أنشئت مؤخراً ، النائب السابق لغردون فى قيادة الأنيانيا (٢) ، قد تقلد قيادة من تبقى من الأنيانيا ، وعمل قبل انضمامه لهذه القوات غفيراً لدى السلطان لوك قاتلواك فى قسم بول بغربى النوير الذى مات على يد غفيره السابق فى عام ١٩٨٦ . ولكن الأنيانيا (٢) تحت هذه القيادة الجديدة ، كانت قليلة العدد ، مشتتة ، ضعيفة ، تعانى من هروب رجالها إلى صفوف الجيش الشعبى ، وقد أمضى ماتيب وقتا طويلاً فى الخرطوم فى عام ١٩٨٨ للعلاج من أمراض كثيرة ، ولم يكن فى مستوى دكتور ريك مشار الذى نال تعليمه فى الهندسة ببريطانيا ، ثم أصبح قائداً للجيش الشعبى فى منطقة بانتيو . وكان تعاون ماتيب مع جيش السودان مؤكداً ، ولكن يصعب التنبؤ باستمراره . وقد ثار مركز قوته العسكرية ، وهو سرية الأنيانيا فى ميوم فى سبتمبر ١٩٨٨ ، وانسحب منه مائة وخمسة من الضباط ، وألف وخمسمائة من الرتب الأخرى إلى صفوف الجيش الشعبى . وبهذا لم يبق من قوات الأنيانيا (٢) بالنسبة للسياسيين فى الخرطوم ، إلا مابيثه راديو أم درمان . وقد كانت حتى موعد انضمامها إلى الجيش الشعبى ، تمارس نشاطها فى مناطق بانتيو وفنجاك وبيبور ، ولكنها فقدت معظم هذه المناطق ، كما توقفت عملياتها فى الناصر ، واكوبو ، منذ هروب غردون ، فانضمت القلة الباقية فى وأط إلى الجيش الشعبى فى الخامس عشر من أكتوبر ١٩٨٨ . وقد أبعدت قواتها من بيبور إلى ملكال عام ١٩٨٧ ، عندما اجتاحتها قوات الحركة الشعبية .

المليشيا والمراحيل

نظمت الميليشيا والمراحيل على نفس الأسس التى نظمت بها الأنيانيا (٢) . وكانت الميليشيات تنفذ عملياتها فى بعض أجزاء الاستوائية ، وخاصة بين قبائل مندرى ، واشولى ، ومادى ، وفى غربى بحر الغزال بين قبائل الفرتيت ، وكانت أشهر عملياتها موجهة ضد المدنيين العزل الذين اتهموا بالتعاون مع الجيش الشعبى . وانقسمت مدينة واو ، التى كانت قبل اندلاع الحرب الأهلية الثانية ، مدينة حية متماسكة إلى منطقتى حرب ، إحداهما للسكان المدنيين من رجال قبيلتى الدينكا والجور ورجال شرطتهم والثانية للفرتيت بين السكان ، ومليشيتها ، وحرس من الجيش السودانى ، وظلت قيادة الجيش منحازة للفرتيت عاماً كاملاً . وشهدت مدينة واو خلال ذلك التعاون كثيرا من القتل بين المدنيين من رجال الجور والدينكا ، وقد قتل فى حادثة واحدة من هذه المجازر نحو من ثلثمائة وأربعة وخمسين شخصاً فى رواية ، وأعداد تفوق هذه فى رواية أخرى . وكانت هذه المذبحة من عمل الجيش السودانى وحلفائه .

وكانت الحاجة العاجلة الملحة لأهل بحر الغزال هى استعادة روح التفاهم التى كانت سمة المواطنين منذ المهدية . وكان الفرتيت يتطلعون إلى مايطمئنهم على توفر روح وفاقية جديدة من قبل خصومهم ، والعكس صحيح ، وقد أطل فى النصف الثانى من عام ١٩٨٨ ، مايبشر بمثل هذا التغيير ، إذ أخذ كلا الفريقين يدرك حاجته لمزيد من التأمل لاستعادة سبل التعاون القديمة .

أما المراحيل وهم الذين يطلق عليهم هذا الاسم بسبب تنقلهم المستمر ، من مكان إلى آخر ، فقد جندوا من قبائل البقارة فى جنوب كردفان ، ودارفور ، ومن غربى الجزيرة وأواسطها ، ومن شمال أعالى النيل ، وشمال وشمال غربى بحر الغزال . وكان البقارة عبر السنين فى هذه المناطق ، يرعون ماشيتهم ويسقونها خلال موسم الجفاف فى الجنوب ، وقد أبرموا اتفاقيات مع القادة المحليين للأنيانيا خلال الحرب الأهلية الأولى ، تسمح لهم بمواصلة الرعى ، مقابل دفعهم الضرائب نقداً أو نوعاً . ولكن هذه الترتيبات السابقة لم يتم الالتزام بها فى الحرب الأهلية الثانية . وتطور الصدام بين المراحيل والدينكا ، والنوير ، منذ بداية الحرب ، إلى هجوم سنوى مسلح فى المنطقة الجنوبية ، يشنه البقارة . وكان المراحيل فى عام ١٩٨٨ وهم مسلحون بالبنادق ، يتميزون عادة على الأهلين المحليين غير المسلحين فى بحر الغزال وأعالى النيل . وعلى الرغم من أنه كان يعوقهم فى الماضى قلة الذخيرة ، فإن الحرب الأهلية وفرت لهم مصدراً للسلاح ، والتدريب ، والبنادق الحديثة ، من حكومة السودان . واستعيد استخدام عدد كبير من أبناء البقارة الضباط ، وضباط الصف ، منذ عام ١٩٨٦ لمساعدة المراحيل .

ورجال الأنيانيا (٢) ، والمليشيات ، والمراحيل لا يحصلون على مرتبات منتظمة ، ولكنهم رغم هذا كان لديهم الحافز للقتال ، لأنهم يحصلون على الغنائم خلال العمليات العسكرية . يضاف إلى هذا ما فى احتلالهم لمناطق الرعى التى يطمعون فيها فى شمال وغربى أعالى النيل ، وشمال وشمال

غرب بحر الغزال ، من إغراء . وبالنسبة للحكومة المركزية ، فإن النجاح فى احتلال هذه المناطق ، يتيح لها مستقبلاً فرصة استغلال النفط فى منطقة بانتيو .

وقد خاض المراحيل والمليشيا معارك كثيرة ضد الجيش الشعبى ، ومليشياته ، ومع ذلك فقد تغيرت اتجاهات المراحيل خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ ، وأعيد النظر فى علاقات الحرب الأهلية الأولى بسبب سيطرة الجيش الشعبى على معظم شمال بحر الغزال وبانتيو . وهناك دلائل على توفر درجة من الوفاق والتعاون الاقتصادى مع الجيش الشعبى . وقد أطلق الجيش فى بانتيو الرصاص فى منصف عام ١٩٨٨ على عشرة من المراحيل وصادر لوريين ، زعم أنهما كانا ينقلان البضائع لبيعها للجيش الشعبى ، ولما كان البقارة يحتاجون للماء والمرعى فى موسم الجفاف ، الممتد من ديسمبر إلى مايو ، لتغذية قطعان ماشيتهم الضخمة ، فإنهم على استعداد للتعاون مع من يسيطر على أراضى التوج فى بانتيو ، والرنك ، وجنوبى أبين ، يدفعون له الضرائب التى كانوا يدفعونها للأنيانيا فى الستينيات والسبعينيات ، إذا لم يحل النزاع الرئيسى .

والحكومة منقسمة حول شرعية تنظيماتها شبه العسكرية ، ولكن رئيس الوزراء السابق ، الصادق المهدى ، يمنحها علناً تأييده المطلق . والأنيانيا (٢) والمليشيا تساعد فى الإبقاء على انقسام الجنوبيين إلى معسكرات مختلفة متعادية كجزء من سياسة الصادق فى الجنوب ، وهو ليس وحده الذى يؤازر هذا النشاط ، فالمراحيل بالإضافة إلى الغارات التى يشنونها لنهب الماشية ، والتقتيل الذى يمارسونه ، يخطفون الأطفال والنساء ، مما يبرره المسئولون ، وعلى رأسهم الصادق المهدى ، رئيس الوزراء السابق ، بأنه جزء من نشاط لامفر منه ضد التصرفات العدائية للجيش الشعبى تجاه المراحيل ، الذى يثير حفيظتهم . وكان هذا تعليقه عندما قتل الرزيقات الفاً من الدينكا بالضعين فى عام ١٩٨٧ . فهم ـ أى الرزيقات ـ عنده قد نالوا ثأرهم على التقتيل الذى أصابهم من الجيش الشعبى فى الصفا خلال نفس الشهر . وكان حادث الصفا قد وقع حقا حين نصب كمين للجيش السودانى والمراحيل ، وهم فى طريقهم إلى مناطق الماء والمرعى ببحر الغزال ، قتل فيه كثير من المراحيل ، أما الدينكا فى الضعين ، فقد كانوا فى معظمهم لاجئين معوزين ، نزحوا من ديارهم فى منطقة الحرب ببحر الغزال ، بحثاً عن الأماكن الآمنة ، وعن سبل للمعيشة والمأوى فى جنوب دارفور . وكان بعض الضحايا عمالاً فى السكة الحديد ، استخدموا فى الضعين منذ سنوات كثيرة ، وقبل اندلاع الحرب بوقت طويل .

وكان للصادق المهدى تفسير آخر لارتكاب المراحيل أعمال الخطف والقتل ، هو ماأسماه ماكان يجرى فى الماضى بين البقارة والقبائل النيلية ، مما يعود بنا إلى عهود الحكم التركى المصرى والمهدية ، حين كانت النخاسة أمراً مشروعاً من قبل المسئولين ، وكانت العرضة والموردة ، وهما منطقتان معروفتان فى أم درمان ، تقفان شاهداً تاريخياً على تجارة الرقيق . وهذا الحديث من الصادق المهدى ، لايشجع أحداً على البحث عن وفاق وحلول لمشاكل النزاع القائم ، بل يكشف عن العقبة الكأداء التى تقف فى سبيل التسوية .

إن التنظيمات شبه العسكرية فى الثمانينات ، تماثل الحرس الوطنى فى الستينيات ، خلال سنوات الحرب الأهلية الأولى ، ولكن الحرس الوطنى الذى كان يجند من الجنوبيين ، لم يكن مسلحا

إلا فى حالات نادرة . وكان واجبه هو إبلاغ الجيش بنشاط المدنيين فى المدن والقرى ، مما ترتب عليه مقتل الكثيرين . وكان الاتهام الذى يوجه إلى المدينة حينذاك ، هو علاقتهم بالأنيانيا ، ولكن تنظيمات اليوم شبه العسكرية ، لهى على نقيض ذلك ، متنوعة ، وأحسن تنظيماً ، ولكنها سيئة الانضباط ، وبالتالى أشد خطراً على أمن المواطنين وممتلكاتهم . ويمكن القول بأن الجيش فى الثمانينات ، والجيش الشعبى فى المقابل ، أقل قسوة على المدنيين من الجيش والأنيانيا فى الستينيات ، ومن المليشيات والمراحيل فى الثمانينيات . ولايعنى هذا أن من قتلوا فى الحرب الثانية ، كانوا أقل عدداً ممن قتلهم الجيش والأنيانيا بين عامى ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ . فالموقف الماثل أشد سوءا عما كان عليه فى الماضى ، فيما يتعلق بالقتلى بين المدنيين ، كما نوضح فيما بعد . ويكفى أن نقول إن من قتلوا خلال الحرب الأهلية الأولى ، عبر سبعة عشر عاماً ، مساو لمن يقتلون فى أقل من عام واحد خلال الحرب الأهلية الثانية .

الحركة الشعبية لتحرير السودان

يرأس الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق ، وهو أيضا رئيس القيادة العسكرية العليا ، وقائد عام جناحها العسكرى المسمى الجيش الشعبى لتحرير السودان . وللحركة لجنة تنفيذية ، بعض أعضائها من المدنيين ، على الرغم من أن معظم أعضائها هم القادة فى جبهات القتال . وهى تهتم أساساً بالشئون الخارجية لسببين . أولهما الحرص على مد دول المنطقة والحركات السياسية العالمية ذات الأهمية العظمى للحركة بالمعلومات الصحيحة حول تحركها كله لكسبها أو تحييدها ، ولخدمة هذا الغرض ، أقامت الحركة ضباطاً فى بعض أقطار أفريقيا وأوربا . وثانيهما مالدى الحركة من قسم فى شعبتها للشئون الخارجية ، هو جمعية الاغاثة وإعادة التعمير السودانى ، الذى يعنى بجمع الموارد التى تشتد الحاجة إليها للاجئين الجنوبيين فى الأقطار المجاورة ، وللمشردين فى المناطق التى خربتها الحرب ، وخاصة جنوب السودان . وهى تسعى لسد الاحتياجات التى تشمل الغذاء ، والعون الطبى والبيطرى ، والمأوى والمعدات الزراعية ، والبذور ، والأدوات المدرسية ، وتمارس نشاطاً بين اللاجئين الذين يعبرون الحدود إلى الأقطار المجاورة ، وخاصة أثيوبيا ، حيث يقيم أربعمائة ألف منهم فى أتانق وفى مناطق مماثلة فى كينيا ، وفى يوغندة ، التى يقيم فيها ثلاثون ألف لاجىء جنوبى .

وجمعية الإغاثة وإعادة التعمير هذه ، مؤسسة إنسانية رؤى أنه من الضرورى توزيع أختصاصاتها على أقسام مختلفة لأن مانحى المساعدات لايميلون إلى الجوانب السياسية والعسكرية للمنظمة . وهذه الاختصاصات والمسئوليات تحرك الضمائر البشرية فى الدنيا ، وتدفعها لعون أكثر المدنيين حاجة وحرماناً ، ممن وقعوا ضحايا لأهوال الحرب الأهلية .

وتقوم الحركة الشعبية بإنشاء الإدارة المدنية عندما يسيطر جناحها العسكرى على مكان ما ، ويتم هذا عن طريق التعليم السياسى ، الذى يغطى كثيراً من المواضيع ، كأهداف الحركة ، وجناحها العسكرى ، والتنظيم ، والانضباط ، والموقف فى جبهة الحرب ، والحاضر والمستقبل كما تراه

الحركة ، وتوسيع الخدمات الضرورية للمواطنين ، وترقية العلاقات العامة الحسنة بين العاملين فى الحركة والمواطنين . وهذه كلها مسئوليات تتطلب يقظة سياسة وإنسانية ، بالإضافة إلى توفر الموارد المادية ، ولكن الجمعية لاتستطيع أن تحصل على كل ماتحتاج إليه ، ولهذا اضطر كثير من المواطنين لهجران المناطق التى تسيطر عليها الحركة ، بحثاً عن الغذاء والعناية الصحية فى أماكن أخرى .

ويعمل القسم الثالث من الحركة فى الإذاعة التى تسمى إذاعة الجيش الشعبى لتحرير السودان . غرضه الأساسى بث الدعاية ، ورفع المعنويات والترفيه عن الرجال والنساء فى جبهات القتال ، وتمجيد انتصارات الجيش الشعبى ، مع الإشادة بمن أحرزوا النجاح فى الملاحم العسكرية ، وبثها كأخبار ومعلومات ، وأهم من هذا ، لتحفيز غيرهم على مثل هذا العطاء ، وذكر الأسماء له بالطبع مخاطره ، ولكنهم يضحون بالسرية فى سبيل الدعاية للبطولة .

وقد وجه النقد إلى الحركة الشعبية بسبب الدور الهامشى الذى يلعبه المدنيون فيها . وعلى الرغم من وجود مايبرر هذا النقد المشروع وتوجيهه ، فإنه يجب أيضاً ذكر نجاحاتها الإيجابية ، من ذلك مثلاً كشفها وجناحها العسكرى ، للنظرة العنصرية التى تحاول حكومة السودان فى بعض الأحيان أن تثيرها ، كدعوتها المكشوفة للدول العربية لتأييدها عسكرياً ، مما يصور الحرب كأنها حرب بين أفريقيا السوداء والعالم العربى . وقد ظلت الحركة تقاوم هذا الاتجاه فى تحد متصل . وقد كسبت الحركة تأييد أفريقيا السوداء كلها تقريباً ، كما كسبت درجة من العطف من الرأى العام والحكومات فى عدد من دول أوربا الغربية . وهى كحركة ثورية ، تعمل فى ظروف أشد قسوة مما تخضع لها الحكومات . وقد انتفعت من دروس وتجارب الحرب الأهلية السابقة فى هذا الصدد ، حين تميزت تلك الفترة بقيام كثير من الأحزاب السياسية ، والجماعات الانقسامية ، خاصة فى منتصف الستينيات ، مما أضعف من الروح المعنوية لدى القوات المقاتلة ، وقلل من آثار الأهداف المشتركة . وكان القادة السياسيون فى معظم الحالات يقيمون فى الأقطار المجاورة ، ويمارسون سياسات أيام السلم ، تاركين الجنود يقاتلون فى الأحراش ، وهم ينعمون بالأمان والراحة فى المدن ، مما أخر بروز القوة الحقيقية للأنيانيا حتى آخر عام ١٩٦٩ ، عندما تقلد القيادة السياسية والعسكرية رجل واحد . وليس من المحتمل أن تغفل الحركة الشعبية وجناحها العسكرى الدروس المستقاة من هذا .

وكان مما يشغل بعض الدوائر فى الحركة الشعبية فى الثمانينيات هو ما إذا كان لديها منبر جماعى فعال يتشاور فيه القادة بانتظام ، وهل تستغل مؤسسات وأجهزة اللجنة المركزية فى الحركة ، وفى القيادة العليا بجناحها العسكرى بفعالية وانتظام ؟ أهى موجودة حقا ؟ إن أهمية هذه المؤسسات واضحة تماما وخاصة باعتبارها منابر فى المناقشات البناءة النافعة ، وبث المعلومات ، وتكذيب الشائعات الضارة التى تبلغ خطورتها حداً بعيداً فى بعض الحالات . ولا نحتاج أن نقول إن القرارات التى تتخذ بعد تبادل الرأى لهى خير مما يرتجل على عجل أو تنفرد باتخاذه فئة محدودة .

جيش السودان

جيش السودان جيش منظم دو وعى سياسى ، وهو فى هذا الصدد ، يتميز عن معظم الجيوش فى الدول النامية . وقد تقلدت الجيوش فى العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الماضية ، وخاصة فى افريقيا ، السلطة بدلاً عن الحكومات المدنية . وقبض جيش السودان على زمام السلطة مرتين ، ولفترة تبلغ فى طولها اثنين وعشرين عاماً ، وقفز إليها مرة أخرى فى يونيو من عام ١٩٨٩ . وهو يدرك أكثر من أية مؤسسة أخرى فى الدولة ، مساوىء الحرب الأهلية وأضرارها ، ومافيها من استنفاد لموارده الحربية ، كما يدرك أن الحرب الأهلية الطويلة المدى ، لاتقود إلا إلى الخراب ، وإلى مايصيب القطر ووحدته من أذى ، بسبب مايتولد عنها من مرارة وانعدام فى الثقة بين المواطنين . لهذا ظل معظم الضباط الكبار فى جيش السودان يفضلون البحث عن حلول سياسية فى حالات كثيرة ، من ذلك مثلاً الاتصال الذى أجراه فى عام ١٩٨٥ ، اللواء عبدالعظيم صديق ، والعميد بيتر مابيل ، فى أسلوب ودى وموضوعى ، مع المقدم وليام نيون بانج ، رئيس أركان جيش التحرير عن طريق الراديو استجابة لرغبة من هذا الجيش ، ومنه وصول المقدم وليام نيون بانج ، فى مناسبة أخرى ، إلى حامية جيش السودان بالناصر ، ليسلم أسرى الحرب إلى جنود جيش السودان ، فاستقبله زملاؤه السابقون بالبشر والترحيب . كذلك اللقاء الذى عقده بلندن اللواء عبدالعظيم صديق ، الذى كان رئيساً للأركان العامة ، واللواء صلاح مصطفى ، رئيس الاستخبارات العسكرية فى عام ١٩٨٧ ، بالرائد أروك ثون أروك ، نائب رئيس هيئة أركان الجيش الشعبى ، وعضو القيادة السياسية العسكرية ، وتركز هذا اللقاء حول خيارات عملية للوصول إلى تسوية شاملة . وقد قامت بعثات مماثلة من قبل ، فى عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، نيابة عن المجلس العسكرى الانتقالى ، بواسطة وزير الدفاع ، اللواء عثمان عبدالله عن طريق ليبيا ، وحكومة اليمن الجنوبية ، وأثيوبيا . وهذه المحاولات تعكس تفضيل فريق من الجيش للتسوية السياسية ، ولكن لم يزل هناك ضباط يعتقدون أن المواجهة فى ميدان الحرب هى الخيار الأفضل الذى يلزم على الجيش اتخاذه ، لأنه يتيح له الفرصة لهزيمة الجيش الشعبى ، وإملاء شروطه حول سودان المستقبل ، وقد كان لهؤلاء الضباط اليد العليا فى المجلس العسكرى الانتقالى ، بينما اتخذت مجموعة عثمان عبدالله موقف الدفاع ، ثم لاذت بالصمت .

وعلى الرغم من أن جيش السودان قد لايكون ميالاً ، لأسباب سياسية لاستمرار الحرب ، فإنه لايمكن اتهامه بالجبن ، لأنه قد كشف عن قوته وجسارته فى مناسبات عديدة ، من ذلك مثلاً موقفه فى قيسان ، وكرمك ، فى مستهل يناير ١٩٨٨ ، عندما استعاد هاتين المدينتين الحدوديتين بعد احتلال الجيش الشعبى لها لبضعة أسابيع ، وفى رمبيك التى استعادها فى عام ١٩٨٧ ، وفى مناوراته فى نفس ذلك العام بين خطوط الجيش الشعبى ، لرفع الحصار عن بور ، وفى عام ١٩٨٧ ، عندما أحضرت المؤن بالقطار إلى أويل بعد مناوشات دامية من قبل قوات الجيش الشعبى ، وفى عام ١٩٨٨ عندما انقذت توريت بعد معارك مع الجيش الشعبى فى خور انجليز ، وفى عام ١٩٨٨ عندما سافرت

قوة من المشاة من ملكال مسافة أربعمائة وعشرين ميلاً إلى جوبا ، عبر منطقة واط ـ منقلا التى كان يسيطر عليها الجيش الشعبى ، ورغم هذا فإن انتصاراته العسكرية قد أصيبت بنكسات كثيرة[1] .

وقد استنكرت رئاسة القيادة لجيش السودان بشدة تصرفات بعض الضباط التى كشفت عن ضعف ، وقلة فى الشجاعة قد تؤدى إلى عقوبات صارمة . وكان من حسن حظ الضباط الذين أخلوا الجنود من بيبور فى عام ١٩٨٧ ، وكبويتا فى عام ١٩٨٨ ، أن لم يقدموا لمحاكم عسكرية بتهمة الهروب من المعارك . ومن الناحية الأخرى ، فقد أغدقت رئاسة القيادة الثناء على قائد قوات جكو الذى قاتل بشجاعة فترة خمسة وأربعين يوماً حتى نفذت ذخيرته ، وألقى الجيش الشعبى القبض عليه . وعلى الرغم من اعتقال الجيش الشعبى له فى معسكره ، فإن هذا الضابط ، المقدم سالم سعيد محى الدين سوف يستقبل استقبال الأبطال فى الجيش إذا ماأطلق سراحه[2] . ويسود هذا الجيش نظام صارم ، ولكن هناك حدود للعقوبات التى يستطيع القادة أن يفرضوها على الضباط والجنود غير المقتنعين اقتناعا تاما بأسباب الحرب .

ويتألف جييش السودان المائل من تسعين ألف رجل ، معظم كادر ضباطه ينحدرون من أواسط البلاد ، والمدن الثلاث ، والإقليم الشمالى ، أما الرتب الأخرى العامة من الجنود فتنحدر بشكل كبير من غربى وجنوب السودان . وهذه التركيبة لهى إحدى نقاط النزاع فى الوقت الحاضر ، وقد تؤثر على مجرى الحرب الأهلية مستقبلا .

آثار الحرب

قائمة القتلى (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨) .

ينظر الناس من حولهم بعد الحرب ، عندما تستأنف الحياة العادية بإعادة توطين المشردين من الناس ، وإعادة التعمير ، ليقدروا الخراب والضرر الذى لحق بحياة الإنسان والممتلكات ، وهذا هو ماحدث فى عام ١٩٧٢ ، بعد إبرام اتفاقية أديس أبابا . إذ بذلت محاولات حينذاك لإجراء إحصاء لأعداد الناس الذى قتلوا ، ولكن المهمة كانت مستحيلة ، بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة ، وعدم توفر سجلات الوفيات ، حتى فى الأماكن التى كانت تحفظ فيها ، وخاصة فى حكومة السودان ، أو فى ملفات الأنيانيا الأمنية . وكان الموظفون ، بسبب الحرج ، يحجمون عن تقديم مالديهم من معلومات . ومع ذلك فقد أعدت تقديرات على ضوء التحقيقات الخاصة والفردية ، وسجلات الوفيات التى أعلن عنها . وقدر عدد من ماتوا من بين المدنيين فى الحرب الأهلية الأولى ، بما فيهم قتلى تمرد توريت ، ومن ماتوا بالأوبئة ، وسوء التغذية ، والاشتباكات القبلية ، بمائة وسبعين ألفاً . وقدرت مصادر الأنيانيا وبينها اللواء جوزيف لاقو ،

---

(١) احتل الجيش الشعبى لتحرير السودان توريت ، وبور ، واكوبو ، والناصر ، وجاكو ، وواط ، وبيبور ، وبشالا ، ومنقلا ، وكبيوتيا ، ونملى ، ويرول .

(٢) انضم المقدم سالم إلى الجيش الشعبى فى عام ١٩٨٩ .

واللواء جيمز لورو ، والعميد اندرو ماكور ، القتلى من المدنيين بنصف مليون شخص ، بينهم من ماتوا فى المنفى . أما العقيد جون قرنق ، فيؤكد أن عدد القتلى بلغ مليوناً ونصف المليون .

وفى المقابل شكل عدد القتلى من الجنود نسبة مئوية صغيرة ، قد تكون خمسمائة أو ستمائة جندى من كل فريق . وكان أعلى رقم قدر لقتلى الأنيانيا ، وفق مزاعم ضباطها السابقين ألفين ، وكان المدنيون هم الضحايا الرئيسيون .

أما عدد القتلى فى الحرب الأهلية الثانية ، فيكشف عن صورة أشد بشاعة . وقد فاقت الأرقام القائمة على الخسائر فى المعارك الكبيرة والصغيرة ، خلال خمس سنوات فقط أعلى عدد قدر للقتلى العسكريين خلال الحرب الأهلية الأولى . ويعتبر الرقم أربعة آلاف قتيل بالنسبة للجنود فى جانب الحكومة تقديراً محافظا ، بينما فقد الجيش الشعبى عدداً مماثلاً ، رغم أن كل فريق منهما يتشكك فى صحة أرقام الفريق الآخر .

والاغتيال العنيف خلال الحرب الأهلية ، لايقتصر على من يشتركون فى المواجهة العسكرية ، بل يمتد إلى غيرهم ، حيث يقتل المدنيون بعنف ، ممن يحاصرون فى اشتباكات تبادل النار ، أو يكونون ضحايا للألغام الأرضية وتحطيم الطائرات ، أو ممن يقتلهم الفريقان عمداً . وقد قدر القتلى المدنيون من هذه الفصيلة عام ١٩٨٨ بستة آلاف شخص ، ولكن الموت الناجم عن ظروف الحرب ، من مجاعة ، وأوبئة ، واشتباكات قبلية ، وحالات الفوضى ، يفوق فى عدده ضحايا الحرب من العسكريين والمدنيين من كلا الفريقين . وكانت المصادر الرسمية حسب ماأعلن السيد إنجلو بيدا رئيس مجلس الجنوب ، تحدد عدد القتلى فى سبتمبر ١٩٨٨ بمائتى ألف . وهذه الأرقام قد تتزايد بصورة كبيرة عندما تصمت البنادق ، ويتيسر جمع الحقائق التفصيلية .

النقل ، والطعام ، والصحة ، والتعليم ، والخدمات الأخرى ، والوحدات الاقتصادية

عانت مناطق جنوب السودان المتأثرة بالحرب من نقص خطير فى الأغذية والأدوية منذ عام ١٩٨٧ ، وازداد تدهور الموقف بقفل طريق النقل قفلاً تاماً . وقد أعيق الطريق النهرى من ملكال ، الذى يبلغ طوله خمسمائة ميل ، منذ عام ١٩٨٤ ببوارج تعترض الملاحة عندما أغرق الجيش الشعبى البارجتين «المريخ والهجليجى» . أما طريق النهر من كوستى إلى ملكال ، فقد أصبحت الملاحة فيه منذ عام ١٩٨٧ عسيرة وشاقة ، بسبب هجمات الجيش الشعبى على الأهداف المتحركة . وقد أمضى جيش السودان ثلاثة وعشرين يوماً بدلاً من ثلاثة أيام فى ظروف السلم ، ليحرس بواخر محملة بالإمدادات الضرورية ، بما فيها المعدات الحربية ، من كوستى إلى ملكال ، فى مارس ١٩٨٨ . وفى نهاية رحلة العذاب تلك ، كشفت الخسائر فى الأرواح ، والبواخر التى أغرقت بطريقة قاطعة المخاطر المحيطة بنقل الإمدادات إلى السكان المحاصرين فى مناطق الحرب . ولم تتحرك أية بواخر من كوستى إلى ملكال منذ تجربة مارس تلك ، وحتى منتصف أكتوبر ١٩٨٨ ، بل لم تتحرك

حتى منتصف مارس عام ١٩٨٩ ، عندما أعلن الفريقان وقف إطلاق النار للسماح بتحرك إمدادات الأمم المتحدة .

وقد رفض عمال النقل النهرى الخائفون ، والفنيون ، التحرك حتى فى تلك الفترة . والمخاطر تحيط أيضا بالطريق الرئيسى الآخر ، من الشمال إلى الجنوب ، وهو طريق السكك الحديدية من كوستى إلى أويل . كما هجر الخط الممتد من أويل إلى واو ، البالغ طوله تسعة وستين ميلا فى عام ١٩٨٧ ، فغطته الحشائش ، واكتنفه الاهمال . وكان لابد من مواجهة الخطر المنبعث من هجمات الجيش الشعبى على الخط مرتين أو ثلاث مرات فى العام ، من بابنوسة إلى أويل لإطعام أهل أويل القليلى العدد ، وتغيرت الحال فى عام ١٩٨٧ عما كانت عليه ، حين كان القطار يعمل من بابنوسة إلى أويل وواو مرتين فى الأسبوع .. وكان عام ١٩٨٨ عام شقاء لأهل أويل ، الذين لم يعد القطار يصل إليهم إلا مرة كل عشرة أشهر . أما جوبا فإنها تتصل بالخرطوم ، وبشرق أفريقيا ، جواً ، أو عبر طريق وعر وشاق وغير مضمون ، وبأوغندة وزائير ، عن طريق ياى . وكان الطريق الجوى ، فى الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ يستخدمه الجيش مرة فى الأسبوع ، والطائرات المستأجرة من القطاع الخاص ، ثلاث أو أربع مرات يومياً . وكانت المخاطر التى تتعرض لها الطائرات جمة ، كما كانت كثرة الأرباح التى تحققها حافزاً قوياً لاستمرار الرحلات ، فالكيلو الواحد من الملح الذى يكلف فى الخرطوم نصف جنيه سودانى ، تبلغ تكلفه نقله إلى جوبا ستة جنيهات ، ويباع بالثمن الذى يمليه البائع . وكان جوال الذرة الذى يبلغ ثمنة فى الخرطوم مائة وخمسين جنيهاً ، يكلف نقل زنة الكيلو الواحد منه إلى جوبا ، سبعة جنيهات مما قفز بثمن بيعه فى جوبا إلى تسعمائة وخمسين جنيهاً ، وفى واو ، وملكال إلى ألف ومائتى جنيه فى عام ١٩٨٨ .

أما المدن الأخرى التى ترابط بها قوات الحكومة فى الخنادق ، فمعزولة عن المدن الرئيسية الثلاثة ، وقد واجهت مدينة جوبا والاستوائية على وجه العموم أوقاتا أشد صرامة منذ عام ١٩٨٨ ، وكانت هناك أدلة واضحة على نقص كبير فى الطعام والإمدادات الطبية ، بسبب إحكام الجيش الشعبى لقبضته على الطريق الرئيسية المؤدية إلى المدن والأرياف الأحسن حالا .

وفى عام ١٩٨٧ ، قفلت كل المدارس ماعدا مدارس جوبا ، كما قفلت جامعة جوبا فى منتصف عام ١٩٨٩ ، بسبب نقص الإمدادات . ولم يبق فى عام ١٩٨٧ غير مناطق رئيسية ثلاث تتوفر فيها الخدمات التعليمية لمن يستطيع أن يصل إليها ، هى شمال السودان ، حيث فتحت ثلاث مدارس ثانوية بالمدن الثلاث ، وأخرى فى الأقليم الأوسط برفاعة ، وفى إيتانق بغرب أثيوبيا ، وكينيا ويوغندة اللتين لجأ إليهما أربعون ألف مواطن وفق سجلات عام ١٩٨٨ . ولم تكن الخدمات الطبية بأحسن حالاً من التعليم ، فلم يبق فى عام ١٩٨٨ غير أربع مستشفيات فى المديريات ، وأحد عشر مستشفى ريفيا ، من جملة أربعة وثلاثين مستشفى . وحتى هذه المستشفيات القليلة الباقية ، تفتقر إلى الأدوية والمعدات ، وتشكو من قلة العاملين فيها . وقد قضى انعدام العاملين فى الحقل الطبى ، وانعدام الأمن ، بقفل اثنى عشر مركزاً صحياً ، ومائة وسبعين شفخانة ، وسبعمائة وحدة صحية فى المناطق الريفية وشبه الريفية بجنوب السودان ، وتوقفت أيضا كل الخدمات الاقتصادية ، والمؤسسات ، وقفلت منذ عام ١٩٨٠ كل دكاكين الغابات الصغيرة ، والمخازن التجارية فى كل مدن

وقرى بحر الغزال وأعالى النيل ، ولحقت الاستوائية بهذا الركب فى عام ١٩٨٨ . وتوقف التنقيب عن النفط واستغلاله ، الذى كانت تقوم به شركتا شفرون وتوتال منذ عام ١٩٨٤ . ووضع الجيش الشعبى يده على مشاريع الشاى فى هضاب تلانقا العليا ، وإيوتوكا ، وألوما ، ومشاريع الغابات فى كترى ، ولوكا ، وكاقيلو بشرق الاستوائية ، عندما أخلى جيش الحكومة المنطقة فى عام ١٩٨٨ . كما هجرت المناطق المخصصة للغابات فى بحر الغزال ، وهجر أيضا مشروع سكر ملوط ، وهو الأول من نوعه فى الجنوب ، ومشروع التونج للكناف ، ومصنع البيرة فى عامى ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ، وكانت صناعة الماشية وهى أكبر مقتنيات الجنوب ، مجالاً آخر للخراب ، وكانت تقديرات أعداد الماشية قبل بدء الحرب الأهلية فى عام ١٩٨٣ عظيمة ، تبلغ سبعة ملايين وثلثمائة ألف رأس من الأبقار وثلاثة ملايين وثمانمائة وخمسين ألفا من الضأن ومليونين وخمسمائة وخمسين ألف رأس من الغنم ، وجاء تناقص هذه الكميات ، إما بسبب الأوبئة ، أو الاستهلاك العشوائى ، مريعاً فى بعض المناطق ، وفناؤها تاما فى مناطق أخرى ، والماشية فيما هو معلوم ، هى مصدر ضرورى للطعام عند كثير من الناس ، ومصدر إمدادات عظيم القيمة للجيش الشعبى . وكما ذكرنا فى الفصل الحادى عشر ، فقد توقف العمل فى مشروع قناة جنقلى فى عام ١٩٨٤ ، عندما انسحب المقاولون الفرنسيون كما فعلوا بالنسبة لمطار جوبا الدولى ، الذى كانوا يشيدونه بعقد منفصل .

ماذا عن تجارة الرقيق المزعومة ؟

لقد ورد حديث كثير حول هذا الموضوع فى المطبوعات الحديثة . وقد نشر اثنان من أساتذة جامعة الخرطوم ، هما دكتور سليمان على بلدو ودكتور عشارى أحمد عشارى ، كتاباً صغيراً فى عام ١٩٨٧ ضمنوه بينة مفصلة عن تجارة الرقيق . وقد انضمت إليهما صحيفة سودان تايمز بتقديم المزيد من البيانات حول هذه التجارة . وهذا الموضوع من شأنه أن يثير الخواطر ، ويلهب المشاعر ، نسبة إلى الاستنكار العالمى الذى توجهه الأسرة الدولية للأقطار التى تغض الطرف عن هذه التجارة البشعة . ومما يزيد من حساسية الموضوع أن تجارة الرقيق كانت تمارس فى الجنوب فى أعقاب القرن الماضى . وقد رأيت أن أقدم عدداً من الحوادث على طريق المثال لا الحصر ، من بين أخرى كثيرة ، ولقد أتيحت لى الفرصة لفحص البينات عن هذه الحوادث ، وقررت أن أسجلها هنا اقتناعا منى بصحتها . وتمثل الأحرف الأولى الأسماء الحقيقية للأشخاص المعنيين .

فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٨٦ وضع المراحيل ايديهم فى قرية أونيق بشمال بحر الغزال ، على قطيع يتألف من آلاف من الماشية . وكان (د.ر) وحده يمتلك ثلثمائة وسبعة وثمانين رأساً فى ذلك القطيع الذى لم يسترد منه شىء . وفى الحادى عشر من يناير ١٩٨٧ ، واجه مأساه أشد قسوة ، عندما اختطف أربعة من أطفاله وهم (أ . د . ر) وهى بنت تبلغ من العمر اثنى عشر عاماً ، و(ر . د . ر) ولد عمره تسع سنوات ، و(ع . د . ر) ولد آخر عمره سبع سنوات ، و(م . م . ر) ولد عمره سبع سنوات وهو ابن أخ (د . ر) ، وقد خطفت معهم أمهاتهم ، وطفل عمره سنة واحدة ، ولكن والدة هذا الطفل هربت من الخاطفين ، وعادت إلى قريتها لتقص على الناس قصة الخطف ، أما المرأة الثانية ، فقد قتلها المراحيل بين المجلد وأبيى . واختطف طفل خامس فى نفس ذلك الوقت الذى فقد

فيه (د . ر) أطفاله . وعلم (د . ر) أن أحد قادة المراحيل ، وهو (أ . هـ . ك) الذى كان مقدما متقاعداً فى الجيش السودانى ، قد يساعد فى إنقاذ المختطفين ، لأنه كان قد عمل لعدة سنوات فى بحر الغزال ، وعقد صداقات بكثير من الناس فى هذه المديرية بما فيهم (د . ر) نفسه . وكان (أ . هـ . ك) قد نشأ فى أبيى ، وهو يتحدث لغة الدينكا ، على الرغم من أنه من المسيرية بجنوب كردفان . وطلب (د . ر) من (أ . هـ . ك) أن يساعده فوعد ، واستطاع أن يتعرف على مكان الأطفال الأربعة وطفل ابن أخيه . وقد وافق آسروهم أن يطلقوا سراحهم مقابل مال يدفع لهم ، وتسلموا المال بالفعل ، كما دفع أيضا مال للعمدة وللصديق (أ . هـ . ك) . وبلغ مادفعه (د . ر) مائة وسبعة عشر ألفاً من الجنيهات ، وهو مايساوى أربعة وعشرين ألفا وثمانمائة واثنين وعشرين دولارا أمريكيا لاسترداد الأطفال الأربعة . أما (م . ك) الطفل البالغ من العمر سبع سنوات فى عام ١٩٨٧ ، فلم يزل مفقوداً ، إذ تبادلته الأيدى ، لأن خاطفه الأصلى لم يكن فى حاجة لخدماته ، فقدمه إلى طرف ثالث مقابل نفع مادى . وقد وعد (أ . هـ . ك) صديقه (د . ر) بالعثور على المالك الجديد ، وباغراء العمدة بالمال مقابل إطلاق سراح الطفل . وكان (د . ر) ووالد الطفل قلقين عليه ، وهما على استعداد لدفع أى ثمن لاسترداده .

وكانت السيدة (أ . ل) والدة ثلاثة أطفال ، أعمارهم تسعة ، وستة ، وأربعة أعوام ، شديدة الحزن عليهم ، بعد أن اختطفهم المراحيل . ولم يعرف أحد مكانهم ، وبلغ الحزن بهذه السيدة منتهاه ، وأحالها إلى هيكل عظمى فى ملابس ثملة ، وانتقلت من موطنها فى شمال بحر الغزال إلى الخرطوم فى عام ١٩٨٨ ، لتجعلها قاعدة للبحث عن أطفالها بغرب السودان . وقد تنجح أو لاتنجح فى العثور على مكانهم والتفاوض لإطلاق سراحهم . وجمعت مبلغا كافياً من المال لاستردادهم .

وكان (أ . أ . ب) وهو عامل متطوع ، ورجل أعمال صغير ، ينحدر من بحر الغزال ، قد اتخذ من العاصمة القومية مقراً له ، ولكنه لايسافر كثيراً إلا إلى غرب السودان عند الاضطرار ، وكانت له صلات بمن يذهبون إلى هناك ليتفاوضوا حول إطلاق سراح أقاربهم .

واستخدام المال لإطلاق المسترقين حقيقة لا شك فيها . وقد يكون الآسرون هم المختطفون الأصليون أو هم قد اشتروا ضحاياهم . وقد استعيد فى إحدى الحالات طفل من مواطن مصرى فى وادى حلفاً على الحدود السودانية المصرية ، وهو فى طريقه إلى مصر عام ١٩٨٨ . وادعى أنه اشترى الطفل من طرف ثالث بغرب السودان . وقد استعيد الطفل بواسطة الشرطة وقدم سالماً لوالديه . واستطاع (أ . أب) أن يستعيد أربعة أطفال فى عام ١٩٨٨ ، وهو يستطيع أن يستعيد أربعة عشر أخرين عندما يتمكن من جمع المال المطلوب .

لماذا قتلت والدة الطفل (م . م) البالغ من العمر سبع سنوات ، وماذا يفعل الأطفال المحتجزون فى منازل أولياء أمرهم الجدد ؟ ولماذا يكثر تبادل الأطفال المحتجزين فى مناطق جديدة بعيدة عن موطنهم الأصلى وعن آبائهم ؟ لقد قتلت والدة (م . م) لإخفاء شهادة مجرمة ، وخشية من أن تهرب كما فعلت زوجة (د . ر) من قبل ، وإذا ماحدث هذا ، فإن المختطف تنكشف شخصيته ، ويصبح عرضة للانتقام .

وقد وصف الأطفال ماكانوا يفعلون خلال أسرهم ، فقالوا إن الأطفال من سن السادسة والسابعة يعنون بعجول ولاتهم الجدد ، أما الأطفال الذين يكبرونهم سناً فقد عهدت إليهم مسئولية الإشراف على الماشية ، ومد المساكن بالمياه . وكان هؤلاء الخاطفون الذين يملكون عددا كبيرا من الأطفال ، يقدمون الفائض منهم إلى الآخرين مقابل مال أو بضاعة ، وهذا هو سر انتقال بعض هؤلاء الأطفال من سيد إلى سيد آخر .

أيحتفظ الخاطفون بالأطفال كرقيق ؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من تعريف الرق . إن البقارة يعتبرون الأطفال المقبوضين جزءا من غنائم الحرب الدائرة بين أهل السودان ، وبينما يؤيد البقارة الحكومة ، يفترض فى الجنوبيين عموماً أنهم يؤيدون الجيش الشعبى لتحرير السودان . ويوصف المقبوضون بأنهم أسرى حرب ، وهم بهذه الصفة يخضعون لسيطرة من يختطفهم ، ولكن هذا التصرف يعيد إلى الذاكرة ماكان سائداً خلال الحكم التركى المصرى وحكم المهدية ، وهو نشاط مستنكر مرفوض فى عالم اليوم ، حتى فى حالة الحرب الأهلية .

ويزعم البقارة أنفسهم أن نساءهم وأطفالهم قد اختطفهم الجيش الشعبى كما اختطفهم المدنيون من النوير والدينكا . وقد اعترفت بعض مصادر هؤلاء أنهم يرتكبون مايرتكبه البقارة من آثام فى بعض الأحيان ، غير أنه هناك تهرب كبير من الإجابة المحددة على الاسئلة فى هذا الصدد . ولم تتوافر للمؤلف أدلة أخرى غير هذه الاعترافات الغامضة ، رغم أنه من المحتمل أن يكون الدينكا قد مارسوا بعض الاختطاف ، وخاصة فى صفا عام ١٩٨٨ ، فى الأحداث التى أعقبتها مجازر الضعين . وكان الناظر رينج لوال ، وهو واحد من كبار ومسنى السلاطين فى أويل ، قد انكر اختطاف الدينكا لأطفال البقارة ونسائهم .

وكانت هناك أيضاً مزاعم أخرى تقول بأن الأمهات من الدينكا يبعن أطفالهن طواعية للبقارة ، أو يتنازلن لهم عنهم ، إنقاذاً لأنفسهن من المجاعة . وقد تكون بعض هذه المزاعم صحيحة ، ولكن المؤلف لم يعثر على أية بينات مستقلة تؤكدها . وإنه ليصعب على المرء أن يصدق وقوع مثل هذه الحوادث وإخفاءها ، والا يفطن إليها من تلقى عليهم مسئولية الإلمام بها . ومهما يكن من أمر ، فهناك أسباب للاعتقاد بأن هذه المزاعم مصطنعة ، بغية استدرار العطف من وكالات العون ، والحصول على غوثها .

الخلاصة :

لقد تواصلت الحرب منذ سبتمبر ١٩٨٣ ، واستطاع الجيش الشعبى لتحرير السودان منذ ذلك الوقت إقصاء قوات الحكومة المركزية من عاصمتى مديرتيين ومن أربعة عشر مركزاً ، ومن أكثر من تسعين قرية ، وأن يحتل حتى منتصف عام ١٩٨٩ ثمانين فى المائة من الأرياف الجنوبية ، وبعض أجزاء فى جنوب كردفان ، وجنوب النيل الأزرق . وتشتمل المدن التى خضعت لاحتلاله على ايود ، وبور ، وباشالا ، وبيبور ، التى كانت القوات التى شكلت القاعدة الأصلية للجيش الشعبى قد أبعدت عنها بالقوة فى عام ١٩٨٣ .

ونجم عن هذه الحرب تشريد أعداد ضخمة من المواطنين ، ففى أثيوبيا اليوم اربعمائة ألف منهم ، وفى يوغندة وكينيا ، أربعون ألفاً ، وفى شمال السودان أكثر من مليون ، وخاصة فى المدن الثلاث ، وفى كردفان ، وفى الأقليم الأوسط . ويحصل من يعيشون منهم خارج السودان على معونات غذائية كافية من المندوب السامى لشئون اللاجئين ، ومن الحكومات المضيفة ، ولكن المشردين فى داخل القطر ، لم يصيبوا مثل هذا الحظ ، رغم العون الذى كانت تقدمه لهم السلطات المحلية خلال ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ ، ويقدمه مجلس الكنائس السودانى وبرنامج العون السودانى التابع للكنيسة الكاثوليكية السودانية . وأحرز السكرتير العام للأمم المتحدة نجاحاً فريداً فى مستهل عام ١٩٨٩ ، عندما أقنع ممثله ، جيمز فرانت ، حكومة السودان فى الخرطوم ، والجيش الشعبى ، بالسماح بإحضار الغذاء والأدوية التى تقدمها الأمم المتحدة بواسطة لجنة الصليب الأحمر للمدنيين فى المدن التى تسيطر عليها الحكومة ، وإلى المناطق التى تقع خلف خطوط جيش التحرير . وكانت عملية «شريان الحياة» ترمى إلى نقل مائة الف طن من الطعام . وقد أعرب كلا الفريقين عن تقديرهما للجهود الجبارة التى بذلت فى هذا الصدد . كما نبهت هذه العملية الأسرة الدولية إلى بشاعة الصدام الوحشى . وكان دور الأمم المتحدة الموفق ، وحكومات الغرب فى حمل حكومة منظمة ، ومنظمة حرب عصابات ، على وقف إطلاق النار ، لخدمة غرض واحد هو تقديم العون ، سابقة هامة فى مواقف الصدام المسلح المماثلة .

وإذا مانظرنا إلى الوراء ، نجد عبدالله إلياس صادقا فى تنبؤه خلال تحذيره للسلطات فى جوبا .. فهاهى ذى نفقات الحكومة اليومية على الحرب ، تبلغ مليونين من الدولارات يومياً خلال أبريل ١٩٨٩ ، وهو مبلغ يساوى ثلاثين مليوناً من الجنيهات السودانية يومياً ، وفق أسعار النقد التى كانت سائدة حينذاك . وكان السودان فى عام ١٩٨٥ يحمل عبئاً من القروض مقداره تسعة بلايين من الدولارات . وبلغ هذا العبء فى أبريل من عام ١٩٨٩ أربعة عشر بليوناً . وكانت نسبة التضخم فى آخر يونيو ١٩٨٩ ثمانين فى المائة . وكان آخر قرار اتخذته الجمعية التأسيسية قبل حلها فى التاسع والعشرين من يونيو ، هو فرض ضريبة دفاع قدرها عشرة فى المائة على كل إيرادات المواطنين . ولم تلغ الحكومة العسكرية الجديدة هذه الضريبة . ليس ذلك فحسب بل إن من المخاطر التى تهدد الخرطوم عدم استقرار الحكومة ، إذ تعاقب على السودان ، منذ بداية الحرب ، وحتى يوليو ١٩٨٩ أربعة حكام وسبع حكومات ، وتخللها تغييران عنيفان ، أحدهما فى أبريل عام ١٩٨٥ عندما أطيح بنميرى ، والآخر فى يونيو ١٩٨٩ عندما أطيح بالصادق المهدى ، وكان كلاهما ضحية للحرب الأهلية التى يبدو أن أصوات طبولها لا تجد لدى قادة الخرطوم آذانا صاغية . ومالم تواجه أسباب الحرب بشجاعة وقوة وصدق فإننا منذرون بالمزيد من عدم الاستقرار .

الفصل السادس عشر

احتمالات التسوية السلمية

يثير الموقف الحاضر فى السودان أسئلة معقدة ، أولها : ماهى احتمالات الوصول إلى تسوية سلمية للمشكلة التى أشعلت نيران حرب أهلية ثانية ، ولما يمض غير أحد عشر عاماً على نهاية الحرب الأهلية ؟ ثانيا : ماهى المسائل الرئيسية التى تتطلب المواجهة والحل ؟ ثالثا : من هى أطراف التسوية ، أو من يجب أن تكون ؟ رابعا : أهناك تجربة سابقة يلزم أخذها فى الاعتبار ، واستنباط مايلزم استنباطه منها ، لمساعدة الأطراف المعنية ، فى حسم النزاع فقط ، بل فى تنفيذ شروط التسوية بفعالية ؟

والاجابة على السوءالين الثانى والثالث يمكن استخدامها مؤشرا نافعاً للإجابات الجوهرية النافعة بالنسبة للسؤالين الأول والرابع . والتساؤل الأخير قد يكون جازماً وأساسياً بالنسبة للسؤال الأول ، ماأيقن الطرفان أن الوصول إلى الاتفاقيات فى الماضى ، كان أسهل من الحفاظ عليها .

لقد تناولنا فى الفصول السابقة المسائل الرئيسية التى تتطلب المواجهة ، والتى تتمركز جذور أسبابها حول (أ) الهوية الوطنية : السودان ماهو ؟ أهو أفريقى أم هو عربى أم إفريقى عربى ؟ (ب) وضع الدين ودوره فى دولة متنوعة الأديان والثقافات ، واللغات ، (ج) التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية والمزايا (د) احتكار قلة لسلطة الدولة والمطلب البديل له ، الرامى للمشاركة ، وينضوى فى هذا القسم الأخير الجيش ، والخدمات الأمنية المماثلة ، والخدمات العامة ، وتصريف العلاقات الخارجية ، والتمثيل الدبلوماسى بالخارج ، والقضاء ، والمؤسسات الاقتصادية ، والمالية .

الأطراف المحتملة للتسوية

المشتركون الحقيقيون فى أية محادثات لتسوية المشاكل ، هم التنظيمات السياسية ذات الأثر فى صنع القرارات بالقطر ، وقد برز فى المقدمة بعد الانتخابات العامة لسنة ١٩٨٦ حزب الأمة ، والحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية القومية ، بسيطرتها على ثلاثة وثمانين فى المائة من عضوية الجمعية التأسيسية ، بينما لم تمثل أغلبية الجنوبيين البالغة ٧٦٪ من السكان فى الجمعية إطلاقا . وقد تقلد حزب الأمة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨ ، السلطة بائتلاف مع الحزب الاتحادى الديمقراطى ، بينما كانت الجبهة الإسلامية القومية تقود المعارضة قبل انضمامها إلى الائتلاف من فبراير إلى ديسمبر عام ١٩٨٨ ، وانسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة فى التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٨ ، لعدة أسباب منها :

أ - المظاهرات الضخمة ، غير المتوقعة ، التى سيرها العمال احتجاجاً على زيادة الضرائب ، وزيادة أسعار بعض السلع الضرورية .

ب - هزيمتها فى الجمعية فى الحادى والعشرين من ديسمبر ، حول موضوع مبادرة السلام . ولم يكن منتظراً من هذا الحزب ، منذ انسحابه من الحكومة ، فى التاسع والعشرين من ديسمبر الا أن يشكل معارضة ضعيفة ، كما فعلت الجبهة الإسلامية القومية قبله ، لأنه لا توجد خلافات منهجية هامّة بين هذه الأحزاب الثلاثة .

من هنا يمكن القول باطمئنان أن هذه الأحزاب الثلاثة مجتمعة ، أو حزب الأمة مع أى من الحزبين الآخرين التى كانت تتمتع بأغلبية عظمى فى الجمعية التأسيسية هى صاحبة السلطة فى اتخاذ قرار إجراء المحادثات بهدف الوصول إلى تسوية سياسية أو عدم اتخاذه . ولكن الجماعات السياسية الأخرى ، والرأى العام المنظم ، كان فى إمكانها أن تؤثر على اتجاه الأحداث ، وترغم صانعى القرار المؤثرين على اتخاذ قرار لإجراء المحادثات أو عدم إجرائها ، وقد كانت معظم الجماعات المنظمة فى أعقاب عام ١٩٨٨ ، تؤيد إجراء مثل هذه المحادثات . وهذه الجماعات تشمل التجمع الوطنى للإنقاذ ، ونقابات العمال والمزارعين ، وكل الأحزاب الصغيرة الممثلة وغير الممثلة فى الجمعية التأسيسية ، والصحافة ، ماعدا الصحف التى تمثل الاتجاهات الإسلامية الأصولية .

ولما أوشك عام ١٩٨٨ على الانتهاء أدرك السودان الشمالى على وجه العموم أنه مالم توقف الحرب الأهلية عن طريق تسوية سياسية عادلة ، فإن مستوى المعيشة يواصل تدنيه ، وأسعار السلع الارتفاع ، والضرائب الزيادة ، وبرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية التقلص ، والتوارى ، لأن أسبقية الصرف العام تخصص لمواصلة الحرب . وقد زاد احتمال المحادثات مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان فى نوفمبر ، عندما تراجع الحزب الاتحادى الديمقراطى عن موقفه السابق حول الصراع إلى مبادرة إيجابية لتسوية سياسية . وكانت المظاهرات الضخمة ، والإضرابات التى امتدت فى ديسمبر عام ١٩٨٨ إلى كل مدن السودان الشمالى ، احتجاجاً على زيادة

الأسعار والضرائب ، إنذاراً هاماً للحكومة حول نتائج استمرار الحرب . وقد طالبت النقابات فى هذه المظاهرات الحكومة بالتحرك نحو تسوية سياسية ، فتراجعت بإلغائها لزيادة الأسعار والضرائب ، وإبقائها على زيادات المرتبات والأجور التى وعدت بها من قبل .

ومالم تشترك الحركة الشعبية وجناحها العسكرى ، فى المحادثات ، فإنه لايمكن الوصول إلى تسوية ، مما يترتب عليه استمرار الحرب إلى مالانهاية . وكان السؤال المطروح هو : الدى الحركة الشعبية ، وجناحها العسكرى الرغبة والاستعداد للحضور إلى مائدة المفاوضات ؟ وليس هناك إجابة سهلة على هذا السؤال . وكانت حكومة رئيس الوزراء الصادق المهدى ، وبعض القادة السياسيين ، يعتقدون أن الحركة ليست لديها الرغبة ، فى حين وجهت الحركة هذا الاتهام نفسه للحكومة ، وللأحزاب الرئيسية فى القطر . وكانت قد بذلت محاولات عديدة فى الماضى لعقد المؤتمر ، بدأت عندما تقدم المجلس العسكرى الانتقالى بمبادرات غير مثمرة فى عام ١٩٨٥ عن طريق وزير دفاعه ، اللواء عثمان عبدالله . وكان موقف الحركة الشعبية الرسمى هو ألا تتفاوض مع حكومة انتقالية ، يقودها جنرالات اختطفوا السلطة من الشعب . ورداً على ماكان يبدو من عناد الجيش الشعبى لتحرير السودان ، قرر المجلس العسكرى محاربة الحركة الشعبية حتى تستسلم .

وكان هناك اتصال أكثر نفعاً ، عقده قادة التجمع الوطنى للإنقاذ مع الحركة فى عام ١٩٨٥ ، تبعه اجتماع عقد بين التجمع وحزب الأمة ، والتجمع السياسى لجنوب السودان ، والمؤتمر السودانى الأفريقى ، والحزب الشيوعى السودانى ، والحزب الوطنى ، والحزب الوطنى الاتحادى ، وحزب البعث العربى وغيرهم ، من جهة ، والحركة الشعبية ، وجناحها العسكرى من الجهة الأخرى . وقد أسفر ذلك الاجتماع عن بيان كوكادام ، الذى التزم المشتركون فيه بعقد مؤتمر دستورى لبحث أسس مشاكل السودان ، وليس مشكلة الجنوب وحدها ، ويسبقه وقف إطلاق النار ، شريطة أن تتخذ الحكومة خطوات محددة هى :

أ ـ إلغاء قوانين الشريعة ، الصادرة فى عام ١٩٨٣ ، وسائر القوانين التى تحد من الحريات .
ب ـ إلغاء الاتفاقيات العسكرية التى تضعف السيادة الوطنية .
ج ـ رفع حالة الطوارىء .
د . استبدال دستور عام ١٩٨٥ الانتقالى بدستور عام ١٩٥٦ ، كما هو معدل فى عام ١٩٦٤ .

ولكن بيان كوكادام قد عقد وأبرم تحت ظروف سياسية غير مواتية للسلام ، إذ لم تكن الحكومة العسكرية الانتقالية ، التى أوشك عهدها على الانتهاء ، والتى قررت مواصلة محاربة الجيش الشعبى ، والمتعاونون معها ، ميالة لتأييد أى مقترحات سياسية يلعب فيها التجمع الوطنى ، والحزب الشيوعى والتجمع السياسى لجنوب السودان ، والحركة الشعبية لتحرير السودان ، أى دور رئيسى . وفى نفس الوقت ، كان التجمع الوطنى ، والحزب الشيوعى ، وحزب الأمة المتحالف معهم مؤقتا ، هذه القوى التى تقلدت قيادة انتفاضة أبريل الشعبية فى عام ١٩٨٥ ، تعارض بشكل واضح مكشوف ، اشتراك الجبهة الإسلامية القومية ، وأضعفها أيضاً رفض الحزب الاتحادى الديمقراطى الاشتراك فى المحادثات . وقاد حزب الأمة المحادثات ، وكان إدريس البنا ـ من قادته ـ هو رئيس وفد الخرطوم إلى كوكادام . وكان التجمع الوطنى ، والحزب الشيوعى ، وإلى حد ما ، حزب الأمة ،

يتهمون الجبهة الإسلامية القومية ، والحزب الاتحادى الديمقراطى ، بالتقرب والتعاون مع عهد مايو . وفى المقابل ، استنكر الحزب الاتحادى الديمقراطى تحالف حزب الأمة ، والتجمع الوطنى ، والحزب الشيوعى ، ولهذا لم يؤيد البيان الذى حسبوا أنه خلع عليهم قوة سياسية تطغى عليه . وكانت الجبهة الإسلامية القومية ، لأسباب مفهومة ، تعارض البيان أيضاً ، لانه عندها ، يهدف أساسا لتعطيلها ، ولاسيما ذلك الجزء منه الذى يطالب بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة فى عام ١٩٨٣ .

وقد زاد من تقويض فعالية بيان كوكادام نتائج الانتخابات العامة فى عام ١٩٨٦ ، التى لم تسفر عن فوز أى حزب بالأغلبية بمفرده ، إذ حصل فيها حزب الأمة على مائة وواحد من المقاعد ، والحزب الاتحادى الديمقراطى على ثلاثة وستين مقعداً ، مما مكنهما من تشكيل حكومة ائتلافية ، تاركين الجبهة الإسلامية القومية ، بمقاعدها البالغ عددهاواحد وخمسون ، فى المعارضة ، ونال الحزب الشيوعى ثلاثة مقاعد ، ولم يعد للتجمع الوطنى مكان فى الصراع على السلطة ، لأنه لم يمثل فى الجمعية التأسيسية .

وبقيام الائتلاف فى السلطة ، أصبح حزب الأمة أكثر ميلاً لآراء الحزب الاتحادى الديمقراطى حول بيان كوكادام منه إلى رأى التجمع الوطنى ، وآراء غيره من الموقعين . وهذا يعنى فى لغة السياسة أن حلفاء ماقبل الانتخابات لم يعودوا نافعين ، فهبطت نتيجة لذلك فرص السلام فى قائمة الأسبقيات . ومع هذا ، فقد التقى رئيس الوزراء ، الصادق المهدى ، بالعقيد جون قرنق ، فى الثلاثين من يوليو ١٩٨٦ وتركزت محادثاتهما حول بعض النقاط المتضمنة فى بيان كوكادام ، ولاسيما القرار الخاص بإلغاء القوانين الإسلامية وبرفع حالة الطوارىء وإلغاء الاتفاقيات العسكرية . وبينما وعد رئيس الوزراء باستبدال قوانين الشريعة خلال أربعين يوماً بقوانين أحسن منها ، تمسك بأن آراء الاحزاب التى لم توافق على البيان لايمكن إغفالها . وكان الحزب الاتحادى الديمقراطى يعترض بوجه خاص على ماأسماه بالشروط المسبقة للمحادثات الدستورية ، وعلى المطالبة بإلغاء قوانين الشريعة . أما الجبهة الإسلامية القومية ، فقد كان طبيعياً أن تعترض على إلغاء هذه القوانين ، وكان البيان عندها أشبه بمؤامرة شيوعية ، واستسلاماً للمتمردين ، يضاف إلى هذا ، عدم رغبتها ، وهى فى المعارضة ، فى إنقاذ الحكومة من المشاكل التى تواجهها فى القطر وهو فى حالة حرب أهلية . أما الصادق ، فإنه لم يكن متحمسا للتسوية السياسية بعد لقائه فى يوليو بجون قرنق ، لأنه لم يجد عنده الخضوع الذى كان يأمل أن يتسم به قائد الحركة الشعبية ، وجناحها العسكرى .

ولم يمكن عقد المؤتمر الدستورى لأن الحكومة لم تلتزم بالبيان ، وتنفذ نقاطه وألغى رئيس الوزراء الاتصال بالحركة الشعبية ، وجناحها العسكرى ، عندما أعلنت مسئوليتها عن الحادث المؤسف الذى أصاب طائرة الخطوط الجوية السودانية فوق ملكال ، فى أغسطس من عام ١٩٨٦ ، ولكن الاتصالات بالحركة الشعبية تواصلت رغم قرار الحكومة ، إذ التقت الجبهة الإسلامية القومية ، بممثل الحركة فى لندن ، وأديس أبابا ، وهرارى بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، كما نظم اتحاد أحزاب السودان الإفريقية ، الذى ينتظم الأحزاب الجنوبية ، والحزب الوطنى ، بقيادة القس فليب غبوش ، اجتماعات معها فى أثيوبيا ، وكينيا ، ويوغندة ، فى نفس العام ، تحت رعاية حكومات

هذه الأقطار ، ومجلس الكنائس السودانى . وتدخل آخرون ، من أشهرهم رئيس كينيا ، ورئيس يوغندة ، والرئيس السابق لنيجيريا أوباسانجو ، ودكتور فرانس دنق ، لحمل الأطراف إلى مائدة المفاوضات . وقطع الحوار خطوات كبيرة فى اتجاه المؤتمر الدستورى حين أبرمت مبادرة السلام بين الحركة الشعبية والحزب الاتحادى الديمقراطى ، فى نوفمبر من عام ١٩٨٨ ، ووقعها زعيما المنظمتين . واشتملت مبادرة السلام السودانية على مايلى :

١ ـ على الرغم من أن الموقف الرسمى للحركة الشعبية لتحرير السودان ، وجناحها العسكرى ، ظل متمسكاً بإلغاء قوانين الشريعة الصادرة فى سبتمبر من عام ١٩٨٣ ، واستبدالها بقوانين عام ١٩٨٤ العلمانية ، فإنها مع ذلك توافق على أن تجمد خلال الفترة السابقة للمؤتمر الدستورى ، كل المواد القاضية بالعقوبات الإسلامية (الحدود) ، والبنود المتصلة بها فى قوانين سبتمبر ١٩٨٣ ، وألا تصدر أية تشريعات ، أو قوانين ، تشتمل على مثل هذه المواد حتى يعقد المؤتمر ، ويتم الوصول إلى اتفاقية نهائية حول القوانين البديلة .

٢ ـ إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والأقطار الأخرى ، والتى تتعارض مع سيادة السودان الوطنية .

٣ ـ رفع حالة الطوارئ .

٤ ـ وقف إطلاق النار .

٥ ـ عقد المؤتمر الدستورى (فى الحادى والثلاثين من ديسمبر) شريطة تنفيذ المتطلبات المذكورة أعلاه .

وإنه لمن المهم أن نوضح خلفية هذه المبادرة ، لأنها تلقى الضوء على الأسباب التى حملت الحزب الاتحادى الديمقراطى لاتخاذ هذه الخطوة الجريئة ، وحملت الجبهة الإسلامية القومية ، وحزب الأمة ، على معارضتها . فقد كان تحرك الحزب الاتحادى الديمقراطى لإنشاء اتصالات مع الحركة الشعبية ، ذا صلة بالصراع الداخلى حول السلطة بين هذه الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة ، إذ تزعزعت صلات حزب الأمة ، والحزب الإتحادى الديمقراطى ، بسبب الهزيمة التى ألحقها حزب الأمة ، والجبهة الإسلامية القومية ، بمرشح الاتحاديين لعضوية مجلس الدولة فى أعقاب عام ١٩٨٧ ، وبسبب تعديل وزارى لاحق أجراه رئيس الوزراء فى مستهل عام ١٩٨٨ ، أبعد فيه كبار الوزراء الاتحاديين من الحكومة المؤتلفة ، التى كانت قد انضمت إليها الجبهة الاسلامية ، ولما رأى الاتحاديون تأثر علاقاتهم بشركائهم ، أخذوا يتلفتون بحثاً عن شركاء سياسيين جدد ، فأصلحوا علاقاتهم مع اتحاد أحزاب السودان الأفريقية ، ومع التجمع الوطنى فى الخرطوم ، وسافر قادتهم إلى أديس أبابا ليحسنوا علاقتهم أيضاً مع الحركة الشعبية . وكان نتيجة هذه الجهود ، مبادرة السلام السودانية . وهذا التحرك فى رأى حزب الأمة والجبهة الإسلامية مخطط لوضعهما فى موضع ضعف بالنسبة إلى الاتحاديين . ومن هنا كانت جهودهم التى بذلوها ليجهضوا بها اتصالات الاتحاديين بالحركة الشعبية . ولهذه الأسباب رفض حزب الأمة ، والجبهة الإسلامية مبادرة السلام السودانية .

واعترضت الجبهة الإسلامية على تجميد قوانين الشريعة ، وهددت بالانسحاب من الائتلاف ، كما اعترضت على رفع حالة الطوارىء لأن ذلك عندها يعوق نشاط الجيش فى حفظ القانون والنظام .

أما بالنسبة لإلغاء الاتفاقيات العسكرية ، فزعمت أنها لاتعلم بوجود أية اتفاقيات تنتقص من السيادة الوطنية ، كما جاء على لسان قائدها حين قال : «لن توقع أية حكومة مثل هذه الاتفاقيات ، ولو اعترفت بوجودها فإن ذلك يعنى أنها حكومة غير مسئولة» . ولم تقف الجبهة عند هذا المدى ، بل نظمت فعلاً ماانقلب إلى مظاهرة دموية ضد المبادرة ، فقدت فيها بعض الأرواح ، وحطمت كثير من الممتلكات .

ولم يكن رئيس الوزراء ، فى أول الأمر ، قد اتخذ موقفاً مؤيداً لمبادرة الاتحاديين أو معارضاً لها .

وعلى الرغم من تشاور زعيم الاتحاديين معه قبل ذهابه لإجراء المحادثات مع الحركة الشعبية ، وإطلاعه على سيرها أثناء إجرائها ، ومناشدته فيما بعد ، لوضعها أمام مجلس الوزراء ، فإنه تلكأ ، متعللاً بأن الجبهة الإسلامية قد تنسحب من الحكومة الائتلافية ، إذا ماقدمت مبادرة السلام إلى المجلس ، وخاصة إذا تمت إجازتها دون موافقة الجبهة ، وزعم أن انسحاب الجبهة الاسلامية من الائتلاف يشكل نكسة لعملية السلام . وكان واضحاً أنه لايؤيد مبادرة الاتحاديين للسلام لأسباب كثيرة رددت بعضها الجبهة الإسلامية ، وانكشفت خياراته المضادة عندما عارض اقتراحاً تقدم به الاتحاديون للجمعية التأسيسية لتأييد مبادرة السلام . وطلب من الجمعية منحه المسئولية الكاملة لمعالجة عملية السلام وفق مايرى ، وسرد بعض الثغرات فى المبادرة ، وقال إنها تحتاج منه إلى دراسة . وحصل فى الجمعية التأسيسية على تأييد حزبه وتأييد الجبهة الإسلامية ، فهزم الاقتراح الذى قدمه الاتحاديون . وهكذا ، وبالرغم من التأييد الشعبى الذى نالته المبادرة ، ممثلاً فى الاستقبال الحافل الذى حظى به السيد محمد عثمان الميرغنى عند عودته من أديس أبابا ، أو ربما بسبب هذا ، اكتشف قادة الجبهة الإسلامية ، وحزب الأمة ، الصعوبات السياسية التى تنشأ عن الموافقة عليها ، إذ كانت عندهم مناورة سياسية تقوى من مركز الاتحاديين على حساب معارضيهم .

وفى نفس الوقت الذى كان المسرح السياسى فى السودان مشغولا فيه بمبادرة السلام ، أرسلت ليبيا رئيس هيئة أركانها ، الرائد أبو بكر يونس إلى الخرطوم ، ليوقع على اتفاقية الوحدة بين البلدين ، والتى كان السودان قد وقع عليها بالأحرف الأولى فى طرابلس ، كما وقعت ليبيا عليها . وكان حزب الأمة ، والجبهة الإسلامية القومية ، يؤيدان هذه المقترحات ، ولكن الاتحاديين يعارضونها . وجاء أبو بكر يونس إلى الخرطوم ليربط مقترحات الوحدة التى يؤيدها حزب الأمة ، والجبهة الاسلامية ، بمبادرة السلام التى يؤيدها الاتحاديون .

وبدا أن زيارة الضابط الليبى قد تمت فى وقت غير مناسب ، ولكن هذه فى الحقيقة لم تكن المشكلة ، إذ نظر حزب الأمة ، والجبهة الإسلامية إلى مبادرة الاتحاديين من زاوية أخرى ، وحسبوها حركة مصرية ، هدفها أن تضعهما فى وضع سياسى ضعيف . وكان هذا وحده كافياً لحمل الصادق المهدى على رفض المبادرة ، ومناشدة ليبيا لتأييده ، لأنها حليفه فى مناهضة النفوذ المصرى فى السودان . ونظرت الجبهة الإسلامية إليها من زاوية مختلفة ، إذ كانت ترى فى تنفيذ هذه الاتفاقية وتحقيقها تسوية سياسية مما يشكل خطراً على تأييدها المتنامى فى المدن والأرياف ، على حساب الاتحاديين ، وتمكن الاتحاديين من استعادة مافقدوا من تأييد فى الشمال ، وتكسبهم حلفاء

أقوياء فى الجنوب ، فتصبح الجبهة بذلك هى الخاسرة فى المقام الأول ، كما يكون حزب الأمة هو الخاسر فى المقام الثانى . وفى هذه الظروف لم يكن هاجس الجبهة الإسلامية الرئيسى المكاسب الوطنية التى تحققها تسوية سلمية ، ولكن كان بقاءها نفسه ، من هنا كان اقتراح الوحدة مع ليبيا بالنسبة للجبهة الاسلامية قضية سياسية ، يجدر التمسك بها . يضاف إلى هذا ، ماعرف عن قادة الجبهة ، وعناصر حزب الأمة بقيادة الصادق المهدى منذ وقت طويل من تفضيلهما نصراً عسكرياً على الجيش الشعبى لتحرير السودان ، كأضمن السبل لإملاء الشروط التى تحفظ وحدة السودان ، وترقى بتأسيس دولة عربية إسلامية ، حتى لو كانت مزاعمها العربية الأفريقية اسمية . والاتحاد مع ليبيا فى أى شكل ، من شأنه أن يضمن تدفق السلاح الليبى بسخاء إلى السودان ، لمحاربة الجيش الشعبى حتى الاستسلام . ولتأييد الجبهة الإسلامية لوحدة ليبيا فوق هذا بعد آخر ، إذ كان هناك احتمال ـ مجرد احتمال ، بأن الجبهة ترحب بتحرك من جنوب السودان لاختيار ذاتية مستقلة إذا مافرضت وحدة عربية إسلامية مع ليبيا أولا على أهل السودان ، وكان ذلك الخيار منذ وقت طويل هو خيار القادة الليبيين . لهذا بحث أبو بكر يونس ، خلال زيارته مزيداً من التعاون العسكرى مع السلطات السودانية ، أسفر عن تدفق طائرات ميج (٢٣) ، يقودها طيارون ليبيون ، ودبابات وذخائر . وهكذا أدى رفض قادة حزب الأمة ، والجبهة الإسلامية القومية تأييد مبادرة السلام السودانية التى يناصرها الاتحاديون إلى إجهاضها .

إن إصرار الحركة الشعبية على إلزام الأحزاب السياسية ، والقادة فى الخرطوم ، بشروط محددة ، كما حدث فى كوكادام ، وفى مبادرة السلام السودانية ، لم تعوزه المبررات . فبالإضافة إلى التحول السريع ، واضطراب الساحة السياسية ، كانت الحركة الشعبية تخشى من أن تقاد بالخديعة إلى اتفاقية لايتم الالتزام بها ، كما حدث فى الماضى ، إذ كانت كغيرها من التنظيمات السياسية الكثيرة فى جنوب السودان مدركة بوعى تام للتاريخ الماضى ، الحافل بالنكوص عن العهود وعدم الالتزام بالاتفاقيات ، الذى استعرضناه بوضوح فى الفصول السابقة . وفى كل هذه الحالات دخل الجنوب فى اتفاقيات ونفذ التزاماته فيها ، بينما عجز حزب الأمة ، والحزب الاتحادى الديمقراطى والأحزاب الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم . لهذا سعت الحركة الشعبية ، منذ عام ١٩٨٥ ، لاختبار القادة السياسيين فى الخرطوم ، والتأكد مما إذا كانوا قد تغيروا عن أسلافهم . ومن هنا كان إصرارها فى بيان كوكادام ، وفى مبادرة السلام السودانية بعده ، على إرساء الإجراءات التى يجب الالتزام بها ، قبل أن يجلس الطرفان للتفاوض حول العناصر الرئيسية للنزاع . وبالطبع فإنه تتوفر لها الأسباب التى تقنعها بأن أية اتفاقية مقبلة تفقد جوهرها ، وتتعرض للإجهاض ، مالم يتم الالتزام بالشروط المسبقة ، ويتخذ صانعو القرار فى الخرطوم الخطوات المتفق عليها سلفاً .

وقد كان موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وحزب الأمة ، والجبهة الإسلامية القومية ، فى الثمانينات مشابها لموقف حزب الأمة والاتحاديين خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ ، وموقف قادة حزب الأمة والإتحاديين ، والجبهة الاسلامية ، فى الفترة الممتدة من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩ ، حين عاملوا الجنوب كأنه قطعة فى لعبة سياسية هم وحدهم لاعبوها .

إن الاستعراض المقدم هنا للتطورات السياسية بين عامى ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ ، مضافاً إليه التجارب السابقة ، يقود الى نتيجة واحدة هى أنه ـ فيما يبدو ـ من المستبعد أن تسنفر الحكومة المؤتلفة ، المكونة من حزب الأمة والجبهة الإسلامية ، أهل السودان للجلوس حول مائدة لمفاوضات صادقة جادة تؤدى إلى حلول عادلة باقية . ولم تكن الحكومة المؤتلفة فى الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٨٨ قد أيدت مبادرة السلام ، أو حولت مشروع قانون الشريعة الجنائى إلى قانون نافذ ، ولكن قانون الشريعة لعام ١٩٨٣ ، جمدته المحاكم ، على الرغم من أن النائب العام لحكومة الائتلاف تلك كان زعيم الجبهة الإسلامية القومية ، وذلك وحده كان دليلاً على أن المشكلة لم تكن بنود مبادرة السلام ، بل كانت ماتناله الأحزاب من تأييد فى الانتخابات إذا ماأدت مبادرة السلام إلى تسوية ، وتحقيق للسلام ، أو حتى إلى عقد المؤتمر الدستورى ، مهما كانت نتائجه !

وقد كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان ، التى تعمل خلف جدار من سوء الثقة أشادته قيادة هذه الأحزاب بتصرفاتها ، وتغافلها السابق ، مدركة لهذا كله ، فشددت لهذا السبب وحده موقفها إزاء المحادثات ، وكان تمسكها بالشروط المسبقة للمحادثات ثمار ذلك الإدراك .

وكانت هناك جماعات سياسية أخرى ، تستطيع أن تؤثر وتضغط على الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وعلى حزب الأمة ، وعلى الجبهة الإسلامية القومية ، للإقبال على مائدة المفاوضات ، وكان من العناصر الرئيسية بين هذه الجماعات جيش السودان ، والتجمع الوطنى للإنقاذ ، والحزب الشيوعى السودانى ، وحزب البعث العربى ، واتحاد الأحزاب الأفريقية بالإضافة إلى عنصر جديد ، ولكنه فعال ، هو نقابات العمال والمزارعين . وقد ترسخ فى يناير ١٩٨٩ بعمق التأييد المتنامى لتسوية سياسية ، وظهر فى اللقاءات الرسمية وغير الرسمية .

إن جيش السودان ليس غريباً على المشرع السياسى ، إذ تدخل مرتين ليأخذ بيد الوطن ، عندما أوشك الخصام العقيم بين الأحزاب السياسية الرئيسية أن يقوده إلى حافة الخراب الاقتصادى والسياسى ، ويزعزع الأمن فيه . وكان تصاعد الحرب الأهلية قد تم تحت حكم عسكرى ، وتم للجنوب ، تحت حكم عسكرى آخر ، السلام ، والحكم الذاتى الإقليمى . وفى عام ١٩٨٨ نادى علانية بتسوية سياسية للحرب الأهلية ، ونصح الأحزاب السياسة ببدء المحادثات مع الحركة الشعبية ، وجناحها العسكرى لحل النزاع . وأجرى اتصالات مستقلة مع الحركة الشعبية فى لندن عام ١٩٨٨ بحثاً عن الحلول . وأثبت استفتاء أجرى بالجيش ، فى نهاية ذلك العام ، أن أغلبية من استفتوا ، كانت تفضل تسوية سياسية سلمية على استمرار الحرب . وفى التاسع عشر من فبراير ١٩٨٩ ، نصح أكثر من مائة وخمسين ضابطاً الحكومة بأن تتخذ خطوات مبكرة مناسبة لدفع عملية السلام إلى الأمام ، وأن توسع قاعدة الحكم بإشراك جماعات سياسية أخرى من الملتزمين بالسلام ، وأن تحرم قيام الميليشيات ، وتقوم السياسة الخارجية المتحيزة لليبيا .

وكانت المجموعة الثانية هى التجمع الوطنى للإنقاذ ، الذى يتألف من الصفوة المستنيرة فى القطر التى أسهمت فى عام ١٩٨٦ فى بيان كوكادام ، وظلت على صلة منذ عام ١٩٨٥ بحكومة الصادق المهدى ، والحركة الشعبية . وبعد سنوات عدة من التعايش غير المريح بينها وبين الحزب

الاتحادى الديمقراطى ، نشأت علاقات عمل ودية بينهما فى عام ١٩٨٨ فلعبت دورا رئيسيا فى لقاء الاتحاديين بالحركة الشعبية ، الذى أسفر عن مبادرة السلام السودانية .

وكان التجمع والمهنيون المرتبطون به ، واتحادات العمال والمزارعين ملتزمين فى عام ١٩٨٨ بتسوية سياسية . وكان من رأيهم فى ذلك الوقت ، أن الاقتصاد يتعرض إلى تدهور مستمر ، ومستوى المعيشة إلى تدن ، والعطالة إلى الازدياد ، مااستمرت الحرب الأهلية . وكانت مشاكل القطر الاقتصادية لا تعالج إلا بحل سياسى للحرب التى تستنزف مليونا وسبعمائة وخمسين ألف دولار فى اليوم ، وهو مايساوى ثمانية وعشرين مليوناً وسبعمائة وخمسين ألف جنيه سودانى يومياً خلال عام ١٩٨٨ ، وإذا مامارست هذه المنظمات الضغط ، فى محاولة منها لبلوغ حل سياسى للنزاع ، فإن النتيجة تكون فى مصلحة القطر ، الذى تمزقه الحرب ويتهدده الانقسام .

ومن النتائج التى يمكن الوصول إليها فى هذا العرض لاتجاهات الأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط فى القطر ، القول بأن الأحزاب الرئيسية ، وهى حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى ، والجبهة الإسلامية ، فشلت حتى فى تقدير حتمية التسوية السياسية بالنسبة لبقائها وكيانها نفسه ، وأنه كلما تم الإسراع بإجراء المحادثات مع الحركة الشعبية ، وجناحها العسكرى ، كان ذلك خيراً لها وللوطن ، ولكن اتخاذ هذا الموقف يقتضى منها أن تضع موضوع الحرب والسلام فوق النظرية الضيقة والمناورات السياسية .

احتمالات السلام

فى القسم السابق تناولنا احتمالات السلام جزئياً وتحدثنا عن الأطراف المتوقع لها أن تشترك فى محادثات المستقبل ، فما هى الحلول التى قد تقترحها إذا ماوافقت على المفاوضات ؟ ماذا تقترح الأحزاب القائمة أو أحزاب المستقبل ؟

إن هناك عدداً من العناصر التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار ، بعضها كان له صلة بالأمر فى وقت بعينه . فهناك مثلاً ستة عناصر رئيسية كان من الجائز أن تسهم فى البحث عن تسوية حتى عن طريق الحركة الشعبية خلال عام ١٩٨٨ هى :

١ - حالة الحرب عموماً فيما يتعلق بإمدادات السلاح والمعدات للجماعات المقاتلة ، والحالة المعنوية لها ، وميلها أو عدمه نحو الحرب حتى النصر ، واحتمالات تحقيق مثل هذا الهدف فى المستقبل القريب أو البعيد ، وتكلفته .

٢ - المدى الذى يثير فيه انتهاك الاطراف المتحاربة لحقوق الإنسان الأساسية الاهتمام محلياً ودولياً لما فى الحرب من سوء وشر ، وما يسفر عنه ذلك من استنكار لاستمرارها وضغط ، ومناشدة للأطراف ، لإنقاذ السكان المدنيين الجوعى والمرضى ، المحاصرين فى مناطق الحرب ، ولبلوغ تسوية سياسية عادلة لنقاط النزاع الرئيسية .

٣ - المدى الذى تكون الأسرة الدولية راغبة فيه وقادرة على تطبيق العقوبات الاقتصادية ، والعسكرية ، برفضها التعامل مع أحد الأطراف المتحاربة أو مع كليهما .

ونذكر فى هذا الصدد أن بعض الحكومات توقفت بالفعل عن مد السودان بالسلاح والعون الاقتصادى فى عام ١٩٨٨ ، فقد علقت حكومة هولندة فى آخر ذلك العام جزءا من عونها الاقتصادى ، يقدر بمليون ونصف المليون من الدولارات ، احتجاجاً على موقف الحكومة من مبادرة السلام . وفى يناير من نفس العام عرضت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتوسط بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وأعربت عن استعدادها لتقديم الأغذية والإمدادات الطبية للمواطنين المشردين خلف خطوط الجيش الشعبى . وأرسلت الحكومة البريطانية وزير خارجيتها ، سيرجفرى هاو ، إلى الخرطوم فى عام ١٩٨٨ ليستمع منها وليعرب عن قلق بريطانيا تجاه التطورات فى المنطقة .

٤ ـ التأثير السياسى للاتجاه السائد دولياً خلال أواخر الثمانينات ، والقاضى بالحلول السلمية لنقاط النزاع الذى انعكس بوضوح فى نزاعات أفغانستان ، وأنجولا ، وموزمبيق ، وناميبيا ، والعراق وإيران ، وتشاد ، وأثيوبيا ، وأرتريا ، وإسرائيل والفلسطينيين ، حيث وجهت الجهود نحو العثور على قاعدة للتقارب .

٥ ـ اتجاهات الشرق والغرب نحو التقليل من إنتاج الأسلحة والتسليح ، مضافاً إليها الحرص على التسويات الودية للنزاعات ، ومزيد من الضغط لاحترام الحقوق المدنية الإنسانية .

٦ ـ اتجاه شعبى متصاعد للرأى المحلى داخل السودان نفسه مناصر لتسوية سلمية عادلة ، وفق ماسبق ذكره . وقد قوى هذا الاتجاه عندما كشف وزير الدفاع ، الفريق عبدالماجد حامد خليل ، فى عام ١٩٨٨ حاجة الجيش العاجلة لخمسمائة مليون دولار ، ومبلغ يفوق هذا الرقم كثيرا بالعملة السودانية لمواصلة الحرب .

إن هذه العوامل مجتمعة كان فى الإمكان أن تسهم فى ممارسة ضغط يحمل الأطراف إلى مائدة المؤتمر .

من يحصل على ماذا فى المحادثات ؟

على الرغم من أن أسبابا عدة ، سبقت الإشارة إليها ، يمكن أن تدفع بالأطراف إلى مائدة المؤتمر ، فإن ذلك لايكفى للوصول إلى حلول ، إذ لابد من فحص نوع التسوية التى يفضلها المشتركون فيه ، ومن اكتشاف الخيارات الممكنة . ولقد ناقشنا البنود المختلفة لاتفاقية أديس أبابا بالتفصيل من قبل ، ويذكر أنها عالجت النقاط التالية :

أ ـ موضوع اللغة : بالسماح بتطوير واستخدام اللغات المحلية ، وجعل اللغة الإنجليزية لغة رئيسية فى الجنوب ، واللغة العربية لغة رسمية فى مستوى الحكومة المركزية .

ب ـ الترتيبات الأمنية بإعادة القيادة الجنوبية على أساس وضعها قبل تمرد عام ١٩٥٥ ، وقيامها ، من حيث الضباط والجنود على توازن بين الجنوب والشمال فى بداية الأمر ، مع سيطرة الجنوب عليها مستقبلاً ، وضمان وضع للجنوب فى الجيش الوطنى مواز فى نفس الوقت لنسبة سكانه .

ج ـ موضوع الدين ، باتباع مبدأ المساواة بين المواطنين ، والاعتراف بالإسلام والمسيحية وكريم المعتقدات كأديان سائدة فى المجتمع السودانى ، دون أن تستخدم لخدمة أغراض سياسية .

د ـ العلاقات المالية بين الجنوب والحكومة المركزية ، باعتماد كافة موارد الحكومة المركزية فى

الجنوب للحكومة الإقليمية ، زائداً مخصصات سنوية من الحكومة المركزية لمواجهة نفقات الخدمات ، ومساهمة للتنمية فى أوجهها المختلفة .

وهذا كما ذكر من قبل ، قد أجهز عليه الأمر الرئاسى رقم (١) الصادر فى عام ١٩٨٣ .

وهذه الخلفية يلزم أن يضعها المتفاوضون أمام أعينهم ، وهى تقدم لهم خيارين ، أحدهما فى نطاق دولة موحدة ، وهم يستطيعون فى هذا الصدد ، أن ينتفعوا من دراسة ماهو متبع فى نيجيريا ، والسنغال ، ودول غرب أفريقيا ، حيث لم تهمش الأغلبيات المسلمة ، وتخضع الأقليات ، وحيث تم الحفاظ على التلاحم الوطنى باتباع نظم علمانية للحكومة ، لأنها تضمن المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية . ويستطيعون أيضا أن ينتفعوا من تجربة المشاركة الشعبية فى الدولة المركبة فى نيجيريا ، وتنزانيا ، حيث طورت النظم الفدرالية لخدمة احتياجات المجموعة غير المتجانسة ، ذات المعتقدات الدينية المختلفة ، والأصول والخلفيات التاريخية المتعددة . والخيارات التى يمكن أن تتوفر فى نطاق الوحدة ، تتفاوت من اللامركزية الإدارية التى جربت فى السودان الشمالى عام ١٩٨٠ ، والحكم الاقليمى الذى جرب فى السودان الجنوبى خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٣ ، والنظام الفدرالى الذى جرب جزئيا فى الحكم الإقليمى ، والنظام الكنفدرالى الذى لم يجرب .

والخيار الثانى هو الذى يقسم الدولة إلى دولتين أو أكثر ، كل منهما ذات سيادة . والانفصال الذى استبعد بموافقة الجميع فى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، ولكنه كان أقل بعدا فى عام ١٩٨٣ عندما ألغيت تلك الاتفاقية ، لم يزل خارج اختصاصاتنا ، لأن السبيل إليه هو ميدان القتال ، أو ثورة رجعية عنيفة فى السودان الشمالى ، تتمسك بنظام دولة دينية ، وبقومية عربية مطلقة ، لايتسع مجالها للعنصر الأفريقى . ولكن إذا ماتخذ مثل هذا الموقف فى الخرطوم ، فإنه قد يعنى نهاية الدولة السودانية .

وهناك عوامل إضافية للشكل الدستورى ناشئة منه هى ذات طبيعة انتقالية ، تحتاج إلى أن تخضع للنظر فى حالة تسوية سياسية ، حرصاً على المزيد من الترسيخ لأوجهها المستديمة . وهذه تشمل وقف إطلاق النار ، وإصدار قانون للعفو العام بغض الطرف عن الجرائم التى ارتكبت خلال اندلاع الحرب ، وإعادة تنظيم خدمات الدولة الأمنية ، مما يمكن القوات التى كانت متحاربة بالأمس من الحصول على فرص متفق عليها للاستيعاب ، فى مؤسسات مابعد الحرب ، ولإعادة التوطين ، والإغاثة ، وإعادة التأهيل بالنسبة للعائدين من المنفى والمشردين داخليا ، ولإعادة بناء الاقتصاد ، والبنيات الأساسية ، والخدمات ، وإعادة بناء الهيكل الإدارى ، واختيار العاملين وتدريبهم . وبالطبع فإن عملية إعادة توطين النازحين وإعادة البناء لهى أشق مهمة بعد حل نقاط النزاع الساخنة ، وعليه يجب تنبيه الأسرة الدولية ، عند التأكد من بروز إشارات السلام ، ومدها بتقديرات صحيحة للاحتياجات ، والميزانيات تسندها بيانات سليمة واقعية .

وقد طرحت بين عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦ ، ثلاثة مقترحات لقيام نظام فدرالى ، كإسهام ممكن عند البحث عن تسوية سياسية ، وفى الجدل الدائر حولها . وقد أكملت هذه المقترحات باقتراح آخر ،

يحدد نقاط النزاع وبثان يقدم أنواع القوانين التى يجب الالتزام بها فى نطاق دستورى علمانى ، وبثالث سمته هى السلام وإمكانيات مراجعة المواضيع الخاصة بوضع الدين فى الدولة ، وبرابع يرمى لإقامة حكومة تشترك فيها الحركة الشعبية ، وجناحها العسكرى ، ببرنامج ذى قاعدة واسعة ، لتسوية مشاكل النزاع . وهناك سبعة بيانات أخرى تعكس أراء المجموعات السياسية المختلفة نوردها هنا لأن فيها من الاجتهادات الكثير مما تستطيع الأطراف أن تنتفع منه بالرجوع إلى قانون الحكم الذاتى لعام ١٩٧٢ ، فيما يتعلق باللغة ، والثقافة ، والترتيبات الأمنية والمالية . ونتناول هذه الاجتهادات فيما يلى :

إطار ميثاق دستورى لدولة مركبة (١٩٨٥)

طلب منى أحد الأحزاب السياسية الجنوبية العاملة فى القطر بموجب دستور عام ١٩٨٥ الانتقالى ، أن أقترح له أسساً عريضة لميثاق دستورى ، يمكن استخدامه كإحدى الوثائق الأساسية التى يمكن الرجوع إليها عند البحث عن تسوية سياسية . وهاهى ذى بعض المقترحات التى قدمتها :

١ ـ إن أساس وحدة السودان هو الاعتراف بتنوع الجنسيات ، والأديان ، والثقافة ، والاقتصاد ، وخلفيتها التاريخية ، وتطورها ، والاتساع الجغرافى .

٢ ـ وبقبول هذا الأساس تتوفر الضمانات للوحدة فى المستقبل البعيد بقيام نظام للحكم يتوفر فيه مايلى :

أ ـ ضمان مبدأ الاقتسام العادل للثروة بين الأقاليم ، على أساس الكثافة السكانية ، مع الاعتبار التام لحاجة المناطق المتخلفة اقتصادياً ، واجتماعياً ، لمزيد من الموارد المالية والفنية ، تعويضاً لها عن عدم المساواة الماضية .

ب ـ ضمان اتباع مبدأ المشاركة فى السلطة على المستوى الفدرالى ، بتأمين دستورى لحقوق المواطنين من الأقليم فى هذه المشاركة ، وخاصة فى الأجهزة التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، والإدارية ، والإقتصادية ، والأمنية . وهذا يعنى أن تعكس القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى والكوادر الدبلوماسية ، وكوادر الحكومة المركزية ، الطبيعة الجنسية ، والجغرافية المتعددة للقطر .

ج ـ ضمان كرامة جميع المواطنين فى السودان ، بالاعتراف بالمساواة بينهم فى المواطنة . ولضمان هذه المساواة يجب ألا يخلع دين المواطن ، أو أصله ، أو منهجه ، أو مكان مولده عليه أى امتياز على المواطنين الآخرين ، أو يحرمه من هذا الحق ، وبنفس القدر يجب ضمان مساواة المجموعات الوطنية فى تطوير ثقافتها ولغاتها دستوريا ، مع ضمان حرية الحركة ، والإقامة لها .

د ـ تأسيس نظام علمانى للحكم ، اجتماعياً وديمقراطياً ، قائم على حكم القانون ، تنبع سلطة الدولة فيه من الشعب ، وتمارس عن طريق الانتخابات العامة ، والاستفتاءات ، وعن طريق الأجهزة القضائية ، والتشريعية ، والتنفيذية القائمة على أساس الدستور .

هـ - السلطات العامة ، تقسم بين الحكومة الفدرالية والأقاليم التى تمنح سلطات تشريعية وتنفيذية ، وقضائية ، وإدارية واسعة ، تشتمل على مجالات خاصة فى الثقافة ، والأمن ، وبعض أوجه القانون الجنائى ، والحكم المحلى ، وغيرها . وأن يكون للإقليم فى ممارسة سلطاته التشريعية والتنفيذية حق إبرام اتفاقيات دولية مع الدول الأجنبية ، والمؤسسات العامة والخاصة ، بعد حصوله على موافقة الحكومة الفدرالية .

و - سلطات الحكومة المركزية بحيث تشمل الشئون الخارجية ، والدفاع ، والجنسية والهجرة والأجانب ، والعملة وصكها ، والتجارة الخارجية ، باستثناء تجارة الحدود .

ز - توزع السلطات بين الأجهزة التشريعية المركزية والإقليمية وتشتمل على بعض أوجه القانون الجنائى والمدنى ، والعمل ، والمسائل الاقتصادية .. إلخ .

ح - أراضى القطر تحددها نصوص دستورية ، تقيم اعتباراً خاصاً للروابط الإقليمية ، والصلات الثقافية ، والقدرة الاقتصادية .

ط - أن تقوم هيئة تشريعية فدرالية من مجلسين ، أحدهما يتكون من أعضاء ينتخبون بأعداد متساوية من كل إقليم ، والآخر من ممثلى السكان عن طريق دوائر متساوية فى عدد الناخبين ، وأن يخلع على المجلس الذى يمثل الأقاليم سلطات محددة تمكنه من حماية المصالح الإقليمية ، والحفاظ عليها ، وإثرائها .

ك - سلطات البرلمان الفدرالى يحدها حدان : أولهما ألا تصدر تشريعات فى المجالات المخصصة بالدستور للأقاليم ، وثانيهما ، ألا تمتد سلطاتها فى تعديل الدستور إلى الحقوق الأساسية ، وسلطات الأقاليم ، واشتراك الأقاليم فى المؤسسات الفيدرالية ، أو تعديل عدد الأقاليم ، وأن تكون سلطات التعديل فى هذه المجالات وتعديلات أخرى متصلة بها مصانة للشعب ، يمارسها عن طريق الاستفتاء . أما سلطة تقديم اقتراح لإجراء تعديل دستورى ، فيمكن تركها للهيئة التشريعية الفدرالية .

ل - يتألف رأس الدولة من عدد من الناس ، يعكس تركيبة القطر ، ورئيس الوزراء الفيدرالى ينتخبه البرلمان الفيدرالى .

م - الظروف التى يمكن فيها إعلان حالة الطوارىء الوطنية ، ومدى سريانها ، قاصرة على الحروب ، والكوارث الطبيعية ، على ألا تعطل حالة الطوارىء هذه ، ولا ضوابطها السلطات المخصصة للأقاليم ، ولا السلطات القضائية ، ولا أعمال المحاكم العادية .

ن - مصدر التشريعات الفدرالية هو العادات ، والممارسات الحضارية الإنسانية ، والانصاف ، ونقاء الضمير ، وأحكام العدالة الطبيعية .

٣ - إن ضعف مشاركة بعض القوميات السودانية من قبل فى المؤسسات العامة التى تتخذ فيها القرارات ، وحقيقة تواجد الجيش الشعبى لتحرير السودان فى الميدان حيث يواجه الجيش السودانى ، بنسبة اثنين من جنوده إلى ثلاثة من الجيش السودانى يبرر مستقبلا إعادة تنظيم جميع أجهزة الخدمة المدنية والعامة .

إن بعض المقترحات الواردة فى هذا الميثاق كإنشاء سلطة قضائية إقليمية ، وإعادة تنظيم الجيش على أسس إقليمية ، والمشاركة فى السلطة والثروة العامة ، والتكامل فى التنمية الاقتصادية ،

هى ثمرة التجربة المستقاة من إدارة الجنوب فى ظل قانون الحكم الذاتى الإقليمى لعام ١٩٧٢ ، وإن السلطات المقترح تخصيصها للأقاليم ، والتى تشمل جوانب القانون الجنائى ، من شأنها أن تمكن بعض الأقاليم من الانتفاع من مصادر التشريع الجنائى ، التى قد لايعتبرها البعض الآخر ملائمة لظروفه .

ميثاق السودان (١٩٨٧)

أصدرت الجبهة الإسلامية القومية فى يناير من عام ١٩٨٧ ميثاقها للسودان ، يعرض أفكارها الخاصة بالدولة القومية السودانية ، ويتسم بموازنة دقيقة وحرجة بين واقع تعدد الأديان فى البلاد والتزامهم بالاتجاه الإسلامى وضرورة الإبقاء على الوحدة الوطنية . وهو يتعهد بالتزام الحزب بنظام فيدرالى للحكم ، كما يحدد رأيه بصورة قاطعة فى عدد من نقاط النزاع الهامة . من ذلك مثلا :

١ ـ إن السودان متحد فى التنوع ، والذى يوحد أهله هو المبادىء الدينية والقيم الإنسانية المشتركة ، وروابط التعايش ، والتضامن ، وحب الوطن ، ولكنهم مختلفون نسبة إلى تعدد الديانات ، والانتماءات الثقافية .

٢ ـ وحفاظاً على وحدة وكرامة الشعب السودانى ، نوصى بالمحافظة على عدد من المبادىء ، تشتمل على احترام المعتقدات الدينية ، وحرية الأفراد فى اختيار عقيدتهم الدينية ، وحرمة المؤسسات الدينية وممارساتها .

٣ ـ ولما كان للمسلمين نظرية شمولية فى تناولهم الدينى للحياة ، وهم الأغلبية فى القطر ، فيجب أن يكون النظام الدستورى غير علمانى ، فهم لهم حق مشروع ، نسبة إلى اختيارهم الدينى ، ووزنهم الديمقراطى ، والعدالة الطبيعية ، فى ممارسة قيم ومبادىء دينهم ، إلى أقصى مدى ، فى الشئون الفردية والأسرية والاجتماعية والسياسية . والعلمانية مرفوضة لأنها غريبة على المسلمين ، وقد تطورت من تجربة أوروبية غريبة .

٤ ـ والثقافات المحلية التى يعرفها الميثاق بأنها الألسنة ، والتراث ، وطرق الحياة إلخ .. تنعم بالاحترام ، ويمكن أن يعبر عنها بحرية ، كما يمكن تطويرها دون التجنى على السياسات التعليمية القومية ، أو مركز اللغة الرسمية «التى هى اللغة العربية» .

٥ ـ هويات القوميات السودانية المختلفة ينظر إليها كأنها خصائص عنصرية يجب عدم تشجيعها دستورياً بشتى الوسائل ، بل تمنع بصورة حاسمة . ولكن التمايز العرقى يعتبر أمراً طبيعياً لاصلة له بالإنجازات البشرية الشخصية ، ولايصلح أساساً لتفرقة بين الناس والمواطنين فى العلاقات الاجتماعية والسياسية والقانونية . كما يجب ألا يسمح بالتسلط والحقد والنزاع العرقى .

٦ ـ سلطة الهيئة التشريعية الفيدرالية عليا ، وتشريعاتها تسمو على التشريعات الإقليمية ، ليس فقط فى مجالات تطابق السلطات ، ولكن فى مجالات أخرى ، وفى حالة الطوارىء الوطنية .

٧ ـ تستطيع الهيئة التشريعية الفيدرالية أن تعلن حالة الطوارىء تحت ظروف محددة تشمل الحرب ، والكوارث ، والانهيار الدستورى ، وأن تعلق السلطات الإقليمية ، والمؤسسات .

٨ ـ مصدر التشريع الوطنى والإقليمى (وربما) مصدر الإفتاءات القضائية ، هو الفقه الإسلامى .
٩ ـ السلطة التشريعية فى إقليم معظم سكانه ليسوا مسلمين ، لها أن تعترض على تطبيق أى حكم ذى طبيعة جنائية ، مستمد بوضوح من الشريعة .
١٠ ـ يطبق النظام الفيدرالى المقترح بالتدريج ، كلما توفرت البنيات المادية ، والإنسانية . ومن المفترض أن تقام موارد مالية مستقلة .

إن ميثاق السودان يدعو إلى عقد المؤتمر الدستورى الذى تدعى المنظمات الدولية والإقليمية ، والأمم المتحدة ، والدول المجاورة لحضوره كمراقبين . ومن حق كل المنظمات السياسية السودانية ، بما فيها الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، الاشتراك فى الحوار ، وفى قرارات حل النزاع .

هيكل سياسى جديد للسودان

أحمد إبراهيم دريج زعيم سياسى سودانى واسع النفوذ ، ينحدر من دار فور وهو حاكمها السابق ، وقد ظل يعيش فى المنفى بإنجلترا منذ عام ١٩٨٣ ، فأعد خطة فضفاضة لنظام حكم فيدرالى ، تأسيساً لنظام سياسى جديد للسودان . ومقترحاته مماثلة فى كثير من الأوجه لبعض المواد الواردة فى الميثاق الدستورى المقترح لدولة مركبة ، فكلاهما يقترح قيام نظام علمانى دستورى . والنظام الفيدرالى الذى يقترحه يضمن احترام كل الأديان المعترف بها فى السودان ، ولكنه لايعرف هذه الديانات المعترف بها ، ولايحدد من يعرفها . وقد يكون من المحتمل أنها لاتشمل الديانات التقليدية ، باستثناء الإسلام والمسيحية ، غير أنه ينادى بحرية الضمير ، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية .

وتفترض خطته الفيدرالية أن يظل تركيب الجيش ومركزه ، كما هو قائم الآن ، ولكنه ينادى بقيام مجلس للدفاع ، يتكون من رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء ، والحكام الإقليميين ، وغيرهم ، ليراجع وينسق سياسات الحكومة فيما يتعلق بنشر واستخدام القوات المسلحة النظامية ، ولكنها تصمت عن وضع مستقبل الجيش الشعبى فى سودان مابعد الحرب .

إن الوثيقة التى أعدها إسهام هام ، نسبة إلى المكانة التى يحتلها فى الحياة السياسية السودانية ، وبوجه خاص فى دارفور .

توصيات لجنة الوفاق الوطنى (١٩٨٨)

بدأت لجنة تألفت بمبادرة من دكتور خالد فرح ، رئيس تحرير الصحيفة العربية اليومية السياسية ، لتدرس وتوصى بقوانين بديلة لقوانين الشريعة الصادرة فى عام ١٩٨٣ ، بدأت أعمالها فى نوفمبر من عام ١٩٨٧ ، وفرغت منها فى مارس عام ١٩٨٨ ، وقد أعدت خمسة مشاريع قوانين ، أولها

قانون جنائى ، وثانيهما قانون الإجراءات الجنائية ، وثالثها قانون الإجراءات المدنية ، ورابعها قانون الإثبات ، وخامسها قانون الحركة ، وكانت هذه الأعمال ثمار قرارات جماعية ، اتخذها أعضاء اللجنة التى اشتملت على رئيس قضاء سابق ، وعلى رئيس سابق لنقابة المحامين ، وعلى النائب العام للسودان ، وعلى خمسة أعضاء من اللجنة التنفيذية لنقابة المحامين ، وعلى عضو سابق فى المجلس العسكرى الانتقالى ، وإدارى واسع التجربة ، وقاضى جنايات سابق ، وسبعة محامين آخرين بينهم شخصى . وقد رسمت اللجنة قانون الجنايات دون أن تضمنه أية عقوبات إسلامية ، ولكن أمر مثل هذه العقوبات أرجىء لإجراء مزيد من الدراسة إذا ماأرادت الحكومة تطبيقها مستقبلاً . وقد حضر اجتماعات اللجنة رئيس الوزراء ، الصادق المهدى ، وأيد توصياتها فى حفل رسمى ، أعلن فيه أن الحكومة ستتبناها وتقدمها على وجه السرعة إلى الجمعية التأسيسية لتصدرها فى شكل تشريعات . وطلب من اللجنة أن تواصل بذل جهدها لدراسة العقوبات الإسلامية خدمة للمؤتمر الدستورى . وكان رئيس الوزراء قد طلب منى أن أصطحبه فى أبريل فى زيارة لزيورخ بسويسرة ، حيث كان مقرراً أن يلتقى بدكتور جون قرنق ، وينبئه ، فيما ينبئه به ، بأن الحكومة استطاعت مؤخراً أن ترسم خمسة مشاريع قوانين بديلة لقانون ١٩٨٣ الإسلامى . وكنت على استعداد للسفر إلى زيورخ ، شريطة أن تكون الدعوة الموجهة إلى مشتركة منهما ، وأن يكون مجلس الوزراء قد أجاز فعلا مشاريع القوانين . وقد قبل رئيس الوزراء الشرطين ، ولكن الاجتماع لم يتم أبداً . ولعل ذلك كان للخير ، فقد أجرى تعديل وزارى قبل أن تقدم الحكومة مشروعات القوانين إلى الجمعية التشريعية ، لأن الحزب الاتحادى الديمقراطى ، والجبهة الإسلامية القومية كانا يعترضان عليها ، ثم صرفت الحكومة الائتلافية الجديدة المكونة من حزب الأمة ، والجبهة الإسلامية بقيادة رئيس الوزراء نفسه ، النظر عن هذه المشروعات ، واستبدلتها بمشروعات جديدة ، أعدها النائب العام ، دكتور حسن عبدالله الترابى ، الأمين العام للجبهة الإسلامية القومية ، وقدم بالفعل أحد هذه المشروعات ، وهو مشروع قانون جنائى ، يقوم على الحدود الإسلامية ، بما فيها بتر يد السارق ، والإعدام للنهب المسلح الذى يؤدى إلى الموت ، وصلب المرتدين ، ورجم الزناة والسجن والجلد لشاربى الخمر أوحائزيها ، وكان هذا المشروع أقسى من القانون الجنائى لعام ١٩٨٣ الذى لم يحدد عقوبة الردة .

مبادرة السودان للسلام : ورقة عمل للسلام

سرد تاريخ مشاكل جنوب السودان التى أدت إلى الحرب بطريقة غير صحيحة ومبتسرة فى وثيقة أعدت فى أعقاب عام ١٩٨٨ بمكتب رئيس الوزراء ، الصادق المهدى بعنوان «مبادرة السودان للسلام : ورقة عمل للسلام» . وهى تدعو لعقد مؤتمر دستورى فى السودان فى أقرب وقت ممكن . وحدد المشتركون فيه بأنهم حكومة السودان ، والأحزاب السياسية السودانية العاملة فى القطر ، والحركة الشعبية لتحرير السودان ، على أن يحضره ممثلو الدول المجاورة كمراقبين ، وكانت أجندة المؤتمر تتألف ممايلى :

١ ـ نوع الدولة السودانية : أتكون أقليمية أم فدرالية ؟

٢ ـ الهوية الأفريقية والعربية .

٣ ـ توزيع الثروة والخطط التنموية .

٤ ـ المشاركة فى السلطة على نمط ديمقراطى .

وتؤكد الوثيقة أن أية اتفاقية يتم التوصل إليها ستكون صيغة سودانية لهيكل بناء الأمة ، وفى حالة وصول المحادثات عند نهايتها إلى اتفاق ، فيما تقول الوثيقة ، توضع فى الحال ترتيبات تشتمل على إصدار قانون للعفو العام ، ينطبق على جميع المشتركين فى الثورة ، واشتراك الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الحكومة ، وإعداد برامج توطينية وإعادة تشييد وتنمية المناطق المتأثرة بالحرب . وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة كانت موجهة إلى الحكومة الأثيوبية ، لا إلى الحركة الشعبية ، فقد كانت إسهاما كأجندة تشير إلى المواضيع التى يجب مواجهتها فى سبيل البحث عن تسوية ، رغم أنها لم تمس جوهر مقترحات التسوية .

مبادرة السلام السودانية الصادرة عن الاتحاديين والحركة الشعبية (١٩٨٨)

وقع على مبادرة السلام السودانية فى السادس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى ، السيد محمد عثمان الميرغنى ، وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، دكتور جون قرنق .

وقد أعدت لتمهد الطريق لعقد المؤتمر الدستورى ، دون أن تتناول المسائل الجوهرية للنزاع ، وهى تكتسب أهميتها من ثلاثة أوجه ، أولها أن الحركة الشعبية تحلت بكثير من المرونة فيما يختص بالمسائل الإجرائية ، عما فعلت فى محادثات وبيان كوكادام ، إذ وافقت على تجميد تنفيذ قوانين الشريعة لعام ١٩٨٣ دون أن تصر على إلغائها قبل انعقاد المؤتمر الدستورى ، كما أصرت على ذلك فى بيان كوكا دام . وثانيها : عدم إصرارها على استبدال دستور عام ١٩٨٥ الانتقالى بدستور عام ١٩٥٦ المؤقت ، المعدل فى عام ١٩٦٤ ، وثالثها : تحديد تاريخ لعقد المؤتمر الدستورى ، وتكوين لجنة تحضيرية له . وقد استقبلت بترحيب مفرط فى حماسته من قبل وسائل الإعلام ، والأحزاب السياسية ، ماعدا الجبهة الإسلامية القومية وقيادة حزب الأمة ، كما حظيت بتأييد عالمى من أجهزة الإعلام الدولية ، والأفراد والحكومات ، بما فيها الحكومات العربية ولاسيما مصر ، والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق .

ورشة عمل أمبو (١٩٨٩)

نظمت ورشة عمل فى فبراير ١٩٨٩ فى أمبو بأثيوبيا ، بواسطة الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وتأييد من أثيوبيا . وقد حضرها قطاع عريض من الأحزاب السياسية السودانية ، والمنظمات ، بما فيها الحركة الشعبية ، والمؤتمر الأفريقى السودانى ، والتجمع السياسى لجنوب السودان ، ومؤتمر الشعب الأفريقى ، وجبهة نهضة دارفور ، واتحاد شمال وجنوب الفونج ، واتحاد القوى الديمقراطية ، واتحاد الأحزاب الأفريقية السودانية ومجموعة من نقابات العمال ، والمهنيين ، والأكاديميين ، وخاصة من جامعة الخرطوم ، ونقابة المحامين السودانيين ، ونقابات البنوك .

وكان موضوع اللقاء المسمى : «السودان : المشاكل والاحتمالات» ، قد بحث هذه المسائل بعمق ، ولخصها فى بيانات ذات درجة من الأهمية . وقد ركزت إحداها ، وهى بعنوان «بيان عن السلام» على الخسائر البشرية للحرب ، ونتائجها المأساوية ، مما دفع المشاركين للالتزام بصلابة بالسلام ، وبوجه خاص بمبادرة السلام السودانية التى أبرمها مؤخرا الحزب الاتحادى الديمقراطى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وجناحها العسكرى .

وقد أضاف لقاء أمبو بعداً هاماً جديداً لتأييد مبادرة السلام . وكان التمثيل الواسع النطاق فى هذا اللقاء . قد سما بنوعية البيان الصادر عنه . فقد مثلت المنظمات الإقليمية من خارج جنوب السودان ، وكان لها دور نشط فى اتخاذ القرارات ، مما يشهد به البيان نفسه . والنقطة الجديرة بالتسجيل فى هذا الصدد ، هى أن مراكز السلطة فى الخرطوم لاتستطيع بعد الآن أن تنظر فى قلق إلى جنوب السودان وحده كنقطة تركيز وحيدة لعدم الرضا ، الذى ينعكس فى الثورة المسلحة . يضاف إلى هذا أن الحركة الشعبية استطاعت لأول مرة ، أن ترتبط بنداء الوحدة فى صفوف القوى الديمقراطية فى القطر ، بغرض خلق حكومة للإنقاذ الوطنى ، تشارك فيها برضا منها ، وتشترك فى تنفيذ برنامج محدد ، يشتمل على عقد مؤتمر دستورى وطنى يواجه ويعالج مشاكل الجماهير السودانية المباشرة ، ويتلافى وينقذ الاقتصاد الماثل ، ويحرر الاقتصاد القومى ، ويحقق السلام والطمأنينة فى إقليم دارفور الغربى ، الذى يتزايد تمزيقه بالمنازعات القبلية التى تتغاضى عنها الحكومة ، والتدخل الأجنبى . ولم ترض بيانات لقاء أمبو حكومة السودان ، وخاصة ذلك الجزء منها الذى ينادى بقيام حكومة إنقاذ وطنى ، مكونة من جميع القوى الملتزمة بالسلام ، بما فيها الحركة الشعبية ، وجناحها العسكرى ، لأن تلك كانت دعوة واضحة للثورة . وقد تم تفتيش المشتركين فى هذه الندوة من أهل الخرطوم واستجوابهم عند عودتهم إلى أرض المطار بالعاصمة السودانية . وعلى الرغم من السماح لهم فى نهاية المطاف بالذهاب إلى دورهم ، فقد احتجزت الوثائق التى كانوا يحملونها .

تضييق الخلافات

فى خلاصات آراء بعض الأحزاب السياسية والزعماء ، طرأ احتمال وفاق يمكن بلوغه إذا ماالتقت الأطراف لإجراء المحادثات . ولكن هذا الاحتمال ماهو إلا تعبير عن الأمل ، لا عن الواقع لأن هناك خلافات أساسية حول الحلول المفضلة ، ولأن الأحزاب السياسية على وجه العموم ، ممزقة وضعيفة ، مما يشل قدرتها على اتخاذ قرارات صعبة . يضاف إلى هذا أن فجوة عدم الثقة توسعت منذ إلغاء اتفاقية أديس أبابا ، مما يزيد من العناء الذى تواجهه الأطراف لمناقشة المواضيع الجوهرية للنزاع .

ويلاحظ أن كل المواثيق والوثائق التى بحثت ، وهى ميثاق السودان ، ومبادرة السودان للسلام ، ومبادرة السلام السودانية ، وورشة أمبو لم تتعرض إلى احتمال إعادة تنظيم جيش السودان . فمبادرة السودان للسلام تشير فقط إلى اشتراك الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الحكومة ، إذا ماتوصلت الأطراف إلى وفاق ، ولكنها لاتشير إلى مستقبل وضع الجيش الشعبى .

وورشة أمبو مثلها ، تشير فقط إلى اشتراك الحركة الشعبية ، بينما كل الأطراف تعمل لتحقيق ثورة ديمقراطية عن طريق برنامج عمل مرسوم ، فى حقول الاقتصاد ، والاجتماع والسياسة . وفى ميثاق السودان ، ومبادرة السودان للسلام ، مواد حول المشاركة فى السلطة ، التى قد ينضوى تحتها إعادة تنظيم الجيش لضمان المشاركة الفعالة من قبل جميع عناصر الشعب السودانى ، ومواجهة المشاكل السياسية للجيش الشعبى فى سودان مابعد الحرب . ولكن هذا الموضوع يحتل درجة من الأهمية تقتضى مواجهته بشكل محدد . ومن المحتمل أن تفشل أية محادثات فى المستقبل إذا مااختلف المشتركون فيها حول تركيبة جيش السودان بعد الحرب .

وميثاق السودان لايدع مجالا للشك فى ان الحكومة ، وبالتالى مؤسساتها ، ستقوم على أساس الشريعة الإسلامية ، وذلك من شأنه أن يجعل من غير المسلمين مواطنين من الدرجة الثانية ، ويثبتهم فى هذا المستوى الذى أبقتهم فيه الممارسات الدستورية السودانية السابقة . وتبرر الجبهة الإسلامية القومية هذا الاتجاه بقولها إن الإسلام هو دين الأغلبية من السودانيين ، وأن المسلمين متفقون ومتحدون فى توجهاتهم الدينية نحو الحياة . ولكن هذا المنطق يثير أسئلة حساسة ، لأن غير المسلمين لايمكن أن يتوقع منهم الخضوع لميثاق دستورى يمارس التفرقة بين المواطنين على أساس دينى ، ويحرمهم من الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية ، بل هو من المنطقى أن يقاوم الآخرون هذا الزعم الرامى إلى إقامة دولة دينية على أساس دين الأغلبية ، باقتراح آخر يستند على الأغلبية العنصرية ، إذا ماكانت الأغلبية التى تحاول بعض القيادات السودانية أن تحتمى بها هى المحك . وقد كان من المحتمل أن تتحد قيادات أحزاب الأمة والاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية فى سعيها لإصدار دستور إسلامى يشتمل على ضمانات تحفظ حقوق غير المسلمين فى العبادة ، حسب شعائر دينهم وفى الخضوع لقوانينهم فى الزواج ، والمعاشرة ، والطلاق ، والبنوة ، والإرث . ولكن غير المسلمين فى السودان ، ليسوا قلقين على قانونهم الخاص ، بل هم ينشدون توفر حقوق دستورية ، تضمن المساواة بين المواطنين ، وتساوى الفرص فى العمل العام ، وفى شغل المراكز العامة ، كان ذلك بالتعيين أو الانتخاب . إن غير المسلم لاينتظر منه فى هذا الموقف الذى يوضع فيه الآن ، أن يقبل اقتراحاً يحيل ممارسات التفرقة هذه إلى قواعد دستورية .

يضاف إلى هذا ، أن اللامسلمين من السودانيين ، لايرفضون الدستور الدينى وحدهم ، إذ هناك عدد كبير من المسلمين السودانيين ، ذوى الاستنارة والتقوى الدينية ، يؤيدونهم فى هذا الموقف .

إن موضوع الدين موضوع حقيقى ، وهو قمين بأن يؤدى إلى فشل أية محاولات ترمى لبلوغ تسوية ، مالم يسقط من الحسبان مرة واحدة . وإذا ماكانت الأطراف ملتزمة بالعثور على تسوية ، فقط تلجأ إليها بتبنى موقف مطابق لما ورد فى المادة (١٦) من دستور عام ١٩٧٣ ، الذى اعترف بالإسلام كدين لأغلبية السودانيين ، وبالمسيحية كدين لعدد كبير من السودانيين ، وبالمعتقدات الكريمة ، وهى الأديان التقليدية التى يعتنقها الآخرون من المواطنين .

إن هذا ، أو أى وضع بديل ، يصون الوحدة الوطنية فى نطاق التعددية ، ويرسى بعض مبادىء القانون ، قد يمهد الطريق إلى تسوية ، دون أن يمنع العواطف الإسلامية من التعبير عن نفسها فى

المستوى الإقليمى فى سودان فيدرالى ، بينما يوحد الدستور الجميع بالمساواة فى المواطنة ، بصرف النظر عن الدين ، أو الجنس ، أو النوع ، أو الميلاد ، أو المنهج .

إن اقتراح الجبهة الإسلامية القومية ، يرمى لخلق نظام فيدرالى ، يخصص سلطات كبيرة إلى الإقليم ، ولكن هذه السلطات يمكن سحبها بيسر تحت أى من المواد التالية :

أ - مبدأ تفوق البرلمان الفيدرالى أو .

ب - مواد تعديل الدستور أو .

ج - قوانين الطوارىء . إذ يمكن أن تحطم لذاتية الفيدرالية تحت ستار انهيار دستوى مزعوم تعلنه سلطة الحكومة المركزية . وقد حطمت ذاتية الجنوب فعلاً فى عام ١٩٨٣ باستخدام موآد غامضة للطوارىء ، مستمدة من دستور ١٩٧٣ ، كما هو معدل فى عام ١٩٧٥ ، وبالسلطات التى خولها للرئيس حفاظاً على الوحدة الوطنية . وهذه التجربة ، مضافاً إليها سوء سمعة الحكومة المركزية ، بسبب نقضها للمواثيق ، تضع الترتيبات الفيدرالية المقترحة من قبل الجبهة الإسلامية القومية على أسس مضطربة .

والضعف الآخر فى النظام الفيدرالى الذى اقترحته الجبهة الإسلامية هو أن يكون الفقه الإسلامى مصدر التشريع .

حقا إنه لما يثير العجب أن يكون ميثاق السودان الذى أصدرته الجبهة الإسلامية القومية هو العمل الجاد الوحيد المنبعث عن أى تنظيم سياسى فى شمال السودان خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩ باستثناء إجتهاد أحمد إبراهيم دريج الصادر عنه بصفته الشخصية .

انقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ العسكرى

معظم الذى تناولناه بالمناقشة فى هذا الكتاب أضحى فى ذمة التاريخ يوم الجمعة الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ ، عندما استولت مجموعة من الضباط ، بقيادة العميد عمر حسن البشير ، على السلطة فى انقلاب عسكرى ، وكونت مجلس ثورة للإنقاذ الوطنى علق الدستورى الانتقالى ، وحل الجمعية التأسيسية ، ومجلس الدولة ، ومجلس الوزراء ، وجميع الأحزاب السياسية ، ونقابات العمال ، والمهنيين ، وألغى رخص كل الصحف ، وأعلن حالة طوارىء وطنية ، زادت حالة الطوارىء التى كانت قائمة ضراوة . وقد أحيل إلى التقاعد ثلثمائة وخمسون ضابطا من الجيش ، معظمهم من الرتب العليا . وتم الانقلاب دون مقاومة ، وبقليل من الدماء ، إذ قتل جندى واحد كان يقاوم الانقلاب ، وطبيب عسكرى كان من مدبرى الانقلاب ، أردى قتيلا بالرصاص ، عندما حاول تسلق جدار منشأة عسكرية .

وكان متوقعا لتغيير الوضع ، أن يكون له أثر عميق فى اتجاهات الحرب والسلام فى السودان ، وقد أنحى الفريق البشير فى بيانه الأول باللائمة على الحكومات ، والأحزاب السياسية لفشلها فى مد الجيش باحتياجاته العسكرية لمواجهة الثوار ، وفى تحقيق السلام ، الذى رفعوه شعاراً لتحقيق

مكاسب رخيصة ، مما كان له أثر عكسى على القوات المسلحة المستخدمة ضد الثوار . وقد فشلت حكومات الأحزاب ، كما جاء فى بيانه ، فى مساندة الحرب ، أو جهود السلام . وبينما أعلن التزام مجلس قيادة ثورة الإنقاذ ، بتحقيق تسوية لسلام شامل دائم ، قال إنه يفضل أن يجرى محادثات مع الجيش الشعبى لتحرير السودان بلاشروط مسبقة ، وتبرأ من إعلان كوكادام ومن مبادرة السلام السودانية ، وأرسل خطابا إلى دكتور جون قرنق فى السادس من يوليو ١٩٨٩ ، يطلب منه أن ينضم إليهم ، بحجة تطابق أهدافهما ، إنقاذاً لما تبقى من الوطن ، توطئة لإعادة بناء سودان جديد . وأعلن رئيس مجلس ثورة الإنقاذ ، أنه سيخضع قوانين الشريعة لاستفتاء شعبى ، تمكن المواطنين من اتخاذ قرار حولها ، إما بالقبول بها ، أو برفضها . وأعلن الفريق البشير تأييد حكومته لوحدة أثيوبيا ، ونقل موقفه إلى الحركة الأرترية الثائرة ، والحركات الثائرة فى أثيوبيا . وكان هذا الإعلان منه قرارا بعيد الأثر فى المنطقة .

وقد استقبلت قرارات النظام الجديد بتبرئة نفسه من إعلان كوكادام ، ومبادرة السلام السودانية ، وتفضيله للمفاوضات دون شروط ، وإحالة الشريعة إلى استفتاء ، وتحريم النقابات العمالية ، وتشديد قوانين الطوارىء ، بشعور مختلط . وقد جعلت هذه القرارات ، عند فحصها الوضع الجديد فى مظهر أقرب إلى معسكر قيادة الجبهة الإسلامية القومية ، التى كانت رافضة لكل الاتفاقيات فى عملية السلام المشتملة على شروط مسبقة ، والمؤيدة لإلغاء قوانين الشريعة أو تجميدها . يضاف إلى هذا أن قيادة الجبهة الإسلامية ، ظلت وقتاً طويلاً تعارض النقابات ، ولكانت ألغتها لو واتتها الفرصة . وقد زاد حل مجلس قيادة ثورة الانقاذ للنقابات التكهنات حول قيام صلة بين قيادة الجبهة الإسلامية وهذا المجلس .

وكان الموقف الذى تبناه مجلس قيادة ثورة الإنقاذ فى هذه المسائل ، هو الذى كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تعارضه طيلة محادثاتها الطويلة الأمد مع حكومة الصادق المهدى ، والأحزاب السياسية المختلفة ، والتجمع الوطنى للإنقاذ ، الذى يمثل النقابات . وبعد حل هذه الهيئات بواسطة مجلس قيادة الثورة ، أصبحت الأطراف المتبقية للتسوية هى هذا المجلس والحركة الشعبية . وتدل البيانات الصادرة عن المجلس أنه لا يوافق على الآراء التى عبرت عنها مذكرة الجيش ، الصادرة فى فبراير من عام ١٩٨٩ . وكان عدم تطويره لعملية السلام عما وجدها عليه ، قد كشف عن عدة مواضيع ، وسلط عليها الضوء ، منها مثلا (١) عدم استقرار الحكومات المزمن فى الخرطوم ، الذى يجعل التعامل مع القادة عسيراً ، (ب) ومشكلة التنكر للاتفاقيات القديمة الأمد . وبينما كان عسيراً تنمية عملية السلام مع تكاثر التنظيمات السياسية ذات الإيديولوجيات المتضاربة ، قبل الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ ، فإن مسألة الشرعية فى التعامل ، مع مجموعة سياسية واحدة وجدت نفسها فى السلطة فى ذلك التاريخ وتحت هذه الظروف ، تخلق مشكلة ليست أقل عسراً .

ونسبة لهذه التطورات يصبح من المعقول ، فيما يبدو ، أن نستنتج أن احتمالات تحقيق سلام فى وقت قصير ، لم تتحسن تحسناً جذرياً . ومع ذلك فإن تغييرات يونيو بالخرطوم ، على النقيض ، قد تأخذ الأشياء نحو غايتها بأسرع مما يتنبأ أى أحد ، نسبة إلى العقبات السابقة المثبطة للهمم على جبهة السلام .

الخلاصة والنتائج

شهد الربع الأخير من عام ١٩٨٨ والجزء الأول من عام ١٩٨٩ انفتاحا عظيماً فى الآراء السودانية الشمالية نحو حل سلمى للمسائل التى أحدثت حرباً أهلية مخربة معقدة ، واقتصاداً مفلساً . وهل التحول فى الرأى ، الذى يعتبر تحولاً جذرياً ، يتناقض بحدة مع الموقف الماضى الذى تميز بالتشدد العسكرى المؤكد على نطاق واسع . وقد خلع الجيش السودانى تأييده التام لحل نقاط النزاع سلمياً ، وجاء هذا التأييد أيضاً من نقابات العمال ، والمنظمات المهنية ، والفنية ، ومن الأكاديميين ، ومن خليط من التنظيمات السياسية ، ووسائل الإعلام ، والأفراد من ذوى الرأى . وقد عزت نقابات العمال فى ديسمبر من عام ١٩٨٨ زيادات أسعار السلع ، وهبوط مستوى المعيشة إلى الحرب ، وبالتالى نادت بإنهائها عن طريق تسوية سياسية .

وسار جيش السودان فى فبراير ١٩٨٩ خطوات كبيرة إلى الأمام فى اتجاه السلام ، فاستقال وزير الدفاع ، الفريق عبدالماجد حامد خليل ، معدداً أسبابه بأنها عجز الحكومة فى توفير المعدات الأساسية ، التى تمكن الجيش من مواصلة الحرب بفعالية ، وعدم رغبتها فى اتخاذ سياسة تسوية سلمية للمسائل التى أثارت الحرب . وعددت المواقف الحرجة التى يواجهها الجيش ، المذكرة المؤلفة من إحدى وعشرين نقطة ، التى أعدها وقدمها للحكومة قادته فى مستهل عام ١٩٨٩ . وقد ناشدت تلك المذكرة ، التى منحت الحكومة مهلة سبعة أيام للتحرك ، رأس الدولة ، فيما ناشدته به ، بأن يوفر الموارد اللازمة لمواصلة الحرب ، وطالبته ضمنياً ، وفى ذكاء ، بأن يتجه نحو تسوية سياسية ، على نسق مبادرة السلام السودانية ، المبرمة فى نوفمبر ١٩٨٨ . وذهبت إلى أبعد من ذلك ، وأفصحت عن هواجس أخرى ذات صلة بالمشكلة ، منها تنامى وإزعاج الميليشيات التى تؤيدها الحكومة ، دون أن تمارس سيطرة عليها ، مما ألقى بعبء إضافى على الجيش وجهوده فى صيانة الأمن الوطنى ، ومنها الإفلاس الاقتصادى ، الذى يواجه القطر ، والذى أصبح سبباً لنشاطات مستنكرة فى المجتمع ، ومنها القلق المنبعث من سياسات الحكومة الخارجية والداخلية ، التى زادت من عزلة القطر ، وحرمته من الموارد التى تشتد حاجته لها ، ومن التأييد السياسى ومن المصداقية .

وتشاء الصدف أن يتطابق النداء بالسلام مع الاتجاهات الدولية والأقليمية المتنامية التى برزت فى أعقاب الثمانينات الداعية لتسوية الخلافات سلميا .

ولكن كانت هناك أيضاً اتجاهات أخرى ، تناهض وتعطل وتعوق هذا النشاط ، إذ كانت هناك عناصر متشددة فى حياة السودان السياسية ، ترفض البحث عن تسوية ، وترى فيه ضعفاً يرمز إلى الخضوع للأعداء . وبدلا عن الاستسلام ، شجعت هذه العناصر المتشددة الحل العسكرى ، وجاهدت فى سبيل إحراز النصر على الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وجناحها العسكرى ، ليتم لها بلوغ تسوية فى نطاق ماحددته وحدها . ونادت بعض العناصر من حزب الأمة ، والحزب الاتحادى الديمقراطى ، تقودها الجبهة الإسلامية القومية ، بقيام مجتمع إسلامى عربى ، لايعترف بالتعدد

الجنسى ، والثقافى فى البلاد ، ولكن هذه العناصر عاقتها على الأقل ثلاث مشاكل عاتية لم تمكنها من الصمود طويلاً ، وكان فى داخلها تنافس عنيف نحو السلطة ، يتحدى أصول اللعبة المشروعة ، وهذا يفسر لنا لماذا رفضت الجبهة الإسلامية القومية ، والاتحاديون ، بيان كوكادام ، الذى أبرمه وباركه حزب الأمة ، ولماذا رفض حزب الأمة والجبهة الإسلامية ، مبادرة السلام السودانية ، التى توصل إليها الحزب الاتحادى الديمقراطى ، ولماذا لم يؤيد حزب الأمة والاتحاديون ميثاق السودان ، رغم انهما باركا كثيراً من اللغة التى صيغ بها ، ومعظم التزاماته الإيديولوجية الأساسية . والنتيجة التى يمكن أستخلاصها من هذا الإسراف فى التنافس الحزبى بلغ درجة أدت إلى شل الأمة ، وأضاع خلال ذلك ماكان يمكن نظاماً سياسياً ، تعددياً ، من فرص التطبيق السليم .

والعقبة الثانية هى موقف بعض القيادات السياسية من الجيش السودانى ، فهى إذ تشجع مواصلة الحرب تنظر إلى هذا الجيش نظرتها لخصم يلزم تحطيمه بأساليب خفية مختلفة ، منها حرمانه من العتاد والمعدات اللازمة لخوض الحرب ، ومنها إبقاؤه فى مواجهة لانهاية لها مع الخصم الآخر وهو الجيش الشعبى لتحرير السودان ، ليستفز كل منهما الآخر إلى درجة الإنهاك القاتل . وأدت هذه السياسة الرامية إلى مواصلة «حرب بلا نصر» إلى تلاشى الفرص فى البحث عن تسوية لنقاط النزاع ، والتى يمكن عن طريقها ونتيجة لها تحقيق السلام .

والعقبة الثالثة هى أن ميادين الحروب الأهلية فى الماضى كانت قاصرة على جنوب السودان مما جعلها محتملة لدى الرأى العام الشمالى ، الذى يعتمد عليه سماسرة السلطة التقليدية بالخرطوم . وبعد ميدان الحرب ، وهو منطقة لم تزد أبدا لدى سياسة الخرطوم عن قطعة فى رقعة شطرنج ، حصن انصار السياسات العسكرية ضد التحديات الداخلية ، ودفعهم لمواصلة الحرب ، ولكن انعكاسات الحرب الأهلية على الاقتصاد القومى الآن اصبحت واضحة للعيان منذ عام ١٩٨٦ وأصبح المواطنون ، وخاصة فى المناطق الحضرية بالسودان الشمالى ، أكثر إدراكا لانعكاسات الحرب عما كانوا عليه فى عام ١٩٨٣ ، كما هم أيضا أكثر معرفة بنوعية القادة السياسيين الوطنيين ، ومواقفهم الإيديولوجية المختلفة .

يضاف إلى هذا أن الحرب امتدت عملياً إلى قرب مقر السلطة حيث كان شرق السودان وجنوب كردفان ، وبعض أجزاء دار فور ، والعاصمة القومية قد أكتظت فى عام ١٩٨٩ بمليون شخص ، ممن شردتهم الحرب ، فأنهك ذلك الخدمات العامة ، التى كانت تسهم فى ملاذ الحياة للسكان الأصليين .

وكما كانت هذه النقاط الثلاث تفسر أسباب استمرار الحرب حتى عام ١٩٨٩ فإنها تشير إلى أسباب التغييرات الممكنة ، التى قد تفتح احتمالات جديدة لتسوية سياسية ، ولتحقيق السلام .

ماذا عن الجيش الشعبى لتحرير السودان ؟ على الرغم من أن قيادته لم ترفض منذ عام ١٩٨٦ اى حوار قد يؤدى إلى تسوية فإن التجارب الماضية ، الحافلة بخرق الاتفاقيات والعهود ، تضعها فى قمة الحذر والريبة تجاه مصير اية اتفاقية فى المستقبل . إن تردد الحركة الشعبية وحذرها من الإسراع نحو المحادثات ، قبل أن تمتحن نوايا الطرف الآخر ، عن طريق مثل هذه الاتفاقيات الاولية ، كإعلان كوكادام ، ومبادرة السلام السودانية ، هى فى حد ذاتها دليل على هذه الريب . وكما

لاحظنا من قبل ، فقد كانت هناك صعوبات من جانب الحكومة المركزية فى تنفيذ البيان ، والمبادرة ، مما زاد من اقتناع الحركة الشعبية بأن الخرطوم لن تحترم أية اتفاقيات فى المستقبل .

إن قرار الوضع الجديد فى الخرطوم ، بصرف النظر عن بيان كوكادام ، ومبادرة السلام السودانية ، يمكن إضافته إلى قائمة العهود التى نقضت ، وهو قمين بانزال مزيد من الضرر على التسوية التى طال البحث عنها ، مالم يقع تحول جذرى نافع . ولا يمكن أن يكون التكهن بأن قرار الخرطوم العلنى الخاص بالاعتراف بسيادة أثيوبيا ووحدتها التى يبحث الأرتريون فى إطارها عن تسوية له انعكاسه على بحث السودان نفسه عن السلام ، عملية بلا فائدة .

ومن هذا الاستعراض العام للمسرح السودانى السياسى ، يصبح من المعقول ، فيما يبدو أن نخلص إلى أن القيادة التقليدية ، ذات القاعدة الطائفية فى الخرطوم ، تفتقر إلى العزم لتحقيق تسوية عادلة ، إذ هى فى الثمانينات مازالت عديمة الرغبة فى هذه المهمة مثلما كان حالها قبل عشرين عاماً ، رغم توفر مقترحات جيدة التوثيق توصى بحلول أساسية .

إن الدروس التى خلفتها حكومة الصادق المهدى المدنية فى الثلاثين من يونيو تلوح بوضوح على الجدران التى تتخذ داخلها القرارات العامة بالخرطوم . ولاشك فى أنه ليس هناك أى ضمان للبقاء فى الحكم ، مالم تتم مواجهة أسباب الحرب الأهلية وتتوفر لها الحلول .

إن عناصر النزاع الجوهرى متشابكة ، ولكنها مع ذلك لا يصعب التعرف عليها ، كما أوضحنا عبر هذا الكتاب ، ولكن المسائل الإجرائية أمر آخر ، حيث إنها قد تعوق إقبال الأطراف المعنية على المحادثات مالم تنل العناية التى تستحقها . وأحد هذه العناصر هو فقدان الثقة الذى عقده تعقيداً شديداً تاريخ طويل لخرق الاتفاقيات والنكوص بالعهود . ومدى فقدان الثقة هذا ، يعيد إلى الذاكرة أسطورة جويك كلما تحدث الناس عن المحادثات ، لقد ولد سوء الثقة مزيداً من الريب والشكوك ، وتطور إلى سوء القصد .

إن استعادة بعض الشىء من الثقة المتبادله ومظهرها لهو المشكلة الرئيسية فى مسيرة تناول المسائل الجوهرية بالتفاوض ، وكلما فشلت الأطراف فى الحصول على قدر كاف من الثقة المتبادلة الأساسية التى تحملها إلى التفاوض اتسعت الهوة ، وتصلبت المواقف وتضاءلت احتمالات التسوية حتى تكاد أن تختفى تماما . ومالم تتخذ خطوات على وجه السرعة لبلوغ تسوية مقبولة للطرفين ، فإن البديل الذى لامفر منه هو المزيد من التمزق الوطنى ، وعلى نطاق واسع .

●●●

خاتمــــــة

عين نائب رئيس مجلس ثورة الإنقاذ الوطنى ، العميد الزبير محمد صالح ، فى السادس من سبتمبر ١٩٨٩ ، سبعة عشر شخصاً ، فى مؤتمر للحوار الوطنى حول السلام ، تحت رئاسة العقيد محمد الأمين خليفة ، وهو نفسه عضو فى مجلس الثورة ، قاد وفد المحادثات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، فى أغسطس من عام ١٩٨٩ بأديس أبابا . وكان اختصاص هذا المؤتمر أن يدرس الأسباب التى أدت إلى الحرب الأهلية ، وأن يوصى بسياسات تؤدى إلى حل النزاع ، وتحقيق السلام . وارسلت دعوة إلى الحركة الشعبية ، فى السادس من سبتمبر لحضور المؤتمر الذى افتتح جلسته الأولى الفريق عمر البشير فى التاسع من سبتمبر . وجدد الدعوة فيه علناً للحركة الشعبية لحضوره ، وقدم ضمانات لسلامة أعضائها خلال إقامتهم بالخرطوم . ولكن الحركة الشعبية رفضت الدعوة ، قائلة إن الاعلان الذى قدم لها كان قصيراً ، وإن المقر الذى تم اختياره لعقد المؤتمر ليس مناسبا لمنظمة تخوض حرباً مع الحكومة ، وأن اجتماعات الحكومة بها فى أغسطس بأديس ابابا لم تنص على عقد مثل هذا المؤتمر فى الخرطوم .

وفى الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٨٩ ، قدم المؤتمر نتائج أعماله وتوصياته إلى الحكومة . وقد اشتملت على قيام نظام فيدرالى للحكم فى القطر كله بخلع سلطات واسعة على الحكومة المركزية ، منها على سبيل المثال ، سلطتها فى الشئون الخارجية ، والدفاع ، والجنسية ، والهجرة ، والعملة وصكها ، والإعلام العام ، والتخطيط الاقتصادى ، والتعليمى ، ووضع كثير من سلطة التشريع لدى مؤسسات الحكومة المركزية ، وجعل الإسلام ، والشريعة ، والعادات «التى وضعها فى مركز متدن بالنسبة إلى الإسلام والشريعة» مصدراً لتشريع القانون العام ، بشقيه المدنى والجنائى . وركزت التوصيات على أن معظم السودانيين مسلمون ، وأن فيه أقليات تعتنق الأديان الأفريقية ، والمسيحية ، وأوصى المؤتمر ، وهو يخضع الحقوق الأساسية للمواطن إلى قيم دين الأغلبية ، على الوجه التالى :

«يكون من حق الأغلبية المسلمة أن تطبق قوانينها مع صيانتها لحقوق الأقليات» .

واقتصرت حقوق الأقليات هذه على قانون الأسرة فى الزواج ، والطلاق ، والإرث ، والولاية والعبادة وفق شعائر الفرد . ولكن حتى هذه قيدت بالتوصية القائلة :

«تتوفر حرية العقيدة الدينية والدعوة لها دون إحداث استفزاز لمعتنقى العقائد الأخرى» .

وتوصيات المؤتمر تجعل من السودان دولة عربية إفريقية ، دون إشارة إلى اية جنسية لها الأغلبية ، أو تنتمى إليها الأقليات ، مما يوحى بأن هناك الكثير الذى يمكن سرده لتفضيل دين الأغلبية على عنصرها ، وعن الأسباب التى لاتمنع إبعاد الدين والعنصر من منظمات أجهزة الدولة ، وإدارتها .

وتقترح التوصيات قيام رئيس تنفيذى ، يشترك فى انتخابه جميع المواطنين ممن بلغوا سن الانتخاب . وهناك مواد توفر المشاركة فى السلطة ، والثروة ، ولكنها عالجت أمر موارد النفط المتنازع عليها ، الذى ألحق ضربة قاضية على ذاتية الجنوب فى عام ١٩٨٣ بأن تذهب هذه الموارد العامة إلى الحكومة المركزية ، التى يطلب منها أن تقدم موارد عادلة لتنمية الأقاليم المتخلفة اقتصاديا ، مع ضمانات بتقديم حصة عادلة من دخل النفط للمنطقة التى تنتجه .

والتوصيات لاذت بالصمت حول مستقبل الجيش الشعبى لتحرير السودان ، مما يوحى بأن المؤتمر فضل إبعاده عن الدفاع الوطنى ، والمؤسسات الأمنية ، وهذه الغفلة يمكن تبريرها بأن الحركة الشعبية وحدها ، هى التى تملك حق إثارة هذا الموضوع ، إذا ماأجرت محادثات مع حكومة الخرطوم ..

إن استعراض هذه التوصيات فى مجملها ، يثير نقطتين هامتين هما : أنها أولاً مشابهة لمحتويات البرنامج الفيدرالى للجبهة الإسلامية القومية ، الصادرة فى يناير من عام ١٩٨٧ ، والذى تناولناه بالبحث فى الفصل الخاص باحتمالات التسوية السلمية من هذا الكتاب ، وهى ثانياً ، نيل النظام الفيدرالى لتأييد أوسع فى القطر خلال الثمانينات عما ناله منذ عام ١٩٤٧ ، وهذا فى حد ذاته تطور مثير هام ، ولكن الآراء تختلف اختلافاً كبيراً حول جوهر النظام الفيدرالى المقترح ومحتوياته وأسسه المنهجية . وللمرء أن يتساءل عما إذا كانت الأطراف المعنية تود الإعراب عن رغبتها فى بحث الخلافات الرئيسية بهدف تضييق الفجوة .

لقد تبنت الحكومة التوصيات ، وأيدتها فى مستهل نوفمبر من عام ١٩٨٩ ، وأوعزت بأن مؤشرات سياستها الجديدة ستستخدم أساساً لإجراء حوار مع الحركة الشعبية ، ولكن كلا الطرفين صدرت عنهما فى آخر اكتوبر تصرفات توحى بأن السلام لم يزل هدفا بعيد المنال ، إذ احتل الجيش الشعبى فى الثانى والعشرين من أكتوبر مدينة كرمك ، وشن جيش السودان هجوما فى يرول على الجيش الشعبى فى الحادى والثلاثين من أكتوبر . وفى السادس من نوفمبر أصدرت الحكومة قانونا لتنظيم مليشيات شعبية ، لتوسيع قاعدة المجهود الحربى ضد الجيش الشعبى ، وقد دفعت هذه التصرفات منفردة أو مجتمعة الأمم المتحدة لوقف عمليات الإغاثة التى تجريها عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى جنوب السودان .

وفى مستهل نوفمبر من عام ١٩٨٩ ، أعلنت الحكومة أنها لن تستعيد خلال أسبوعين مدينة الكرمك وحدها، ولكنها ستنقذ القطر كله من الجيش الشعبى خلال شهرين ، أى فى نهاية عام ١٩٨٩ . وعزمت أن تبلغ هذه الغاية ، عن طريق العدوان السياسى والدبلوماسى والعسكرى . وبهذا كان نوفمبر شهر المتاجرة بتهديدات الحرب . وفى الثالث من نوفمبر أقسم الجيش الشعبى بأن يأخذ الثأر من الحكومة على ضرب يرول بالقنابل .

●●●



السيد إسماعيل الأزهرى على اليمين وسير روبرت هاو حاكم السودان على اليسار



السيد بوث ديو أحد القادة والوزراء الجنوبيين



السيد محمد صالح الشنقيطي – رئيس مجلس النواب والجمعية التأسيسية قبل الإنقلاب العسكري الذي وقع في عام ١٩٥٨ بقيادة الفريق إبراهيم عبود وعضو مؤتمر جوبا



الأستاذ سر الختم الخليفة ، رئيس وزراء السودان خلال الفترة من أكتوبر ١٩٦٤ إلى يونيو ١٩٦٥



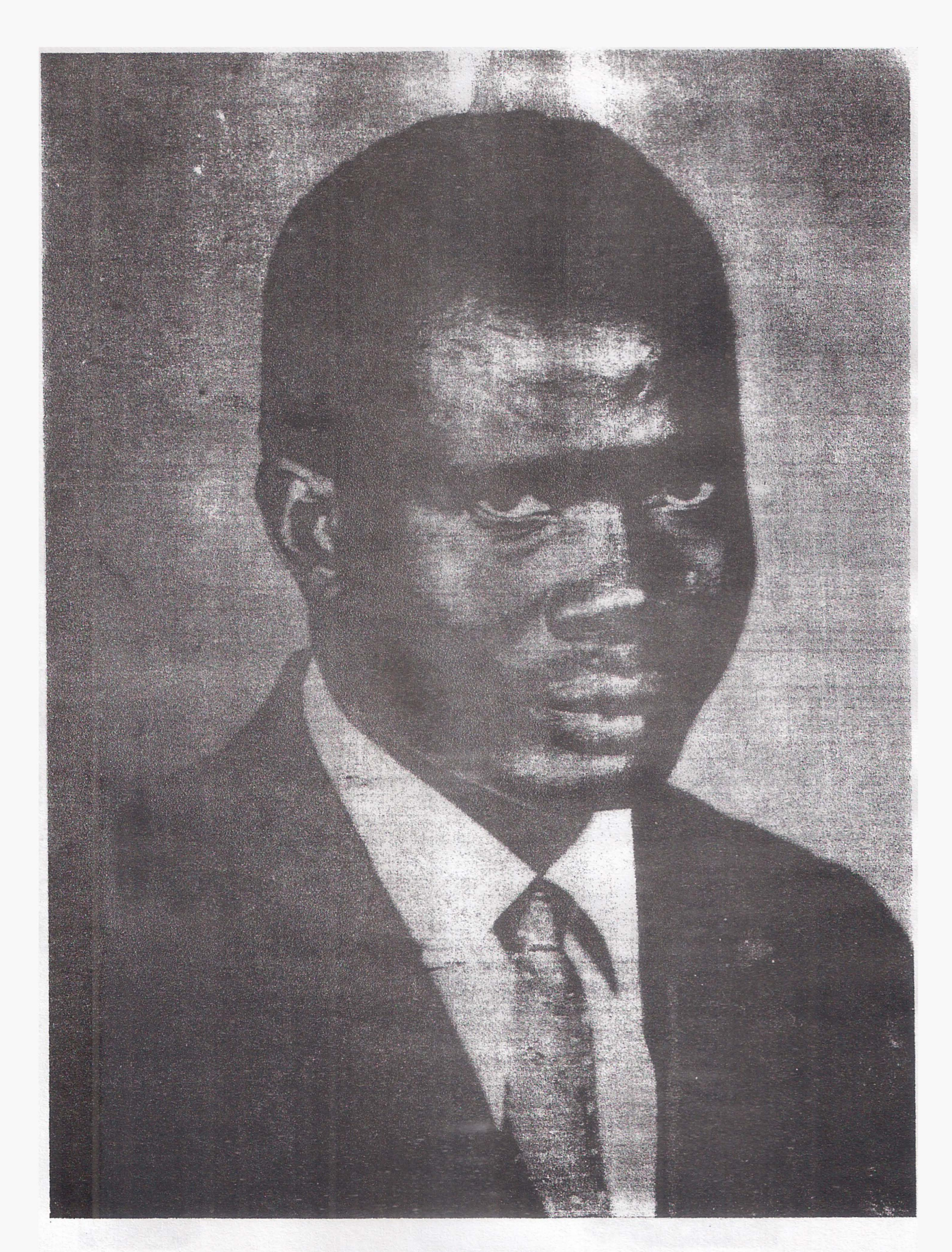
الأستاذ محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان خلال الفترة من يونيو ١٩٦٥ إلى مايو ١٩٦٩ بإستثناء فترة عام ممتد من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٦٧ حين تولى رئاسة الوزارة السيد الصادق المهدي



السيد الصادق المهدى يؤدى القسم أمام السيد إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة عام ١٩٦٦



الرئيس جعفر محمد نميري قائد إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ ورئيس جمهورية السودان خلال الفترة من ١٩٧١ إلى أبريل ١٩٨٥



السـيد ابيل الير



السيد عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني



دكتور حسن عبد الله الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية



رقم الإيداع ٢٩٦٨ لسنة ١٩٩٢

